

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

الموضوع

الميزة التنافسية للجزائر في الحاصلات الفلاحية

دراسة حالة: المحاصيل المبكرة بولاية بسكرة

تخصص تحليل اقتصادي

إشراف الأستاذ الدكتور:

شمام عبد الوهاب

إعداد الطالب:

محمده نصر

قائمة أعضاء لجنة المناقشة			
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. داودي الطيب
مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شمام عبد الوهاب
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مرغاد لخضر
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. خوني رابح
عضوا مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر - أ.	د. عثمانى أحسين
عضوا مناقشا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر - أ.	د. بن منصور ليلى

السنة الجامعية : 2017/2016



قال الله تعالى

: فليَنظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿٢﴾ إنا صَبَّيْنَا

الماء صَبًّا ﴿٢﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢﴾

فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢﴾ وَنَخْلًا ﴿٢﴾ وَزَيْتُونًا ﴿٢﴾ وَنَضًّا ﴿٢﴾

وَوَيْلًا ﴿٢﴾ وَزَيْتُونًا ﴿٢﴾ وَنَضًّا ﴿٢﴾ وَزَيْتُونًا ﴿٢﴾

وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣﴾ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴿٣﴾

الآية 24-32 من سورة عبس

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

الاهداء:

إلهمي... لا تطيبج الليل إلا بشكرتك... ولا تطيبج النهار إلا بطاعتك... ولا تطيبج اللحظات
إلا بطاعتك... ولا تطيبج الجنة إلا برويتك يا الله ﷻ
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة نور العالمين
سيدنا محمد ﷺ

إلى من علمني الأدب والصبر، ومواجهة الصعاب ولم أرتوي بعد من علمه وصدقته
وأدبه وإخلاصه... أبي (رحمه الله).

إلى من تعلمتني ومحاضرات الصعاب لأهل لما أنا عليه، إلى التي افتتحت خزانها كل يوم... أمي
(رحمها الله).

إلى الشمعة التي أضاءت لي الطريق وأرشدتني إلى الصواب، أخي وسندي في الحياة، إلى
أستاذي الدكتور محمد محمد (رحمه الله).

إلى زوجتي التي كانت وما زالت سندًا في اليسر والحسر، والسراء والضراء، إلى أولادي
فلأئذ تحبني من صغيرهم إلى كبيرهم.

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل، ولو بكلمة والكلمة الطيبة صدقة،
أهدي لهم هذا الجهد

شكر وعرفان:

بعد رحلة بحث وجد واجتهاد تكاليف لإنجاز هذا البحث، نحمد الله ﷻ على النعمة التي من بها علينا كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور "محمد الوهاب شام" لما قدمه لي من نصح وتوجيه وصبر وسعة صدر فلا أراه إلا مبتسماً طيلة الطريق.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور "الطيب داودي" على كل ما قدمه من توجيه ودعم وتشجيع وهو ما يحتاجه كل باحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
1	الفصل الأول : تميز المجتمعات القديمة حتى ظهور وتطور الميزة النسبية
2	مقدمة:
3	المبحث الأول: دور الفكر الاقتصادي في بلورة الميزة المطلقة الى نسبية
3	المطلب الاول : ميزات المجتمعات القديمة ودورها الواقعي في التأسيس للميزة المطلقة
6	المطلب الثاني: دور الفكر الاقتصادي والتجاري في دعم ظهور الميزة النسبية
14	المطلب الثالث : اسهامات الميزة المطلقة والنسبية والتعديلات علميا
25	المطلب الرابع: الميزة النسبية في نموذج نسب عناصر الانتاج ومتناقضة ليونتييف
33	المبحث الثاني : تحيين الميزة النسبية في النظرية التكنولوجية
33	المطلب الاول: تطور الميزة النسبية بناءً على نقد هكشر أولين
40	المطلب الثاني : النظرية التكنولوجية (نموذج اقتصاديات الحجم والفجوة التكنولوجية)
43	المطلب الثالث : تطور الميزة النسبية بدورة حياة المنتج
48	خاتمة الفصل الاول :
49	الفصل الثاني : دور الميزة النسبية والتنافسية في تطوير شكل السلع
50	مقدمة:
51	المبحث الاول: تطور الميزة النسبية من استاتيكية الى ديناميكية و بروز أنواع السلع
51	المطلب الاول : تطور الميزة النسبية من واقع نظرية التجارة الخارجية من استاتيكية الى ديناميكية
62	المطلب الثاني: تطور الميزة النسبية وواقع التجارة الخارجية وظهور انواع السلع
65	المطلب الثالث : تطور العلاقة بين الميزة النسبية والتنافسية
68	المبحث الثاني : تطوير وتنسيق بورتري للميزة النسبية الديناميكية
68	المطلب الاول : العمق النظري للميزة التنافسية والمفاهيم الاساسية

78	المطلب الثاني: أنواع وخصائص ومؤشرات بناء الميزة التنافسية واستدامتها
85	المطلب الثالث: الميزة التنافسية تحليل استراتيجي
100	المبحث الثالث: السلع الفلاحية بين استاتيكية التحليل وديناميكية التركيب
100	المطلب الاول: دور الشركات المتعددة الجنسيات ورأس المال الاجنبي في التأثير على السلع الفلاحية
106	المطلب الثاني: أثر الابحاث و التطوير و التكنولوجيا و الحماية الجديدة على السلع الفلاحية
117	المطلب الثالث: تطور مدخلات ومخرجات السلع الفلاحية
128	خاتمة الفصل الثاني:
129	الفصل الثالث: مؤهلات وقدرات الفلاحة الجزائرية للحصول على الميزة التنافسية
130	مقدمة:
131	المبحث الأول: المؤهلات والقدرات للقطاع الفلاحي الجزائري
131	المطلب الاول: المؤهلات الجغرافية والطبيعية
146	المطلب الثاني: القدرات البشرية والنقل والمواصلات والاتصالات في الجزائر
159	المطلب الثالث: القدرات الطاقوية والخامات والإمكانيات الصناعية
169	المبحث الثاني: تطور الفلاحة الجزائرية حسب المساحة والانتاج والانتاجية
169	المطلب الاول: انتاج الحبوب والبقوليات والخضروات
181	المطلب الثاني: تطور الزراعات المحمية والصناعية و انتاج الفاكهة والثمار
193	المطلب الثالث: تطور انتاج العلف والانتاج الحيواني
199	خاتمة الفصل الثالث:
200	الفصل الرابع: تطور البنية التنظيمية وقدرات الفلاحة الصحراوية لاكتساب الميزة التنافسية
201	مقدمة:
202	المبحث الاول: تطور قطاع الفلاحة الجزائرية تنظيميا واستثماريا
202	المطلب الاول: تطور الفلاحة الجزائرية حسب البنية السياسية والتنظيمية
215	المطلب الثاني: تطور الفلاحة الجزائرية من واقع مخططات الاستثمار
232	المبحث الثاني: قدرات ومؤهلات الفلاحة الصحراوية لاكتساب الميزة التنافسية

232	المطلب الاول:تطور قدرات الانتاج والمساحة للفلاحة الصحراوية
247	المطلب الثاني:تطور انتاج الاشجار المثمرة والحبوب والحيوان في الصحراء
286	المطلب الثالث : تطور الاسواق و المواصلات والاتصالات و القدرات العلمية و البحثية في الولايات الصحراوية
298	خاتمة الفصل الرابع :
299	الفصل الخامس :دور المحصول المبكر في ايجاد الميزة التنافسية دراسة ميدانية بولاية بسكرة
300	مقدمة :
301	المبحث الاول : التعريف بالولاية موقع القطاع ونشأته
301	المطلب الاول :ولاية بسكرة موقع قطاع المحاصيل المبكرة
317	المطلب الثاني:مفهوم وتعريف واهمية المحصول المبكر
323	المطلب الثالث : الأصول التاريخية لقطاع المحاصيل المبكرة
327	المبحث الثاني: تطور المساحة و الانتاج و الانتاجية للمحصول المبكر في ولاية بسكرة
327	المطلب الاول : تطور بنية ومساحة المحصول المبكر خلال الفترة 2009-2016
334	المطلب الثاني : تطور انتاج المحصول المبكر خلال الفترة 2009-2016
337	المطلب الثالث : تطور انتاجية المحصول المبكر خلال الفترة 2009-2016
340	المبحث الثالث:دور المحاصيل المبكرة في تكوين الميزة التنافسية للقطاع
340	المطلب الاول :قياس تكلفة المحصول المبكر الطماطم بولاية بسكرة و ظهور الانتاج بالحجم الكبير
348	المطلب الثاني : دراسة تغير العوامل المختلفة بدلالة الزمن وتقييم درجة الترابط
354	المطلب الثالث: الأثار المترتبة عن المحصول المبكر ودورها في زيادة الميزة التنافسية للقطاع
359	خاتمة الفصل الخامس :
360	الخاتمة العامة:
365	قائمة المراجع
374	الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
15	توضيح فكرة ادم سميث الميزة المطلقة	(1-1)
16	مثال توضيحي يبين النفقة النسبية	(2-1)
24	تحديد تطبيق لتكلفة الفرصة البديلة لهاريلر	(3-1)
39	جدول مقارنة الفروض الأساسية لهكشر أولين والمناهج التكنولوجية	(4-1)
47	مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة حياة المنتج	(5-1)
60	المساهمة في المبادلات الدولية كنسبة مئوية (صادرات و واردات)	(1-2)
62	المعدل التصديري لبعض الدول الأوروبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (1830-1910)	(2-2)
75	التطور التاريخي من الميزة النسبية الى الميزة التنافسية	(3-2)
99	استراتيجيات التنافسية العامة	(4-2)
109	الانفاق عن البحث والتطوير للدول المتقدمة والنامية	(5-2)
110	نصيب الفرد من الانفاق عن البحث العلمي لمختلف الدول	(6-2)
123	العجز المائي والغذائي	(7-2)
123	تطور كمية المياه المتاحة للفرد	(8-2)
138	متوسط الهطل المطري ومتوسط الحرارة 1937-1917	(1-3)
138	ارتباط الحرارة بالامطار في إقليم الاطلس التلي	(2-3)
139	ارتباط الحرارة بالامطار في إقليم الهضاب العليا	(3-3)
139	ارتباط الحرارة بالامطار في إقليم الاطلس الصحراوي	(4-3)
140	ارتباط درجات الحرارة بالامطار في إقليم الصحراء الجزائرية	(5-3)
144	تطور مساحة الاراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2012-2005 في الجزائر	(6-3)
144	تطور مساحات أراضي الغابات في الجزائر خلال الفترة 2012-2005	(7-3)
146	نمو السكان من 1962-1845	(8-3)
147	تطور عدد السكان من 1998-1962	(9-3)
148	تطور عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر خلال الفترة 2014-2001	(10-3)
150	توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2014-2001)	(11-3)
151	الانفاق العمومي بمليارات الدينارات والعمالة المشتغلة وحجم العمالة النشيطة ومعدل البطالة في الجزائر (2014-2001)	(12-3)
154	تصنيف المطارات في الجزائر	(13-3)
157	تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال للمتعاملين الثلاث (2014-2011)	(14-3)
159	الحصص السوقية للمتعاملين الثلاث (2014-2011) بالنسب المئوية	(15-3)
161	تطور الصادرات النفطية 1985-1970	(16-3)
161	تطور العائدات النفطية في الجزائر للفترة 2000-1986	(17-3)
162	تطور أسعار البترول وصادرات المحروقات ونسبتها للصادرات الكلية 2000-1986	(18-3)
163	تطور أسعار البترول وتطور قيمة صادرات المحروقات بالجزائر 2014-2001	(19-3)
165	تطور النسبة المئوية لصادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات	(20-3)

167	الطاقة الشمسية في الجزائر	(21-3)
170	انتاج الحبوب بأنواعها في الجزائر في الفترة 2012-2004	(22-3)
172	تطور مساحة و انتاج وإنتاجية البقوليات في الجزائر 2012-2004	(23-3)
175	تطور مساحة و انتاج وإنتاجية أهم الخضضر في الجزائر 2012-2004	(24-3)
177	تطور انتاج الخضضر في الجزائر 2012-2004	(25-3)
182	تطور انتاج المحميات البلاستيكية في الجزائر 2012-2005	(26-3)
184	تطور مساحة انتاج وإنتاجية المحاصيل الصناعية في الجزائر 2012-2004	(27-3)
187	تطور مساحة انتاج وإنتاجية الحمضيات في الجزائر 2012-2004	(28-3)
189	تطور مساحة و انتاج وإنتاجية الكروم في الجزائر 2012-2004	(29-3)
190	تطور مساحة و انتاج وإنتاجية ذات الحب والنوى في الجزائر 2012-2004	(30-3)
192	تطور عدد أشجار و انتاج وإنتاجية التمر و الزيتون والتين في الجزائر 2012-2004	(31-3)
194	تطور انتاج العلف في الجزائر 2012-2004	(32-3)
195	تطور انتاج الثروة الحيوانية في الجزائر 2012-2004	(33-3)
196	تطور انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر 2009-2000	(34-3)
196	تطور انتاج الحليب في الجزائر 2009-2000	(35-3)
197	تطور انتاج البيض في الجزائر 2009-2000	(36-3)
197	تطور انتاج العسل في الجزائر 2009-2000	(37-3)
198	تطور انتاج السمك في الولايات الساحلية الجزائرية 2013-2009	(38-3)
204	نسب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا	(1-4)
216	حصص القطاعات في المخطط الثلاثي للاستثمار 1969-1967	(2-4)
218	المخطط الرباعي الأول للاستثمار 1973-1970	(3-4)
219	المخطط الوطني للاستثمار العمومي 1977-1974	(4-4)
220	بنية الاستثمارات المنفذة 1979-1978	(5-4)
222	توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الأول 1984-1980	(6-4)
224	مخصصات المخطط الخماسي الثاني للاستثمارات 1989-1985	(7-4)
225	تطور المخصصات الفلاحية كنسبة مئوية 1989-1967	(8-4)
226	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي	(9-4)
227	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	(10-4)
228	تفاصيل برنامج الإنعاش الاقتصادي	(11-4)
229	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للفلاحة	(12-4)
229	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	(13-4)
230	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010	(14-4)
231	تطور حصة الفلاحة كنسبة مئوية للمخصصات الاستثمارية	(15-4)
233	تطور المساحات الزراعية خلال 2012-1984 في ولايات الصحراء	(16-4)
234	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في ولايات الصحراء في 2012	(17-4)
235	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بالتفصيل في ولايات الصحراء	(18-4)
237	تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية للزراعات البلاستيكية في ولايات الصحراء 2012-2005	(19-4)
241	تطور مساحة محاصيل الخضضر غير المحمية و الإنتاج و الإنتاجية في ولايات الصحراء	(20-4)
248	تطور عدد أشجار إنتاج و إنتاجية للتمور في الولايات الصحراوية 2012-2004	(21-4)

253	تطور عدد أشجار إنتاج وإنتاجية الزيتون في ولايات الصحراء 2012-2004	(22-4)
257	تطور مساحة إنتاج وإنتاجية للحمضيات في ولايات الصحراء 2012-2006	(23-4)
261	تطور المساحة الإنتاج والإنتاجية عنب المائدة في ولايات الصحراء 2012- 2006	(24-4)
266	تطور مساحة إنتاج وإنتاجية التين في ولايات الصحراوية 2012-2006	(25-4)
270	تطور مساحة إنتاج وإنتاجية للفواكه ذات الحب والنوى في ولايات الصحراوية 2012-2006	(26-4)
274	تطور مساحة إنتاج وإنتاجية الحبوب الشتوية في ولايات الصحراوية 2012-2005	(27-4)
279	سلالات الغنم في ولايات الصحراء الجزائرية	(28-4)
280	تطور تربية الأغنام في ولايات الصحراء 2012-2006	(29-4)
283	تطور تربية الإبل في ولايات الصحراء 2012-2006	(30-4)
285	تطور تربية البقر في ولايات الصحراء 2012-2006	(31-4)
303	تطور التوزيع العام للأراضي بولاية بسكرة 2016-2009	(1-5)
304	متوسط التساقط المطري خلال 2010-1967	(2-5)
305	درجات الحرارة المتوسطة و الشهرية خلال 2010-1967	(3-5)
305	متوسط معدل سرعة الرياح في بسكرة خلال 2010-1967	(4-5)
306	المتوسط الشهري للرطوبة النسبية للجو في بسكرة خلال 2010-1967	(5-5)
306	التبخر الشهري في بسكرة خلال 2010-1967	(6-5)
307	تطور المساحة المسقية بالنسبة للمساحة الكلية من 2016-2009	(7-5)
311	تطور مساحة إنتاج الحبوب والاعلاف لكل بلدية من 2016-2009	(8-5)
313	تطور اعداد النخيل المنتج الإجمالي ودقلة نور والإنتاج من 2016-2009	(9-5)
314	تطور تربية المواشي والإنتاج الحيواني من 2016-2009	(10-5)
321	تطور المساحة والإنتاج للخضروات الحقلية والمحمية بولاية بسكرة	(11-5)
322	تطور المساحة والإنتاج للمحصول المبكر خضروات (محمية و غير محمية) 2009-2016	(12-5)
325	صادرات البواكير من البطاطا الطماطم والقرنوب من 1938-1924	(13-5)
326	صادرات البواكير من لوبيا و جليانة من 1938-1924	(14-5)
326	تطور الوزن والقيمة لصادرات البواكير من جزر و كوسا و فول 1938-1924	(15-5)
331	تطور مساحة البطاطا الجزر الطماطم البصل الفاصوليا و البطيخ 2016-2009	(16-5)
332	تطور مساحة الفلفل الحار و الحلو و الخيار و الكوسا و الباذنجان و اللفت 2016-2009	(17-5)
333	تطور مساحة الثوم و الفول و البازلاء و خضروات أخرى 2016-2009	(18-5)
334	تطور إنتاج البطاطا و الجزر الطماطم و البصل و الفاصوليا و البطيخ 2016-2009	(19-5)
335	تطور إنتاج الفلفل و الخيار و الكوسا و الباذنجان و اللفت 2016-2009	(20-5)
336	تطور إنتاج الثوم و الفول و البازلاء و خضروات أخرى 2016-2009	(21-5)
337	تطور إنتاجية البطاطا الجزر الطماطم البصل الفاصوليا و البطيخ 2016-2009	(22-5)
338	تطور إنتاجية الفلفل و الخيار و الكوسا و الباذنجان و اللفت 2016-2009	(23-5)
339	تطور إنتاجية الثوم و الفول و البازلاء و خضروات أخرى 2016-2009	(24-5)
341	توزع التكاليف كنسبة مئوية من التكلفة الكلية لمشتل البيت النفقي	(25-5)
342	توزع التكاليف كنسبة مئوية من التكلفة الكلية لمشتل البيت الكناريان	(26-5)
343	توزع تكاليف المرحلة الثانية البيت النفقي للزراعة بالنسبة المئوية	(27-5)
344	توزع تكاليف المرحلة الثانية البيت الكناريان للزراعة بالنسبة المئوية	(28-5)
345	توزع تكاليف المرحلة الثالثة الزراعة والمتابعة كنسب مئوية للبيت النفقي	(29-5)

345	توزيع تكاليف المرحلة الثالثة الزراعة والمتابعة كنسب مئوية للبيت كناريان	(30-5)
346	بنية التكاليف الكلية للنوعين من نظم الإنتاج كقيم ونسب مئوية	(31-5)
349	تطور المساحة المزروعة للمحصول المبكر بالزمن	(32-5)
350	تطور انتاج المحصول المبكر بالزمن	(33-5)
351	تطور إنتاجية المحصول المبكر بالزمن	(34-5)
352	تقدير برنامج افيزوز	(35-5)
353	دراسة العلاقة بين الإنتاجية والمساحة	(36-5)

الصفحة	العنوان	الشكل
18	منحنى الطلب المتبادل	(1-1)
21	تحليل بياني لمنحنيات الطلب المتبادل	(2-1)
23	منحنى إمكانيات الإنتاج عند التكاليف الثابتة	(3-1)
23	منحنى إمكانيات الإنتاج في حالة ثبات النفقة	(4-1)
41	الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	(5-1)
45	دورة حياة الميزة التنافسية	(6-1)
57	التدرج البياني للمزايا النسبية الطبيعية المكتسبة	(1-2)
58	موقع النظرية النسبية بالنسبة لتحليل القوى	(2-2)
81	مصادر الميزة التنافسية	(3-2)
84	الميزة التنافسية المستدامة	(4-2)
85	بيان دورة حياة الميزة التنافسية	(5-2)
86	المكونات الأساسية والبيئية للمؤسسة	(6-2)
87	قوى التنافس الخمس	(7-2)
93	ماسة بورتر	(8-2)
94	سلسلة القيمة لدى بورتر	(9-2)
108	مراحل البحث والتطوير	(10-2)
132	خريطة الجزائر التضاريس	(1-3)
136	الاقاليم المناخية في الجزائر	(2-3)
151	بيان معدل نمو البطالة 2011-2014	(3-3)
155	خريطة الطرق و شبكة السكك الحديدية والخطوط الجوية الداخلية	(4-3)
158	تطور عدد مشتركى الهاتف النقال 2011-2014	(5-3)
160	الطاقة والمعادن في الجزائر	(6-3)
164	مخطط بياني لأسعار النفط و عوائد المحروقات	(7-3)
166	التمثيل البياني لنسبة الصادرات	(8-3)
217	حصص القطاعات في المخطط الثلاثي للاستثمار 1967-1969 كنسب مئوية	(1-4)
225	بيان تطور المخططات الفلاحية كنسب مئوية	(2-4)
231	حركة تخصيص الاستثمار الفلاحي	(3-4)

المقدمة العامة

المقدمة:

تسعى الدول منذ أزل التاريخ لأن تكون السبابة في كل الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية بمعنى تحاول الدفع بميزاتها المختلفة الطبيعية والمكتسبة، لتحقيق من خلالها قيما، وقد خضعت الدول للتخصص، والتبادل بمرور الزمن، لأنه مهما تكن من دولة فان انتاجها لا يمكن ان يغطي كافة حاجاتها. بالإضافة الى هذه التطورات الحاصلة في العالم اليوم، حيث اصبحت الدول اكثر قربا و تواصلوا و انفتاحا من اي وقت مضى، وقد بدت اهمية التجارة الدولية كمنبر رائد في تطوير المجتمعات و زيادة رفاهيتها، و يظهر ذلك جليا من خلال تطور قيمة التجارة العالمية من 124 مليار دولار عام 1950، الى 642 مليار دولار عام 1970، الى 7 تريليون دولار عام 1990، والتي تمثل نحو ثلث قيمة الناتج الاجمالي العالمي، و قد تضاعفت مرات عدة في الوقت الحالي، و بالتالي نحن بصدد تبادل دولي ضخمة و متطور، اساسه الامكانيات و القدرات و التميز في انتاج السلع، حيث كل دولة تسعى لتعظيم منفعتها من خلال امكانياتها المحدودة، و حاجاتها الاقتصادية فهي تحاول ان تجمع كل تلك الطاقات، و الامكانيات، و القدرات لتشكيل ميزة تنافسية لسلعة في مؤسسة، لتحقيق اعظم ربح او تجمع من المؤسسات، ليكون قطاعا بميزة تنافسية، و بربح معين لتحصل الدولة في النهاية على وظائف لأفرادها، و الرفاه الاقتصادي لمجتمعها.

و الجزائر تسعى دائما للاندماج في محيطها الاقليمي و الدولي بفعل انضمامها للكثير من المنظمات العالمية الامر، الذي يحتم عليها تدعيم و تفعيل امكانيات و قدرات مؤسساتها من اجل الوصول الى الميزة التنافسية، لقطاعاتها المختلفة، و القطاع الفلاحي اهم جزء في منظومة الانتاج الوطني، بالنظر الى الامكانيات الطبيعية، و الجغرافية، و التاريخية (اذ تعتبر الجزائر زراعية عبر التاريخ)، و من هنا يمكن القول بان قطاع المحاصيل عامة، و المبكرة خاصة تشكل تميزا و قدرة في الاقتصاد الوطني، و العالمي و من خلال دراستنا هذه سنحاول الاجابة عن الاشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن للجزائر ان تشكل قدرة تنافسية مميزة في المحاصيل الفلاحية المبكرة؟

من خلال هذه الاشكالية الرئيسية يمكننا صياغة الاشكاليات الفرعية الآتية:

- 1- هل القطاع الفلاحي يخضع للمفهوم التقليدي للميزة النسبية؟
- 2- انطلاقا من امكانيات وقدرات الجزائر، هل يمكن ان تجد لنفسها ميزة تنافسية في محاصيلها المبكرة (الصحراوية)، تؤهلها للمنافسة في الاسواق الدولية؟
- 3- وهل يوجد محاصيل مبكرة، تزيد في قدرة بناء ميزة تنافسية للقطاع؟
- 4- هل يشكل المحصول المبكر عنصر تطوير و دفع للمنطقة والوطن؟

الفرضيات :

من خلال الاشكالية الرئيسية، و الاشكاليات الفرعية السابقة، يمكن ان نسوغ الفرضيات الرئيسية، و الفرعية الآتية :

الفرضية الرئيسية:

- تشكل المحاصيل الفلاحية المبكرة في الجزائر ميزة تنافسية.

الفرضيات الفرعية:

1. المحصول ذو الميزة التنافسية هو المحصول المبكر.
2. يعطي المحصول دفعا للقطاع الفلاحي.
3. يدعم المحصول المبكر الاقتصاد الوطني.
4. للمحصول المبكر دور هام في تطوير الصادرات.

أهمية الموضوع:

ان التنافس السائد بين الدول في الوقت الراهن ،يفرض على الجزائر البحث في كل ميزاتها ،و خاصة لمحاصيلها المختلفة المبكرة و غيرها، مما يساعدها في بناء و ايجاد ميزة تنافسية ، و التي تجعل من موضوع دراسة الميزة التنافسية للمحصول المبكر موضوعا يتسم بالأنية. و هو البديل الطبيعي و التاريخي في ظل انهيار اسعار النفط ، و في ظل اقتصاد ريعي أحادي القطب.

دواعي اختيار الموضوع:

ان اختيارنا لهذا الموضوع ينبع من الاسباب الاتية:

- وجود فضاء واسع ومنتجات متنوعة تتمتع بميزة التباير لكنها مهملة.
- وجود العديد من المبادرات الفردية الاستثمارية الغير المؤطرة يؤدي ذلك لإفشالها و التي يمكن ان تتميز .
- ان موضوعنا سيسعى لطرح الاستثمارات من الاصول المادية الاخرى ،لأجل الاستثمار في المحاصيل المبكرة، لتكون بديلا في عملية التمويل ،سواء للمقتنيات الغذائية او الطبية ، و ذلك عن طريق إحلال الصادرات محل الواردات.
- نود من خلال هذا الموضوع مواكبة سياسة الجزائر الخارجية المنفتحة اقتصاديا عن العالم، و التي تحاول الاندماج بمنظوماته ، و هذا ما يستدعي البحث في ميزاتنا التنافسية و تنميتها .
- هذا الموضوع يقع بالنسبة للاقتصاديين وللزراعيين في الدائرة المشتركة المهمة ، بسبب التقاذف بالتخصص.
- اردنا ان نقدم مرجع باللغة العربية يتناول الميزة التنافسية لقطاع المحاصيل الزراعية المبكرة .

أهداف الدراسة :

ان اختيار هذا الموضوع كان بهدف :

- اثبات التسلسل التاريخي لفكرة التميز ، من الميزة المطلقة ، الى النسبية ، الى التنافسية، و ذلك لتفعيل أكثر للكل للاهتمام بالجزء ، و كما يتضح انه تأصيل للفكر الرأسمالي ، ان تميز الاجزاء سيؤدي الى تميز الكل .

- نوضح أهمية المحاصيل المبكرة في إيجاد الميزة التنافسية للقطاع الزراعي في الجزائر .
- اخراج المفاهيم النظرية الاقتصادية، و المفاهيم التقنية الزراعية من نظرية الميزة النسبية الى مفهوم التنافسية على اساس مفهوم المستثمرة الفلاحية، و المؤسسة الزراعية، و من مفهوم الميزة الاستاتيكية الى الديناميكية، و للسعي الى اخراج الموضوع العلمي النظري الى الواقع الميداني المبتكر، و لتختبر مدى واقعية النظرية مع المعطيات الاقتصادية الفعلية .

مناهج الدراسة :

من اجل الدراسة المعمقة و التحليل الشامل لمختلف العناصر و المكونات، و كل المتغيرات المؤثرة في مفردات البحث الساعي الى ابراز دور المحاصيل المبكرة في إيجاد ميزة تنافسية للقطاع، سنعتمد في هذا البحث على المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي، و منهج دراسة حالة و ذلك بتحليل مختلف الوثائق، و البيانات، و المعطيات، و الاحصاءات لأجل فهم دقيق و عميق لكل جوانب الموضوع، و الكشف عن ابعاده، سعياً لإخراج البحث من دائرة النظرية الى عمقه الميداني.

هيكل الدراسة :

من اجل الاجابة عن الاشكالية المطروحة، و التساؤلات الفرعية، و اختبار صحة الفرضيات التي تم تقديمها، قمنا بتقسيم البحث الى خمسة فصول متكاملة فيما بينها، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى تميز المجتمعات القديمة حتى ظهور الميزة النسبية، قمنا من خلال هذا الفصل باستعراض ميزات المجتمعات القديمة، و الحضارات اللاحقة، و التي حققت الريادة، و تدرجنا حتى ظهور الميزة النسبية على يد دافيد ريكاردو .

و في الفصل الثاني تناولنا دور الميزة النسبية و التنافسية في تطوير شكل السلع من استاتيكية الى ديناميكية الى الميزة التنافسية.

و في الفصل الثالث تناولنا مؤهلات و قدرات الفلاحة الجزائرية الجغرافية والطبيعية و الموارد البشرية و قدرات اخرى مساندة، كالطاقات و غيرها .

و في الفصل الرابع قمنا بدراسة تطور البنية التنظيمية للقطاع الفلاحي في الجزائر و في ذات الوقت بينا قدرات الفلاحة الصحراوية لاكتساب الميزة التنافسية .

وفي الفصل الخامس قمنا بدراسة دور المحصول المبكر في إيجاد الميزة التنافسية، و أجرينا الدراسة الميدانية في ولاية بسكرة، لحزمة من محاصيل الخضر المبكرة، عددها 16 محصولاً، منها محصول الطماطم، الذي اعتبرناه محصولاً رئيسياً أو قائداً في قطاع المحاصيل المبكرة .

الفصل الأول

تميز المجتمعات القديمة طائ
ظهور و تطور الميزة النسبية

مقدمة : خلال حقبات ما قبل التاريخ تداولت السيطرة على البحر المتوسط مجتمعات عديدة، و من أهمها ثلاث مجتمعات رئيسية تشكل ثلاث حضارات متضحة المعالم، ساهمت بمجهوداتها المتميزة و آدائها الفعال على المستوى المتوسطي، و حسب الترتيب التاريخي : الحضارة الفينيقية، و الحضارة اليونانية، و الحضارة الرومانية . لينتقل هذا الارث العملي، و العلمي، و الحضاري المنصهر في بوتقة واحدة مع الحضارة الجنوبية للبحر المتوسط، و الحضارة الإسلامية، و لتلتقي في نقاط تشارك و تشابك عدة، ليتفاعل كل هذا في أوروبا القرن الثالث عشر و الرابع عشر، و ليندمج الفكر بالاقتصاد، و تنطلق أوروبا نحو التجارة، و تبرير تحقيقها نظريا .

و يتجسد ذلك بظهور الميزة المطلقة أولا، ثم الميزة النسبية ثانيا، ليلها نموذج نسب عناصر الانتاج الذي احتفظ باستاتيكية الميزة النسبية، لتقدم النظرية التكنولوجية المحاولة الحديثة لتحسين الميزة النسبية، و سنتطرق لكل هذه الأفكار و المسائل في فصل أول تحت عنوان تميز المجتمعات القديمة حتى ظهور الميزة النسبية و الذي سنبين من خلاله ميزات المجتمعات القديمة والحديثة، و كيف أثرت تلك السمات البشرية و السمات التجارية و السمات الحرفية، و التي ظهرت في شكل ميزات للمجتمعات، جعلتها متقدمة عن غيرها، و لتتفاعل مع غيرها، التجارية الحديثة و لتنتج عنها الميزة المطلقة و النسبية، و ان النظريات التي جاءت من ورائها و كأنها جاءت لتسد العجز او القصور في كل مرة، لينتهي بها الامر أخيرا و كأننا نطور الميزة النسبية في كل مرة، بمعنى التحول التدريجي للميزة النسبية من استاتيكية، الى الميزة النسبية الديناميكية و لنوضح من خلال هذا الفصل ان السلع الزراعية تركت عند البداية، و كيف همشت السلع الخدمية، ولم ينظر اليها الا بعد الخمسينات من القرن الماضي، عند ظهور دورها المتعاظم في التجارة الدولية، و سنوضح أكثر هذا الفصل من خلال المباحث الرئيسية التالية :

المبحث الأول : دور الفكر الاقتصادي في بلورة الميزة المطلقة الى نسبية .

و سنتطرق فيه الى كل تلك التحسينات التي طرأت عليها، من توضيحات معدل التبادل الدولي لجون ستيوارت ميل، الى توضيحات تكلفة الفرصة البديلة لجوت فريد هابرلر، الى نسب عناصر الإنتاج لهكشر أولين إلى النظرية التكنولوجية .

المبحث الثاني : تحيين الميزة النسبية بالنظرية التكنولوجية، بمعنى أننا سنأخذ النظرية التكنولوجية في هذه الحالة، و كأنها تحديث لنظرية الميزة النسبية، أو هي عملية تحريك لها و سننطلق من الانتقادات التي وجهت لهكشر أولين، و للحلول التي اقترحت آنذاك للغز ليونتييف، ثم ما قدمته النظرية التكنولوجية من حلول رئيسية و هي نموذج اقتصاديات الحجم، ثم نموذج الفجوة التكنولوجية، ثم نموذج دورة حياة المنتج .

المبحث الأول : دور الفكر الاقتصادي في بلورة الميزة المطلقة الى نسبية

:سنتاول في هذا المبحث أهم ميزات المجتمعات القديمة و دورها الفعلي في توضيح أهمية التجارة و تطويرها ليلتحم بعد ذلك الفكر بالاقتصاد و لتظهر الميزة المطلقة ثم النسبية و لنرى بعد ذلك التعديلات التي طرأت على الميزة النسبية و المتمثلة بمعدل التبادل الدولي و تكلفة الفرصة البديلة ثم نموذج نسب عناصر الانتاج إلى متناقضة ليونتيف و كل هذه التغييرات و التعديلات و لكن لم تغير من استاتيكية الميزة النسبية . و التي نتناول ظهورها و تطورها كما يلي :

المطلب الأول: ميزات المجتمعات القديمة و دورها الواقعي في التأسيس للميزة المطلقة :

من خلال هذا المطلب نريد أن نبرز أهم سمات هذه المجتمعات القديمة و دورها في بعث التجارة و التي توجت بالميزة المطلقة عند نهايتها و نقدمها فيما يلي من خلال ثلاث فروع :

الفرع الأول- سمات الحضارة الفينيقية : و فيه نقدم سمات الحضارة التي انقضت و كانت حضارة

تشاركية قدمت للعالم المتوسطي آنذاك قيمة الحروف و قيمة التجارة و نختصر مساهمتها كما يلي :

أولاً - تميزت الحضارة الفينيقية بديناميكية و سهولة أفرادها، و أنها حضارة متنقلة بتجاريتها و انجازاتها. تمكنت من نقل الثقافات، و العادات و التقاليد و العلوم واللغة و المواد من قطر إلى آخر، وهنا تتجلى حركية الإنسان الفينيقي (البونيقي)، و تميزه عن غيره . بالمقارنة هناك حضارات عظيمة ، و لكن لم تقدم إلى العالم هذا المدى و الأداء الذي كانت عليه فينيقيا.

ثانياً - التميز التجاري الفينيقي :لقد كان العالم التجاري الفينيقي من أوحى بربحية التجارة ، و التي مكنت البلاد من ثروة كبرى ، نكاد نقول أنها المقدمة الأولى للعصر التجاري ،مقدمة عملية لمرحلة التجارية البحتة ، حيث الثروة تعني المبادلات و السيطرة على الطرق، التجارية، و إنشاء الاسكالات ، واكتشاف، المناجم ، و شراء المواد الخام كالفضة والذهب و القصدير، و حتى السلع المصنعة من اليونان لإعادة بيعها للأقطار التي تفتقدها ، و هكذا امتازت الحضارة الفينيقية بأنها وسيط موثوق لدى اليونانيين والمصريين القدماء و الرومانالخ .

ثالثاً - تميزت الحضارة الفينيقية بأنها حضارة بحرية ، تتمتع بالبحر واستخدامه، و تجد سعادتها في استكشاف كل شواطئه ، محبة للمغامرة و الاستكشاف. وقد تميز الفينيقيون بكونهم اول من استخدم بدقة فن المساحلة و استفادوا منه بشكل واسع ، و بسبب هذا كانت حضارة انتشارية و ليست انطوائية¹.

رابعاً - تميزت بكونها حضارة مبدعة²، قدمت للعالم حروف الكتابة الاثنتين و العشرين ، و قدمت له فن التجارة ، و قدمت له فن الإبحار و صناعة السفن، فهي حضارة مبدعة تواصلية.

أحمد توفيق المدني، قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجري الى الفتح الاسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 ص 24

ج.كننو، الحضارة الفينيقية، ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة ، مراجعة طه حسين ، شركة مركز كتب الشرق الاوسط ، مصر ، 2003، ص 330-

خامسا- أما على المستوى السياسي، والاجتماعي، و الاقتصادي، قدمت مجتمعا ملتحم سياسيا حول سلطاته التنفيذية، من الملكان إلى كل الهيئات الأخرى، بتوجه جمهوري يخاف من دكتاتورية القائد العسكري واستبداده، لذلك تراها تسائله عن مهامه، و تحاسبه، و تحاكمه و تعزله بثلاثة احزاب سياسية مختلفة ارستقراطية المصدر.

سادسا- تميزت بيسر و سهولة تحول منظومتها الإنتاجية نحو تقديم الحلول المبدعة والعملية لشعب فينيقيا حسب الظروف المحيطة، فتنتقل فينيقيا من دولة تجارية تسعى للمبادلة من اجل الحصول على الفائض، إلى دولة بحرية تسيطر وتعمر الاسكالات، إلى المدن كقرطاج تونس، و قرطاج اسبانيا، إلى دولة تبحث عن عمقها الفلاحي، كأخر حل في حوالي 202 ق م عند انتهاء الحرب البونيقية الثانية، والتي نصت على ان تدفع قرطاج لروما غرامة ثقيلة لمدة أربعين عاما، تدفع بأقساط، لكن قرطاج دفعها مرة واحدة في عهد حنبعل. و عندها جاء خطاب عضو مجلس الشيوخ الروماني قاطون و بعبارته المشهورة "اهدموا قرطاج".

سابعا - استخدم الفينيقيون كل مصادر القوى المتاحة في ذلك الزمان، و أضافوا اليها قوة الفيل كأدات جر المحارث الضخمة التي تتناسب مع زراعة الحبوب و الحقول الواسعة في شمال افريقيا، و استخدمه حنبعل في حربه ضد روما، حينما فاجىء الرومان، و هو يتسلق جبال الالب بفيلته ليتوقف عند أسوار روما، و ينتظر المساعدة من اخوانه في قرطاج، الذين تفرقوا بين مؤيد و معارض، و بتشتتهم تكفلوا هم بالقضاء عليه.

الفرع الثاني - أهم مميزات المجتمع اليوناني القديم: و نقصد بها تلك السمات و القيم الاجتماعية التي بواسطتها ارتقت الامة اليونانية القديمة ونذكر من أهمها ما يلي:

أولاً- ان اهم ما يميز المجتمع اليوناني حبه وتعلقه بالحرية والحقوق و الديمقراطية، و رفضه المساومة في هذا المجال، رغم كل الدواعي¹، مما جعله مجتمعا متميزا، وهذه السمات رفعتة الى مصاف الأمم الراقية.

ثانيا- ان ضيق الحال الاقتصادي في الجزر اليونانية²، أدى الى نشأة شعب مثابر صابر مبدع، يتجمع عند الشدائد، لكن بدون مساومة عن الحقوق السياسية و الاقتصادية.

ثالثا- تطور المجتمع اليوناني من مجتمع فلاحي أهل الجبل و أهل السهل، وأهل الجبل هم رعاة الأغنام والماعز والأبقار، و أهل السهل هم حزب قبلي يبرع في زراعة الحبوب و الزيتون والتين. و أثناء تطور اليونان ظهر حزب جديد يدعى حزب الساحل وهو حزب التجار والمضاربين و المرابين، ويشمل التوسع التجاري³، و الاستعماري عن طريق الغزو العسكري و لدواعي أخرى، كانتشار البطالة و ضيق الارزاق بين أهل اليونان،

¹ محمد و عبو، اليونان والرومان دراسة في تاريخ الحضارة، جامعة الموصل، 1993، ص 24
محمد كامل عباد، تاريخ اليونان، وزارة التعليم العالي السورية، 1969، ص 88

مما حفزهم للانضمام الى الحزب الجديد حزب الساحل (التجار) من أجل التكفل بحقوقهم ، و يجب ان نشير هنا الى تميز هذه الطبقة من ناحية كونها أداة جذب للحرف و الصناعات في اليونان .و يعدد الباحثون في تلك الفترة خمسين صنعة في بلاد اليونان لمختلف الحرف، و يحيي هذا الحزب مصالح عمال السفن ،والبحارة وعمال الاساطيل اليونانيين ، التي تعبر إلى البلاد البعيدة كأبييريا ورأس هرقلالخ .

رابعاً - ان اهم النظم القانونية التي تحصل عليها المجتمع اليوناني و تميز بها وجعلته يتصدر الأمم آنذاك هي قوانين سولون ، ثم مرحلة تطوير هذه القوانين¹ بعد ذلك .مما جعل المجتمع اليوناني يتبوأ الصدارة في الجانب القانوني والسياسي و الحقوقي في تلك الفترة، وهو ما أعطى فترة استقرار لمجتمع المدينة .

خامساً - بناء على هذا الاستقرار تطورت الزراعة في الداخل والخارج ،وتطورت التجارة وخاصة الحرف والقوافل البحرية، مما أدى الى مستوى الرفاه في المجتمع اليوناني (نقصد به الاثيني خاصة) .

سادساً - تميز المجتمع اليوناني في كل فتراته بغزارة علمه و علمائه في الفلك و الطب والاقتصاد و القانون ... الخ ،فسولون كان تلميذا لسقراط و الاسكندر كان تلميذ ارسطوطاليس .

سابعاً - تميز المجتمع اليوناني: بالسيطرة الثقافية و العلمية فحينما يكون مسيطرا و مستمرا تكون الفترة هلنسية ، و حينما يسيطر عليه الغير فإنها تدعى الفترة الهلنسية حيث تسيطر الثقافة اليونانية² ويتجلى ذلك في مرحلة الاسكندر المقدوني حيث كانت القوى العسكرية لجانب الاسكندر لكن السيطرة الحضارية كانت هلنسية (يونانية).

ثامناً - وبفضل هذه السمات العالية ، و المثل العلمية الراقية، حيث يجب أن لا نغفل انهم هم من تصدو للفينيقيين بسبب تقديمهم الأطفال كقرايين لبعل و فرضوا عليهم كبنود من بنود المعاهدات لانتهاء الحرب توقيف هذه القرايين ، و بفضل سيطرة الاسكندر المقدوني عن كل الشرق حيث لم يكن لدى مقدونيا ما تقدمه حضاريا ، بالتالي تم اعتماد المعطيات الحضارية اليونانية لتمتزج بالحضارة الاشورية و البابلية و الفينيقية و الفارسية و المصرية ، بل ان الاسكندر انهر بتلك الحضارات المشرقية و بقي فيها الى ان مات .

الفرع الثالث: ميزات الحضارة الرومانية : و نقصد هنا تلك السمات التي أهلت المجتمع الروماني القديم أي ما قبل التاريخ و ما بعده ليقدم قوة تجربته حتى القرن الخامس الميلادي و نلخص هذه المساهمة الحضارية بما يلي :

⁴ سليمان عامر ، و أحمد مالك ، محاضرات في التاريخ القديم ،القسم الاول موجز في تاريخ العراق القديم ،مطبعة جامعة الموصل ، العراق 1978، ص

⁵ولاد بورانت ، قصة الحضارة ،ترجمة زكي نجيب محمود و محمد بدرات ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، الجزء الاول ،1985، ص

أولاً- تميزت الحضارة الرومانية بلغة الحوار و قوة الحوار ، و انضباط الحوار و الذي يؤدي في كل مرة الى تغيير الواقع فمن النظام الملكي الانتخابي ، الى النظام الجمهوري ، الى النظام الامبراطوري ، و قد قدم النظام السياسي و القانوني عن الحرية السياسية .

ثانياً- تميزت هذه الامة باعتمادها العلم و التخطيط و الصبر والمثابرة و صلابة العزم ، ونذكر هنا علماء والمدافعين عن الجمهورية شيشرون كاتون، و علماء الفلك والبناء والطب و الاقتصاد .

ثالثاً- اهم ما ميز هذه الامة قوة انضباطها و صرامة تنظيمها و ضخامة تجنيدها ، فوصلت عداد القوة الرومانية في بعض الأحيان الى المليون مقاتل ، مع صرامة في مراقبة أداء المقاتل و ما سبب النصر أو الهزيمة والرئيس ، مكلف بقيادة الجيوش ، و مسؤول عن كل عمل يقوم به ، ويسأل أمام السيناتوس ان كان أحسن يجاز وان أساء يعزل ويعاقب ، وتدرس أسباب الهزيمة وتصحح الأخطاء و تعدل الاعمال .

رابعاً- ان الدولة المدينة روما التي اتسعت الى إيطاليا و بسبب قوة هذه المدينة نسبت اليها الدولة بأجمعها¹، و انتسبت اليها الإمبراطورية كلها الإمبراطورية الرومانية، فهذا ما يميز الحضارة الرومانية حتى أصبحت تسمي البحر الأبيض المتوسط بحرها (mare nostrum)² . فهي الحضارة الوحيدة التي أخضعت ضفاف البحر المتوسط شمالها وجنوبها و شرقها وغربها ، و وصلت الى أوجها من السيطرة و الإتساع في القرن الأول و الثاني ميلادي .

خامساً- وما ميز الحضارة الرومانية سعة و شدة الانتشار ، التي نتج عنها فقدان التركيز في النهاية . ففي الجانب الاقتصادي الحرف والصناعات شكلت نقاباتها ، و أصبحت مزدهرة كالاستثمارات الزراعية الضخمة (اللاتوفونديا) ، و التي سرعان ما فقدت بريقها بسبب تراجع المداخيل ، بسبب رفض الرقيق و تمردهم ، و يؤكد الاقتصادي الروماني كولوميل هذه الفكرة حين يقول "لقد أهلكت اللاتيفونديات إيطاليا"³ .

سادساً- وما ميز الحضارة الرومانية هو التميز القانوني و العمراني ، و الصبر و سعة الصدر في الصراعات الداخلية من اجل تقديم الأفضل لروما ، مثل صراع بومبيوس و قيصر فكان الصراع بين وجهة نظر قصيرة المدى ، و وجهة نظر استراتيجية يوليوس قيصر ، ليخلفه في هذه النظرية أوكتافيوس ليقضي في نفس المقام على أنطونيوس و ينتصر التيار الاستراتيجي في روما .

المطلب الثاني : دور الفكر الاقتصادي والتجاري في دعم ظهور الميزة النسبية : سنتطرق من خلال هذا المطلب الى دور الواقع الاقتصادية القديمة والحديثة و الفكر التجاري للوصول الى الميزة المطلقة و منها الى الميزة النسبية و نتناوله مفصلاً كما يلي :

¹ د/فيان موفق النعيمي ، د/سامي عبد الوهاب المشهداني ، تاريخ اليونان والرومان في الشرق الأدنى ، دار الفكر ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الطبعة الاولى ، 2013 ص 87 .

² د/أحمد صفر ، مدينة المغرب العربي ، الجزء الأول ، مطبعة بو سلامة ، تونس ، 1959 ص 272

³ د/ عبد القادر يوسف الجبوري ، التاريخ الاقتصادي ، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق ، 1980 ص 46

الفرع الأول - اسهام دول ما قبل التاريخ في الوصول للفكر التجاري :

ان الوقائع الاقتصادية في كل من اليونان القديمة، وفينيقيا و قرطاج، و روما القديمة تدل دلالة واضحة على اهتمام كل من هذه الدول بالطرق التجارية، و السيطرة على طرق التجارة الخارجية، و الداخلية للأقطار الأخرى، و كانت هذه الدول تحاول تاريخيا التوسع قدر الامكان لأنه مصدر للثروة، و من ثم يأتي بعد ذلك الانتاج و الحرف و المعادن النفيسة و غيرها، و السيطرة على مصادرها، و يأتي ضمن هذا جعل البحر المتوسط بحيرة في هذه الامبراطوريات، انشاء الموانئ و المدن و الاسكالات كلها بهدف السيطرة عن الجنوب و عن طرق الصحراء و طرق الذهب والفضة و النحاس و في الشمال الموانئ و السيطرة البحرية و من الوسط الامدادات الغذائية من حبوب قمح و شعير... الخ. ولأن اليونان و الفينيقيون الذين هم تجار بارعين حتى انه كان لديهم وجهتا نظر في التنمية: احدهم يؤمن بالتجارة مصدر كل خير و ثروة و ازدهار، و اخر يقول بالنظرية الاخرى للحروب و التوسع و زيادة مساحة الامبراطورية، اذ من ناحية واقعية كانت التجارة الداخلية و الخارجية و توسيع المساحة الجغرافية في اوجها، و بالتالي نحن نتحدث عن 2000 الى 1000 سنة قبل الميلاد، اين كانت اثينا و صور و قرطاج و روما تؤمن بان التجارة الداخلية و الخارجية مصدر للثروة، و ان لم يتم الوصول الى مصادر ذلك التبادل المربح بالتوسع الاستكشافي، و الرحلات الاستطلاعية و التجارية للتبادل، و الصداقة كما سماها الفينيقيون، فبالتوسع العسكري كما يقول بذلك اليونان و الرومان. ان عهد هذه الامبراطوريات يشبه دور اسبانيا و البرتغال في الاستكشاف و التوسع من اجل المعدن النفيس، فكانت تجند الحملات الاستكشافية، و الحملات العسكرية في نفس الوقت من اجل احتلال الموانئ و الجزر الاستراتيجية و المضائق المهمة، و يجب احتلال تلك المدن وان اقتضى الامر تدميرها و اعادة تسميتها و بناءها من جديد، حيث كانت الوقائع الاقتصادية سبابة عن تلك المفاهيم و النظريات الاقتصادية التي توّطر الواقع الموجود وهذا الصراع عن الثروة و الفائض و عن مصادرها و طرقها. استمر لحوالي الفي سنة و الغريب المشترك بين كل هذه الحضارات هو الحوار الصفري، بمعنى لم يكن هنالك اي حوار تعايش و تبادل للخبرة، فأثينا تسعى لتدمير روما و حرقها و العكس صحيح، و بالمثل بالنسبة لقرطاج و روما و صور و أثينا الحوار الصفري ايضا، ما لاحظناه بالنسبة لهذه الحضارات عدم التعاون، و انتهاز الفرص للقضاء التام على حضارة برمتها، فمثلا الحضارة الفينيقية دامت لحوالي 1000 سنة من السيادة في البحر المتوسط دمرتها روما بمكتسباتها و مؤلفاتها فلم يبق منها شيء بل محيت تماما و اعيدت تسميتها و غير مكانها. و بالتالي لم يكن من اهتمام روما وجود تبرير لتلك الازياع و الغنائم المحققة على حساب شعوب المنطقة بل يبررها منطقهم الذي يقول فقط للشعب الروماني أو اليوناني هو الذي لا يجوز أن يكون عبدا.

اما من ناحية التغطية الفكرية لهذه المرحلة مرحلة ما قبل التاريخ، فنجد من اهمها افكار الاغريق فقد غلغتهم السياسة و الأخلاق و الفلسفة عن بقية العلوم¹، ان الحضارات القديمة الاخرى لم تهتم بالاقتصاد بما يكفي لأنها حضارة قائمة على الرق فهم الذين يقومون بأعمال الانتاج المختلفة من زراعة و صناعة و غيرها فالعمل هو من مهام العبيد، و بالتالي كان اليونانيون ينظرون الى كل النشاط الاقتصادي بازدراء، و بالتالي لا يمكن ان يغطي الفكر

¹د/حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي حديثا قديما و معاصرا، الكتاب الاول، 1994، ص26

الفلسفي و الاخلاقي و السياسي الراقى تلك الانشطة المنحطة. ومن هذه البيئة العامة تتجلى افكار أفلاطون¹ حول العدالة بالنسبة للفرد ومجتمع المدينة ، ونشأة المدينة التي تعود " للعامل الاقتصادي "² ل حاجة الفرد لغيره من اجل اشباع كافة حاجاته فيكون مع غيره في المجموعة التي تكون المدينة فالدولة.

و يقترح افلاطون " من اجل رفع كفاءة الانتاج تقسيم العمل ، و برر ذلك باختلاف المواهب الطبيعية ، بمعنى ان للأفراد ميزات و مزايا تؤهلهم عن غيرهم ، و لذا من اجل زيادة الانتاج و رفع الكفاءة لابد من مزاوله عمل وحيد او حرفة واحدة حسب نوعية الموهبة الطبيعية "³. وتعد هذه أول مرة في التاريخ يتم التطرق لمفهوم الميزة الطبيعية بمعناها هنا الموهبة الطبيعية .

فهذه تؤدي الى احسن كفاءة ، حيث ان كل عامل يتقن عمله باليوتوبيا ، فالمجتمع يتكون من ثلاث طبقات الذهب والفضة والنحاس والتقسيم يتم على اساس المواهب الطبيعية (المزايا الطبيعية) . طبقة الحكام والفلاسفة ، طبقة المحاربين والنبلاء ، ثم طبقة بقية المنتجين الصناع الزراع و الحرفيين و الجنود ، و اخيرا طبقة العبيد . اما النقود فهي وسيط في المبادلة ، ويجب ان لا تقدر النقود لذاتها ، و انما يجب ان تسهل الوساطة في المبادلة .

و خلاصة ما سبق ان افكار افلاطون تدور حول ثلاث محاور اساسية ، وان كان لها فروع و لها مسائل :نشأة المدينة ، و تقسيم العمل في المدينة ، و التنظيم السياسي في المدينة ، من الواضح أنه أول من تطرق للميزة الطبيعية و قد سماها المواهب الطبيعية و بالتالي يكون مفهوم الميزة الطبيعية قد تم تداوله بمعناه الضيق ، في أفكار أفلاطون .

اما عن التغطية الفكرية لما بعد افلاطون، فكان اهمها افكار ارسطو، الذي يعد من الفلاسفة القدامى واضعي نواة النظرية الاقتصادية الحديثة التي كانت فأفكارها أكثر واقعية من سابقتها ، و يتفق كل من افلاطون و ارسطو على وجوب اخضاع الاقتصاد للفلسفة وللسياسة و للأخلاق، ونشأة المدينة في نظر ارسطو تعود الى العامل الاقتصادي اشباع الحاجات المادية ، و هناك تطور تاريخي له مقاصد مختلفة ، فالأسرة لها بعد اجتماعي (علاقة الرجل بالمرأة) وبعد انتاجي علاقة سيد الاسرة بالعبيد (بعد اقتصادي) ، و بالتالي الاسرة هي وحدة اجتماعية انتاجية (اقتصادية) تتجمع هذه الامور لتكون القرية في مرحلة ثانية، وفي مرحلة ثالثة تجمع القرى ليشكل المدينة " ان المدينة هي اجتماع للأسر ، و تجمع القرى ليشكل افرادها جماعة متكاملة مكتفية ذاتيا بهدف الوصول الى حياة طيبة مستقلة "⁴. و يدعو ارسطو الى قياس نظام الملكية الخاصة لكل فرد حرية التملك ، فالفرد يحب ذاته فسندفع لتلبية حاجاته و لتنمية ما يملكه ، و بالتالي يزيد الانتاج ليشبع مزيدا من حاجات الآخرين .

اما عن نظام الرق في الدولة فبرره " تلك الهبات و المزايا الطبيعية المختلفة بين البشر فمنهم من خلق ليكون حاكما وسيدا ومنهم من خلق ليكون عبدا " ، اي هناك آخرين خلقوا للخضوع لاسيادهم و سماهم

¹ المدينة الفاضلة لأفلاطون اليوتوبيا.

² د/عبد القادر يوسف الجبوري ، ص 41، بتصرف

³ د/ حسين عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 26

⁴ د/محمد شفيق لبيب ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، القاهرة ، طبعة 1956 ، ص 23

ارسطو الرق الطبيعي ، و الامة اليونانية هي الوحيدة التي لا يجوز استرقاق افرادها باعتبارها امة مهيأة بطبيعتها للحكم والسيادة حتى ولو هزمت في احدى الحروب . و بالتالي ان كل ما تطرق اليه ارسطو هو ما سبقه اليه افلاطون بان الناس يختلفون في المزايا الطبيعية أو الهيات الطبيعية .

اما في المجال الاقتصادي البحث، فالاحتكار هو موقف البائع الوحيد في السوق وهو الاحتكار البحث ،وبدل ذلك نادى بفكرة المبادلة المتكافئة ،فهي تحقق العدالة¹ . اما عن الفائدة في نظره فهي " ربا " وهو غير مشروع ، و الاستعمال الطبيعي للنقود كوسيط في المبادلة، فهو امر مشروع ، اما ان تكون وسيلة اقراض لكي تلد النقود نقودا ، فهذا امر غير عادل ، و استعمال غير طبيعي للنقود .

اما عن النقود يقرر ارسطو ان بعض السلع مثل المعادن هي افضل من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة ، و وظيفتها الاساسية يمكن ان تكون مقياس للقيمة ، و كمخزن للقيمة ، و امدنا ايضا بمعنى القيمة التي هي استعماليه .

فهي قيمة للإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه للسلعة ، اما القيمة التبادلية للسلعة فإنها قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة لمبادلة سلع بغيرها من السلع² .

اما عن العصر الفينيقي فلم يبقى من الاخبار و المؤلفات المدونة إلا الترجمات لدى اليونانيين عن رحلة حنون الاستكشافية من قرطاج الى الكامرون ، و رحلة خيملكن من قرطاج الى جزائر القصدير و الى الجزر المقدسة ، و موسوعة ماقون القرطاجي " ابو الفلاحة " فترجم لليونانية والرومانية .

اما عن ملامح الفكر الاقتصادي في العصر الروماني فقد جاءت منظمة في اغلبها في النصوص القانونية ، أبرزها كان على يد شيشرون و ستكا و كاتو ... الخ ، وكلهم يبشرون بفضل مهنة الزراعة ، و تعتبر النواة الأولى لظهور مدرسة الطبيعيين .

*ان فينيقيا كانت تهتم بالسفر والمساحلة و الابحار و صناعة السفن ، بمعنى التجارة و ثروة الاسفار في نظرهم هي الاهم ، و لكن بعد فترة تفتنوا لدور الزراعة و اعادت لها مكانتها .

*اما اليونان فقد اعتبروا الزراعة المهنة النبيلة ، تلمها الحرف ، و قد ازدهرت كثير من الزراعات بواسطة البوليسات معتمدين على العبيد .

*اما روما فكان اقتصادها زراعي ، يعتمد على الليتفونديا العبودية ، وسياستها توسعية استعمارية ساهمت سياسيا و قانونيا . و نستطيع أن نقول من ناحية عملية ان كل ما ظهر حول دور التجارة و التجارة الدولية هو التفتن الى دورها المهم للاقتصاد ، و ما تم ذكره نظريا هو فقط اكتشاف أفلاطون و أرسطو للميزات الطبيعية فقط .

الفرع الثاني : تطور الفكر التجاري في ظل الدولة القومية و اتضاح دور التجارة الخارجية :

² د/عبد الرحمان يسري احمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2003 ، ص 22

² د/حسين عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 26

أ- نشوء و تطور الدولة القومية: ¹ بدأت بذور الدولة القومية في التشكل والنمو بناء على تحديد سلطة الاقطاعي ، و انحصار دور الكنيسة فهي تلتزم بما هو روجي فردي و ، الملك بيده سلطة مركزية يتحمل كل الاعباء من دفاع و تسيير لشؤون الدولة . وكانت انجلترا من بين الامم السبابة بسبب سيادة المذهب البروتستانتي الذي كان يمثل انشقاقا عن الكنيسة الرومانية ، ليشكل الكنيسة الانجليكانية وبالتالي انتهاء الولاء للكنيسة ، و ظهور الولاء للدولة القومية بإقليم محدد . وصاحب هذا تطور فكري وسياسي يتمثل في آراء ميكافيلي ، و آراء جان بودان ، فقد فصل الاول بين الاخلاق و السياسة ، فالدين خاصة للفرد والسياسة خاصة الملك او الأمير ، فالغاية السامية تبرر الوسيلة والرذيلة ، فالملك عليه ان يحقق قوة للدولة وعظمتها بدون النظر الى الوسائل المتبعة ، اما الثاني فقد قدم للدولة الحديثة فكرة السيادة ، هذه الدولة القوية التي بدأت تبحث عن التوسع و الامبراطورية فأقيمت جماعة ذات مصالح مستقلة عن مصالح الدول الاخرى ² ، أما من ناحية فكرية تجارية بحثة ، فسنتطلق من البعد التاريخي لأدم سميث من أولئك الذين سماهم هو بالتجارين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث تشكلت الدولة بمعناها الحديث حكومات و سلطة مركزية . و تم ضبط العلاقات بين الكنيسة والدولة فالأولى تهتم بالروحانية و الثانية بقضايا الدنيا . و ارتبطت كل هذه القضايا بفكرة الدولة القومية ، و الدولة ذات السيادة ، حيث لا يمكن لاي كان ان يحاسب الدولة عن أعمالها و سياستها سواء كانت الكنيسة أو حتى البابا نفسه . ونتج عن هذا دول كبرى بل امبراطوريات لاتؤمن الا بمصلحتها القومية ، فتوسعت وزاد نفوذها . و كان من أهم هذه الدول تأثرا في تلك المرحلة هي بريطانيا و فرنسا و هولاندا و اسبانيا و كانت أهمها الإمبراطورية البريطانية في جانبها الاقتصادي بقيادة شركة الهند الشرقية .

و عثرت اسبانيا على المعدن الثمين ، فنتج عن ذلك ذهب نحو اسبانيا و العالم ، أما بريطانيا فقد رأت أن الاستفادة القصوى من تلك المستعمرات تكون عالية ، اذا استخدمت احتكار التجارة و قوانين الملاحة لصالح الشركات و السفن البريطانية ³ . و من هنا ظهر التناقض بين تلك القوى فتوسع احداها يؤدي الى انكماش الأخرى . الى هنا تكون الدولة الإقليمية قد أخذت شكلها التوسعي نحو الإمبراطورية ، ومن الاقتصاد الاقطاعي الى الاكتفائي الى الإنتاج من أجل الإمبراطورية و برز دور التجارة الداخلية و الخارجية ، و انتقلت الدولة الحديثة من السوق الضيقة الى السوق الواسعة في اطار التجارة الدولية بين الدولة الأم و مستعمراتها . وبدأ تدفق المعدن النفيس ، و أصبحت التجارة مصدر الثروة الطائلة ، و لحد هذه المرحلة لم تكن من أفكار اقتصادية و نظريات في التجارة الخارجية لتواكب هذا التطور في الاقتصاد الواقعي . اذ لا بد من تبرير لما يحدث في ظل قوى قيادية منظمة ، و هو ما أدى في هذه المرحلة الى ظهور مجموعة أفكار التجارين ، حيث تتفق جميعها على مساعدة القوى الصاعدة ، و قد وضحها شمولر مختصرة بأنها

¹ د/ سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجارين الى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 1973 ، ص 24

² د/ حسين عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 152

³ تجلت هذه العملية خاصة في عهد إليزابيث 1558-1603 م بالقانون الملاحي stca rotagivan - لمزيد من المعلومات انظر كتاب الاقتصادي

د/عبد عبدالرحمان يسري أحمد ، مرجع سابق ص 195-200

"اقتصاديات بناء الدولة"¹. وكان من أهم مبادئهم ان الثروة لدى التجاريين المعدنيين الذين يعتبرون ثروة الأمة ما لديها من ذهب وفضة، و الملك يكون قويا و يؤكد سلطته ان امتلأت خزينته بالذهب والفضة، وان خلت ذهب سلطته ودولته، فلا يستطيع ان يأمر الجيوش للسيطرة عن الأقطار ولا يؤكد سلطانا . وبالتالي كان المعدن النفيس لازما للثروة و التي تعني القوة. و قد عبر عنها كولومبس " ان الذهب شيء سحري من حازه فقد حاز كل عزيز"². و بالنظر الى هذه الحقائق دعا التجاريون الى تحقيق ميزان تجاري موافق، فثروة الامة ترتبط بما لديها من معدن نفيس، فاذا كانت هنالك مناجم يجب ان تعمل الدولة على استغلالها، و يجب عدم اللجوء الى التجارة الخارجية، فالدولة يجب ان تصدر أكثر مما تستورد، لتحقق فائضا في الميزان التجاري، و عليه ان رصيدنا من المعدن النفيس سيزداد و العكس صحيح، ان كنا نستورد أكثر مما نصدر، فذلك يؤدي الى خروج المعدن النفيس، و تقلص الثروة، و في هذا يقول مسيلدن "اذا زادت قيمة السلع الوطنية المصدرة عن قيمة السلع الاجنبية المستوردة، فان القاعدة التي تصدق دائما هي ان المملكة تصبح أكثر غنى وانتعاش، حيث ان الفائض لا بد ان يأتي لها بالمعدن النفيس"³. و عملية الميزان التجاري الموافقة كانت في بدايتها تعتمد على رؤية خاطرة خروج المعادن النفيسة الى الخارج، لذلك وضعت معاملات الصرف الأجنبي تحت امرة صراف الملك، و في فترة لاحقة اكتفى بالرقابة غير المباشرة على مجموع المعاملات مع كل دولة، لتحقق فائض لتصل فكرة الميزان التجاري الى الحالة التي نعرفها اليوم. فلا يشترط تحقق الفائض مع كل دولة، و انما يتحقق فائض موافق على التجارة الخارجية كلها للقطر، و لهذا لجأ التجاريون الى تبرير تدخل الدولة في كل المجالات من أجل الميزان التجاري الموافق، لأنهم يقولون أنه لا ينشأ لوحده وهذا ما دعاهم الى توضيح تلك النشاطات الاقتصادية، التي تكون أكثر اسهاما في هذا المجال حيث تأتي التجارة الدولية في قمة هذه الحرف، لأنها تأتي بالذهب لو لم يكن لدى الدولة منه شيء. اما السكان فتتنظر اليهم على انهم مصدر لقوة الجيش و اليد العاملة الرخيصة، فكلما زاد عددهم زادت قوة الدولة و عظمتها، و هي هدف التجاريين، و بهذا يكون التجاريون أول من بين أهمية التجارة الدولية في شكلها البسيط القائم على أساس التبادل ألا متكافئ لصالح الدولة القوية و في ظل الظرف الهيمنة الاستعمارية .

أولا-إسهامات و دور الفكر التجاري في انجلترا : ان الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بانجلترا من كونها جزيرة محدودة الموارد الطبيعية ليس لها مناجم، من هذه البيئة يأتي اهم المفكرين التجاريين توماس مان⁴ و قد جاء في كتابه⁵ الذي نشر بعد وفاته بثلاث وعشرين سنة اي سنة 1664

²د/ سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 27

²د/ سعيد النجار، مرجع سبق ذكره 27

عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي في اوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988،

⁴توماس مان، مفكر تجاري انجليزي (1571-1641)

⁵ T, Mun , the balance of our foreign trade is the rule of our treasure .

وبقيت افكاره اساس السياسة الاقتصادية حتى منتصف القرن الثامن عشر، فثروت انجلترا اساسها التجارة الخارجية، و ثروة الامة جوهرها المعدن النفيس، و اذا لم يكن لدى بلد مناجم للذهب والفضة فان التجارة الخارجية تمثل الطريق العادي، وقد بين انه يكفي ان يكون الميزان التجاري العام موافقا، بصرف النظر عن الحالة مع كل بلد "وعلى ذلك فان الطريق العادي لزيادة ثروتنا يتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا ان نراعي دائما تلك القاعدة وهي ان نبيع للأجانب سنويا اكثر مما نشترى منهم في القيمة و ذلك ان الجزء من صادراتنا الذي لا يعود اليها في صورة سلع لا بد ان يعود اليها في صورة معدن نفيس"¹ ولم يكن توماس مان منسجما مع نظرية التجارين في تكديس المعدن النفيس، بل قدم مفهوما متقدما للثروة في عصره، حيث يقول "من المعروف للجميع ان ثروة المملكة تنحصر في حيازة تلك الاشياء التي تحتاج اليها الحياة المتحضرة"² و نضيف "و انه و ان كان المعدن النفيس هو عصب الحرب الا انه كذلك لقدرته على تزويد المملكة بالرجال و الغذاء والعتاد وتوحيدهم و نقلهم ايان يطلبون و لكن ماذا يجدي المعدن النفيس اذا لم تكن هذه الاشياء متوفرة"، ومن جملة التوصيات الاثني عشر حول السياسة الاقتصادية، و التي تؤدي الى الميزان التجاري الموافق، نجد ان اغلب هذه التوصيات تتناول التجارة الخارجية او الصادرات المنظورة او غير المنظورة، اما بصفة مباشرة او غير مباشرة، وهكذا يكون قد عمل عميق الاثر في السياسات الاقتصادية لانجلترا و اوربا كافة، لتقترب أكثر من دور التجارة الخارجية الواسع و بالتالي الميزة المطلقة

ثانيا-إسهامات الفكر التجاري الفرنسي بالاتجاه نحو الميزة المطلقة: كان لفرنسا ظروفها الخاصة التي كانت تشجع الصناعة والزراعة، الشيء الذي لم يكن معروفا من كافة الرأسماليين التجاريين الاخرين، واهم ممثلي هذه المرحلة الفكرية انطوان دي مون كريتيان(1621-1576) الذي قدم كتابا بعنوان " *traite de l'économie politique*" سنة 1615، و هو اول من اطلق اسم الاقتصاد السياسي على هذا العلم، وفي هذا الكتاب قدم تقريره عن النشاط الاقتصادي الفرنسي، حيث وقع في اربعة اقسام الاول للصناعة، و الثاني عن التجارة، والثالث عن الملاحة، والرابع عن واجبات الامير. و بالتالي نشاهد المركانثلية الفرنسية هي غير الانجليزية، فثلاثة ارباع مؤلفه يتمحور حول التجارة الخارجية بصورة او بأخرى. و قد ركز في البداية على الصناعة التي ستغذي التجارة الخارجية، و الصناعة هي اكيدة النتائج متحكم بها، في حين ان الزراعة غير متحكم بها ليست اكيدة النتائج، رغم انه سجل باتجاهها موقفا يعد متقدما بالنسبة للتجارين، و يدعي انه بالصناعة ستستغني فرنسا عن البلاد الاجنبية، و اعتبر انه من الغباوة ان تستورد فرنسا ما تستطيع انتاجه محليا، و يجب ان لا ينفق رصيد الامة من المعدن النفيس على هذه المنتجات الاستهلاكية، و الصناعة تقوم مقام الشرايين و الاوردة من الدورة الدموية، ويرى انه على الدولة ان توفر فرصة عمل لكل افراد الشعب، وان على الدولة ان تقضي على البطالة، و نجده يثمن العمل عاليا. اما في

¹ د/ سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 39

² د/ نفس المرجع السابق، ص 40

مجال التجارة الدولية يرى انه على الدولة تحقيق فائض في ميزانها التجاري، ونبه الى تلك السلع التي تتفوق فيها فرنسا تفوقا واضحا عن غيرها مثل: القمح الحرير و النبيذ والصوف . وقد رأى عكس غيره اهمية التجارة الداخلية: "فهي ان كانت وطنية بحتة فانها تسهم الى درجة كبيرة في ثروة فرنسا ومجدها"¹. وما دعم التجارية اكثر في فرنسا هو كولبير فقد كان وزيرا للمالية في عهد لويس الرابع عشر فبقراراته وأوامره الادارية التي اصدرها جعلته في مصاف غلاة التجاريين، فهو يدعو الى السلطة المطلقة للدولة و ازال كل المخلفات الاقطاعية، و امرء الحرب، و الولاة، و امن الطرق، و قيد الصادرات الزراعية خدمة للمنتج الصناعي، و قيد الواردات الصناعية بضرائب جمركية وقدم اعانات تصدير و بالتالي كان كولبير المسؤول عن ازدهار الانتاج الصناعي الفرنسي، و بالتالي تطور الصادرات و نمو التجارة داخليا وخارجيا مما يعني تدفق للمعدن النفيس نحو فرنسا و شجع بناء الاساطيل التجارية، و انشاء الشركات التجارية كشركة الهند الشرقية، و المتاجرة مع المستعمرات و ربطها بالاقتصاد الفرنسي كما تفعل بريطانيا.

ثالثا إسهامات التجارة الالمانية في التدرج نحو الميزة المطلقة: في هذه المرحلة كانت المانيا تعد من ناحية المرتبة الفعلية والفكرية الثالثة بعد كل من انجلترا وفرنسا، ومن هذه البيئة نجد ان احسن من يمثل هذه المرحلة فون يوستي "*Von just*" " عالم الخزانة في جامعة فيينا، و انتقل الى وزارة المالية في خدمة فريدريك الاكبر في المانيا، و قد وردت افكار في كتابه " اقتصاد الدولة "، و قد حوى مبادئ علم الخزانة فضلا عن المبادئ التجارية. فالدولة يجب عليها القيام بكل المهام الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة، فتعمل على نمو الصناعة الوطنية و تقييد التجارة الخارجية بحيث يجب حضر الواردات، و قد بين دور التجارة الخارجية في زيادة الثروة و ان زيادة السكان لها اهمية كبرى في انعاش الاقتصاد و التجارة الخارجية، و يرى ان انتعاش المشروعات الخاصة يتوقف على مدى ما يتوفر لها من حرية و ضمان. اما بالنسبة للتجارة الخارجية فهو يؤكد على ضرورة حظر استيراد بعض السلع او اخضاعها لقيود.

المطلب الثالث : اسهامات الميزة المطلقة و النسبية والتعديلات عليها: في هذا المطلب سنتطرق الى ماقدمته كل من الميزة النسبية و التوضيحات عن الميزة النسبية كتحدد معدل التبادل الدولي و تكلفة الفرصة البديلة و سنتطرق اليها مفصلة كما يلي :

الفرع الأول : اسهامات الميزة المطلقة في إعادة صياغة موضوع التجارة الدولية : كما مر معنا سابقا كل الدول الأوروبية تسعى لهدف واحد و هو ميزان تجاري موافق و أصبحت تتنافس على الحد من الواردات و إن كان ممكنا القضاء عليها و تشجيع بلا حدود للصادرات . لكن هذا الوضع لن يستمر طويلا حيث يقدم آدم سميث اسهامه العلمي المرتب والمبوب في كتابه ثروة الأمم والمجسد لنظريته الشاملة في التجارة الدولية و يتناول موضوع التجارة الخارجية (التبادل الدولي) الذي يتم حسب قانون النفقات المطلقة، و هو الأساس لقيام التجارة الخارجية، بين تلك الدول وتحديد نمط هذه التجارة و المكاسب الناجمة عنها، و ببساطة يبين سميث ان الثروة هي كل ما تنتجه الدولة من سلع مختلفة صالحة لإشباع

الحاجات الإنسانية المتعددة ، و كلما زاد التخصص و تقسيم العمل زادت المكاسب، والثروة و كلما تراجعت هذه المبادئ تقلصت المكاسب و هي تتبع في مداها توزع قوة العمل وفي حالها تتبع توسع السوق وكمية رأس المال فكلما كانت السوق واسعة و رأس المال وفير ساهم ذلك في زيادة المجالات المتاحة لتخصص و تقسيم العمل ، أما المكاسب الناجمة عن ظاهرة التبادل الدولي هي لا تكون كما ادعى التجاريون، وإنما هي " زيادة انتاج الدولة ، الدول المشتركة في التبادل التجاري الدولي من السلع والخدمات " ¹ وهذا بسبب اتساع نطاق السوق الذي يؤدي الى تقسيم العمل والذي ينتج عنه زيادة الناتج الكلي مما يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة ، و بالتالي ان سميث يرى انه اذا ارادت الدولة ثروة أكثر وأدوم في اطار علمي وعملي عليها أن تلجأ الى التجارة الخارجية و التبادل الدولي معتمدين على الإنتاج والتصدير، أكثر من سلع التفوق المطلق واستيراد لسلع التخلف المطلق. فاذا كان لدينا دولتان وسلعتان ونفترض انهما تقومان بالتجارة الخارجية الحرة ، حيث تنص نظرية التكاليف المطلقة على أن تقوم الدولة بالتخصص في انتاج السلعة التي تستطيع انتاجها بتكلفة مطلقة أقل ، و تبادله بسلعة أخرى كلفتها أقل في دولة ثانية، مما لو انتجت في الدولة الأولى و هذا ما يؤدي الى التخصص و تقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة و زيادة الإنتاج و اتساع السوق، ويمكن توضيح فكرة آدم سميث بالجدول التالي :

الجدول (1-1) توضيح فكرة آدم سميث الميزة المطلقة

الوحدة: كغ/انتاج ساعة عمل لرجل

الدولة	مصر	السودان
السلعة		
القمح	60	40
قصب السكر	30	60
معدل التبادل الداخلي	3=6	6=4

المصدر: عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 37.
 حسب المعطيات الواردة بالجدول السابق فان مصر تنتج ما مجموعه 90 كغ / 2 ساعة عمل في حين تنتج السودان 100 كغ / 2 ساعة عمل و هكذا تكون مصر تتمتع بميزة مطلقة في انتاج القمح، في حين ان السودان تتمتع بالتفوق المطلق في انتاج القصب السكري، و بالتالي على كل دولة ان تخصص سلعة التفوق المطلق وتصدها وتستورد سلعة التخلف المطلق، التي هي بالنسبة لمصر قصب السكر، و بالنسبة للسودان هي سلعة القمح وان معدل التبادل الداخلي لمصر هو 6كلغ قمح =3قصب سكري و معدل التبادل الداخلي للسودان 6=4 و ان مجموع ما ينتج في كل من الدولتين قبل قيام التجارة الخارجية هو

¹د/سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الاسراء، مصر، 2003، ص 116

190 كلغ من السلعتين في 4 ساعات عمل لكن بعد قيام التخصص و التبادل الدولي ، فان الإنتاج سيرتفع الى 120 كلغ لكل دولة بمجموع 240 كغ خلال 4 ساعات عمل فإذا افترضنا انهما اتفقتا على معدل تبادل دولي 6 كلغ قمح = 6 كلغ قصب سكري وبالتالي ستكسب مصر 3 كلغ قصب سكري و 2 كلغ من القمح للسودان وذلك بمقارنة معدل التبادل الداخلي بالخارجي و سيكون المكسب الكلي لمصر هو 30 كلغ قصب سكر و السودان 20 كغ قمح وبالتالي المكسب الكلي من التجارة الخارجية 50 كلغ (قمح و قصب سكر) ، و لكن رغم هذا لم تكن الأسس التي سطرها آدم سميث كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية ، و تفسير تكسب الثروة عن طريق التجارة الخارجية و سبب حصول التبادل الدولي، حيث هناك حالات تعجز عن تفسيرها مثل حالة تمتع الدولة بالميزة المطلقة في إنتاج كلا السلعتين . و هنا تتدخل نظرية الميزة النسبية لتقدم ما عجزت عنه الميزة المطلقة .

الفرع الثاني : إسهامات الميزة النسبية في تصحيح الميزة المطلقة : ومن هنا ينطلق دافيد ريكاردو ليبين ان التبادل الدولي يتم على أساس النفقة النسبية ، و ليس النفقة المطلقة و يجب الإشارة هنا الى ان كلا من سميث و ريكاردو كانا يبحثان في موضوع واقعي متجسدا بتلك الاعمال لشركة الهند الشرقية و عملية المبادلة مع المستعمرات و دول الوصاية التابعة للتاج البريطاني ، وهي عملية تبرير تدفق الثروة من المستعمرات الى الدولة الام ، و بالتالي كانت الانطلاقة الأولى بالميزة المطلقة ثم الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، الذي قدم نظريته على أساس الاختلاف في النفقات النسبية و ليس النفقة المطلقة، على عدد من الفروض¹ الأساسية ، وأهمها استاتيكية التحليل و ثبات تكاليف السلعة و ثبات المستوى التكنولوجي و لتوضيح نظريته نقدم المثال التالي:

الجدول (1-2) مثال توضيحي يبين النفقة النسبية

السلعة الدولة	النبذ	المنسوجات	نفقة نسبة تباين السلع
البرتغال	80	90	0.9
إنجلترا	120	100	1.2
النفقة النسبية والتباين الجغرافي	0.6	0.9	

المصدر: عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات ، دار المسيرة، الاردن، 2007 ص 40
في هذا الجدول البرتغال تنتج كلا السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من إنجلترا بحسب طرح سميث لا يمكن قيام تجارة دولية بسبب سيطرة البرتغال و تميزها في كلا السلعتين لكن دافيد ريكاردو يقول بإمكانية قيام التجارة الدولية استنادا الى النفقة النسبية، آخذين بمبدأ التباين الجغرافي والذي تعتمده الصياغة الريكاردية ، وهو النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين ، اما الحالة الثانية لصياغة القانون نفسه بشروط نظرية تكلفة الفرصة البديلة تأخذ بمبدأ التباين السلعي ، و كما اسلفنا ومن خلال

¹د/زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة ،2004،ص 13 .

الجدول فان البرتغال تتمتع بتفوق مطلق في انتاج كلتا السلعتين في حين إنجلترا تعاني من تخلف مطلق في انتاج السلعتين ، فإذا اخذنا بالمعيار الأول لتحديد مفهوم النفقة النسبية لإنتاج النبيذ في البرتغال بالنسبة لانجلترا يساوي 0.6 اما النفقة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة للمنسوجات في إنجلترا يساوي 0.9 و بالتالي الامر واضح فتخصص البرتغال في انتاج وتصدير النبيذ وتستورد المنسوجات التي تخصصت انجلترا في انتاجها ، وهذا حسب معيار التباين الجغرافي ، اما بالنسبة للمعيار الثاني وهو معيار التباين السلي ، و طبقا لصياغة تكلفة الفرصة البديلة ، فان التكلفة او النفقة النسبية للنبيذ في البرتغال بالنسبة للمنسوجات في البرتغال هو 0.9 اما نفقة انتاج المنسوجات بالنسبة للنبيذ هي 1.12 ، وبالنظر الى الحالة الأولى للبرتغال حالة النفقة النسبية لإنتاج النبيذ مقابل النسيج 0.9 وهي اقل من 1.12 تكلفة انتاج النسيج بالنسبة لإنتاج النبيذ للبرتغال وعليه من مصلحة البرتغال التخصص في انتاج النبيذ وتصديره و تخصص إنجلترا في انتاج النسيج و تصديره للبرتغال حيث بالنفقة المقارنة لانجلترا التباين السلي هو 0.83 (نسيج /نبيذ) اقل من 1.2 (نبيذ / نسيج) اما عن معدل التبادل الداخلي في البرتغال هو 0.8 نبيذ مقابل 0.9 وحدة نسيج ، اما معدل التبادل الداخلي في إنجلترا 1.2 وحدة نبيذ مقابل 1 وحدة نسيج فإذا افترضنا ان معدل التبادل الدولي الذي سيتم على اساسه المبادلة دوليا هو 1 وحدة نبيذ = 1 وحدة نسيج و من هنا ستكون البرتغال قد ربحت 0.1 وحدة نسيج و تكون إنجلترا قد ربحت 0.2 وحدة نبيذ و بالتالي تكون كل من الدولتين قد استفادت من التبادل الدولي، و حسب هذا المثال ان من مصلحة البرتغال التخصص في انتاج النبيذ وتصديره، كما انه من مصلحة إنجلترا التخصص في انتاج النسيج و تصديره ، و استيراد النبيذ من البرتغال كما ان البرتغال ستستورد النسيج من إنجلترا، و هكذا بعد التخصص و تقسيم العمل على أساس النفقة النسبية المقارنة تكون سلعة التفوق النسبي بالنسبة للبرتغال هي النبيذ وسلعة التخلف النسبي لها هي النسيج ، وسلعة التفوق النسبي لانجلترا هي النسيج و سلعة التخلف النسبي هي النبيذ، وتكون البرتغال تحظى بميزة نسبية في انتاج وتصدير النبيذ وكذلك إنجلترا لها ميزة نسبية في انتاج وتصدير النسيج و بناءً على هذا أن نخلص الى التعريف الآتي : " في ظل الظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي لديها ميزة نسبية فيها و ستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها ".¹ و على الرغم من الإنجاز الكبير و التطور الهائل الذي قدمه ريكاردو في مسألة التجارة الخارجية . بقيت نظريته يسودها بعض الغموض في جوانب محددة منها ، مثلا معدل التبادل الدولي الأمثل المحتمل وقد حدده ريكاردو لكن تركه كمجال² .

الفرع الثالث : تقديم عام لإسهامات اللاحقين لتحقيق مفهوم النفقة النسبية : و هكذا تأتي مساهمة جون ستيوارت ميل بمعدل التبادل الدولي و فكرة الميزة النسبية، لأنه أول من استخدم مصطلح الميزة

¹ نفس المرجع السابق

ص12،

² وهي تختلف عن الحدود التي يقع فيها معدل التبادل الدولي ، وهي عبارة عن مجال ، و تختلف عن نقطة

ريكاردو

النسبية عن نظرية النفقة النسبية، وقد بين حالة التبادل الداخلي و حالة التبادل الدولي فداخليا يتحدد معدل التبادل الداخلي وفق نفقة الإنتاج النسبية، في حين معدل التبادل الدولي وفق جون ستيوارت ميل يعتمد على تثبيت كمية العمل، واختلاف إنتاجية العمل، و بالتالي تصبح الاساس لنظريته في القيم الدولية " المعتمدة على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية"¹ و بالتالي ان شروط التبادل الدولي تكون " طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى"²، او بعبارة أخرى الطلب المتبادل، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع وارداتها من الأخرى. واستطاع الاقتصاديان الكلاسيكيان مارشال و ادجورث ان يتما تقديم التحليل البياني لفكرة الطلب المتبادل الذي حدده جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية و هذا الرسم البياني يوضح ما تقدم:

Y: كمية النسيج.

S: معدل التبادل الداخلي في إنجلترا نبيذ / نسيج (y/x).

dx: منحنى الطلب المتبادل للبرتغال مقابل ما تعرضه من نبيذ.

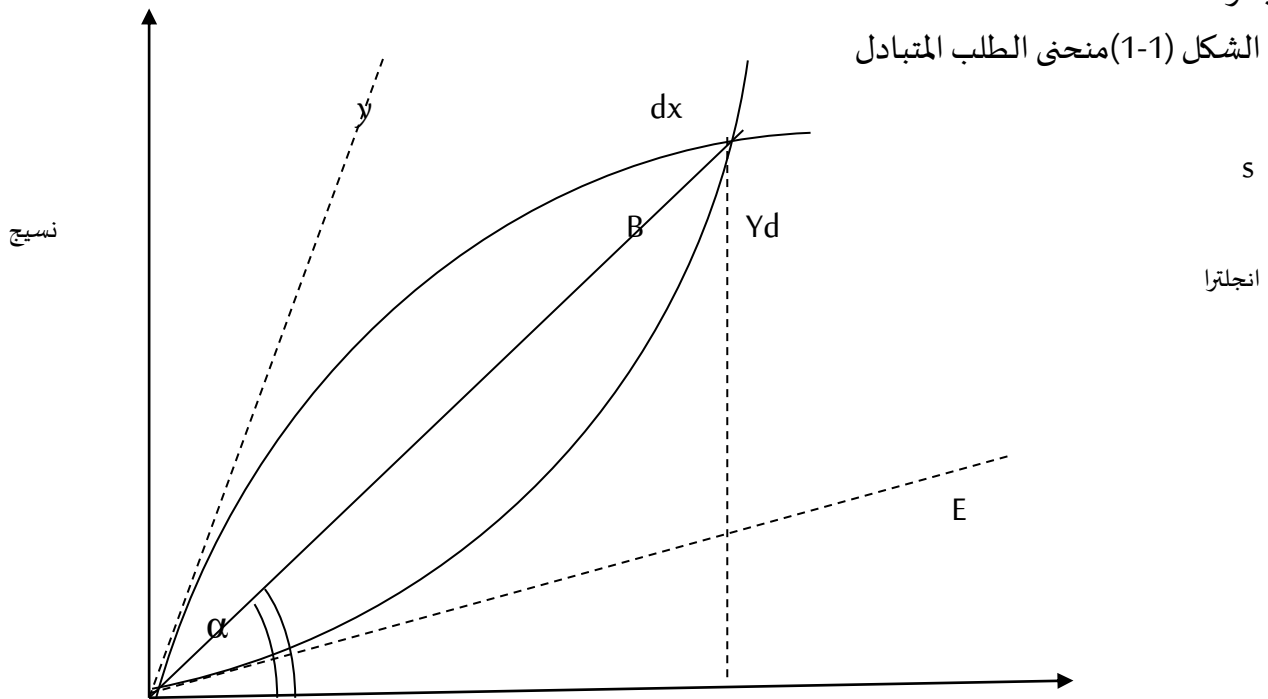
OB: خط السعر الجديد / ميله يمثل معدل التبادل الدولي هو ميل الزاوية $\alpha = \frac{\text{المقابل AB}}{\text{المجاور OA}}$

dY: منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا مقابل ما تعرضه من منسوجات

E: معدل التبادل الداخلي في البرتغال، x: كمية النبيذ، y: كمية النسيج، s: معدل التبادل الداخلي في

إنجلترا

الشكل (1-1) منحنى الطلب المتبادل



د/سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء الاول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص71

1

د/ نفس المرجع السابق 89

2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع من بينهم د/ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 10

يشترط في هذه الدول ان يكون تفاوتها معقولا، مع العلم ان المنحنيات هي منحنيات غير عادية، و الحدود الخارجية لمنطقة ريكاردو و التي يقع في حدودها معدل التبادل الدولي محددة ب (OE) أما من الناحية الثانية فهي معلمة ب (OS) و تدعى منطقة ريكاردو وهي تختلف عن نقطة ريكاردو.

وكما نعلم ان نظرية ريكاردو للميزة النسبية تعتمد أساسا على مفهوم القيمة في العمل¹، لتحديد قيمة السلع المتبادلة و بالتالي ان الاختلاف في النفقات النسبية ما هو إلا اختلاف في كمية العمل المستخدم في انتاجها، وكما هو واضح انها لم تعطي بقية عناصر الإنتاج الأخرى نفس الاهتمام (أرض- رأس مال- رأس مال انساني - تكنولوجيا)، بمعنى انها اهتمت فقط بالميزات الطبيعية وأهملت المكتسبة، و قد تصدى هابرلر الى هذا النقص بنظريته تكلفة الفرصة البديلة كمعوض لنظرية القيمة في العمل، و تنص هذه النظرية على انه " اذا استطاعت دولة معينة انتاج سلعة x و سلعة y فان تكلفة الفرصة البديلة للسلعة x هي عبارة عن السلعة y التي يجب التنازل عنها او التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة x. وعلى هذا فان معدل التبادل بين السلعتين يمكن التعبير عنه بدلالة تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما"² و توضيح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة فانه يتم الاعتماد على منحنيات إمكانيات الإنتاج، و بالتالي فان شكل منحنى إمكانيات الإنتاج يحدد لنا ظروف تكلفة الفرصة البديلة، و يمثل ميل منحنى إمكانيات الإنتاج كمية احدى السلعتين التي تتنازل عنها الدولة لانتاج كمية إضافية وحدة واحدة من السلعة الأخرى³، و المبدأ يشبه تماما فكرة و حساب المعدل الحدي للاحلال بين سلعتين فهو يساوي ميل الزاوية α .

و ميل $\alpha = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}}$ ، و نحصل عليه كقيمة سالبة و يأخذ بالقيمة المطلقة، و تعريفا هو تلك

الكمية التي نتخلى عنها من y مقابل زيادة وحدة واحدة من x أما الإشارة السالبة التي نحصل عليها فهي تدل على ان المنحنى ينحدر من الأعلى الى الأسفل و يتجه من اليسار الى اليمين ولغاية هذه المرحلة فان تصنيف السلع هو نفسه بالنسبة لريكاردو و سلع تفوق و سلع تخلف نسبي، اما عن التشكيلة فهي ريكاردية، سلع زراعية مواد خام معدنية بترولية و التي لا تحتوي على مدخلات تحويلية بدرجة كبيرة، و رغم المساهمة التي تقدم بها هابرلر، إلا ان النظرية بقي يعترضها بعض النقص في جوانب معينة⁴، و من هنا أتت مساهمة ايلي هكشر و بورتل اولين خلال 1919 الى 1939 حيث ركزت هذه النظرية على ظاهرة الاختلاف النسبي⁵

¹ د/ اسماعيل سفر، د/ عارف دليلة، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الكتاب، دمشق، سوريا، 1989، ص 272

² 1/ أرعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة و الحرية و الرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، ج1، 2000، سوريا ص 178

³ د/ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 60

⁴ د/ ليلي أحمد خواجه، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري الواقع و سبل تحقيق الطموحات، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 17

⁵ نقطة الفرصة البديلة او المضيقية.

في النفقات الطبيعية و ليست المكتسبة و درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج كمصدر طبيعي لاختلاف المزايا النسبية بين الدول، وهي نظرية كلاسيكية في صيغة حديثة تنص على ان التبادل الدولي يتم على أساس اختلاف النفقات النسبية الطبيعية للسلع ، تتمثل بوفرة او ندرة في عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة و بالتالي تتخصص بعض الدول في انتاج و تصدير السلع التي تتوفر على عناصر انتاجها، لان توافر العنصر الإنتاجي يعني انخفاض مكافأته و بالتالي التميز فيها حيث تقوم الدولة بتصدير تلك السلعة التي تعتمد في انتاجها على العنصر المتاح لها ، و تستورد تلك السلعة التي تعتمد في انتاجها على العنصر النادر نسبيا . و استمر هذا الحال خلال حقبة الثلاثينات ، و الأربعينات من القرن الماضي، تمثل الأساس النظري للنفقات النسبية ، رغم هذا تعرضت النظرية لانتقادات ، و تعديلات ، وتستمر نظرة ريكاردو حتى خلال مرحلة هكشر أولين الميزات الطبيعية ، و ليست المكتسبة هي المحدد لسلع التفوق، و التخلف النسبي لكن بتشكيلة مختلفة ، فسلع هكشر أولين هي (السلع النيوكلاسيكية النمطية الشائعة الاستخدام في الكتب الدراسية الحديثة و من أمثلتها منتجات الغزل و النسيج و الحديد والصلب و السيارات او هي تلك السلع التي يتم انتاجها باستخدام تكنولوجيا نمطية معروفة ، يمكن شراؤها من الأسواق العالمية و يتم تصنيعها في ظل اقتصاديات الحجم الثابتة)¹ و من أجل التوضيح و التعمق أكثر في الموضوع نقدم فيما يلي صيغة أخرى لحساب

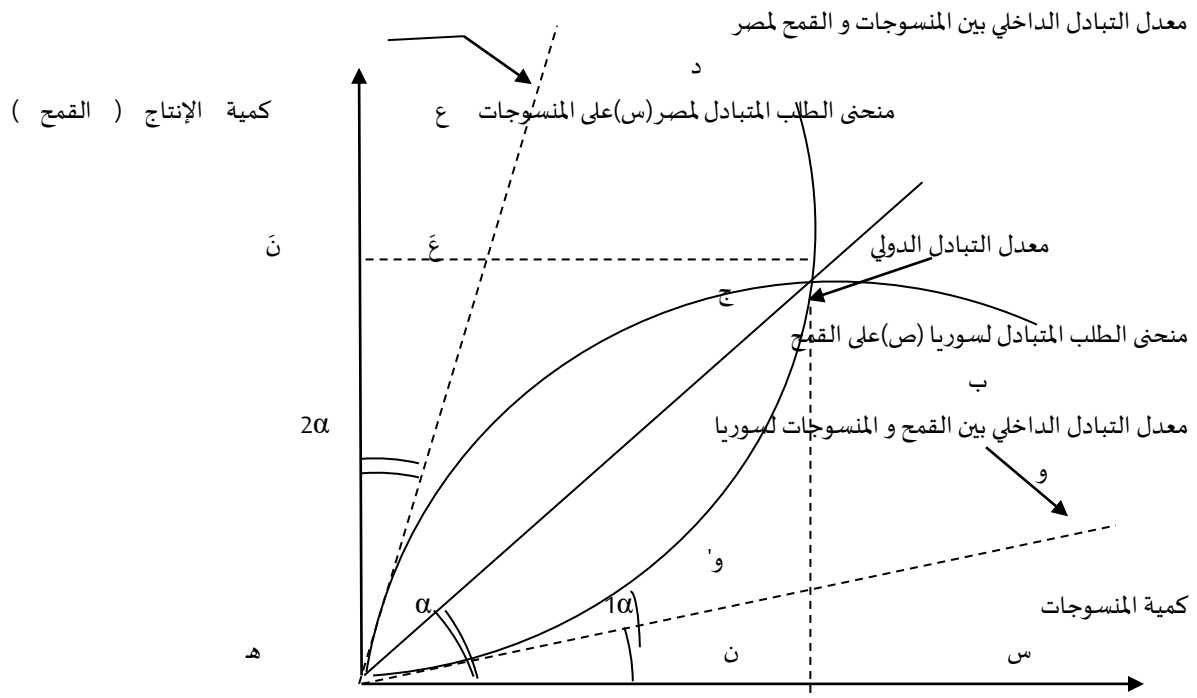
ثغرة معدل التبادل الدولي.

الفرع الرابع - تحديد مفهوم ثغرة معدل التبادل الدولي في نظرية النفقة النسبية و معالجتها بنظرية

القيم الدولية : لقد ترك ريكاردو نظريته الميزة النسبية او المعروفة بالنفقات النسبية و بها فجوة كبرى حيث عجز عن تبيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي ، و الذي تصدت له نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل ، حيث ترك ريكاردو معدل التبادل الدولي في مجال محصور بين قيمة عليا و دنيا ، و ينطلق ميل بالتدقيق في النفقة النسبية ليبرر تبديلها و ينبه الى انه يجب التفرقة بين حالة التبادل الداخلي و الدولي ففي الاولى معدل التبادل الداخلي يتحدد طبقا لنفقة الانتاج النسبية ، و في حالة التبادل الدولي فلا تنطبق هذه القاعدة . و من اجل ذلك يقوم بتثبيت النفقة و هي كمية العمل (القيمة في العمل) فيظهر الفرق في الانتاج او الانتاجية و بالتالي ينهي افتراض ان انتاجية العمل واحدة في جميع الدول ، و ابدله باختلاف انتاجية العمل من قطر لآخر والمعتمدة على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية ، ويقول انه عندما تكافئ او تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى بمعنى تتحدد بقوة و مرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الاخرى اي الطلب المتبادل ، أو ما يسميه ميل قانون الطلب المتباين ويظهر مفعوله بشرط ان تتفاوت الدولتان تفاوتاً معقولاً ، و يقدم ادجورث و مارشال تكملة بيانية لتصور ميل او تمثيلاً بيانياً لقانون الطلب المتبادل كما يلي:

¹د/ سامي عفيفي ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم ، مرجع سبق ذكره، ص 60

الشكل (2-1) تحليل بياني لمنحنيات الطلب المتبادل



المصدر: د/ سامي عفيفي حاتم التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم الجزء الأول الدار المصرية التنافسية
 طبعة 1993 ص 107 بتصريف من الباحث .

$$* \text{ معدل التبادل الدولي لجون ستيوارت ميل هو ميل الزاوية } \alpha = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{ن ج}{ن هـ}$$

* خط السعر (هـ ج) .

* تمثل النقطة ج معدل التبادل الدولي .

* ان المنطقة المحصورة بين: هـ و، هـ ع هي منطقة ريكاردو: Ricardian area.

وهي المنطقة التي يجب على معدل التبادل الدولي ان يقع بداخلها اذ لا يمكن للتجارة الخارجية ان تقع خارج هذه الحدود .

$$* \text{ميل المستقيم (ه و)} = \frac{\text{المقابل ن و}}{\text{المجاور ن ه}} = \alpha = \text{معدل التبادل الداخلي لسوريا (س و ص) المنسوجات و}$$

القمح

$$* \text{ميل المستقيم (ه ع)} = \frac{\text{المقابل ن ع}}{\text{المجاور ن ه}} = 2\alpha = \text{معدل التبادل الداخلي لمصر (س و ص) المنسوجات}$$

والقمح

* ان تقاطع كل من ه ب و ه د يعطينا النقطة ج يعني ان تقاطع منحنى الطلب المتبادل لمصر مع منحنى الطلب المتبادل لسوريا يعطينا النقطة ج وهي تمثل معدل التبادل الدولي، اما ه ج يمثل خط السعر الجديد و ميله يمثل بمعدل التبادل الدولي ميل الزاوية ن ه ج = ميل $\alpha = \frac{\text{ن ج}}{\text{ن ه}}$ ومعناه ان سوريا تتنازل عن الكمية (ه ن) من المنسوجات مقابل الحصول على الكمية (ن ج) من القمح ، اما مصر تتنازل عن الكمية (ن ج) من القمح مقابل الحصول على الكمية (ه ن) من المنسوجات ، و بهذه الطريقة يكون الاقتصاديون الكلاسيكيون قد اجابوا عن المسألة الخاصة بشرط التبادل الدولي (جون ستيوارت ميل و ادجورث

مارشال) بالقيمة $\frac{\text{ن ج}}{\text{ن ه}}$ في الشكل السابق¹

و كانت اهم الانتقادات الموجهة للتنظير الكلاسيكي والتي شكلت تصورا واضحا .

- القيمة في العمل كأساس لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، و التي أرجعت الاختلافات في النفقات النسبية للسلع المتبادلة الى كمية العمل المستخدم في انتاجها، و بالتالي تكون نظرية الميزة النسبية قد استبعدت كل العناصر الاخرى الداخلة في عملية الانتاج (الارض – راس المال المادي- راس المال الانساني – التكنولوجيا...) و لأجل هذا اتت نظرية الفرصة البديلة لها برلر كتعويض لقصور نظرية القيمة في العمل.

- و يفترض ريكاردو قانون الغلة الثابتة (النفقة الثابتة)² و بهذا الفرض تكون النظرية قد دخلت في خيار البعد عن الواقع و التحليل البسيط .

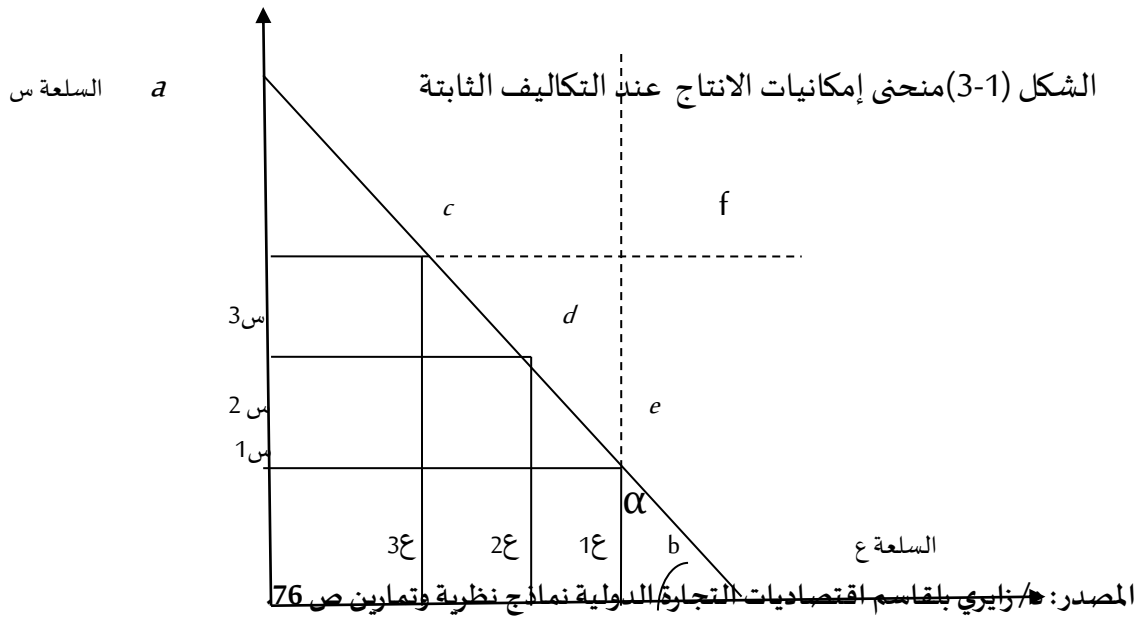
الفرع الخامس – منحنى إمكانيات الانتاج وتحديد تكلفة الفرصة البديلة:

أولا _ منحنى إمكانيات الإنتاج و نقطة ريكاردو عند التكاليف الثابتة : ان الانتاج و التخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة ، ما ينافي الحقيقة و الواقع فظروف الانتاج تخضع لقانون الغلة

¹ د/ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 14

² ان الانتاج اما يخضع لقانون الغلة المتناقصة (النفقة المتزايدة) او لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة)

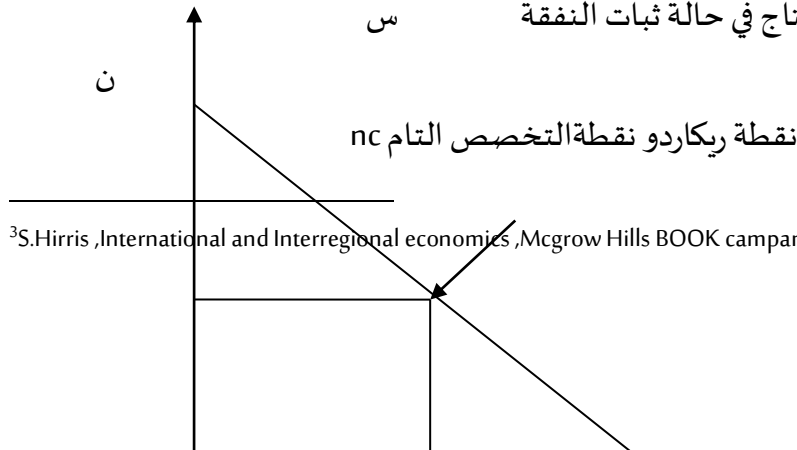
المتناقصة (النفقة المتزايدة) وبعضها لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة)¹ و البيان الأول يوضح منحنى إمكانيات الإنتاج عند التكاليف الثابتة أما البيان الثاني فهو منحنى إمكانيات الإنتاج حالة ثبات التكلفة نبين عليه نقطة ريكاردو و التخصيص التام.



معدل التحول الحدي = ميل $\alpha = \frac{\Delta \text{المقابل}}{\Delta \text{المجاور}}$ وهي عبارة عن كمية س الواجب التنازل عنها مقابل

الحصول على وحدة واحدة من ع او تساوي نسبة كمية العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات انطلاقا من منحنى إمكانيات الإنتاج للدولة A ومنحنى إمكانيات الدولة B ومنحنى إمكانيات كل من الدولتين يأخذ شكل خط مستقيم، لأنه سيأتي في ظل النفقة الثابتة، و أيضا سيكون معدل التحول الحدي في الحالة A ثابتا بقيمة معينة كذلك في الدولة B وبيانه كما يلي:

الشكل (4-1) منحنى إمكانيات الإنتاج في حالة ثبات النفقة



³S.Harris, International and Interregional economics, Mcgraw Hills BOOK company, NY, 1957, p 26

الدولة A

ج

و

الدولة B

هـ

ل

د

ع

المصدر: د/ زايري بلقاسم ،اقتصاديات التجارة الدولية ،نماذج نظرية و تمارين ،دار الاديب للنشر و التوزيع 2006، ص 79

*ان اقصى ما يمكن انتاجه من السلعة ع في العالم هو (ه د) = (ه ل) + (د ل) بمعنى آخر هو انتاج الدولة A من السلعة ع زائد انتاج الدولة B من السلعة ع .

*حيث يمثل (ه ن) اقصى ما يمكن انتاجه من السلع في العالم س و هو (ه ن) = (و ن) + (ه و) بمعنى اقصى ما يمكن ان تنتجه الدولة B من س و ما تنتجه الدولة A من السلعة س ،ان النقطة ه تمثل اقصى ما يمكن انتاجه من ع والنقطة ن تمثل اقصى ما يمكن انتاجه من السلعة س .

ثانيا - تحديد تطبيقي لتكلفة الفرصة البديلة (هاربلر): ان الجدول الآتي يبين الدولتين (A) و (B) تنتجان سلعتين ع وس و نريد حساب التباين السلعي كما هو مطلوب لتكلفة الفرصة البديلة .

الجدول (3-1) تحديد تطبيقي لتكلفة الفرصة البديلة لهابرلر

الدولة \ السلعة	السلع(ع)(القمح)	السلعة (س)(النسيج)	التباين السلعي
A	5	2	$2.5 = \frac{5}{2}$
B	6	2	$3 = \frac{6}{2}$

:

المصدر

زايري بلقاسم اقتصاديات التجارة الدولية نماذج نظرية و تمارين دار الأديب للنشر و التوزيع 2006 ص 75 بتصرف

- 1- تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج (A) وحدة اضافية من (س) $2.5 = \frac{5}{2}$ بمعنى من اجل انتاج وحدة اضافية من (س) يجب ان تتخلى عن 2.5 وحدة من السلعة (ع)
- 2- تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج (B) وحدة اضافية من س $3 = \frac{6}{2}$ يجب التخلي عن 3 وحدات من (ع) من اجل انتاج وحدة اضافية من (س)
- 3- تكلفة الفرصة البديلة (A) لإنتاج وحدة اضافية من (ع) $0.4 = \frac{2}{5}$ يعني يجب التخلي عن 0.4 من (س) من اجل انتاج وحدة اضافية من (ع)

II

4- تكلفة الفرصة البديلة (B) لإنتاج وحدة اضافية من ($ع$) $= \frac{2}{6} = \frac{1}{3} = 0.33$
بمعنى من اجل اضافة وحدة من $ع$ يجب ان نتخلى عن 0.33 وحدة من $س$
من انجد ان :

تكلفة الفرصة البديلة للدولة (A) اقل منها عند (B)

تكلفة الفرصة البديلة للدولة (A) $2.5 > 3$ عند الدولة (B)

اذن: (A) لها ميزة نسبية في انتاج السلعة $س$ يجب ان تخصص في انتاجها
وهذا يعني أن (A) تحضى بالتكلفة الأقل في انتاج ($س$)
من II نجد ان تكلفة الفرصة البديلة للدولة (B) اقل منها عند الدولة (A)
تكلفة الفرصة البديلة للدولة (B) $0.33 > 0.40$ عند الدولة (A)
وعليه يجب ان تخصص (B) في انتاج السلعة ($ع$) ولها ميزة نسبية في ذلك
مما يعني أن (B) تحضى بالتكلفة الأقل في إنتاج ($ع$)

المطلب الرابع: الميزة النسبية في نموذج نسب عناصر الإنتاج و مناقضة ليونتييف.

الفرع الأول - نموذج هكشر اولين في نسب توافر عناصر الانتاج: بعد الاسهامات السابقة التي قدمها الاقتصاديون التقليديون والتي في بعض جوانبها لم تكن موفقة، تقدم هكشر اولين بنموذجهما في نسب عناصر الإنتاج، لتحديد مصدر اختلاف النفقات النسبية، الاختلاف النسبي الطبيعي في درجة وفرة و ندرة عوامل الانتاج كمصدر طبيعي لاختلاف الميزة النسبية، و التي تعرف بأنها " محاولة تقديم تفسير حديث لمفهوم كلاسيكي قائم على ارجاع ظاهرة الاختلاف النسبي في درجة وفرة أو ندرة عناصر الانتاج "1، و حسب تعريف آخر " التركيز على اختلاف في هبات عوامل الانتاج النسبية بين الدول كأهم سبب او محدد للتجارة، و كل بلد سيصدر السلعة كثيفة الاستخدام لعامل انتاجها الوفير و الرخيص نسبيا، و تستورد السلعة كثيفة الاستخدام لعامل انتاجها النادر "2.

"اعتمدت في تحليل التجارة الدولية على فروق اسعار السلع و بصفة خاصة على مكافآت عناصر الانتاج التي تتحدد حسب الندرة و الوفرة النسبية لهذه السلعة، بالدول المختلفة ولذا فقد سميت هذه النظرية باسم نظرية نسب عوامل الانتاج "3 و يسعى النموذج 4 لإثبات ان التبادل يحصل بسبب الاختلاف في نسب توافر عناصر الانتاج .

¹ د/سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 139

د/سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 145

² د/ كامل بكري، دليل الطالب في الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1998، ص

³ د/علي حافظ منصور، د/سامي السيد، النظم النقدية والمصرفية في التجارة الدولية، طبعة 1999، دار الثقافة العربية، ص 504

⁴ هذا النموذج يعتمد على سبع فروض منها

ولهذا يرى أولين ان الاسعار في النهاية تتحدد بالطلب والعرض بمعنى انها تتحدد بالعوامل:

- الاربعة الآتية حيث العرض يشمل ما يلي :

*مدى توافر الكميات المختلفة في عناصر الانتاج .

*دالة الانتاج او الشروط الفنية للإنتاج .

-الطلب يتشتمل على ما يلي :

* تفضيلات و اذواق المستهلكين .

* هيكل توزيع الدخل .

وتم استبعاد العوامل الثلاثة الاخرى ،إما بسبب التماثل او الثبات ما بقي سوى العامل الاول مدى

الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج كمصدر لاختلاف المزايا النسبية .

والسلع ستكون اما كثيفة العمل او كثيفة راس المال¹ فاذا كان لدينا سلعتان س و ص و العمل هو ع

و راس المال هو ر وتحققت لدينا المتباينة التالية :

$$\frac{س ع}{س ر} < \frac{ع ص}{ر ص} \quad | \quad 2$$

وكانت ع س العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من س

و ع ص العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من ص

وكانت ر س كمية راس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من س

وكانت ر ص كمية راس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من ص

ان معنى المتباينة رقم 1 ان السلعة س كثيفة العمل عن السلعة ص

وفي الوقت ذاته اذا تحققت المتباينة التالية $\frac{س ر}{س ع} > \frac{ص ر}{ص ع}$ || فسيكون معناها ان السلعة ص

كثيفة رأس المال بالمقارنة مع السلعة س .

و بالمثل هناك دول كثيفة العمل وأخرى كثيفة راس المال فإذا كان لدينا دولتين هما أ و ب وكان ع أ

يعني العمل المتوافر في الدولة أ و ع ب هو العمل المتوافر في الدولة ب و(رأ) رأس المال المتوفر لدى الدولة

أ و (ر ب) راس المال المتوفر لدى ب و كانت لدينا المتباينة التالية :

$$\frac{أ ع}{ر أ} < \frac{ع ب}{ر ب} \quad \text{هذا يعني هناك وفرة للعمل في أ و ندرة في ب}$$

$$\frac{ر أ}{ع أ} > \frac{ر ب}{ع ب} \quad \text{هذا يعني وفرة راس المال في ب و ندرته في أ}$$

و ان الوفرة في عنصر معين تؤدي الى خفض سعره (اجره او فائدته) فان كان عملا سيخفض الاجر

وان كان راس مال ينخفض سعر الفائدة ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

¹د/سامي خليل ، مرجع سبق ذكره،ص 194

² محمد سلطان أبو علي، التجارة الدولية نظرياتها وسياساتها، مكتبة المدينة، مصر، 1981، ص ص 73-76 .

$$\left(\frac{ر}{ع} > \frac{أ}{ب} \right) \Leftrightarrow (ل > \frac{م}{ب}) \text{ حيث نعني ب:}$$

ر أ: كمية رأس المال المتوافر في الدولة أ

ع أ: كمية العمل المتوافر في الدولة أ

ر ب: كمية رأس المال المتوافر في الدولة ب

ع ب: كمية العمل المتوافر في الدولة ب

م أ: مكافأة عنصر رأس المال في الدولة أ

ل أ: مكافأة عنصر العمل في الدولة أ

م ب: مكافأة عنصر رأس المال في الدولة ب

ل ب: مكافأة عنصر العمل في الدولة ب

ان المكافأة المنطقية السابقة في طرفها الاول المتباينة ا تدل على ان الدولة أ كثيفة العمل، وتبعاً لذلك يكون سعر عنصر العمل الاجر فيها منخفضاً مقارنة بالدولة ب و بطريقة اخرى ان مستوى الاجور في أ يكون منخفضاً عنه في ب اما مكافأة عنصر رأس المال في الدولة ب منخفض عنه في أ ، و بالتالي نستطيع القول ان سعر الفائدة في الدولة ب منخفض عنه في الدولة أ ، وفي ضوء ما سبق و بسبب هذا الاختلاف في نسب توافر عناصر الانتاج ، فان التجارة الخارجية تقوم نتيجة الاختلاف في النفقات و الاسعار ونشاء عن هذا التخصيص تصدر الدول تلك السلع التي تعتمد في انتاجها على عنصر الانتاج الاوفر نسبياً لان ذلك يعني انخفاض مكافأته او سعره ، و بالتالي تكون السلعة المنتجة أرخص نسبياً ، و في ذلك الوقت يجب ان تعتمد على العالم الخارجي في تلك السلع التي تعتمد على العنصر النادر نسبياً بسبب ارتفاع سعره ، وعلى هذا نستطيع القول ان الصادرات في كل بلد تتكون من السلع التي يدخل في انتاجها كميات كبيرة من عناصر الانتاج الوفيرة نسبياً ، وان واردات ذلك البلد تتكون من تلك السلع التي يدخل في انتاجها كميات كبيرة من عناصر الانتاج النادرة نسبياً¹.

الفرع الثاني - اسعار عناصر الانتاج بين التعادل الجزئي الى التام²: ان الحركة الدولية غير المقيدة للسلع تنعكس على اسعار عناصر الانتاج في نموذج هكشر اولين تؤدي الى التعادل الجزئي لأسعار عناصر الانتاج ، فإذا كانت الدولة (م) بعد قيام التجارة الخارجية تنتج مزيداً من السلع كثيفة العمل و بالتالي سيزداد الطلب على عنصر العمل ، و هو ما يعني ارتفاع مستوى الاجور بهذه الدولة ، و بالمثل في الدولة (ب) التي تنتج سلعا كثيفة رأس المال سيزداد الطلب على رأس المال و بالتالي يرتفع سعر رأس المال اي سعر الفائدة ، ويعبر اولين عن هذه التغيرات نتيجة لقيام التجارة الخارجية بان اسعار عناصر الانتاج في الدولتين ستتجه نحو التعادل الجزئي على الأقل ، ويضيف اذا اردنا التعادل التام علينا ان نجعل عناصر الانتاج قادرة على التنقل بين اقطار العالم المختلفة ويعدده شرطا ضروريا لحدوث التعادل التام بين اسعار

¹ د/ علي حافظ منصور و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 506-507 .

² د/سامي خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 210-213 .

عناصر الإنتاج في حين هو لا يسلم إلا بإمكانية حدوث التعادل الجزئي بين اسعار عناصر الإنتاج و قد اهتم بهذا الموضوع كل من ساملسون و ليرنر اي موضوع تعادل اسعار عناصر الإنتاج تعادلا تاما والذي صاغاه بصفة منفصلة لكل منهما عن الآخر فيمكن لتعادل اسعار عناصر الإنتاج التام ان يحدث اذا توافر الشرطين الآتيين :

* اذا لم تصل الدول اطراف التبادل الدولي الى حالة التخصص التام في انتاج احدي السلعتين س أو ص مستوى التجارة الخارجية الى التعادل المطلق او النسبي لأسعار عناصر الإنتاج.

* و الشرط الثاني ان تكون الفروق ضئيلة في نسب توافر عناصر الإنتاج و التبادل الحر للسلع و الخدمات يقوم بدور البديل الكامل لحركة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول و صحة هذين الشرطين تتطلب توافر الفروض الاساسية لنموذج هكشر اولين حتى نصل الى تعادل اسعار عناصر الإنتاج التام كما اراده ساملسون و ليرنر نموذج اولين المعدل :فيرنون :بسبب الدور المتعاظم للتكنولوجيا و الاتصالات في التجارة الدولية و التطور الاقتصادي المضطرد ، و تبعا لذلك قام فيرنون بإدخال عنصر التكنولوجيا على نموذج هكشر اولين فإذا كان لدينا دولتان (A) و (B) حيث تباع (A) سلعة كثيفة العمل (X) و (B) سلعة كثيفة راس المال (Y) فإذا كان المستوى التكنولوجي في كل من القطرين متعادل في نفس المستوى ، فان (A) يكون مستوى الاجور بها منخفض وهي تتمتع بميزة نسبية في انتاج السلعة (X) كثيفة العمل ، و في ذات الوقت تكون (B) قد تخصصت في انتاج (Y) نظرا لانخفاض سعر الفائدة بها وبالتالي هي تنتج سلعا كثيفة راس المال اما في حالة ثانية واذا اخذنا بالحسبان اختلاف المستوى التكنولوجي بين البلدين (A) و (B) و كانت اعلى من ناحية المستوى التكنولوجي فيظهر ان العمل في الدولة (A) يصبح مرتفع السعر نسبيا عما كان عليه عند افتراض تعادل المستوى التكنولوجي ، و بالتالي تفقد (A) ميزتها النسبية في السلعة (X) اما في مرحلة لاحقة وان قامت الدولة (A) برفع مستواها التكنولوجي حيث يكون لها سبق تكنولوجي فانها ستستعيد امتلاك الميزة النسبية في السلعة (X) ، يحدث هذا في ظل افتراض حرية انتقال عوامل الإنتاج وهكذا تتخصص (A) في انتاج (X) كثيفة العمل وتتخصص (B) في انتاج (Y) كثيفة راس المال

الفرع الثالث - الميزة النسبية و لغز ليونتييف (الدراسة التطبيقية) ¹: قام *W. leontif* ليونتييف بإجراء دراسة تطبيقية على نموذج الميزة النسبية لهكشر اولين ، و التي تنص على ان كل بلد يقوم بإنتاج و تصدير تلك السلع التي يعتمد في انتاجها على العنصر الاوفر نسبيا ، ويستورد تلك السلع التي يعتمد في انتاجها على عنصر الانتاج النادر نسبيا ، واستخدم لأجل اتمام دراسته اسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي ، وهي جداول المدخلات والمخرجات *input out put* ² للولايات المتحدة الامريكية . و بالنظر الى ان اقتصاد الولايات المتحدة الاوفر من ناحية عنصر راس المال ، توقع ليونتييف ان تكون سلع التصدير في الولايات المتحدة سلع كثيفة راس المال ، و سلع الواردات سلع كثيفة العمل ، لكن بعد اتمام دراسته التطبيقية اكتشف ليونتييف ان اولايات المتحدة تصدر سلعا كثيفة العمل و تستورد سلعا كثيفة راس

¹ نفس المرجع السابق ، ص 220 .

² نفس المرجع السابق ، ص 221 .

المال ، و بهذه النتيجة يكون ليونتييف قد وصل الى متناقضة دعيت لغز ليونتييف *leontif-paradox* ونتج عن هذا العديد من الانتقادات الموجهة نحو دعائم هذه النظرية و فروضها والتي جعلت منه نظرية بالمفهوم الثاني¹.

الفرع الرابع: اهم الانتقادات الموجهة لفروض نموذج هكشر اولين :

أولاً- ان دوال الانتاج هي خطية و متجانسة و متشابهة و ، بالتالي استبعاد اثر البحوث والتطوير هو ما ينتج عن ذلك مزايا نسبية مكتسبة ، واما كون الدوال خطية و متجانسة فهذا يؤدي الى استاتيكية النظرية و عدم ملائمتها لحقائق العالم الفعلية² و المتغيرة والتي تؤدي الى اختلاف المزايا النسبية المكتسبة كعنصر راس المال الانساني او العمالة البشرية الماهرة ، و اقتصاديات الحجم او وفورات الحجم الكبير و البحوث و التطوير و هياكل وحجم الاتصالات الدولية.

ثانياً - ان الانتاج و تبادل السلع والخدمات في ظل شرط المنافسة الكاملة أي المنافسة التامة و هو ما ادى بالنظرية الى اهمال سوق الاحتكار و المنافسة الاحتكارية و هذا التنوع في الاسواق الواقعي بسبب اختلافات في مستويات اسعار المنتجات مما يؤدي الى تنوعها ، وفي ذات الوقت ان خدمات عناصر الانتاج ستختلف ايضا و هذا يؤدي الى ظاهرة تنوع المنتجات التي اهملها النظرية ، وفي حقيقته ينتج من اختلال في مستوى المعلومة بهذه الاسواق والتي يترتب عنه "نفقة في المعلومة" وهو نوع من الاستثمارات و تبعا لمستوى المعلومة هذه عن احوال السوق تختلف المزايا النسبية المكتسبة ، و تتغير ايضا بالإضافة الى استقرار الاسمي والوصفي للمنتجات يؤدي لإقناع المستهلك بان هذا المنتج ليس كغيره ، رغم انتمائه لنفس الفئة من المنتجات ما ينجم عنه ظاهرة تنوع المنتجات .

ثالثاً - ان افتراض نموذج هكشر اولين لنسب عناصر الانتاج عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول، و في هذه الحالة يرمز الى عدم القدرة على تحليل التجارة الخارجية القائمة فعلا في السلع الوسيطة و السلع الاستثمارية او الرأسمالية ، ومن جانب آخر عدم القدرة على تفسير دور الشركات المتعددة الجنسيات و تركيز هكشر اولين على عاملي العمل و راس المال و الاختلافات النوعية لعناصر الانتاج الجديدة وما اوضحته في شأن اهمية راس المال الانساني و بالتالي ميزة نسبية مكتسبة جديدة ويقول جونزي في هذا المقام "يمكن الاعتماد على عنصر راس المال البشري في تفسير انماط التجارة الخارجية في المنتجات التي تعتمد في انتاجها على الايدي العاملة والماهرة و المدربة"³ لما له من خاصية في هذا المجال . اما راس المال المادي فقد بدى جليا انه يتنقل دوليا في اطار الاستثمارات الاجنبية بين الدول المتقدمة و دول الجنوب والدول النفطية و غيرها و في اطار الصداقات الاقتصادية ودول اوبك و غيرها

¹ R.vernon ,the technology factor in international trade , colombia university press, new york, 1970 ,p10.

² فكما ان هناك اختلاف المزايا النسبية هناك ايضا اختلاف في المزايا المكتسبة وهي كثيرة جدا

³ R.w Jones , the role of technology theory of international-trade, in R.vernon ed the technology factor in international trade, university nammed bureau conference series, new york ,22 (1970)p p 73-92

، كل هذا يدعم الحركة الدولية لرؤوس الاموال و هو ما يتناقض مع فرض هكشر اولين و لو جزئيا في عدم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال دوليا(العمل و راس المال).

رابعا - يفترض هكشر اولين بعدم وجود تكاليف نقل بين الدول و لكن الواقع الاقتصادي العالمي يقول بغير هذا نفقات النقل قد تكون ناجمة عن كونها صناعة (خدمات) مستقلة بذاتها ، فهي سلعة تقدم الى الغير كخدمات شركة الهند الشرقية و الاساطيل و الناقلات حاليا، اما من ناحية اخرى قد تكون هذه النفقات للتمييز او التخلف النسبي في سلع بعد احتسابها في مجمل التكلفة ، وهو ما يؤدي الى بروز تلك السلع القابلة للتبادل الدولي و السلع غير القابلة للتبادل الدولي ، و هي كنفقات الشحن في الدولة المصدرة و نفقات التامين و التفريغ في الدولة المستوردة .

خامسا - افتراض الاختلاف في الوفرة و الندرة لعناصر الانتاج بين الاقطار ، و التي نجد ان هذه النظرية تقف عاجزة عن تفسير التجارة الحاصلة امام تلك التي تنتهي لنفس المجموعة و لها نفس الامكانية من ناحية الوفرة او الندرة في عناصر الانتاج مثل الاتحاد الاوروبي و التكتل الاقتصادي الامريكي (الولايات المتحدة الامريكية - كندا - المكسيك) و منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (21 دولة) و يرمز لها باختصار ايبك ، و في هذا المجال نشير الى الاقتصادي لندر¹ الذي يكون اول من نبه الى قصور نظرية هكشر اولين بسبب انها تفترض ان العرض سبب قيام انماط التجارة الخارجية حيث يقول بعكس هذا ان التجارة الخارجية الكامنة (*potentiel forgien Trade*) و القائمة على سلع الصادرات والواردات ، تحدد بجانب الطلب وقد بين اهمية ذلك في جانب السلع الصناعية ، فالسلع تصنع طبقا لظروف الطلب ، وما تقدم معنا يمكن ان نسميه الانتقادات المباشرة لنموذج هكشر اولين وهناك انتقادات اخرى تشمل فروض التحليل الكلاسيكي بمجمله . كاستبعاد ظاهرة تبديل و انعكاس كثافة عناصر الانتاج ، وهو ما يعني ان تلك الدولة المصدرة للسلع كثيفة راس المال تبقى كذلك ابديا والتي تصدر سلعا كثيفة العمل تبقى كذلك للأبد، و بالمثل ينطبق المعنى على هيكل الواردات ، و بالتالي قاعدة ذات طابع ستاتيكي فالميزة النسبية تخضع لقاعدة طويلة الاجل كما ان النموذج الكلاسيكي يفترض حالة التوظيف الكامل، بمعنى توجد قوى تلقائية تقوم بتحقيق التوظيف الكامل و تقضي على البطالة عند وقوعها ، مثلا حينما تخصص الدولة في انتاج القمح و تتخلى على انتاج السلعة الاخرى ولتكن عنب النبيذ فان عناصر الإنتاج تتحول من انتاج النبيذ الى القمح بدون عوائق تذكر و هذا ما ندعوه التوظيف الكامل في النموذج الكلاسيكي ، وهذا الفرض قليل الحدوث في العالم و الواقع اضافة الى انه يبين استاتيكية النموذج دولتين وسلعتين فقد تكون لدينا طاقة انتاجية معطلة في الاقتصاد فنقوم بإنتاج السلعة الاولى دون الحاجة الى لإنقاص الثانية، وقد فرض النموذج الكلاسيكي ايضا الغلة الثابتة التي تعني حالة التكلفة الثابتة و هي حالة ضمن ثلاث حالات الغلة المتزايدة ، الغلة الثابتة، الغلة المتناقصة ، بمعنى تكلفة متناقصة ، تكلفة ثابتة ، تكلفة متزايدة، وبالتالي تهميش الحالات الواقعية و تكريس الحالات

¹ د/علي حافظ منصور و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 511

الاستثنائية، وقد اهتم هذا المفكر ايضا بالدفاع عن حرية التجارة الخارجية و تبيان فوائدها والمكاسب الناجمة عنها ولقد اصطدم بواقع السياسات للحماية والتقييد .

الفرع الخامس - واقع الاقتصاد العالمي ونموذج هكشر اولين : بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت معطيات و مسلمات كثيرة في العالم ، و اصبح الاقتصاد و الدولار الامريكي رائدا ، و انقسم العالم الى مجموعات اقتصادية ثلاث : المجموعة الاولى الدول الصناعية و المتقدمة و الاقتصاد الحر اما، المجموعة الثانية بلدان اروبا الشرقية اي بلدان الاقتصاد المخطط سابقا، و المجموعة الثالثة هي دول العالم الثالث (*tiers monde*).

Tiers وتعني الغير و اصطلاحا الثالث وهي كل العالم غير المجموعتين الاولى والثانية، وتبعاً الى التغيرات العالمية السريعة و التقسيمات على المستوى الاقتصادي العالمي ، لم تستطع نظرية هكشر اولين مواكبة هذه التطورات الضخمة بالقول ان العالم يتشكل من وحدات او دول اقتصاديا متجانسة ، بمعنى متكافئة الموارد و انفصال العالم الى مجموعات اقتصادية غير متجانسة¹ ، و بدت النظرية الكلاسيكية على طبيعتها وسكونها عاجزة عن استيعاب هذه التطورات الضخمة بالاضافة الى القوى الديناميكية المغيرة للعالم . و في الثورة الصناعية الثانية (الثورة التكنولوجية) والتي تعتمد على الطاقة والتي عرفت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية عقد الستينيات ، و الثورة الصناعية الثالثة و المعروفة بثورة المعلومات ، الثورة المعلوماتية و هي اندماج ثلاث عوامل الالكترونيات، والاتصالات ، و الحاسبات الالكترونية . وقد ادى هذا الى نمو مضطرد في العالم ، و ظهرت قوى اقتصادية متميزة هي الدول السبع الصناعية (دول القمة) وهذا ما ادى الى القضاء على الفرض الكلاسيكي في اثبات حجم الموارد الاقتصادية التي تملكها الدول وما ارتبط به من حالة التوظيف الكامل و الغلة الثابتة والتخصص الابدي الخ . و بالتالي قضى بإسقاط ستاتيكية التحليل و بدت ديناميكية التحليل اكثر ملائمة للواقع و الوقائع الاقتصادية ما بعد الحرب العالمية الثانية . و ظهرت انواع من الدول تهتم بتوسيع الصادرات وهو ما يدعى بالنمو المثمر للتجارة، وعكسه دول متحيزة ضد التجارة اي الانتاج بكثافة في صناعة منافسة للواردات ، و ظهرت القوى السياسية الرائدة امريكا و روسيا سيطرت عن القرار السياسي ولكن في الجانب الاقتصادي هناك تعدد للاقطاب و ظهور الفوائض لدى دول و العجز لدى دول أخرى . و في عام 1990 كانت المانيا و اليابان دولتا الفائض 10.5% و 8.5% من ناتجهما القومي الاجمالي ، اذ يتم تقسيم العالم الى ستة مستويات و بالتالي كانت دول العجز في هذه المرحلة بريطانيا فرنسا الولايات المتحدة و ايطاليا و كندا، و ظهر جليا الفائض والعجز التجاري الذي يؤدي بنا الى التساؤل عن التوازن التلقائي و اليد الخفية وهو ما بين ان النظرية الكلاسيكية في حالة عجز كبرى .

اما فيما يخص حرية التجارة الخارجية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ازدادت السياسات الحماية من اتفاقات تجارية دولية الى القيود الطوعية، الى الرقابة الوطنية، و تشير الاحصائيات التجارة

¹ د/ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 1999، ص 99

العالمية للمنتجات الصناعية الخاضعة للأشكال المختلفة من الحماية الجديدة الى تطورها من 12.9 % عام 1974 حتى وصلت الى 23.6% عام 1980 . ومن حقائق العالم الاساسية بعد الحرب العالمية الثانية ان قسمت الصناعة الى صناعة ضد البيئة وهي صناعة الثورة الصناعية الأولى :صناعة الفحم و الحديد والصلب وبعض من صناعات الثورة الصناعية الثانية كالصناعات النووية والكيمائيات و البتروكيمياويات، اما صناعات الثورة الصناعية الثالثة فهي متحيزة للبيئة ولما كانت نظرية هكشر اولين في تحليلها للتجارة قد افترضت الغلة الثابتة او النفقة الثابتة فتكون قد نحت البعد البيئي للظاهرة الاقتصادية الذي يلعب دورا هاما في وقتنا الحالي ،فالدراسة البيئية الموجبة ،أو القبول البيئي للمشروع هي جزء هام لقبول المشروع ، بل ان من دواعي الترحيب بالمشروعات أن تكون المشروعات صديقة للبيئة .

المبحث الثاني: تحيين الميزة النسبية في النظرية التكنولوجية :

في الاقتصاد يجب نميز بين حالتين من المزايا النسبية وهي ¹ : المزايا النسبية الطبيعية و التي ركزت عليها نظرية هكشر أولين في تحليلها لأسباب إختلاف نسب عناصر الإنتاج ، و المزايا المكتسبة و التي ركزت عليها النظريات التكنولوجية في تحليل نمط التجارة الدولية، و من بين أهم العناصر التي تؤدي الى الإختلاف في المزايا النسبية المكتسبة نذكر رأس المال البشري (الخبراء المهندسون و العلماء و الباحثين)

¹ زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية و تمارين ،دار الاديب للنشر و التوزيع ،2006، ص 236

ويطلق عليها البعض الهياكل الرئيسية الإنسانية و اقتصاديات الحجم ، و يطلق عليها البعض المزايا النسبية الديناميكية و في هذا المبحث سننطلق من تناقضات هكشر أولين (المزايا النسبية الطبيعية) الى النظرية التكنولوجية و دورة حياة المنتج (المزايا المكتسبة).

المطلب الاول : تطور الميزة النسبية بناء على نقد هكشر أولين .

لقد قدمت مقترحات في هذا الشأن بطريقتين الاول بهدف القضاء على نموذج هكشر أولين وذلك عن طريق هدم فروضه و اعمدته النظرية الاساسية¹ و تخطئة كافة المناهج النظرية المرتكز عليها ، اما الثاني يحتوي على تلك المحاولات لحل لغز ليونتيف دون المساس بنموذج هكشر أولين و النظرية الكلاسيكية .

الفرع الأول : التيار الاول : احتوى الطرق الثلاث الاتية :

اولا - قابلية كثافة دول الانتاج للانعكاس : تطبيقات منحاس *R.S manhas* : ادت هذه الدراسة التطبيقية لإثبات قابلية كثافة دوال الانتاج للانعكاس ، بمعنى دالة الإنتاج كثيفة راس المال يمكن ان تصبح عند مستوى معين من الاسعار النسبية لعناصر الانتاج دالة كثيفة العمل . و سنشاهد في هذه الحالة مثيلا لنمط الصادرات من سلع كثيفة راس المال ، مع سلع كثيفة العمل ، و بالتالي سينعكس ايضا هيكل الواردات من سلع كثيفة العمل الى سلع كثيفة راس المال ، و هكذا يكون منحاس قد حل لغز ليونتيف من خلال تحطيم الأساس النظري لنموذج هكشر أولين في تحديد نمط التجارة الخارجية، ففي ظل قابلية كثافة دوال الانتاج للانعكاس ، لا يمكن القول بوجود نمط محدد للتجارة الخارجية لأي دولة من الدول المشتركة في التبادل الدولي . و من اجل هذا قام بتقدير المرونة الثابتة لدالات الانتاج الاحلالية لعدد من الصناعات المختلفة ، وعددها واحد و عشرون صناعة من مختلف الدول للوصول الى اثبات حدوث ظاهرة انعكاس ، او تبدل عناصر الانتاج و ذلك عند مستويات مختلفة للأسعار النسبية لعناصر الانتاج . وتبعاً لخطورة ما قدمه منحاس في هذه الدراسة التطبيقية وما تطرحه من سقوط احد الركائز الاساسية لنموذج هكشر أولين . قام عدد من الاقتصاديين بتحليل و اختبار نتائج منحاس و قد توصلوا الى مواضع شك في الجوانب التقنية و الرياضية و الاحصائية . ومن بين الاقتصاديين الذين تحددوا نتائج منحاس الاقتصادي *D.s.ball* والذي بين ان سلبية تحليل منحاس في اعتماده ثلاث صناعات زراعية و زراعة تحويلية و الذي من المفروض ان لا يدخل مجال الدراسة فإذا استثنيت هذه الاخيرة من نطاق التحليل فان معامل الارتباط يكون ذا اهمية واضحة (في اليابان و امريكا).

ثانيا - يتم اجراء دراسات تحليلية لهيكل الحماية التجارية لأي قطر من اجل النظر للاقتصاد حتى يعمل التحيز للصناعات الوطنية كثيفة العمل او كثيفة راس المال ، وفي ضوء هذه الدراسة يمكن تفسير لغز ليونتيف و ذلك لان هيكل حماية الامريكية متحيز لصالح سلع كثيفة العمل و هذا على حساب سلع كثيفة راس المال ، و بالتالي يتم في مثل هذه الحالة تحطيم احد الاركان الاساسية للتحليل الكلاسيكي ، مبدأ حرية التجارة الخارجية . ان وجود عقبات جمركية و غير جمركية في هيئة هيكل للحماية التجارية

للصناعات كثيفة العمل او تلك كثيفة راس المال ، قام ترافيز *Travis* بتفسير لغز ليونتييف و ارجع ذلك الى ما تخضع اليه الواردات الامريكية من السلع كثيفة العمل من حماية جمركية وغير جمركية ، و ذلك بسبب ان عنصر العمل هو النادر نسبيا اما عنصر راس المال فيعد العنصر الاوفر نسبيا ، و بالتالي لا تفرض عليه قيودا حمائية و بالتالي السلع التي تستوردها الولايات المتحدة الامريكية هي السلع الكثيفة راس المال وهي ما تؤيد ما ذهب اليه ليونتييف . اما الاقتصادي *B.Balassa* بلاسا فقد بين ان نظرية نسب عناصر الانتاج لا تستطيع ان تستوعب ظاهرة الرسوم الجمركية و الآثار التي تنجم عنها في التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة او تلك الكتل الاقتصادية.

ثالثا - اذا كان الجانب الكلاسيكي يذهب الى ان انماط التجارة الخارجية تتعدد من خلال عوامل تتعلق بالعرض ، و ذلك طبقا لعامل الوفرة و الندرة النسبية لعناصر الانتاج ، فان *S.B Linder* يرى ان السلع التي تدخل في الصادرات والواردات تتحدد بصفة اساسية بجانب العرض والطلب¹ . وهو عكس ما يذهب اليه هكشر اولين في فروضهم الأساسية ، و بالتالي يكون *S.B Linder* قد قدم حلا للغز ليونتييف . حيث يجب الاخذ بالتحليل الديناميكي وليس التحليل استاتيكي الذي تعتمد عليه المدرسة الكلاسيكية ، و بالتالي تنعكس الامور بهذه الحالة و يصبح الطلب متغيرا اقتصاديا مستقلا ، و العرض المتغير الاقتصادي التابع ا. ذا كانت المدرسة الكلاسيكية ونظرية هكشر اولين تهتم بوضع التوازن قبل وبعده قيام التجارة الخارجية ، بمعنى تحليل استاتيكي مقارنة فان لندر لم يكتفي بهذا بل اهتم ايضا بدراسة تلك العوامل التي تؤدي الى الانتقال من وضع التوازن الاول الى وضع التوازن الثاني . اضافة الى ما سبق نظرية هكشر اولين تقول بأن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة الامر الذي يراه لندر منافيا للحقيقة . فالاقتصادات العالمية غير متجانسة فهناك دول متقدمة تتميز بمرونة جهازها الانتاجي الامر الذي تستطيع به اعادة تخصيص مواردها الاقتصادية متجاوبة مع تغيير في هيكل الاسعار و فرص التجارة الخارجية ، و في جانب آخر دول متخلفة تتميز بجهاز انتاجي غير مرن و عديم القدرة على تخصيص الموارد ولا يستطيع الاستجابة للثغرات في هيكل الاسعار و فرص التجارة الخارجية ، ويضيف لندر ان نسب عناصر الانتاج لهكشر اولين يمكن ان تفسر قيام التجارة الخارجية في السلع الاولى لكن لا تصلح للمنتجات الصناعية ، لان سبب قيام التجارة الخارجية بها يعود الى عامل تشابه الدخل و التفضيل اي لعوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض ، ويشترط لندر لذلك الشرطين الآتيين:²

أ - وجود طلب داخلي ومع الانتاج والاستهلاك والسوق الداخلي تتولد الميزة النسبية ، التي تؤهل السلعة الى دخول قائمة سلع التصدير .

¹ علي حافظ منصور و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 511 .
² د/ زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

ب - اما الشرط الثاني الذي يضعه لندر بان يتجاوب المنتج مع هيكل الطلب الداخلي بحيث تتجه الاسعار النسبية نحو الانخفاض، ولكن الدراسات التطبيقية التي قام بها *C.C.hupbauer* و *H.lineman*¹.

حول نظرية ليندر اظهرت عدم مقدرتها على استيعاب الواقع الاقتصادي وتفسيره، رغم هذا التناقض إلا ان هيرش *S.hirsh* لا يتردد في الاعتماد عليها في تفسير التجارة الخارجية لسلع دورة المنتج والسلع المتطورة تكنولوجيا.

الفرع الثاني - التيار الثاني : فهو يحتوي تلك التوجهات التي تسعى الى ايجاد حل للغز ليونتيف و في ذات الوقت تطوير وتحسين نموذج هكشر اولين حيث يعتمد هؤلاء على ان العرض هو المتغير المستقل وان الطلب هو المتغير التابع ، بالإضافة الى هذا محاولة جعل النموذج اكثر واقعية و ملائمة للتغيرات الثورة التكنولوجية او ما يدعى بالثورة الصناعية الثانية و ثورة المعلوماتية او ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة ، و قد احتوى التيار الثاني وفقا للرؤية السابقة على النظريات الآتية :

اولا - نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة (نظرية راس المال البشري): وتضع هذه النظرية ثلاث عناصر للإنتاج العمل غير الماهر و العمل الماهر و راس المال المادي ، و بالتالي تتخلى عن ذلك الفرض الكلاسيكي الذي يقول بتجانس عنصر العمل و تضع مكانه التفاوت في عنصر العمل منه ما هو ماهر ومنه ما هو عمل غير ماهر و بالتالي تصبح نظرية هكشر اولين المعدلة الجديدة تعتمد ثلاث عناصر انتاجية بدل اثنين.

ثانيا - نظرية اقتصاديات الحجم : تحاول هذه النظرية تقديم حل للغز ليونتيف من خلال الانتقال من حالة ثبات الغلة الى الحالة الاستثنائية الوحيدة لدى الكلاسيك ، الى حالة الغلة المتزايدة ، و معناه (تناقص النفقة) و بالتالي نكون قد انتقلنا من الحالة الاستاتيكية التحليل الى ديناميكية التحليل ، و بالتالي ادخال عنصر الزمن مباشرة في التحليل و بالتالي تستفيد النظرية من مزايا الانتاج بالحجم الكبير اي وفرات الانتاج الامر الذي يؤدي في النهاية لإسقاط فرض ثبات الغلة و الاعتماد على فرض آخر وهو تناقص الغلة ، الامر الذي يساعد النظرية على ادخال البعد البيئي كأثر لتطور و نمو الانتاج بالحجم الكبير .

ثالثا - النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية : وهي ايضا محاولة لحل لغز ليونتيف و هي تتفق مع النظرية الكلاسيكية في ان جانب العرض هو المحدد الاساسي في تحليل التجارة الخارجية ، على انها لا تتفق مع غالبية الفروض الاساسية لها بل قامت بتعديلات اساسية على كافة فروضها في ضوء حقائق الاقتصاد العالمي ، و واقع النمو والتنمية الاقتصادية ، و الدول النامية و الشركات المتعددة الجنسيات بالنظر لى ان الاقتصاد العالمي ذو طبيعة ديناميكية ، ومن خلال هذه النظرية الجديدة يتضح جليا بروز

¹ د/سامي عفيفي حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 204

المصادر المتنوعة لاختلاف المزايا والنفقات النسبية المكتسبة، فهي ستهتم بسلع دورة المنتج و السلع الكثيفة التكنولوجيا.

الفرع الثالث : النظرية التكنولوجية : من اجل التحليل الجيد والأمثل للنظرية التكنولوجية ،لابد من التطرق اولاً الى المناهج التكنولوجية حيث سنقوم في هذا الموقف بشرح مستعجل لطبيعة هذه المناهج في الاقتصاد الدولي المعاصر .

أولاً -المناهج في النظرية التكنولوجية :تتكون هذه المناهج من تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية و ذلك لتفسير نمط التجارة الخارجية لتلك المنتجات ، و ان الطبيعة التكنولوجية اما في شكل اختراعات او تجدييدات اما التحديثات تأتي في صورة تخفيض النفقات، وذلك بالوصول الى طريقة جديدة للاختراع يأتي عن طريق ايجاد منتج جديد لم يكن موجودا من قبل ،ومن نتيجة هذا الاختراع او التجديد تستطيع الدولة الحصول على ميزة نسبية ذات طبيعة احتكارية لفترة زمنية محددة تعرف باسم (الفجوة التكنولوجية)¹ ، و كل هذه الدراسات كانت تدافع عن نقطة واحدة هي قدرة المناهج التكنولوجية على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول خاصة في تلك السلع كثيفة التكنولوجيا و قد احتوت هذه المناهج على افكار في بعض الاحيان تبدو متلازمة و في اخرى تكون متعارضة:

أ- في منهج راس المال البشري يقدر كل من راس المال المادي و راس المال البشري ويتخذ من التحليل الاستاتيكي مهاجلا له ، اما المنهج التكنولوجي فانه يرى ان الدور الاعظم هو لرأس المال البشري اما الراس المال المادي فلا دور له بسبب قدرة الدول اطراف التبادل الدولي الحصول عليه .
قدرة راس المال المادي على التنقل دوليا، ويتخذ المنهج التكنولوجي من التحليل الديناميكي طريقا له وبهذا تكون المتغيرات التكنولوجية سببا للحصول على المزايا النسبية المكتسبة ، و قيام التجارة الخارجية بين الدول.

ب- يكون من الضروري توافر سوق داخلي كافي لقيام الصناعات التصديرية في المنهج التكنولوجية و اقتصاديات الحجم و نظرية تشابه الدخل والتفضيل تتفق كلها على السوق الداخلي الكافي ، وذلك للاستفادة من ناحية التصدير و اقتصاديات الحجم وفي هذا الموقف فقد بين *S.hirsh* ان تحليل لندر لنمط التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا يعد متميزا بسبب ان السلع تنتج وفقا لظروف الطلب الخاصة باقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة .

ثانيا- فروض المناهج التكنولوجية :يعتمد المنهج التكنولوجي على عدد كبير من الفروض و التي تختلف في مضمونها عن تلك الفروض التي تضمنتها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية و باختلاف الفرضيات في النظريتين اختلفت النتائج المتوصل اليها وقد احتوت فروض المنهج التكنولوجي على ما يلي :

أ - المعلومة ليست سلعة حرة :تفترض النظرية التكنولوجية ان هناك قيود وحواجز تعيق تدفق المعلومات بين الدول و الاقطار فللحصول عليها يجب القيام بإنفاقات من اجل الحصول على المعلومات، وعليه تقوم الدول محل الاختراع و التجديد (الدول المتقدمة) بدعم سياسة وتوجه الدول في هذه الحالة لتعريف المنتجات دورة المنتج وما يكتنف هذه المرحلة من مخاطر و ذلك لعدم (R&D) استثمارية في مجال البحوث والتطوير توفر المعلومات الكافية بالداخل والخارج عن الاسواق و اذواق المستهلكين و تصريف المنتج و اختلاف العادات والتقاليد و اللغات والديانات وضرورة وفرة

¹ د/ زايري بلقاسم ،مرجع سبق ذكره ص 239

وسائل الاتصال ، مما يساعد على توقع حجم الطلب وبالتالي تتحمل لدول مواطن الاختراع تكاليف عالية تضعف من قدرتها على التنافسية امام الدول الاخرى ،ومن ناحية اخرى يجب ان يكون لدى هذه الدول المتقدمة طلب داخلي كبير يستطيع استيعاب هذه المنتجات الجديدة والمتطورة حتى تتمتع بميزة نسبية احتكارية في منتجاتها الجديدة.

ب- اختلاف الطرق الفنية والتكنولوجية بين الدول : وهذا يعني ان الطرق الفنية للانتاج ليست واحدة في دول العالم ، و ان البحوث والتطوير¹ ، وعليه ستكون دوال الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة مختلفة (R&D) التكنولوجية ليست متاحة ،ومن يطلها عليه ان يتحمل تكلفة لانه لاتماثل في دوال الانتاج ، و ستحصل تلك الدول المتطورة خاصة على الاختراع والتجديد و احتكارات و امتيازات . ولذلك يعد كثير من الباحثين التطور التكنولوجي كعنصر جديد من عناصر الانتاج شأنه شأن بقية العناصر الاخرى ، و بالتالي اختلاف في المصادر مما يجعل المزايا (الاستاتيكية) او (الديناميكية) تأخذ شكلين مزايا نسبية طبيعية و اخرى مكتسبة ، وهذه الاخرى تهتم بها النظرية التكنولوجية وتوضح اسباب اختلافها الى راس المال الماهر (خبراء مهندسين علماء وباحثين) و وفرات الانتاج او اقتصاديات الحجم و وجود الأسواق و الكفاءة في تصريف سلع دورة المنتج . بالإضافة الى التفوق التكنولوجي الذي سيحدث الفجوة التكنولوجية² التي تحصل منها الدولة على ميزات نسبية احتكارية .

ج - الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) : وهو ما يعني ان دوال الانتاج ليست خطية و ليست متجانسة ، و بالتالي ان زيادة المدخلات في احد السلع دورة المنتج يؤدي الى زيادة المخرجات بنسبة اكبر .

د- قدرة عناصر الانتاج على التنقل الجزئي دوليا : ان النظرية التكنولوجية تقول انه يمكن لعناصر الانتاج الانتقال بين الدول وذلك في صورة آلات و معدات و تجهيزات انتاج و معونات دولية و الاستثمارات الدولية الاجنبية المباشرة ، و هذا ما اعطى هذه النظرية القدرة على تفسير مايلي :التجارة الخارجية بين الدول في السلع الوسيطة و الاستثمارية ، و دور الشركات المتعددة الجنسيات ليشمل ايضا الحركة الدولية لرؤوس الاموال

هـ - المنافسة ليست كاملة في الاسواق الدولية : بل هناك منافسة احتكارية بسبب خضوع التجارة للعديد من القيود الجمركية و غير الجمركية ، بالإضافة الى تكاليف النقل والشحن و التفريغ و تخلي الفكر التكنولوجي عن المنافسة التامة ساعد في الاخذ بفكرة لندر في تنوع المنتجات .

و-امكانية حدوث ظاهرة الانعكاس او التبديل : يمكن ان تحدث ظاهرة انعكاس أو تبديل كثافة عناصر الانتاج عند اختلاف مستويات الاسعار النسبية الخاصة في المرحلتين الاولى والثانية (مرحلة المنتج الجديد والمنتج الناضج)

ي- التحليل الديناميكي : بمعنى ان الفكر التكنولوجي يأخذ بعنصر الزمن كأداة للتحليل فانتقال للأقطار من وضع توازني الى آخر قبل وبعد قيام التجارة الخارجية و هو ما اتاح لهذه النظرية البحث في اثر التغيرات التكنولوجية على التجارة الخارجية. وبمقارنة الفروض الأساسية لكل من نموذج هكشر أولين و المناهج التكنولوجية نحصل على ما يلي:

الجدول(1-4) مقارنة الفروض الأساسية لهكشر أولين و المناهج التكنولوجية

¹ د/علي حافظ منصور و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 54 .

² نفس المرجع السابق ،ص 54

نموذج تسلسل	نموذج هكشر اولين في نسب عناصر الإنتاج	المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية
1	تشابه دوال الانتاج ،للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة، مع استبعاد اثر التغييرات التكنولوجية على التجارة الخارجية .	اختلاف دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين الدول .فمع نموذج سلعة دورة المنتج تزداد الكثافة الرأسمالية او تنقص درجة الكثافة التكنولوجية ، و درجة الكثافتها المعتمدة على عنصر راس المال الانساني .
2	دوال الانتاج خطية و متجانسة مع استبعاد مزايا اقتصاديات الحجم ،كأحد المصادر الرئيسية للاختلاف المزايا النسبية بين الدول و يعبر عن هذا الوضع بخضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة(النفقة الثابتة) .	دوال الانتاج ليست خطية و ليست متجانسة، حيث توجد ظاهرة اقتصاديات الحجم ، و يزداد عائد الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية ، و يعبر عن هذا الوضع بخضوع الانتاج لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) .
3	استبعاد ظاهرة تبديل او انعكاس كثافة عناصر الانتاج ،فالسبع يمكن تصنيفها حسب درجة كثافة العنصر، المستخدم الى سلع كثيفة العمل و سلع كثيفة راس المال .	لا تستبعد النظرية التكنولوجية ظاهرة تبديل او انعكاس كثافة عناصر الانتاج ، خاصة في المرحلتين الاولى والثانية لدورة المنتج ، اما في المرحلة الثالثة و الاخيرة لدورة المنتج فان كثافة عناصر الانتاج تصبح واضحة ومحددة، و لا محل نتيجة لذلك لظاهرة تبديل او انعكاس كثافة عناصر الانتاج .
4	سيادة المنافسة الكاملة و حرية النقل كذلك، فالمعلومات عن التجارة الخارجية تعتبر سلعة حرة بين الدول ، بسهولة و يسر .	انتقال السلع عبر الحدود السياسية لا يتم دون عقبات تجارية، و يحدث انواعا من النفقات و القيود التجارية بسبب وجود نفقات مفروضة على انتقال السلع بين الدول، كذلك نفقات النقل تعتبر ظاهرة واقعية تؤثر على اسعار السلع والخدمات الداخلة في نطاق التجارة الخارجية . فالمعلومات ليست سلعة حرة ، تنتقل بين الاسواق وإنما يقتضي انتقالها تحمل نفقات تعرف باسم (نفقات المعلومات)
5	عدم القدرة الكاملة لعناصر الانتاج على التنقل بين دول العالم ، لهذا فان هذا النموذج يسعى الى تفسير التبادل ، في السلع الاستهلاكية مع تجاهل كامل لكل من التبادل الدولي في السلع الوسيطة ، و الاستثمارية و دور الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية التجارة الخارجية بين الدول .	القدرة الجزئية لانتقال عصر الانتاج دوليا ممثلة في الحركة الدولية لرؤوس الاموال . فرؤوس الاموال تبحث عن مواقع جديدة ذات نفقات انتاجية اقل مع نهاية المرحلة الثانية لدورة المنتج، وهنا تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في تنمية التجارة الخارجية بين الدول .
6	تجانس عناصر الانتاج ، و عدم التفرقة في الجودة داخل العنصر الواحد	لا يوجد فرض خاص بهذه القضية .
7	افتراض حالة التوظيف الكامل لعناصر الانتاج ، واستاتيكية التحليل الذي تعتمد عليه .	لا يوجد فرض خاص بحالة التوظيف الكامل ، مع اتخاذ التحليل الديناميكي منهاجا لها

المطلب الثاني : النظرية التكنولوجية (نموذج اقتصاديات الحجم و الفجوة التكنولوجية) :

فهي تتكون من ثلاث نماذج رئيسية هي : - نموذج اقتصاديات الحجم الكبير -نموذج H.johnson نجد أن أهم تعريف هو الذي قدمه هاري جونسون
الفجوة التكنولوجية - نموذج دورة المنتج¹
و في تعريف ثاني: " نظرية التفوق التكنولوجي " او " النظريات التكنولوجية " في التجارة الدولية هي عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون المزايا النسبية
، تحاول تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول في السلع التي تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية"².

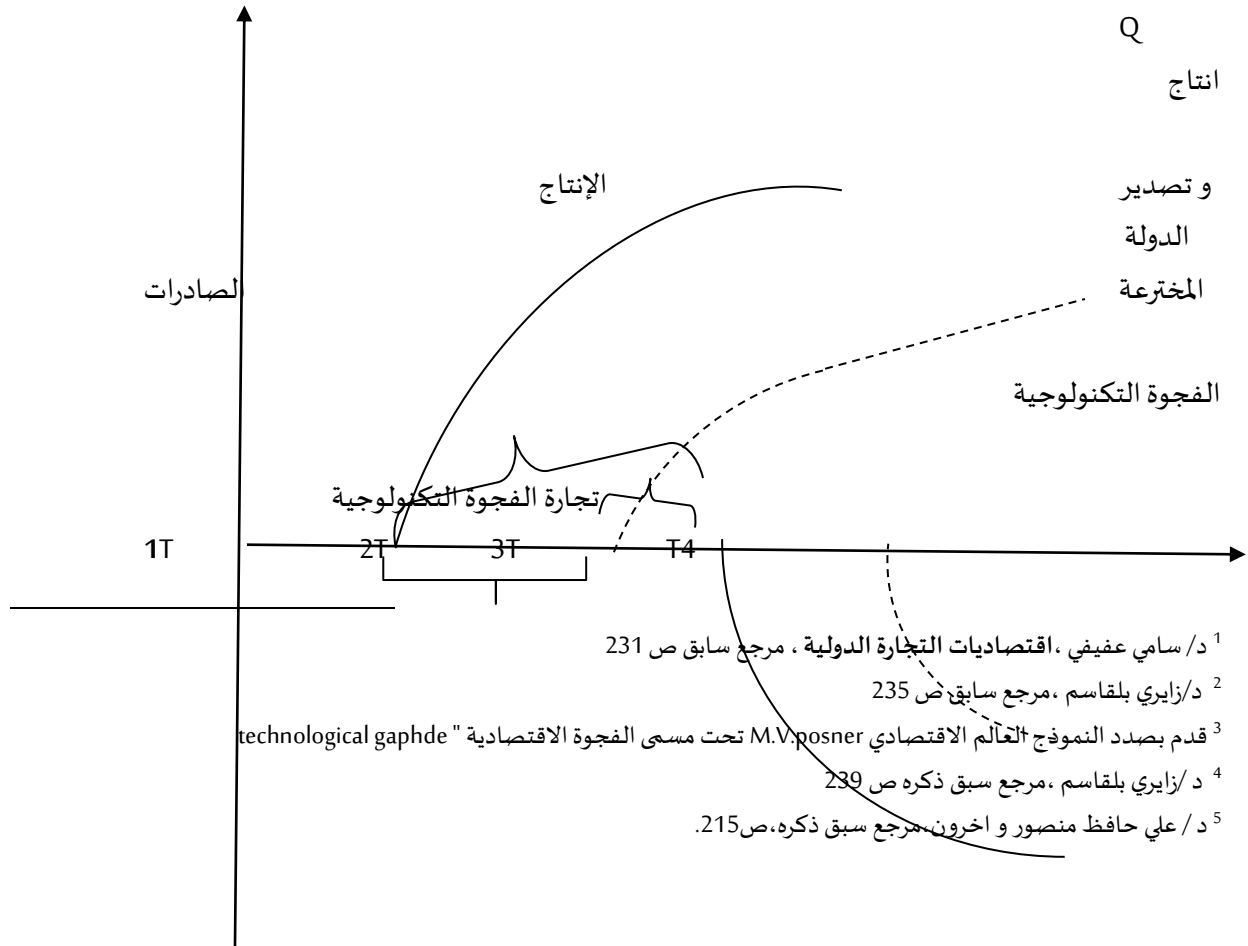
الفرع الأول - نموذج اقتصاديات الحجم : و يأتي هذا النموذج ضمن مجموعة للنماذج الساعية، لحل لغز ليونتييف عن طريق
اصلاح نظرية هكشر اولين في نسب عناصر الانتاج من استاتيكية في التحليل الى ديناميكية التحليل ، و ذلك بإدخال عنصر الزمن بصورة مباشرة و هو ما
يؤدي الى اسقاط قانون حالة ثبات الغلة ليحل محله الغلة المتزايدة (تناقص التكاليف) او الغلة المتناقصة (تزايد التكلفة) ، وعند حدوث تغير في نطاق
المشروع يؤدي ذلك الى تزايد الغلة ما يؤدي في النهاية الى اسقاط فرض ثبات الغلة و اخلاله بفرض تناقص الغلة مما يساعدنا في طرح جديد ألا وهو البعد
البيئي كأثر واحد مسائى الانتاج بحجم كبير .

الفرع الثاني -نموذج الفجوة التكنولوجية³ : هو امكانية حصول دولة ما على اسلوب متقدم في الإنتاج يسمح لها بإنتاج سلع
جديدة او منتجات جديدة ذات جودة افضل او منتجات بتكاليف انتاجية اقل ، مما يؤدي الى اكتسابها لمزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول
فالاختلاف في المستوى التكنولوجي يؤدي الى اختلاف مناظر في المزايا المكتسبة"⁴.

* و في تعريف ثاني لنظرية الفجوة التكنولوجية :ان الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت موروث عند المنبع في انتاج و تصدير السلعة ذات
التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت عندما يزول التفوق التكنولوجي لهذه الدولة ،وتتم هذه الحالة الاخيرة بزوال التفوق تأخذ العملية
الانتاجية شكلها النمطي"⁵.

وفي تعريف آخر قدمه د/سامي عفيفي حاتم : يعبر عن "امكانية حيازة احدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج، تمكنها من انتاج سلع جيدة او
منتجات ذات جودة افضل ، او منتجات بنفقات انتاجية اقل مما يؤهل هذه الدولة الى اكتساب ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول "

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ان نخلص الى ان الفجوة التكنولوجية حالة من زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في انتاج سلعة او سلع
معينة ينجم عنها اكتساب ميزة نسبية او انتاج سلعة لم تكن موجودة ،مما يؤدي الى حصول هذه الدولة على ميزة نسبية مكتسبة مؤقتة، الى حين التحاق
الدول الأخرى، اطراف التبادل الدولي لمستواها التكنولوجي، و عندها تتحول السلعة الى نمطية . وقد تم تقديم هذا النموذج من طرف الاقتصادي
وذلك سنة 1961 ويمكننا توضيح الفجوة التكنولوجية بيانيا كما يلي: Technological gaptrade بوزنر تحت مسمى الفجوة التكنولوجية M.V.posner
الشكل (1-5) الإنتاج و التصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية



تصدير

الدولة

الانتاج

المقلدة

المصدر: زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية و تمارين، دارا اديب للنشر و التوزيع، 2006، ص

.240

اما عن المصطلحات المستخدمة فانه يمكن ايجازها بالصورة الاتية :

(وهي من زمن انطلاق الدولة المخترعة في الإنتاج الى زمن انطلاق الدولة المقلدة في الإنتاج. T1 و T3 الفجوة التكنولوجية: وتقع بين)

سواء من اختراع أو تجديد. (invention ou innovation Prod) انتاج الدولة المخترعة)

صادرات الدولة المخترعة: وهي الكميات المصدرة عبر الزمن للمنتج المخترع او المجدد .

زمن انطلاق الدولة المخترعة في الانتاج. T1:

زمن انطلاق الدولة المخترعة في التصدير. T2:

زمن انطلاق الدولة المقلدة في الانتاج. T3:

زمن انطلاق الدولة المقلدة في التصدير. T4:

انتاج الدولة المقلدة: وهو مرحلة انطلاق الدولة المقلدة في الانتاج .

صادرات الدولة المقلدة: وهو مرحلة انطلاق الدولة المقلدة في التصدير .

(هو ذلك الزمن بين ظهور السلعة و دورة المنتج في الدولة المخترعة و بداية تصدير السلعة للخارج. T1-T2: Demand lag) فجوة الطلب

(وهي عبارة عن الفترة الزمنية بين بداية الانتاج في الدولة المخترعة و بين بداية انتاج نفس السلعة في الخارج. T1-T3: imitation-lag) فجوة التقليد

تجارة الفجوة التكنولوجية: هي تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير السلعة الجديدة و بداية انتاج

هذه السلعة في الدولة المقلدة .

تقوم الدولة بتغطية الطلب المحلي T2 الى T1 فمن T1 ويمكننا ان نحلل هذا البيان : فعند حصول الاختراع او التجديد تنطلق الدولة في الانتاج عند T2 وتنتجه بعدها للتصدير و ذلك انطلاقا من

(فجوة T3-T1) فجوة الطلب و (T2-T1) تكون الدولة المقلدة قد توصلت الى التكنولوجيا لإنتاج السلعة ويكون لدينا ما يلي في هذه المرحلة (T3) و عند (تجارة الفجوة التكنولوجية. T2-T3) التقليد و)

ولقد قام كل من هوف باور و فريمان بدراسة تطبيقية كل على انفراد لنموذج الفجوة التكنولوجية و توصل الى ما يلي :

محدد هام للفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية . و تحديد اتجاه التجارة الخارجية و بالتالي ان * ان الاختلاف في مستوى الاجور الاختراعات والتحديثات التكنولوجية قد تنتقل من الدولة الام موطن الاختراع الى دول اخرى عند وجود مستويات اجور منخفضة بها ، و بالتالي انتاج سلع دورة المنتج بتكلفة اقل من الدولة المخترعة وقد بينت هذه النتيجة دور الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات التي تقوم بها خارج الدولة المخترعة.

* ان تطبيقات هوف باور و فريمان اكدت فرضية عدم تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول خلال فترة الفجوة التكنولوجية ، و بالتالي اعطت المقدرة على تفسير التجارة الخارجية و رغم هذه النتائج الا ان هذا النموذج بقي عاجزا عن الاجابة عن التساؤلين الاتيين :

- لماذا تظهر الاختراعات و التحديثات فقط في تلك الدول الصناعية الاكثر تقدما كالولايات المتحدة الامريكية و المانيا واليابان دون غيرها من الدول الاخرى ؟

- ماهو مقدار الفترة الزمنية التي ستستغرقها الدول صاحبة الاختراع للاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية في انتاج سلع كثيفة التكنولوجيا ؟

و بالنظر الى محتوى هذين السؤالين السابقين نجد ان نموذج الفجوة التكنولوجية لن يستطيع الاجابة عنها ، وهذا ما يبرر ظهور نموذج دورة حياة المنتج الذي يتصدى لهاتين المسالتين وبالتالي يكون منهج التحليل للفكر التكنولوجي قد اكتمل .

المطلب الثالث : تطور الميزة النسبية بدورة حياة المنتج: ان دورة حياة المنتج جاءت لتسد عجزا لنموذج الفجوة التكنولوجية و قد بينا من خلال هذا المطلب المراحل الثلاث الاساسية و متى تكون الصادرات و ابن تقع الواردات .

الفرع الأول – تعريف دورة حياة المنتج : ان تعريفات دورة حياة المنتج تكاد تكون متطابقة" يمكن النظر الى دورة حياة المنتج على

انها اضطراب او اختلال ينشأ بين وضعين توازنيين يتخللها حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في انتاج سلعة معينة"¹.

وفي تعريف آخر "وهي تدرس أنماط التجارة من وقت الاختراع و تقديم سلعة جديدة بواسطة دولة معينة، الى الوقت الذي تصبح فيه التكنولوجيا التي يتطلبها انتاج هذه السلعة متاحة على المستوى الدولي."².

و في تعريف آخر : "تسمي الفجوة التقنية بحيث هي الميزة التي يحصل عليها بلد ما بسبب التقدم التقني أو التجديد الذي يتمثل في اختراع أو انتاج سلعة جديدة."³

و في تعريف آخر " ان دورة حياة المنتج هي عبارة عن اضطراب او اختلال ينشأ بين وضعين توازنيين يتخللها حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في انتاج سلعة معينة"⁴ يعد هذا النموذج امتداد للفجوة التكنولوجية تقدم به فيرنون سنة 1966 ،ومن خلال هذه التعريفات الثلاث السابقة يتبين لنا ان دورة حياة المنتج ما هي إلا ذلك الاختلال الذي يحدث في مسار الإنتاج، فيحصل اختراع ينتج عنه تخصص دولة معينة في انتاج هذه السلعة ،وهي تمر بمراحل بحسب الاجراء . فهناك من يقول انها تمر بخمس مراحل وهناك من يقول انها تمر بثلاث مراحل

و كمثال عن سلع دورة المنتج المنافسة التي حصلت بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان في حالة انتاج المذياع فبعد الحرب العالمية الثانية والتي تنتج في الولايات الأمريكية ، ولكن بعد فترة ليست بالطويلة استطاعت vacuum-tubes سيطرت الولايات المتحدة على سوق المذياع والمبينة على اليابان تخطي الحاجز وعن طريق المحاكاة استحوذت على حصة كبيرة من السوق العالمي، وبسبب انخفاض الاجور في اليابان قلدت وناقت وسيطرت على السوق العالمي، لكن عادت الولايات المتحدة مرة ثانية عن طريق الة الترانزيستور ،و مرة اخرى استطاعت اليابان خلال سنوات معدودة ان تقلد⁵ ولذلك فان اختراعا محدد ينتج عنه printed circuits وتنافس وتسيطر و مرة ثالثة تنافس الولايات المتحدة و بنجاح حيث تمكنت من الدوائر المطبوعة سلعة جديدة وبسبب توفر المقومات الاساسية لهذا الاختراع ، و المتمثل في الطلب الداخلي و المعرفة التكنولوجية والتي تبرر استحداث المنتج الجديد، في (الصناعة it-fr-bel –eng- sew والدول الصناعية الاخرى (jap-all-usa) الامر تنشؤ الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية الاكثر تقدما (الجديدة.

الفرع الثاني – مراحل دورة حياة المنتج : تمر بثلاث مراحل رئيسية وهي :

1- مرحلة المنتج الجديد *the new product stage* .

2- مرحلة المنتج الناضج *the maturage –product stage* .

3- مرحلة المنتج النمطي *the standartized –product stage* .

وتبعاً للمراحل التي يمر بها المنتج من جديد حيث الطلب يتفاوت صعوداً و هبوطاً وفي المرحلة الأولى يكون معدل نمو الطلب بطيئاً ثم يتزايد هذا المعدل خلال مرحلة نضوج المنتج ثم يتجه الطلب للتناقص حين يصبح المنتج نمطياً وتبعاً للمراحل المختلفة لنمو الطلب تحدث تغيرات موازية في الأهمية النسبية لعناصر الانتاج المختلفة (الارض –العمل الماهر –العمل غير الماهر –راس المال المادي –التكنولوجيا) وهذه الأخيرة تنعكس على الانتاج و أنماط التجارة الخارجية.

¹ د/ زايري بلقاسم ، مرجع سابق ، ص 242

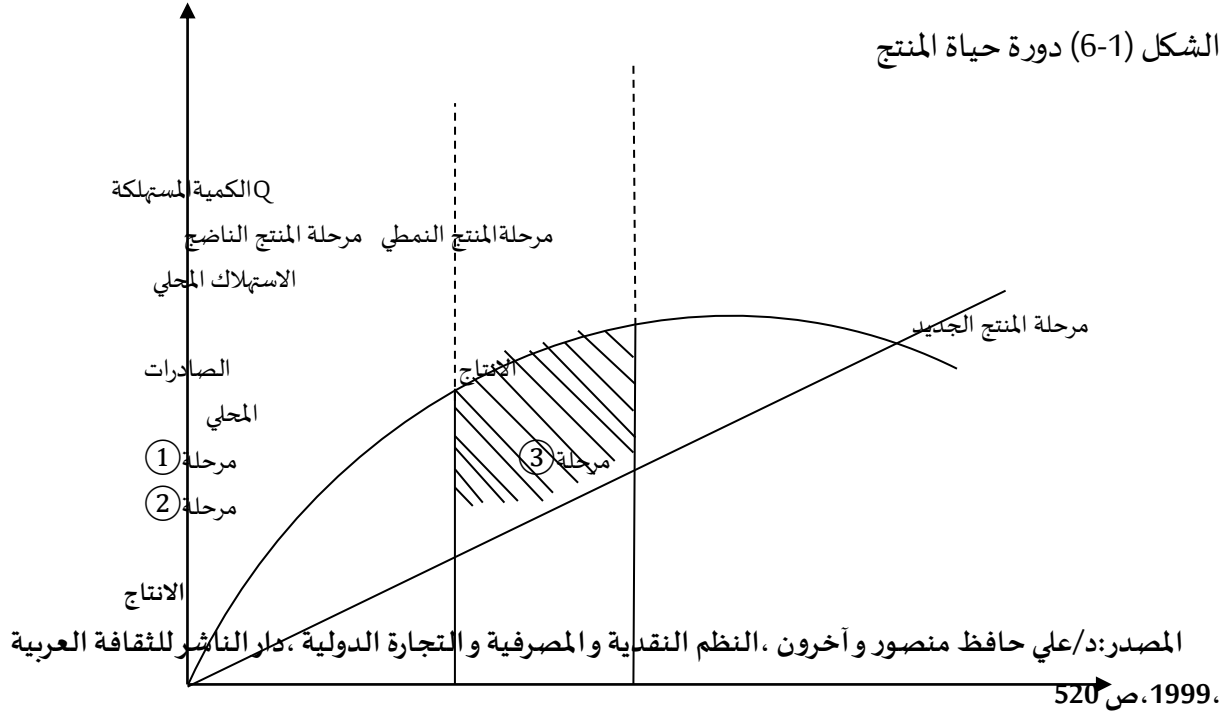
² د/ علي حافظ منصور و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 517.

³ د/ عبد الرحمن يسري ، مرجع سبق ذكره ، ص 127

⁴ د/ سامي عفيفي حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سب ذكره ، ص 222

⁵ د/ زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 242

الشكل (6-1) دورة حياة المنتج



أولاً - المرحلة 1: المنتج الجديد¹: ان هذه المرحلة تتسم بهيمنة نشاط البحوث والتطوير من دورة حياة المنتج وذلك من اجل بعث المنتج في ظل شروط اساسية توجه قرارات المشروع وسياسته الاستثمارية، ونذكر منها توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة والطرق والوسائل الجديدة في الانتاج، فيعمل ذلك على ايجاد عائد على استثمارات البحوث والتطوير بحيث يكون مجزياً.

و ايضا يجب ان يكون هناك طاقة تكنولوجية ينجم عنها منتجات جديدة او تجديد ما هو قائم فضلاً عن توفر معامل بحثية يتم بها مزج ما هو خبرة علمية و اختصاص فني بالإمكانيات و المعدات و الادوات واللوازم من اجل توجيه الطرق التكنولوجية للحصول على منتجات جديدة ، و بالإضافة الى ما سبق ان المشروعات يجب ان تحضى بقدرة تنافسية في مواجهة المنافسين من الداخل و الخارج ،وان نتيجة البحوث والتطوير و الاستثمارات الكبيرة التي تؤدي الى ظهور منتج جديد سيكون في يد عدد قليل من المنتجين او الدول ومنتج في بداية عمره الانتاجي يكون عرضه محدودا و الكميات قليلة سواء وجه للسوق الداخلي او الخارجي، وذلك من اجل الوقوف على اذواق المستهلكين و حجم الطلب الفعلي عن المنتج الجديد .

ثانياً - المرحلة 2: المنتج الناضج : ان نضوج المنتج تعني بلوغه (يكون المنتج كاملاً) و وصوله الى مرحلة يكون المنتج استنفذ كافة فرصه ، وما زال لم يصل بعد حالة المنتج النمطي و يتزايد العرض في الدولة المخترعة ليشبع الطلب المتزايد داخليا وخارجيا بحيث تستفيد الدولة من حالة احتكارية مؤقتة، وفي هذه الحالة نشاهد استقرار الطرق والوسائل الفنية للإنتاج ، و اختفاء كثير من المنتجات من السوق اما بسبب عدم الملائمة لتقديرات المستثمرين ، او لعدم مناسبتها للأذواق ، وسنرى تقرب المستهلكين لمستوى اعلى من الجودة و سنرى تدني المخاطر في عملية الإنتاج والتسويق و التقدم في نمطية المنتج ، وسيتناقص دور البحوث والتطوير والعمل الماهر لصالح رأس المال المادي والعمل غير الماهر وستظهر منتجات مماثلة رخيصة نسبياً ، مما يزيد المرونة السعرية للطلب . و في هذه المرحلة يبدا جليا الانتاج بالحجم الكبير وما يترتب عنه من تخفيض للنقائص و تطور الطلب على المنتجات الناضجة ، و في هذه المرحلة سنشاهد تنامي الاستثمار الاجنبي و دور الشركات المتعددة الجنسيات وتظهر فروع في الدول الغربية او النامية وهذا من اجل تغطية الطلب المتنامي للدول المستوردة وللاستفادة من الكلف المنخفضة مادياً وبشرياً مما يساعد في تعزيز الوضع التنافسي للمؤسسة الام في

¹ د/علي حافظ منصور وآخرون ،مرجع سبق ذكره ، ص 518

الاسواق الخارجية، ومن الامثلة الدالة على هذه الحالة ما قامت به شركتي فورد و جنرال موتورز في اقامة وحدات انتاجية في عدة دول بأوروبا الغربية و بعد سنوات من انشائها اقامت هذه الوحدات الفرعية فروعاً لها في الدول الاخذة في النمو¹ وذلك من اجل التغلب على العقبات الجمركية التي وضعها الدول النامية على وارداتها من السيارات الامريكية، وللحصول على اسواق جديدة و تأمين الاسواق القديمة امام المنافسة الدولية الصعبة من اليابان و ألمانيا. ثم ان الدول النامية تتمتع بموارد مالية وبشرية تجعل المنتجات اقل كلفة مما يعطيها أكثر تنافسية و في هذه الحالة قد تصبح الدولة الام دولة مستوردة عوض ان تكون مصدرة وذلك عند انخفاض الكلف كما اسلفنا.

ثالثاً - المرحلة 3: المنتج النمطي: ان المرحلة الثالثة تشهد تطورات مهمة تصل في نهاية الامر الى تطابق سلع دورة المنتج النمطية مثل سلع هكشر اولين خاصة فيما يلي: فدوال الانتاج تصبح متماثلة السلعة الواحدة بسبب ان التكنولوجيا المستخدمة اصبحت شائعة و متوفرة في السوق العالمية، بالإضافة الى خضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة او الغلة المتناقصة مما يعني اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم و يصبح السعر هو أداة التنافس في ظل سيادة المنافسة التامة، وستكون دوال الطلب متشابهة والسلع نمطية مما يعني انتفاء ظاهرة الانعكاس او التبدل. ويمكن تلخيص ما سبق حول دورة المنتج في المراحل الثلاث كما يلي:

رابعاً - مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة حياة المنتج :

الجدول (1-5) مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة حياة المنتج

المرحلة / المعيار	مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحلة المنتج النمطي المنتج و الأسواق
التكنولوجيا المستخدمة	*سلاسل انتاجية قصيرة، مع تغير سريع للطرق الفنية للإنتاج. *تلعب اقتصاديات الحجم دوراً هاماً *عدم القدرة على تحديد نوعية كثافة العناصر المستخدمة.	*الانتاج و التسويق على نطاق واسع. *تغير في الطرق الفنية بصفة مستمرة، (اختلاف دوال الانتاج خلال الزمن). *تزداد كثافة رأس المال المادي، مع اتساع نطاق الانتاج و التسويق وتغير فنون الإنتاج.	*طول السلاسل الزمنية للإنتاج. *اختفاء دور اقتصاديات الحجم *القدرة على تحديد الكثافة، طبقاً لعناصر الانتاج المستخدمة و طرق الانتاج.
كثافة رأس المال المادي	*انخفاض كثافة رأس المال المادي نظراً لان المشروعات الانتاجية تقصر نشاطها في مجالات البحوث والتطوير، بشكل أكبر منها في مجال الانتاج نفسه.	*تزداد كثافة رأس المال المادي، مع اتساع نطاق الانتاج و التسويق وتغير فنون الإنتاج.	*تعتبر كثافة رأس المال المادي عالية نتيجة، لاستبدال الآلات القديمة بآلات متخصصة.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 518-519.

<p>*المركز السوقي و الامكانيات المالية تحدد ،قدرة المؤسسات على دخول السوق. *تناقص عدد الشركات الانتاجية و افلاس الكثير منها .</p>	<p>*نمو عدد المشروعات ، مع افلاس الكثير من المشروعات التي دخلت مجال الانتاج الاولى ولم تقوى على الصمود امام المنافسة .</p>	<p>*تحد المعرفة الفنية من قدرة المشروعات الانتاجية على دخول السوق ، مع وجود عدد قليل من المشروعات الانتاجية .</p>	<p>هيكل الصناعة</p>
<p>*تحكم سوق المشتريين بارتفاع كبير للمرونة السعرية للطلب . *توافر المعلومات عن السعر، هو الاداة التنافسية الرئيسية.</p>	<p>*سوق احتكارية مع المرونة السعرية ، و زيادة المنافسة السعرية . *انخفاض الاسعار و اتساع نطاق معلومات الانتاج ، والخدمات التسويقية .</p>	<p>*سوق البائعين هو الذي يتحكم في قلة المرونة السعرية للطلب . *هيكل وحجم الطلب غير معروف.</p>	<p>هيكل الطلب</p>
<p>*تناقص كبير للدور الهام الذي كانت تلعبه العمالة الماهرة مع تزايد الدور الذي تلعبه العمالة غير الماهرة .</p>	<p>*تلعب الادارة الماهرة دورا خاصا في مجال التسويق .</p>	<p>*استخدام مكثف للخبراء والعلماء والباحثين والعمال المتخصصين .</p>	<p>العمالة الماهرة</p>

المصدر. سامي عفيفي حاتم التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم الكتاب الاول الدار المصرية اللبنانية ط 1993

خاتمة الفصل الاول :

من خلال ما قدمنا في هذا الفصل النظري يتضح لنا ان النظرية الاقتصادية ، و المنظرين ، كانوا في سباق لايجاد مبررات لتلك التجارة الرائجة ، و الأرباح الضخمة في زمانهم ، ، بمعنى تلك المشاكل الطافية للسطح و الظاهرة ، و بالتالي اتجه التفكير لمعالجة تلك المسائل العالقة بالنسبة للصادرات الصناعية ، و السلع الصناعية ، و التكنولوجيا ، و سلع دورة المنتج ، و التي تسارعت ، و لم تستطع نظرية التجارة الدولية مواكبتها و تأطيرها فقط ، هذا النوع من السلع التي ظلت النظرية الاقتصادية تحاول تغطيته ، و عليه ظهر التأجيل لبعض السلع ، و التفاوضي عن بعض السلع الأخرى (السلع الزراعية ، و الخدمية) .

و كما راينا في محتويات هذا الفصل ، ان نظرية الميزة النسبية تطورت من نظرية النفقة النسبية أو التكاليف المقارنة ، الى الميزة النسبية و المعدلة على يد جون ستيوارت ميل (القيمة ليست في العمل و إنما في كفاءة العمل و انتاجية العمل) و ليصبح معدل التبادل الدولي ليس مجالا ، و انما يحدد بميل $\alpha =$

$$\frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}} = \frac{ن ج}{ن ه}$$

حسبما ورد معنا في الدراسة ، و رأينا أيضا اسهامات نسب عناصر الإنتاج في تطوير الميزة النسبية ، و التي أعطت حلا لحالة سلع هكشر أولين ، في اطار كلاسيكي تقليدي ، و أبقت على الغموض بالنسبة للسلع الأخرى ، بل لم تستطع النظرية آنذاك استيعاب حتى ماهو قائم في السلع الصناعية ، بل و أصبحت النظرية الاقتصادية في التجارة الدولية تحاول تبرير ما كان قائما ، و ليس ماهو قائم ، و عليه قمنا بدراسة النظرية التكنولوجية ، و التي تأتي كتحديث للميزة النسبية و تحريك لها بناءً على مقتضيات توسع السلع التكنولوجية و التي منها : سلع دورة المنتج ، و سلع اقتصاديات الحجم ، و سلع الفجوة التكنولوجية .

الفصل الثاني

دور الميزة النفسية والتنافسية

في تطوير شكل السلع

كما هو معلوم تاريخيا إن أصل الميزة المطلقة هو تلك الإشارة، التي بعث بها التجاريون في القرن الثالث عشر و الرابع عشر، و من قبلهم التجار الفينيقيين، و اليونانيين، و الرومان، و علماءهم، و تساؤلهم عن كيفية تنمية ثروة الأمة، و هكذا إتضح دور طريق جديد لتنمية الثروة متدرجا في أفكاره من الميزة المطلقة الى النسبية الى التنافسية، و التي بيّنا في كل موضع تطور النفقة النسبية المعدلة و التي تعني التكاليف المقارنة أو المعدلة أو الميزة النسبية لريكاردو في النهاية. ليأتي نموذج نسب عناصر الإنتاج لهكشر أولين وهكذا توالى و تواترت النماذج و النظريات الى ان نصل الى الميزة التنافسية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى دور كل هذه النظريات و النماذج لتطوير شكل السلع، أو زمن التطرق الى لهذه السلع أو ظهور أنواع السلع، ثم إن التطور من النفقة النسبية الى الميزة النسبية، و هنا تظهر سلع ريكاردو، وهي السلع التي تتسم باستاتيكية التحليل على مبادئ كلاسيكية لتواليه سلع هكشر أولين ثم السلع التكنولوجية و سلع دورة حياة المنتج. و سلع بورتر و هي سلع التفوق الادائي و سلع التخلف الادائي و كل هذه السلع من طبيعة ديناميكية، ماعدى سلع ريكاردو و سلع هكشر أولين التي هي سلع استاتيكية، و سنوضح هذا الفصل من خلال المباحث الثلاث الاتية:

المبحث الأول: و نتطرق فيه الى تطوير و تنسيق بورتر للميزة النسبية من استاتيكية الى ديناميكية و بروز أنواع السلع.

المبحث الثاني: نتطرق من خلاله الى تطوير و تنسيق بورتر للميزة النسبية الديناميكية.

المبحث الثالث: نوضح فيه السلع الفلاحية بين استاتيكية التحليل و ديناميكية التركيب.

المبحث الأول: تطور الميزة النسبية من استاتيكية الى ديناميكية و بروز أنواع السلع:

تعد الميزة النسبية من أهم و أعلى الأفكار في مجال التجارة الخارجية، و أخذت في التطور و التغير تبعا لأفكار كل مرحلة، و ما يستجد بها على المستوى الواقعي، و تتبعها في هذه الصيرورة من ساكنة الى حركية فينتج عن ذلك تفاعل السلع و تغير نوعها من ساكنة الى حركية، و الميزات من طبيعية الى مكتسبة.

المطلب الأول: تطور الميزة النسبية من واقع نظرية التجارة الخارجية من استاتيكية الى ديناميكية

الفرع الأول: استاتيكية النفقة النسبية عند ريكاردو و ميل و هابرلر:

اذا انطلقنا من كون الميزة النسبية كانت استاتيكية بمعنى ساكنة ذات تحليل ساكن فهو تحليل يفترض ثبات الحالة الاقتصادية عبر الزمن، و بصورة أخرى فهو يلغي عامل الزمن و يسقط حساب التوقعات، و في هذا النوع من التحليل تكون النقود مجرد وسيط للمبادلة (عربة لنقل القيم من طرف الى طرف) ، بحيث نستبعد ظاهرة الاكتناز لدى الافراد والتي تتم في واقع الامر وبالتالي ان النقود عنصر محايد والسياسات الاقتصادية كذلك وبالتالي يكون لدينا متغير حقيقي (الأسعار والنفقات النسبية) و متغير نقدي (الأسعار والنفقات النقدية) أيضا تكتسب الميزة النسبية عند ريكاردو قوتها الساكنة من تلك الفروض الكلاسيكية و تلك الخاصة بالنظرية في حد ذاتها مع تلك الفروض الايضاحية:

أولاً- تؤيد النظرية مبدأ حرية التجارة الخارجية عن مبدأ حماية التجارة، وذلك تماشياع المبدأ الكلاسيكي في الحرية الاقتصادية " انه حر دعه يمر " و بالتالي تكون سياسة الحكومات هي الحياد، فالمشروعات الخاصة يجب عدم عرقلتها فعن طريقها سنصل الى تحقيق المصلحة العامة.

ثانياً - ان التجارة الخارجية ماهي إلا انعكاس لموضوع التجارة الداخلية.

ثالثاً - يقضي بتوفر المنافسة الكاملة.

رابعاً - ان السلع تقيم دوليا وفق مبدأ القيمة في العمل بمعنى ان السلعة تتمثل بكمية العمل المبذول في انتاجها و ذلك في اطار تحليل اقتصادي يؤمن بحياد النقود.

خامساً - عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال دوليا، و تستطيع التنقل داخل الاقليم الواحد.

سادساً - التوازن التلقائي لميزان المدفوعات بسبب قاعدة الموائمة او اليد الخفية و ذلك عن طريق العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فاذا حدث ان حصلت الدولة على فائض في ميزانها التجاري فهذا سيؤدي الى دخول العملات الأجنبية الى داخل القطر وهذا ما يؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة، و بالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعمل على خفض الطلب على سلع الصادرات للدولة مما يعني انتهاء الفائض في الميزان التجاري.

سابعاً - ان الموارد الاقتصادية من عمل و أرض و كمية رأس المال هي معطاة و لا تتأثر بالتبادل الدولي.

ثامناً - هو حالة التوظيف الكامل في الاقتصاد، فليس هناك من أثر عن قيام التجارة الخارجية، فإذا انتقلنا من انتاج سلعة الى أخرى فان عناصر الإنتاج يتم توظيفها بدون مشاكل تذكر.

تاسعاً - تعتقد النظرية الكلاسيكية ومعها ريكاردو ان ظاهرة الإنتاج تخضع لقانون الغلة الثابتة (النفقة الثابتة) بما يعني ان زيادة المدخلات بنسبة معينة لا يؤدي الى زيادة المخرجات بنفس النسبة و معناه انها جعلت من الحالة الاستثنائية هي القانون.

عاشرا - ترجع نظرية الميزة النسبية اختلاف دوال الإنتاج بين الدول في السلعة الواحدة الى عوامل طبيعية، هذا ما يجعلها عاجزة عن ادخال تلك العوامل المكتسبة.

والى جانب الفروض السابقة هناك فرضين ايضا حيين:

- قيام التجارة الخارجية بين دولتين في سلعتين: وحينما تصدى جون ستيوارت ميل لسد الثغرة التي تركها دافيد ريكاردو، نبه الى ان هناك فرق بين حالة التبادل الداخلي و حالة التبادل الدولي، فقام بتثبيت النفقة، وهي كمية العمل طبقا للقيمة في العمل، ليظهر الفرق في الإنتاج أو الإنتاجية، و بالتالي رفض إنتاجية العمل واحدة و أحل محلها إختلاف إنتاجية العمل و بالتالي قدم نظريته في القيم الدولية المعتمدة على إختلاف الكفاءة النسبية للعمل، كأساس لتفسير التجارة الدولية و شروط التبادل الدولي، في هذه الحالة تتحدد طبقا لقوة و مرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، مما يعني الطلب المتبادل. و رغم كل ما قدمه جون ستيوارت ميل ومن بعده مارشال ادجورث حول ذات الموضوع لم يغير استاتيكية الميزة النسبية، بمعنى انها بقيت على سكونيتها و ابقت على الإختلاف في النفقات النسبية الطبيعية، و بعد هذا قدم هابرلر مساهمته تكلفة الفرصة البديلة عوضا عن القيمة في العمل معتمدا على التباين السلعي بدل التباين الجغرافي، وذلك لاحتساب تكلفة الفرصة البديلة من أجل تحديد قيمة السلع المتبادلة دوليا، ولكن كما مر معنا سابقا فان هذه المساهمة لم تغير شيئا فان الميزة النسبية طبيعية و السلعة تخضع لاستاتيكية التحليل.

الفرع الثاني: استمرار استاتيكية الميزة النسبية في نموذج هكشر اولين : هنا قدم كل من هكشر اولين نموذجهما الذي يعتمد على عامل الوفرة أو الندرة والنسبية في عناصر الإنتاج (KL)، وهو ايضا مصدر طبيعي لاختلاف الميزات النسبية، و اعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفروض و فروض أخرى إيضاحية.

أولا - إن الشروط الفنية للإنتاج متماثلة في كل دول العالم (تشابه دوال الإنتاج) وهو ما يعني استبعاد دور البحوث والتطوير و استبعاد عنصر الزمن مما يعني استاتيكية النموذج.

ثانيا- دوال الإنتاج خطية و متجانسة ($input = output$) و بالتالي الإنتاجية الحدية لكل من (Lk) ثابتة، و معناه استبعاد وفرات الإنتاج اثر اقتصاديات الحجم و، بالتالي تحديد أسباب إختلاف المزايا النسبية الطبيعية دون المكتسبة و عليه تكون الغلة ثابتة و النفقة ثابتة.

ثالثا - المنافسة التامة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج و بالتالي استبعاد المنافسة الاحتكارية و الاحتكار التام و نستبعد فكرة تنوع المنتوجات.

رابعا- لا يمكن لعناصر الإنتاج أن تنتقل دوليا فالتجارة الخارجية تتم فقط في السلع التامة الصنع، و أهملت السلع الوسيطة و السلع الاستثمارية، كما لم تستطع تبين دور الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات الأجنبية.

خامسا - استبعاد ظاهرة تبديل و انعكاس كثافة عناصر الإنتاج ، فإذا تغيرت الأسعار النسبية لعناصر الانتاج هذا لا يؤدي الى تغير سلع وصفت بأنها كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال .

سادسا - لا توجد نفقات نقل بين دول العالم المختلفة وهو ما يعني عدم وجود نفقات نقل ولا شحن ولا تفرغ ولا تأمين ولا خدمات بنكية .

سابعا - تشابه أذواق المستهلكين و تفضيلا لهم.

ثامنا - وجود دولتين وسلعتين .

و من خلال الفروض السابقة تتضح الميزة النسبية أنها لازالت طبيعية استاتيكية التحليل كما ورد في الفرض الأول .

الفرع الثالث - الديناميكية العالمية و الابعاد الجديدة : إن الواقع الإقتصادي العالمي أصبح يتميز اليوم بأبعاد ديناميكية بالإضافة الى ابعاد آخر منها البعد البيئي، والذي جاء كنتيجة من نتائج الثورة الصناعية الثانية وارتفاع مستوى التكنولوجيا و العلم و الأبحاث و المعرفة و تطور الانتاج و الانتاجية ، و أدى الى اضرار على مستوى البيئة و هذا ما أدى الى ظهور وعي جماعي عالمي بالمشاكل البيئية ، و انبثق عنه علم جديد وهو علم اقتصاديات البيئة و صنفت الصناعات الى صناعات منحازة للبيئة و أخرى ضد البيئة ، بالإضافة الى بعد جديد في التنمية الاقتصادية المستدامة حيث التنمية تأخذ بعدا اقتصاديا و بيئيا و اجتماعيا و تقنية ادارية بحيث تكون التنمية مستدامة يجب أن تحوي ما يلي¹:

أولا- ان لا نتجاهل الضوابط و المحددات البيئية .

ثانيا - لا تؤدي الى دمار أو استنزاف الموارد الطبيعية .

ثالثا - تؤدي الى تطوير الموارد البشرية (السكن الصحة مستوى المعيشة -أوضاع المرأة -الديمقراطية حقوق الانسان).

رابعا - تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

الفرع الرابع - المحاولات المختلفة لتحريك الميزة النسبية من خلال الدراسات التطبيقية و التكنولوجيا:

بالاضافة الى هذه التغيرات و الاحداث و الثورات التكنولوجية الاولى و الثانية والثالثة، فان في فروض النظرية التكنولوجية ما يدل على تطور الميزة النسبية من استاتيكيها - سكونها الى ميزة نسبية ديناميكية سنتعرض لهذه الفروض مختصرة كما يلي:

أولا - حركية الفروض التكنولوجية: و سنتعرض لهذه الفروض مختصرة كما يلي :

¹د/ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ،

أ- ان المعلومات تحكمها قيود و معوقات وهي لا تناسب بسهولة بين الدول و من يريد الحصول على المعلومات لابد أن يدفع تكلفة المعلومات ونفقات الأبحاث ان أراد الحصول عليها ، كما يحصل في الدول المتطورة الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو ألمانيا ، و يجب أن يكون لأسواقها الداخلية قدرة على استيعابه أو طلب ثابت على المنتجات المتطورة و الجديدة حتى تحصل على ميزة نسبية احتكارية تخص تلك المنتجات الجديدة أو المخترعات.

ب- ان دوال الانتاج غير متماثلة بالنسبة للسلعة الواحدة بمعنى ان التكنولوجيا المستخدمة في انتاج سلعة دورة المنتج ليست معروفة ولا تكون متاحة في الاسواق العالمية ، وعليه يرى انصار الفكر التكنولوجي ان عنصر التكنولوجيا هو أحد عناصر الانتاج ، و نتيجة لتدخل هذا العامل الاخير تحصل الدولة اما على مزايا نسبية طبيعية او استاتيكية في حالة سلع ريكاردو و هكشر أولين أما ان كانت الحالة لأثر العامل التكنولوجي فتحصل الدولة على مزايا نسبية مكتسبة أو ديناميكية أو مزايا نسبية احتكارية .

ج- سوف لن تكون دوال الانتاج خطية ولن تكون متجانسة، في هذه الحالة. و ذلك عكس ما تفرضه النظرية الكلاسيكية، و بالتالي ان الانتاج في ظل الفكر التكنولوجي يخضع لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة).

د- تستطيع عناصر الانتاج التنقل جزئيا، و ذلك من أجل تبرير دور رأس المال البشري ، و ترى التجارة الخارجية في السلع الوسيطة و الاستثمارية و الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية حاليا .

هـ - ان شرط المنافسة الكاملة في الاسواق الدولية يصبح واقعا متعددا بسبب السياسات الحمائية و القيود الجمركية و غير الجمركية ، بالاضافة الى الدور الذي تلعبه نفقات النقل في تحديد اسعار السلع و الخدمات و تنوع المنتوجات والتي أشار إليها ليندر في ابحاثه .

و- يمكن أن يحدث التبدل في كثافة عناصر الإنتاج، عند اختلاف مستويات الاسعار النسبية ، لعناصر الانتاج .

ي- ان المنهج التكنولوجي ، في الاقتصاد الدولي ، يأخذ بمبدأ التحليل الديناميكي طريقا له، حيث ندخل عنصرا الزمن في الحساب.

ثانيا : حركية النماذج التطبيقية و التكنولوجية :

و حسب ما سبق معنا فإن السلع الريكاردية و هي السلع الزراعية و الخامات و البترولية و المواد الأولية¹ المستخدمة في الصناعة والمحاصيل الغذائية و المنتجات الزراعية المتنافسة، و التي تنمو داخل منطقة جغرافية واحدة أو هي متشابهة مناخيا ، و سلع هكشر أولين و التي هي تلك المنتجات التي يتم انتاجها باستخدام تكنولوجيا نمطية معروفة يمكن شرائها من الأسواق العالمية . والسلع تكون انواعا

¹ د/ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره ، ص102

وذلك حسب توفر عنصر الانتاج المحدد لها ، فان كان العمل هو الغالب فيها سميت سلعة كثيفة العمل ، وان كان العكس كانت سلعة كثيفة رأس المال حيث الأولى تحقق :

$$\frac{LX}{KY} < \frac{LX}{KX}$$

حيث ان: LX هو العمل اللازم لانتاج وحدة من x و kx كمية رأس المال اللازمة لانتاج وحدة من x .

و LY كمية العمل اللازمة لانتاج وحدة من y و ky كمية رأس المال اللازمة لانتاج وحدة من y .

أما السلع الكثيفة رأس المال مثالها y والتي تحقق :

$$\frac{KY}{LY} > \frac{KX}{LX}$$

بالمثل نستطيع ان نقول ان هناك دولا كثيفة العمل و دولا أخرى كثيفة رأس المال إذا حققت ما يلي :إذا كانت لدينا دولتان A و B فسنحصل على ما يلي بناء على منطق دول كثيفة العمل و أخرى كثيفة رأس

المال

$$\frac{LB}{KB} < \frac{LA}{KA}$$

فان الدولة A وفيرة العمل بالنسبة للدولة B ، وإذا كانت لدينا:

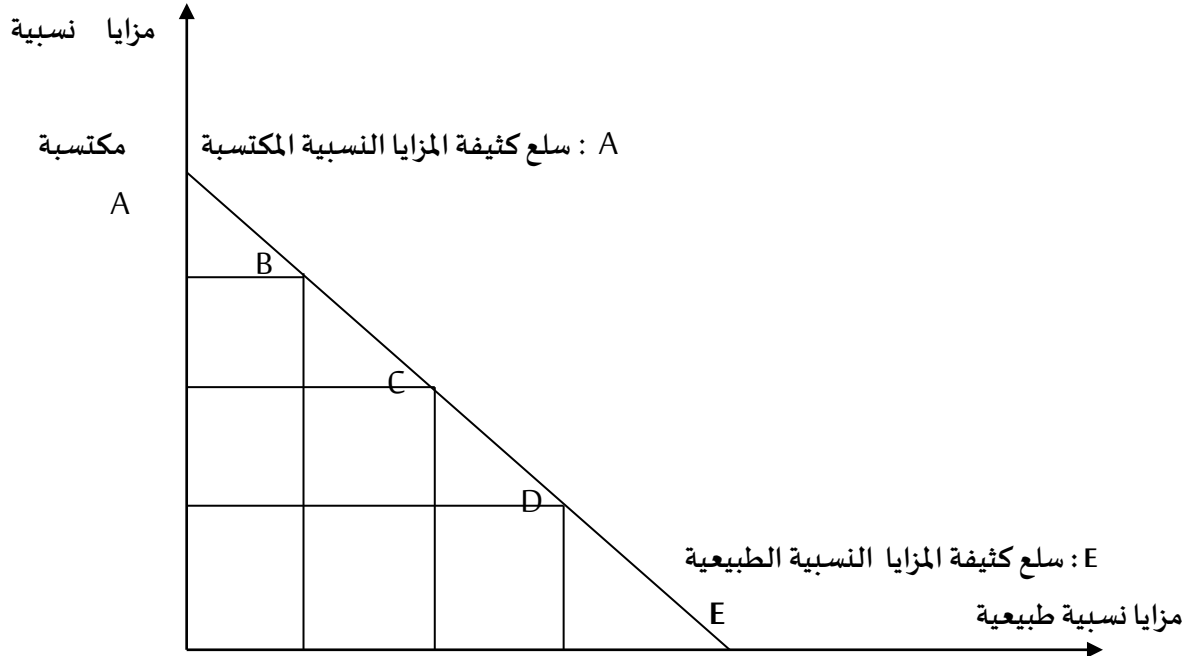
$$\frac{KB}{LB} > \frac{KA}{LA}$$

فان الدولة B وفيرة رأس المال بالنسبة للدولة A و لكثافة عناصر الإنتاج و وفرتها في الأقطار دور مهم في عوائد هذه العناصر فتبعاً للوفرة أو الندرة يكون العائد المناسب. فالعناصر الوفيرة تعاني من عوائد متدنية و تعد في ذات الوقت ميزة للانتاج ، و العناصر النادرة تكون مكافئتها عالية ، و بالتالي نقول أن نموذج هكشر أولين لنسب توافر عناصر الإنتاج يقوم على اساس الاختلاف في النفقات و الاسعار و يعود هذا الاختلاف الى عامل الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج من الدول المختلفة و وفق هذا المبدأ يحصل التخصص و التصدير و الاستيراد كنتيجة لقيام التجارة الخارجية ، "و في هذا انتهى أولين الى ان المساوات المطلقة بين أثمان عناصر الإنتاج تكون جزئية"¹ بتلك الأسعار المختلفة . وكما أسلفنا رغم ما أنجزه هكشر أولين الا أنها بقيت تعتمد على تلك الميزات الطبيعية و ما زاد من أقولها هو لغز ليونتييف أو الانتقال التطبيقي ، و إتجه البحث بعد طرح هكشر أولين ليأخذ اتجاهين اثنين اتجاه أول من خلال الدراسات التطبيقية التي قدمها $MENHAS S.B.$ لاثبات قابلية دوال الانتاج للتبديل ، و أخرى تعتمد تحليل هيكل الحماية التجارية و مساهمة $Linder B. S.$ في تشابه هيكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة و تنوعها بين هذه الدول و الدول النامية من ناحية أخرى ، و مجموع هذه المحاولات كان يهدف الى حل لغز ليونتييف وفي نفس الوقت هدم نظرية هكشر أولين . أما الاتجاه الثاني فكان هدفه حل لغز ليونتييف وفي نفس الوقت اعادة بناء نظرية هكشر أولين بمعنى تطويرها ، وبعده مخاض عسير بدأ التحول الكامل ببروز

¹ B .Ohlin, Interregional and International Trade , 1993, Reviser edition , Harrard University press, Cambridge, Massachusette , 1968, p 26

المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية . إن المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية هي "عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية"¹ فحينما تحصل تغييرات تكنولوجية ستأخذ إحدى الصيغتين اما اختراع أو تجديد و الاختراع يأخذ بعدين :البعد الاول ايجاد سلعة لم تكن موجودة سابقا أو الوصول الى طريقة جديدة للانتاج تعمل على تخفيض التكاليف ، أما التجديد فيكون بصورة تحسين في نوعية مواصفات المنتج الموجود بحيث يلقي القبول أكبر ، بالتالي ان حدث الاختراع أو التجديد تحصل الدولة على ميزة تنافسية احتكارية تكسبها أفضلية في انتاج وتصدير هذا المنتج، فالمناهج التطبيقية و منهج رأس المال البشري تعني تلك السلع كثيفة التكنولوجيا² والتي تشمل الفترة 1960 الى 2000 ، ويختلف المنهجين أثناء عملية تقدير الحجم و دور العناصر الانتاجية فالأول يؤكد على الدور الحيوي لرأس المال البشري و الثاني يؤكد على دور رأس المال المادي، إضافة الى طريقة تحليل الاول تعتمد طريقة التحليل الديناميكية ، و الثاني طريقة التحليل الاستاتيكية و يؤكد المنهج التكنولوجي على الدور الاساسي للتطور التكنولوجي³ و يعدونهم أحد عناصر الانتاج كالارض والعمل و رأس المال⁴ . وبناء على هذا التحليل يمكن أن نجمل وجهتي النظر التقليدية والتكنولوجية بأن المزايا النسبية تتكون من شقين في السلعة مزايا نسبية طبيعية و مزايا نسبية مكتسبة .

الشكل (1-2) التدرج البياني للمزايا النسبية الطبيعية و المكتسبة



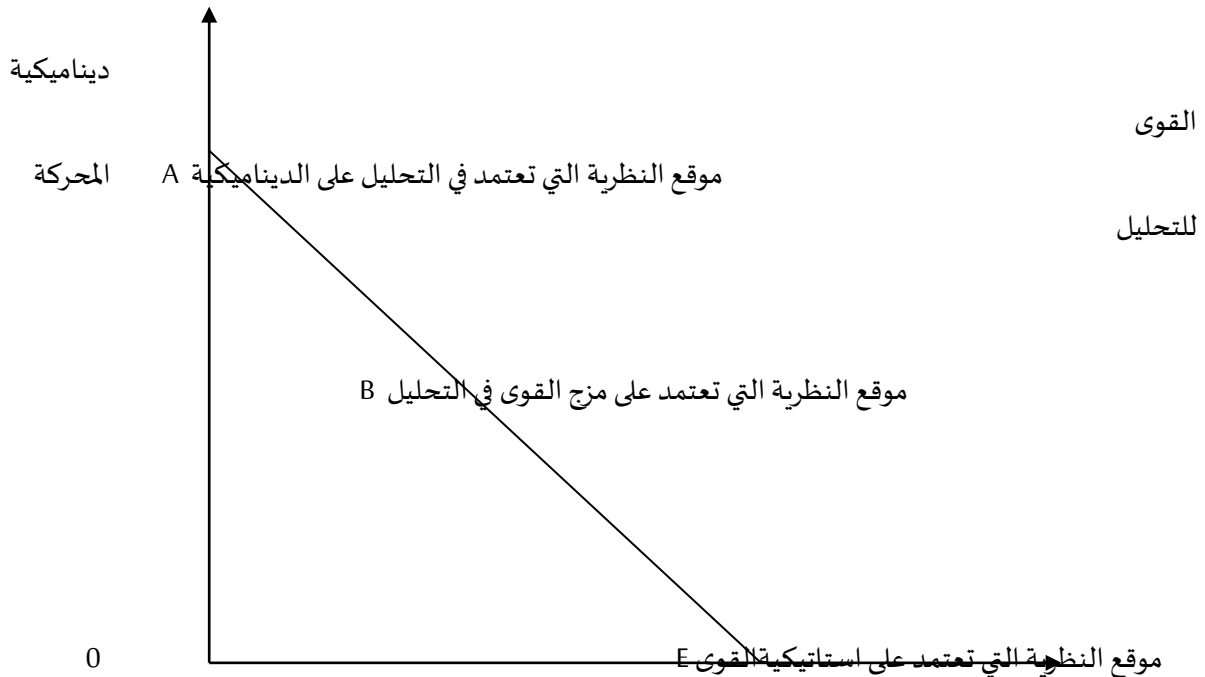
2- د/ سامي عفيفي حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 219

3 علي حافظ منصور و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 514-515

4 ان التطور التكنولوجي يمثل عنصرا من عناصر الانتاج (بوزنر - فيرون-هيرش و ميتاجرو)

المصدر: المنحنى البياني من إقتراح الباحث بناء على معلومات الدراسة سابقا
 فأياً تكون السلعة سواء ريكاردية أو تكنولوجية فهي عبارة عن مزيج ، و بالتالي لن تخرج عن محتوى
 البيان السابق والذي يبين أن السلع الريكاردية او سلع هكشر أولين أو سلع دورة المنتج كلها ستنتقل من
 المنطقة E إلى A....D حيث السلع إما كثيفة المزايا الطبيعية أو كثيفة المزايا المكتسبة ، و حسب وجهة
 النظر التحليلية المختصرة ، لتطور عملية التحليل ، في الانتقال من القوى الاستاتيكية إلى القوى
 الديناميكية ، و التي تشمل كل التحاليل في التجارة الخارجية ، من ريكاردو لغاية ظهور نظرية بورتير في
 الميزة التنافسية بالبيان أدناه .

الشكل (2-2) موقع النظرية النسبية لتحليل القوى



وهذا البيان يوضح لنا أنه مهما تكن من سلعة فعند تحليل محتوياتها تاريخيا و حسب ورود النظريات الاقتصادية في التجارة الخارجية فهي تتبع مراحل من الاستاتيكية نحو الديناميكية ، حيث اعتمد ريكاردو ومن هذا حذوه من النظرية التقليدية في التجارة الدولية الى غاية هكشر أولين على استاتيكية التحليل في حين اعتمد من تبعهم على ديناميكية التحليل الى غاية بورتر ، دون أن يهملوا العناصر التي تعد في اطارها استاتيكية و اعتماد القوى الديناميكية في التحليل والذي يعني الثورة الصناعية الثانية (الثورة التكنولوجية و التي قوامها الطاقة والثورة الصناعية الثالثة والمعروفة بالثورة المعلوماتية وهي القائمة على صناعة أو تكنولوجيا المعلومات)¹ وما نتج عنها و الذي تبنته المدارس الحديثة من التجارة الخارجية ، سواء في النظرية التكنولوجية حسب Johanson.H أو من تبعها فكانت كلها تسعى الى زيادة الكفاءة النسبية من أجل اكتساب مزايا نسبية في منتجات محددة تؤهلها لسيطرة مؤقتة أو لفترة معينة . ومن هنا يمكن القول ان بكل سلعة جانبان الاول نسبية طبيعية تخضع للتحليل الاستاتيكي ، والثاني ميزة نسبية مكتسبة ذات طبيعة ديناميكية . و بالتالي ان تصنيف السلع الى ريكاردية يعني ان ريكاردو قام بتفسير الجانب المنظور له من السلع في تلك المرحلة كالسلعة الزراعية او المواد الخام . إن الجانب المنظور منها من ناحية التميز هو تلك الميزات الطبيعية بتحليل استاتيكي، و بالمثل سلعة البترول هناك دول تتمتع فيه بوفرة و اخرى بندرة و نوعية ممتازة او رديئة و كلفة استخراج عالية او بسيطة و هذه المزايا الطبيعية اعتمد عليها ريكاردو ، في حين تم اهمال ذلك الجانب المكتسب او انه لم يكن واضحا في تلك المرحلة كمثال اخر عن السلع الزراعية في الاتجاه العكسي البذور المهجنة و الاسمدة و تقنيات الري الحديثة بالتحكم و الآلية كلها مدخلات لميزات مكتسبة و متحركة وغير ثابتة ، و بالتالي سيكون هناك جزء من السلعة الزراعية يخضع للتحليل الاستاتيكي وجزء آخر يخضع للتحليل الديناميكي ، و بالتالي هي تخضع للبيانين السابقين ، و بالتالي السلع حللها حسب مزيجها ، فهي تختلف في درجة مزجها لما هو استاتيكي وما هو ديناميكي ، و أمام بروز و تطور الجانب المكتسب و الديناميكي الذي يمثله المنهج التكنولوجي من نظرية التجارة الخارجية " الا أنها بدت كمحاولة اصلاح لنموذج هكشر أولين " رغم احتوائها على العديد من العناصر الديناميكية مثل اقتصاديات الحجم ، العمل الماهر، و دور البحوث والتطوير، و الإستثمارات الاجنبية والشركات متعددة الجنسيات ، و بما أن هذه الاخيرة نابت عن الدول في ممارسة معظم التجارة الخارجية ، وفي ظل الميزة النسبية الديناميكية التي بينها المحدثون بواسطة نماذج عديدة، أهمها نموذج بوزنر حول الفجوة التكنولوجية، ونموذج كروجمان الذي حاول تفسير هذه الفجوة بين الشمال والجنوب بميزات تنافسية في منتجات معينة ، و فرضية ان الابتكار يحدث مرة واحدة و يتوقف ، كل هذه النقاط و غيرها و خاصة من خلال تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و التي اصبحت تتعاقد و

¹ د/سامي عفيفي حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 270

تستثمر و تنقل رأس المال من قطر لآخر و ليست الدول، و بالتالي جاءت مساهمة بورتر في التجارة الخارجية لتبين هذا الدور بنظريته الميزة التنافسية، حيث قدم في التسعينيات معالجة للقصور في اوجه هذه النظريات¹ و بسبب النمو المضطرب للشركات المتعددة الجنسيات، و التي تقوم بالتنافس فيما بينها عالميا من خلال التصدير و الاستثمار و ظهور الفجوات التكنولوجية، و تتمتع بعض الدول النامية بميزات تنافسية في بعض المنتجات الجديدة رغم بطئ معدلات تحويلها، الا ان ذلك يعود الى التنافسية الديناميكية المتحركة و ليس الميزة النسبية الابتكارية، و ان الميزة التنافسية حظيت بالعديد من التعاريف و انقسمت التعريفات إلى الثلاث رؤى أساسية، فوجهة النظر الأولى ترى تعاظم دور المنظم كمصدر للابتكار و التجديد، و الثانية ترى ان الابتكار و التكنولوجيا، و الموارد لها دور أساسي، و الثالثة ترى من قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تلبي حاجة الأسواق العالمية، و بالتالي تحقيق نمو في نصيب الفرد من الدخل القومي، و قد سعى بورتر إلى تطوير نموذج هكشر أولين و نموذج دورة المنتج، و لقد اعتمد بورتر عند وضعه لأسس نظرية الميزة التنافسية على الفروض التي قامت عليها الميزة النسبية مثل تجانس التكنولوجيا و تجانس المنتجات ثبات الفائدة بالنسبة للحجم، و عن انتقال عوامل الإنتاج دوليا. أما عن محددات الميزة التنافسية فقد بينها بورتر بأربعة عوامل وهي مجسدة بماسة بورتر وهي الطلب المحلي – الصناعات المرتبطة و المساندة – طبيعة عوامل الإنتاج – إستراتيجية المنشأة و هيكلها و المنافسة المحلية بالإضافة إلى ما سبق هناك عاملين آخرين هامين حسب بورتر وهما الصدفة و الحكومة.

الفرع الخامس: تطور واقع التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية و أثره في حركية السلع

كان هذا أحد العوامل الديناميكية أو المحركة في فترة العشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية تطورت الصادرات بنسبة 7% سنويا كمتوسط أما عن الانتاج فانه تطور بنسبة 5.5% سنويا أما الدول الصناعية فتطورت من 8% الى نسبة 10%² و انطلقت الدول الاوروبية حينها كقوة مستدركة الولايات المتحدة الامريكية و بلغت صادرات الدول المتقدمة عام 1968 أكثر من 70% من اجمالي الصادرات العالمية و كانت في تلك الأونة صادرات الدول النامية تقدر بحوالي 18% أما دول الكتلة الاشتراكية فشكلوا حوالي 11% أما عن الواردات في فترة الستينات فقد كانت 14% لليابان و 12% لفرنسا 10% لألمانيا و ايطاليا و 9% للولايات المتحدة و 4% لبريطانيا و الجدول التالي يوضح المساهمات في المبادلات الدولية كنسبة مئوية (صادرات، واردات).

الجدول (1-2) المساهمة في المبادلات الدولية كنسبة مئوية (صادرات، واردات).

السنة	1970	1950	1937
الدولة			
الولايات المتحدة %	15.3	36.7	13.9

¹د/منى طعيبي الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مسح مرجعي، أوراق اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، مصر العدد 19، أكتوبر 2002، ص 21
²زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 46

ألمانيا %	9.9	3.5	12.1
اليابان %	4.0	1.5	6.8
المملكة المتحدة %	12.2	11.3	6.8
فرنسا %	4.0	2.2	6.2

المصدر: زايري بلقاسم التجارة الدولية نماذج نظرية وتمارين ص 46

و قد تمت سريعا المبادلات في تلك الدول الصناعية المتقدمة و برزت السوق الأوروبية المشتركة بمعدل إنتاج 5.5% سنويا ، كما أن المبادلات الأوروبية البيئية تساوي 15 % وكان ذلك في سنة 1970 و بروز المجموعات الإقليمية و الدولية و تطورت الاتفاقيات من إقليمية إلى متعددة الأطراف ، و الهدف كان ولا يزال المزيد من تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقيات و هذا كله في حقيقة الأمر يعود الى طبيعة تلك القوى الديناميكية التي أفرزت حركية على مستوى السلع المتداولة ، فالميزة النسبية بدأت تأخذ طابعها الديناميكي بقوة الواقع و ذلك بسبب التغيرات التي حدثت و تحدث .

أولا- تطور القوى الدافعة للاقتصاد العالمي : تلك القوى المحركة والتي نجد منها الثورة الصناعية الثانية و المعروفة بالثورة التكنولوجية و المعتمدة على الطاقة الاحفورية والتي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية ، و هي تلك الثورة المعلوماتية القائمة على تكنولوجيا المعلومات ، و تعني تفاعل ثلاث قطاعات الاتصالات و الحاسبات الالكترونية - و الالكترونيات و هو ما أدى إلى تطور سريع في معدلات الاقتصاد خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا و اليابان و بما أن النظرية الكلاسيكية تفترض عدم إمكانية تنقل عناصر الإنتاج، الأمر الذي يتصادم مع هذا النمو المتلاحق الذي أثر في تكاليف الإنتاج و القدرة التنافسية للدول ، و بالتالي تكون هذه القوى الديناميكية قد انتهت صفة ثبات حجم الموارد الاقتصادية للدولة و ما يصاحبه من حالة التوظيف الكامل فهذه الظاهرة في التجارة الدولية " نمو عناصر الإنتاج " وهي الظاهرة التي لا يمكن إدخالها في التحليل الاقتصادي إلا بإسقاط الطبيعة الاستاتيكية للتحليل و إدخال الطبيعة الديناميكية محلها"¹.

ثانيا - ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية مهيمنة : برزت الولايات المتحدة الأمريكية كإقتصاد مهيمن بعد الحرب العالمية الثانية ، ليحل محل بريطانيا وتنقسم الدول إلى صنفين دول مصدرة للسلع تستخدم النمو المؤيد للتجارة ، و دول أخرى تستخدم النمو ضد التجارة و ذلك بتنمية صناعة منافسة للواردات و لكن ظاهرة السيطرة الأمريكية لم تدم طويلا ، إذ أعلنت وقف قاعدة الصرف بالذهب في 15 أوت 1971 و ذلك بسبب تزايد العجز التجاري و ظهور اقتصاديات تحقق فوائض كاليابان وألمانيا و دول جنوب شرق آسيا (النمور الأربعة) ، و انتقال السيطرة من بلد إلى آخر أضفى الحركية على كل الاقتصاد العالمي .

¹ جون هدسون مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي ،مراجعة محمد ابراهيم منصور ،دار المريخ للنشر ، الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1987، ص 125-129

ثالثا -تعدد أقطاب السيطرة الاقتصادية : في النصف الثاني من السبعينات ظهرت قوى مهيمنة جديدة او تعدد أقطاب الهيمنة في الاقتصاد أو تعدد القوى الاقتصادية الرائدة ، و أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مدينة ب 6.5% من ناتجها القومي الإجمالي سنة 1986 ، و أصبحت كل من اليابان وألمانيا أكبر دائنين للاقتصاد العالمي حيث قدر صافي أصولهما الخارجية 8.5% و 10.5%¹ من ناتجها القومي الإجمالي على التوالي، و الأول مرة تظهر دول العجز ودول الفوائض هذه الحقيقة الواقعية العالمية قضت على قاعدة التوازن التلقائي (سميث و هيوم) . فالعالم اليوم يتوزع بين دول تتمتع بفائض وأخرى بعجز ، بدون أن تصل اليد الخفية و توازن العجز أو تخفي الفوائض، و هكذا يكون العالم قد دخل في حركة كبرى و سريعة ، فتطورت الاتفاقيات التجارية و نشأت المجموعات الاقتصادية و بروز القيود الطوعية أو الإختيارية على الصادرات بدول جنوب شرق آسيا و بالتحديد اليابان ، و بالتالي ظهرت الحمائية الجديدة في التجارة الدولية عن طريق القيود الجمركية فالحمائية زادت من 12.9% الى 23.6% عام 1980 و هو يهدم الفرض الكلاسيكي المنادي بحرية التجارة الدولية.

المطلب الثاني : تطور الميزة النسبية و واقع التجارة الخارجية و ظهور أنواع السلع : ان الواقع الاقتصادي العالمي أخذ في التطور و هو ما دفع التجارة الدولية للتقدم أيضا و هو ما ساعد على ظهور السلع المختلفة لريكاردو ، هكشر اولين ...الخ . و لقد تطورت التجارة والمبادلات في القرن التاسع عشر و القرن العشرين بصورة كبيرة ، حيث شهدت تضاعف حجمها بسبع مرات ما بين العامي 1860 و 1913² ، و مع ملاحظة أن سنة 1860 يكون دافيد ريكاردو بلغ 43 سنة من العمر و بالتالي يكون قد عاصر هذا التطور الكبير في التجارة الخارجية ، وهو أيضا عصر ازدهار الناقلات البحرية و القطارات...الخ و شهدت هذه المرحلة تخفيضا للحواجز الجمركية و تطورا للتكنولوجيا و تطورا في الانتاج لان المصانع أصبحت ضخمة، و تطور في استخدام الطاقة البخارية والفحم الحجري ...الخ ، حيث زادت المبادلات التجارية ففي سنة 1913 كانت 40% من المبادلات التجارية عبارة عن بنية أوروبية و 22% مصدرها غير أوروبي و 15% تنتقل من الدول الأوروبية نحو العالم ، و كانت تجارة أوروبا فيما بينها في السلع الصناعية أما مع بقية دول العالم في سلع المواد الأولية و الزراعية.

الفرع الأول: تطور الميزة النسبية الطبيعية لريكاردو في ظل الواقع الإقتصاد العالمي : ان مفهوم النفقة النسبية ظهر في بادئ الامر على أنقاضالميزة المطلقة لادم سميث فطبقا لريكاردو³ وفي ظل ظروف

¹ N.Grimmade, International trade :New paternsof trade ,Production and investement, Routledge, London-NY , 1989, pp 351-355

² P.Bairochi ,commerce inter -extérieur et developement économique de l'Europe aux XIX siècle, MOUTON ,paris, 1976 P 79

³ د/ زينب حسين عوض الله ،مرجع سبق ذكره ص12 .

التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات أرخص نسبيا أي تلك السلع التي لديها ميزة نسبية فيها و ستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها ، وفي مجال التجارة الخارجية العالمية في هذه المرحلة 1860-1920 كانت المملكة المتحدة القوة الاقتصادية الأولى بدون منافس ، و تلتحق بها فرنسا كقوة اقتصادية ثانية تستورد المواد الأولية و تصدر سلعا منظورة تامة الصنع ذات قيمة عالية (النسيج و الألبسة و لقد كانت فرنسا تمثل 13% من المبادلات التجارية العالمية في سنة 1875 أما بريطانيا فإنها تشكل 28% و ألمانيا 12% و الولايات المتحدة الأمريكية 9%) و الجدول التالي يوضح لنا معدل التصدير لبعض الدول الأوروبية المرحلة 1830-1910 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي :

الجدول (2-2) المعدل التصديري لبعض الدول الأوروبية 1830-1910 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	الفترة	1830	1850	1870	1890	1910
ألمانيا	-	-	-	17.2	13.5	14.6
فرنسا	-	-	7.4	11.5	13.8	15.3
المملكة المتحدة	7.8	11.4	17.6	16.3	17.5	17.5
أوروبا	4.4	7.0	10.9	12.6	13.2	13.2

المصدر: زايري بلقاسم التجارة الخارجية نماذج نظرية و تمارين ص 43

وخلال هذه المرحلة تكون الميزة النسبية الطبيعية المبنية على التكلفة النسبية لدافيد ريكاردو، قد أخذت أيضا في التطور و بناء على مساهمة جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية، حيث ركز على تلك العوامل التي تحكم التبادل الدولي، أي ما هو ذلك المعدل الذي سيتم به التبادل فعلا (معدل التبادل الدولي) أو معدل التجارة .

و بهذا يكون ميل قد سد تلك الفجوة التي في نظرية الميزة النسبية، ومن أجل هذا أخذ بجاني العرض و الطلب وليس جانب العرض وحده كسابقه، كما افترض اختلاف إنتاجية العمل، و بالتالي ركز على مفهوم جديد والذي هو الكفاءة النسبية للعمل كبديل للتكلفة النسبية للعمل . أستمرت هذه المرحلة واقعا و فكريا إلى أزمة 1929 ، و بالضبط سنة 1933 ليقدّم جوتفريد هابرلر مساهمته في شرح قانون النفقة النسبية بنظريته تكلفة الفرصة البديلة ، و بالتالي فإن الدولة التي يكون لديها تكلفة فرصة أقل في سلعة معينة يكون لديها ميزة نسبية طبيعية فيها ، و بالتالي لا زالت سلعة ريكاردو بنفس الميزة النسبية الطبيعية ، و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1920-1929 و بعد عودة الاستقرار المالي و الاقتصادي انطلقت الصناعة لتشهد حركة نمو متسارعة على قواعد غير أكيدة، و تزايدت مشاكل القطاع الزراعي و النظام النقدي والمصرفي ، و اضطرت المبادلات التجارية و اختلفت مستويات الأداء لتلك الاقتصاديات المنتجة للمواد الأولية و الزراعية والتي تشكل $(\frac{2}{5})$ من التجارة العالمية ، و تلك المنتجة للسلع الصناعية و منذ 1925 بدأ يظهر التباطؤ في الاقتصاد العالمي و بدأت قوانين الحمائية الدولية في البروز ، فانجلترا

فرضت في 1921 حقوقا جمركية 33.3% على بعض السلع ويتم تدعيمها عن طريق نظام الحصص والمنتج التام الى غاية 1928 ، وتطورت في هذه الفترة التجارة الدولية بحوالي 13 % و السلع المصنعة ب 42 % ، ومن الناحية النظرية لا زالت الميزة النسبية كما مر معنا ترى أن اختلاف التكاليف النسبية يعد شرطا ضروريا لقيام التجارة الدولية ، وفي حوالي 1919 قدم ايلي هكشر محاولته ليأتي من خلفه تلميذه برتل أولين 1933 ليتم عملية كثافة و ندرة عوامل الانتاج الذي في حقيقته يعد تكملة لأعمال من سبقه في الميزة النسبية ، لكن السلعة ستختلف في هذه المرحلة و نسميها سلع هكشر أولين .

الفرع الثاني: تطور الميزة النسبية الطبيعية لسلع هكشر أولين في ظل واقع الاقتصاد العالمي :

على أساس هذا النموذج تقوم التجارة الخارجية ، و ذلك بسبب الاختلاف الذي يحصل في التكاليف النسبية الطبيعية الناجم عن الوفرة و الندرة في عناصر الانتاج ، و التي تخص العمل ورأس المال . أما سلع هكشر أولين فيمكن تعريفها كما يلي : " هي السلع النيوكلاسيكية النمطية الشائعة الاستخدام في الكتب الدراسية الحديثة والتي من أمثلتها منتجات الغزل والنسيج الحديد والصلب و السيارات ، ويمكن تعريف هذه المجموعة السلعية بأنها تلك المنتجات التي يتم انتاجها باستخدام تكنولوجيا نمطية معروفة ، يمكن شراؤها من الأسواق العالمية و يتم تصنيعها في ظل مرحلة اقتصاديات الحجم الثابتة في حالة استخدام عنصر الانتاج العمل ورأس المال"¹ .

و يمكن لنا أن نميز سلع هكشر أولين الصناعية النمطية عن السلع ريكاردو اذا ركزنا على ما يلي :

- إن سلع هكشر أولين هي سلع صناعية يستخدم في انتاجها تكنولوجيا شائعة يمكن أن نحصل عليها من الاسواق الدولية ، بما يعني أنها سلع صناعية نمطية بالاضافة الى استخدامها لعاملين هما العمل ورأس المال والذي يخلق الفارق هنا هو نسبة المزج لعناصر الانتاج .
- إن كثافة عناصر الانتاج لا تقبل التبدل و الانعكاس ، بمعنى آخر اذا صنفنا سلعة بأنها كثيفة العمل بالنسبة للسلعة الأخرى في ظل مزجة معينة (عمل رأس المال) فانها ستبقى كذلك سلعة كثيفة العمل في اطار نظرية هكشر أولين .
- إن الطلب مهم في حالة سلع هكشر أولين ، بحيث يعتمد على عامل الوفرة و الندرة النسبية لعناصر الانتاج التي تفسر لنا المزايا النسبية الطبيعية و التي تتمتع بها احدى الدول أطراف التبادل الدولي عن الأخرى وكان واقع التجارة الدولية خلال هذه المرحلة ممزوجا بأزمات (1929) و الحروب خلال الفترة (1930-1938) ، وتم تطبيق التعريف الجمركية الأعلى في الولايات المتحدة في شهر ماي 1930 ، و بالتالي يبدو أن هناك بداية انفصال في العلاقات الاقتصادية الدولية وتم مراقبة الصرف و زيادة الحواجز الجمركية و بالتالي الاتجاه نحو الركود الاقتصادي . وفي سنة 1932 كانت قيمة التجارة الدولية أقل ب 61 مرة عنها في سنة 1929 وارتفعت تكاليف المديونية في الدول غير الصناعية ، و انخفضت القدرة الشرائية ، و خاصة الولايات المتحدة و بريطانيا . وفي سنة 1973 كان حجم المبادلات للمواد الأولية أعلى بمقدار 11 % الى 12%² عن الرقم المسجل عام 1929 ، و قد بدأت تتجسد القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كمصدرة لرؤوس الأموال و ذلك على حساب أوروبا التي عرفت انخفاضا في حجم تجارتها .

الفرع الثالث : واقع الاقتصاد العالمي و سلع دورة المنتج (الميزة النسبية المكتسبة) : في سنة 1965 زادت

الصادرات العالمية بنسبة 7% سنويا كمتوسط ، و الانتاج زاد من 5 % الى 5.5 % ، أما بالنسبة للدول الصناعية فان الصادرات زادت بنسبة 8% الى نسبة 10 %³ . وفي هذه المرحلة ظهرت سلع دورة حياة المنتج على يد الاقتصادي فيرنون سنة 1966 ، ومن أمثلتها صناعة التلفاز من العادي الى LCD ثم LD ثم HD و آلات التصوير العادية والرقمية و HD و صناعة الحواسيب ، بمعنى أننا كل يوم نحصل على منتوجات جديدة بطرق جديدة لم تكن لدينا من قبل عن طريق المتاح لدينا من الصناعات القائمة ، أو ستشاهد تطورا و تحسينا عن تلك المنتجات القائمة فعلا ، مثل تحسين جودة الصورة في التلفاز ، و بالتالي ان الذي يحصل يعتبر ليس عاديا ، اما ناتج عن اختراع أو تحسين لما هو قائم فعلا ، وتتسم هذه السلع بأنها غير نمطية . أما عن الميزة النسبية في هذه المرحلة فهي قد انتقلت من كونها ميزة نسبية طبيعية الى ميزة نسبية مكتسبة ، و لسلع دورة المنتج سمات نذكر منها ما يلي :

¹د/ سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، مرجع سبق ذكره ص 240

²زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

³نفس المرجع السابق ، ص 46

- فهي سلع جديدة وليست عادية ناتجة عن تحسين القائم بتغيير الخصائص او الطرق في الانتاج ، مما يؤدي الى خفض التكاليف أو تحسين النوع ، أو يكون المنتج جديدا .

- تكون هذه المنتجات الجديدة والمحسنة تنسم بأنها كثيفة البحث العلمي الذي يستدعي استثمارات ضخمة. خاصة في الدول المتطورة ، و تقاس كنسبة الى اجمالي الناتج الوطني الإجمالي، أو على أساس حصة الفرد من جملة نفقات البحث العلمي .

- ان هذه المنتجات كثيفة التكنولوجيا ذات عائد عالي .

- وهي منتجات كثيفة رأس المال الانساني ، مما يعني ان العمالة عالية المهارة وتخضع لقانون الغلة المتزايدة الذي يعني أن دوال الانتاج مختلفة بين الدول أطراف التبادل الدولي ، والسعر في دورة المنتج ليس عنصرا هاما في مجال المنافسة في السوق و انما الذي تعتمد عليه هذه المنتجات هو جودتها واستعمالها وما يحصل عليه المستهلكون من كون هذه السلع جديدة .

المطلب الثالث: تطور العلاقة بين الميزة النسبية والمنافسية: ان تطور العلاقة من الميزة النسبية و التنافسية ثلاث خطوات أساسية. يجب الاطلاع عليها و هي علاقة الميزة النسبية بالتنافسية ، و علاقتها بالميزة النسبية لدى هكشر أولين ، ثم علاقة الميزة التنافسية بالنظرية التكنولوجية و علاقة الميزة التنافسية بالميزة الديناميكية ، و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب .

الفرع الاول: العلاقة بين الميزة التنافسية والنسبية لدى ريكاردو : من ناحية تاريخية تعد الميزة التنافسية نظرية حديثة

و شامبرلين، و الذي ربط الميزة بالكفاءة وبعدها ظهرت في الأدبيات الاقتصادية الأولى في الثلاثينات و الى نهاية الستينات مجسدة بكتابات (Nik Selz) جاءت أفكار (Hafer & Schendel) اللذان فصلا بين الميزة التنافسية و الكفاءة و بالتالي اعتبارا الميزة والكفاءة متغيرات مستقلة و الأداء متغيرا تابعا¹، وفي مرحلة ثانية من حوالي سبعينيات القرن الماضي الى منتصف الثمانينيات تجلت بشكل كتابات تناولت الاستراتيجيات و ما تحويه من الفرص و المخاطر و الضعف والقوة ، حيث ركزت الدراسات في هذه المرحلة على ضرورة تقسيم الموارد والكفاءات لتبيين ميزات المؤسسة و بحال تفوقها أما الفرص الداخلية فهي تمثل تلك الميزة التي تتمتع بها المؤسسة، أما في منتصف الثمانينات فظهرت الميزة التنافسية في أبحاث عدد من الكتاب وأهمهم "porter" حيث كان من مؤيدي فكرتهم أي أن التفوق في الأداء يكون مرتبطا بالميزة التنافسية ، بمعنى أنه من أكسب سلعا بميزة تنافسية أي سلعة متفوقة الأداء في النهاية ستكون لديه سلع التفوق الادائي و سيصدرها ، و تلك السلع التي لا يوجد بها ميزة تنافسية فهي سلع التخلف الادائي ، حسب هذه المرحلة وهو ما يعني به ريكاردو سلع التفوق النسبي و التخلف النسبي و التصدير والاستيراد و التجارة الدولية ، و اذا عدنا الى العمق التاريخي للميزة التنافسية في الحقيقة سيكون مجسدا بجميع تلك المراحل التي مرت بها الميزة النسبية الطبيعية الاستاتيكية التحليل بتلك السلع المعتمدة على الصياغة الريكاردية لقانون النفقات النسبية ، وعلى فكرة التباين الجغرافي ، حيث يمكن وصف السلع التي تعتمد في انتاجها على الموارد الطبيعية المحلية الوفيرة (سلع ريكاردو) ، و بالتالي فان قدرة الدولة على الانتاج و المنافسة في الاسواق العالمية (القدرة التنافسية) في ظل نموذج تجاري من الدول النامية الى الدول المتقدمة والتي لها وفرة في هذا المورد² التي هي هبة طبيعية نتاج الصدفة .

الفرع الثاني: العلاقة بين الميزة التنافسية و الميزة النسبية لدى هكشر أولين: ان الميزة النسبية لدى هكشر

أولين تختلف عن الميزة النسبية لدى ريكاردو حيث الأولى تعتمد على الوفرة والندرة النسبية في عناصر الانتاج العمل ورأس المال ، حيث تبقى الميزة النسبية طبيعية استاتيكية كما كانت مع ريكاردو ، و من هنا تكون القدرة التنافسية في هذه المرحلة طبقا لنموذج هكشر أولين تلك القدرة على الانتاج بحسب الوفرة في العنصر الانتاجي المعني ، اما سلعة كثيفة رأس المال أو سلعة كثيفة العمل و تخصص الدولة في السلعة التي لديها بها ميزة نسبية أو ميزة تنافسية طبيعية تفوق نسبي و تترك السلعة الأخرى التي لديها بها تأخر نسبي للدولة الثانية ، و عليه فان الدول المتقدمة ستنتج سلعا كثيفة رأس المال و الدول المتخلفة ستنتج سلعا كثيفة العمل .

الفرع الثالث: العلاقة بين الميزة التنافسية و النظرية التكنولوجية: ان النظرية التكنولوجية تتكون من العناصر الآتية

وفقا ل (H.johnson):

- نموذج اقتصاديات الحجم.

- نموذج الفجوة التكنولوجية.

- نموذج دورة حياة المنتج .

و هذه الثلاثة نماذج تعتمد على الاختراع و البحوث و التطوير ، المرتبطة بالانتاج بالحجم الكبير و رأس المال الانساني ، و يتمثل في اليد العاملة الخبيرة من مهندسين و خبراء و باحثين و عمال متخصصين، أو ما يدعى بالهيكل الانسانية و بالتالي ان الميزة التنافسية في النظرية التكنولوجية مرتبطة بعوامل أساسية هي البحوث و التطوير و رأس المال البشري و اقتصاديات الحجم و بالتالي هي ميزة نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية أو مؤقتة ديناميكية .

¹ فرحاتي لويزة ، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية ، رسالة دكتوراه تخصص موارد بشرية ،

جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 ، ص 144

² سامي عفيفي حاتم ، مرجع سبق ذكره ، ص 290

الفرع الرابع: العلاقة بين الميزة التنافسية و الميزة النسبية الديناميكية : كما مر معنا سابقا كيف ان الميزة النسبية

الطبيعية الاستاتيكية لريكاردو انتقلت عبر مراحل تاريخية و تطورت عبر تغيرات و تحسينات الى أن أصبحت في النظرية التكنولوجية ميزة نسبية مكتسبة ديناميكية ،ومن ناحية أخرى أثبتت الدراسات أن الميزة التنافسية ما هي الا ميزة نسبية متحركة تتحرك من دولة الى أخرى و تتغير حتى في نفس الدولة.

حيث اثبت العالم كيلين عام 1973 ان الميزة التنافسية تنتقل بين الدول مع مرور الزمن، وبرر ذلك بالتطورات التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية ، و خاصة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات و التي لها القدرة على السبق في الابتكار و التطوير ، و بعث المنتجات الجديدة و قيادة الاسواق الدولية انتاجا و توزيعا من دولة الى أخرى ، و هكذا تنتقل الميزة النسبية الديناميكية (التنافسية) عبر الزمن و الاقطار . و يعود ذلك الى اعباء التعلم والبحث والتطوير والتي قبلت الدول والشركات المتعددة الجنسيات على تحملها .

"وقد عزز بورتر هذا الرأي و دعمه حيث أشار الى أن الميزة التنافسية انتقلت من النموذج الاستاتيكي الى النموذج الديناميكي ، و خلال هذا الانتقال فان الميزة التنافسية تمر بمراحل معينة"¹ فنموذج الاوزة الطائرة هو خير دليل على ذلك الشبه من تحول الميزة النسبية الساكنة إلى المرحلة الديناميكية بين الدول ، و قد استخدم هذا النموذج لتبيان دورة الحياة لعدد من الصناعات في إطار التنمية الاقتصادية و بواسطته تمت دراسة التغيرات الهيكل الصناعي للدولة، و الانتقال من قطر لآخر في الصناعة، و للاستثمار الأجنبي دور فعال في هذا المجال و بالتالي يكون نموذج الإوزة الطائرة مفيدا في الانتقال الى الميزة التنافسية في الاجل الطويل، وذلك بالتركيز على التغيرات الديناميكية في عناصر الانتاج (العمل و رأس المال) ، و يجب أن لا نهمل في هذا المجال قيم الاستثمار الأجنبي المباشر و تطوير عناصر الإنتاج كأهم عناصر لثمين الميزة التنافسية ، و قد تحصل بعض الدول النامية على ميزة تنافسية أمام دول متطورة.

المبحث الثاني: تطوير وتنسيق بورتر للميزة النسبية الديناميكية:

سنتطرق في هذا المبحث للعمق التاريخي للميزة التنافسية إنطلاقا من الميزة النسبية و تلك المفاهيم الأساسية، و أنواع و خصائص و مؤشرات بناء الميزة التنافسية و إستدامتها، و في النهاية سنتناول الميزة التنافسية تحليل إستراتيجي .

المطلب الأول : العمق النظري للميزة التنافسية و المفاهيم الأساسية : لقد حصلت تطورات و تغييرات في البيئة العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، منها التوجه السريع لتحرير التجارة الدولية ، و قيام التكتلات الاقتصادية ، و تقدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و النقل وارتفاع حدة المنافسة ، و قد فرضت هذه التغييرات تحديات جديدة على المشروعات و الدول المتقدمة و النامية على السواء ، و أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه المشروعات ، و بالتالي الدول في ظل عولمة النشاط الاقتصادي و هو كيفية زيادة ميزتها التنافسية و المحافظة عليها لمواكبة تلك التغيرات ، و اذا نظرنا من ناحية تاريخية فاننا سنجد ذلك التنسيق و التسلسل لتطور مفهوم الميزة النسبية لدافيد ريكاردو . في هذا المقام يشير بورتر الى " أنه لا يمكن أن تتم دراسة موضوع التنافسية بمعزل عن نظرية الميزة النسبية و التطورات

¹د/ سامي غصفي حاتم ، اق تصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق، ص 293

المتلاحقة بها¹ وكما هو معلوم في أدبيات التجارة الخارجية أن نموذج ريكاردو قد فسر التخصص و التبادل الدولي بالاختلاف في مستويات الإنتاجية، إلا أنه لم يستطيع أن يفسر أسباب هذا الاختلاف و رغم ما حصل من تطور إلا انها ظلت عاجزة عن تفسير أسباب هذا التفاوت ، و لتوضيح عدم قدرة هذه النظرية على تفسير اشكال التبادل التجاري الدولي ، يشير بورتر سنة 1988 الى شيء بهذا المعنى " تعتمد فكرة الميزة النسبية على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج الموروثة التي تنعكس على تكلفتها ، في الوقت الذي تتوقف فيه الميزة التنافسية على خلق عوامل الإنتاج ، لذلك فانه في حين تعتبر الميزة النسبية مفهوما ساكنا استاتيكيًا يعتبر مفهوم الميزة التنافسية مفهوما ديناميكيًا"².

و اذا عدنا الى فروض النظرية الكلاسيكية، أو تلك الفروض الموضوعية كأساس تستند عليه الميزة النسبية ، لوجدنا أنها هي التي أفضت عليها الطبيعة الاستاتيكية ، و أبعدها عن الواقع ، وانطلاقا من ظهور متناقضة ليونتييف انطلقت عمليات المراجعة والتدقيق في مفهوم الميزة النسبية ، فتم اسقاط عدد من الفروض و تثبيت أخرى أو حتى ابراز وإظهار دور و أهمية فروض كنظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة ، وذلك بإدخال عنصر رأس المال البشري بمعنى العمالة الماهرة كعنصر مستقل بالإضافة الى نظرية الفجوة التكنولوجية والتي وضعها بوزنر ونظرية دورة حياة المنتج لفيرنون و اللتين اعتمدتا على اختلاف المستوى التكنولوجي كعامل مفسر للتجارة الخارجية ، و رغم ما حققته هذه النظريات الا أنها بقيت عاجزة عن تحقيق الإجابة عن عدة تساؤلات. و أغلب هذه التساؤلات طرحها بورتر عام 1998 وفي هذا الاطار قام ليندر سنة 1967 بمحاولة ادخال عنصر الطلب المحلي كعنصر أساسي في تفسير الميزة النسبية ، و هذا من أجل تحديد نمط الإنتاج و التخصص الدولي وهنالك العديد من النماذج التي قدمت في هذا الاطار و التي منها نموذج كروفمان لانكستر (80-79) على التوالي والتي اعتمد على تنوع المنتجات و اقتصاديات الحجم كأحد المحددات لاكتساب الميزة النسبية الديناميكية.

ترى دراسة لبالدوين سنة 1992³ ان كافة التطورات السابقة لنظرية التجارة الخارجية جاءت لتتكامل مع النظرية التقليدية ولا تستبدلها فقد ركزت كل نظرية على متغير من المتغيرات المفسرة للميزة النسبية و لأنماط التجارة الخارجية دون وجود نظرية واحدة قادرة على جمع هذه العناصر كلها في سياق واحد شامل و كافي.

وفي هذه الموضع بالذات تدخلت مدرسة إدارة الاعمال بمفهوم القدرة التنافسية ، في منتصف الثمانينات لأجل تقديم نظرية شاملة مستخدمة في ذلك أدوات التحليل الجزئي ، حيث المؤسسات هي التي تتنافس فيما بينها و يجب أن تتدخل الحكومات بسياسات استراتيجية في التجارة الدولية ، لينجم عنها على مستوى المؤسسات و السياسات لتكوين ميزات تنافسية كما تم في كوريا الجنوبية و اليابان.

¹ د/ متى طعيمة الجرف ، مرجع سبق ذكره ، ص 03

² د/ نفس المرجع السابق ، ص 29

³ الطيب داودي ، مراد محبوب ، تقرير التنافسية للمؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد

خيضر ، بسكرة ، العدد 12 نوفمبر ، 2007 ، ص 38

الفرع الأول: مفهوم الميزة التنافسية و مقتضياتها : من أجل تحليل كافي للميزة التنافسية لابد من

المرور عبر مفاهيم مهمة و ضرورية وتكامل المعنى و تضبطه و نجد منها :

أولاً- القدرة التنافسية : ظهر المصطلح في منتصف الثمانينات على يد مدرسة الأعمال والتي استهدفت تطبيق أدوات التحليل الجزئي في تفسير التخصص والتبادل التجاري و القدرة التنافسية " La compétitivité " هي قدرة المؤسسة على منافسة و مزاحمة المؤسسات الأخرى التي تعمل و تنشط في نفس السوق و تنتج نفس المنتج أو منتجات بديلة تلي نفس الحاجة حيث تختص بالفرص المستقبلية و بالنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال¹ وهي أيضا " القدرة التي تمتلكها المؤسسة في لحظة معينة على مقاومة منافسيها"² وفي مقام آخر "هي القدرة التنافسية لمؤسسة تقوم على شقين أساسيين:

أ- الشق الأول : قدرة التميز على المنافسين في الجودة السعر وتوقيت التسليم أ و خدمات ما بعد البيع وفي الابتكار و القدرة على التغيير السريع و الفعال .

ب- الشق الثاني : فهو القدرة على التأثير في العملاء لتهيئة و زيادة ولائهم .

ثانيا- التنافسية : في هذا المجال يوجد العديد من التعريفات المختلفة ان على مستوى المؤسسة أو على مستوى القطاع أو على مستوى الدولة، منها ما تستخدم معيارا واحدا كالربحية مثلا أو معياران و هكذا.....الخ.

أ- التعريفات التي تستخدم معيارا واحدة :

- و في تعريف Mefetrideg & H.j.Moori 1998 المؤسسة التنافسية بمعيار واحد : تعد مؤسسة تنافسية تلك التي تحقق ربحا و القدرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية ، أو خفض تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة ، أو كل ذلك معا.

2- المؤسسة التنافسية حسب الأونكتاد 1995: هي تلك المؤسسة القادرة على التفوق على منافسيها وذلك من خلال الاحتفاظ بنصيبها من السوق، أو زيادته بصورة مستمرة وهو نفس المفهوم الذي أخذ به بورتر (1994-98) مع تحديده لاستراتيجيات التنافس التي تعتمد عليها المؤسسة .

ب- التعريفات التي تستخدم معيارين :

1- المؤسسة حسب التعريف (السلي 1996 و آخرون): ان المؤسسة ذات التنافسية هي مؤسسة تمتلك المهارات و التكنولوجيا التي تستطيع الإدارة التنسيق فيما بينها و استثمارها بغرض تقديم انتاج بقوة ما يقدمه المنافسون على أن ينعكس هذا التميز على ربحية الشركة.

² نفس المرجع السابق، ص 38

2- وفي تعريف آخر قدمته لجنة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية للتنافسية والذي يعد من أكثر التعريفات شيوعاً فالمنشأة التنافسية هي التي يمكنها أن تقدم المنتجات أو الخدمات ذات النوعية المميزة وبتكلفة منخفضة بالمقارنة مع منافسيها المحليين والدوليين بما يضمن تحقيق المنشأة للربح طويل المدى، و قدرتها على تعويض المشتغلين بها و توفير عائد مالي للملكية¹.

ج-تنافسية القطاع أو الصناعة :

1- فقد ورد في العديد من الكتابات الاقتصادية و حسب (Durand Etal 1994): ان القطاع الذي يتمتع بالتنافسية هو ذلك القطاع (أو الصناعة) التي تتضمن مؤسسات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية وتحقق الأرباح على أساس مضطرد .

2- وفي تعريف آخر (لعماره 2002 و كتاب آخرون) تتحقق تنافسية القطاع حينما يكون له إنتاجية نسبية مرتفعة أكبر من إنتاجية غيرها، بالإضافة الى تحقيق التفوق و ذلك بالمساهمة في التجارة العالمية ، أو زيادة نصيبها من اجمالي الصادرات العالمية .

وبناء على ماتقدم من تعريفات مختلفة تخص القطاع أو الصناعة فاني أجد أن انسيها ما يكون محتويها على العناصر الآتية : "هو ذلك القطاع الذي يستطيع توفير منتجات في السوق المحلية والدولية وذلك من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة بالإضافة الى الإنتاجية العالية و ابتكار و تجديد بما يساعد على تحسين مستوى معيشة الافراد باستمرار ."

د- مفهوم التنافسية على مستوى الدولة: بدأت اهتمامات الاقتصاديين بتنافسية الدولة ، مع التفكير في تطبيقه على مستوى الدولة ، من جراء العجز الذي حصل في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية و تزايد مديونيتها الخارجية خلال حقبة الثمانينات و ارتفاع حدة المنافسة الأجنبية في الأسواق الأمريكية، فأعيد الاهتمام بتنافسية الدولة في بداية التسعينات ، وما شهدته العالم خلال هذه المرحلة من تغيرات و أحداث أدت الى ظهور بيئة عالمية محتدمة بالتنافس ، و بالرغم من المحاولات العديدة لاعطاء تعريف واحد شامل الا ان ذلك لم يتم وتعددت الآراء و اختلفت و ذلك بسبب تلك التعريفات المقترحة ، و التي تراوحت بين تعريفات لهيئات دولية و تكتلات اقتصادية و كتاب و يمكن أن نقول أنه بسبب أن التنافسية مفهوم متعدد الجوانب و ذو طبيعة حركية و بالتالي لا يمكن أن نضع له صيغة محددة و شاملة و تنافسية الدولة بصفة عامة يحكمها اتجاهان.

1- الاتجاه الأول الاتجاه الضيق : و تعرف حسب (Francis1996 Kemani et stour 1989)

"تنافسية الدولة فقط بإمكانية البيع في الأسواق الخارجية أو تحقيق فائض في الميزان التجاري"، و هذا ما يعد تنافسية بالمعنى الضيق، "ان تنافسية الدولة تعني إمكانية البيع في الأسواق الخارجية ، أو تحقيق فائض في الميزان التجاري ". و كما عرفها (Bolho1996): التنافسية هي انخفاض تكلفة وحدة العمل في

الدولة مقارنة بمنافسيها أو باتجاهات سعر الصرف الحقيقي فتعتبر الدولة أقل تنافسية عند ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي بما ينعكس على ارتفاع أسعار السلع محل التجارة .

2- أما الاتجاه الثاني فجاء أكثر اتساعا و أكثر شمولا من سابقه: ونجد منه

- تعريف لجنة الرئاسة الامريكية وأهمها تعريف Tyson وهو من أكثر التعريفات شيوعا " ان التنافسية مرتبطة بزيادة حصة الدولة في التجارة العالمية في ظل سيادة الشروط الاستاتيكية التقليدية ليزيد ذلك من مستوى معيشة المواطنين بها".

- ففي تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي 2000 فالتنافسية "هي سيادة نمط المؤسسات و السياسات الاقتصادية المدعومة بمعدلات نمو اقتصادي مرتفع في المدى المتوسط " و بالتالي ننتقل في هذا التعريف من المستوى الكلي الى المستوى الجزئي ، و بهذا يكون هذا التعريف و سابقه أوضح أربعة أبعاد أساسية ، تشمل عدد من الاختيارات البديلة ، التي تشكل في النهاية ملامح البيئة التنافسية للدولة ، بإدارة الأصول و العمليات بمعنى أن إدارة ما تملكه من موارد طبيعية و عمالة أو إيجاد موارد إنتاج جديدة لم تكن لديها أصول كما يمكن أن تحقق تنافسيها ، من خلال الجذب والهجوم باختراق الأسواق الخارجية و تشجيع الصادرات أو دعوة الاستثمار الأجنبي ، أو بالاعتماد على التباعد والتقارب ونقصد به تحقيق التنافسية في السوق المحلي و الاتجاه للسوق العالمية ، ويمكن للدولة التنافس في بيئة تؤمن بالمبادرات الفردية و التمسك بالاعتبارات الاجتماعية .

و من ما سبق يمكن أن نصل إلى الخلاصة الاتية :ان تنافسية الدولة تشمل إمكانية الدولة في تكوين النمو المتواصل للقيمة المضافة بالمقارنة بالدول المنافسة ، او ان يكون باستطاعتها زيادة الإنتاجية بمعدل أسرع من الغير حيث ان زيادة الإنتاجية على القدرة على البيع و المنافسة في السوق المحلية او السوق الخارجية ، و من ثم اذا كان التفوق في السوق العالمية هو نتيجة لتحقيق التنافسية فان السبب هو الزيادة النسبية في الإنتاجية ، و هذا ما دفع بعض الدراسات الى تأكيد على ان مفهوم الميزة التنافسية الذي ادخل في منتصف الثمانينيات على يد بورتر هو التطوير الحديث لفكرة الميزة النسبية كما قدمها ريكاردو و قد استخدم بورتر في كتابته تعبير الميزة التنافسية ليفرق بينها و بين الميزة النسبية ، حيث يعتمد فكرة الميزة النسبية على الوفرة لعوامل الإنتاج الموروثة التي تنعكس على تكلفتها في الوقت الذي تتوقف الميزة التنافسية على إيجاد عوامل الإنتاج ، لذلك فانه في حين تعتبر الميزة النسبية مفهوما ساكنا استاتيكية يعتبر مفهوم الميزة التنافسية مفهوما دينميكيا (عمارة 2002 -porter 1998 world bank 2002)¹.

ثالثا - الضرورة التنافسية : و هي تعني تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل اللحاق بالمنافسين و يعرفها حسن علي الزغبي على أنها استخدام نظم المعلومات الإستراتيجية من أجل اللحاق بركب المنافسين و ضمان البقاء في إطار المنافسة ، و حدث هذا في قطاع البنوك حينما استخدم الصراف الآلي ATN في بدايته الأولى و الذي اعتبر في وقته ميزة تنافسية و لما انتشر استخدامه اعتبر ضرورة تنافسية التي استخدمته في وقت متأخر " ،والهدف من استخدامها هو من أجل أن لا تقدم مستوى أقل من الذي يملكه المنافسون " فالضرورة التنافسية في الزراعة نجدها تجسدت حين استخدام البذور المهجنة و المحسنة وراثيا و ذلك في سنوات الثمانينات و التسعينات كالسلالة المهجنة و المحسنة في البازلاء Ascrow الأمريكية المصدر

وبذور الفول الأخضر المحسن من نوعية (phittos) الاسباني ،هذا ما أدى إلى ثورة في عملية الإنتاج كما ونوعا وهو ما نتج عنه تميز بعض المؤسسات الزراعية المنتجة للفول الأخضر و البازلاء الأمر الذي أدى إلى تمتع بعض المزارع بإنتاج وفير و بنوعية متميزة، بالإضافة إلى تطور في تكبير المحصول خاصة بعد أن يتم توطئ البذور و هذه الظفرة الإنتاجية عملت على توسيع السوق حيث أصبح سوق المزرعة سوقا وطنيا للخضرة المبكرة .و يبدأ عرض المنتجات بهذا السوق من بدايات فاتح نوفمبر ليستمر الى غاية شهر جوان بمحاصيل مختلفة بدرجات من التبيكر متنوعة بحسب نوع البذور و التربة والمنطقة و المناخ كلها لها اعتبار في انتاج المحصول المبكر ،كما أن هناك مؤسسات زراعية أخرى تميزت في مجال استخدام المخصبات الكيميائية المتطورة و المدروسة حسب احتياجات التربة مما أعطى تميزا في المحاصيل المبكرة في هذه المزارع كما ونوعا و أعطاهما السبق في مجال المحاصيل المبكرة . وهناك مجال آخر واسع و كبير و المتمثل في واستخدام تكنولوجيا الهرمونات و تكنولوجيا المبيدات الحشرية و تكنولوجيا المبيدات الفطرية و تكنولوجيا مبيدات الحشائش الضارة مما نجم عنه تطور و تنوع المحاصيل كما ونوعا ، و تحول كل من الزاب الشرقي و الزاب الغربي إلى قطبي نمو و تطور لقطاع المحاصيل المبكرة البستانية في ولاية بسكرة و لكي تلتحق المؤسسات الأخرى يجب أن تستخدم كل هذه المواد والتكنولوجيات لأجل أن تقدم لزيائنها مستوى مماثل عن الأقل للمؤسسات الزراعية المتقدمة .

إن للميزة التنافسية دور مهم في إستراتيجية المؤسسات وهي العمود الفقري لأي تطور أو تقدم أو نجاح لها و سنقوم في هذا المقام بدراسة تعريف الميزة التنافسية وتطورها عبر مراحل محددة.

الفرع الثاني : الميزة التنافسية و تطورها التاريخي :

تعريف الميزة التنافسية : يوجد العديد من التعريفات للميزة التنافسية و نجد من أهمها مايلي:

- من التعريفات الأولى التي تجلت خلال فترة الأربعينات و الستينات على يد عدد من المفكرين الاقتصاديين والذين اعتبروا " أنها شيء يمكن استخدامه ضمن إستراتيجية المنظمة "1 في هذا الموضوع تعد الميزة التنافسية كأداة من أدوات التطوير فهذه تستطيع استخدامها ضمن المخطط الاستراتيجي في المؤسسة وان الأداء المتميز للمؤسسة يربطه بعض المبتكرين بالميزة التنافسية ، فإذا تميزت المؤسسة و أنجزت سترتي المؤسسة الى مصاف المؤسسات القائدة حيث ورد في هذا المقام لدى بوزنر 2.

" ان الميزة التنافسية تنشأ بمجرد وصول المؤسسة الى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية ، مقارنة بتلك المستعملة من قبل المنافسين ، فبمجرد إحداث المؤسسة لعملية الإبداع فسيكون جوهر التنافس عملية الإبداع. وفي تعريف آخر هي " القدرة و قابلية المؤسسة على أداء أعمالها بأسلوب واحد أو عدة أساليب ، بحيث لا يمكن إتباعها أو تقليدها من قبل المنافسين ."

وقد وردت لدى بورتر في تعريف آخر الميزة التنافسية " هي القيمة التي استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزيائنها بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية أو تقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واع الزيادة السعرية المفروضة 3" ، وتعرف أيضا على أنها " شيء يميز المؤسسة و منتجاتها تميزا ايجابيا عن منافسها من وجهة نظر عملائها و المستخدمين النهائيين لمنتجاتها 4" ، و ورد في تعريف آخر " هي أداء المنظمة لأنشطتها بصورة أكثر كفاءة بشكل يجعلها منفردة و متميزة في خلق قيمة لا يستطيع بقية المنافسين تحقيقها لأنشطتهم و يمكن أن تحافظ عليها لمدة طويلة من الزمن ، اذا ما استندت الى عمليات معرفية ذات منهجية إدارية واضحة 5" ، وفي موقع آخر هي عبارة عن تلك " المهارة التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم و منافع للعملاء و يؤكد تميزها و اختلافها عن المنافسين من وجهة نظر العملاء 6" ، و في تعريف آخر " هي خاصية أو مجموعة الخصائص النسبية تنفرد بها المؤسسة و يمكنها الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبيا نتيجة لصعوبة محاكاتها أو التي تحقق خلال تلك المدة المنفعة لها و تمكها من التفوق على منافسها فيما تقدمه من خدمات أو سلع للعملاء 7" وفي تعريف آخر للميزة التنافسية إذا نجحت مؤسسة والتي تعتمد إستراتيجية معينة " سواء تعلق الأمر بإستراتيجية قيادة التكلفة أو إستراتيجية التميز 8" ، وفي تعريف آخر أيضا هي قدرة المؤسسة "على استغلال مواردها الداخلية التي تعد الكفاءة و المعرفة و الجودة أحد عناصرها الأساسية 9"

1 أحسن علي الزعبي، نظم المعلومات الاستراتيجية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005، ص 137
2 وهيبية حسين دلسي، ادارة المعرفة و دورها في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف الحكومية السورية، رسالة ماجستير ادارة أعمال، جامعة دمشق سوريا ، 2007، ص 79

3 Michael Porter L'avantage concurrentiel Dunod Paris France 2000 p 8

4 وهيبية حسين داسي، مرجع سبق ذكره ص 80

1 فائق جميل العاني، دور ادارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات و الشركة العامة للكهربائية

رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة الفرات، العراق 2004 ص 81

2 علي السلمى، ادارة الموارد البشرية الاستراتيجية دار غريب للنشر و الطباعة، القاهرة، مصر، 2001، ص 104

3 حسين علي الزعبي، سابق ص 138

4 نبيل محمد مرسي، الادارة الاستراتيجية تكوين و تنفيذ الاستراتيجية التنافسية ، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 21

5 عبد القادر شارف، دور تنظيم المعلومات الاستراتيجية في تدعيم الميزة التنافسية حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3- الجزائر، 2011، ص 30

وفي تعريف آخر الميزة التنافسية هي مقدرة المؤسسة على الموائمة بين القدرات الداخلية للمنظمة و فرصها البيئية الخارجية تحدد هذه المواءمة مفهوم الميزة التنافسية وهو الأساس الذي سيكون موضع الاهتمام عند زبائنها¹ وفي تعريف آخر هي البحث عن شيء فريد و مختلف عن المنافسين² وفي موقع آخر عرفت على أنها تمثل الخواص الفريدة للمنتج أو الخدمة التي تعطي من خلاله المنظمة موقف تنافسي قوي تتميز به عن منافسيها³ وقد تم تعريفها على أنها " تعبر عن الحالة التي تكون فيها المؤسسة في وضعية أفضل مقارنة بالمنافسين و ذلك لامتلاكها لكفاءات معينة ينجر عنها امتلاك المنظمة لعوامل نجاح تخص قطاع النشاط"⁴، و من خلال هذه التعريفات المختلفة و المتنوعة والتي تأخذ الميزة التنافسية للمؤسسة في كل مرة من زاوية معينة نستطيع أن نجمل ما سبق: ان الميزة التنافسية هي شيء مختلف يوائم البيئة الداخلية مع الخارجية نتيجة امتلاك كفاءة معينة ينجر عنها امتلاك المؤسسة لعوامل النجاح حيث تقوم هي بمزج ما هو طبيعي بما هو مكتسب، في إطار مبدع و مختلف يجعل المؤسسة متميزة عن غيرها . وفي ما يلي نقدم جدول مختصر للتطور التاريخي للميزة النسبية الى الميزة التنافسية و ذلك من وجهة نظر المؤسسين الأوائل و وجهات نظر المحدثين حول الميزة التنافسية.

الجدول (2-3) التطور التاريخي من الميزة النسبية الى الميزة التنافسية :

الترتيب الزمني	الكاتب	السنة	المفهوم
1	آدم سميث	1776	ان الدول يجب أن تنتج سلع تتميز المطلق وتترك سلع التخلف المطلق لغيرها و على هذا الأساس يتم التبادل سيصبح السوق في التجارة الخارجية و بالتالي اختلاف النفقات المطلقة ضروري
2	دافيد ريكاردو	1817	ان التخصص الدولي يحدث على أساس الميزة النسبية أي على أساس التكاليف النسبية الأقل و القيمة في العمل و على أساس التباين الجغرافي و فكرة النسبية هنا بين نفقات الانتاج المطلقة لنفس السلعة في البلدين
3	جوتفريد هابرلر	1933	شرح قانون الميزة النسبية لريكاردو بناء على تكلفة الفرصة البديلة (التباين السلعي) وهنا تكون الميزة النسبية نابعة من تكلفة الفرصة البديلة الأقل (المدرسة الحديثة)
4	هكشر أولين	1933	قامت بتحليل مصادر اختلاف النفقات النسبية المعتمدة على وفرة و ندرة عوامل الانتاج كظاهرة طبيعية لاختلاف المزايا النسبية بين الدول وهي تقدم تفسيراً حديثاً لمفهوم كلاسيكي ساكن
5	M.v posner	1961	ان الاختلاف في المستوى التكنولوجي يؤدي الى ايجاد الفجوة التكنولوجية مما يؤدي الى اختلاف على مستوى المزايا النسبية المكتسبة
6	R.vernon	1966	هو اختلال ينتج بين وضعين توازنين يتخللها حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في انتاج سلعة محددة
7	Alfred marshall	-	اقتصاديات الحجم أو وفرات الحجم الكبير وهي أحد المصادر للميزة النسبية المكتسبة و الفجوة التكنولوجية و دورة حياة المنتج يحويان العناصر الأساسية لاقتصاديات الحجم
8	Ansoff	1965	عملية عزل الخصائص الناتجة عن الفرص المتفرقة في اطار الميزات المرتبطة بنطاق المنتج السوق و مواجهات النمو
9	South	1981	فلسفة اختيار تلك المساحات التنافسية التي تحقق تفوق المنظمة و توصف بأنها ممكنة الانجاز أو التحقيق
10	Porter	1985	المصادر التي تتمكن المنظمة من خلالها من تحقيق المزايا التنافسية و شملت تلك المصادر : التكلفة التميز و تشير الى أهمية امتلاك المنظمة لمزايا التكلفة المنخفضة و مزايا التميز على منافسيها
11	Harvy	1986	المصدر الذي يعزز وضع الشركة في السوق بما يحقق لها الأرباح الاحتكارية و من خلال امتيازها على منافسيها في مجالات المنتج و السعر و التكلفة و التركيز على الانتاج
12	Bosenau et Phatak	1989	أي شيء يميز المنظمة في جانب محدود من الصناعة مقارنة بمنافسيها
13	Couver et	1991	تلك المزايا التي تحقق المنظمة جراء امتلاكها للموارد المتمثلة في رأس المال المادي و رأس المال البشري

⁶ عبد الرضا ناصر محسن المالك، ابعاد إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة و دورها في الأداء الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية في البصرة، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص31

² Lynch Richard « corporate strategy » priter Hall London, 2 eme ed 2000, p 153

³ Khalero « stakeholders :a source of competitive advantage :an analisis of the influencerurale scotich inswers during their organisational life cycle « a thesis in substitled in parcial fulfillment of the organisation of doctor of philosophy, queen margret, university, 2008, p 342

⁴ Stategor, politique général de l'entreprise, paris, annod, 2001, p 529

و الفرص التكنولوجية والتعلم و رأس المال المنظمي)		Barney	
دالة الطريقة الأفضل التي تدير بها المنظمة النظام الكلي للقيمة	1991	Porter	14
القدرة على تقديم قيمة متفوقة للسوق لمدة طويلة من الزمن	1992	Czepiel	15
تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل رائد لغرض التقدم على المنافسين	1993	Hiks	16
اكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين و قدرة المنظمة الى لى تجسيد ذلك الاكتشاف ميدانيا بمعنى احداث عملية ابداعية بمفهومها الواسع	1993	Porter	17
عبارة عن تتابع الكفاءات الجوهرية المتميزة التي تتمثل في طبيعة المنظمة و تملكها و يمكن أن تعرف بأنها مصاريف مجتمعة لدى المنظمة	1993	Kay	18
أداء المنظمات لأنشطتها بصورة أكثر كفاءة و فعالية مقارنة بالمنافسين	1994	Mc Gahau	19
قدرة المنظمة على انجاز أي نشاط متميز أو مختلف عن منافسها	1996	Pitts et Lei	20
قدرة المنظمة التي يمكن بواسطتها جعل كلفة أنشطة القيمة أدنى أو القيمة المقدمة للمشتريين أعلى مقارنة مع المنافسين مجموعة خصائص تمتلكها و تحتفظ بها لفترة زمنية طويلة وتحقق من خلالها منافع متنوعة ومنها تحقيق التفوق حالة التفوق على المنافسين و بذلك قدرة المنظمة على البيع لمدة أطول مع تحقيق الارباح	1997	الروسان	21
القدرة على ممارسة الأنشطة بأدنى مستوى من التكلفة مقارنة بالمنافسين أو انها القدرة علة التميز و السيطرة على أسعار استثنائية تفوق التكلفة الإضافية للقيام بذلك	1998	Ghemanat et De sol	22
قدرة تجدد من خلال طبيعة المصادر التي يتم الحصول عليها من الفرد أو عدم القدرة على التقليد للأفعال التي تشكل أساس الموقع	1998	Fieldsted et Stabeil	23
خاصية أو مجموعة خصائص نسبية تنفرد بها المنظمة و يمكنها الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبيا نتيجة صعوبة محاكاتها أو التي تحقق من خلال المدة المخصصة لها و يمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمه من خدمات و منتجات للعملاء	1999	الزعي	24
أي شيء منفرد تتمتع به المنظمة	2000	Lynch	25
الوسيلة التي تستطيع المنظمة من خلالها الفوز في منافستها مع الآخرين	2000	Macmillan et Tampoe	26
مهارة أو تقنية أو مورد متميز ينتج للمنظمة انتاج قيم ومنافع للزبائن تتفوق على القيم و المنافع التي يحققها المنافسون	2001	السلي	27
التفوق الناتج عن قدرة المنظمة في التفاعل مع البيئة كالحصول على المدخلات و تحويلها الى مخرجات ذات قيمة للزبون مقارنة بالمنافسين	2001	الكبيسي	28
الموقع الفريد طويل الأمد الذي تطوره المنظمة من خلال أداء أنشطتها بشكل مميز و فعال و استغلال نقاط قوتها الداخلية باتجاه تقديم منافع لزيائنها لا يستطيع منافسوها تقديمها	2002	القطب	29
ان الميزة التنافسية هي التطور الحديث لفكرة الميزة النسبية كما قدمها ريكاردو	2002	منى طعيبي الجرف	30
خاصية او مجموعة من الخصائص في المنظمة يمكن الاحتفاظ بها لفترة طويلة تحقق المنفعة لها و تمكنها من التفوق على منافسها فيما تقدمه للزبائن	2004	الكبياني	31
الوسيلة التي تستطيع منظمة الاعمال من خلالها الفوز على المنافسين	2007	حمدان وادريس	32
قدرة منظمة ما بالتفوق على غيرها بخلق قيمة اكبر بسبب قدرة مدائها على استخدام الموارد المتاحة	2007	Gareth	33
قدرة المنظمة على تقليص كلفتها الكلية و تحقيق عوائد أعلى من خلال السعر مقارنة بالمنافسين و تحقيق قيمة أكبر للزبون	2008	البكري	34
مقدرة المنظمة على أداء أعمالها بالشكل الذي يصعب على منافسها تقليده	2009	Kolher	35

المصدر: فرحاتي لوييزة أطروحة دكتوراه دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة. باتنة، بتصرف من الباحث .

المطلب الثاني: أنواع و خصائص و مؤشرات بناء الميزة التنافسية و استدامتها: ان الميزة التنافسية أنواع ولها خصائص وتتمتع بمؤشرات و ان المؤسسة تحتاج الى بناء الميزة التنافسية و إستدامتها ، و سنتناولها مفصلة كما يلي :

الفرع الأول: أنواع و خصائص و مؤشرات الميزة التنافسية :

أولاً-أنواع الميزة التنافسية : يمكن ان نبين نوعين من الميزات التنافسية و هما ميزة التكلفة الاقل و ميزة التميز .

أ-ميزة التكلفة الاقل : نقول عن مؤسسة انها تمتلك ميزة التكلفة الاقل عن نظيراتها لدى المنافسين¹ ، وتعد التكلفة هي الاساس الاول لتنافسية المنظمة فهي تؤثر في اسعار المنتجات و الخدمات و تستطيع المنظمة الوصول الى ميزة التكلفة الاقل و ذلك بواسطة المراقبة والتحكم في تطور التكاليف، و ذلك عن طريق : مراقبة التعلم في المؤسسة بالسائد من القطاع و تفقد تلك الروابط و العلاقات الكامنة بين الانشطة المنتجة للقيمة و إستغلالها و ملاحظة الاتصال بين وحدات المنظمة و نقل المعلومة بين النشاطات المتماثلة و تبين الادماج و الفصل بين النشاطات المنتجة للقيمة بشكل يقلص تكاليف هذه الانشطة و مراقبة الاجراءات التقديرية و الغاء العمليات المكلفة التي لا تؤدي الى عملية التميز مراقبة التمركز الخاص بالانشطة المورددين و العملاء و الذي سيقصص التكاليف و الاطلاع على البنود والتشريعات المعدة لتنظيم النشاط الاقتصادي .

ب - ميزة التميز : وفي هذه الحالة تتميز المنظمة على منافسيها عندما تستطيع الاستحواذ على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها و تمنح هذه الميزة المؤسسة القدرة على بيع كميات أكبر من منتجاتها بسعر مرتفع نسبيا و ضمان وفاء العملاء لمنتجاتها و نحصل على ميزة للتميز من خلال عوامل التفرد و التي تشتمل على ما يلي:

- تتبع خاصة التفرد في المنظمة من تلك الصلات الكامنة بين الانشطة و المورددين و قنوات التوزيع الخاصة بالمؤسسة بالاضافة الى مركز المنظمة و تموضع الوحدات التابعة لها.

- يتجلي دور التعلم و تطور الاداء نحو الاحسن بفضل المعرفة التي يملكها كافة افراد المنظمة و على هذا الاساس تقوم المؤسسة بادراج و دمج أنشطة جديدة منتجة للقيمة ، و هو ما يعمل على تنسيق هذه الانشطة لزيادة تميز المنظمة و يجب النظر في حجم النشاط و الذي قد يتناسب أو يتعارض مع عنصر التميز الخاص بالمنظمة ، و بالتالي يكون من المهم للمؤسسة ان تستوعب تلك العوامل التي تجعلها متميزة فنحافظ عليها و نممها ونكشف المستور منها ، و يجب ان لا نقف في حدود التكلفة الاقل او ميزة التميز بمعنى يجب ان نراقب الجانب الديناميكي في هذه الميزات .

ثانيا - خصائص الميزة التنافسية : وتتصف الميزة التنافسية بالخصائص التالية:²

- أن يتناسب استخدامها مع الأهداف و النتائج التي ترغب المؤسسة في تحقيقها .
- تتسم الميزة التنافسية بأنها مستقرة ، و مستدامة أي أنها تحقق للمؤسسة السبق ، على المدى الطويل و ليس على المدى القصير فقط .
- أن تكون مرنة بمعنى يتم إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة و يسير وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية ، أو تطور قدرات و كفاءات المؤسسة من جهة أخرى .
- أن تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة و القدرات و الموارد الداخلية من جهة أخرى

كما وصفت الميزة التنافسية³ بأنها :

- تؤدي إلى تحقيق التفوق و الأفضلية على المنافسين و تنجح من داخل المؤسسة و تحقق قيمة لها .
- تنعكس على أداء المؤسسة و في أنشطتها و في قيمة ما تقدمه للعملاء .
- يجب أن تؤدي الى التأثير على العملاء وإدراكهم للأفضلية فيما تقدمه المؤسسة وتحفيزهم للشراء منها ،

كما وضحت خصائصها على النحو الآتي:⁴

- أنها نسبية بمعنى تتحقق بالمقارنة و ليست مطلقة .

- الميزة التنافسية ليست حكرا على مؤسسة ما.⁵

¹ M Porter/l'avantageocurentiel : comment devancer ses concurrents et maintenir son avence . inter edition 1976 p 85

¹بعلي حمزة ، دور تكنولوجيا المعلومات الساندة لادارة المعرفة في خلق الميزة التنافسية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في ولاية عنابة ، تخصص اقتصاد تطبيقي و ادارة المنظمات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 100

²نفس المرجع السابق ، ص 100

³فرحاتي لويزة، مرجع سبق ذكره ص 150

⁴عبد السلام أبو قحف، كيف تسيطر على الاسواق ،تعلم من التجربة اليابانية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ، ص 263 262

- طويلة الأمد وصعبة التقليد من قبل المنافسين .
- تشتق من رغبات الزبائن.¹

ثالثاً - مؤشرات الميزة التنافسية : في هذا المجال نجد العديد من المؤشرات التي تبين وضع المؤسسة اتجاه الميزة التنافسية و من أهمها و أيسرها حساب تلك المؤشرات الكمية و ليست الوصفية (حالة رضا المستهلك) وهو ما يجعل أمر حسابها دقيقاً :

أ- مؤشر الربحية في المؤسسة:² نستخدم هذا المؤشر من أجل تقييم أداء المنظمة وذلك بواسطة نسبة صافي الدخل الى الأصول في المؤسسة أو الاستثمارات و بإمكان المؤسسة ان تعظم ربحها عن طريق تحسين استثماراتها و استغلال أمثل لمواردها .

ب- مؤشر الحصة السوقية للمؤسسة:³ وهو مؤشر يبين لنا حصة المؤسسة من سوق المبيعات مقارنة بالمنظمات المماثلة أي مع المنافسين وهذا لاجل تحديد نصيب المؤسسة من السوق الكلية ، و نبين تلك المؤسسات الرابحة في السوق (تلك المؤسسات التي زادت حصتها) و تلك الخاسرة (المؤسسات التي فقدت جزءاً من أسواقها لصالح المنافسين) ، وكلما زادت الحصة السوقية للمؤسسة زاد مركزها التنافسي و الحصة السوقية تترجم الإنتاجية الأعلى و التكلفة الأقل ، أمام المنافسين إن تحقق إحدهما أو كلاهما .

ج- مؤشر النمو السنوي للمبيعات:⁴ من خلال المبيعات فقط يمكن للمؤسسة أن تحقق الأرباح و هذا ما يعني الاستمرارية و النمو ، و كلما تطور هذا المعدل دل على نجاح المنظمة و زيادة حصتها في السوق مما يعزز مركزها التنافسي .

د - مؤشر تكلفة الصنع:⁵ إذا كانت التكلفة المتوسطة للانتاج تتفوق عن سعر المنتجات في الاسواق تكون المؤسسة غير تنافسية وفق النموذج النظري للمنافسة الزهية ، ويعود ذلك لعاملين ارتفاع تكلفة عوامل الانتاج أو انخفاض الانتاجية أو كليهما معا ، و الانتاجية الضعيفة قد تعود الى سوء التسيير و هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة ، اما اذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك الى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين . فتكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي انتاج متجانس ، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع و يمكن لتكلفة وحدة العمل ان تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة ، عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الاجمالية و لكن هذه الوضعية يتناقض وجودها .

هـ- مؤشر الانتاجية الكلية للعوامل:⁶ وهي تعبر عن الفاعلية التي تحول بها المؤسسة مجموعة عناصر الانتاج الى منتجات ولكن هذا لا يوضح مساوئ تكلفة عناصر الانتاج حيث من الممكن مقارنة الانتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية ، و يمكن ارجاع نموها الى التغيرات التقنية و تحرك دالة التكلفة نحو الاسفل أو الى تحقيق وفورات الحجم .3

رابعاً- أهداف الميزة التنافسية:

- رفع أداء المنظمة لأنشطتها بأكثر فاعلية بالمقارنة مع المنافسين .
- زيادة قدرة المنظمة على انجاز متميز و مختلف عن المنافسين .
- رفع كفاءة المنظمة للبيع لمدة أطول مع تحقيق الأرباح (وهو ما يعني كلفة أقل أو قيمة أعلى للمشتري) .
- تفرد المنظمة بخصائص تصعب محاكاتها و البحث في امكانية استدامة هذا التفرد .
- الوصول الى تلك المهارات و التقنيات و الموارد التي تجعل القيم التي تقدمها للعملاء أعلى من الغير .

الفرع الثاني: بناء الميزة التنافسية و إستدامتها :

⁵صالح سماح، مسعود ربيع، دور تطوير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول تسيير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالملة، 16-17 نوفمبر 2008، ص 126

⁶عبد الرحمان ابراهيم احمد المقادمة، دور الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة مقمنة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال الجامعة الاسلامية كلية التجارة قسم ادارة الاعمال غزة 2013 ص 31

¹ساند حسين يوسف شراب ، التخطيط الاستراتيجي و علاقته بالميزة التنافسية ،رسالة شهادة الماجستير، تخصص ادارة اعمال، كلية الاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة ، 2011، ص 150

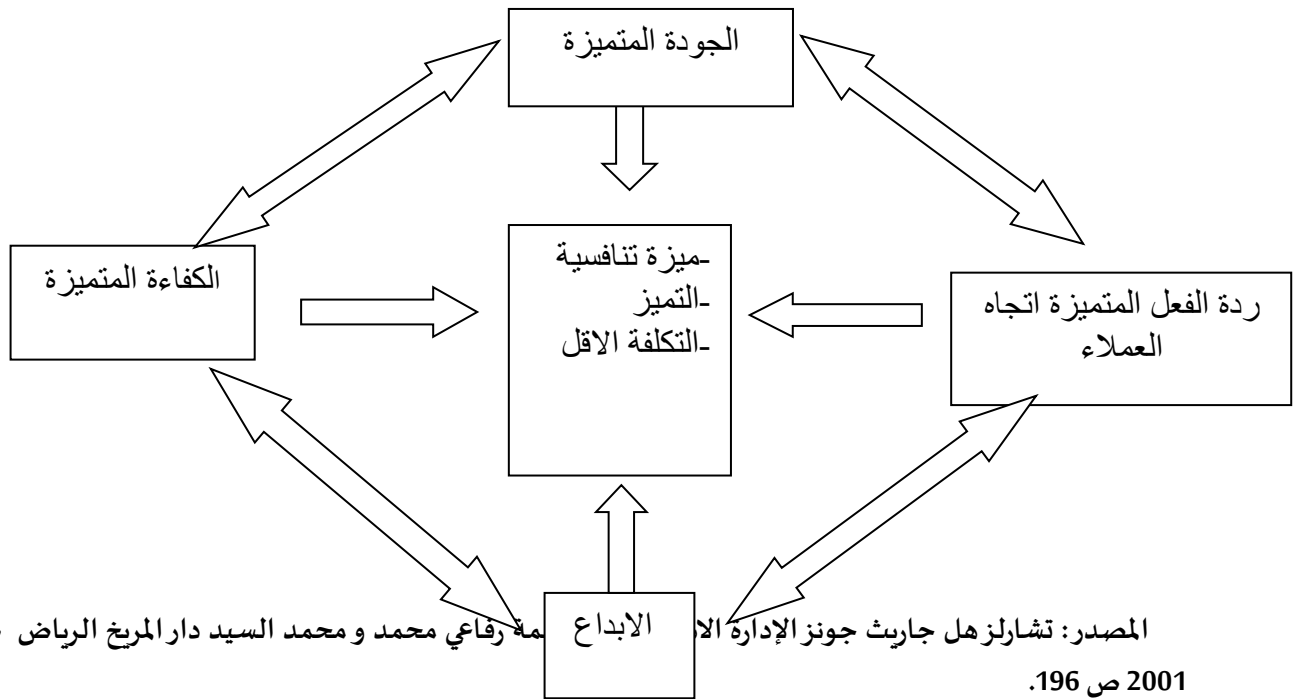
²مهدي صلاح الدين جميل عثمان، أثر العولمة الاستراتيجية و استراتيجيات المنافسة على الميزة التنافسية لشركة انتاج الادوية الاردنية دراسة ميدانية في منظور المديرين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، جامعة اليرموك، 2003 ص 52

³عدنان محمد، القدرة التنافسية و قياسها، العهد العربي للتخطيط، الكويت 2003، ص 4

⁴محمد الطيب، التنافسية و مؤشرات قياسها المنظمة العربية العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005 ص 11

أولاً- بناء الميزة التنافسية : تتجلى الأسس لبناء الميزة التنافسية كما قدمها بورتر في التكلفة المنخفضة و التميز ، و الذين يعدان الركيزتين لايجاد القيمة في المؤسسة الاقتصادية وهي جميع المهام التي تقوم بها المنظمة انطلاقا من تكوين الأفكار ، وصولا الى تقديم خدمات ما بعد البيع للزبون¹، و قد وضحتها بورتر بانها ذلك المبلغ الذي يكون العميل مستعدا لدفعه مقابل ما تعرضه المنظمة، و التي يفترض أن تنتج وفق معدل تكلفة منخفض و تميز في المنتج . و اذا نظرنا في مصادر الميزة التنافسية كما صاغها تشارلز هل جارث في كتابه الإدارة الاستراتيجية ، و هذا لكافة المؤسسات الصناعية أو الخدمائية أو الزراعية فهي تتحقق عن طريق المصادر الأربعة ، و التي هي أسس بناء الميزة التنافسية كما هو موضح بالشكل الآتي :

الشكل (2-3) مصادر الميزة التنافسية



المصدر: تشارلز هل جارث جونز الإدارة الاستراتيجية، محمد رفاعي محمد و محمد السيد دار المريخ الرياض ط 2001 ص 196.

و الميزة التنافسية كما تتضح هنا عبارة عن تفاعل بين العناصر الأربعة الجودة المتميزة و الكفاءة المتميزة و ردة الفعل المتميزة على أن يكون الابداع و التميز هو الثمرة لهذه المزجة أو التوليفة .

أ- الجودة المتميزة : في العالم الحالي لم يعد كافيا بلوغ رغبات المستهلكين و تحقيق الكلفة الأقل و السعر المنخفض ، بل يجب أن نضيف اليها الجودة العالية ، و التي صارت محركا أساسيا عند اتخاذ القرار لدى العملاء و بالتالي يجب على المؤسسات مراعات أن تصنع و تبعد و تستخدم أعلى التكنولوجيات و تسعى الى خفض الكلفة من خلال التسيير الجيد و التدريب الجيد . و تنظر المؤسسات حاليا الى الجودة على أنها " الهيئة والخصائص الكلية للمنتج التي توضح و تعكس قدرة هذا المنتج على اشباع حاجات

¹العيهار فلة ، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير، فرع ادارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2005، ص 117

صريحة وأخرى ضمنية " ¹ و قد تطورت الى مضمون الجودة الشاملة، آخذين في عين الاعتبار خواص المنتج الداخلية و ابعاده الخارجية و الاستراتيجية معتمدة على المفهوم الجديد للتحسين المستمر من خلال عملية البحث و التطوير التي تساهم في تحسين الكفاءة ، و هو ما يعطيها ميزة تنافسية ² . و عليه تكون الجودة الشاملة نظام تسيير استراتيجي متكامل يسعى لتحقيق رضا العميل بمشاركة جميع العاملين ، و الجودة المتميزة و المتفوقة ترفع من قيمة المنتج في نظر المستهلكين، مما يؤهل المؤسسة لفرض سعر عالي، ومن جانب آخر تملك ميزة التكلفة المنخفضة بسبب كفاءة التسيير ، و قد وضع دافيد قارن (Garin David) خمس نقاط لبلوغ التميز في الجودة كأداة تنافسية في المنظمة:

* المؤسسة ملزمة بتحديد الجودة من وجهة نظر العميل .

* المؤسسة ملزمة بربط الجودة بالربحية من ناحية التكلفة والسوق.

* المؤسسة ملزمة باعتبار الجودة انها أداة تنافسية .

* يجب أن تلتزم المؤسسة بأكملها بالجودة .

ب- الكفاءة المتميزة: وهي أحد عناصر الميزة التنافسية ، والتي تعني تحقيق الأهداف المسطرة من انتاج أو خدمات، بأدنى التكاليف الممكنة، دون المساس بمستوى جودة المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء، باستغلال الإمكانيات المتاحة ، بطريقة مثلى ، وهو ما يعني حصول المؤسسة على كمية من المخرجات ، مقابل المدخلات المستخدمة . و يرتفع معدل كفاءة المؤسسة بانخفاض المدخلات المطلوبة لانتاج مخرجات محددة . وكلما كانت تكاليف المؤسسة تتميز بالانخفاض فذلك يعني كفاءة إنتاجية أكبر، و هو ما يساعدها في بناء ميزة تنافسية و تحقيق الكفاءة المتميزة و يستدعي قدرة و تعاونا وتنسيقا بين مختلف وظائف المؤسسة مما يحقق الكفاءة في الموارد والقدرات .

ج -الابداع: ان الابداع يتجلى بصورته الواضحة في ظروف المنافسة الشديدة كمنقذ للمؤسسة المبدعة ، ويميزها عن غيرها من المؤسسات، فتبدو متفردة في المنتج والخدمة، و تفرض أسعارها العالية في ظل انخفاض تكاليفها مقارنة بالمنافسين ، فهي تعمل و تقدم و تخدم العملاء باختلاف و تميز بما يجعلها مبدعة ، و الابداع هو التفرد و التميز بالخدمات التي تقدمها المؤسسة وسرعة تطوير الجديد أو تقديم عمليات و منتجات جديدة من خلال تطوير العمل و التقنيات المستعملة ³ و بالتالي يعد الابداع أحد أهم مصادر الميزة التنافسية في كل حالة ، يمكن للمؤسسة من خلالها أن تفرض سعرا مرتفعا وهذا لكونها المورد الوحيد للمنتج الجديد وعندما يتمكن المنافسون من تقليد المنتج ، تكون المؤسسة المبدعة قد نجحت في إرساء ولاء قوي للمنتج و العلامة الذي يصعب على المنافسين مجاراته ⁴ .

¹ يوسف أحمد أبو فارة ، تطبيقات ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، الملتنى الدولي لاقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، عمان ،الأردن 25،-27 أفريل، 2005، ص 3

² علاء فرحان طالب أميرة الجناني، ادارة معرفة الزبون ،دار الهناء للنشر ،عمان،الاردن 2009، ص 161

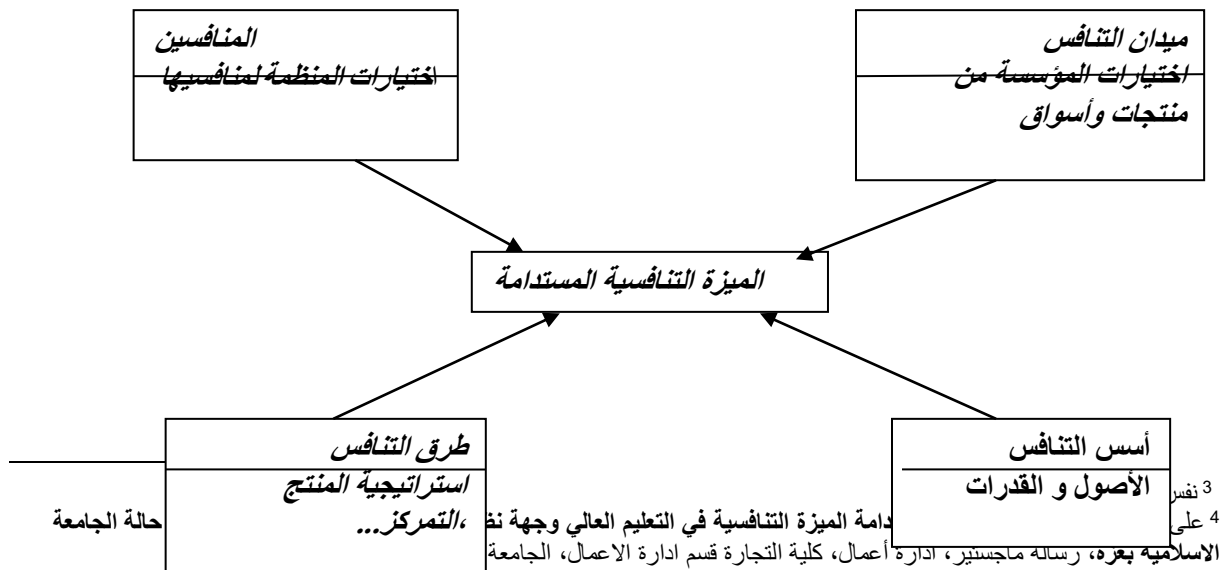
¹ نفس المرجع السابق ،ص 161

² تشارلز هل جاريت جونز ، ادارة الاستراتيجية ،ترجمة رظي محمد و محمد السيد دار المريخ الرياض طبعة 2001 ص 201 202

د- ردة الفعل المتميزة اتجاه العملاء : هو مقدار استجابة المؤسسة لاحتياجات العملاء وهو ما يعني مقدرتها على أداء الاعمال ، بشكل أفضل من المنافسين، وذلك بتحديد حاجاتهم ورغبات عملائها ، و العمل على اشباعها وهذا ما يستلزم الاستماع الى ما يريدونه وقت ما يريدونه بواسطة نظم التغذية العكسية ، و أخذها على محمل الجد و الأستجابة لها بأسرع ما يمكن و ردة الفعل اتجاه العملاء تعني وقت الاستجابة للعميل وهو الوقت المستغرق بالنسبة للسلعة حتى تسليمها أو للخدمة حتى أدائها¹ .

ثانيا- استدامة الميزة التنافسية : ان مفهوم الاستدامة هي كلمة تعني الاستمرار للدوام و هو مفهوم "يمتد ليشمل كل التصرفات التي تقوم بها المنظمة و التي من شأنها أن تضيق الطريق أمام المنافسين عن القيام بتقليد نقاط القوة ، و القدرات الاستراتيجية المتفردة للمنظمة ، أو قيامها باستبدالها من خلال استخدام أية موارد أخرى"² ، والميزة التنافسية المستدامة مصطلح برز على يد بورتر سنة 1988 و تأكد على يد (Barney) حيث اعتبر الميزة التنافسية المستدامة " الربح المستديم لتطبيق استراتيجية فريدة من نوعها تخلق القيمة، بحيث لا تكون الاستراتيجية مطبقة من قبل أي من المنافسين الحاليين أو المحتملين، في الوقت الذي لا يستطيع المنافسون تقليد هذه الاستراتيجية"³ ، و تتجلى الميزة التنافسية المستدامة بـ موارد نادرة، و قيمة صعبة التقليد و الشكل الآتي يوضح ذلك :

الشكل (2-4) الميزة التنافسية المستدامة :



المصدر: فرحاتي لويزة، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة-دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة – باتنة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

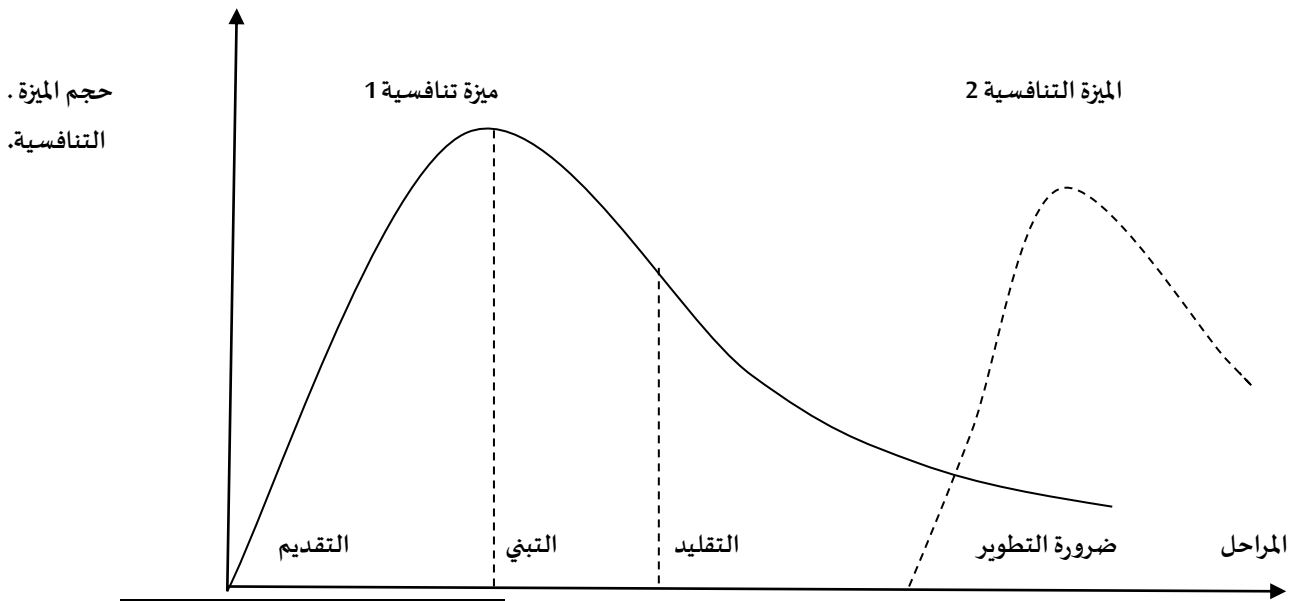
وهذه الميزة التنافسية المستدامة تقتضي عناصر المحافظة على ديمومتها¹ وهي:

* المقارنة المرجعية: وهي عملية قياس الأداء للمنتجات والعمليات.

* واليقظة وهي رصد البيئة.

* والذكاء الاقتصادي، وهو مجموعة من الاعمال المنسجمة للبحث و المعالجة و توزيع المعلومات المفيدة للأطراف الاقتصادية، بهدف استغلالها و نتساءل كيف سيكون شكل دورة حياة الميزة التنافسية في ظل الاستمرارية أو الاستدامة فالميزة التنافسية لها دورة حياة تشبه دورة حياة المنتج، و سيكون تمسك المستهلكين بالمنتج و اقبالهم عليه مرهون بمقدرة المؤسسة على الابداع و التميز و الاستمرار فيهما، أو عن الأقل الاحتفاظ بمستوى الجودة سعر و خدمة المقدمة للعملاء، و الميزة التنافسية نجدها موضحة بالمرحل الأربعة الآتية: مرحلة التقديم –التبني مرحلة –مرحلة التقليد و مرحلة ضرورة التطوير² و الشكل الآتي يبين دورة حياة الميزة التنافسية:

الشكل (2-5) بيان دورة حياة الميزة التنافسية.



¹ فرحاتي لويزة، مرجع سبق ذكره، ص 206

² نبيل محمد مرسي، استراتيجية الادارة العليا، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 2006، ص 86

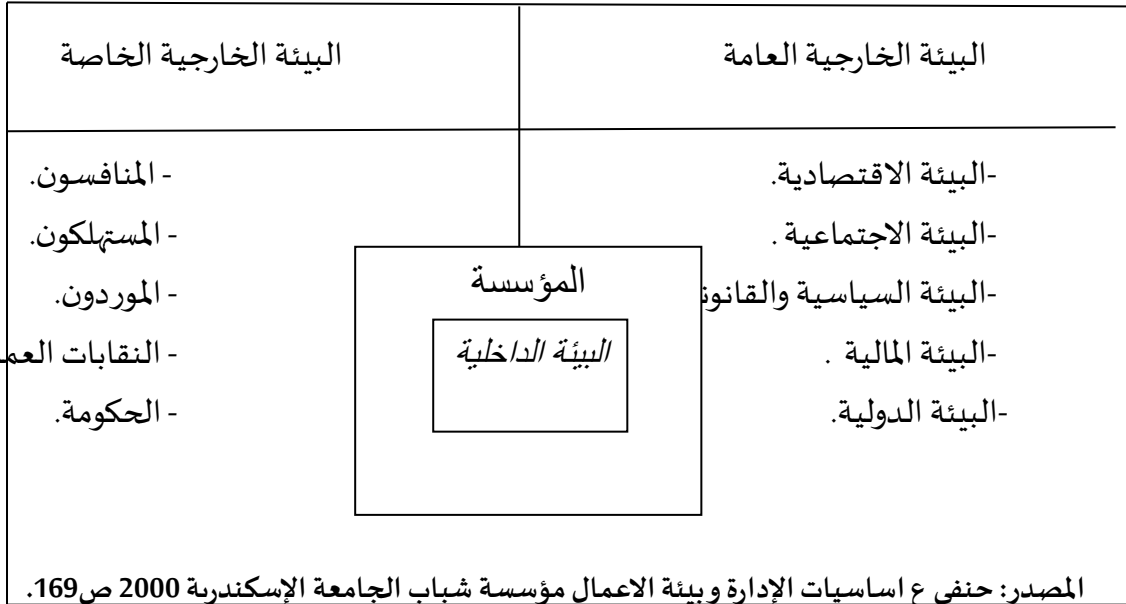
المصدر نبيل محمد مرسي استراتيجية الإدارة العليا المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر 2006 ص 6-8.

المطلب الثالث: الميزة التنافسية تحليل استراتيجي: سنتطرق في هذا المطلب الى تحليل قوى البيئة التنافسية حيث سنطلع من خلاله الى مفهوم البيئة و نوضح البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وسنقدم نموذج بورتر لهيكل الصناعة ونتطرق الى ماسة بورتر و ذلك من أجل توضيح بنية الميزة التنافسية ونموذج القيمة وأخيرا سنتطرق للاستراتيجيات التنافسية و محاذرها.

الفرع الأول - تحليل البيئة التنافسية : ان المؤسسة هي نظام مفتوح تتفاعل مع المحيط الخارجي و البيئة الخارجية ، و لذلك دأب الباحثون و الدارسون على إعطاء أهمية بالغة لتفاعل المؤسسة مع بيئتها، لأنها جزء من نظام كلي وهو بيئة المؤسسة ، و حسب لاسكا : المحيط هو مجموعة القوى والقرارات و القيود الخارجية عن المؤسسة فهي ليست مسؤولة عن تكوين هذه العناصر ، الا أن هذه الأخيرة من طبيعتها أنها تؤثر على نشاط المؤسسة وعلى تطورها¹.

و في تعريف لسيترس على أن " البيئة تساوي المنظمة " ² و من خلال ما سبق يمكن أن نقدم تعريف عاما و أشمل بأن البيئة هي المحيط الخارجي و الداخلي أو البيئة الخارجية ، و التي تعني مختلف التغيرات التي تحدث خارج سيطرة المؤسسة ، و البيئة الداخلية فهي تلك التي ترتبط ارتباطا مباشرا بنشاط الأداء داخل المؤسسة، و تسمى البيئة العملية . و حسب بورتر نستطيع أن نلخص المكونات الأساسية لبيئة المؤسسة الاقتصادية بالشكل التالي :

الشكل (2-6) المكونات الأساسية لبيئة المؤسسة



¹ Lasca H et Shulles M Vielle Strategie comment ne pas être nové sans l'information ? colloque v sst (25-27-oct-1995) Toulouse p 15

² الديق محمد ، التكامل الخارجي في علاقة المنظمة مع البيئة، مجلة الادارة العلمية ، العدد 45 ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ص 33

الفرع الثاني - نموذج هيكل الصناعة لبورتر (قوى التنافس الخمس): كما سبق معنا في تحليل بيئة المؤسسة والتي رأينا أنها تتسم بالتقلب و عدم الاستقرار و في ظل المنافسة الشديدة تنشط المؤسسات في هذا المناخ الذي يخيم عليه الحذر و اليقظة بالنسبة للمحيط الخارجي العام و الخاص و دراسة الاتجاهات المستقبلية و عليها ان تنظر في الفرص و التهديدات وأن تواجه المنافسين الأقوياء و النظر الى فاعليتهم و تأثيراتهم و لأجل تحليل قوى التنافس في الصناعة نتطرق في هذا المقام لنموذج هيكل الصناعة لبورتر أو تحليل قوى التنافس الخمس وهي:

*فرص وتهديدات الموردين .

*فرص و تهديدات المنتجات البديلة .

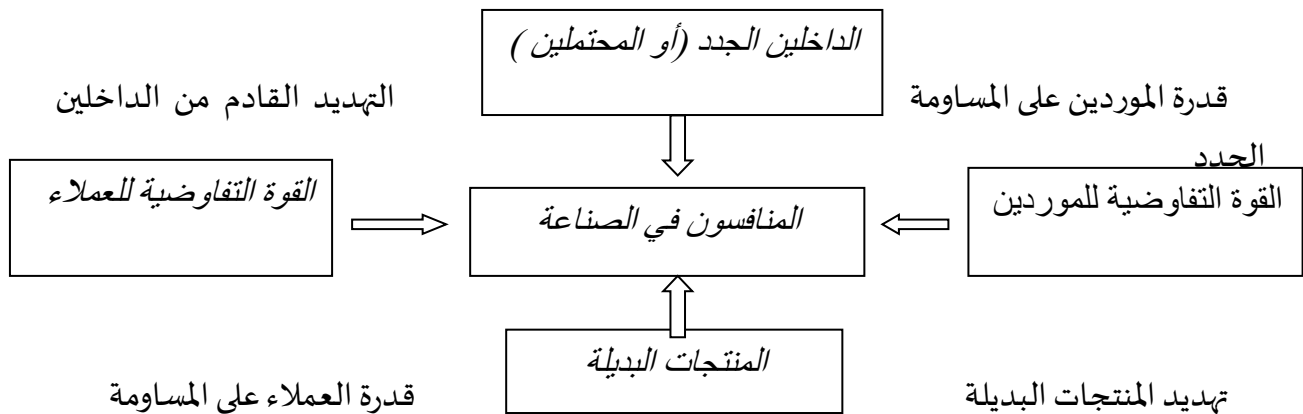
*القوة التفاوضية للعملاء .

*المنافسين الجدد.

*قوة المنافسة في الصناعة (شدة المزاومة داخل الصناعة).

و يشير بورتر الى أن نهاية كل من هذه القوى يؤدي الى تقليل الفرص و يزيد من التهديدات و يعمل على تحجيم أرباح المؤسسة و فرصة رفع الأسعار و اذا انخفضت هذه القوى فذلك سيؤدي الى ازدياد الفرص و تقلص التهديدات و يمكن للمؤسسة أن ترفع الأسعار و أن تحصل على ربح أعلى وهذه القوى الخمس جمعها بورتر في الشكل الآتي :

الشكل (2-7) القوى التنافس الخمس



المصدر: مايكل بورتر الاستراتيجية التنافسية ترجمة سعيد عمر الايوي هيئة ابوظبي للثقافة والتراث الامارات

2010

ص 38.

أولاً-فرص وتهديدات الموردين: و نقصد بها القوة التفاوضية للموردين ان تتعامل مع مؤسسات الموردين يحتمل أحد المعنيين أن يكون فرصة أو يكون تهديدا و يكون فرصة في حال نجاح المؤسسة في تعاملها مع الغير اللذين هم الموردون وهو ما يعني الحالات الآتية:¹

¹ محمد أحمد عوض، الإدارة الاستراتيجية للوصول و الاسس العلمية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 121

- إذا حصلت المؤسسة على حاجاتها من الموردين بأسعار أقل و جودة أعلى من المنافسين.
 - إذا حصلت على شروط دفع أفضل من المنافسين .
 - إذا حصلت على مواعيد تسليم منضبطة و مواصفات مطابقة .
 - إذا حصلت على مرونة في قبول مردودات المشتريات .
 - إذا حصلت على تلبية لاحتياجاتها في أوقات الأزمات .
- ويمكن أن تكون حالة تعامل المؤسسة مع الموردين تهديدا إذا حملت ما يلي¹:

- إذا امتلك الموردون براءات الاختراع ،فهو يحتكر المصدر مما يشكل تهديدا .
- إذا احتكر المورد المواد الأولية و في هذه الحالة أيضا يحتكر المورد مصدر المواد الأولية.
- إذا كانت هناك عقود طويلة الاجل تربط المؤسسة بالمورد.
- حالة مديونية المؤسسة اتجاه المورد.

ثانيا - فرص و تهديدات المنتجات البديلة: (المنتجات البديلة): هناك العديد من العوامل التي تؤثر في المؤسسة و تحد من جاذبية الصناعة و منها خاصة توفر السلع والخدمات البديلة، وهو ما يعمل على تخفيض حصة المؤسسة في السوق و كلما زادت قوة هذه البدائل من الفترة الحالية و المستقبلية ،كلما قلل هذا من جاذبية الصناعة و أثر سلبا على ربحية المؤسسة²، و المنتج البديل هو منتج مماثل مشابه و منافس غالبا ما يغذيه شعور المؤسسة بالغرور بان لا منافس لها في السوق ،فهذا الشكل يقوى المنتج البديل و يعمل على جذب العملاء و يعمل على خدمتهم بطريقة ما الى أن تكتشف المؤسسة المهيمنة انها مهددة بمنتج أو منتجات و خدمات بديلة و بانصراف الزبائن عنها تكون قد اكتشفت معنى تهديدات المنتجات البديلة.

ثالثا - القوة التفاوضية للعملاء: وهي تعني قوة المساومة للزبائن فكلما كانت منتجات المؤسسة متميزة كلما قلت القوة التفاوضية للعملاء ،و اذا حدث و ان كانت هذه المنتجات عادية و غير متفردة فهذا يمنح الزبائن فرصة الانتقال الى منتج آخر ،بسبب تماثل المنتجات فليس لديه ما يخسره و ليس لديه ما يربحه في هذا المنتج، و بالتالي عملية انتقاء الزبائن و ربط الزبائن بالمنتج المتميز تدخل ضمن القرارات الاستراتيجية للتحكم في القوة التفاوضية للعملاء ،و تؤثر في تنافسية المؤسسة مستقبلا . و تزداد القوة التفاوضية للعملاء في الحالات الآتية:³

- عندما تكون هناك درجة كبيرة من تركيز العملاء ويتم الشراء بكميات كبيرة جدا .
- عدم أهمية سعر المنتج بالنسبة للجودة وامتلاك المستهلك معلومات هامة عن تفاصيل الصناعة .
- عند الوثوق بوجود تهديد من جانب العملاء بالتكامل الخلفي .

² زينات دراجي نعيم علاء، العوامل التنافسية للمؤسسة ،الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية و تحولات المحيط ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2002 ص 48

¹ سعيدة قاسم شاوش، الاتجاهات المعاصرة في الادارة لتحقيق الميزة التنافسية و امكانية تطبيقها في المؤسسات الجزائرية ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع ادارة اعمال ،جامعة الجزائر 3، الجزائر 2014،ص11

² زكرياء مطلق الدوري، الإدارة الاستراتيجية، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2005، ص 102

-عندما يتاح للعملاء تحويل الطلبيات بين المؤسسات المنتجة بتكلفة منخفضة وبذلك تتضارب مصالح المؤسسات لتخفيض الأسعار .

يمكن للمؤسسة ان تحسن وضعها التفاوضي باتجاه العملاء بما يلي¹:

التركيز على أكثرقطاعات الصناعة نمواً أو أقل مناطق السوق تكلفة.

زيادة درجة اختلاف المنتجات.

رفع تكاليف التحول للعملاء.

رابعا - المنافسين الجدد (الداخلين المحتملين): يظهر تهديد الداخلين الجدد الى الصناعة بالنسبة لتلك المؤسسات المتواجدة

في القطاع سابقا حسب ما يمتلكه هؤلاء المنافسون من قدرات جديدة و عزم في الوصول الى حصص من السوق و بالتالي يعملون على خفض أسعار المعروض من الإنتاج وهو ما يعمل على ارتفاع تكاليف المؤسسات المتواجدة سابقا في الصناعة ، و أمام درجة خطورة الداخلين الجدد لابد ان تستخدم المؤسسة العاملة في القطاع حواجز لمنع دخول المنافسين² و التي نجد منها مايلي :

أ-اقتصاديات الحجم الكبير : أو ما يدعى بالوفرات والتي تعني الإنتاج بالحجم الكبير للأجل الطويل ، وهو ما يؤدي الى انخفاض في متوسط التكلفة الكلية و تظهر في مثل هذه الحالات اقتصاديات الحجم في كل وظائف المؤسسة (توريد تصنيع بحث وتطوير تخزين تسويق ...) و بالتالي ستكون وفرات الحجم أو اقتصاديات الحجم حدا فاصلا و عاملا حاسما لدخول القطاع و ستقع هذه المؤسسات المنافسة الجديدة أمام خيارين إما الإنتاج بالحجم الكبير و ما ينجم عنه من مخاطر وردة فعل المؤسسات العاملة في القطاع أو الإنتاج بكميات صغيرة وهو ما يؤدي بهؤلاء المنافسين الى تحمل تكاليف مرتفعة .

ب-التميز في المنتجات : ان تلك المنتجات المتميزة المتفردة و التي تملكها المؤسسات .حيث تمتلك المؤسسة وفاء العملاء للمنتج و تلك الصورة الجيدة للسلعة وهذا يعود لسنوات من العمل والاشهار و الإعلان للمنتج و خدمة العملاء تؤدي في النهاية الى تميز المنتج ، و الذي يصبح عائقا أمام الداخلين الجدد مما يضطرهم لصرف مبالغ باهضة من أجل تغيير ولاء العملاء و نزع تلك الصورة من أذهانهم للمنتج و المؤسسة ، وفي غالب الأحيان تتحمل هذه المؤسسات المنافسة الجديدة عبئا ماديا معتبرا وأحيانا خسائر لتصل بعد فترة الى صنع صورة خاصة بها و بمنتوجها لتحضى بقبول العميل .

ج- تطور التكاليف : ان المؤسسات السابقة في الصناعة قد تتمتع بمزايا السبق في التكاليف و التي تعني استفادتها من وضعيات اقتصادية و قانونية و زمنية تجعلها متفوقة من ناحية التكاليف ، التي تكون كحاجز أمام الداخلين الجدد مثل أن تستفيد من أفضل المواد الخام من أفضل الموردين أو حصولها على أصول ثابتة في الماضي قبل تطور أسعارها ، أو حصولها على دعم و إعانات حكومية كحصولها على أراضي في مناطق صناعية مجانا .

أو توفر مخترع تكنولوجي يؤهلها للتفوق على الغير ، و كل ما سبق من عناصر يطور من تكاليف المؤسسة ، و يجعلها حاجزا أمام الوافدين الجدد إلى القطاع .

³ غراب كامل سيد ، الإدارة الاستراتيجية أصول عملية و حالات عملية ، عمادة شؤون المكتبات ، المملكة العربية السعودية 1995 ص 78

⁴ سعيدة قاسم شاوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

د - تكاليف التغيير: وهي تلك التكاليف الناجمة عن تغيير العميل منتج مورد سابق بمنتج ومورد جديد نتيجة لبروز منتج بديل في القطاع، ويشمل تكاليف التبدل أو التغيير، تأهيل اليد العاملة، تكاليف للتجهيزات الجديدة، تكلفة الزمن، الحاجة الى المساعدة التقنية... الخ من التكاليف، و حين تكون تكاليف التبدل مرتفعة فعلى الداخلين الجدد أن يراهنوا على قدراتهم حتى يقبل العميل التخلي عن المؤسسات المتواجدة في القطاع.¹

هـ - قنوات توزيع السلع والخدمات: إن سيطرت المؤسسات المتواجدة بالقطاع على قنوات التوزيع يجعل أمر الدخول إليها صعبا، أمام المؤسسات الجديدة أو الداخلين الجدد و هو يعد بمثابة حاجز لان قنوات التوزيع مشغولة من قبل المؤسسات القديمة في القطاع، وهو ما يصعب على القادمين الجدد النفوذ الى هذه القنوات و هو ما يضطرهم في النهاية الى انشاء قنوات توزيع خاصة بهم.

و- الحاجة لرأس المال: ان الدخول في عملية استثمارية بحاجة الى أموال كثيرة و مبالغ ضخمة و خاصة اذا كان الدخول من باب المنافسين الجدد، فتوفير البنية الأساسية من أجل انتاج المنتج و تجربته و تخزينه و تسويقه بجميع خدماته في ظل عميل متمسك بمنتج متميز، و علامة رائدة فهذا الامر يحتاج الى مبالغ ضخمة و أموال كثيرة لتحويل العملاء و الإنتاج و التسويق و البحث و التطوير وما يحتويانه من مخاطر التعثر، بالإضافة الى خسائر عملية انطلاق النشاط و كل هذا يحتاج الى رؤوس أموال ضخمة و بالتالي تكون عملية الدخول بحد ذاتها مخاطرة على الداخلين الجدد و هذا ما يعزز مكانة المؤسسات المتواجدة في القطاع مسبقا.

ي- القوانين والتشريعات الحكومية: في بعض مجالات الاستثمار تكون هناك قوانين تحدد وتحد من دخول الوافدين الجدد لاسباب تشريعية بحتة، كأن تضع الدولة احتكار لمؤسسة معينة أنفقت مبالغ باهضة الشبكات و المولدات الاستثمارية (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) و الشركة الوطنية للمياه فهذه المبالغ الإستثمارية الضخمة من ناحية تعد حاجزا، بالإضافة الى الحاجز القانوني حيث تعطي الدولة للمؤسسات فترة لإسترداد رأس مالها و بالتالي تكون القوانين و التشريعات الحكومية في أحيان كثيرة حاجزا أمام الداخلين الجدد.

خامسا - قوة المنافسة في الصناعة: وهي تعني شدة المزاومة في القطاع وتدور بين الفاعلين في الصناعة او كما يدعوها بورتر بكثافة المنافسة و كل مؤسسة فيه تسعى للحصول على حصة معينة في السوق بناء على خطط للمنافسة تتناول الأسعار و الإشهار و اطلاق منتجات جديدة و تطوير الخدمات و كثافة المنافسة في القطاع تسييرها جملة من العناصر كدرجة نمو الصناعة و نسبة التكاليف الثابتة الى

¹ M porter , op.cit.p 13

القيمة المضافة و درجة تمركز المنافسين و مدى إمكانية تميز المنتج¹ و شدة المنافسة في الصناعة ينجم عن عدد من العوامل².

*تساوي عدد المنافسين في القطاع في الحجم والقوة .

*لا يمكن تطور الطاقة الإنتاجية الا في ظل الحجم الكبير.

*ارتفاع التكاليف الثابتة بما يغري المنتجين بتخفيض الأسعار .

*المتنافسون مختلفون في التصور و الاستراتيجية و فكرتهم عن المنافسة.

*ان قطاع النشاط الاقتصادي بطيء النمو، و هو ما يدعوا بعض المنتجين الى الصراع عن الحصة السوقية

الفرع الثالث :ماسة بورتر : قدم بورتر أربعة عوامل أساسية لتحديد الميزة التنافسية للدولة وأطلق على هذه العوامل الأربعة تسمية ماسة بورتر porter diamond وهي تتداخل وتتشابك فيما بينها و هذه العوامل الأربعة هي :أحوال الإنتاج – استراتيجية المنشأة و طبيعة المنافسة –الطلب المحلي – الصناعة المرتبطة و الصناعة المساندة.

أولاً- أحوال عوامل الإنتاج: وهي تشمل كل مدخلات عوامل الإنتاج للقطاع الصناعي أو الإنتاج

الزراعي أو الخدمي ،ولكي تحدد مدى قدرة المؤسسة على لمنافسة تأخذ هذه العوامل الشكليين الآتيين :

أ- موارد ملموسة³: والتي تظهر في شكل موارد بشرية و موارد طبيعية و مواد أولية ومعدات انتاج كمدخلات للمؤسسة وجودة هذه المواد مطلوبة لتمييز المنشأة و الخبرة والخبراء و الكفاءات يكون ضروريا من أجل اختيار أفضل المواد ، و كل هذا يساعد في الحصول على ميزة تنافسية، أو موارد مالية فلن تحصل على معدات الانتاج و لا على مواد أولية و لا على عاملين و لا على خبراء الا عن طريق التمويل ، و الذي قد يكون داخلي أو خارجي و، التي يجب توفرها في الوقت المناسب بالحجم المناسب و كلما توفرت الأموال تعزز موقع المؤسسة التنافسي .

ب- موارد غير ملموسة : وهي تشمل كل مورد للمؤسسة غير مرئي أو معنوي غير حسي غير مادي وليس هناك من إتفاق على عددها أو تحديدها نذكر منها الجودة – المعلومات – التكنولوجيا – المعرفة – الابتكار – و الابداع و بالنسبة للقطاع الزراعي نجد بالإضافة الى ما سبق عناصر أخرى خاصة بالقطاع نفسه كدرجة التبكير أو البدرية كالمحاصيل المبكرة في قطاع الخضر في ولايات الجنوب الجزائري ولكي تكون هذه الموارد استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية لا بد من توفر عدة شروط نوجزها فيما يلي⁴:

ومعناه ان يكون هذا المورد نادرا وغير متاح للمنافسين و الحصول عليه يعد امرا صعبا . ***الندرة :**

***القيمة :** وهنا يجب ان يحقق المورد قيمة بالنسبة للمؤسسة بحيث يسهم ذلك في تحسين الخدمة او المنتج او الاثنين معا .

¹ سملاي يحضبة ، أثر التسيير الاستراتيجي و الموارد البشرية و التنمية و الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، مدخل للجودة و المعرفة ، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3-الجزائر ، 2004 ، ص 34

² بعلي حمزة ، مرجع سبق ذكره ص 102

¹ نفس المرجع السابق، ص 106

² حسن علي الزعبي، مرجع سبق ذكره ، ص 141

***البدائل** : قيمة المورد غير قابلة للاحلال فهو فريد يحافظ على قيمته بمعنى لا يوجد له بديل .

***التقليد** : لا يمكن استنساخه ولا محاكاته لانه مورد فريد (ناتج عن سبق أو ظرف تاريخي أو قانوني ...).

***دائم** : بمعنى ان المورد مستدام و متفرد (كحصول المؤسسة على مساحة عقارية لانشاء المصنع عليها في تاريخ سابق فيبعد 99 سنة تستطيع تجديد الملكية ل 99 سنة أخرى).

***الحيازة** : وهو أن تحوز المؤسسة هذا المورد أو تمتلكه و ذلك وفق الإجراءات القانونية .

ثانيا - استراتيجية المنشأة و طبيعة المنافسة : وهذا معناه ان لإستراتيجية المؤسسة المنتهجة في المنظمة دور في إيجاد بيئة ملائمة للمنافسة .

ثالثا - أحوال الطلب المحلي :¹ ان الطلب المحلي يوضح لنا مجموعة من الخصائص تتمثل في تركيبة الطلب المحلي ذاته و حجم ونمط و معدل النمو في الطلب المحلي كما انه يشير الى الآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك المحلي في دولة ما الى الأسواق العالمية و واضح دور الطلب المحلي في توليد الميزة التنافسية للدولة او النشاط (الصناعة) أو المؤسسة و الأثار المترتبة عن أحوال الطلب المحلي هي نوعان : اثار استاتيكية ساكنة وتتبع تأثير طبيعة الطلب على اقتصايات النطاق ، و أخرى ديناميكية وهذا يتأثر بظروف الطلب على عمليات الابتكار و تحسين المنتج ، و هذا لما للطلب المحلي من تأثير مباشر و فعال على الميزة التنافسية حيث يرتبط بالدخل الذي يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات، وقد حدد بورتر مجموعة من الخصائص اللازمة حتى يسهم الطلب المحلي في خلق الميزة التنافسية :

*أن يكون الطلب المحلي سابقا للطلب الخارجي .

*أن يكون الطلب المحلي مشابه الى حد كبير للطلب العالمي .

*تعقيد الطلب المحلي من خلال الابتكار و التطوير و التحديث .

رابعا-الصناعة المرتبطة و الصناعات المساندة :وهي ما يطلق عليه أحيانا الصناعات المغذية للصناعة المكملة و هو ما يوجب على المؤسسة النظر في أحوال و ظروف تلك الصناعات المرتبطة والمغذية لصناعتنا و هل هي في توسع و تحسين مما يعني زيادة و توسعا أكثر بالنسبة لمؤسسة، و بالمثل ننظر لظروف تلك المؤسسات المكملة لنشاطنا ،فإن تحسن وضعها و أصبحت ظروفها جيدة فهذا سينعكس عليها في صورة أفضل بالنسبة للمؤسسة و هو ما يعني التقدم أكثر نحو اكتساب ميزة تنافسية.

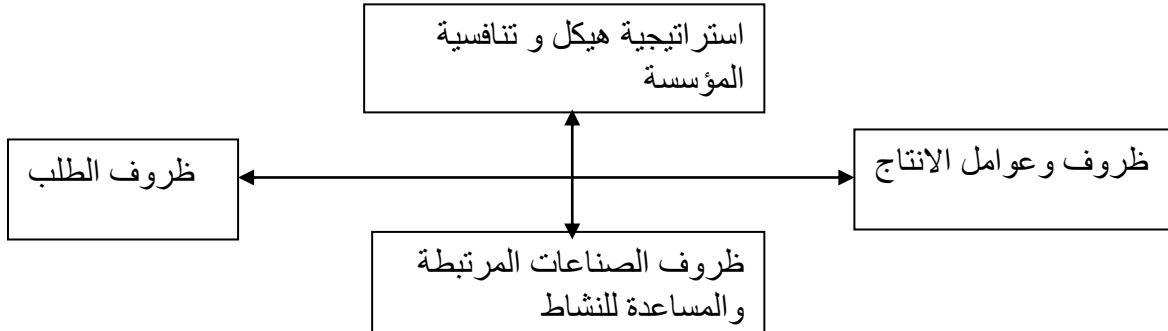
أما العنصرين الأخيرين و اللذين اضافهما بورتر وهما دور الحكومة و الصدفة .

أ-دور الحكومة : فعن طريق السياسات والقوانين و تأييد الحكومة يعد دعما مباشرا مما يؤهل المؤسسات للحصول على ميزات تنافسية .

ب-دور الصدفة :وهي جملة العوامل غير المتوقعة أو تلك العوامل خارج نطاق الحساب ،فالمؤسسة تقع أحيانا تحت تأثير عوامل إيجابية طارئة وغير متوقعة ،كحدوث رواج اقتصادي أو ارتفاع في قيمة أصول ثابتة في المؤسسة أو ارتفاع للأسعار فجأة و المؤسسة لديها مخزون تام الصنع و جاهز للبيع مما يعني سقوط المؤسسة على ثروة لم تعد لها حسابًا ،اما الحالات السلبية للصدفة كحدوث كساد في الاقتصاد أو انهيار لأسعار المنتج أو تدني في قيمة أصول المؤسسة بسبب تراجع الأسعار أو حدوث حريق لأصول غير مؤمنة .

¹ سامي عفيفي حاتم ،اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ،ص 280-281

الشكل (2-8) ماسة بورتر



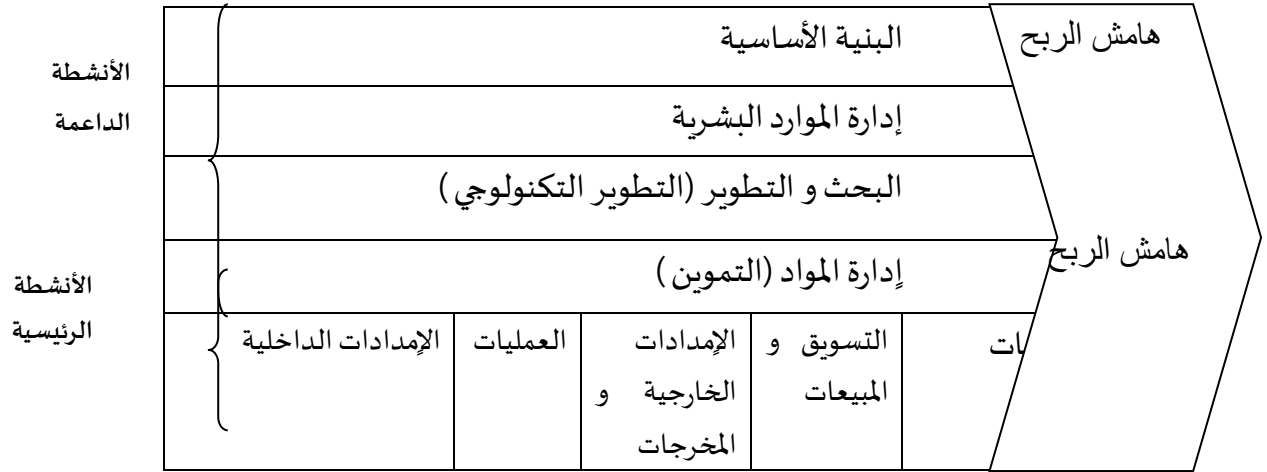
Source :Gerry Johnson et Evvan scores strategiques ed française ,France 2000 p 19

الفرع الرابع - نموذج سلسلة القيمة لدى بورتر : ظهر هذا المفهوم أول مرة سنة 1985 على يد بورتر و تناقش سلسلة القيمة مجموع تلك الأنشطة المستقلة المنجزة في المؤسسة ، و التي ينجم عنها ما يدعى بالقيمة وهي تشمل كل نشاط أو خدمة ، من البدء بالحصول على المواد الخام الى أن يسلم المنتج النهائي، و هذه السلسلة تدعى بأنشطة القيمة¹ و ان عملية بناء الميزة التنافسية هي عملية اكتشاف المؤسسة لذاتها، و فرصها وأرباحها و حصتها من السوق و تتم فقط كما ورد عن بورتر بطريقة سلسلة القيمة فالميزة التنافسية " تنجم عن مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة كالتخزين والإنتاج و التوزيع وتدعم منتجاتها ، حيث ان كل نشاط تقوم به سيسهم في تحسين وضعيتها من حيث التكاليف و خلق قاعدة تميزية"²، و هكذا يكون بورتر قد قدم أسلوبا حديثا في دراسة و تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة ، بما يساعدها في متابعة مصادر الميزة التنافسية التي تبرز من خلال سلسلة القيمة ، و التي تعرف على أنها " تكتيك يستخدم لتحليل الأنشطة الرئيسية و الأنشطة الداعمة في المؤسسة و ذلك بهدف تحليل المصدر الداخلي للميزة التنافسية و بالتالي تحديد عناصر القوة و الضعف الداخلية الموجودة حاليا بالمؤسسة أو المحتملة "وذلك بهدف الوصول لتحسين و تطوير القيمة الذي يترتب عنه تخفيض الكلفة و تميز المنتج و تركيزه والنموذج الآتي يوضح سلسلة القيمة كما يبينها بورتر .

¹نبيل خليل مرسي، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 1998، ص 177

² S. Huteau, le management public territorial du popyrus , France 2002 p 50

الشكل (2-9) سلسلة القيمة لدى بورتر



Source : Micheal. E. Porter, compétitivité, the free press , New York Usa 1985 p 37

و تتكون سلسلة القيمة من أنشطة رئيسية وأنشطة داعمة، ويمكن تفصيل و إيضاح النشاطين من أجل فهم سلوك التكلفة و مصادرها الحالية و اللاحقة و المحتملة و هذا لأجل تحقيق ميزة تنافسية.

أولا - الأنشطة الرئيسية : وهي ما تدعى بالأنشطة الأساسية أو الأنشطة الأولية، وهي تشمل عملية الإنتاج و هو ما يعني الإيجاد المادي للمنتج، الى أن يصل المنتج الى المستهلك و خدمات ما بعد البيع، و تشمل الإمدادات الخارجية والمخرجات، و التسويق والمبيعات والخدمات.

أ- الإمدادات الداخلية : وهذه أنشطة تشمل العمليات المرتبطة باستلام المدخلات اللازمة للمنتج و تخزينها و الرقابة على المخزون و مناولة المواد و المرتجعات الى الموردين.

ب- العمليات : وهي أنشطة تهتم بعملية التحويل المادي للمدخلات بحسب حالاتها الى منتج تام الصنع، أو بحسب حالته أيضا وتشمل: تشغيل الآلات و التجميع و التعبئة والتغليف و مراقبة الجودة و صيانة الآلات وبصفة مختصرة تشمل كافة الأنشطة المرتبطة بتحويل المدخلات الى مخرجات.

ج- الإمداد الخارجي (المخرجات) : وهي تلك الأنشطة المرتبطة بالتجميع و التخزين و التوزيع و النقل و تنفيذ الطلبات و كافة الأنشطة المرتبطة بالشحن، و يجب أن تنظر المؤسسة دائما في كفاءة الإمداد الخارجي لأن ذلك سيساعد في بناء الميزة التنافسية.

د- التسويق للمبيعات : وهي تبدأ من وضع السياسات الاستراتيجية للمبيعات و كل أنشطة إدارة التسويق و تشمل الإعلان و الترويج و رجال البيع و اختيار المنافذ و العلاقات مع الموزعين، وهي تعني كل ذلك النشاط الذي يحفز المشتريين على الشراء أو الشراء أكثر.

هـ - الخدمات : وهي تشمل كافة العمليات التي من شأنها ان تزيد في قيمة المنتج او تدعمه أو تحافظ على تلك القيمة و السمعة، وهي خدمات التركيب و الإصلاح والتدريب و قطع الغيار و الأجزاء و تعديل المنتج و الهدف هو الوصول الى رضا المستهلك و كسب ولاءه للمنتج، وهو ما سيساهم في خلق مكانة و ميزة للمنتج ويزيد من تنافسيته.

ثانيا - الأنشطة الداعمة: وهي تلك العمليات التي تسمح للأنشطة الرئيسية القيام بدورها في تدعيم الأنشطة الرئيسية، وهو ما يجعلها تحقق القيمة للمؤسسة و ذلك عن طريق الأنشطة الداعمة الآتية:

أ- **البنية الأساسية للمنظمة:** وهي عبارة عن ذلك الوعاء الكبير الذي يجمع كل تلك الأنشطة المتعلقة بالإدارة العامة من مالية ومحاسبة و الجانب القانوني و التمويل و التخطيط الاستراتيجي ونظم التسيير و الجودة و نظام المعلومات .

ب- **إدارة الموارد البشرية:** وهي عبارة عن مجموعة من الأنشطة الموجهة للعاملين في المؤسسة من تكوين وتوظيف و تدريب و تحفيز و متابعة للمسار المهني و ترقية لعنصر يأخذ أهميته من أهمية المورد الذي نسيره حيث اعتبر ليونتيف أن العمالة الماهرة المدربة هي العامل الذي يخلق الميزة التنافسية فهي تجذب الاستثمار الأجنبي، وعززه داننج Daning في هذا الموضوع بأهمية رأس المال البشري كعنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ج- **البحث و التطوير (التكنولوجيا) :** و تعني جميع الأنشطة المتعلقة بتصميم المنتج و المعرفة الفنية و كل المدخلات التكنولوجية و ذلك لتطوير و تحسين العمليات الإنتاجية ، و قد بين الباحث Dixit فيما يتعلق بالتكنولوجيا و انها تلعب دورا حاسما في موضوع الميزة التنافسية .

د- **إدارة المواد:** وتعني جميع المشتريات من المدخلات سواء كانت مواد أولية أو خدمات أو آلات و تعني في النهاية عملية التمويل للمؤسسة من اختيار و اختبار الموردين و طبيعة المواد الخام و كل ما يلزم كتمويل للمؤسسة مما يضمن تدفق المواد للمؤسسة كمدخلات و هو ما يضفي عليها قيمة أكبر و تميز و قدرة على المنافسة في هذا الجانب .

الفرع الخامس : الاستراتيجيات التنافسية : وهي تعني دراسة القوى المؤثرة في المؤسسة و التي تؤدي إلى الإطلاع على بيئتها الداخلية والخارجية و تحويل تلك القوى و التهديدات و الفرص الى مزايا بالنسبة للمؤسسة و تنسيقها في اطار الاستراتيجيات التنافسية ، و التي تعرف بأنها "مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي الى تحقيق ميزة متواصلة و مستمرة عن المنافسين"² ، و هي أيضا تعرف بأنها "فن خلق و استغلال تلك المزايا التي هي أكثر ديمومة و التي يصعب تقليدها"³ و تستطيع المؤسسة تحويل تلك القوى الى مزايا تنافسية ، كما ورد مع بورتر توضيحه لهذه الاستراتيجيات " ان أمام المؤسسة ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لمواجهة المنافسين تعرف بالاستراتيجيات التنافسية العامة"⁴ حيث يقدم بورتر البدائل الاستراتيجية مرتبة كما يلي :

- استراتيجية القيادة بالتكلفة .

- استراتيجية التميز .

¹ سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 279

² خليل نبيل مرسي ، مرجع سبق ذكره، ص 79

³ حسن علي الزعيبي، مرجع سبق ذكره، ص 137

وهي استراتيجيات عامة لانها تشمل جميع المؤسسات صناعية أو خدمية أو زراعية . أما استراتيجية القيادة في التكلفة على مستوى الصناعة ككل أو القطاع ككل كاستراتيجية التميز على مستوى الصناعة أو القطاع ككل ، اما استراتيجية التركيز فتتم على مستوى جزء محدود من السوق .

أولاً- استراتيجية القيادة في التكلفة : ¹ وهي تعني قدرة المؤسسة على تقديم منتج بتكلفة منخفضة مقارنة بالمنافسين، مع الحفاظ على الجودة و رضا العميل ، وللحصول على الميزة الأقل تكلفة يجب على منظمة الاعمال ان تنتبه الى الخبرة و اقتصاديات الحجم فهما يحققان عوائد أعلى للمؤسسة تتجسد بشكل تكلفة أقل و درجة سيطرة المنظمة على مدخلاتها و مخرجاتها و محاولة التوسيع السيطرة عليهما، لانه يؤدي الى تخفيض التكلفة و يجب السيطرة على موقع النشاطات و الذي يعني استثمارات رأسمالية مستمرة، و مهارات هندسية وتصميم جيد للمنتجات و الرقابة على التكاليف و العاملين و ضبط و مراقبة عملية التوزيع ،لاجل تكلفة منخفضة و حث العاملين بالحوافز لتحقيق الأهداف.

أ- من مزايا اتباع استراتيجية التكلفة الأقل أو القيادة في التكلفة : هو المقدرة على مواجهة قوى التنافس الخمس.

* على مستوى الموردين تكون المؤسسة في مأمن من الموردين الافراد بسبب الإنتاج بالتكلفة المنخفضة ،وهو ما يسمح بتحديد السعر و تحقيق هامش ربح محدد لمواجهة ظغوط ارتفاع سعر المدخلات .
* على مستوى العملاء ففي هذه الحالة المؤسسة تتمتع بحصانة من العملاء الأقوياء حيث ان السعر هو الاقل مع الاحتفاظ بنفس مستوى الجودة .

* أما على مستوى الداخلين الجدد : ان المؤسسة المنتجة بالتكلفة الأقل لديها ماترد به على هؤلاء المنافسين فلديها إمكانية تخفيض السعر عند الضرورة و هو ما يعطل هجوم المنافسين .
- اما فيما يتعلق بالمنتجات البديلة فاذا كانت السلع البديلة تتمتع بأسعار جذابة فان المؤسسة الحائزة على القيادة في التكلفة عليها أن تخفض الأسعار للحد الذي لا تتحمله المؤسسة المنتجة البديلة وهو ما يجبرها على الانسحاب .

ب- مخاطر اتباع استراتيجية القيادة في التكلفة :

* التكلفة المنخفضة تؤدي الى اغفال التميز . قد يؤدي ذلك السعي الحثيث وراء التكلفة المنخفضة الى نسيان موضوع الجودة و تميز المنتج (وهو ما يعني أن المنتج يفقد ملامحه الأساسية)² مما يؤدي الى اخراج المؤسسة من السوق³ .
* ليس هناك من معنى واضح للقيادة في التكلفة فهل هي تعني ضبط التكلفة الذي هو ميزة داخلية للمؤسسة و التي قد لا يراها العملاء أم هي التنافس على السعر الذي يبدو بجلاء للعملاء⁴ .

¹صالح ابراهيم يونس السعياني، **كلف الجودة واستراتيجية التوازن مع قيمة الجودة مجلة**،بحوث مستقبلية تموز، العدد 19 ،كلية الحداية ،جامعة الموصل ، العراق ،2007، ص 78

¹حسن محمد، أحمد مختار، **الإدارة الاستراتيجية المفاهيم و النماذج الشركة العربية للتسويق و التوريدات**، القاهرة، مصر 2008، ص 91

²فرحاتي لويظة ،مرجع سابق ذكره، ص ، 177 ،بتصرف

⁴ Bown.C. **interperiting competitive strategy**,british academy of management conference,university of bradford, UK september,1992 p14-16

* خطر التقليد والتطور التكنولوجي اذا كانت المؤسسات المنافسة تحظى بقوة تكنولوجية و قدرة على التقليد فالمؤسسة المنشغلة بأقل تكلفة لن تكون في مأمن بسبب توفر المنافس المقلد و تتمكن من الخبرة والتكنولوجيا.

* التركيز على تكاليف الإنتاج و اهمال الأنشطة الصغيرة¹ قد يهتم المديرون فقط بالعمليات الكبيرة في عملية الإنتاج كتكاليف الصنع مثلا و لا يتبينوا موضوع البيع و الخدمات و التكنولوجيا ، و يجب عدم اهمال حتى تلك النشاطات الصغيرة في المؤسسة مثل تكاليف شراء معدات الإنتاج (تكاليف التموين) ... الخ.

ثانيا - استراتيجية التميز : تكون المؤسسة في وضع التميز أو بلغته خاصة التميز و التفرد بالنسبة لمنافسها حيث يولها عملائها و شركات الصناعة في القطاع هذه الصفة نتيجة لتقديمها منتج فريد مع خدمة تميز بالنسبة للمنافسين و المنتجات البديلة ، و يحقق هذا للمؤسسة المتميزة عن طريق " مستوى الاستثمار و محتوى النشاط و جودة وسائل الإنتاج المستعملة و كفاءة و خبرة المستخدمين في النشاط و المعلومات المستخدمة في مراقبة النشاط"².

و يمكن ادراك ميزة التميز من خلال العناصر الآتية : تخفيض تكلفة استخدام المنتج و زيادة رضا المشتري و تعزيز ادراك المشتري للقيمة المضافة للمنتج . و الهدف هو جذب العملاء و زيادة ولائهم للمبيعات و في النهاية حماية المؤسسة من المنافسين . و يمكن إدراك قيمتها أيضا في تقديم³ خدمات للعملاء اكبر او في جودة احسن او لتفوق تقني او بما يقدمه المنتج من قيمة اعلى للعملاء نظير ما يدفعونه .

و الهدف من كل هذا هو جذب العملاء و زيادة ولائهم و رفع قيمة المبيعات، و في النهاية حماية المؤسسة من المنافسين .

أ- مزايا استراتيجية التميز :

- يكون المنتج متميز و متفرد و هذا يولد شعورا لدى العميل بالتقليل من تلك الحساسية السعرية يمكن للمؤسسة أن تزيد حصتها السوقية في حال اعتماد التميز على الجودة وإقناع العملاء بان المنتج متميز وأعلى مما يقدمه المنافسون .
- ان استراتيجية التميز تضع المؤسسة في أمان بفضل هامش الربح العالي وهو ما يسمح بمواجهة الموردين عند الضرورة .

- ان استراتيجية التميز تضع المؤسسة في مأمن من الداخلين الجدد أو المنافسين المحتملين و المنتجات البديلة بسبب تميز المنتج و ولاء العملاء. مما يشكل حاجزا للداخلين الجدد يجعلهم يتكبدون تكاليف عالية لدخول السوق .

ب- مخاطر استراتيجية التميز :

- في حالة عدم الوصول الى الهدف وهو احتمال الفشل في التميز فذلك يؤدي بالمؤسسة الى تحمل تكاليف من دون تحقيق أي عائد مع عدم القدرة أحيانا على المقارنة بين منافع التميز وتكاليفه⁴ .
- قد يتجلى في مثل هذه الحالات خطر فقدان التميز لتغيير سلوك المستهلك و المبالغة في التميز⁵ .
- قد تظهر مخاطر ناجمة عن زيادة في رفع السعر دون مراعاة لتكلفة التميز وهو ما يدفع في الحالة الأولى الى عزوف المستهلكين عن المنتج و في الثانية يدرك العميل أن قيمة المحصلة للمؤسسة أكبر من تكلفة المنتج.

³هنا عبد اوي، مساهمة في تحديد دور التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية دراسة حالة الجزائرية للهاتف

النقال موبيليس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 158

⁴ الطيب داودي، و آخرون مرجع سبق ذكره، ص 7

¹ خليل نبيل مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 119، بتصرف

²حسن محمد، أحمد مختار، مرجع سبق ذكره ص 199 بتصرف

³ د/طارق شريف بونس، خالد عبد الرحيم الهيثي، الإدارة الاستراتيجية، مدخل بناء و ادامة الميزة التنافسية، جامعة العلوم التطبيقية، كلية العلوم الإدارية، مملكة البحرين، 2011، ص 249 250

- مخاطر الرهان على منتج وحيد في المؤسسة رغم تميز المنتج و ولاء العملاء لكن بسبب هذا ستغفل المؤسسة أنشطة و فرصا أخرى للتميز من جديد .

ثالثا - استراتيجية التركيز :تتطلب هذه الاستراتيجية نوعا من المزجات و القدرات المتوفرة في استراتيجية التكلفة الأقل و استراتيجية التميز و الذي تهدف من خلاله المؤسسة الى بناء ميزة تنافسية على أساس من التخصص في السوق للحصول على موقع أفضل ، و تلبية رغبات شريحة معينة أو منطقة جغرافية محددة . و ما يميز استراتيجية التركيز اهتمامها بقسم معين من السوق توطئه بأكثر كفاءة و أعلى فاعلية ، وتعرف استراتيجية التركيز على انها " استراتيجية تنافسية موجهة لقطاع محدود من السوق المستهدف او الى مجموعة معينة من المشترين دون غيرهم بدلا من التعامل مع السوق بأكمله " و تحقق المنظمة الميزة التنافسية في ظل استراتيجية التركيز بان تحتل المؤسسة موقعا منخفض التكلفة أو موقعا شديدا التميز أو الاثنين معا ¹.

أ - مزايا إستراتيجية التركيز : من مزايا التركيز أنه :

يفيد في مواجهة قوى المنافسين الخمس بحيث ان التركيز يتم اما بالتكلفة الأقل أو التميز أو كلاهما معا وهو ما يجعل المؤسسة في كل الأحوال بمأمن من الموردين و العملاء و الداخلين الجدد و المنافسون و المنتجات البديلة .

ب- مخاطر استراتيجية التركيز :

- يوجد من ضمن المنافسين من له القدرة و المكانيات الكبيرة وهذا ما يؤدي الى تقلص أو تلاشي السوق المستهدفة من طرف المؤسسة المركزة مع خطر المحاكات .

- في لحظة معينة تغيب في السوق الاختلافات في المنتجات أو الخدمات المرغوبة بين الهدف الاستراتيجي و السوق ككل .

- في أحيان كثيرة يتم التغلب في التركيز على الشركة المركزة عندما يعثر المنافسون على أسواق فرعية ضمن الهدف الاستراتيجي .

و من خلال ما سبق يتضح ان الاستراتيجيات التنافسية السابقة هي بدائل يكون للمؤسسة الاخذ بأي منها و الجدول الآتي يوضح ذلك :الجدول (2-4) إستراتيجيات التنافسية العامة .

الميزة الاستراتيجية لها	الاستراتيجية النوعية	جميع قطاعات السوق	الاتساع الإستراتيجي للسوق المستهدف
ادراك العملاء لانخفاض أسعار المنتجات	القيادة الشاملة في التكلفة		
ادراك العملاء للشيء الفريد الذي تقدمه المؤسسة	التميز		

قطاع معين من السوق	التركيز	ادراك العملاء في قطاع المؤسسة للشيء الفريد الذي تقدمه المؤسسة
-----------------------	---------	---

المصدر: غراب كامل السيد إدارة الاستراتيجية : أصول عملية وحالات عمليّة عمادة شؤون المكتبات السعودية 1995 ص 187.

المبحث الثالث : السلع الفلاحية بين استاتيكية التحليل و ديناميكية التركيب .

ان السلع الفلاحية تطورت كبقية السلع الأخرى و تأثرت بمعطيات حركية كثيرة في العالم الإقتصادي ، فالعوامل المشكلة للسلعة تزايد دورها و إتضح ليظهر أثر الشركات المتعددة الجنسيات و رأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر ، و من جانب آخر برزت قيمة الأبحاث و التطوير و الأساليب التكنولوجية المختلفة في العمل على تحريك السلع الفلاحية ، و ظهرت تفصيلات كثيرة تخص المدخلات و المخرجات و المنتج و المستهلك بصورة دقيقة، لتوضح التحدي الذي مس جميع الموارد الأرضية و التكنولوجية و التنظيمية و المائية و البذور و خاصة المورد البشري و مورد رأس المال .

المطلب الأول: دور الشركات المتعددة الجنسيات و رأس المال الأجنبي في التأثير على السلع الفلاحية: ان الشركات المتعددة الجنسيات باستثماراتها و خبراتها و ابحاثها و تكنولوجياتها، و رأس المال الأجنبي باستثماراته المباشرة و غير المباشرة عملت كلها على دفع و تحريك السلع الفلاحية و أصبح العمل و رأس المال المادي والبشري و المهارات تحت تصرف المؤسسات الفلاحية و هو ما سنطلع عليه في هذا المطلب

الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات :

أولاً- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات : "تعتبر هذه الشركات نتاجا لظاهرة الكوكبية (Globalisation) التي تسود العالم في الآونة الأخيرة ، كما أنها تعتبر نتاجا لظاهرة التقدم العلمي والتكنولوجي التي ساهمت في خلق نظام الإنتاج الكبير (Production en masse) و في تعريف الشركة المتعددة الجنسيات "هي تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة و تمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية او أكثر".¹ و في سنة 1974 أقرت الأمم المتحدة بتسمية الشركات عابرة للقوميات ، و في تعريف آخر هي "كيان اقتصادي يزاوّل التجارة و الإنتاج عبر القارات ، و له في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الام ، بصورة فعالة ، و تخطط لكل قراراتها ، تخطيطاً شاملاً".² و قد تنوعت التعريفات و تعددت و ليس هناك من اتفاق على تعريف موحد جامع .

ثانيا - تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات : في الوقت الحاضر تطورت الشركات المتعددة الجنسيات (TNCS) (transnational corporation) وفي هذا المقام يقول ريموند فيرنون R.V " ان التجارة

¹ د/جمال الدين برفوق د/ مصطفى يوسف ،الاقتصاد الدولي ،دار حامد للنشر والتوزيع ،2016، ص 264.

² بول هيرست و غراهام طمسون ،ما العولمة :الاقتصاد العالمي و امكانيات التحكم ،ترجمة فالح عبد الجبار ،سلسلة عالم المعرفة ،مطابع السياسة الكويت ،2001، ص 145

الدولية يجب ان تدرس في طار تحليل استراتيجية الشركات متعددة الجنسية¹ ، و ان ايراد اكبر 500 شركة متعددة الجنسية في العالم 10.254 (عشرة تريليون ومائتين وأربعة و خمسون مليار دولار) و هو ما يعادل 44% من الناتج المحلي الاجمالي لجميع دول العالم، باستثناء (22 منها) يقل عن مجموع المبيعات السنوية لشركة جنرال موتورز و تتولى هذه الشركات القيام بغالبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة . و كانت الشركات الامريكية متعددة الجنسيات في سنوات 1950 و 1960 اكثر توسعا، و بعد ان استعادت كل من الاقتصادات الاوروبية و اليابانية عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية ، بلغت نسبة مساهمة هذه الشركات 8 % سنة 1995 من أصل الاستثمار الاجنبي ، و عدا عن تلك الصعوبات الثقافية و الاجتماعية و العادات والتقاليد التي تعد ميزة تنافسية للشركات المحلية . تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر في كل بقاع العالم، و ينتج عن هذا تدفقات داخلية لرأس المال لها آثار على إقتصاد الدولة المضيفة ، اما التدفقات الخارجية لرأس المال فيكون لها آثار على إقتصاد الدولة الأم .

ثالثا - منافع الشركات المتعددة الجنسيات: قد تحدث منافع للدول المضيفة نتيجة للاستثمار الاجنبي المباشر ، و هذه الاخيرة تختلف من دولة الى اخرى و يمكن تمييزها كما يلي :

أ- تحقيق و فرات الحجم الاقتصادية²: اذا دخلت شركة متعددة الجنسيات بما لها من خبرة ادارية ورأس مال وتكنولوجية كل هذا يؤدي الى تحقيق و فرات الحجم الكبير ، و سيخفض ذلك التكاليف و يوسع السوق مما يخفض الأسعار و يحقق تنافسا اكثر و تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في مجال المؤسسات الفلاحية فان ذلك يعني ان تنتقل السلع الفلاحية من استاتيكية ريكاردية الى ديناميكية في أحد عناصرها المتحققة بواقع و فرات الحجم للشركات المتعددة الجنسية .

ب- الشركات المتعددة الجنسيات تمد الدول المضيفة بالمهارات و التكنولوجيا³: و بالتالي تقدم هذه الشركات المهارات الإدارية و التكنولوجية ، وهي المهارات البشرية وهذا ما يحول الميزة النسبية الساكنة الى ميزة نسبية ديناميكية بفضل تطور رأس المال البشري في الدول النامية ، اضافة الى أن إدخال التكنولوجيا يزيد من الإنتاج و يزيد ميزته التنافسية مما يطور عملية الصادرات في الدول المضيفة، و إدخال العامل التكنولوجي في القطاع الفلاحي هو عنصر متحرك مما يضيف صفاته عن السلع في واقع الحال .

ج- تخليص الاقتصاديات المضيفة من الاحتكار المحلي : ان دخول الشركات المتعددة الجنسيات الى الدول المضيفة يجعلها في تماس مباشر مع المؤسسات المحلية التي كانت تحتكر السوق لوحدها، فبدخول هذه الشركات الاجنبية و عن طريق التدفقات الداخلية للاستثمار الاجنبي تسود حالة من التنافسية في الاقتصاد عن طريقها تنخفض عملية الاحتكار او تزول تماما لصالح اقتصاد اكثر تنافسية، و هو ما يعمل على تغيير حالة السلع .

¹ د /جودة عبد الخالق ،الاقتصاد الدولي من المركز الى الهامش ،دار النهضة العربية ،1996،ص85

¹ د/ جمال الدين بريق و آخرون ،مرجع سبق ذكره ص 272

² نفس المرجع السابق ،ص 272

د-تطور الإنتاج في الدول المضيفة : ان تدفق رأس المال من الدولة الأم الى الشركة المتعددة الجنسيات نحو الدولة المضيفة ،هذا ما يحفز عملية الانتاج باكملها فتزيد الانتاجية بفضل ما توفره الشركات المتعددة الجنسيات من وسائل و أدوات و مهارات و رأس مال ،فيغير ذلك من وضع الانتاج و يجعله متزايدا مما يغير في حالة السكون للسلع المنتجة ويجعلها تنطلق الى حالة ديناميكية خاصة اذا كانت هذه السلع فلاحية .

هـ-انتقال رأس المال الى الدولة المضيفة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات يطور الاجور : ان حدوث التدفقات الداخلية الى الدولة المضيفة مما يزيد في المتاح من رأس المال و يعمل ذلك على خفض سعر الفائدة مما يؤدي الى ارتفاع في دخول العمال و زيادة أجورهم .

و-تخفيض البطالة : ان انتقال رأس المال الى الدولة المضيفة و ما ينتج عنه من انجاز مشاريع صناعية جديدة و ما يستوعبه ذلك من توظيف اليد العاملة العاطلة خاصة اذا كانت تلك الدولة نامية فهذا سيعمل على زيادة التوظيف و خاصة إن كانت السلع المنتجة كثيفة العمل .

ي-تطور حالة الصادرات : بسبب ان الشركات المتعددة الجنسيات هي مؤسسات بمهارات تنظيمية و ادارية على دراية بالسوق الداخلي و الخارجي للدولة المضيفة فهي تستغل كل طاقاتها الإنتاجية من أجل الإنتاج في السوق المحلي و الخارجي، مما يزيد في القدرة التصديرية للدولة المضيفة و يعطيها مصدرا جديدا للعملة الصعبة تساعد في شتى المجالات .

ز-ارتفاع المداخل الضريبية : بسبب ارتفاع نشاط الشركات متعددة الجنسيات ترتفع مع ذلك المداخل الضريبية وهذا سيساعد الدول في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لأفرادها و اقتصادها وفي ذات الوقت يجب ان لا نبالغ في زيادة الضرائب ،لان هناك دول منافسة قد تعفي تماما الشركات متعددة الجنسيات من الضرائب وحتى لا نضيع فرصة لإقتصادنا، ونتسبب في هروب الرساميل الأجنبية و الشركات متعددة الجنسيات.

و ما تقدم معنا سابقا هو عبارة عن تلك المزايا التي يمكن أن تحصل عليها الدول من الإستثمار الأجنبي المباشر و تلك الشركات المتعددة الجنسيات و كما رأينا فهي تؤثر بكل عنصر مما عددناه عن طبيعة السلع و تجعلها اكثر ديناميكية ، و يكفي تدخل رأس المال الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات انه يناقض أحد الفروض الأساسية للنظرية التقليدية في التجارة الدولية عدم قدرة العمل ورأس المال على الانتقال بين الأقطار ،حيث وجدنا ان العمل ورأس المال ينتقلان بل ان الأقطار المضيفة هي التي تدعو الى ذلك و ينتقل بين الأقطار العمل و رأس المال و العمل الماهر و التكنولوجيا و خبرات التنظيم و وفرات الحجم.....الخ .

رابعاً- محاذير الشركات المتعددة الجنسيات :وكما أن للشركات المتعددة الجنسيات و رأس المال الأجنبي المباشر إيجابيات فله أيضا سلبيات متوقعة نعرضها باختصار كما يلي :

أ- ان زيادة الاستثمارات ينجم عنها زيادة في الإنتاج و زيادة في الصادرات و بالتالي إنخفاض في أسعار السلع المصدرة التي تؤدي إلى إنخفاض معدل التبادل التجاري حيث أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار سلع الصادرات مقسوما على أسعار سلع الواردات.¹

ب- ومن سلبياتها أيضا تدني الإدخار المحلي بسبب أن الشركات المتعددة الجنسيات تدفع الضرائب وهنا لو تدنت رؤوس الأموال الأجنبية هذا ما يجعل الدولة تتراخى في جمع الضرائب المفروضة على مواطنيها و يذهب هذا الجزء من الدخل إلى الاستهلاك .

ج- غالبا ما تلجأ الشركات الأجنبية إلى الاقتراض من السوق المحلية لتمويل الاستثمارات و لو جزئيا وهذا ما يؤدي إلى رفع اسعار الفائدة في القطر و بالتالي خفض الاستثمار الداخلي للأقطار .

د- قد يقوم الإستثمار الأجنبي و الشركات المتعددة الجنسيات بتحسين وضعية صرف العملة ووضع ميزان المدفوعات ، لكن عندما تبدأ تلك الشركات في إستيراد المدخلات التي تحتاج إليها و ترسل أرباحها إلى البلد الأم سيشكل ذلك صعوبات على مستوى ميزان المدفوعات و تخفيضا في قيمة العملة للدولة المضيفة ، وحتى قد يؤثر على سيادة الدولة بسبب هذه المؤسسات من قوة وضغط عن الدول المضيفة ، كما حدث في أوروبا الغربية عام 1960 و الاستثمار الأمريكي و الإنقلاب الذي حدث للرئيس سلفادور إليندي المنتخب ديمقراطيا² بسبب عدم رضا الشركات العملاقة للبرق والهاتف الأمريكية عن السلطة هناك .

وقد تزيد البطالة بسبب ان الاستثمارات التكنولوجية غير الملائمة للدولة المضيفة التي لديها ايدي عاملة كثيرة . وامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات للتكنولوجيا المتطورة يمكنها من اخراج الشركات الداخلية من السوق مما يحول السوق إلى طرف واحد ، و هي الشركات المتعددة الجنسيات وتصبح معها هذه الاخيرة المحتكر للسوق وما ينتج عن ذلك من مساوئ المحتكر .

الفرع الثاني :حركة رؤوس الاموال الدولية : ويشتمل على الإستثمار الأجنبي والأسواق المالية :

أولا - الإستثمار الأجنبي المباشر : يأخذ شكل شراء لشركة كلي أو جزئي من دولة أجنبية و مهما يكن نشاطها بحيث يسيطر المستثمر على كل النشاطات و حسب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية يعد مستثمرا اجنبيا مباشرا كل من يمتلك 10% فما فوق في شركة أجنبية في الخارج . فحينما يدخل الإستثمار الأجنبي المباشر فهو سيكون مهيمننا بالطبيعة على رأس المال و التكنولوجيا و تقنيات الانتاج و الإدارة والمهارات الخ. وهذا هو هدف الإستثمار الأجنبي المباشر . أما الإستثمار الأجنبي غير المباشر في الأوراق المالية فهو لا يأخذ هذه الامور بعين الاعتبار ، وكل الخصائص السابقة للإستثمار الأجنبي المباشر إبتداء من دخوله يعد تهيما لأحد الفروض الأساسية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية للتجارة الدولية، و محولا بعناصره المختلفة و محتوياته لطبيعة تركيب السلعة التي كانت استاتيكية ليجعل منها ديناميكية اينما

¹ د / علي عبد الفتاح ابو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، الاردن ، 2007 ، ص 263

² نفس المرجع السابق ، ص 265

حل، و هناك هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي و المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية تقول انه يعد مستثمرا اجنبيا كل من يسيطر على 25% الى 50% من مجموع اسهم المشروع . و بعض الشركات لا ترغب في الاستثمار في الخارج الا إذا ملكت 51% من اسهم المشروع .

ثانيا - تطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر : تعود الجذور التاريخية للاستثمار الاجنبي المباشر الى بداية الثورة الصناعية حوالي القرن التاسع عشر، اين اتسعت التجارة وتدفت رؤوس الاموال من الدولة الأم الى المستعمرات في شكل شركات للخدمات والتجارة والصناعة ،وقد مر الإستثمار الأجنبي بفترات ومراحل فخلال 1800-1914 كان الطرف الاقتصادي ملائما ،وانعدمت الأخطار نظرا لحمايته من طرف الدول المستعمرة و نشط بهذه الدول في مجال المواد الخام والزراعية و الحيوانية و غيرها ،وكان المجال مفتوحا في هذه المرحلة لرأس المال الخاص و المبادرة الخاصة ،وما يميز فترة ما بين الحربين هو تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا يعود الى ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، و انهيار قاعدة الذهب¹، وما يلاحظ في هذه المرحلة تراجع دور المملكة المتحدة لصالح الولايات المتحدة في الاستثمار الاجنبي المباشر وعن طريق الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الصناعات التحويلية، للحصول على المواد الخام وظهرت في هذه الفترة عوائق واستمرت في الدول الصناعية حتى الثمانينيات ،و الدول النامية والاشتراكية حتى التسعينيات ،وكانت تفضل القروض المصرفية و هذا حفاظا على حريتها السياسية و سيادتها الاقتصادية و بسبب ارتفاع اسعار النفط² 1973 وما نجم عنه من عوائد نفطية ضخمة ،أودعت بمصارف أجنبية وتم توظيفها للإقراض ومع أزمة المديونية عام 1982 حدث تطور مهم في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر تم التحول نحو الإستثمار الخاص في كل الاقطار تقريبا وانطلقت عملية خصخصة القطاع العام ،وتم التحول في هذه الفترة من فكرة القروض المصرفية الى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي طور ذاته من أجل الإستثمار في الاسواق المربحة وفي العالم الصناعي المتقدم قامت الشركات الامريكية بشراء شركات او دمجها او اقامة صناعات جديدة في أوروبا، و كانت ثلاثة ارباع الاستثمارات الاجنبية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تقع في دول اوروبا و كندا ، و كان التدفق يحدث بين الدول الصناعية و الدول النامية ولكن حاليا يحصل بين الدول الصناعية نفسها وقد تطورت الحركية بين الدول الصناعية من 1975 الى 1990 بمعدل يفوق 450 % ،وفي ذات الفترة كانت بالنسبة للدول النامية اقل من 200 % و انه تقريبا خلال هذه الفترة كانت التدفقات الإستثمارية المباشرة فاقت في نموها معدلات نمو تجارة السلع الدولية، وكانت أهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة تخص المساهمة الامريكية والتي تخص قطاعات المالية والتأمين و العقارات ، حيث بلغت 38.5% من مجموع الاستثمارات الامريكية في الخارج ،ويلي هذا القطاع التصنيع نسبته 28.1%

¹ نفس المرجع السابق ،ص 237

² نفس المرجع السابق ،ص 237

تعد اوروبا اكبر مستقبل للاستثمارات المباشرة الامريكية بنسبة 51.4 % ، و توزع على دول المجموعة الاوروبية بريطانيا 18.8 % وكندا 9.4 % ، و ان قيمة استثمارات الاجانب في الولايات المتحدة الامريكية يقدر ب 986.7 مليار دولار ، وهي اقل ب 145.9 بليون دولار من قيمة الاستثمارات المواطنين الامريكيين في الخارج والتي تقدر ب 1132.6 مليار دولار .

ثالثا - الحوافز التي تسبب حركة رؤوس الاموال الدولية: توجد أسباب عديدة و محفزات كثيرة تجعل رؤوس الاموال في حركية كبيرة كما يحصل في داخل الاقليم الواحد " توجد حركة قوية لانتقال رؤوس الاموال عبر الحدود الدولية بين الدول المختلفة في الاقتصاد العالمي الحديث وإن هذا الإنتقال لرؤوس الأموال الدولية لا يختلف عن انتقال رؤوس الاموال من اقليم الى اقليم آخر ضمن الدولة الواحدة والسبب في انتقال رؤوس الاموال هذه هو الاستجابة للتوقعات بالحصول على معدل دخل في الموقع الجديد أعلى من ذلك الذي كان يتم الحصول عليه في الموقع القديم"¹ .و بالتالي هناك حوافز تدعم حركية رؤوس الاموال حتى في الدول المتقدمة نفسها ، والمتخلفة تكون أوضح نتيجة الحاجة اليها ، و أهم هذه الحوافز ما يلي :

أ- المحفز الاول للاستثمارات في الخارج : يكون استجابة لحالة التطور السريع و النمو في الإنتاج بغية الدعم على مستوى السوق الخارجية ، وذلك عن طريق ربط النمو بالنتائج المحلي الاجمالي للدولة المضيفة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

ب - المحفز الثاني بصفة تقليدية كان تدفق الاستثمارات الخارجية يقصد تلك الدول التي لها دخول مرتفعة ، بمعنى يجب ان تكون الدخول في الدولة المضيفة مرتفعة ، لكن الامر تغير حاليا حتى اصبح حجم الاسواق و اتساعها و ضخامتها هو الجاذب و المحفز للاستثمار الاجنبي المباشر .

ج - و المحفز الثالث : وجود احتياطيات من المواد الأولية و المعدنية و الخامية و الزراعية ، و هذه تجلب الحصة الكبرى من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الامريكية خاصة النفط و مناجم الطاقات المتجددة و الزراعات الحيوية ، و هو هدف الاستثمارات الامريكية الخارجية .

د - ان العوائق والتعريفات الجمركية و المعروفة باسم القيود التجارية تكون صعوبات كثيرة أمام الشركات الأجنبية للدخول الى اسواق هذه الدول و لهذا تقوم بالالتفاف عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات ، ففي عام 1960 قامت اوروبا بفرض تعريفات على السلع المستوردة من العالم الخارجي عندها قامت الشركات الامريكية ببناء مصانع لها في الدول الاوروبية و استمرت الشركات الامريكية تنتهج نفس الطريق مع عوائق المجموعة الاوروبية (منطقة الاورو) .

هـ - قد تتجه بعض الشركات المتعددة الجنسيات او رأس المال الاجنبي الى الاستثمار في الدول الكثيفة العمل المنخفضة الاجور و الافضل عندما تكون قليلة المطالب النقابية فهذا يساعد كثيرا هذه الشركات لإنتاج سلع كثيفة العمل ذات تنافسية اعلى .

و - تقوم احيانا الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الخارجي رغبة منها في الاحتفاظ بحصة من السوق وذلك بالاستثمار الخارجي المباشر لكي تستطيع ان تنافس اكثر و تقدم منتوجا اقرب وبأسعار اقل مما يجرح منافسيها او يزيل تهديدهم .

ي- قد تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الخارجي من اجل التنوع و ابعاد الاخطار بمعنى يقومون بتنوع استثماراتهم (اوراق مالية أسهم سندات) بدل ان يوظفوا كل اصولهم في اسهم شركة واحدة و انما بتنوعها في اصول استثمارية حقيقية في عدد من المؤسسات .

ز- ان الشركات الاجنبية بما تتميز به من مقدرة تكنولوجية وفنية والمعرفة الخاصة و القدرة على التحقيق والانجاز بفضل المهارات الادارية المتفوقة و هذا ما لا تستطيع الدولة المضيفة ولا الشركات المحلية القيام به وهو ما يكسب الشركات ميزة تستطيع ان تحولها الى ارباح وبالتالي تستغل الفرصة وهذا ما يجذب الشركات الى الدول المضيفة .

ل- ان الشركات المتعددة الجنسيات تحفزها تلك القوانين الاستثمارية و قوانين الضرائب الجيدة في البلاد فالقوانين المشجعة و الاستقرار السياسي و الاقتصادي كلها تعمل على جذب الاستثمار الاجنبي .

ك- الاستثمار الاجنبي المباشر المتبادل يحدث هذا اذا كان للدولتان نفس الفرصة الاستثمارية مثلا اليابان تستثمر في السيارات في امريكا و امريكا تستثمر في الكومبيوتر في اليابان يستفيد الطرفان وخاصة اذا كان هناك تطور في وسائل الاتصالات مما يساعد الشركة الام على مراقبة فروعها المنتشرة ي في كل انحاء العالم.

المطلب الثاني : اثر الابحاث و التطوير و التكنولوجيا و الحمائية الجديدة على السلع الفلاحية.

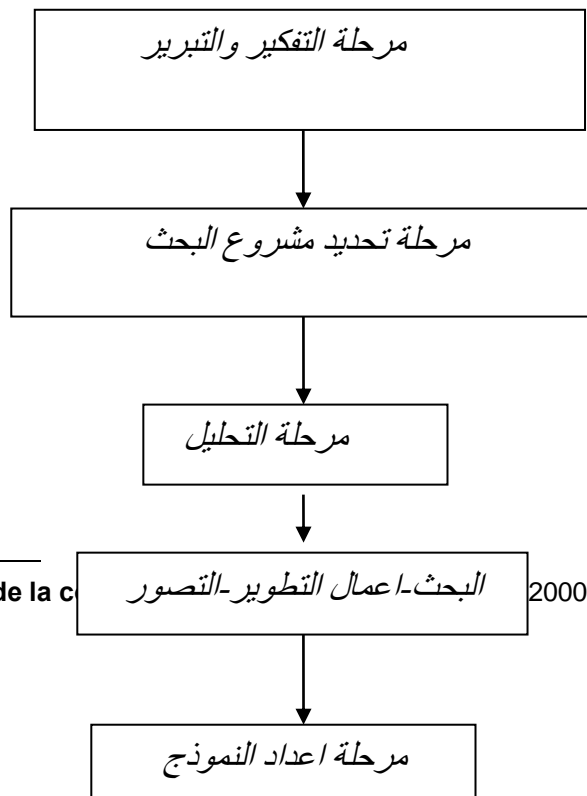
ان هذه العناصر الثلاثة بما تحمله من ديناميكية و قوة في التأثير على المنتجات بعد ان بينت دور عنصر الشركات المتعددة الجنسيات ، و دور راس المال الاجنبي المباشر وغير المباشر و فصلنا في كيفية تأثير كل منهم في حركية السلع الفلاحية، إن هذا العنصر بما يحمله من معاني ضخمة و مؤثرة في كل القطاعات وليس القطاع الفلاحي لوحده كالبحوث والتطوير او القطاعات التكنولوجية و السياسات الحكومية الحمائية الجديدة وسنتناول كل عنصر منهم بالتفصيل فيما يلي :

الفرع الأول -الابحاث والتطوير : انطلاقا من الثورة الصناعية الثانية وبالتحديد عندما تحول الانسان من الطاقة المحركة البخارية الى البترول زادت الطاقة والحركة و القوة في كل القطاعات، هذا ما أدى الى تكديس الخبرة والتجربة الخاصة لدى الدول الصناعية الكبرى ، و اصبحت الثروة ليست نتاج مواجهة للطبيعة و العمل العضلي بل أصبحت في عصرنا الحالي عصر المعرفة تتميز بحضور الاعمال على اساس الفكر والمعلومة او المعرفة¹ ، ولقد اصبحت المؤسسات والدولة تعتمد في تنميتها لا على ابداعات الموارد المادية والطبيعية ، و انما على ابداعات المورد البشري و تجربة وخبرة العمالة الماهرة التي تؤمن وتتحدى وتتقدم وتبدع عن طريق اقتصاد المعرفة ، والتي هي عبارة عن معلومة تحتل فعل و ايجاد قيمة

¹ أ.د/ الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ ، اشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (تونس المغرب والجزائر)، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ،نوفمبر 2005 ص 419

تدخل في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات او القرارات المتخذة¹، و المعرفة هنا يجب ان تكون معلومات اوسع وابتكار لمنتجات و طرق و مقدرة على جلب المعرفة و هذا لا يخص الافراد وحدهم بل على المؤسسات سواء كانت صناعية أو فلاحية أو خدمية ان تتفهم محيطها بسرعة اكبر لانه يتغير بسرعة و بقوة اكبر في ظل اقتصاديات مبنية على المعرفة (البحث والتطوير) اما عن خطوات ومراحل البحث و التطوير يمكن ان نختصرها في المخطط الآتي:

الشكل (2-10) مراحل البحث والتطوير



¹ Dominique .f . l'économie de la c

المصدر: اوكيل محمد السعيد اقتصاد وتسيير الابداع التكنولوجي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994 ص

.76

أما عن طرق قياس البحث والتطوير، فإننا نجد مقاييس المدخلات¹ وبها مقياسان الأول نفقات البحث و التطوير كنسبة من رقم الاعمال في المؤسسة، و الدولة كنسبة من الناتج الداخلي الخام او الصافي، و الثاني عدد الباحثين نسبة الى اجمالي العاملين بالمؤسسة .

اما مقياس المخرجات²: ونجد من اهم هذه المعايير البحثية اولا :عدد براءات الاختراع: اي عدد براءات الاختراع التي تسجل للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة .

ثانيا كمية المبيعات من المنتج الجديد، وفي هذه الحالة يقاس البحث والتطوير بناء على الكمية المباعة من المنتج او الزيادة في المبيعات و ان الدعم والزيادة في قيمة نفقات البحث والتطوير ستكون من مؤشرات القوة الابتكارية، وستبقى نوعية البحوث التكنولوجية التي تؤدي الى الكثافة التكنولوجية الابتكارية في المنتجات بدل كثافة راس مالية او عمالية وانما كثافة معرفية، ولهذا سنرى في هذا النوع من الاقتصاديات مراكز الابحاث المتطورة و المخابر البحثية المتطورة بمبادرات خاصة وعامة باعتبار انها مصدر القيادة الاقتصادية العالمية، وفي الحقيقة هي مراكز تحقيق الارباح للمؤسسات ولا توجد اليوم شركة في العالم في مستوى معين خاصة او عامة إلا ولديها مراكز ابحاث وتطوير داخل المؤسسة يبحثون في ماضي المؤسسة و حاضرها و مستقبلها في الميادين التكنولوجية المتطورة، مثل النانوتكنولوجي، البيوتكنولوجي، الطاقات المتجددة الابحاث المتقدمة في اطار سوق شديد التنافسية و البحث في الفرص و التهديدات ولهذا نجد ان الولايات المتحدة تخصص 2.5 % من الناتج الصافي للإنفاق على مشاريع البحث و التطوير، اما بالنسبة لألمانيا فتنفق 2.3 % واليابان 2.8 %³، وتقوم كل دولة بتوجيه ابحاثها حسب

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية

1997 ص 216-217

² نفس المرجع السابق، 218-219

³ أ د/ الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 419

السوق التي تقصدها فالولايات المتحدة الامريكية تخصص 20% للأبحاث في التسليح و ما تقوم به اليابان والمانيا عكس الولايات المتحدة وفي حالة الابحاث والتطوير يتعاون كل من القطاع العام والخاص او الدولة ورجال الاعمال والجدول التالي يوضح لنا نسبة الانفاق عن البحث والتطوير في الدول المتقدمة و النامية :

الجدول (2-5) الإنفاق عن البحث والتطوير للدول المتقدمة والنامية

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة الإنفاق الدولة					
الولايات المتحدة الامريكية	2.52	2.61	2.64	2.63	2.52
اليابان	2.80	2.96	2.80	2.90	2.90
فرنسا	2.40	2.3	2.33	2.35	2.40
المانيا	2.34	2.31	2.30	2.41	2.40
مصر	0.22	0.22	0.22	0.22	0.22
تونس	0.32	0.33	0.33	0.33	0.33
الأردن	0.28	0.27	0.27	0.27	0.27
الكويت	0.23	0.16	0.16	0.16	0.16
قطر	0.04	0.03	0.03	0.01	0.01

المصدر كتاب احصائيات اليونسكو سنة 1999.

أما إذا قسنا نصيب الفرد في الدولة من الانفاق عن البحث العلمي فهو كما يلي :
الجدول (2-6) نصيب الفرد من الانفاق عن البحث العلمي لمختلف الدول

الوحدة دولار امريكي

البلد	نصيب الفرد من نفقة البحث والتطوير
اليابان	700
الولايات المتحدة الامريكية	600
الدول الاسكندنافية	440
مجموعة الدول الاوروبية	300
بلدان امريكا اللاتينية	10
البلدان الافريقية (نيجيريا)	22

المصدر تقرير الاوضاع العلمية في العالم منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم 1994.

واذا نظرنا الى وضعية البحث والتطوير في الجزائر فقد اتسمت قبل 1998 بضعف شديد، حيث لم تخصص سوى 0.28% من الناتج الوطني الخام، و كانت النتائج سلبية في عمومها، وتم اعتماد برنامج

خلال فترة 1998-2000 حيث بدأت سنة 1998 ب 3257 باحث لترتفع الى 11500 باحث سنة 2002 ، حيث كانت القيمة المخصصة للأبحاث و التطوير سنة 2000 هي 31 مليون دينار جزائري ، اما اذا قارنا وضعنا في مجال البحث والتطوير الذي يتسم بالتردد و التراجع ، فإذا قارناه بتونس خلال الفترة 1992-2000 فخصصت للبحث والتطوير نسبة 0.45 % من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة تقارب نسبة تركيا في البحث والتطوير و البرتغال .

الفرع الثاني - اثر التطور التكنولوجي : ان للتكنولوجيا تعريفات متنوعة و مفاهيم متعددة ، فمن الناحية التاريخية ان التكنولوجيا هي كل ما يستعين به الانسان للقيام بأعماله ، وقد ارتبط مضمونه بالمرحلة التاريخية و مستوى تطور الحياة الاجتماعية¹ وفي تكنولوجيا الزراعة تاريخيا يمكن ان ننطلق من المنجل والفأس والمحراث و الشادوف والمدرات الخ الى ان نصل الى آخر المعدات و الادوات التكنولوجية التي تساعد و تخفف عن المنتج و التي تعمل على صيانة المحاصيل و حمايتها ... الخ.

أولا- تعريف التكنولوجيا : فهناك من يرى انها عبارة عن التقنيات ، و يرجع اصل كلمة تكنولوجيا الى اليونانية² حيث هي مكونة من شطرين (techno) والتي معناها مرادف للمهارة او الصنعة اما الشطر الثاني (logy) والتي يكون معناها مرادف للعلم و بالتالي سيكون معنى الكلمة تكنولوجيا علم المهارات او علم الصناعات او فن الصنعة او منطق الحرفة اي دراسة المهارات بشكل منطقي لتأدية وظيفة محددة³ ، وفي موطن آخر هي عبارة عن مجموعة المعرفة و الخبرات المتراكمة و المتاحة و الادوات والوسائل المادية و التنظيمية و الادارية التي يستخدمها الانسان في اداء عمله او وظيفة في مجال حياته اليومية لاشباع الحاجات المادية والمعنوية، سواء كانت على مستوى الفرد او المجتمع⁴ . و هي "الفن والعلم المستخدم في انتاج و توزيع السلع والخدمات ان تعدد التكنولوجيا علما انها تركز على الاساليب و البحوث و الامور العلمية ، و تعتبر فنا لان الخبرات والمهارات الفنية تستخدم في خدمة التكنولوجيا لحاجات المنظمة والمجتمع⁵ ومن ما سبق نستطيع ان نخلص الى ان التكنولوجيا عبارة عن تلك الجهود الهادفة و المرتبة مجتمعة في اطار استراتيجية تكنولوجية تستفيد من نتائج البحث العلمي ، لتخدم مختلف القطاعات لتنتج سلعا و خدمات متميزة .

ثانيا - التطور التكنولوجي في القطاع الفلاحي : ان الثورة التكنولوجية و التي شهدها العالم استهدفت تطبيق نتائج العلم الحديث للإنتاج ووسائله بغرض النهوض بالأساليب الانتاجية خاصة في

¹ هناء عبداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

² مصطفى كامل ربيع الجارحي ، اثر استخدام تكنولوجيا الحاسبات على تقييم الوظيفة ، مجلة الإدارة ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 1996 ، ص

8

³ محمد محمود الحيلة ، تصميم و انتاج الوسائل التعليمية ، دار المسيرة ، الاردن ، الطبعة الاولى 2000 ، ص 20

⁴ عبد الله اسماعيل العربي ، التكنولوجيا الحديثة و مراكز المعلومات و المكتبة المدرسية ، دار المسيرة ، الاردن ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص

8

⁵ غسان قاسم اللامي ، ادارة التكنولوجيا ، دار المناهج ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2007 ، ص 23

القطاع الفلاحي ، وهناك مجموعة من العوامل التي يمكن ان تؤدي الى تطور الفلاحة ومنها زيادة معدل نمو الموارد الانتاجية المتاحة ، ورفع الكفاءة الاقتصادية للموارد المستخدمة وتوقف مساهمة القطاع الفلاحي في جذب الاندماج في التكنولوجيا من خلال قبوله للتغيير والتطور و قبول التحسين في وسائل الانتاج الناتجة عن التطورات التكنولوجية فالدول الكبرى تستخدم الآن كل ما لديها للدفع بهذا القطاع نحو اكثر استفادة من التكنولوجيا فنستخدم العمالة الماهرة والبحث والتطوير وراس المال الى جانب ما يقدمه قطاع التطوير المعرفي من مخترعات و ابتكارات بالإضافة الى كل هذا المهارات الادارية الراقية، و اذا نظرنا من ناحية دولية نجد ان الصراع في العالم اليوم حول السياسة الحمائية بمعنى ايهم يحمي قطاعاته الزراعية بدعمها أكثر ، و خير دليل على ذلك الصراع الاوروبي الامريكي في ظل التدهور في المركز التنافسي للصادرات الزراعية الامريكية، التي نزلت من 41256 مليون \$ عام 1980 الى 26064 مليون \$ عام 1986¹، و الذي نتج عنه صراع اوروبي امريكي على مستوى (GAAT) لهذا كله فان التقدم التكنولوجي يعد الركيزة الاساسية في زيادة الانتاج الفلاحي و يمكن تحقيق هذا التقدم عن طريق اساليب كاستخدام الميكنة و الاسمدة و المبيدات والبذور المنتقاة والمحسنة وراثيا، و طرق التعبئة ، والتخزين، والتبريد، و التسويق الحديثة .

الفرع الثالث - الاساليب التكنولوجية والنشاط الفلاحي : ان الاساليب التكنولوجية متنوعة وعديدة والتي يستخدمها النشاط الفلاحي وانطلاقا من الانتاج الى الحصاد و التخزين الى ان تصل المنتوجات الى المستهلك النهائي ، هناك مراحل عديدة لها اساليب متنوعة كالاساليب الكيميائية و الاساليب الميكانيكية والاساليب الحيوية...الخ.

أولاً- اسلوب التكنولوجيا الكيميائية : هو عملية استخدام تلك الطرق و التقنيات الحديثة لعمليات التفاعل الكيميائي بين العناصر وما ينتج عنها سواء لعالم الغذاء ، الزراعة ، او الحيوان فكما نعلم أن الانتاج النباتي و الانتاج الحيواني متصل كمدخلات في الصناعات الغذائية وعليه اي تغير وتطور في عالم الكيمياء لصالح تصنيع او حفظ او تطور المنتجات الفلاحية لتقدم مخرجات افضل، سيعمل كقاطرة جذب للفلاحة جميعها وذلك بسبب ترابط القطاعين، اذا فالعلاقة طردية اما في الزراعة ، فان التفاعل الكيميائي يعود بأسمدة على القطاع الفلاحي التي تتوسع تركيباتها وتشكيلاتها بالإضافة الى تركيبات كيميائية اخرى تنتج عن التفاعل الكيميائي وهي المبيدات و التي تحمي المزروعات وتقضي على تلك الامراض التي تفتك بالمحاصيل و تقلل من انتاجها.

ثانيا - الاساليب التكنولوجية الحيوية : وهي عبارة عن طرق تكنولوجية تستخدم الكائنات الحية في انتاج وتعديل المنتجات الزراعية و تساعد في تطوير المنتجات النباتية والحيوانية، كتطوير سلالات مقاومة للأمراض او مقاومة للملوحة او النبات المقاوم للجفاف والفرع المهم والجديد والذي يحظى بكثير من الاهتمام الوقود الحيوي حيث بدأ التفكير به 1973³ بعد الازمة النفطية ، واستخدام العرب النفط كسلاح ، وظهور ازمان مصادر الطاقة في العالم(التقليدية) لجأت الدول المتقدمة الى انتاج الوقود الحيوي ، حيث توجد الآن آلاف المحطات العاملة في العالم وتنتج الوقود الاخضر او الطبيعي وهو عبارة عن غاز يدعى البيوغاز و ينتج بواسطة الميكروبات اثناء نشاطها لتحليل المواد العضوية ، وأحسن المخلفات العضوية لإنتاج البيوغاز هي بالترتيب مخلفات المجاري او المياه الاسنة او العادمة ثم تأتي المخلفات الحيوانية ثم المخلفات النباتية و اخيرا مخلفات المدن الصلبة

¹ د /محمد عمر حماد ابو دوح، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية ، 2003، ص30-31

² عادل يوسف عوض و آخرون ، الانتقاد الزراعي، مطبعة مؤسسة الرؤية، 2011، ص 103

³ د/ عبد الوهاب محمد عبد الحافظ و آخرون ، اساسيات نقل التكنولوجيا في الزراعة، مطبوعات جامعة عين شمس ، كلية الزراعة، ص

ونسبهما على الترتيب هي 55%¹ للاول من كمية الغازات الناتجة و CO2 و CHI. فبعد تخمر المواد العضوية تحت الظروف اللاهوائية ينتج خليط غازي غير قابل للاشتعال والباقي غازات اخرى ،وهناك استخدامات CO2 غاز قابل للاشتعال في حين ان غاز 40CH1 % للثاني من كمية الغازات الناتجة و كثيرة لطرق التكنولوجيا الحيوية وهي ذات تأثير متطور عن المنتج الحيواني والنباتي وهذا ما يوضح ديناميكية السلع الفلاحية بسبب حركيتها المتغيرة عبر الزمن فمدخلاتها حركية و مخرجاتها حركية .

ثالثا - الاساليب التكنولوجية الميكانيكية²: وهي عملية احلال القوى الميكانيكية و المعدات الحديثة للزرع الآلي و الحصاد الآلي

لجميع المنتجات قمح زيتون طماطم فراولة بدل القوى الحيوانية و الانسان و الادوات القديمة في العمل، و هذه الاساليب الحديثة سهلت العديد من المهام على المنتجين وزادت في إنتاجية القطاع الفلاحي وهي في تطور مستمر . في كل يوم آلات جديدة و براءة اختراع جديدة ، حتى بدأ الانسان في تجارب عن الانسان الآلي في كل القطاعات يقوم بكل المهام ، ففي قطاع الصناعة توجد مصانع آلية تماما بقي قطاع الخدمات و الفلاحة ولن يكون الامر بعيدا، فالتنافس على اشده بشأن الازرع و العمال الاليين . و الميكنة الفلاحية ما هي إلا تكوين لراس المال الفلاحي ، و للميكنة آثار اجتماعية تعمل على تغيير القوى الاجتماعية الفلاحية نحو شعور اكبر بقيمة الزمن و بالتالي سوف يتحولون من الحالة الاستاتيكية الى النمط الديناميكي في سلوكهم³ ، كما انه يمكن قياس درجة الميكنة في الفلاحة اما نسبة العمالة الى عدد الجرارات او بنصيب وحدة المساحة من الجرارات وعلى سبيل المثال

كانت المساحة المزروعة لكل جرار زراعي في الجزائر سنة 2001 هي 8226 الف هكتار و قد بلغ عدد الجرارات 92400 جرار وكانت النسبة (هكتار / جرار)⁴.

وكانت نسبة المساحة المزروعة بالحبوب عام 2001 هي 2402 الف هكتار وعدد الحاصدات 9178 وبالتالي النسبة 262 هكتار / حاصدة⁵.

و قد تقاس بنصيب وحدة المساحة من القدرة الميكانيكية التي بالحصان لكل هكتار .

فمثلا على مستوى العالم العربي بلغت القدرة الميكانيكية حوالي 0.53 حصان/هكتار للجرارات الزراعية اما بالنسبة للجرارات والحاصدات معا فهي 0.58 حصان للهكتار و بلغ هذا المقياس في اوربا 4.92 حصان / للهكتار⁶، و الفرق واضح بين التكنولوجيا استخدام الالات في اروبا والعالم العربي ، و الذي يترجم فروقا في الإنتاج و الإنتاجية بين هذه الأقطار .

رابعا-الاساليب التكنولوجية التنظيمية⁷: وهي العملية التي تهدف الى اعداد البيئة المناسبة لاستيعاب انواع التكنولوجيا المختلفة ، و ذلك بواسطة التغيرات التي ستحصل ماديا قانونيا ، و هي عبارة عن الظروف المحيطة بالتغير التكنولوجي وهي في مجملها تعني توظيف الموارد والاستخدامات، مما يحقق النفع من الاساليب التكنولوجية و ذلك بإدخال نظم الادارة المناسبة، مما يعني البيئة التنظيمية الملائمة لاستيعاب التكنولوجيا و توظيفها .

الفرع الرابع - اثر الحمائية الجديدة في تطوير السلع الفلاحية :بعد الحرب العالمية الثانية اعلنت الدول المتقدمة عن انشاء منظمة دولية تحكم آليات تحرير التجارة و ذلك وفقا لاعتبارات الكفاءة والمزايا

¹ نفس المرجع السابق، ص 69

² عادل يوسف عوض و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103

³ نفس المرجع السابق، ص 96

⁴ د/ فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 303

⁵ نفس المرجع السابق ، ص 304

⁶ أ.د/عادل يوسف عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 103

نفس المرجع السابق، ص 103⁷

النسبية و من اجل الوصول الى هذا الهدف، انطلقت المفاوضات، و انعقد مؤتمر التجارة و التوظيف في لندن عام 1946 ثم في جنيف عام 1947 و في هافانا من نفس السنة، ولم تكن الدول النامية طرفا فيها، والتي ستنشأ عنها "منظمة التجارة العالمية" ومن هنا انطلقت الهيمنة الامريكية، فالولايات المتحدة بعد ان خرجت من الحرب العالمية الثانية كانت لها قاعدة صناعية ضخمة، و امام تقهقر الدول الاوروبية و الآسيوية في تلك المرحلة، ولذلك اتجهت الولايات المتحدة الى اجهاض مشروع منظمة التجارة العالمية في مهده و تحويله الى اتفاقيات ثنائية او متعددة الأطراف. و لان المنظمة تعني اصواتا متساوية لجميع الأعضاء، ثم ان الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الاطراف تعطي الافضلية للولايات المتحدة في ظل ما تتمتع به من قوى سياسية و اقتصادية، و لهذا دعت الى التفاوض في نطاق اتفاقية متعددة الاطراف وليس منظمة التجارة الدولية و بالفعل بدأت الاتفاقية في جنيف على اساس ثنائي سنة 1947¹ وهذا التخفيض للقيود الجمركية على السلع المتبادلة وفق مبدأ سلعة مقابل سلعة و تم جمع الاتفاقيات الثنائيات في اطار اتفاقيات متعددة الاطراف عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة حين رفض الكونغرس الامريكية سنة 1950 انشاء منظمة التجارة العالمية، وبالتالي تكون اتفاقية الجات هي البديل و بالتالي تكون اتفاقية الجات هي البديل، و في ذات الوقت تكون قد زالت الصفة المؤقتة عن الجات² وهكذا تكون الولايات المتحدة قد وصلت الى ما تريده اتفاقية الجات وليس منظمة التجارة العالمية، و اتفاقية الجات تشمل مباشرة في مبادئ التجارة العالمية وهذه المبادئ هي الدولة الاولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية، ومبدأ التخفيضات الجمركية³ و هذا المبدأ الاخير يدعو لضرورة استمرار خفض الضرائب الجمركية، مما يؤدي الى توسيع التجارة العالمية، وان كل هذه المبادئ لها استثناءات اما المنتجات الزراعية فقد تم استثناءها قبل جولة اروجواي من اغلبية مبادئ الجات. وفي ذات الوقت نجد ان الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي لجأ الى دعم الانتاج ودعم الصادرات الزراعية بما يتعارض بصورة صارخة مع مبادئ الجات⁴، بل ان اعضاء الكونغرس الامريكي سنة 1951 قاموا بتعديل نص المادة 22 من قانون الزراعة الامريكي بما يسمح باستخدام القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية⁵ وذلك بعيدا عن اي اتفاقيات دولية و توسيع نطاق القانون ليشمل العديد من المنتجات الزراعية و استمر الوضع على هذا النحو اي الولايات المتحدة تعرقل و تتخلى عن القوانين في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية، و بالتالي بقي الوضع على حاله خلال عقدي الخمسينات و الستينات.

أولا - التحدي الامريكي للعالم في تجارة المنتجات الزراعية من جولة كندي الى جولة اروجواي:

¹ د/محمد عمر ابو دوح، مرجع سبق ذكره، ص20

² د/ سامي حاتم و د/عمر سليمان، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994 ص11-15

³ د/ عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000

⁴ R. J. CARBOUGHT, *international economics*, soth western college publishing, new york, 2000 p 192-194

⁵ د/ محمد عمر ابو دوح، مرجع سابق، ص22

وبعد هذا الصراع الأمريكي مع الجات ومبادئها حدث تغيير مفاجئ في جولة كيندي (64-67)، حيث اصرت على ادراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية و اساليب دعم الانتاج و الصادرات الزراعية في جدول المفاوضات¹ ، الامر الذي ادى بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الاحتياط أكثر، والتوحد في مواجهة التعنت الأمريكي، حيث اعلن في 25 مارس سنة 1957 عن اطلاق اتفاقية روما بين ست دول و المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وكان اهم عنصرين في هذه الاتفاقية هو السياسة الزراعية المشتركة (C A P) وهذا من اجل التصدي للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه السياسات تحفظ دخول المنتجين الزراعيين و تحفزهم لخلق الفائض من الانتاج الزراعي بواسطة سياسات مالية، و سعريه ، ويمكن ان نختصرها كما يلي :

أ-المنتجات المعدة للتصدير تضمن الدولة المنتج الزراعي بحد ادنى لسعر البيع اعلى من السعر السائد في السوق العالمي و تتحمل الدولة الفارق اعتمادا على السياسة الانفاقية .

ب-في حالة عدم القدرة على التصدير تشتري الدولة من المنتجين الزراعيين بالحد الادنى لسعر البيع المقرر الذي هو اعلى من السعر السائد في السوق العالمي و تتحمل تكاليف التخزين و مسؤولية تصريف الفائض في السوق المحلي و العالمي (وهو ما ينتج عنه اتباع سياسة الاغراق لأسواق الدول الاخرى) .

ج-و بالنسبة لتلك السلع الزراعية التي تشكل مصدرا للمنافسة، فهناك سياسة للحظر و تستخدم ضدها المعايير الصحية و البيئية، والذي لازال يستخدم الى يومنا الحالي مع تلك السلع الزراعية في الدول النامية خاصة بمعنى يفتحون باب حرية التجارة، و يغلقون بالقوانين الصحة والسلامة و البيئة .

د-فرض ضريبة جمركية متغيرة تضمن الحد من النفاذ الى سوق المجموعة الاوروبية C E E وتفرض هذه السياسة على حساب رفاهية المستهلكين الأوروبيين، و حصيلة تلك الضريبة تذهب لتمويل السياسة الانفاقية لدعم الصادرات وحتى تحقيق فائض ضريبي.

وهذا ما أدى بالدول الاوروبية الى سياسة الاغراق لأسواق الدول الاخرى امام تنامي حاجة الدول النامية للغذاء، ازداد توسع الدول الاوروبية في انتاج المنتجات الزراعية التصديرية، و بفضل هذه السياسة نجحت الدول الاوروبية في التحول من دول مستوردة الى دول مصدرة للمنتجات الزراعية² ، ففي الوقت الذي تنامي فيه الصادرات الاوروبية وتزاحم الأمريكية، فان الصادرات الزراعية الأمريكية لم تتجاوز 10% من انتاجها الزراعي، وذلك عقب السياسة الزراعية لمجموعة الدول الاوروبية عام 1958 ، و بالتالي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى التفاوض من اجل تخفيض التعريف الجمركية للمنتجات الزراعية و الصناعية ، كوسيلة لاستقرار صادراتها، الزراعية و لهذا اعلنت المجموعة الاقتصادية الاوروبية في تحد لم تعرفه الولايات المتحدة من قبل ان سياستها الزراعية المشتركة لن تكون محلا

¹ William .p.avery, world agriculture and the GATT. p. p 2-3

² A. Kay. the reform of commun agricultural policy the case of the Macshary reform , cab publishing, UK, 1998p15-24

للتفاوض¹، وهو ما أدى إلى انقضاء جولة كينيدي (64-67) دون حل لمشكلة تحرير المنتجات الزراعية وفي سنة 1971 ولأول مرة يحقق ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا يعود للميزان التجاري وهو ما لم يحدث منذ عام 1893.

ثانيا- جولة طوكيو - الأروجواي : في عام 1972 أصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي هو تسعة دول تسيطر على 40% من التجارة العالمية وكتلة سكانية تساوي 253 مليون نسمة، وهنا أصبحت الولايات المتحدة أكثر حرصا على تحرير تجارة المنتجات الزراعية، والتي أصبحت تحقق فائضا متناقصا للولايات المتحدة الأمريكية فقامت بالدعوة للجولة السابعة في إطار الجات طوكيو (73-79)، و بالتالي سعت الولايات المتحدة من جولة طوكيو إلى معاملة المنتجات الزراعية بنفس المعاملة المنتجات الأخرى، بما في ذلك القيود غير التعريفية هذا ما لم تقبل به الدول الأوروبية، والتي وصل عدد أعضائها إلى عشرة دول سنة 1975، و أصبحت أن تعامل المنتجات الزراعية لوحدها بعيدا عن بقية المنتجات الأخرى مع ثباتها على سياساتها الزراعية المشتركة، و دعت إلى عدم ربط المجالات ببعضها، و أمام هذا الإصرار على التصادم خضعت أمريكا، و تم التفاوض بشأن المنتجات الزراعية بصفة منفصلة²، وبناء على القوة الاقتصادية و السياسية المتنامية لمجموعة الدول الأوروبية استطاعت أن تبقى المنتجات الزراعية بعيدة عن مبادئ الجات حتى انتهاء جولة طوكيو، وبسبب سياسة دعم الصادرات الأوروبية الزراعية في إطار السياسة المشتركة، انخفضت الصادرات الزراعية الأمريكية من 41256 مليون \$ عام 1980 إلى 26064 مليون \$ سنة 1986³ و أدى هذا إلى انخفاض دخول المنتجين الزراعيين رغم زيادة حجم الانفاق بالميزانية، وفي سنة 1983 تم تقدير ما يتحمله دافع الضرائب الأمريكي في سبيل برنامج دعم أسعار المنتجات الزراعية بما يعادل 10 مليار دولار وفي نفس الفترة كان دعم الصادرات الأوروبية الزراعية يساوي 25 مليار دولار سنويا خلال عقد الثمانينات وهكذا توالى تدهور المركز التنافسي للصادرات الزراعية الأمريكية. واستمرت السياسة الحمائية الأوروبية لمنتجاتها الزراعية و صادراتها، و ازدادت المجموعة الأوروبية قوة بانضمام البرتغال وإسبانيا ليصبح العدد اثنا عشر دولة، وتذهب الآن إلى جولة الأروجواي عام 1986، ومن أجل الرد على هذا الإجراء للتفاوض القوي من طرف أوروبا جمعت الولايات المتحدة حولها أربعة عشرة دولة من الدول المصدرة للغذاء بين دولة متقدمة ونامية، و أعلنت عن طرح الخيار الصفري (zéro-zéro option) و الذي يعني إلغاء كافة الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي سواء المدخلات أو المخرجات و إلغاء كافة القيود الكمية على الواردات الزراعية خلال عشر سنوات⁴، و مرة أخرى ترفض المجموعة الاقتصادية

¹ د/محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص 27

² W .p.avery world agriculture and the GATT.op cit p.p 26-27

³ G.L gramer clarence N jensen.douglas d southgate agricultural economics and agri business, john miley&sons inc, new york ,7th edition ,1997 p466

⁴ محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص 32

الاوروبية، وجمدت المفاوضات و اجبرت الولايات المتحدة في افريل 1989 الى التنازل عن الخيار الصفري، و بداية التفاوض بناء على مقترحات دنكيل و قبلت التفاوض من خلال ثلاث محاور .

- تحسين فرص النفاذ الى الاسواق .

- خفض دعم الصادرات .

- تقليص الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين .

إلا ان دول المجموعة الاوروبية رفضت خفض دعم الصادرات و بسبب ان موعد انتهاء جولة اروجواي هو ديسمبر 1990 و امام الرفض الاوروبي تم تمديد الدورة الى اجل غير مسمى. وأمام هذا الرفض الاوروبي بدأت الولايات المتحدة شن حرب اقتصادية على المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في نوفمبر 1992 فرضت الولايات المتحدة تعريفه جمركية على الواردات من المنتجات الزراعية الاوروبية فيما يسمى "حرب البذور الزيتية" ثم اعلنت حكومة كلينتون فرض الضرائب على الواردات الامريكية من منتجات الصلب الأوروبية، و احتجت على دعم الجماعة الاوروبية لقطاع صناعة الطائرات والسينما، و امام هذه الحرب المعلنة من الجانب الامريكي اضطرت اوروبا الى الرد باتجاه تفاوضي في جولة اروجواي و اتجاه آخر يدعم القوى السياسية و الاقتصادية، و امام تنامي دور قوى الاتحاد الاوروبي و تراجع السيطرة الامريكية و التي مهدت الطريق لتبلور منظمة التجارة العالمية، و كان الحل في المبادرة خطة مشاري و التي كانت حلا وسط بين الطموح الاوروبي و الرغبة الامريكية، و بالتوازي مع هذا كانت مجموعة الدول الاوروبية تقوم بتعديل معاهدة روما الى معاهدة ماستريخت في فبراير 1992 و في هذه الاتفاقية قامت بوضع سياق من اقوى السياسية و الاقتصادية والعسكرية بما يضمن تحقيق المصالح الاوروبية و الوقوف موقف المفاوضات الندد للولايات المتحدة، ولعل اهم النتائج التي تمخضت عن هذا الصراع القاسي الذي دام حوالي خمسة و اربعين سنة، هو اتفاقية بليرهاووس في نوفمبر 1992 والذي تضمن تعديلا لاتفاقية المنتجات الزراعية لصالح الدول الأوروبية، وقد تم تخفيض حجم الصادرات المدعومة من 24 % الى 21 % و تم الاتفاق على اعتبار ان ما تقدمه مجموعة الدول الاوروبية من دعم نقدي لمنتجها الزراعيين لا يتعارض مع مبادئ الجات، وهكذا ووفقا لتفاعل القوى السياسية و الاقتصادية الغي التفاوض، و اعلن انتهاء جولة اروجواي في 15 ديسمبر 1993 بمدينة مراكش بالمغرب وبالتالي اقتسام المغانم بين قطبي الصراع والذي تم في غير صالح الدول النامية.

المطلب الثالث: تطور مدخلات ومخرجات السلع الفلاحية .

في بادئ الامر نقوم بتعريف المنتج الفلاحي وذلك قبل الخوض في تطور مدخلات ومخرجات السلع الزراعية.

الفرع الأول - تعريف المنتج الفلاحي و تفصيل مكوناته .

أولاً: تعريف المنتج الفلاحي : هو عملية انتاج اي سلعة فلاحية ونقصد هنا زراعية او حيوانية او زراعة سمكية حيث المنتج الفلاحي يشمل كل المنتجات النباتية او الحيوانية وعملية الانتاج تشمل ايجاد

سلعة (منفعة) او زيادتها مادية واستهلاكها وقد تكون زمانية او مكانية¹ ، وان مواصفات السلع الزراعية تختلف باختلاف الاقطار وذلك بسبب اختلاف المدخلات التي تساهم في تكوين هذه السلع الزراعية او الحيوانية.

وفي تعريف آخر المنتج الفلاحي "يصف لنا منتوجا بعمومه غذائيا ناتج عن نشاط لمستغلة فلاحيه او ما يصدر عنها بطريقة حرفية من مواد اولية بالمرزعة نفسها"² ونقصد هنا ايضا الانتاج الحيواني او النباتي ، حيث الانتاج النباتي: زراعة الحبوب و الزراعات الكبرى culture d'oléagineux والزراعات الخضرية الحقلية و الزراعات الشجرية المثمرة (الاشجار المثمرة) و الزراعات الكبرى الاستوائية و زراعات اخرى غذائية وزراعات اشجار عطرية .

اما التحسين والتطوير في عالم النبات فهو يشمل عمليات التخصيب - حماية النبات - صحة النبات - الاحياء الدقيقة - تكنولوجيا الكائنات الحية - الانتقاء النباتي - خدمة الارض - التسميد - الري - نظم الزراعة

اما الانتاج الحيواني: تربية النحل - تربية المائيات - تربية الاغنام - تربية الماعز - تربية البقر.... الخ. اما تطوير عالم الحيوان فيتم بالتقنيات التالية: انتقاء الحيوان - تكنولوجيا الاحياء - طب الحيوان - بيولوجيا الاحياء الدقيقة وبالتالي نجد ان من ما سبق ان الانتاج الفلاحي قد تطور مفهومه ليوكب التطور الحاصل في الانتاج الصناعي والخدمي وأصبحت اذا جاز القول المؤسسات الزراعية كالمؤسسة الصناعية تقوم بالإنتاج في ظل شروط وظروف داخلية وخارجية بالإضافة الى عواملها التقليدية العمل ورأس المال و الارض والتنظيم .

من ما سبق يمكن ان نعرف المنتج الفلاحي: هو ذلك المنتج الذي يعني ايجاد منفعة او زيادتها، و يكون هذا المنتج مغذيا . ناتج عن نشاط فلاحى او ما يصدر عنه بطريقة اخرى من المستثمرة نفسها. و اذا عدنا الى العملية الانتاجية بحد ذاتها، فهي تختلف بحسب القطاع نفسه ان كان تقليديا او حديثا ، و بسبب سرعة الاتصالات والمواصلات وتوفر المعلومة ، عن طريق الاذاعات و التلفزيون وعن طريق الانترنت ، وباختصار في ظل عصر المعلوماتية الاقتصادية والاجتماعية.... الخ يمكن ان نقول انه لم يبق من القطاع التقليدي للزراعة الا تلك النكهة لبعض المنتوجات و طرق الإنتاج التقليدية.

ثانيا - تفصيل مكونات المنتج الفلاحي : ان القطاع الفلاحي سوف لن يكون استثناء فهو يأخذ ويقدم لمحيطه كبقية النشاطات الانتاجية و يمكن أن نقول أن المؤسسة الفلاحية هي نظام مفتوح و قد أخذت في البداية عملية المزج للحصول على المنتج الزراعي الصيغة الآتية :

- المنتج الزراعي = موارد الطبيعية (ارض + ماء + بذور) + موارد بشرية .
- ثم تطور من اجل منتج احسن او اكثر او الاثنيين معا.
- المنتج الزراعي = مورد طبيعي + مورد بشري + رأس مال.

¹ ا د/محمد عبيدات ،التسويق الزراعي ،دار وائل للنشر، عمان ،الاردن ، سنة 2000 ص 18

² LAROUSSE AGRICOLE le monde agricole aux XXIe siècle , publier sous la direction de Jean-michelle Demeur , p518

- و تطور نحو الاحسن و الاكثر مرة أخرى.

- المنتج الزراعي = مورد طبيعي + مورد بشري + مورد راس المال + مورد تنظيمي.

وبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تطورات سريعة، وأحداث اقتصادية كبرى فيما يسمى بالقوى الديناميكية، التي ولدتها كل من الثورة الصناعية الثانية و المعروفة بالثورة التكنولوجية، والثورة الصناعية الثالثة المعروفة بثورة المعلومات، وهي عبارة عن تفاعل لثلاث قطاعات الالكترونيات والاتصالات و الحاسبات الالكترونية¹، و أدى ذلك الى نمو سريع و هائل على مستوى الاقتصاد العالمي شمل كل القطاعات الإنتاجية، و كما سبق وان قلنا سوف لن يكون القطاع الزراعي هو الاستثناء حيث شهدت مدخلات تطورات اذا نعود الى الانتاج = الاجمالي الموارد = مورد طبيعي + مورد بشري + مورد راس مالي + مورد تنظيمي.

الفرع الثاني -المورد الطبيعي : هذا المورد يتنوع و يتعدد ويميز بلد عن بلدان اخرى وهو يعطي خطوة اولى في مجال بناء الميزة التنافسية للقطاع الزراعي اذا توفرت، فهي مقومات جيدة عن مزايا طبيعية تحصل عليها من الطبيعة يجب تأطيرها مع بقية العناصر اللاحقة :

وهذا المورد الطبيعي يتكون مما يلي : تتكون الموارد الطبيعية من تلك الاراضي السطحية والموارد المائية وتلك الموارد التي في باطن الارض من بترول وغاز ومعادن، ومورد الأرض يحتوي مورد النظام الحيوي الطبيعي ومورد المكان الطبيعي و مورد المنظر الطبيعي كل هذه الموارد الطبيعية المختلفة منها، ما كان معروفا منذ ان وجد الانسان ومنها ما اكتشف مع تطور البشرية و استخداماتها للطبيعية، ورغم ما يشاع على ان موارد الطبيعة شحيحة فمثلا حين نرى الزيادة السكانية الكبيرة ونشهد بان حوالي 841 مليون ساكن² يعانون من قلة الامدادات الغذائية او نقص فيها سنة 1996، في هذا المقام يجب ان لا نتشائم و نكون مالتوسيين بل يجب النظر الى هذه الافواه الجائعة على انها مورد مضاعف من الايدي العاملة وهذا برر به ماوتسيتونغ عدد الصينيين الضخم وفعلا هاهي الادارة الجيدة للموارد البشرية و تنظيمها و ضبطها وحسن تسييرها تجعل من الصين مصنع العالم وقريبا ستصبح ايضا مزرعة العالم وتتناول فيما يلي موارد الطبيعة المختلفة.

أولا- مورد الارض : ان الارض هي المورد الطبيعي الاول، وهو يتكون من تلك السهول والجبال و الوديان، وهي منذ ازل التاريخ موطن الانسان احتى بجبالها ومغاراتها وكهوفها وعلما عاش وتدبر شؤون حياته وعلما اتخذ المسكن وزرع الاراضي فأنتج القوت وطور الحضارات وشق الطرقات و طور المشاريع الاسكانية الضخمة و انشئ المدن و الحواضر، وانطلاقا من هذه الاهمية الكبرى يأتي اعتبارها العامل الرئيسي من بين عوامل الانتاج، ولهذا السبب تتولى الدولة ادارة هذه الاراضي بصفة تشريعية وتنظيمية وتخطيطية، فتمسح وتسجل وتنظم الاراضي وتضع لها القوانين والتشريعات من اجل تنظيم استخدام هذه الاراضي للمصلحتين الخاصة والعامة، فهي مورد مهم للزراعة والصناعة والخدمات، و هي عنصر

¹ د/سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 179

² د/ احمد شكري الريماوي، اقتصاديات الاراضي و استعمالاتها، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008، ص 15

من بيئتنا، وتختلف الرؤية فمنهم من يرى الحفاظ عليها بحسب طبيعتها او لخصائصها اذا يأتي اختلاف فهم الحفاظ على الارض من اختلاف استخدامها و استغلالها وان الارض باعتبارها نظاما حيويًا ecosystem يمكن اعتبارها حيز او مكان له خصائص مادية متميزة، وتبعًا لذلك نستغل طاقتها البيئية الحيوية من اجل زراعة المحاصيل والرعي، او كمكان لإقامة المساكن او كمنجم لصناعة الفخار كما هي اي الأرض جزء من طبيعة للمنظر العام الذي يحيط بالإنسان ،ولذلك فهو يعطي قيمة مادية و سياحية وجمالية وكثيرا ما نشاهد ان بناء المساكن في الارياف يعود الى مفهوم المنظر العام للأرض .

أ-التطور التاريخي لطبيعة ملكية الأرض : في التاريخ القديم كانت الارض في عهد القطيع و العهد المشاعي و المشاعي الاول قيمتها من قيمة الهواء و الماء المتاح للجميع فكمية الاراضي كانت تكفي وتنفوق، حاجيات تلك المجتمعات البشرية الاولى ولكن مع الاستقرار و الانقسام الجنسي للعمل¹ و ظهور المجتمع الاموسي، وما تلاه من تطور في ادوات العمل و قوى العمل الذي نجم عنه الانقسامين الاول والثاني للعمل والذي نتجت عنه ظهور الاسرة وحدة اساسية لتكوين المجتمع بدل القبيلة، الامر الذي ظهر معه الملكية الخاصة بشكلها البدائي البسيط في نهاية المجتمع المشاعي ،و عند بداية ظهور المجتمع العبودي اتضحت معالم نوع جديد من التملك هو الملكية الخاصة المطلقة ،حيث الارض و وسائل العمل و ادواته والحيوان وبعض الانسان (العبيد) كلهم يخضعون لقانون الملكية المطلقة الخاصة .وهكذا تطورت في العصر الاقطاعي اين توسعت الملكية واتسعت لتشمل اقطاعة بأكملها بمعنى مقاطعة ملك النبيل او السيد الذي يخضع في حقيقة الامر لسلطة ملك ،لكن سلطانه مترهل ما يميز الحال في هذه المرحلة تلك العبودية المرتبطة بالأرض (قن الارض) الأمر الذي يعني في علاقات الانتاج من عبودية مطلقة الى ملكية مطلقة الى عبودية تبعية الارض و هناك حماية من السيد و تنتج عن هذا الضغط في الريف هجرة نحو المدينة ،التي تكسب بها المفلسون و الحرفيون و بدأت حركية جديدة في المدينة اساسها الحرفيين و الملك الطامح لتجميع ملكه و توحيد سلطانه على اقطاعات شبه متمردة وفي حوالي القرن اربع عشر ومع ظهور الدول الوطنية والاكتشافات الجغرافية و اكتشاف فاسكو ديكاما لرأس الرجاء الصالح، و اكتشاف كريستوف كولومبس لأمریکا ،تكون قد تشكلت ملامح الدولة الراس مالية الحديثة انطلاقا من التجارين و الفيزيوقراطيين ،فالثورة الصناعية الاولى الى الثورة الصناعية الثانية والملكية للأرض تطورت حسب استحقاقات كل مرحلة ،وتطور معها نوع الحقوق في الملكية حتى ان وصلنا الى حقوق الملكية الفكرية و الصناعية و التجارية .

ب- محددات مورد الأرض واستخداماتها : في عصر العولمة و اقتصاديات السوق ،هناك من يقول ان الارض ماهي إلا سلعة تخضع الى قانون العرض والطلب، و هناك اتجاه ثاني يرى ان الارض اكبر من كونها سلعة فأصبحت حقوق الملكية الخاصة بالأرض بقيود تحدد وجهة استخدامها ،و هناك قيود و محددات تضعها السلطات العامة لاستخدام الافراد لأراضيهم، و اصبحت هناك قوانين تبين الحقوق والواجبات و

¹ د/عبد القادر يوسف الجبوري ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 14-15

كيفية حيازتها وكيفية استخدامها فيما يحقق النفع العام، و أصبح ينظر للأرض على انها أكثر من حقوق ملكية فردية وخاصة¹ و الأرض هي حيز ثابت لا يمكن نقله ولا تدميره وهي تختلف من حيث الشكل و التركيب . والأرض تكون اسعارها حسب نوعها و موقعها و نوعية حقوق حيازتها

ج- الموارد الارضية الزراعية: هي كل تلك الاراضي الموجودة في الكرة الارضية سواء كانت ارضا يابسة او رطبة " وهي الجزء المستخدم في النشاط الانتاجي الزراعي ومن ثم فانها يجب ان تكون صالحة للزراعة وفقا للظروف الفنية والاقتصادية السائدة"² وهي كعنصر من عناصر الانتاج عليها طلب فاذا كانت السلعة (x) سلعة زراعية زاد الطلب عليها بمعنى نحن في حالة رواج اقتصادي فانه ستجر معها عناصر الانتاج التي تكون كمدخلات في انتاج السلعة (x) و بالتالي يزيد الطلب على الاراضي الزراعية و العكس صحيح اذا حدث انكماش اقتصادي و انخفضت اسعار السلع الزراعية (x) فان الطلب على الاراضي الزراعية في علاقة طردية مع السعر للسلعة (x).

د- عرض الاراضي الزراعية: ان هذا العرض تأثر فيه عديد من العوامل في البداية هناك ما يعرف بالعرض الاقتصادي للأراضي الذي يتوقف عن الغرض من لاستخدام الاقتصادي لهذه الاراضي كما يكون العرض من اجل البناء او من اجل الزراعة فالامر سيكون مختلفا، و بالتالي يمكن تعريف العرض الاقتصادي للموارد الارضية بانه مساحة الاراضي التي يمكن استغلالها في نشاط اقتصادي محدد وفقا لمستوى الفن التكنولوجي السائد³، و يتأثر العرض الزراعي للأرض بعدة عوامل فبعضها طبيعية وبعضها اقتصادية و اخرى تنظيمية و الاخيرة تكنولوجية، حيث دالة العرض للأرض الزراعية هي دالة في سعرها وعدد العوامل المؤثرة الاخرى $Q_{sta} = f(p_{ta}, N, Eco, T)$ فإذا نظرنا الى هذه العوامل المؤثرة في عرض الارض الزراعية.

*العوامل الطبيعية و غيرها المؤثرة في عرض الارض: و هي عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي كطبيعة التربة و المناخ السائد و وفرة وندرة المياه و موقع الأرض، و تأثير هذه العوامل واضح بالإضافة الى المستوى التكنولوجي السائد فكلما ارتقى المستوى التكنولوجي زاد عرض الأرض الزراعية.

1-العوامل التكنولوجية: ان تطور المعارف التكنولوجية الخاصة باستصلاح الاراضي سيساعد ذلك في ادخال اراضي جديدة الى المساحة الزراعية المعروضة، كما ان ظروف المواصلات و الاتصالات و الطرق والكهرباء المحيطة، كلها عوامل مساعدة في زيادة العرض، ومن خلال هذه العوامل خاصة، نلاحظ انه سيعمل على تحريك تركيب السلعة الزراعية و يحولها من ساكنة الى متحركة.

2-العوامل التنظيمية: وهي مجموعة العوامل التنظيمية من اجل استغلال الاراضي وهي الصيغ التنظيمية كقوانين الاستغلال و الاستثمار الزراعي و القوانين و عقود الايجار و الحقوق والواجبات

¹ د / احمد شكري الريماوي، مرجع سابق، ص 17

² د / نفس المرجع السابق، ص 24

³ عادل يوسف عوض و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 73

الناجمة عن الاستغلال و قوانين منع اوجه الاستخدام وقوانين المحافظة على البيئة وكل هذه العوامل متغيرة عبر الزمن اي متحركة مما يضيف على عملية استغلال الاراضي الزراعية صفة الديناميكية .

3 - عوامل اقتصادية : حينما تخضع عملية الاستغلال الارض للمنافسة و الاستخدام المتنوع حيث سنكون امام عملية استغلال زراعية ام حضرية و يتضح الامر خاصة عند ملاسة الاراضي الزراعية للمناطق الحضرية (القرى والمدن) هذا ما يؤدي الى اضطراب العرض بالإضافة الى ان المعروض من الارض ثابت على مستوى القطر و في جزء آخر عرض الاراضي الزراعية يتأثر بتكاليف استصلاح الاراضي فعملية التسوية و التعديل و شق الطرق وكهربية المحيط بمعنى اعمال التهيئة والبنية الاساسية ذات التكاليف متغيرة و مرتفعة وهي نابعة من الوفرة والندرة المالية للدولة والتي هي معطاة زمنية محرك للسلع الزراعية .

ثانيا- الموارد المائية: هي جزء من الموارد الطبيعية وتعد الاكثر اهمية ايضا كما ورد ذكر ذلك في القرآن الكريم: "وجعلنا من الماء كل شيء حيا" ¹ فالماء مهم للعمران و الانسان فمن ،اجل الاستمرار الحيوي للإنسان و الحيوان يحتاج الانسان الى المياه لحياته و حيواناته وللصناعة ومع تزايد سكان الحضرة تزداد الحاجة للمياه اما بالنسبة للزراعة فأهميته تكون اكبر بسبب ان الماء احد عناصر الإنتاج واحد المدخلات الطبيعية المهمة فلا محصول بدون ماء ،ولذلك زادت اهميته لكل القطاعات و اصبح مصدر اهتمام لكل الدول وأصبحت الامم تخطط لأجله تفاوض لأجله وحتى تعلن الحرب لأجله اما مصادر المياه فهي كثيرة ومتنوعة لدينا المياه الجوفية و المياه السطحية للأنهار والبحيرات و البحار و المحيطات ومياه الامطار، وان الممون الاساسي لهذا المورد المائي هي مياه الامطار والثلوج وما يبقى في الارض من هذه المياه إلا حوالي الربع لان ثلاثة ارباع المياه تتبخر بسبب الاستخدام الواسع في السقي الزراعي و الاستخدام الحضري و الصناعي وهذا الجزء المتبقي اذا احتفظنا به سيمثل عرض المياه و غالبا ما نشاهد الجزء الكبير منه يذهب في شكل سيول في مجاري الوديان الى البحار ،وخاصة كحالة الجزائر حيث لا يوجد تأطير ولا سيطرة عن مجاري المياه التي تصب كلها في البحر الابيض المتوسط ، و في هذا المقام يقول احد الكتاب الاقتصاديين الجزائريين "كل مياهنا تذهب في الاودية و الانهار نحو البحر وكأن الجزائر مسؤولة عن تحلية مياه البحر"² و يمكن ان نبين قيمة العجز المائي و الغذائي العربي بمليار م³ من خلال الجدول التالي :

¹ قرآن كريم : سورة الانبياء : الآية : 30

² Touli Houcine ,L'Agriculture algérienne. les causes de l'échec . O P U. 1978.p 52

الجدول (7-2) العجز المائي و الغذائي

2025	2020	2010	2000	السنوات مؤشرات
282	293	228	198	المياه المتاحة
510	454	363	290	الطلب على المياه
228	191	135	98	العجز المائي المتوقع
49	52	58	65	نسبة تأمين الغذاء

المصدر: المنظمة العربية لتنمية الزراعة دراسة تقييمية للأثار البيئية 1999.

ويتضح لنا من خلال هذا الجدول ان المياه المتاحة ستتجه نحو الانخفاض بحلول سنة 2025 اما الطلب على المياه فسيأخذ شكلا متزايدا عند كل مرحلة ، ليصل الى 510 مليار م³ وسنشهد عجزا مائيا في سنة 2025 يساوي 228 مليار م³ اما عن نسبة تأمين الغذاء في الوطن العربي تأخذ منحى متناقص حيث ستكون نسبة التغطية 49% سنة 2025 وبالتالي المتوقع هو 51% ومن خلال ماسبق ستكون الدول الاكثر عجزا من الناحية المائية في الوطن العربي هي الجزائر و الاردن و بكمية متاحة للفرد على التوالي 160 م³ و 173 م³ خلال الفترة (1970-1992) اما عن المياه المتاحة للفرد في الجزائر فقد اخذت في التطور كما يوضح الجدول التالي :

الجدول (8-2) تطور كمية المياه المتاحة للفرد

المتاح من الماء في اليوم	السنة	البلد
123	1999	الجزائر
155	2005	الجزائر
165	2013	الجزائر

المصدر: اطلس الجزائر والعالم الاستاذ الهادي قطيش دارالهدى طبعة 2009 المزيدة والمنقحة.
اما الطلب على المياه فيأخذ اشكالا متنوعة فقد يكون للاستخدام المباشر، بمعنى ذلك الجزء الذي يذهب للزراعة او للصناعة او لاستهلاك الاثر الادنى للمناطق الحضرية، و تشكل المياه الموجهة للزراعة النسبة الاكبر حوالي ثلاثة ارباع للاستخدام الزراعي، و جزء ثاني من المياه يذهب للاستخدام في انتاج الطاقة و المواصلات و السياحة و الترفيه، و جزء ثالث من المياه يبقى بحالته الطبيعية كمحميات مائية، او اي جمع و استخدام للمياه في اماكن تواجدها. و بالتالي ان الطلب على الماء يأخذ ثلاثة ابعاد طلب على الماء للاستهلاك المباشر من الافراد او الزراعة و الصناعة و طلب ثان استهلاكه غير مباشر فيستخدم المياه و تبقى على حالها نظيفة اما، الطلب الثالث يستخدم المياه من مواقعها و يحميها لتبقى كما هي . و

من ما سبق نلاحظ ان حالة استغلال و استخدام المياه هي حالة ديناميكية مرتبطة ايضا بحجم الاستثمارات فيها و المستوى التكنولوجي المتاح في القطر او عن طريق الشركات متعددة الجنسيات او الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما يضفي حركية على المدخلات الزراعية و التي تخص عملية الانتاج .

ثالثا-مورد البذور: وهو الجزء الثالث من الموارد الطبيعية و الذي يشهد تغيرات و تحسينات يومية و هذا بسبب التطورات التكنولوجية الحاصلة في المنتجات الفلاحية و التي نذكر منها تكنولوجيا زراعة الانسجة و تكنولوجيا الهندسة الوراثية و تكنولوجيا المواد الزراعية ، كالتخميرات الميكروبية و الكحول الايثيلي و حمض الستريك و حمض الخليك و النمو الميكروبي لانتاج خمائر الخبز و البروتين الميكروبي و التكنولوجيا الحيوية و الوقود الحيوي و الاسمدة العضوية و تكنولوجيا المبيدات الحيوية للحشرات¹.

اما عن تكنولوجيا انتاج البذور، فهي علم واسع و ضخم ينطلق من قوانين مندليف في علم الوراثة الى عملية الهندسة الوراثية للسلاسل النباتية و الحيوانية ، و الذي يهتم في هذا الامر كله هو التدخل التكنولوجي في عملية انتاج و برمجة البذور لتتحول من حالتها الثابتة الى الحالة الخاضعة للزمن اي ديناميكية، و هذا بسبب تداخل المهارات الانسانية و الخبرات التقنية التكنولوجية من اجل هندسة بذور اكثر انتاجية اكثر مقاومة لامراض معينة لأكبر حجم للثمار الاكثر صلابة عند التسويق ، و هكذا فالمجالات عديدة و متنوعة لتطوير البذور و اصبح انتاج البذور صناعة لوحدها، تقودها شركات عملاقة تستثمر في البحث العلمي و التكنولوجيا و تستفيد من ارباح بملايير الدولارات .

*يمكن تعريف البذور: هي حبوب موجهة للزراعة و ذلك لكي يحصل المزارعون على مردود جيد او نباتات جيدة سليمة و منتقات².

ان قيمة اي بذور تاتي من تلك المراقبة المخبرية فهذه التجارب تتضح لنا درجة نقاوتها (للنوع) و تراقب ايضا الكمية و النوعية لعدم النقاوة في كل كغ بذور و تراقب مقدرة الانتاش بمعنى عدد البذور التي تستطيع الانتاش من كل 100 حبة و لهذا سنجد كل المعلومات التي تخص الفصيلة و النوع و سنة الانتاج و موطن الانتاج و المادة التي عولجت بها البذور و الوزن و عدد حبات البذور على العلبة او الغلاف الذي يحمل البذور مثال:

S.A.I.S الشركة الفلاحية الايطالية

LOT : CF 1625 prod : 01/2015 245 PIMENT

BAKLOUT : الفصيلة و النوعية و سنة الانتاج : فلفل حار

Echéance : 12/2017 تاريخ انتهاء الصلاحية

Traitement : THIRAM 49%(200g x 100kg) المادة التي عولجت بها البذور

Poids,net : 150g الوزن الصافي

¹ د/عبد الوهاب محمد عبد الحافظ و اخرون ، مرجع سبق ذكره ص ص 28-36

² |La rouse agricole – op.cit.p 575

و بالتالي نستطيع القول ان اختيار البذور من اجل الزراعة اصبحت في وقتنا الحالي تقتضي مختصا و خبيرا حتى يحدد لنا النوع و الصنف الملائم للتربة و المناخ و كم سيكون محصوله ان توفرت بقية العوامل الاخرى اذا عملية الانتاج الزراعي هي عملية معقدة ،كل امر من شؤونها يعني التحضير الدقيق العلمي المنسق مع بقية العمليات الاخرى .

و من ما سبق يمكن لنا ان نضع التعريف الاتي :

ان البذور ماهي الا حبوب معدة من اجل الزراعة منتقاة و سليمة و قد تكون معدلة وراثيا و مراقبة مخبريا من ناحية النقاوة و الانتاج و مضمونة من طرف مؤسسة . و عند الزراعة يجب اختيار النوعية المنتجة المتلائمة مع المناخ المقاومة للأمراض ، و يجب التأكد من مصدرها و علامتها و يجب ان نخطط عملية الزراعة حتى لا تضع البذور لسبب ما، لانها ان كانت هجينة تكون باهضة الثمن خاصة في الخضراوات ، و من ما سبق معنا يمكن ان نشاهد تطور و حركية عملية انتاج البذور و الحصول عليها و اختيارها و تخطيط غراسها في مشاتل و ذلك من اجل الحصول على شتلات قوية و سليمة و هذه الحركية ستضفي على المنتج الزراعي او السلعة الزراعية او الفلاحية بشكل اعم مما يجعلها في تفاعل و تناغم مع الزمن في كل مرة .

الفرع الثالث -المورد البشري: نقصد بالموارد البشرية هي جميع السكان الذين يمكن اعدادهم للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي المتوفرة على مستوى الاقتصاد و بناء على ما يتمتع به العامل البشري و دوره المحوري في التنمية الاقتصادية و خاصة ان منطق الادارة العلمية يعتبر ان العنصر البشري هو الركيزة الاساسية لجهود التطوير و بالتالي ان تواجد العناصر الاخرى للانتاج يكون بدون قيمة الا اذا توافر العنصر البشري الراغب و القادر على العطاء ، و ما التنمية الاقتصادية الا تنمية الطاقات البشرية، و محاولة لرفع كفاءة القوة العاملة، و تاتي اهمية العنصر البشري مرتبطة بالكفاءة الانتاجية للسكان و التي يجب ان تربط بظاهرة الجدية في العمل و التي بدونها لا يمكن تحقيق الجدارة الانتاجية فالمورد البشري في الدول المتقدمة انتاجيته مرتفعة و ذلك بسبب مستوى البحث العلمي المرتفع و التقنية المتاحة و المستوى التكنولوجي القوي، كلها عوامل محفزة لان تعمل هذه الموارد و تعود مشحونة للعمل اكثر ، و هذا عكس ما يحصل في الدول المتخلفة لاسباب عديدة .اما عن الموارد البشرية الزراعية "تشمل الموارد البشرية جميع السكان الذين يمكن اعدادهم للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي..... و الانسان بهذا المفهوم يعني موردا اقتصاديا"¹ و من ابرز الظواهر الديمغرافية على المستوى العالمي او نمو الموارد البشرية و قد تجد بها تياران الاول متشائم (المالتوسيون) بقيادة توماس مالتوس 1798 حيث يرى في تلك المرحلة ان تطور السكان اعلى من تطور الارض لتوفير الغذاء ، و التيار الاخر عكسي يقول عند استخدام معطيات الثورات العلمية و التكنولوجية و على راس هذا الاتجاه الماركسيون² و رغم ان واقع

¹ د/ عادل يوسف عوض و اخرون ،مرجع سبق ذكره ص 57

² د/محمد السيد عبد السلام ،الامن الغذائي للوطن العربي، سلسلة كتب يصدره المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ،الكويت، 1998، ص

الحال يوضح ان الزيادة السكانية كبيرة على المستوى العالمي او على مستوى الأقطار، الا ان ثمار التكنولوجيا و التطورات و الاحداث العلمية تبين ان العالم يتجه نحو الانفراج بخصوص هذه المسألة ،اما من ناحية تاريخية فقد ورد لدينا في القران الكريم وصف لهذه المسألة و حلها "و لا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقكم و اياهم"¹ و المسألة لدينا الاخذ بالسببية و السنة التي اودعها الله في الكون فيجب ان نوظف كل القدرات و كل الطاقات، و هي كثيرة في بلادنا نذكر منها على سبيل المثال الطاقة الشمسية التي لو دخلنا في سلسلة تفاعلية معها ستكون مستدامة وتنموية صناعية و زراعية... إلخ .

الفرع الرابع - مورد راس المال: وهو احد عناصر الانتاج الاساسية كالأرض والعمل.... الخ وبعيدا عن الاختلافات في وجهات النظر حول اصله وكيفية تكوينه فقد يكون في صورة سائلة او ثابتة واي تطوير في الانتاج الزراعي يستلزم العناصر الاخرى ،وتطور راس المال يعمل من جانبه على رفع الكفاءة الانتاجية بصورة عامة ،وان معظم الدول النامية تعاني من قصور في راس المال اللازم لدفع عملية التنمية² وهذا يعود الى ضعف المدخرات الرأسمالية للقطاع الزراعي ،و يرجع ذلك الى انخفاض الدخول و الانتاج و الانتاجية بسبب ان الزراعة في العالم الثالث تقع ايضا في المقام الثالث او الاخير من اهتمامات المخططين او واضعي برامج التنمية في الدول المتخلفة ،بمعنى هم يعدونه ولا يعطونه، وكما ورد في هذا المعنى "يعبر عن هذا الوضع استمرار اعتماد المنتجين بالقطاع الزراعي على كافة ادوات الانتاج التي استخدمها الفراعنة (الفأس المحراث الخشبي الخ) بل و اتباع نفس الاساليب البدائية في الزراعة والتي لا تعتمد على العمل الانساني والحيواني ، وهذه حالة الزراعة المصرية من ناحية راس المال و الحال في الزراعة الجزائرية ليس ببعيد عنها اما عن التكوين الرأسمالي فهو عبارة عن زيادة رصيد راس المال العيني في المجتمع (الات معدات سدود مصانع محطات لتوليد الطاقة.....الخ) و الزيادة في راس المال العيني تؤدي الى زيادة الانتاج و ترفع من الكفاءة ،و ما يجب مراعاته ان زيادة عدد السكان في القطر اكثر من زيادة راس المال يرفع ذلك من معدل البطالة بجميع انواعها و تراكم راس المال يعني التضحية ببعض الاستهلاك الجاري، اما في القطاع الزراعي فرأس المال الزراعي يعني جميع الاصول الثابتة مباني سكنية و غير سكنية الالات و المعدات وسائل النقل و استصلاح الاراضي و الثروة الحيوانية اما راس المال العامل فيتضمن مخزون السلع .

الفرع الخامس -المورد التنظيمي : و المقصود بالتنظيم هم القائمين على عمليات اتخاذ القرار في العمليات الانتاجية الفلاحية سواء كانوا خواص رجال اعمال او ملاك صغار في القطاع الزراعي و الفلاحي او كانوا عموميين ، في تلك القطاعات الزراعية و التي تشرف عليها الدولة و ذلك بما تتضمنه هذه العملية من تحديد ما يتم انتاجه و الاساليب و الوسائل التي تستخدم في الانتاج و التحويل للعملية الانتاجية و هناك من يعتبرون ان المورد التكنولوجي ايضا احد موارد الانتاج في العملية الزراعية ، و لكنني أميل الى اعتباره احد المدخلات الرأسمالية سواء شريك اجنبي او وطني قادر على تقديم هذه التكنولوجيا و قادر

¹ القران الكريم :سورة الاسراء :الاية 31

² د/ عادل يوسف عوض و آخرو ،مرجع سابق ص 89

على عملية استغلالها في القطاع الزراعي ،فالتقنيات كثيرة في هذا العصر نقصد التكنولوجيا الزراعية بتطور مدخلات السلع الفلاحية تطورت تبعاً لها و تنوعت مخرجات السلع الزراعية و لضرورات تنافسية و اذا كان الماء هو الحياة فان الغذاء ما يتم هذه الحياة بمعنى اننا نحمل الماء في اوعية اخرى عن الحليب و الغذاء : عنب تفاح خضر فراولة و الله سبحانه و تعالى يقول "نسقيكم مما في بطونه من بين فرث و دم لبنا سائغا للشاربين " ¹ و الثمار ما هي إلا دمج مكونات الارض و اضافة الماء و المياه لتكون لنا ثمارا مختلفة اللون و النكهة و الرائحة و الزمن و المكان الخ و كما اسلفنا المخرجات تتعدد و تنوع و خاصة في الجزائر و سنتناولها بالتحليل و التفصيل لاحقا .

و نلاحظ ان العالم يتسارع بتكنولوجياته و تقنياته و ابحاثه و الفوائض التي غزت كل الميادين و الثروات تزداد و الاملاك تتسع و فعلا ان الارض كما يقول الفيزيوقراطيون هي مصدر كل الثروة و بالتالي ان المدخلات تعددت و تنوعت فهي في حركية دائمة و ديناميكية مستمرة ، مما يجعل امر المخرجات في تغير و حركية ايضا و امر الانتاج الزراعي في الصحراء حتى سنوات ماضية كان امره مستحيلا . و بفضل تطور المورد التنظيمي الخاص ، بالتجربة ، و التقليد ، و المحاكات ، و الشراكات مع الاجنبي ، و تطور المستوى العلمي و التعليمي في الجزائر ، كل ذلك عمل تحديد الاهداف و توضيح الوسائل و الاساليب لانجازها ، وهو ما عمل على ابراز دور التنظيم و قيمته في المؤسسات الزراعية .

خاتمة الفصل الثاني :

من خلال دراستنا في الفصل الثاني، و المعنون بدور الميزة النسبية و التنافسية في تطور شكل السلع ،قمنا بدراسة الميزة النسبية ،و كيف تطورت من استاتيكية التحليل الى المطبق في النظرية الكلاسيكية ،من سلع ريكاردو الى سلع هكشر أولين ،رغم اختلاف السلع . و بسبب تطور أنواع السلع و الديناميكية الحاصلة عالميا في واقع التجارة الخارجية ،خاصة بعد ظهور متناقضة ليونتيف ،و محاولة إيجاد حل لها ،و ما تلاه من ظهور السلع التكنولوجية ، و هو ماقتضى وجود التحليل الديناميكي ،و تم الانتقال من المزايا الطبيعية الاستاتيكية الى المزايا المكتسبة الديناميكية . و واكب هذا التطور في أنواع السلع الى ان وصلت الى سلع التفوق الأدائي و التخلف الأدائي لبورتر ،و تطورت أيضا العلاقة بين الميزة النسبية ،و التنافسية، الى ان انتهت الى ان الميزة التنافسية ماهي الا ميزة نسبية ديناميكية ،هذه الميزة التنافسية بخصائص و مؤشرات معينة ، و بناءها واستدامتها تستدعي أمورا محددة ،والميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسات هي مطلب استراتيجي تسعى على الأقل لتحقيق أحد عناصره (الأقل تكلفة ،أو التميز ،أو التركيز) ،و هذه ماهي الا بدائل استراتيجية بالنسبة للمؤسسة،تستطيع تبني أي منها ،و الأول والثاني يستهدف جميع قطاعات السوق، أما الثالث فيستهدف قطاعا معيننا من السوق .

و بناءً على معطيات الواقع الاقتصادي ،فإن السلع الفلاحية قد أصبحت في وقتنا الراهن أكثر ديناميكية ،من ناحية ما تشتمل عليه من عناصر ،و قد بينا في هذا الجانب دور الشركات المتعددة الجنسيات، و رأس المال الأجنبي ،و الأبحاث و التطوير ،و التكنولوجيا ،و الحمائية الجديدة ،في التأثير على السلع الفلاحية ،و أثر مدخلات و مخرجات السلع الفلاحية في زيادة ديناميكيتها ، وهو ما يستدعي ان نسقط على المؤسسة الفلاحية (المستثمرة الفلاحية) ما نسقطه على المؤسسات الأخرى،و عن القطاع الفلاحي ما نسقطه عن القطاع الصناعي في هذا الباب.

الفصل الثالث

مؤهلات و قدرات الفلاحة

الجزائرية للحصول على الميزة

التنافسية

ديناميكية، و هو
سلسلة عبر الزمن

مقدمة : لقد
مانتج عنه تعدد

، لتشير كل واحدة منها لنظرية محددة ، لتلتقي الميزة النسبية الديناميكية بالميزة التنافسية في مفهوم موحد للسلع ، و التنافسية ، و لأسباب قيام التجارة الدولية .

و قد بينا من خلال ما سبق أن السلع الفلاحية اتخذت اتجاها متطورا من ناحية حركيتها كبقية السلع الأخرى، و أوضحنا تأثير عدة عناصر كالشركات المتعددة الجنسيات، و رأس المال الأجنبي، و الأبحاث والتطويرإلخ . واكتشفنا أن السلع الفلاحية الموسومة بالاستاتيكية، ذات تركيبة ديناميكية. و سنقدم من خلال هذا الفصل المؤهلات و القدرات للفلاحة الجزائرية ، و التي سنبين أنها في تطور مستمر وهي في حركية نكتشف كل يوم المزيد منها ، و سنرى بالاحصائيات و البيانات أن الفلاحة الجزائرية تمتلك قدرا كبيرا منها ، و هو ما جعل هذا القطاع في حالة تطور و تغير في نوع و كفاءات و طرق الإنتاج ، و ان دراستنا لمؤهلات و قدرات الفلاحة الجزائرية تهدف الى توضيح قيمة ومدى هذه القدرات ، و المؤهلات للحصول على الميزة التنافسية ، وخاصة في قطاع المحاصيل المبكرة الصحراوية ، و سنتطرق لتحليل هذا الفصل و توضيح كل محتوياته عن طريق مبحثين :

سنتناول في المبحث الأول تلك المؤهلات الجغرافية ، و الطبيعية ، و القدرات البشرية ، و النقل ، و المواصلات ، و الاتصالات ، و القدرات الأخرى المختلفة ، لنبين مزايا هذه المؤهلات ، و كيف أنها تؤثر في حصول القطاع على الميزة التنافسية.

أما في المبحث الثاني سنتطرق فيه الى ديناميكية القطاع و تطوره ، و أي القطاعات التي بدأت تبرز و تتضح معالمها أكثر من غيرها و كيف سيساعد هذا في حصول القطاع على الميزة التنافسية .

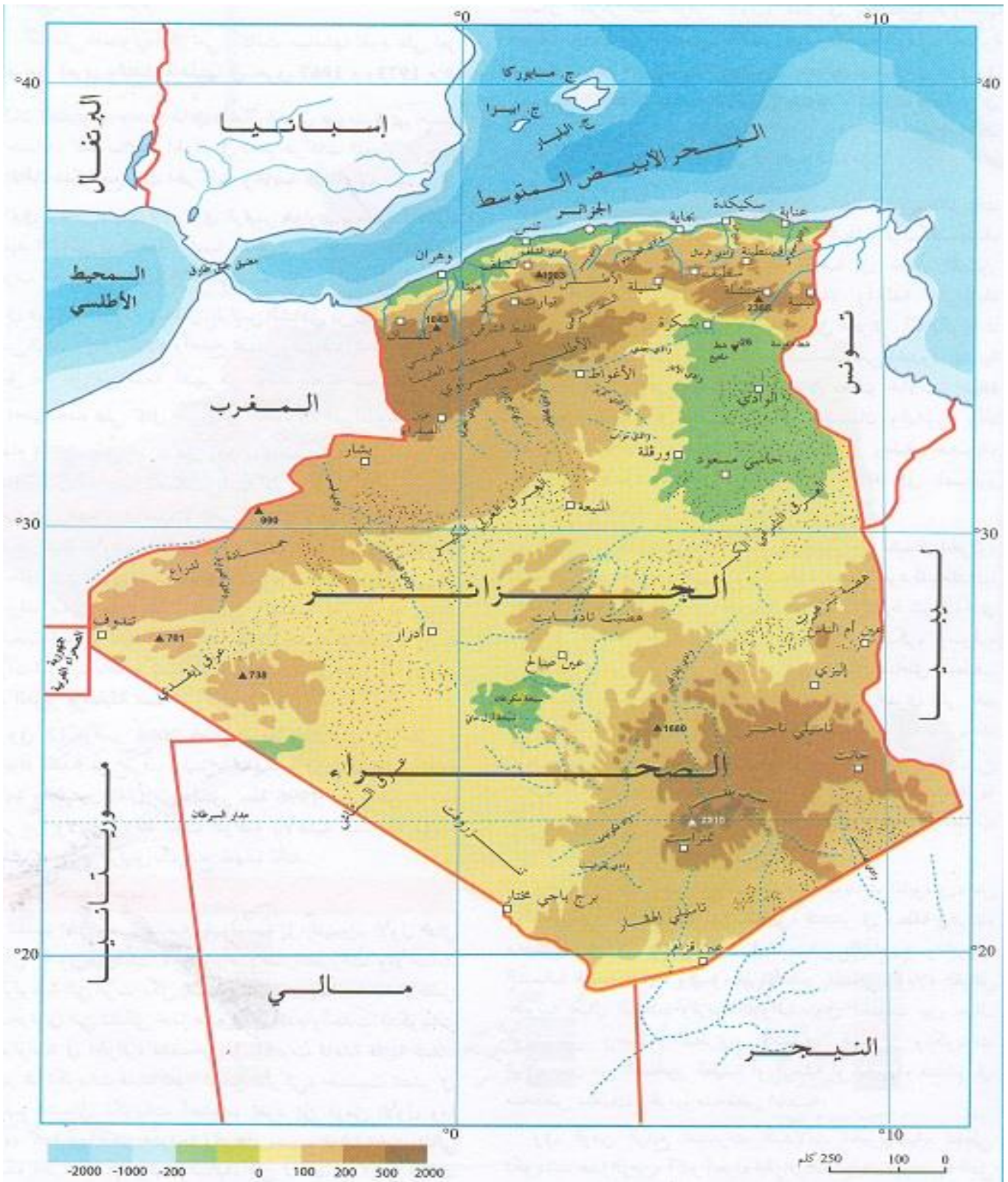
المبحث الأول: المؤهلات والقدرات للقطاع الفلاحي الجزائري:

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى تلك المعطيات، والقدرات الطبيعية ، والجغرافية ، والقدرات البشرية ، والنقل ، و المواصلات ، والاتصالات لتشكّل مزايا طبيعية و مكتسبة ، تأهله للحصول على الميزة التنافسية و ذلك وفقا لما يلي :

المطلب الاول: المؤهلات الجغرافية والطبيعية .

الفرع الأول: الموقع الجغرافي للجزائر : تتمتع الجزائر بموقع جغرافي مهم ان على المستوى العربي او الافريقي، وهذا ما يضعها في موقف متميز بحدود مشتركة مع جيرانها، فهي قريبة من الدول الاوروبية من الشمال وقريبة من الدول الافريقية من الجنوب، وهي تشرف على البحر الابيض المتوسط، وتقدر الحدود البحرية للجزائر ب 12 ميلا بحريا شمال الساحل كميها اقليمية و ما بين 32 الى 52 ميلا بحريا كنطاق للصيد البحري، و يعد موقع الجزائر ذا اهمية استراتيجية فكما بينا فهو جسر اتصال و محور التقاء لأوروبا و افريقيا والمغرب والمشرق العربي، ويعد ممرا حيويا للعديد من طرق الاتصالات العالمية برا وبحرا وجوا. وقد كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارة العالمية، الفاعلة في المنطقة، ولا زالت تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط وقد دعم هذا بربط مناطق الاستهلاك من اوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر انبوبين يقطعان البحر الابيض المتوسط عبر تونس وايطاليا والمغرب واسبانيا. اما الاتجاه الثاني وهو نحو الجنوب نجد ان الجزائر كانت حريصة دائما في الاحتفاظ بعمقها الافريقي بواسطة طريق الوحدة الافريقية، اما اذا عدنا لموقعها الجغرافي فقيمتها ان الجزائر تقع وسط شمال غرب القارة الافريقية¹، بين خطي طول 9° غرب غرينتش و 12° شرقا وهو ما يعني يحدها شرقا تونس بطول 965 كلم و ليبيا ب 982 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية ب 1559 كلم والصحراء الغربية ب 42 كلم، ومن الجنوب النيجر ب 956 كلم و مالي ب 1376 كلم و موريتانيا، ب 463 كلم و شمالا البحر الابيض المتوسط ب 1200 كلم. اما من الناحية الفلكية فهي تقع بين خطي عرض 19° جنوبا و 37° شمالا، بمعنى انها تنحصر بينهما 18° من شمالها الى جنوبها، مع العلم ان البعد بين كل خطي عرض 111 كلم هذه الخطوط تقع في دوائر متوازية وهو ما يعطينا البعد بين العاصمة واقصى نقطة من الجنوب اما اذا نظرنا الى عرض الجزائر فيكون محصورا بين 9° غربا و 12° شرقا بمجموع قدره 21° واذا كان الزمن بين كل خطي طول هو 4 دقائق فسيكون لدينا 84 دقيقة بين شروق الشمس من اقصى الشرق، وشروقها من اقصى الغرب.

الشكل (1-3) خريطة الجزائر التضاريس



المصدر: الاستاذ الهادي قطش ، اطلس الجزائر والعالم ، طبعة جديدة ، مزودة ومنقحة ، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر، 2009، ص 31.

ان موقع الجزائر الجغرافي اكسبها العديد من المزايا ، والتي من اهمها الاشراف على البحر الابيض المتوسط ، وتنوع تضاريسها بفضل امتدادها الواسع وتنوع البنية الجيولوجية التي ترتب عنها تنوع المواد الاولية الباطنية¹ وان التفاعل بين التضاريس والمناخ يعطينا ما يعرف بالاقاليم الطبيعية ، التي بدورها و على اختلافها تتوافق الى حد كبير مع الاقاليم الزراعية² ، وفي البداية ننطلق من العنصر الاول المشكل للاقاليم الطبيعية و التي هي :

الفرع الثاني: التضاريس : و التي تنقسم الى قسمين تضاريس شمال الجزائر ، وتضاريس جنوب الجزائر ، (الصحراء).

أولا :تضاريس الشمال الجزائري : ونجد أن تضاريس الشمال تتكون من ثلاث تكوينات اساسية :وهي جبال وسهول وهضاب .

أ-الجبال : وهي تتكون في الجزائر من سلسلتين ضخمتين ، تمتدان من شرق الجزائر الى غربها وهاتين السلسلتين هما :

***سلسلة الاطلس التلي :** وهي سلسلة جبلية تمتد من الحدود التونسية بقممها العالية المتفاوتة الارتفاعات ، جبال سوق اهراس³ أعلى قممها 1406 م ، وجبال الظهرة اعلى قممها 1415 م ، و جبال جرجرة 2308 م (لالة خديجة) ، و الاطلس البليدي قمة الشريعة بارتفاع 1629 م وجبال البابور اعلى قمة 1843 م وجبال تلمسان بأعلى قمة لها 1833 م وجبال الونشريس واعلى قممها 1985 م ، وهكذا تكون هذه السلسلة اعلى الجبال في الجزائر بعد قمة شيليا بالأطلس الصحراوي وقمة تاهات في جبال الهقار بالتاسيلي 2918 م .

* **سلسلة الاطلس الصحراوي :** وهي تمتد من الشرق الى الغرب موازية لسلسلة الاطلس التلي ولكنها تميل شيئا ما جنوبا كلما اتجهنا غربا ، وهي كتلة جبلية قديمة وقليلة الانحدار مقارنة بالاطلس التلي وهي تعد الحاجز الطبيعي لزحف الرمال والتصحر المتجه من الجنوب نحو الشمال ، وكما ان لها دور في حجز التيارات البحرية الرطبة التي قد تتجاوز الاطلس التلي ، ومن اهم جبالها جبال الاوراس ، و اعلى قمة بها بارتفاع 2326 م وهي قمة شيليا وجبال لقصور بارتفاع قدره 2236 م عند قمة عيسى و بها ايضا جبال عمور ، اعلى قمة بها هي 2008 م وجبال الحضنة التي بها اعلى قمة 1902 م ، و جبال ولاد نايل باعلى قمة بها 1570 م وجبال النمامشة باعلى ارتفاع لها 1338 م .

ب-السهول : والسهول في الجزائر نصادفها بنوعين :

¹ <http://www.djalie -Algérie .dz /geographie /niveau % 209 /env /F216 GEO- loin .pdf vu le 05/04/2014 a 22h18>

² عيون عبد الكريم، جغرافيا الغذاء في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 157

³ /الهادي قطش ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

* **سهول ساحلية** : وهي تلك السهول المحصورة بين سلسلة الاطلس التلي والسواحل البحرية الجزائرية وتقع بها اجود انواع السهول وأهم هذه السهول سهل عنابة ، و يمتد من من سكيكدة غربا الى القالة شرقا ، وسهل بجاية و سهل متيجة ، وسهل وهران .

* **سهول داخلية** : وهناك سهول داخلية كسهول قسنطينة ¹ ، و سهل تلمسان ، وسهل السرسو ، وسهل عين بسام .

ج-الهضاب : وتعرف باسم الهضاب العليا او السهول العليا الداخلية ، او السهوب ويتراوح ارتفاعها بين 500 م الى 800 م وتنقسم في الجزائر الى قسمين :

* **الهضاب العليا الشرقية** : مثل هضاب سطيف ، وبرج بو عرييج .

* **الهضاب العليا الغربية** : وهي الهضاب التي تقع بين جبال الحضنة شرقا ، الى الحدود المغربية بمسافة تتجاوز 700 كلم منها ما هو صالح للزراعة ومنها ما هو رعوي .

ثانيا - تضاريس الجنوب الجزائري : تمتد الصحراء الجزائرية على مساحة 2 مليون كلم ² وتشكل 84 % من مساحة الاراضي الجزائرية ، معظمها يصلح لان يكون مراعي وهي في تكويناتها صخور قديمة تمتاز بالرتابة و الانبساط .

أ-الجبال: ان الصحراء في الحقيقة لا يوجد بها جبال وانما يوجد بها كتل بركانية المنشأ ذات صخور صلبة ككتل الهقار والطاسيلي ، وتوجد بها اعلى قمة في الجزائر وهي قمة تاهات .

ب-العروق : وهي عبارة عن كتبان رملية متحركة ، تمتد لمسافات كبيرة وهي نوعان :العرق الشرقي الكبير ، والعرق الغربي الكبير ، و الرمال بهما ،مختلفة بسبب المنشأ الصخري الذي تعود اليه ، فالعرق الشرقي رمله يميل الى الصفرة والبياض في حين العرق الغربي يميل الى الحمرة والسواد ، واهم هذه العروق عرق ايقدي ، و عرق الراوي ، وعرق الشاش ويتراوح ارتفاعها بين 260 م الى 500 م وهي عرق يمكن الزراعة فيها ويمكن استصلاحها .

ج-الحمادة : وهي مساحات شاسعة من الصخور الجيرية على شكل صفائح يمكن البناء وشق الطرق فوقها ، ومن اكبرها حمادة تادمايت 836 م فوق مستوى سطح البحر ، والتي تعرف بهضبة تادمايت وهناك حمادات اخرى مثل حمادة الدوارة ، وحمادة الدراع ، وحمادة الدواكل .

د-الرق : وتعرف باسم السهول الصحراوية وهي مناطق كثيرة الحصى وقليلة الارتفاع ومثالها سهل تنزروفت غرب جبال الهقار .

هـ -الأودية : بالصحراء اودية كثيرة لكنها قليلة الجريان و بالكاد تجري عدة ايام في السنة ، ولهذا تدعى بالودية الكاذبة ، ومثالها وادي الجدي ، وادي الزغير ، وادي الابيض ، و وادي العرب .

¹ عيون عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 162

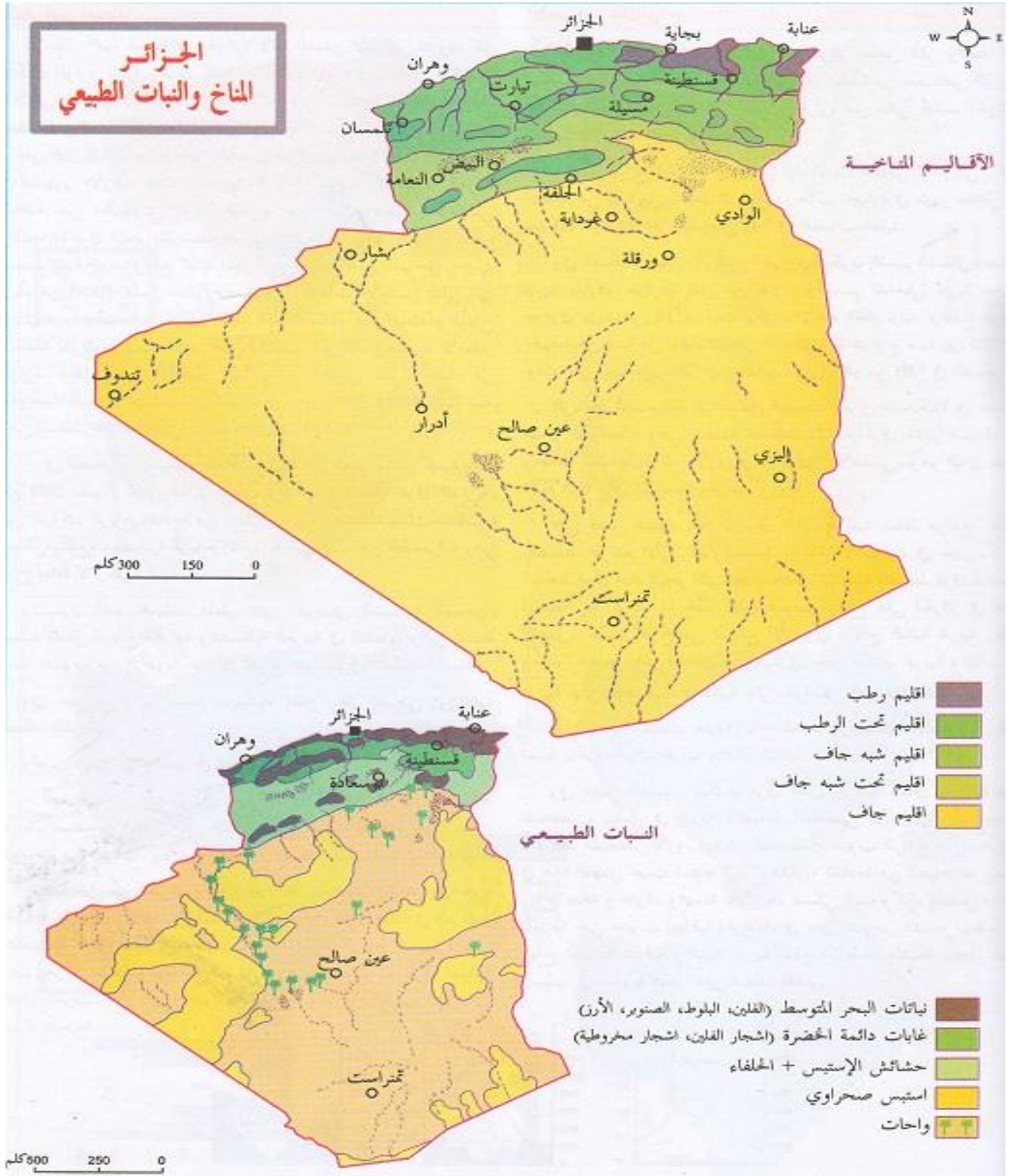
و- **الشطوط** : وهي عبارة عن مسطحات مائية مالحة ، تصب بها معظم الوديان الصحراوية واكبر هذه الشطوط هو شط ملغيغ، والذي يجتمع بثلاث ولايات هي بسكرة الوادي و ورقلة ، وينخفض عن مستوى سطح البحر بحوالي 35 م وهو يشكل من ناحية منجما للملح دائم ، ومن ناحية أخرى يشكل نقطة تموين للمياه الجوفية الصحراوية فمعظم الاودية تصب في هذه النقطة ، وهي نقطة التقاء المياه الجوفية و المياه الجارية (السطحية) .

الفرع الثالث : المناخ : يتميز مناخ الجزائر بتنوعه وذلك بسبب المساحة الواسعة للبلاد ، وبسبب اختلاف الغطاء النباتي واختلاف التضاريس وسنشهد على امتداد القطر ثلاثة مناخات رئيسية وهي :

أولا - مناخ البحر الابيض المتوسط : يمتاز مناخ البحر الابيض المتوسط بصيف جاف و حار ، ويشمل مناطق الساحل التي تتميز بشتاء ممطر وطويل و دافئ، فمعدل التساقط المطري يمتد من 1000 مم الى 2000 مم ، و به مناخ متوسط شبه رطب يشمل المناطق الباقية من التل ويصل معدل التساقط المطري الى 700 مم في السنة ، وعموما يتسم مناخه بكونه حار وجاف صيفا وممطر ودافئ شتاءً.

ثانيا -مناخ الاستبس : وهو مناخ يسود الهضاب العليا، وهو يسود المناطق المحصورة بين سلسلة الاطلس التلي من الشمال والأطلس الصحراوي من الجنوب ، ومناخه مزيج بين مناخ البحر الابيض المتوسط ومناخ الصحراء ، وهو يغطي مناطق الهضاب العليا، ويكون بارد جاف شتاءً و حار صيفا وتراوح كمية الامطار به من 300 مم الى 500 مم في السنة ، والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة و امطاره غير منتظمة، به 50 يوم من السنة جليد و 30 يوما سيروكو، وهو مناخ الهضاب العليا الوسطى والغربية فهي تحت الجافة والامطار بها لا تتجاوز 400 مم في السنة وسيوضح لنا الامر اكثر من خلال الرسم البياني للاقاليم المناخية والنباتية في الجزائر.

الشكل (2-3) الاقاليم المناخية في الجزائر



المصدر: الاستاذ الهادي قطش اطلس الجزائر والعالم طبيعيا - بشريا - اقتصاديا وسياسيا دار الهدى مرجع

ثالثا-المناخ الصحراوي : ان هذا المناخ يسود مناطق الجنوب الجزائري، بمعنى تلك المحدودة شمالا بالأطلس الصحراوي، وهو يغطي النسبة الاعظم من التراب الجزائري حوالي 2 مليون كلم، وإمطاره تقل عن 200 مم في السنة وعموما يتميز المناخ الصحراوي بكونه حار وجاف صيفا، و بارد وجاف شتاءا ماعدا منطقة الهقار التي تخضع للمناخ المداري حيث تكون الامطار صيفا، والحرارة بهذه المناطق اكثر اعتدالا وطبقا لهذا التفصيل التضاريسي والمناخي الذي أثر على تشكيل خصائصها الحيوية و البيئية مما أهلها لتحقيق تنوع في الانتاج الزراعي والغذائي كما ان مساحتها الكبيرة (2381741 كم²) تعطيها ميزة للتنوع في الظواهر الطبيعية والزراعية¹، ويتماشى المحصول الفلاحي بالمناخ الذي يعد العامل الاساسي في تهيئة التربة ويحدد المناطق و انواع المحاصيل التي يمكن زراعتها، وتتمثل عناصره في الرياح ودرجة الحرارة و كمية الامطار والضوء والرطوبة و الثلوج والصقيع²، ومجموع هذه القوى السابقة الذكر هي التي تشكل المناخ، اي منطقة على سطح الارض والتي تحدد انواع النباتات التي يمكن ان تنمو في مختلف المناطق الجغرافية³، وما نلاحظه ان معظم مناخ الجزائر اقليم الجاف بشكل كبير في الجنوب الجزائري اما الشمال الجزائري فيتراوح بين رطب وشبه الجاف وتحت شبه الجاف وتتوافق الاقاليم الطبيعية في الجزائر الى حد كبير مع نطاقات الاقاليم الزراعية

رابعا- الأقاليم الزراعية : توجد خمس نطاقات جغرافية متكاملة ومتميزة على مستوى القطر من الشمال الى الجنوب وهي ما ندعوه بالاقاليم الزراعية:

أ- اقليم الساحل : وهو يمتد بطول 1200 كلم من شرق البلاد الى غربها واهم خصائصه الخلجان المقوسة التي تلعب دورا هاما في النقل البحري ثم الرؤوس والشرفات البحرية التي اصبحت وبمرور الزمن مدنا للاستقرار العمراني والنشاط الزراعي وبواسطة الهطول المطري الذي يسود هذه المنطقة والذي يتراوح بين 1000 مم و 2000 مم في بعض الاحيان، وحرارة معتدلة و التربة الخصبة الغنية بالدقائق الطينية والمواد الدوبالية، التي تساعد في نمو النباتات وهذا بالسهول الساحلية الكبرى التي تشمل مساحة اجمالية تقدر ب 2.3 مليون هكتار⁴، تنتج الحبوب والخضر والبقول و الاشجار المثمرة ومن اهم هذه السهول سهل المتيجة، سهل عنابة، سهل بجاية، سهل جيجل وسكيكيدة، وتغذي هذه السهول اودية هامة واد الشلف، وادي مكي، و وادي الحمام، و وادي سيق، و وادي الشفة، و وادي الاربعتاش، وهذه الخصائص لهذا المناخ تؤكدتها بقياسات تاريخية للهطل المطري بالحرارة و المتوسطات لارقام اخذت من 1917 الى 1931.

¹ عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 185

² علي احمد هارون، جغرافيا الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة الطبعة الاولى، 2000، ص 88

³ عبد المنعم بلبغ، ماهي جورجي نسيم، تصحر الاراضي مشكلة عربية..... منشأة المعارف، جلال حزي وشركائه، الاسكندرية الطبعة الثانية، افريل 1994، ص30

⁴ موري فوزية، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية وضمان الامن الغذائي -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2016، ص 15

الجدول (1-3) متوسط الهطل المطري ومتوسط الحرارة من 1917 الى 1931

تفصيل المحطات	الامطار		الحرارة		عدد الايام الهطول	م م في السنة
	الحرارة القصوى	وسط جويلية	الحرارة الدنيا	وسط جانفي		
الجزائر	40.9	25.5	1	13.1	113	762
عنابة	46	24.95	0.1-	11.4	107	787
وهران	40.5	24.35	1.2	12.45	60	520

Source :le climat de l'Algérie institue métrologie –carbonnal ,Alger 1946 pp 5-29

ب-اقليم الاطلس التلي :ينتشر هذا الاقليم في المناطق المرتفعة، ويعد مجالا حيويا للزراعة و الاستقرار البشري، ويظهر هذا الاقليم على شكل مرتفعات متكاثرة واسعة النطاق تحاذي الساحل احيانا، وتتوغل نحو الداخل وتمتاز بمناخ البحر الابيض المتوسط شبه الرطب و التهاطل المطري يكون في حدود 600 مم، والتربة جيدة تتراوح بين الحمراء الترسبية و السوداء، واهم هذه السهول سهل تلمسان 288000 هكتار وسهل السرسو 317000 هكتار و سهل عين بسام 178000 هكتار وسهل قسنطينة والذي يشمل 939000 هكتار، و الجدول التالي يوضح الحرارة و الامطار بأقاليم الاطلس التالي :

الجدول (2-3) ارتباط الحرارة بالأمطار في اقليم الاطلس التلي

تفصيل المحطات	الامطار		الحرارة		عدد الايام الهطول	م م في السنة
	الحرارة القصوى	وسط جويلية	الحرارة الدنيا	وسط جانفي		
قسنطينة	45.5	25.35	4.8-	7.1	37	511
المدية	41.2	24.60	6.9	6.75	97	800
تلمسان	45	24.75	6	9	62	638

Source :le chémat de l'Algérie institue métrologie –carbonnel ,Alger 1946 pp 5-29

ج-اقليم الهضاب العليا : ويشمل اراضي شاسعة ذات طابع تضاريسي متجانس بطول 700 كلم بشكل مثلث رأسه في الشرق وقاعدته في الحدود المغربية اي في جبال مراكش و الاطلس التلي شمالا وجنوبا الاطلس الصحراوي لتصل ارتفاعات الهضاب العليا بين 400 م و 2200 م فوق مستوى سطح البحر وتنتشر بها الصدوع والشقوق و الحركات الالتوائية و المنخفضات والشطوط كشط الحظنه و يسودها مناخ البحر الابيض المتوسط البارد وشبه الرطب شتاء و الحار والجاف صيفا والتربة بنية الى بنية فاتحة وتبلغ المساحة الزراعية بهذا الاقليم 2.9 مليون هكتار وتنقسم الى اراضي شرق الوطن وتمتد غرب سطيف الى منطقة باتنة على مساحة تقدر ب 883.87 ألف هكتار و اراضي وسط وغرب الوطن وتمتد جنوب المدية و غرب تيارت وتشمل مساحة 1.6 مليون هكتار ، و قد إتسم الإقليم بالرطوبة و الحرارة الآتية :

الجدول (3-3) ارتباط الحرارة بالامطار في إقليم الهضاب العليا

المحطات	الامطار		الحرارة		عدد ايام الهطل	مم في السنة
	م	م	م	م		
سطيف	469	100	4.8	6.4	41	24.7
مشية	293	62	6.25	9.6	40.6	27.7
تيارت	622	82	6.05	4.8	40.4	25.9

Source : le climat de l'Algérie institue métrologie –carbonnal ,Alger 1946 pp 5-29

د- إقليم الاطلس الصحراوي¹ : ان جبال الاطلس الصحراوي تقف شاهقة بحدود طبيعية تفصل بين الصحراء جنوبا و الهضاب العليا شمالا حيث تتعدى 2000 متر ارتفاعا في اغلب جبلها و المناخ المسيطر على هذا الاقليم هو الجفاف والحرارة كما يمكن ان نوضح من خلال الجدول الآتي :

الجدول (4-3) ارتباط الحرارة بالامطار في إقليم الاطلس الصحراوي

المحطات	الامطار		الحرارة		عدد ايام الهطل	مم في السنة
	م	م	م	م		
الجلفة	308	63	4.25	1.2	46	24.3
اريس	345	65	5.35	7.6	39	24.6
عين الصفراء	192	37	6.05	8.2	42.9	28.4

Source :le climat de l'Algérie institue métrologie –carbonnal ,alger 1946 pp 5-29

ونظرا لفقدان الغطاء النباتي في غالبية هذا الاقليم نظرا للجفاف وعوامل الرياح تكون التربة رسوبية صخرية وذات لون قاتم و المساحة المقدرة بالاطلس الصحراوي لا تتجاوز 200000 هكتار و لكن هذه المساحة تطورت بفعل تطور مساحة مزارع التفاح في سفوح جبال اريس التي تمتد على طول الجبال والادوية من خنشة شرقا و حتى بركة غربا في تلك المناطق الباردة يمكن للزراعة الجزائرية أن تحافظ على تميز مناطقها وتميز منتجاتها .

هـ - إقليم الصحراء: يتميز إقليم الصحراء بتعدد المظاهر الطبيعية والتضاريسية من السهول الواسعة، و الاحواض المغلقة والجبال الانكسارية شديدة الانحدار، و الاودية الجافة والعروق الرملية، كالعرق الشرقي الكبير الذي اصبح اكبر سهل لانتاج البطاطا، وفي حقيقة الامر ان الصحراء الجزائرية تقف فوق خزانات اكلوجية للمياه، تصل الى 50 مليار متر مكعب² على مساحة نصف مليون كلم²، والمستغل منها لازال ضعيفا وهي تمتد تحت العرق الشرقي الكبير الى عين ام الناس جنوبا، والعرق الغربي الكبير والرق

¹ عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 165

² نفس المرجع السابق ص 167

والحمادات ، وتوجد منخفضات داخل الصحراء يوجد بها اشهر الواحات (بسكرة الوادي تقرت ورقلة و واحة بني ميزاب و واحة المنيعه و ادرار...الخ)

والجدول الاتي يوضح التساقط المطري ودرجة الحرارة و المأخوذة سنة 1931-1917.

الجدول (3-5) ارتباط درجات الحرارة بالأمطار في اقليم الصحراء الجزائرية

التفصيل المحطات	الحرارة			الامطار		
	الحرارة القصوى	وسط جويلية	الحرارة الدنيا	عدد ايام الهطل	مم في السنة	
الوادي	54	38.5	3.8-	10.9	21	73
بسكرة	49.2	33.36	1-	11.25	34	156
تقرت	49.8	38.35	3.2-	10.25	24	59

Source :le climat de l'Algérie institue métrologie –carbonnel ,alter 1946 pp 5-29

من المؤهلات الطبيعية التي تساعد عند اكتساب دولة ما ميزة تنافسية ، خاصة في المنتجات الزراعية هي تلك الموارد التي تتيح مباشرة تقييمنا للمؤهلات والقدرات الجغرافية و الإقليمية، والتي منها الارض والمياه فالزيادة السكانية المفرطة والتغيرات المناخية التي تنتج عنها زيادة في التنافس عن الاراضي و المياه ، ادت الى تعرض الامن الغذائي الى الانعدام في افريقيا و آسيا ، حيث ان التحدي المتمثل في توفير اغذية لكل شخص في جميع انحاء العالم اصبح اكبر تحدي من اي وقت مضى¹، وتعد الارض والمياه من اهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة ، وهذين الموردتين بالطبيعة محدودين ونصيب الفرد منهما في تناقص مستمر بسبب التزايد السكاني فمن جهة تعد الارض الزراعية مصدر الرزق والغذاء لجميع سكان العالم وبالتالي كلما كبرت مساحتها و زادت انتاجيتها زاد الغذاء، وعم الرخاء² ، و المياه تعد من العوامل المهمة للفلاحة عامة ، و للزراعة بصفة خاصة واستصلاحها وتأمين الظروف المناسبة لحياة الحيوانات³.

الفرع الرابع : الموارد المائية في الجزائر : بظهور الازمة النفطية عام 1973 اي بعد الحرب العربية اين استخدم النفط كسلاح للضغط على الدول الغربية بعدها ساد الاعتقاد بان النفط لم يعد سلعة اساسية فقط ، بل شرط ضروري للاقتصاد العالمي ، واذا محصنا وضع المياه على المستوى العالمي في

² منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حالة الموارد من الاراضي و المياه في العالم للاغذية والزراعة وادارة النظم المعرضة للخطر ، روما تاريخ التصفح 2013/07/18 على 01:56 2011.pdf.2011 / medioambientelonu/869-ara-sum .zaragoza .es/ continuídos / <http://www.zaragoza.es/continuídos/medioambientelonu/869-ara-sum.pdf>

² محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و و الاداب ، الكويت ، ص ص 18-19

³ حيدر احمد عباس، مقومات الامن الغذائي في الوطن العربي وضمان استراتيجيتها ، قسم الاحصاء التطبيقي، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الامن الغذائي بالعالم العربي ، المنعقد يومي 08/07 ديسمبر ، 2011 جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الاولى، 2012 ، ص 126

الوقت الراهن لوجدنا ان هذا المعنى و القيمة والاعتقاد اصبح الآن ينطبق على المياه¹ فالموارد المائية في الجزائر محدودة في كميتها وموزعة بطريقة غير عادلة ومهملة كمورد في بعض الاحيان الاخرى ، وتقدر حصة الفرد بحوالي 600 م³ سنويا في الجزائر فان هذه الاخيرة تقع ضمن الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية، خاصة ان البنك الدولي حدد الندرة العالمية عند عتبة 1000 م³ للفرد سنويا وقدر المخزون المائي في الجزائر بحوالي 14.2 مليار م³ سنويا منها 1.8 مليار م³ من المياه الجوفية .

ان الموارد المائية في الجزائر تتكون من موارد تقليدية كمياه الامطار والمياه الجوفية والمياه السطحية والموارد المائية غير التقليدية كتحلية وتصفية مياه الصرف الصحي ومياه الري الزراعي .

الموارد المائية ما هي في الحقيقة الا صنعة الموارد المناخية ، والتي بينها منذ 1917- 1937 و الواضح انها لم تتغير و مناخ الجزائر هو مناخ البحر الابيض المتوسط حار وجاف صيفا وبارد ومعتدل شتاء وان متوسط ايام التساقط هو حوالي 100 يوم وقد يسقط في يوم واحد من الامطار ما يسقط في سنة بمعنى التساقط 100 مم في يوم واحد والتساقط يتراوح بين 500 مم الى 1000 مم او حتى 2000 مم في بعض السنوات ، وهذه المياه تاخذ مجاري لها اودية باتجاه البحر او باتجاه الحواجز المائية او باتجاه الشطوط خاصة الاودية الصحراوية منها ونجد من اهم هذه الاودية:

أ- اودية تصب في احواض مغلقة أو سبخات أو شطوط: وتدعى هذه الاودية باودية الصرف الداخلي وتوجد في اقليم لا يتجاوز التساقط فيه 400 مم .

ب- اشباه الاودية: هذه الاودية ليس لها من مجرى محدد وتظهر فقط عند سقوط الامطار وقد لا يستمر جريانها سوى ساعة خلال السنة كلها.

ج- اودية تصب في البحر: وهذه تعد من اهم الاودية في الجزائر وتتميز بوفرة المياه ، إلا أنها تقع في منطقة التساقط الوفير ومثالها واد التافنة -الحمام- مينا -الشلف -خراطة اما اذا نظرنا الى الموارد المائية فاننا نجد انها تتكون من ثلاث موارد رئيسية.²

أولا - الموارد المائية المطرية : وهي تعد من اهم الموارد المائية حيث ان السقوط المطري ينتج عنه ما بين 95 الى 100 مليار م³ تتوزع بين التل و الصحراء حوالي 80 مليار م³ تتعرض للتبخير (بين 80% الى 84%) والباقي يساهم في تغذية الحواجز و المياه الجوفية او الشطوط او الى البحر وفي هذا المقام وفي وصفه لكميات المياه المهدورة نحو البحر تولي حسين في كتابه الزراعة في الجزائر اسباب الاخفاق يقول وكان الجزائر مسئولة عن تحلية مياه البحر.

ثانيا - الموارد المائية الناتجة عن الوديان والأنهار والسدود : ان عدد الوديان والانهار يقدر ب حوالي 30 مجرى يقع معظمها في الشمال ، وتصب في البحر او الشطوط او الحواجز وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³ ، كما يفيد الخبراء ان عدد المواقع الملائمة لبناء سدود في

¹ زياد خليل الحجار. الامن المائي و الامن الغذائي العربي والمياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بدائل الحروب والتنمية ، دار النهضة العربية بيروت لبنان ، 2009 ص 249

² فردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة العالمية للتجارة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر Ghadi Mohamed 11899/1/1635/ bitsream/ jspui/ .dz 2012-2011 Alger .pdf .pdf تاريخ التصفح 2014/10/17 على الساعة 12:30 ، ص 21-22

الجزائر بنحو 250 موقعا والسدود المنجزة هي 114 سدا بحجم تخزين اجمالي لا يتجاوز 5.2 مليار م³ و محاجز مائية ،وتسمى ايضا بالبحيرات الجبلية تفوق قدرة تخزينها 1 مليون م³ منها 834 حاجز بطاقة استيعاب تقدر ب 213 مليون م³ يستغل منها 75% في القطاع الزراعي و 5% في تربية المواشي و 20% غير مستغلة .

ثالثا - الموارد المائية الجوفية : ان حجم الموارد المائية للمياه الجوفية بالجزائر يقدر حسب الوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشآت الكبرى يقدر في شمال الجزائر بحوالي 2 مليار م³ و يتم . استغلال 90 % منها حاليا 500 بئر و 15% منها يستخدم في الزراعة اما عن الموارد المائية الجوفية في جنوب الجزائر في الصحراء الجزائرية فتقدر بحوالي 50 مليار م³ على مساحة نصف مليون كلم² الا ان المستغل به في الزراعة لا يتعدى حاليا 350 مليون م³ ¹ .

الفرع الخامس :الموارد الارضية في الجزائر :الارض هي مصدر كل ثروة فممنها تستخرج كل ثرواتنا المعدنية والبتروولية والمائية خاصة و فوقها نعيش ونزرع و ننتج ونسكن ونؤسس المدن والقرى و الطرقات....الخ.

ومع تنامي السكان تزداد الاراضي ندرة لان عرض الصالح منها محدود و الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تطورت خلال الفترة 2005-2012 كما يلي :

الجدول (3-6) تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2005-2012 في الجزائر
الوحدة هكتار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	التفصيل	السنوات
4362939	4254887	4225784	4069380	3925971	3895529	4064857	3921190	1-1-زراعة عشبية	
3203026	3212537	3086002	3215972	2918299	2991168	3019566	2998403	أ-حبوب شتوية	
1535	340	174	229	395	394	811	709	ب-حبوب صيفية	
85295	87296	74220	67448	61211	63510	66866	69240	ت-بقول	
641713	544172	669490	416297	588890	493793	611817	484152	ث-علف اصطناعي	
27402	27509	25814	21219	27468	20590	20555	31274	ج-زراعات صناعية	
403027	388770	375718	348774	327949	324030	344359	335877	ح-زراعات نباتية	
941	2630	2194	5165	1759	2044	883	1535	خ-زراعات أخرى	
3152328	3246508	3275705	3423502	3563302	3573009	3404758	3589890	2-1-أراضي مستريحة	
24335	24820	24750	24550	24297	25462	25548	26070	2-2-زراعة دائمة	1-2-مراعي طبيعية
74338	77730	80423	82743	87375	92708	98214	101710	2-2-الكروم	
849387	841545	828366	823165	823815	827962	810193	750780	3-2-زراعة أشجار فواكه	
328884	311930	294200	288442	282460	276253	263352	239352	أ-أشجار زيتون	
163985	162134	161091	160867	162033	159871	154372	147906	ب-نخيل	
65353	64124	63825	63589	64016	63296	62902	62126	ت-أشجار الحمضيات	
45125	46331	46921	46935	47273	48790	49180	46592	ث-أشجار التين	
246409	257026	262329	263332	268033	279752	280387	254804	ج-فواكه ذات النوى أو الحبيبات	
8454630	8445490	8435028	8423340	8424760	8414670	8403570	8389640	I-اجمالي المساحة الزراعية (1+2)	
32943690	32942086	32938300	32955880	32884875	32837225	32776670	32821550	II-أراضي رعوية ومروج	
1101110	1056248	1071022	1087700	1126355	1196945	1187650	1169440	III-حيازات الأراضي الزراعية غير المنتجة	
42499430	42443860	42444350	42466920	42435990	42448840	42367890	42380630	مجموع الأراضي الصالحة للزراعة I+II+III	

أولاً-إجمالي المساحة المزروعة : ان نسبة المساحة المزروعة الى الاراضي الصالحة للزراعة تقدر ب 19.9% كما ان مساحتها قدرت ب 8454630 هكتار وذلك في سنة 2012 .

ثانيا -الاراضي الرعوية والمروج : هي تلك الاراضي التي بها نباتات صالحة لرعي الحيوانات والتي تستعمل بذاتها كمراعي المواشي¹، وهي مساحات لم تستغل لاي نشاط زراعي من خمس سنوات كما ترتبط من خلال مقدرتها الانتاجية للاعشاب بالثروة الحيوانية ومدى مساهمة هذا المصدر في توافر اللحوم الحمراء للسكان² و، من خلال الجدول السابق فان مساحة الاراضي الرعوية والمروج قدرت مساحتها سنة 2012 ب 32943690 هكتار وهذا ما يعادل 77.5% من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة وهذه قد انخفضت بالنسبة لسنة 2009 .

ثالثا - حيازات للأراضي غير المنتجة :وهي عبارة عن مجموع نوعين من المساحات ،وهي اراضي مغطاة بالحلفاء بشكل طبيعي عبر مساحات واسعة من الهضاب العليا³ و اراضي اخرى تتميز بوجود غابات ، او انها اراضي صالحة لان تكون غابات تشتمل على الاراضي المغطاة بالأعشاب و الادغال⁴ ،ومساحتها تقدر ب 1101110 هكتار سنة 2012 وهو ما يعادل 2.6% من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة .

رابعا -الموارد الغابية: ان الغابات مورد كبقية الموارد الاخرى يستغله الانسان في جميع شؤون حياته لكن ميزته انه مورد بطيء التجدد وللغابات فوائد عدة⁵ كضمان امن المحاصيل الزراعية والسكن ضد الانجراف و الانهيارات الترابية وتأثير الرياحوتوفير وسط طبيعي للسكن (النزهة وحماية البيئة) والحصول على المواد الاولية من اخشاب وغيرها وفيما يلي تطور مساحات اراضي الغابات في الجزائر خلال الفترة 2005-2012 في الجزائر.الجدول(3-7)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البيان								
اراضي الغابات	428900	4303000	4216380	4228000	4227700	4254800	4255840	4268110

Source :ministère de l'agriculture , statistiques agricole répartition générale des terre séries B p 2

ومن خلال هذا الجدول نجد ان اعلى مساحة تم تحقيقها سنة 2006 ب 4303000 هكتارا ثم انخفضت سنة 2007 الى 4216380 هكتارا ويعود هذا لأسباب عديدة منها البيع من طرف الدولة والقطع من طرف الخواص والحرائق خاصة في الصيف ونلاحظ انها في سنة 2012 قد ارتفعت و اصبحت 4268110 هكتار بنسبة 1.8% من مجموع مساحة الجزائر .

المطلب الثاني : القدرات البشرية والنقل والمواصلات والاتصالات في الجزائر

ان القدرات والموارد التي يزخر بها الاقتصاد الوطني في المجال البشري والنقل والمواصلات والاتصالات تعد حاليا على درجة كبيرة من التطور والاهمية ونستطيع ان نجزأ هذا المطلب الى نقاط كما يلي :

¹ فوزية غربي ،مرجع سبق ذكره، ص 83-84

² صبيح بلقاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ،مؤسسة عبد الحميد شومان ،بيروت- القاهرة، الطبعة الاولى 1982 ،ص 60

³ فوزية غربي ،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2008،ص 252

⁴ نفس المرجع السابق ص 252

⁵ C Jacquot :la foret ، Masson et Cie éditeurs، PARIS،1970، p 135

الفرع الأول: المورد البشري: ان هذا المورد شهد عدة تطورات وتحولات انطلاقا من الحقبة الاستعمارية اين عانى الشعب الجزائري من القتل والابادة الجماعية فتبعاً لذلك تدهور عدد السكان ومعدل النمو ثم بعد الاستقلال نجده يتحسن الى ان يصل الى ضعف ما كان عليه خلال الحقبة الاستعمارية و الجدول الآتي يوضح معدل الجدول(3-8) نمو السكان 1845 الى 2014.

الفترة	-1845 1901	-1901 1954	-1954 1961	-1962 1965	-1966 1977	-1977 1987	-1987 1998	2013	2014
نمو السكان %	1.26	1.70	1.70	3.39	3.21	3.06	2.28	2.07	2.15

المصدر: تم اعداد هذا الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على :

ابن ناصر عيسى مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة قسنطينة، 2005، ص ص 163-164

فاذا نظرنا الى معدل النمو السكاني سنجد انه قد مر بأزمة كبيرة خلال الحقبة الاستعمارية، و خاصة خلال الفترة 1845-1870 اين تمت الابادة عقب كل ثورة او مقاومة يفترض في تلك المرحلة انه تم قتل السكان بصفة ممنهجة ففي عملية واحدة للقتل بالتدخين سنة 1845 أودى بحياة 2000¹ من الاهالي والتهجير كان ضخما، حيث اخلي الأقليم السهل الوهراني من اهله وقدرت الخسائر البشرية بعشرات الآلاف. وفي سنة 1868 "أجبر السكان على النزول من الهضاب العليا الى السهول طامعين في الحصول على القمح والشعير لكن التل قد حلت به نفس المصيبة وبلغ الامر بسكانه ان ان غادروا دواويرهم أفواجا مكثفة و جاؤوا يلتمسون رحمة المعمرين فاكتضت المدن بتلك الاقوام الجياع و يقدر عدد الموتى ب 300000 نسمة"²، وكان عدد الموتى الذين سجلو في دفاتر الحالة المدنية في بلدة صغيرة مثل مليانة التي كان يسكنها 3000 نسمة قد ارتفع من 810 سنة 1867 الى 1103 نسمة سنة 1868، وقد لوحظ بين احصاءات السكان التي اجريت سنة 1866 والتي أجريت سنة 1872 ان عدد السكان المسلمين قد انخفض من 2652000 الى 2125000 اي بنقص قدره 20% في ظرف ستة سنوات، وعلى ضوء تلك الاحصائيات نتبين جسامته تلك الخسائر البشرية الحاصلة على مستوى سنين الاستعمار كلها، و بالتالي نستطيع ان نقول بانه من خلال الحقبة الاستعمارية الممتدة من 1830 الى 1962 فان المورد البشري عانى الكثير من التهميش والامراض والقتل والتشريد والاهمال، وبهذه الافعال كانوا يأملون في انهاء هذا الرقم و هم الاهالي والذي نلاحظ انه على عتبة انطلاق حرب التحرير وخلال هذه الفترة يرتفع معدل النمو اعلى من اي معدل نمو سابق ليبلغ 1.7% للفترة 1954-1961.

وانطلاقا من الفترة 1962-1965 بلغ معدل النمو السكاني 3.39% ثم ليتراجع خلال الفترتين 1966-1977 و 1977-1987 من 3.21% الى 3.06% لنشاهد بعد ذلك تراجعا مستمرا في معدل النمو السكاني ففي الفترة 1987-1998 قدر ب 2.28% وفي سنة 2013 قدر ب 2.07% وفي 2014 قدر ب 2.15% ليوافق هذا التطور في معدل النمو السكاني تعداد السكان من سنة 1962 الى 1998 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-9) تطور عدد السكان 1962-1998

¹ اندري تريتيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 299

² نفس المرجع السابق، ص 300

الوحدة مليون نسمة

السنوات	1962	1966	1977	1985	1986	1991	1996	1998
عدد السكان	10.220	12.142	17.200	21.863	22.512	25.643	28.566	29.100

المصدر: تم اعداده من طرف الباحث بناء على المرجعين :

ابن ناصر عيسى مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية و سياسات علاجها اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة قسنطينة 2004-2005 ص ص 163-164

Office national des statistiques : recensement général de la population et de l'habitat de l'année 1998

ومن خلال هذا الجدول نجد ان عدد السكان يأخذ منحى تصاعدي من 10.200 مليون نسمة ابان الاستقلال ليبلغ سنة 1985 21.863 مليون نسمة وهذا ما يعني انه قد تضاعف خلال 23 سنة وليواصل التطور ليصل في سنة 1998 الى 29.100 مليون نسمة وهو ما يعني ان عدد السكان اصبح يساوي ثلاثة مرات عدد السكان عشية الاستقلال تقريبا .

وقد تواصل تطور عدد السكان خلال الفترة 2001-2014 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول(3-10)تطور عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	عدد السكان(ألف)	الفئة النشطة (ألف)	الفئة النشطة %
2001	31590320	8568221	27.12
2002	31990387	8625487	26.96
2003	32394886	8762326	27.04
2004	32817225	9469946	28.85
2005	33276887	9492508	28.52
2006	33749328	10109645	29.85
2007	34261971	9968906	29.09
2008	34811059	10315000	30.62
2009	35401790	10544000	29.63
2010	36036159	10812000	30.00
2011	36717132	10661000	29.03
2012	37439427	11423000	30.51

31.33	11964000	38186135	2013
29.41	11453000	38934334	2014

المصدر: تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر بنك الجزائر 2005 2010 2014
الديوان الوطني للإحصائيات <http://dz.ons.www> تاريخ الاطلاع 2016/03/14
البنك العالمي <http://org.albankaldawli.www> تاريخ الاطلاع 2016/03/14

من خلال الجدول السابق نجد ان المورد السكاني او المورد البشري واصل تطوره بصورة بسيطة في بعض الاحيان لكنه يتطور ، ففي سنة 2001 كان عدد السكان 31590320 وكانت الفئة النشطة هي 8568221 والنسبة المئوية لهذه الفئة هي 27.12 % ، وبلغ عدد السكان سنة 2014 حوالي 38934934 وكانت الفئة النشطة في هذه السنة 11453000 وكانت نسبة الفئة النشطة مقدرة ب حوالي 29.41 % ، وحققت الفئة النشطة اعلى نسبة لها عام 2013 بعدد قدره 11964000 والنسبة هي الاعلى ضمن هذه الفترة مقدرة ب 31.33 % والتي استمرت في نفس وتيرة النمو السكاني لسنة 2014 فان عدد السكان سوف يبلغ 40.4 مليون نسمة بحلول جانفي 2017 مع العلم انه قدر سنة 2015 ب 39.5 مليون نسمة.¹

الفرع الثاني: توزيع السكان جغرافيا واقتصاديا : ان التوزيع الجغرافي يقصد به عملية انتشار المورد السكاني على مساحة البلاد ، حيث ان توزيع السكان ومعدل نموهم و الفئات العمرية كلها تؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد وككل الدول النامية تعاني من اختلالات سكانية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني² في حين التوزيع الاقتصادي هو عملية انتشار الافراد العاملين على القطاعات الاقتصادية وكم اعدادهم و ما هي نسبتهم وفي الجزائر يتركز معظم السكان في الاقليم الشمالي بنسبة تصل الى 90 % في مساحة لا تتجاوز 381000 كلم² بمعنى فيما نسبته 16 % من مساحة الوطن ، حيث نجد الكثافة السكانية في بعض مناطق الشرق 64 نسمة في كل كلم² ، اما اذا نظرنا الى الجنوب من ناحية التوزيع السكاني فسنجد انه يكاد يكون فارغا من الناحية البشرية في حوالي 84 % من مساحة البلاد يقطنها 10 % من مجموع السكان ، وهذا ما يؤكد مدى تحكم العوامل الطبيعية في اتجاهات الانشطة الزراعية والاستقرار البشري³ ، ومع استمرار النزوح الريفي في الجزائر واستقرار معظم السكان في المدن وتضخمها على حساب الريف ولهذا الامر اسبابه ، ففشل معظم السياسات التنموية للريف وخاصة المخططات الزراعية وحتى البرامج الاستثمارية التي لم تتمكن على الاقل من تثبيت سكان الريف في مناطقهم ، وهو ما شكل تحديا للاقتصاد الوطني فيما يخص :

*تفاقم البطالة امام نقص الاستثمارات التي تسمح بخلق مناصب عمل.

*ندرة الغذاء اذا لم يساير الانتاج الزراعي عدد تزايد السكان .

* الاضطرابات الاجتماعية اذا لم يجد الشباب مناصب عمل و الحد الادنى من الشروط لتحقيق طموحاتهم
اما اذا نظرنا من الزاوية الاخرى وهي توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية فسنجد ايضا اجحافا في حق الفلاحة فعملية التوجيه المقصودة وغير المقصودة ، تجعل نسبة العمالة المتجهة للقطاع في تناقص مستمر

¹ http://www.ons.dz/IMG/PDF/donnée_stat_emploi_2012-2-PDF_vu_le_14/05/2015_à_20h00_p_1

² محمد علي حزام ، غالب المقبلي ، سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية واثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن ، لطبعة الاولى ، 2012 ، ص 140

³ عيون عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 158

من سنة لأخرى فعلى سبيل المثال في سنة 2001 كانت نسبة العاملين في القطاع الفلاحي من كل العاملين تساوي 21.06 %، وفي سنة 2012 كانت النسبة هي 8.04 % وبالتالي تدهور بما نسبته 13.06 % خلال اثني عشر سنة والجدول التالي يوضح توزيع اليد العاملة على كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر من 2001 الى 2014 .

الجدول (3-11) توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)

المجموع	تجارة وخدمات		الاشغال العمومية		الصناعة		الفلاحة		القطاع السنة
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
6228772	54.68	3405572	10.44	650012	13.82	861119	21.06	1312069	2001
6639124	52.60	3481000	13.00	860000	12.70	840000	21.70	1438000	2002
6684056	54.87	3667650	11.97	799914	12.03	804152	21.13	1412340	2003
7798412	53.23	4152934	12.41	967568	13.60	1067850	20.74	1617125	2004
8044220	54.61	4392843	15.07	1212022	13.16	1058835	17.16	1380520	2005
8868804	53.42	4737877	14.18	1257703	14.25	1263591	18.15	1619633	2006
8594243	56.69	4871918	17.73	1523610	11.96	1027817	13.62	1170898	2007
9146000	56.61	5178000	17.22	1575000	12.48	1141000	13.69	1252000	2008
9472000	56.14	5318000	18.14	1718000	12.61	1149000	13.11	1242000	2009
9736000	55.23	5377000	19.37	1886000	13.73	1337000	11.67	1136000	2010
9599000	58.37	5603000	16.62	1595000	14.24	1367000	10.77	1034000	2011
10170000	61.55	6260000	16.35	1663000	11.16	1135000	8.04	912000	2012
10788000	59.80	6449000	16.60	1791000	13.00	1407000	10.60	1141000	2013
10239000	60.80	6224000	17.80	1826000	12.60	1290000	8.80	899000	2014

المصدر تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر 2005-2014

الديوان الوطني للإحصائيات <http://dz.son.www/> تاريخ الاطلاع 2016/02/18

نجد من خلال الجدول السابق ان القطاع الوحيد الذي تتراجع فيه اعداد اليد العاملة و نسبتها هو القطاع الفلاحي ، فقد بلغ في سنة 2014 حوالي 899000 عامل ونجد ان عدد العاملين في الصناعة في تزايد حتى وصل سنة 2013 الى 1407000 وسنة 2014 بلغ حوالي 1290000 عامل بنسبة 12.60 % وتحققت اعلى نسبة سنة 2006 بقيمة قدرها 14.25 % ، اما عن قطاع الاشغال العمومية فان العدد تطور الى 1826000 عامل بنسبة 17.80 % سنة 2014 و واضح ان قطاع الاشغال العمومية يحوي ضعف العاملين في قطاع الفلاحة، اما قطاع التجارة و

الخدمات نجد انه آخذ في التطور من سنة الى اخرى وهذا لان عملية المضاربة اسهل من عملية الانتاج، ولا توجد عملية نموذجية للاستثمار او للعماله الى سنة 2013 حيث حقق عدد 6449000 عاملا و هو ما يساوي 7.17 مرة عدد العاملين في الفلاحة، وهنا يتضح امر الفلاحة او معضلاتها على الاقل من جانب العاملين في الفلاحة الذي يوجه له العدد الادنى و غير الكفاء مع الامية والفقر، وبالرغم مما حصل في كل المخططات و البرامج و تراجع الاهمية النسبية للفلاحة في البرامج التنموية كل هذا مجتمعا يجعل ما يحققه القطاع الفلاحي معجزة. و هذا ما يوضحه الجدول الاتي :

الجدول (3-12) يوضح الانفاق العمومي بمليارات الدينارات و العمالة المشتغلة و حجم العمالة النشيطة و معدل البطالة في الجزائر من (2001 الى 2014) :

التفصيل السنوات	الانفاق العمومي بالمليار دج	حجم العمالة النشيطة	حجم العمالة المشتغلة	معدل البطالة %
2001	357.395	8568221	6228772	27.3
2002	452.93	8625487	6639124	25.66
2003	516.504	8762326	6684056	23.72
2004	638.036	9469946	7798412	17.65
2005	806.905	9492508	8044220	15.3
2006	1015.144	10109645	8868804	12.3
2007	1434.638	9968906	8594243	13.8
2008	1973.278	10315000	9146000	11.3
2009	1946.311	10544000	9472000	10.2
2010	1921.4	10812000	9736000	10
2011	2140.2	10661000	9599000	10
2012	2363	11423000	10170000	11
2013	2433.6	11964000	10788000	9.8
2014	2493.9	11453000	10239000	10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/12/20

تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر بنك الجزائر 2014.

والبيان التالي يوضح العلاقة بين معدل البطالة والسنوات بين (2011 الى 2014)

الشكل (3-3) بيان معدل نمو البطالة 2014-2011



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

من خلال هذا البيان يتضح ان حجم البطالة ومنذ انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) قد اخذ في التنازل من سنة الى اخرى فخلال 14 سنة نزل من 27.3 % الى 9.8 % سنة 2013 ، وفي سنة 2014 استقر في 10.6 % وهو ما يوافق عدد البطالين 1214000 بطل، رغم هذا الحجم من البطالة إلا ان الفلاحة تظل تعاني شح العاملين بها او المتوجهين اليها، او لان هذه الفئة من البطالين بمستويات معينة او تقطن المدينة .

الفرع الثالث: مورد النقل و المواصلات والاتصالات في الجزائر: وهذا المورد يعد من الاهمية بمكان فهو يشمل النقل بما فيه من شبكة الطرق و شبكة السكك الحديدية و المطارات والموانئ وكل ما من شأنه ان يزيد من فك العزلة ويسهل من مهمة التنقل والتواصل وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا و بشتى الطرق الى توفير شبكة طرق برية و شبكة للسكك الحديدية وما يتبعها من جسور وأنفاق ،وقد وصلت بها الى اعالي الجبال والى اعماق الصحراء وكانت أداة للاتصال و التواصل مع جيران الجنوب كما تم انشاء العديد من المطارات لحركة النقل الجوي وتحديث الموانئ وتجهيزها وإنشاء موانئ جديدة¹.

أولا -شبكة الطرق البرية: ونقصد بشبكة الطرق البرية كل الطرق للنقل البري المعبدة والممهدة لتسهيل عملية نقل الافراد والجماعات والسلع والخدمات الصناعية والزراعية ،ولتعمل على توصيل الاسواق ببعضها البعض وهي تساهم بصورة فعالة في اندماج وحركية وحرية الفاعلين الاقتصاديين و الافراد او الجماعات داخل الوطن وخارجه والطرق البرية هي وسيلة مكتملة لمجموع الوسائل الاخرى المتاحة ،كالسكك الحديدية والنقل الجوي و النقل البحري وهي كلها تساهم بشيء واحد سهولة النقل والتنقل للافراد و السلع و الخدمات ،وقد قدر طول الشبكة البرية في الجزائر سنة 2012 بنحو 112696 كلم² طرق وطنية و 29529 كلم ،طرق ترابية صالحة للسير والطرق الولائية 23771 كلم و 4900 كلم اعمال فنية و الطرقات البلدية 56340 كلم واهم هذه الطرق : طريق الوحدة الافريقية ويصل الموانئ الجزائرية بدول الساحل الافريقي بطول قدره 2344 كلم والطريق السيار

¹ دانيال فريديريك ، التصحر وتدمير الغابات تطور نظم ادارة البيئة للمحافظة على الموارد الطبيعية ، دار الحديث للكتاب ، 2007 ص 167-168

² الاستاذ الهادي قطش ، مرجع سبق ذكره، ص 50

(شرق غرب) يعد من اهم الانجازات ايضا في الجزائر، والذي يشمل مسافة قدرها 1216 كلم باتجاهين بمقطع عرض 2x (6 م) ويصل 24 ولاية ببعضها البعض من تلمسان غربا الى عنابة شرقا.

ثانيا: شبكة السكك الحديدية: ان السكك الحديدية في الجزائر تعد من اهم الشبكات على مستوى افريقيا وخاصة في شمال البلاد، وهي تصل كبريات المدن ببعضها و الاسواق والمواقع الصناعية و مناطق انتاج المواد الاولية والموانئ و ان جهزت بالعربات المبردة فستستخدم القطاع الفلاحي بصورة جيدة ، و يبلغ طولها 4200 كلم منها 215 كلم مكهرب تصل مناطق الونزة و بوخضرة بعنابة و تستغل هذه الشبكة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ب 10300 عربة ومن المفروض ان تكون قد وصلت سنة 2016 الى 10600 كلم حسب تصريح الوزير عمار تو ،وتستغل 187 قطارا يوميا في جميع الاتجاهات ويربط 17 مدينة كبيرة ومتوسطة وتغطي 17% من حركة النقل البري وهو ما يعادل 13 مليون طن من البضائع سنويا ونحو 45 مليون مسافر ، اما فيما يخص المشروعات الحديثة فقد انطلقت سنة 2006 والى غاية 2009 لم يتم انجاز الا القليل منها كتحديث سكة الحديد شرق غرب بالنظر الى طاقتها 10 ملايين مسافر و 5 ملايين طن من البضائع سنويا واعادة تعديل خط بسكرة تقرب بطول 217 كلم وتمديده الى غاية حاسي مسعود وذلك لوصول القطب النفطي بالموانئ جنجن وسكيكدة و عنابة ، و كثير من الخطوط الاخرى يتم تاهيلها وتحديثها او انشائها، وخاصة تلك التي تشمل المناطق الحضرية داخل المدن الكبرى كمشروع النقل بالسكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة الذي يربط كل 7 دقائق بين 29 محطة شرع في استغلاله ب 55 مليون مسافر سنويا في 2010 ، ويقدر ان يصل الى 80 مليون مسافر سنة 2020 . اما مشروع مترو الجزائر فقد بدأ بخط الاستغلال الاول سنة 2010 و الذي يربط البريد المركزي وحي البدر ليتم بعد ذلك زيادته الى الغرب و ساحة الشهداء ، ويتم ربطه بترامواي العاصمة والترامواي يشمل خطين الاول بمسافة قدرها 23.2 كلم وبدأ استغلاله في 2010 اما الثاني فهو خط الغرب وهو في طور الدراسة ، و ترامواي وهران 17.7 كلم و مدد ب 5.6 كلم اخرى وانطلق استغلاله في 2012 اما ترامواي قسنطينة بطول 9 كلم به 11 محطة و ب 27 عربة الخ.

ثالثا: النقل الجوي: يوجد بالجزائر نحو 142 مطارا حيث يستوعب مطار الجزائر الدولي مع مطار الشلف 6 ملايين مسافر في السنة وهناك مطارات عديدة في طور الانجاز وهناك ما تم تحديثه وتوسيعه و مطارات الجزائر وتصنيفها النوعي نوضحها كما يلي :

الجدول (3-13) تصنيف المطارات في الجزائر

مطار محدود المهام	مطارات محلية وجهوية	المطارات الوطنية	المطارات الدولية
حاسي الرمل			صنف اول
			الجزائر العاصمة
			وهران
			قسنطينة
			عنابة
			غرداية
			صنف ثاني
			حاسي مسعود
			عين اميناس
			تلمسان
			تيارت
			ادرار
			تبسة
			تمنراست

المصدر : الاستاذ الهاشمي قطش اطلس الجزائر والعالم طبيعيا بشريا واقتصاديا وسياسيا دارالهدى عين مليلة الجزائر طبعة 2009 ص 52.

رابعا: النقل البحري: اما في مجال النقل البحري فان الجزائر ترتبط مع العالم الخارجي مباشرة بواسطة الموانئ بأكثر من 70 بلدا استيراد وتصدير بها 40 ميناء وتنشط في مجال التجارة الخارجية والداخلية يغطي 98% من المبادلات التجارية و هو ما يخدم القطاع الفلاحي ، ان حسن استغلالها و يمكن تصنيفها كما يلي :

* 11 ميناء مختلط (صيد - تجارة - محروقات) و 2 مختصة (شحن النفط).

* ميناء واحد للسياحة والترفيه .

* يضم اسطول الجزائر 77 وحدة مفصلة كما يلي :

* 06 سفن لنقل المسافرين .

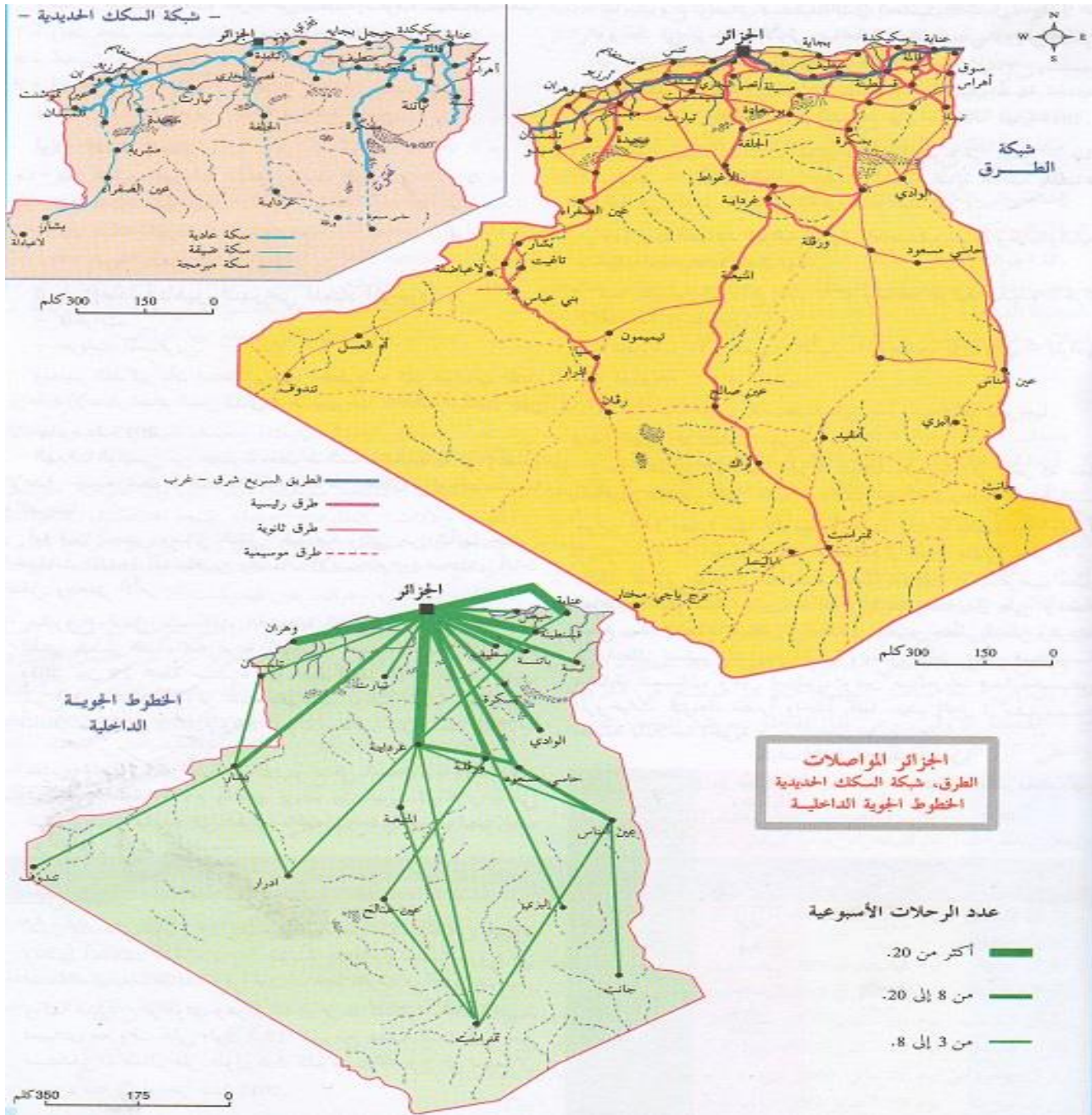
* 06 ناقلات بترولية .

* 10 ناقلات للغاز المميع .

* 07 بواخر صهريج لنقل المواد الكيماوية .

وتنشط الشركة الوطنية للنقل البحري في معظم القارات وتعد باخرة الجرف لنقل المسافرين من احسنها على مستوى العالم العربي وإفريقيا من حيث الامكانيات والمتعة والسفر المريح ويمكن تلخيص ما سبق بواسطة الخرائط التوضيحية التالية :

الشكل (3-4) خريطة الطرق وشبكة السكك الحديدية والخطوط الجوية الداخلية.



المصدر: الأستاذ الهادي قطش أطلس الجزائر والعالم طبيعيا، بشريا واقتصاديا وسياسيا دار الهدى عين مليلة الجزائر طبعة 2009 ص 51

خامسا: مورد الاتصالات: فقد كان يسيطر عليه المتعامل التاريخي البريد والمواصلات والذي كان يحتكر تماما هذا القطاع حيث اتسم بالاستقرار وقد كان عدد المشتركين سنة 1996 حوالي 4961 مشترك وارتفع الى 18000 مشترك سنة 1999¹ وبعد ان انطلقت الاصلاحات الاقتصادية و شملت هذا القطاع وذلك بموجب القانون 03-2000 وذلك بتاريخ 2000/07/11 عرف قطاع الهاتف النقال دخول اول متعامل اجنبي اوراسكوم اتصالات الجزائر ، حيث حصل على رخصة الشبكة في التاريخ المذكور ليكون هذا الاخير مؤشرا على انتهاء احتكار الدولة

¹ هناء عبداوي مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية مرجع سبق ذكره ص 208

لاستغلال شبكة الهاتف النقال¹ وتم استغلال الشبكة GSM لأول مرة من طرف جازي بتاريخ 2002/02/15. وتميزت هذه المرحلة بالاحتكار الثنائي جازي واتصالات الجزائر ولكن امام تعدد مهام اتصالات الجزائر كان لابد من اطلاق موبيليس نظرا لان جيزي استحوذت على 70% من السوق خلال الفترة بين انطلاقتها في 2002 و 2003. تاريخ انطلاق موبيليس الفرع التجاري للبريد والمواصلات، وبعدها مباشرة يبدأ التحضير لدخول المتعامل الثالث أوريدو تحت الاسم التجاري نجمة فبادئ الامر والذي حصل على الترخيص بتاريخ 2003/12/20 ليتم استغلالها في 2004/08/25، ومنذ ذلك الوقت تطور المجال من احتكار ثنائي الى احتكار القلة الى يومنا هذا والثلاث مؤسسات تتنافس فيما بينها لتقدم للمواطنين افضل الخدمات في مجال الاتصالات بالهاتف النقال، ونقدم فيما يلي تعريفا بالمؤسسات الثلاث مرتبة حسب حجمها وتاريخها وعدد العملاء بها:

أ- أراسكوم لاتصالات الجزائر (جيزي) :² وهو فرع لشركة فيميلكوم الروسية مشغل شبكة الجزائر للمحمول بحصة سوقية قدرها 46 % بأكثر من 15 مليون مشترك سنة 2010، وتغطية شبكة 93% من السكان ب 48 ولاية اكتسبت رخصة GSM الثانية في البلاد في جويلية 2001، بعرض قدره 737 مليون دولار وانطلق رسميا في 2002 وله منافسان هما موبيليس و اوريدو وقد كانت جازي اهم فرع لاوراسكوم تيليكوم على الاطلاق، حيث ان ارباحها تمثل اكثر من 38 % من مجموع ارباح الشركة الام غير انها تعرضت لهزة عنيفة بسبب الازمة الجزائرية المصرية، وذلك سنة 2009 مما أدى الى هبوط شديد في قيمة اسهم اراسكوم تيليكوم في بورصة القاهرة، وفي سنة 2010 تقدمت الحكومة الجزائرية بعرض لشراء حصة نسبتها 51 % من اسهم الشركة التي كان عدد موظفيها يقدر ب 3500 فرد.

ب - موبيليس: ان المتعامل الثاني هو موبيليس من حيث الحجم وعدد المشتركين بعد جازي فهي شركة بالاسهم يقدر رأس مالها ب 25 مليار دينار جزائري مقسمة الى 1000 سهم مملوكة لاتصالات الجزائر وهي مستقلة في قراراتها المالية و الاقتصادية³ وهي تمتلك شبكة تغطية تقدر ب 97% من مساحة الجزائر، ولديها 143 وكالة تجارية وتمتلك 60000 نقطة بيع غير مباشرة ولها اكثر من 4500 قاعدة راديو (BTS).

ج - أوريدو (نجمة سابقا) : اما المتعامل الثالث فهو اوريدو (نجمة) سابقا⁴ وهو الاسم التجاري لمؤسسة الاتصال بالهاتف النقال وهو فرع من مجموعة الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وهي مؤسسة تعمل في الجزائر في مجال الاتصال بالهاتف النقال يبلغ عدد مشتركها 8.245 مليون مشترك مما يجعلها في المرتبة الثالثة في سوق الهاتف النقال بالجزائر حيث بلغت حصتها 25.2% من السوق الجزائرية تأسست في 02 ديسمبر 2003 بعرض مالي 421 مليون دولار وبدأت الاستغلال الفعلي من 25 أوت 2004 بعلاقتها التجارية المسماة نجمة وكانت اول متعامل يدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية وتغطي حاليا 48 ولاية ب 300 موقع تقني مكن من تغطية 91 % من السكان ب 70 محلا عبر التراب الجزائري و 270 فضاء لخدمات نجمة و اكثر من 50 الف نقطة بيع تشغل 1900 عامل 99% منهم جزائريون.

¹ قوني سعاد صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر 2003-2008 مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد صناعي جامعة محمد خيضر بسكرة 2010 ص

² ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سبق ذكره.

³ هناء عبداوي، مرجع سبق ذكره، ص 211

⁴ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سبق ذكره

د- التطور النسبي للمشاركين في السوق الجزائرية للهاتف النقال: تبين حصص هذه المؤسسات الثلاثة أنها تحاول تغطية كل الجمهورية، وهذا ما يخدم الاقتصاد عامة و الفلاحة بقسميها الزراعي و الحيواني حيث ان النشاط الفلاحي هو الاكثر انتشارا على مستوى القطر ويمكن ان نقول ان خدمات الاتصالات بالهاتف النقال تعلم الفلاحين ، باسعار البيع والشراء والاسواق ويستطيع في المناطق النائية ان يتصل بالمختصين في المدينة او يتصل بعمالة في مناطق نشاطهم دون عناء التنقل أو استشارات مهمة في مجالهم نباتية أو حيوانية ، وبالتالي تكون هذه الوسيلة قد قدمت خدمة كبيرة خاصة في معلومة السعر بالنسبة للفلاحين لذا تنتشر بسرعة اسعار السوق الحقيقية سواء كانت مرتفعة او منخفضة ويقبل بها الجميع ، لاقتناع كل الاطراف ان المعلومة لم تعد حكرا على طرف اما بالنسبة لتطور المشتركين في الهاتف النقال للمتعاملين الثلاث فقد تطورت كما يلي

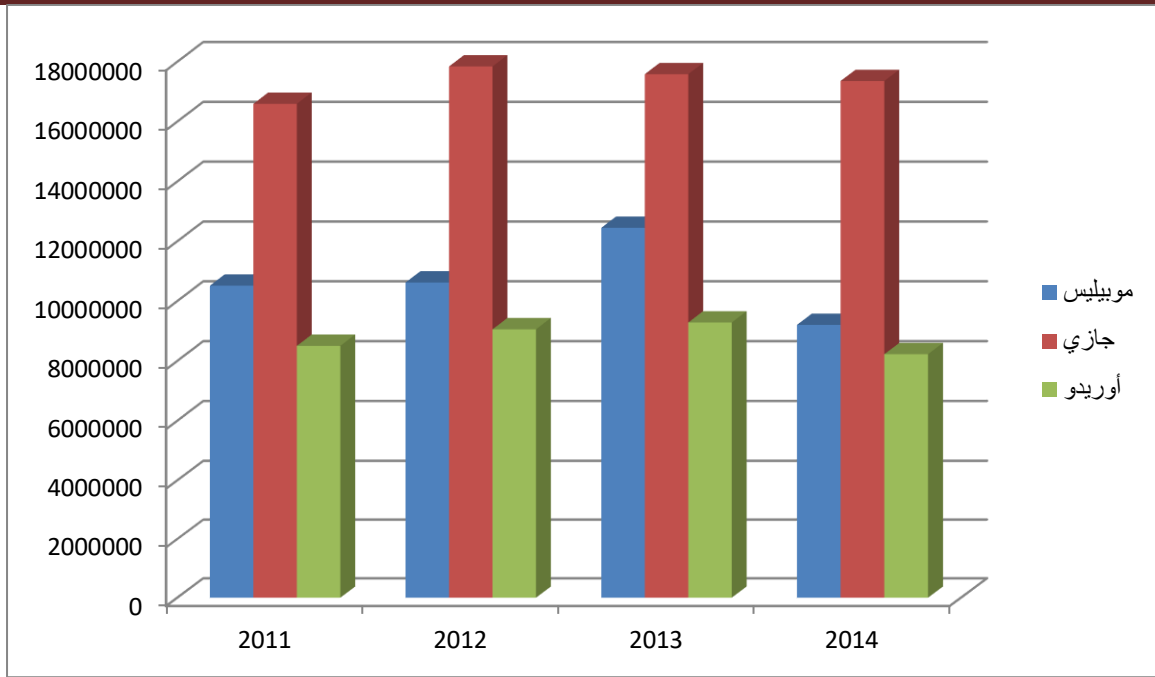
الجدول(3-14)تطور المشتركين في الهاتف النقال للمتعاملين الثلاث من 2011 الى 2014

السنة	2011	2012	2013	2014
تفصيل				
جازي :اوراسكوم لاتصالات الجزائر	16595233	17845669	17585327	17357898
موبيليس :اتصالات الجزائر للنقال	10515914	10622884	12451373	9205983
اوريدو:الوطنية للاتصالات الجزائر	8504779	9059150	9285628	8225240
العدد الاجمالي للمشاركين	35615926	37527703	39322328	34789121

Source : rapport annuel ARPT 2014

من خلال هذا الجدول وبالنسبة لجيزي فانها كانت بداية موفقة لكونها كانت لوحدها تقريبا ومن هنا جاءت قوة السيطرة بالرغم من المشاكل التي اعترضتها في 2011 ، كان عدد المشتركين 16595233 ارتفع الى 17845669 اي بزيادة قدرها 1250436 مشترك ثم بقي عدد المشتركين مستقرا عند حدود 17357898 بالرغم من انه تراجع قليلا سنة 2013 -2014 ، اما موبيليس فبدأت سنة 2011 ب 10515914 و تزايد العدد في 2012 ثم تزايد في 2013 حيث وصل الى 12451373 وفي سنة 2014 شهد تراجعا بعدد المشتركين قدره 3450000 وهذا عدد ضخم وهذا بسبب البيروقراطية السائدة كون المؤسسة تعد جزءا من القطاع العام ولاسباب اخرى عديدة، اما في حالة اوريدو فقد بدأت متزايدة الى 2012 ثم بعد ذلك في 2013 بدأ التراجع في 2014 حيث قدر 1060388 مشترك واذا قارنا التراجع الحاصل في عدد المشتركين نجد الاقل من بين الثلاثة المتعاملين هي جازي بتراجع قدره 487771 مشترك ، اما اذا نظرنا في تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال بيانيا للمتعاملين الثلاثة في الجزائر من 2011 الى 2014 وبناء على الجدول السابق .

الشكل (3-5)تطور عدد المشتركين في الجزائر بيانيا (2011-2014)



المصدر: هناء عبداوي مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية - دراسة حالة الشركات الجزائرية للهاتف النقال موبيليس - رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016 ص 210.

اما اذا عدنا الى موضوع السيطرة للتحكم في السوق للمتعاملين الثلاثة فنجد ان الحصة السوقية بالنسب المئوية موزعة حسب الجدول التالي :

الجدول (3-15) الحصة السوقية للمتعاملين الثلاثة 2011-2014 بالنسب المئوية

السنة	2011	2012	2013	2014
حصص السوق للمؤسسات				
جازي : اراسكوم اتصالات الجزائر	% 46.59	% 47.55	% 44.72	% 49.89
موبيليس : اتصالات الجزائر للنقال	% 29.52	% 28.30	% 31.66	% 26.46
اوريدو : الوطنية للاتصالات الجزائر	% 23.88	% 24.14	% 23.61	% 23.64

المصدر: تم حسابه من طرف الباحث انطلاقا من الجدول السابق

اما بالنسبة للاتصالات الثابتة (الهاتف الثابت) و الذي يعد من الوسائل المهمة للاتصالات في الجزائر و التقليدية حيث بلغ عدد خطوطه 3059000 خط¹ هاتف ثابت، وهذا في سنة 2012 وحصته كانت ولا زالت في تراجع لصالح الهاتف النقال، اما الانترنت فقد بلغ عدد المشتركين بها 5000000 مشترك و ذلك سنة 2012 .

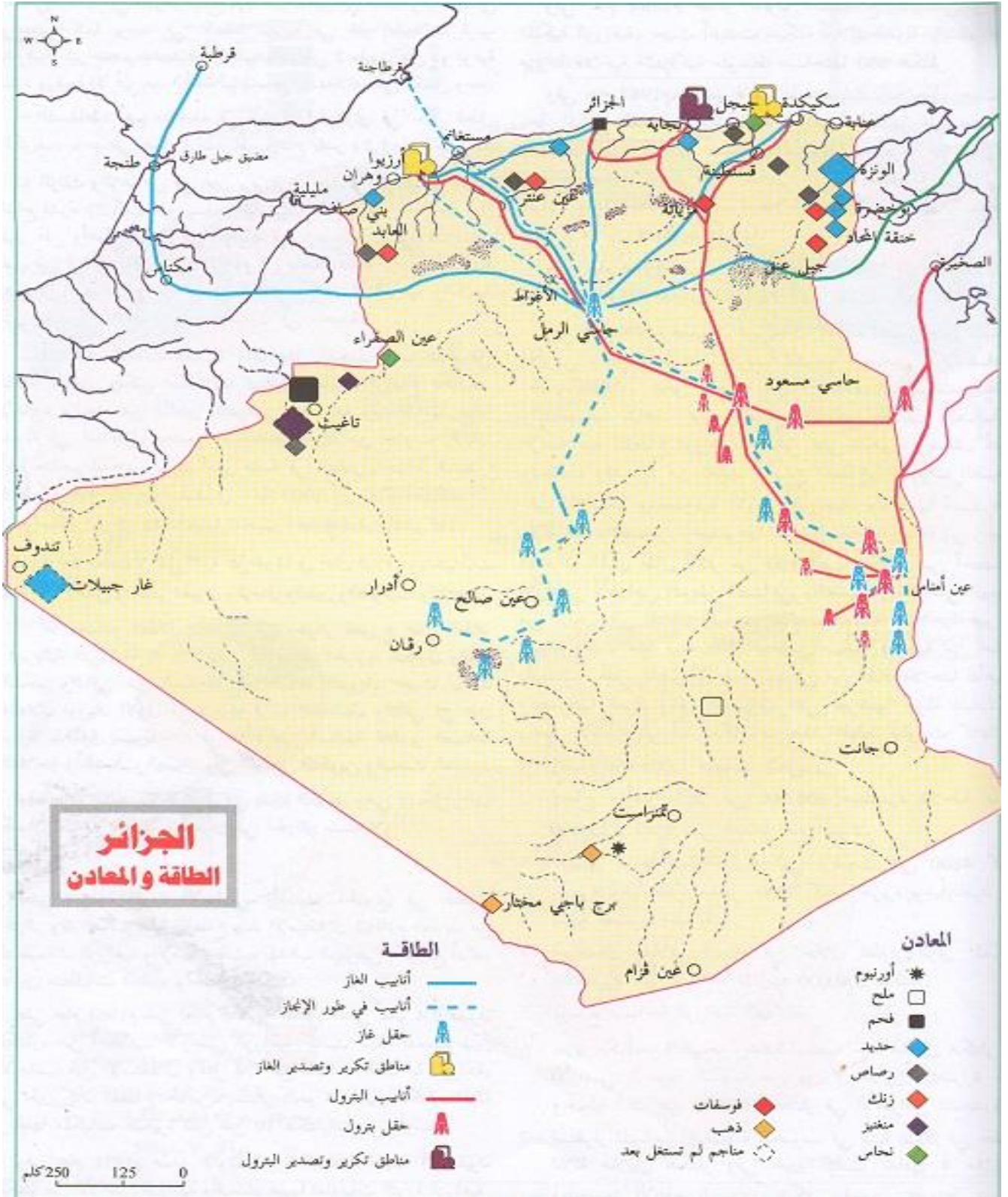
المطلب الثالث: القدرات الطاقوية والخامات والامكانيات الصناعية.

الفرع الاول: تطور انتاج وصادرات المحروقات في الجزائر 1970-2014: يعد البترول والغاز من اهم مصادر الطاقة في الجزائر و يشكل الاساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري وهي تتواجد بمنطقتين في الصحراء الجزائرية حوض حاسي مسعود على بعد 800 كلم عن العاصمة وحوض عين ام الناس، حيث يبعد عن العاصمة ايضا بحوالي 1600 كلم و يقدر احتياطي النفط في الجزائر سنة 2012 بحوالي 12.20 مليار برميل وقد بلغ انتاج الجزائر من النفط سنة 2010 الي حوالي 2.078 مليون برميل يوميا، وبعد الاكتشافات الجديدة يقدر الخبراء ان احتياطي البترول قد زاد بحوالي 9% سنة 2016، اما الغاز الطبيعي فيتركز انتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كلم عن الساحل الجزائري، ويعد من اكبر حقول الغاز في العالم ويقدر احتياطيه بنحو 3650 تريليون م³، وتعد الجزائر السادسة عالميا في هذا المجال بانتاج قدره 60.3 مليار م³ سنة 1999 وفي سنة 2013 كان الاحتياطي يقدر ب 4502 تريليون م³ وانتاج قدره 152 مليار م³ وهذا يعود الى اكتشافات جديدة والشراكة مع الاجنبي .

والبترول ينقل من جنوب البلاد الى الموانئ بواسطة انابيب ليصل الى مصانع التكرير و محطات التصدير و بالمثل تربط حقول الغاز الجزائرية بالاسواق الاوروبية بواسطة انابيب تعبر البحر الابيض المتوسط باتجاه ايطاليا عبر تونس و صقلية، فمن هذه الجهة يوجد انبوبان انبوب للغاز والثاني للبترول و في الجهة الغربية هناك انبوب ثالث الى اسبانيا و البرتغال عبر المغرب وهناك انبوب اخر قيد الانجاز يربط حقول عين صالح و رقان بحاسي الرمل و مستغانم ثم الى قرطاجنة باسبانيا.

¹ الاستاذ الهادي قطش، مرجع سابق ذكره، ص 43

الشكل (6-3) الطاقة والمعادن في الجزائر



المصدر: الأستاذ الهادي قطش أطلس الجزائر والعالم خريطة الجزائر بترول وغاز ومعادن ص 45.
وقد تطورت قيمة الصادرات النفطية في الجزائر من 1970 إلى 1985 كما يلي :

الجدول(3-16) تطور الصادرات النفطية 1970-1985

الوحدة : مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source : opec annuaire statistique bultin 2005 at www .opec .org

من خلال الجدول السابق يتضح ان الصادرات النفطية في الجزائر تطورت من سنة لآخرى واخذت منحى تصاعدي ففي سنة 1970 كانت قيمتها 681 مليون دولار لتتطور سنة 1973 الى مليار و 522 مليون دولار ،يعني تضاعفت قيمة الصادرات النفطية وهذا يعود لسبب رئيسي وهو تأمين المحروقات و تطور اسعار النفط خاصة بعد الحرب العربية و ذلك بعد سنة 1973 ، حيث نجد ان قيمة الصادرات زادت من 1.522 مليار دولار سنة 1973 الى 4.267 مليار دولار سنة 1974 ، وهكذا استمرت في الزيادة من سنة لآخرى لتصل الى اعلى قيمة لها في سنة 1981 بمبلغ قدره 13.06 مليار دولار ، وبعد هذه السنة عادت الى ادناها وذلك سنة 1986 والفترة الموالية نيين فيما تطور العائدات النفطية في الجزائر (1986-2000).

الجدول(3-17) تطور العائدات النفطية الجزائرية للفترة (1986-2000)

الوحدة :مليار دولار

السنة	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source : opec annuaire statistique bultin 2005 at www .opec .org

من خلال الجدول السابق يتبين ان الصادرات النفطية وصلت الى ادنى قيمة لها سنة 1986 الى 5.161 مليار دولار لتتطور سنة 1987 الى 6.555 مليار دولار ثم لتراجع عام 1988 الى 5.725 مليار دولار و استمرت تارة في الصعود واخرى في التراجع حتى تصل سنة 2000 الى 14.204 مليار دولار وهذه اعلى قيمة وصلت اليها بعد القيمة المحققة سنة 1981 ب 13.06 مليار دولار و بالتالي نجد ان قيمة الصادرات النفطية متوقفة دائما على اسعار النفط في السوق العالمية ومن جانب آخر على الكمية المنتجة، والتي اخذت مداها خاصة بعد سنة 2000 حيث تم اكتشاف العديد من الحقول و تم تطوير بعضها بفضل التكنولوجيا المتاحة بواسطة الشركات الاجنبية ، اما اذا نظرنا في تطور اسعار البترول وصادراتها من المحروقات خلال المرحلة الاولى 1986 الى 2000 .

الجدول(3-18) تطور اسعار البترول و صادرات المحروقات و نسبتها الى الصادرات الكلية 1986-2000

الوحدة مليون دولار

السنوات	اسعار البترول	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	صادرات المحروقات
---------	---------------	------------------	----------------	------------------

%				
97.45	7820	7621	13.53	1986
97.52	8223	8019	17.73	1987
96.23	8105	7685	14.24	1988
95.65	8968	8572	17.31	1989
96.11	11304	10865	22.26	1990
96.91	12100	11726	18.62	1991
95.84	10838	10388	18.44	1992
95.25	10091	9612	16.33	1993
96.56	8340	8053	15.53	1994
95.03	10240	9731	16.86	1995
93.41	13375	12494	20.29	1996
96.32	13889	13378	18.68	1997
96.49	10215	9855	12.28	1998
77.85	15522	12084	17.48	1999
97.22	22031	21419	27.60	2000

www.ons.dz

من خلال الجدول السابق لتطور اسعار النفط و تطور الصادرات من المحروقات (1986-2000) نجد ان اسعار البترول اخذت في التزايد من 13.53 الى 27.60 دولار سنة 2000 ما عدى بعض التراجعات البسيطة كما في سنة 1988 ، حيث تراجع سعر النفط من 17.73 الى 14.24 و اضطراب عام 1993 الى 16.33 و عام 1994 تراجعت الى 15.55 دولار اما في غالب الامر كانت الاسعار تسير في اتجاه واحد هو الزيادة خلال هذه المرحلة واسعار البترول تخضع لمعطيات السوق وبالتالي تشهد هذا الاضطراب و قيمة الصادرات هي تابع لمعطيات اسعار البترول و بالتالي فهي في تطور مضطرب بسبب تغير و اضطراب اسعار النفط و ، في سنة 1986 كانت قيمة صادرات المحروقات 7621 مليون دولار لتبلغ سنة 1987 قيمة 8019 مليون دولار ، وتصل سنة 2000 الى 21419 مليون دولار ، اما مجموع الصادرات فهو لا يتغير كثيرا عن قيمة الصادرات من المحروقات ذلك لكون مساهمات القطاعات الاخرى في عملية التصدير و تحقيق العملة الصعبة ضعيفة خاصة في العشر سنوات من 1990 الى 2000 بسبب الظروف التي مرت بها البلاد بالاضافة الى كون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطب واحد وهو قطاع المحروقات ، فاجمالي الصادرات انطلق من 7820 مليون دولار سنة 1986 ليصل سنة 2000 الى اجمالي الصادرات قيمته 22031 مليون دولار .

و المرحلة الثانية من 2001 الى 2014 بمليار الدولار فقد كانت كما يلي :

الجدول (3-19) تطور اسعار البترول و تطور قيمة صادرات المحروقات بالجزائر

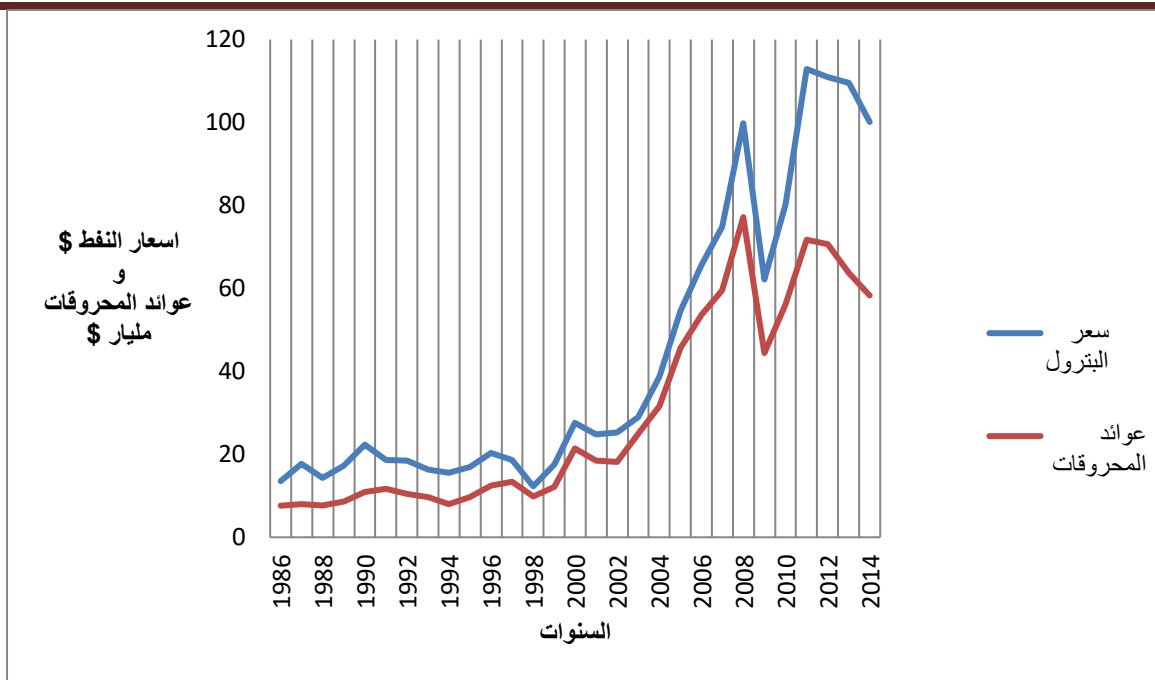
السنوات	أسعار البترول	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	صادرات المحروقات %
2001	24.8	18.53	19.09	97.1
2002	25.2	18.11	18.70	96.8
2003	29.0	24.99	24.46	98.1
2004	38.7	31.55	32.2	97.9
2005	54.6	45.58	46.37	98.3
2006	65.7	53.61	54.74	97.9
2007	74.8	59.61	60.59	98.4
2008	99.9	77.19	78.59	98.2
2009	62.2	44.41	45.18	98.3
2010	80.2	56.12	57.09	98.3
2011	112.9	71.66	72.88	98.3
2012	111	70.58	71.73	98.4
2013	109.5	63.66	64.71	98.4
2014	100.2	58.36	59.99	97.3

المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر بنك الجزائر 2005-2010-2014

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان اسعار البترول تطورت من سنة 2001 من 24.8 دولار الى 99.9 دولار سنة 2008 وهي السنة التي اتضحت فيها ازمة الرهن العقاري حيث بلغ سعر البترول اعلى قيمة له ثم بدأ بالتراجع سنة 2009 الى 62.2 دولار ثم انطلق في تزايد من جديد و بلغ 80.2 دولار سنة في سنة 2010 و بلغت قيمته سنة 2011 سعر 112.9 دولار ثم اخذ في التنازل الى ان وصل سنة 2014 الى 100.2 دولار و بلغت حاليا حوالي 50 دولار اوائل شهر نوفمبر 2016¹ وذلك بعد التراجع الحاصل خلال الربع الاول والثاني و الثالث من سنة 2016 اما بشأن الصادرات من المحروقات فقد أخذت في التطور من سنة الى اخرى ولو انها شهدت سنة 2002 تراجعاً بسيطاً لكن هذا لم يؤثر في الاتجاه العام المتصاعد من سنة الى اخرى من 2000 الى غاية 2008 حيث بلغت 77.19 مليار دولار ثم انخفضت في سنة 2009 الى 44.41 مليار دولار و بدأت في التزايد مرة اخرى الى ان بلغت سنة 2011 ما قيمته 71.66 مليار دولار ثم عاودت مرة أخرى النزول الى ان وصلت سنة 2014 الى 58.36 مليار دولار وهي في تراجع في 2015 و 2016 بسبب انحصار اسعار النفط الى ما دون 100 دولار.

الشكل (3-7) مخطط بياني لاسعار النفط و عوائد المحروقات

¹ جريدة الخبر اليومية ، العدد 8347، يوم 03 نوفمبر 2016 ، ص24



المصدر من اعداد الباحث بناء على الجدول السابق

في 2015 هوت الأسعار دون الـ 50 دولار، وفي 2016 استمرت كذلك وهو ما يحتم على الجزائر التفكير في مصادر اخرى للعملة الصعبة خارج اطار المحروقات والذي هو واسع و متنوع ففي القطاع الفلاحي، وهناك مجالات كثيرة و متنوعة و أهمها على الاطلاق قطاع المحاصيل المبكرة وإنتاج التمور و الانتاج الحيواني، والقطاع الطاقوي المتجدد و الدائم والنظيف، وهو انتاج الطاقة النظيفة اعتمادا على الطاقة الشمسية او الرياح او المياه و الذي يقدمه دعما للقطاع الفلاحي خاصة و القطاعات الاخرى، أما عن مجموع الصادرات فمن خلال هذا الجدول نجد ان اعلى قيمة محققة خلال هذه الفترة تخص سنة 2008، حيث بلغت 78.59 مليار دولار لتتخفف سنة 2009 الى 45.18 مليار دولار، و لترتفع سنة 2011 الى 72.88 مليار دولار و بعد ذلك انطلقت في الانخفاض الى ان وصلت سنة 2014 الى قيمة اجمالية للصادرات تساوي 59.99 مليار دولار، أما نسبة صادرات المحروقات الى مجموع الصادرات الكلية فهي تتراوح بين 97.1% الى 98.3% الى 98.4% بمعنى اخر ان الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة تراوحت بين 2.9% سنة 2001 الى 1.7% سنة 2009 الى 1.6% سنة 2013، و يمكن ان نوضح نسبة صادرات المحروقات وخارج المحروقات كما يلي:

الجدول (3-20) تطور النسبة المئوية لصادرات المحروقات و الصادرات خارج المحروقات

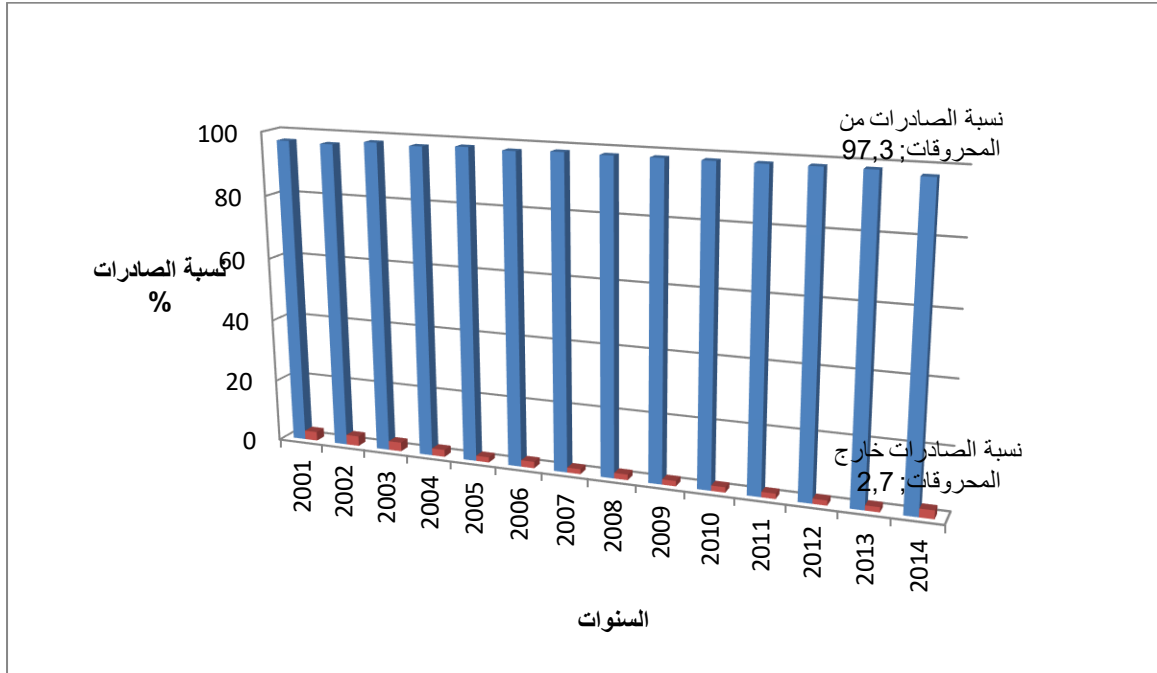
السنة البيان	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
نسبة % الصادرات المحروقات	98.4	97.9	98.3	97.7	98.1	96.8	97.1
نسبة % الصادرات خارج المحروقات	1.6	2.1	1.7	2.3	2.9	3.2	2.9
السنة البيان	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008

97.3	98.4	98.4	98.3	98.3	98.3	98.2	نسبة% الصادرات المحروقات من
2.7	1.6	1.6	1.7	1.7	1.7	1.8	نسبة % الصادرات خارج المحروقات

تم اعداده من طرف الباحث بناء على الجدول السابق

من خلال هذا الجدول و ما قبله يتضح ان القطاع الفلاحي يمكن ان يستفيد من الطاقة بجميع أنواعها، نפט أو غاز، فهي متوفرة، ومن المفروض ان تكون بارخص الاسعار، بالإضافة يمكن ان يستفيد القطاع الفلاحي من قطاع المحروقات بتوفير التمويل اللازم خاصة لعمليات بناء السدود و المشاريع الكبرى في القطاع الفلاحي .

الشكل (8-3) التمثيل البياني لنسبة الصادرات



المصدر: تم اعداده من طرف الباحث بناء على الجدول السابق

الفرع الثاني : الطاقة الشمسية في الجزائر : الطاقة الشمسية هي تلك الطاقة المتجددة وهي عكس الطاقة النافذة أو الطاقة الاحفورية(البتروال الغازوالفحم) وهي طاقت نافذة و تجدها يستدعي آلاف السنين في حين

ان الطاقة الشمسية أو المتجددة أو الطاقة البديلة أو الخضراء هي طاقة مستدامة و تستطيع الجزائر عن طريق هذا المشروع ان تمون (15 دولة اوروبية) حوالي 60 مرة¹ بما يلزمها من الكهرباء ما دامت الشمس موجودة، وتستطيع ان تمون العالم بالكهرباء أربع مرات، وتتمتع الجزائر بأعلى الحقول و المناجم الشمسية في العالم، وذلك بموجب الموقع الجغرافي ومدة التشمس في كامل التراب الوطني تفوق 2000 ساعة في السنة، و يمكن ان تصل الى 3900 ساعة في الهضاب العليا، والصحراء و الطاقة المتوفرة على مساحة 1م² تصل الى 5 كيلواط في الساعة (1م²/5 كيلواط /سا) وذلك في معظم ارجاء التراب الوطني بما يقدر بحوالي 1700 كيلواط /م² / السنة وهذا في شمال البلاد اما في الجنوب فتقدر بحوالي 2263 (كيلواط /م² /السنة). وقد تمت بعض التجارب في الجزائر لانتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية ففي بعض القرى في الجنوب الجزائري عمدت سونلغاز الى تموين حوالي 1000 عائلة² تقطن 20 قرية بالكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية وقامت الجزائر بإنشاء مركز لتطوير الطاقة المتجددة في بوزريعة و بوحدات فرعية ثلاث ببوسماعيل و غرداية، و أدرار يقومون بإنشاء مشاريع بحث متطورة و تم بمدينة بو غزول بولاية المدية إنشاء مصنع هجين لانتاج الطاقة الشمسية الهوائية لكون هذه المدينة تتمتع برياح طوال العام 4000 ساعة رياح تفوق سرعتها 3 م/ثا منجزة على مساحة 45 هكتار شرق المدينة و تم تأسيس مصنع آخر هجين للطاقة الشمسية و الغاز، وذلك ب حاسي الرمل، و تسعى الجزائر و لغاية 2040 على تغطية حوالي 35%³، من الطلب المحلي من الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية كما تم انجاز ثالث برج شمسي في العالم في مدينة القليعة و تم انجاز حضيرة هوائية بأدرار كما يمكن للطاقة المتجددة ان تغطي سنة 2020 من 6% الى 8% من الطلب المحلي من الكهرباء . ويمكن ان تكون الطاقة الشمسية مجدية خاصة في المجال الفلاحي عامة و الفلاحة الصحراوية خاصة في ظل تطور فواتير الكهرباء في سنة 2017

الجدول (3-21) الطاقات الشمسية في الجزائر

التعيين	المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86	
قدرة الشمس في المتوسط(سا/السنة)	2650	3000	3500	
الطاقة المتوفرة كيلواط(م ² /السنة)	1700	1900	2650	

المصدر ويكيبيديا الموسوعة الحرة الطاقات المتجددة في الجزائر <http://wikipedia.org/wiki>

تم الاطلاع يوم 2017/02/08 على الساعة 22:00

الفرع الثالث: طاقة الرياح: يقدر العلماء ما ستجنيه الجزائر من طاقة الرياح بثلاث مليارات يورو سنويا، إضافة الى مناصب الشغل والطاقة النظيفة، كما انه تم انجاز حضيرة هوائية بأدرار، كما تم بناء مصانع هجينة هوائية شمسية في مدينة بو غزول ولاية المدية وتتمتع هذه المنطقة برياح طول العام حوالي 4000 ساعة سرعتها تفوق 3م/ثا على مساحة 45 هكتار شرق المدينة .

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سبق ذكره

² نفس المرجع السابق

³ نفس المرجع السابق

الفرع الرابع: المعادن و الخامات الأخرى : تتمتع الجزائر بثروات معدنية متنوعة وهامة ،وهي تزيد من قدرات البلاد الاقتصادية، و تدعم القطاع الفلاحي و ذلك بما تقدمه للاقتصاد من مواد اولية من اجل التحويل والتصنيع ،وتتركز اهم هذه الثروات في شمال البلاد خاصة المناطق الساحلية ذات التكوينات الجيولوجية، واهمها الحديد فهو يتوفر بصورة كبيرة خاصة في منجم الوزنة على الحدود التونسية فهو ينتج 80 % من اجمالي انتاج الحديد في الجزائر ، و البالغ 3.4 مليون طن في السنة وفي المنطقة الغربية يوجد غار جبيلات اكبر منجم حديد في العالم ، حيث يقدر الاحتياطي ب 2 مليون طن بنوعية ممتازة، و توجد معادن اخرى بجنوب البلاد ذات أهمية كبرى وهي اكتشافات حديثة كالذهب واليورانيوم في منطقة الهقار، ما زال استغلالها صعب بسبب التكاليف العالية للانتاج و البعد عن مناطق التصدير والصناعة و بدأ بالفعل استغلال منجم الذهب بمنجم امس ماسة بالهقار باحتياطي قدره 85 طن¹ وبطاقة انتاج وصلت نهاية 2007 الى ثلاث طن وحصه الجزائر تبلغ 48 % والباقي يعود للشريك الأجنبي.

اما الفوسفات فانه يتركز في شمال البلاد واهم منجم يوجد في جبل العنق و الكويف باحتياطي يفوق 1 مليار طن وانتاج يقدر ب 1.2 مليون طن /سنويا ،والزنك والرصاص يتواجدان بعين بربر قرب عنابة و الزئبق بعزابة بانتاج قدره 23 الف طن /السنة ، و الباريت والملح يقدر احتياطيه ب 2 مليار طن واهم مناجمه في لوطايا في ولاية بسكرة بانتاج قدره 20 الف طن في السنة اما الرخام فتوجد له مناجم عديدة ،اهمها منجم فلفلة في سكيكدة ويعد من اهم مواقع الرخام في العالم من حيث النوعية والكمية ، و التي تقدر ب 50 مليون م²³ كما يوجد ايضا في قسنطينة وسعيدة بمناطق لم تستغل بعد .

وتوجد احتياطيوات اخرى في مناطق متفرقة من البلاد كالجبس والحجر الجيري و الرمال والطين والدلوميت و الاسمنت والذي شهد مؤخرابعض الاهتمام وبدأت بعض المصانع تستغل بعض مقالعه .

الفرع الخامس :الإمكانيات الصناعية في الجزائر : لهذا القطاع دوركبير ومهم في الاقتصاد الجزائري عامة فهو يتنوع من الصناعات الخفيفة الى المتوسطة والثقيلة ،ومر بعدة تجارب في التسيير اثرت فيه بالغ التأثير واهم قطاعاته الصناعات الثقيلة كمركب الحجار بعنابة ينتج حوالي 20 مليون طن / السنة يشغل حوالي 20000 عامل الى غاية سنة 1995 ليتم بعدها ادخال الشريك الاجنبي الهندي بحصة 70 %³ والباقي للشريك الجزائري وله دور كبير ومهم لكون منتوجه يدخل في جميع الصناعات الاخرى اما الصناعة الميكانيكية فهي كصناعة الجرارات والمحركات بقسنطينة، و الالات الفلاحية بسيدي بلعباس ،والشاحنات و الحافلات بالرويبة ، و آلات الاشغال العمومية كالجرافات ، و الرافعات و ،المضاغط و الرجاجات بقسنطينة ، و مؤسسة انابيب لصناعة عتاد الري والصناعات البتروكيميائية كمصانع التكرير بسكيكدة ، و أرزيو ، ويتم استخدام احدث التقنيات في عملية تمييع الغاز الطبيعي وينتج عن تكرير النفط العديد من المنتجات نصف المصنعة والتي تستفيد منها صناعات الاخرى كالصابون وصناعة البيوت المحمية في الزراعة ، و صناعة البطاريات ، حيث نجد ان صناعة الدواء تشهد حركة متميزة خاصة بعد توقف عملية الاستيراد بسبب انخفاض اسعار النفط ، مما

¹الاستاذ الهادي ، مرجع سبق ذكره، ص 46

²نفس المرجع السابق ،ص46

نفس المرجع السابق ، ص 44³

يحفز المتعاملين الوطنيين الى المبادرة و الاستثمار في مجال الدواء ، فهناك الكثير من الوحدات التي باتت تنتج الادوية ولا تستوردها ، الى جانب القطاع الثاني والذي يشهد حركة كبرى وهو قطاع انتاج السيارات فالعديد من الوحدات بدأت في عملية الانتاج او التجميع و تركيب السيارات وهو ما يعني توفير المنتج بأسعار مناسبة وفي جانب سينتج عن هذا مناصب شغل لافراد مما يشكل حركية للاقتصاد وخاصة بعد الازمة النفطية التي تمر بها البلاد ومن الصناعات التي ازدهرت حاليا بفعل الشروط والمقاييس التي وضعتها الدولة هي الصناعات المتوسطة والصغيرة التي اصبحت تشكل قطاعا هاما في الصناعات الجزائرية، لما توفره من منتجات ومناصب شغل ، كمصانع تركيب الاجهزة الالكترونية والكهرومنزلية ذات الاستخدام الواسع والصناعات الجلدية وصناعة الانسجة والصناعات الغذائية .

المبحث الثاني: تطور الفلاحة الجزائرية حسب المساحة و الانتاج و الإنتاجية : ان الفلاحة الجزائرية كانت ومنذ العهد الروماني ، هي القطاع الاساسي لتغذية الشعب وتغطية تكاليف معيشتة ، و مرت عبر تاريخها بكموات ونهضات ، وكانت مصدر الهام وابداع لهذا الشعب في كل مرة . و هاهي الجزائر قد دخلت القرن الواحد والعشرين بتحديات كثيرة في هذا المجال ، كالأمن الغذائي المطلق او النسبي¹ ، و المطلق بان ننتج ما يكفي او يفوق حاجتنا ويعني تماما الاكتفاء الذاتي .

أما النسبي كأن نغطي ما نستطيع بالمنتج الداخلي ونسد الباقي بالواردات وهنا تظهر الفجوة الغذائية² والتي قد نتغلب عليها بعملية إحلال الصادرات محل الواردات ، و الصادرات فيما نستطيع من انتاجه من بواكير (محاصيل مبكرة) ، والتي سنوضحها في بحثنا وذلك لما تتمتع به هذه المحاصيل من ميزات تنافسية وسوق داخلية وخارجية تعد محفزة . أما عن الأمن الغذائي فتعرفه الفاو "توفير الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية و النوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم وذلك بقدرة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة " ³ أما عن الانتاج الفلاحي في الجزائر فاننا نقصد بها الانتاج الزراعي و الانتاج الحيواني .

والانتاج الزراعي يشمل قطاع الحبوب و قطاع البقول و قطاع الخضر و الفواكه و قطاع الزراعات الصناعية و قطاع علف الحيوان و التي سنتطرق اليها بالتفصيل فيما يلي :

المطلب الأول : إنتاج الحبوب و البقوليات و الخضراوات

تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر ، و هذا يشمل عدة قطاعات كما اسلفنا والتي جمعناها في مجموعات كما يلي :

الفرع الأول : قطاع الحبوب : يعد من بين اهم القطاعات في العالم ، و أهم منتجاته القمح والذرة و الارز ، وهو مكون غذائي أساسي للإنسان و الحيوان فهي تعطي الانسان حوالي 50 % من الطاقة التي يحتاجها و للحيوان حوالي 60 % من المواد الاولية المستعملة في تصنيع الاغذية المركبة⁴ وقد كانت الجزائر تاريخيا من اهم

¹ ابراهيم التوهامي ، و طرفاني عتيقة : الزراعة والأمن الغذائي. الملتقى الدولي حول استراتيجية الامن الغذائي بالعالم المنعقد يومي 08/07 ديسمبر 2011 ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الاولى 2012 ، ص 91.

² علي فرحات دياب ، الامن الغذائي في العراق متى يتحقق الاسباب والمشاكل والحلول. مجلة جامعة بابل -العلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 4 16-8: كلية الزراعة ، جامعة بابل ، العراق .

³ <http://www.arabfund.org/data/site1/pdf/jaer2009/93.pdf,op,ect p 171>

⁴ Pierre Friette : **le grain de ble emposition et utilisation** I N .R-A PARIS 2000. P 288

الدول المنتجة لمادة القمح بنوعيه الصلب واللين بالإضافة الى الحبوب الاخرى و الجدول الآتي يبين انتاج الحبوب بانواعها في الجزائر خلال الفترة 2004-2012.

الجدول (3-22) انتاج الحبوب بانواعها في الجزائر في الفترة 2004-2012

وحدة المساحة الهكتار وحدة الانتاج القنطار وحدة الإنتاجية قنطار /هكتار

الحبوب الصيفية			الحبوب الشتوية			الموسم تفصيل
الانتاجية (ق/هـ)	الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	الانتاجية (ق/هـ)	الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	البيان السنوات
37.3	15280	410	13.4	4031000	300000	2004
33.7	23870	709	15	35250465	2349619	2005
60.9	49350	811	15	40128100	2671140	2006
102.8	40490	364	12.5	35978580	2873219	2007
51	20225	395	10.3	15336140	1484843	2008
42.1	9632	229	16.5	52521870	3175919	2009
26.7	4650	174	14	40016470	2866190	2010
44.6	15155	340	16.4	42457000	2584195	2011
22.8	35053	1535	16.8	51336480	3061498	2012

Source : ministère de l'agriculture statistique agricole récapitulatif des superficies des productions et des rendements séries B p 3

من خلال الجدول السابق ان انتاج الحبوب الذي نعني به القمح الصلب ،و اللين و ، الشعير ،وهي محاصيل سنوية تتميز في غاليتها بالتذبذب تارة صعودا وآخر هبوطا ،وهي تعود في غاليتها الى سبب وحيد هو هطول الامطار ، اما العوامل الاخرى كالمكننة والتكنولوجيا الحبوب المنتقاة فهي ذات بعد آخر ، و الكمية المتراوحة بين اقل قيمة مسجلة سنة 2008 بإنتاج قدره 15336140 قنطار ومساحة 1484843 هكتار بإنتاجية هي الاضعف خلال هذه السنوات ب 10.3 قنطار /هكتار، وتأتي بعدها مباشرة أعظم سنة من انتاج الحبوب الشتوية خلال سنة 2009 ، اين سجل الانتاج 52521870 قنطار بمساحة مزروعة ، هي الاعلى خلال هذه السنوات 3175919 هكتار و انتاجية ، هي الاكبر 16.5 قنطار /هكتار ، اما من ناحية الحبوب الصيفية والتي في غالبيتها الذرة فقد تطورت الى ان وصلت لأعلى مساحة 2006 ب 811 هكتار وإنتاجا ب 49350 قنطارا و انتاجية 60.9 قنطار /هكتار ، ولتشهد سنة 2007 اعلى انتاجية ب 102.8 قنطار /هكتار بمساحة 394 هكتار كانت أضعف مساحة مزروعة سنة 2000 ب 174 هكتار وهي سنة اضعف انتاج ب 4650 هكتار ، اما سنة اضعف انتاجية فهي سنة 2012 ب 22.8 قنطار /هكتار وإذا ما قارنا انتاج الحبوب الصيفية بالشتوية يتبين لنا جدوى ان تتوجه بعض الجهود للاولى لانه في عمومها هي اكثر انتاج وإنتاجية في اقل مساحة ، مع انه يجب الاخذ بعين الاعتبار وفرة المياه صيفا وهذه جربت بالصحراء وأعطت نتائج جيدة خاصة في ادرار و بسكرة حيث لم يجد المنتجون من يجمع المحصول ولا اين يخزنونه.

الفرع الثاني- قطاع البقوليات : تعد البقوليات في الجزائر ثاني اهم محصول يدخل في تغذية الشعب الجزائري، فهو مهم من ناحية انه معوض عن المنتجات الحيوانية، والتي تشهد البلاد نقصا فادحا في انتاجها خاصة الحليب، ولا تملك موارد مالية تسمح لها باستيراد هذه المنتجات من الخارج¹. وستزداد اهمية البقول مستقبلا اذا استمرت زيادة اسعار البروتينات الحيوانية² والزيادة في انتاجها تحقق المزيد من الامن الغذائي، واي نقص في انتاجها يمثل حالة غذائية حرجة³، واذا نظرنا الى محتوى البقوليات نجد انها تتكون من الحمص والعدس والفاصوليا والبقول كما تستخدم كمدخلات لصناعات الاغذية و الزيوت، وبقايا النبات تستخدم كعلف جيد للحيوان، وكمخصب مثالي وطبيعي لزيادة النيتروجين في الأرض، واذا نظرنا اليه وهو اخضر فيجب ان يصنف في قائمة الخضر وان كان جاف يصنف ضمن البقوليات، والجدول الآتي يوضح لنا مساحة وانتاج و انتاجية البقوليات في الجزائر :

¹ د/بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر، دراسة تحليلية و سياسة علاجها ، أطرحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة 2005ص 156

² كرم الياس العودة ،التحدي انتاج أم مجاعة دراسة تحليلية من انتاج الغذاء والتغذية ،مطبعة خالد بن الوليد ،سوريا 1990 ص 102

³ فوزية غربي:الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي ،مرجع سبق ذكره ، ص 168

الجدول (3-23) تطور مساحة و انتاج و انتاجية البقوليات في الجزائر 2004-2012

وحدة المساحة: هكتار (ه) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة المردود قنطار / هكتار (ق/ه)

الفاصوليا الجافة			الحمص			العدس			الجلبانة الجافة			الفاصوليا الجافة			المنتج تفصيل
إنتاج (ق/ه)	مساحة (ه)	إنتاج (ق)	إنتاج (ق/ه)	مساحة (ه)	إنتاج (ق)	إنتاج (ق/ه)	مساحة (ه)	إنتاج (ق)	إنتاج (ق/ه)	مساحة (ه)	إنتاج (ق)	إنتاج (ق/ه)	مساحة (ه)	إنتاج (ق)	التعيين السنوات
7.9	15810	1992	7.1	163670	23079	7.1	6130	862	7.9	73710	9328	8.7	320530	36777	2004
5.5	6666	1206	5.9	137270	23348	3.9	4230	1090	6.4	53390	8299	7.7	268860	35082	2005
6.1	9145	1496	6.0	127058	21252	5.4	6584	1218	5.9	53810	9157	7.2	242986	33537	2006
6.6	9170	1394	6.9	142940	20681	6.4	5605	873	6.8	62430	9184	8.9	279735	31284	2007
5.2	5441	1040	5.5	112110	20361	7.9	10809	1369	4.8	36175	7556	7.7	235210	30688	2008
7.2	11588	1616	8.0	178404	22274	10.4	26932	2588	7.0	59692	8487	11.3	364949	32278	2009
7.0	8449	1214	9.2	234737	25525	10.8	45902	4233	7.5	66134	8865	10.7	366352	34210	2010
7.8	9525	1218	8.7	240512	27734	7.4	82152	11090	7.5	74353	9943	10.2	379818	37090	2011
6.5	10240	1573	9.1	276750	30562	9.2	57380	6244	9.3	91780	9891	11.0	405070	36835	2012

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p3

أولاً- فبالنسبة لمساحة الفول بدأت في التناقص متجهة الى منتصف الفترة ، اين نسجل مساحة 30688 هكتار وهي المساحة الادنى مع ادنى انتاج 235210 خلال تسع سنوات، اي في سنة 2008 وبعد ذلك اخذت في التزايد لتصل الى اعلى مساحة سنة 2011 قدرها 37090 هكتارا ، اما من ناحية الانتاج فسجل اعلى مستوى سنة 2012 بقيمة قدرها 405070 قنطار كما كانت هذه السنة الاعلى انتاجية في الفول الجاف 11 قنطار/هكتار .

ثانياً- بالنسبة للجلبانة الجافة فا مساحتها تقريبا بقيت مستمرة بين 8000 و 9943 هكتارا ، ماعدا سنة 2008 اين نزلت المساحة الى 7556 هكتارا ، وهي اما السنة الاعلى انتاجا فهي سنة 2011 والسنة الاعلى انتاجية فهي سنة 2012 السنة الاضعف انتاجا و انتاجية على التوالي 36175 قنطارا و 4.8 قنطار/الهكتار . بانتاجية قدرها 9.3 قنطار/الهكتار .

ثالثاً-العدس لقد كانت المساحة الاعلى المحققة سنة 2011 ب 11020 هكتار ، بأعلى انتاج قدره 82152 قنطار واعلى ، انتاجية ب 10.8 قنطار /الهكتار محققة سنة 2010 ، وان اخفض انتاج و انتاجية 4230 قنطار و 3.9 قنطار /الهكتار سنة 2005 .

رابعاً- الحمص مساحته تزايدت الى ان وصلت الى في 2012 الى 30562 الهكتار ، بعد ان كان في سنة 2004 حوالي 23079 هكتار ، ثم ان الانتاج ايضا تطور الى ان وصل الى 276750 قنطار و الانتاجية الى 9.1 قنطار/الهكتار وهذا سنة 2012 اما عن السنة الاقل مساحة 20361 هكتار و الاقل انتاجا 112110 قنطار و الاقل انتاجية 5.5 قنطار /الهكتار وذلك سنة 2008.

خامساً- اما الفاصوليا الجافة فقد تناقصت مساحتها من 1992 و سنة 2004 الى ان وصلت الى 1040 قنطار ، ثم عادت الى الارتفاع حيث وصلت الى 1573 قنطار سنة 2012 ورغم تطور المساحة الا ان اعلى انتاج تحقق في سنة 2004 بقيمة 15810 قنطار وحققت اعلى انتاجية ب 7.9 قنطار/الهكتار في هذه السنة (2004) وكانت السنة الادنى مساحة 2008 ب 1040 هكتار و الادنى انتاجية 5.2 قنطار/الهكتار .

الفرع الثالث: أهم الخضراوات : ان قطاع الخضر واسع ومتنوع بتنوع التربة والمناخ والمياه فمن الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب تحت شمس البحر المتوسط تتشكل الخضر الصحية والمغذية بالأملاح والكربوهيدرات والألياف والفيتامينات لتقدم احد الاغذية الاسرع نموا و جهوزية لتقدم طازجة ، فغالبية الخضار عمرها يكون محصورا بين اربعين يوما و لا يفوق الثلاثة اشهر كحد اقصى ، وبالتالي يعد هذا احد الميزات التي تعطيها تفوقا للمساهمة في سد الفجوة الغذائية او في عملية الإنتاج ، من اجل احلال الصادرات من الخضر محل الواردات من الحبوب التي تشهد عجزا وهي على مستوى السوق الداخلي مرغوبة نظرا لقصر دورة حياتها ولعائدها المجزي يرغب بها المزارعون وهذا لشدة الحاجة اليها و توافر السوق المستهلك باستمرار¹ ، ونظرا لتوفر شبكة الطرقات ووجود التبريد وهو ما يسمح بخلق فرص عمل جديدة من جهة ، وتسهيل عملية ايصال المنتجات الزراعية الى مراكز الاستهلاك البعيدة من جهة أخرى،² اذا نظرنا لتطور انتاج و انتاجية اهم الخضر في الجزائر خلال الفترة 2004-2012 من خلال الجدول التالي :

¹ علي احمد هارون ، مرجع سبق ذكره ، ص 218

² Robert Laumaunier : culture légumière et maraichère édition J-B bailhère-PARIS 3eme edition 1978 p5

الجدول (24-3) تطور مساحة انتاج و انتاجية أهم الخضري في الجزائر 2004-2012 :

وحدة المساحة هكتار (ه) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الانتاجية قنطار /هكتار (ق/ه)

البطيخ			البصل			الطماطم			البطاطس			البيان
الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	التفصيل السنوات
182.6	7213760	39506	186.4	6582150	35303	263.6	5121950	19432	203.6	18962700	93144	2004
200.2	8579415	42844	187.8	6855000	36508	263.6	5137795	21089	216.3	21565499	99717	2005
181.4	7852236	43290	183.2	7038732	38417	268.6	5489336	20436	220.7	21809610	98825	2006
186.8	8156652	43664	214.6	8265915	38519	282.5	5673134	20079	189.9	15068590	79339	2007
190.7	8446307	44301	197.9	7591658	38370	284.5	5592491	19655	236.4	21710580	91841	2008
231.0	10347220	44791	229.8	9801602	42662	308.4	6410343	20789	250.8	26360570	105121	2009
247.5	12237666	49455	235.9	10013036	42455	336.3	7182353	21358	270.5	33003115	121996	2010
253.2	12851336	50759	248.7	11441710	46013	375.0	7716055	20575	292.8	38621936	131903	2011
273.7	14950812	54626	255.7	11832676	46274	370.0	7969630	21542	304.3	42194758	138666	2012

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p3

أولاً-البطاطا: ان منتج البطاطا يعد منتجاً واعداً في الجزائر، نظراً للمساحات الشاسعة التي يمكن ان ينتج بها طوال السنة، فمن خلال الجدول السابق نجد ان المساحة تطورت من 93144 هكتار سنة 2004 الى 138666 هكتار وذلك سنة 2012 بانتاج قدره 42194758 قنطار، وهو ما يعادل انتاج الحبوب بجميع انواعها المقدر بـ 42457000 قنطار باعلى انتاجية للحبوب هي 16.8 قنطار/الهكتار، اما انتاجية البطاطا سنة 2012 فهي تساوي 304.3 قنطار/هكتار وقد تميزت في هذا المجال ثلاث ولايات وفي المرتبة الاولى حلت ولاية الوادي بانتاج قدره 11176000 قنطار¹ وفي المرتبة الثانية ولاية عين الدفلة وفي المرتبة الثالثة ولاية معسكر.

ثانياً- الطماطم: هي الثمرة الفاكهة الخضرة التي تعد قطاعاً ضخماً واعداً في الجزائر فعملية الانتاج متواصلة خلال السنة كلها والطلب عليها مرتفع وتنتج في الحقول ومحمية وما سيزيد في انتاجها، وهو وجود بذور مهجنة جينيا كنوعية "petra" تستطيع تحمل درجات البرودة المنخفضة نسبياً وخاصة في الصحراء وتمت عملية الانتاج بولايات الجنوب بصورة طبيعية و ناجحة ما ادى الى انخفاض اسعار الطماطم، في عز الشتاء الى دينارين للكيلوغرام سنة 2016 وهو ما يعني ميزة في هذا المنتج من ناحية الزمن والكلفة وبسبب ضعف شبكات التسويق وضعف الإدارة أدى الى تراجع المنتج وقد تراوحت المساحة المزروعة بمحصول الطماطم في الجزائر من 19000 الى 21000 هكتار خلال فترة 2004 الى 2012 وقد احتلت ولاية بسكرة المرتبة الاولى في انتاج الطماطم سنة 2012 بانتاج قدره 1517178 قنطار وتلتها ولاية مستغانم وبعدها ولاية الجزائر.

ثالثاً- البصل: يعد البصل من المنتجات الواسعة الاستهلاك في الجزائر وتنتج زراعته في كل الاراضي من الشمال الى الجنوب، وتوجد زراعته خاصة في الجنوب في موسمين مبكرين للانتاج²، فالموسم الاول للزراعة ينطلق من نهاية شهر اوت في حين يكون جني المحصول انطلاقاً من نهاية نوفمبر، اما الموسم الثاني فيزرع انطلاقاً من شتلات صغيرة في شهر جانفي ليتم الحصاد في شهر افريل، و الدوريتين مبكرتين ومحصولهما يجد رواجاً في الاسواق ومن خلال المعطيات في الجدول السابق فان البصل في سنة 2012 حقق اعلى مساحة واعلى انتاج واعلى انتاجية وهي على التوالي 46274 هكتار و 11832676 قنطار و 255.7 قنطار/هكتار ولتكون 2004 هي الاقل مساحة بـ 35303 هكتار وانتاج هو الاقل قدر بـ 6582150 قنطار والانتاجية الاقل لسنة 2006 بـ 183.2 قنطار/هكتار وفي مجال انتاج البصل احتلت معسكر المرتبة الاولى لتاتي بعدها تيارت ثانية و ادار الثالثة

رابعاً- البطيخ: من الفواكه المحبوبة في السوق الجزائرية وعلمها طلب واسع تنتشر زراعته في كل الجمهورية مبكر ومتأخر محمي وغير محمي او حقلي وتوجد زراعته في الاراضي الجديدة والخالية من الاملاح وقد تزايدت المساحة خلال فترة 2004-2012 من 39506 هكتاراً الى 54626 هكتار، وفي نفس الوقت تطور الانتاج من 7213760 قنطار الى 14950812 قنطار في حين شهدت الانتاجية تطوراً هي ايضا من 182.6 قنطار/هكتار وقد احتلت ولاية الطارف المرتبة الاولى في انتاج البطيخ بكمية قدرها 1480265 قنطار وذلك سنة 2012، لتلتها في الترتيب ولاية بومرداس وبعدها سيدي بلعباس.

¹ موري فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 140

² من وقع تجارب قام بها الباحث ميدانيا لعدد من السنوات واعطت نتائج جيدة من الدوريتين الخريفية والشتوية

الفرع الرابع : تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2012) : ان مجموعة الخضر التي يتم تناولها فعلا في الجزائر عديدة ومتنوعة ،بالاضافة الى ما سبق لدينا الثوم ،الجزر، الفلفل الحلو ،و الفلفل الحار، و الخيار ،والفاصوليا الخضراء ،و الفول الاخضر ،واللفت ،والقرنبيط، والملفوف الاخضر ،والارض شوكي ،والباذنجان، والكوسة ،و الجلبانة، وقد عرفت كمية الانتاج تصاعدا حيث وصلت سنة 2012 الى 104023180 قنطار، وكل منتوجات الخضر شهدت صعودا ماعدى الباذنجان الذي تراجع وذلك حسب ما ورد

في الجدول التالي : الجدول(3-25)تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال فترة 2004-2012

الإنتاج / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البطاطا	18963	21566	21810	15069	21711	26360	33003	38622	42195
الطماطم	5122	5138	5489	5673	5592	6410	7182	7716	7970
البصل	6582	6855	7039	8266	7592	9802	10013	11442	11833
الثوم	523	464	535	546	559	599	645	540	776
البطيخ	7214	8579	7852	8157	8446	10347	12238	12851	14951
الجزر	1982	1636	2293	2528	2540	2712	3238	3422	3541
الفلفل الحار	1235	980	1158	1057	1245	1279	1662	1690	1851
الفلفل الحلو	1418	1506	1601	1624	1559	1910	2142	2152	2450
الخيار	919	977	935	923	887	1018	1155	1100	1151
الكوسة	1582	1885	1575	1616	1512	1899	2227	2137	2278
الباذنجان	474	431	544	584	538	763	907	948	918
الخرشوف	505	370	256	229	343	395	476	468	536
الملفوف الأخضر	423	335	391	435	366	468	510	590	834
القرنبيط	528	515	591	617	679	819	879	1058	1192
اللفت	1184	1512	1103	1158	1103	1129	1250	1286	1394
الفول الأخضر	1735	2075	1779	1700	1746	2015	2483	2487	2577
الفاصوليا الخضراء	411	333	355	413	401	451	535	546	608
الجلبانة	985	1097	815	748	831	1030	1251	1277	1406
خضرا أخرى	3017	3012	3171	3901	3030	3505	4607	5359	5598
المجموع	54802	59266	59292	55244	60680	72911	86403	95691	104023

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p3

و انطلاقا من هذا الجدول سنقوم بتفصيل تلك المنتجات التي لم تمر معنا سابقا حيث سنستثني هنا البطاطس الطماطم البصل والبطيخ.

أولا-الثوم :وهو منتج يوجد انتاجه في كل الاراضي ،لا يتطلب الكثير من الشروط كالبصل تماما ،ومن الجدول يتضح لنا ان انتاجه اخذ شكلا متزايدا من سنة الى اخرى ،ماعدى سنة 2004 اين شهد تراجعا ،وتنجح زراعته في الاراضي الصحراوية، انطلاقا من نهاية اوت و بداية سبتمبر وهذه كعروة مبكرة وتستمر غراسته حتى

نهاية أكتوبر، وقد وصل الى اعلى انتاج سنة 2012 ب 776479 قنطار وقد احتلت ولاية ميله الصدارة في المرتبة الاولى بإنتاج 216910 قنطار تلتها ولاية بومرداس ثم بسكرة .

ثانيا -الجزر :من المنتجات الواسعة الاستهلاك على مستوى البلاد، تجود بها مختلف الاراضي و بصفة خاصة في الصحراء وحيث الاراضي الرملية و الرملية الطينية و الصفراء الخفيفة ، هي الانسب لإنتاجه ومشكلته فقط ضيق السوق بالنسبة لحجم الانتاج ،وقد شهد الانتاج تراجعاً عام 2005، اما بالنسبة للفترات اللاحقة فقد شهد تطورا متدرجا الى ان وصل في 2012 الى 3541014 قنطار ،وقد احتلت ولاية المسيلة المرتبة الاولى سنة 2012 بإنتاج قدره 945000 قنطار ثم تلتها بومرداس و سكيكدة في المرتبة الثالثة .

ثالثا - الفلفل الحار : هو احد الخضر المحبوبة جدا لدى المستهلك وخاصة في الصحراء ،وهو غني بالفيتامين (c) اعلى حتى من البرتقال ،ينمو جيدا في المناخ الدافئ المعتدل او في المحميات البلاستيكية يكون متوفرا على مدار السنة طازجاو جافا، وذلك بسبب تنوع المناخ في البلاد حيث بلغ انتاجه سنة2012 حوالي 1815438 قنطار وتصدرت بسكرة مجموعة المنتجين بكمية قدرها 528927 قنطار سنة 2012 واتت بعدها باتنة وجيجل .

رابع-الفلفل الحلو :وهو منتج له ظروفه للإنتاج ،فهو يحتاج الى المناخ المعتدل الدافئ بين درجتي حرارة 25 ° و 35 ° وهذا المنتج غني ايضا بفيتامين(c) ووصل انتاجه لسنة 2012 الى 2450226 قنطار، واتت بسكرة في المرتبة الأولى باننتاج قدره 313264 قنطار سنة 2012 لتليها مستغانم وبومرداس على الترتيب .

خامسا -الخيار :يعتبر منتج الخيار منتج مستحسناً في السوق الجزائرية وهو من عائلة القرعيات ،يحتاج حرارة بين 25° و 30° ومن خلال الجدول يتضح ان الخيار اخذ صفة متذبذبة وغير مستقرة الى أن بلغ اعلى انتاج سنة 2000 بكمية قدرها 1155546 قنطار ،وقد احتلت ولاية تيبازة المرتبة الأولى باننتاج قدره 165095 قنطار سنة 2012 لتليها بومرداس و بسكرة .

سادسا-الكوسة : تعد الكوسة من المنتجات التي تحبذ المناخ الحار و الجاف فالمناخ الرطب يؤدي الى ظهور امراض عليها مثل الاوديوم ،وهو مرض خطير جدا و هذا النبات لايتحمل البرودة وخاصة الصقيع وقد شهدت سلسلة انتاجه في الجدول السابق تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ،وليبغ الانتاج ذروته وذلك سنة 2012 بكمية قدرها 2277890 قنطار ،وقد احتلت تيبازة المرتبة الاولى بكمية 249737 قنطار سنة2012 ،وتبعها كل من مستغانم والجزائر .

سابعا-الباذنجان :وهي من المزروعات التي تحبذ الطقس الدافئ ،تزرع في الحقول او محمية وتكون مبكرة في الصحراء ،يبدأ موسم حصادها في نهاية نوفمبر في حالة الزراعة المحمية ،اما الحقلية فيجمع محصولها صيفا وخلال الفترة المحددة في الجدول فان انتاج الباذنجان يشهد تارة صعودا و اخرى هبوطا ،وسنة 2011 شهد اعلى انتاجا بقيمة قدرها 948000 قنطار لكن في السنة الموالية انخفض الانتاج الى 918250 قنطار وذلك سنة 2012 وقد حصلت ولاية الاغواط على المرتبة الاولى ،ومستغانم على المرتبة الثانية ،ثم ولاية الجزائر على المرتبة الثالثة .

ثامنا-الارض شوكي :هو نبات حيوي وضخم باوراقه التي تتجاوز المتر طولاً ،وهو من نباتات البحر الابيض المتوسط¹ وتزدهر زراعته في عدد من الولايات الجزائرية ،وهو نبات معمر بمعنى يبقى في الارض لمواسم متعددة

¹ LE GUIDE Clause jardin le guide (traite pratique du jardinage) 1992 p 156

ويزرع بالبذور او الشتلات التي تستخرج من الجذور القديمة، وهذا النبات يفضل الاراضي عميقة الحرث والنفوذة وتعد ولاية غليزان الاولى في انتاج الارضي شوكي وقد قدر انتاجها سنة 2012 ب 372000 قنطار تبعها الشلف في المرتبة الثانية وجاءت مستغانم في المرتبة الثالثة .

تاسعا-الملفوف الاخضر : الملفوف عدة انواع منها الاخضر والاحمر والرمادي المحمر وتستهلك نيئة او مطبوخة ومنه ما هو مهجن وغير مهجن و درجات الحرارة المحبذة لهذا النبات بين 18 ° و 20 °، يزرع في شهر اوت ليحصد بعد اربعة او خمسة اشهر ، و انتاجيته من 4 الى 5 رؤوس لكل م² ويعود الامر ايضا للنوع المغروس¹ و قد تطور خلال الفترة 2009-2012 وبلغ انتاجه سنة 2012 ب 833681 قنطار ،وقد احتلت الاغواط المرتبة الاولى في انتاجه ب 165000 قنطار تلتها ولاية بومرداس ثم ولاية مستغانم.²

عاشرا-القرنبيط: وهو يتكون من تلك الاجزاء الزهرية التي تستهلك من النبات هو ازهاره والتي تأتي في شكل كروي لونه ابيض، ومن ما ورد في الجدول السابق نجد ان القرنبيط قد تزايد انتاجه حتى 2012 حيث قدر انتاجه ب 1192244 قنطار ،وقد احتلت تيبازة المرتبة الاولى في انتاجه سنة 2012 بكمية قدرها 240801 قنطار وتلتها الجزائر العاصمة و بومرداس في المرتبة الثالثة.

إحدى عشر-اللفت : وهو منتج شتوي ويزرع في كل المناطق ويجود في الاراضي الخفيفة والباردة وقد تطور انتاجه خلال الفترة محل الدراسة ،الى ان وصل سنة 2012 الى 1393578 قنطار ، و احتلت بومرداس المرتبة الاولى بانتاج قدره 424400 قنطار تلتها ولاية لمسيلة ثم الجزائر في المرتبة الثالثة .

إثنى عشر-الفول الاخضر : ان محصول الفول الأخضر يعد مهما في تبيكره خاصة نوعية lusdotone والتي تكون موطنه وهو فول اخضر اسباني الذي يزرع في الصحراء انطلاقا من 20 اوت وتستمر زراعته المتأخرة الى 20 نوفمبر ،اما في الشمال فتنتقل في شهر اكتوبر الى غاية شهر جانفي وذلك بالنسبة للمتأخر منها . حسب الجدول المبين للانتاج خلال الفترة فقد تزايد انتاجه من 2008 الى 2012 ب 2577002 قنطار ، و احتلت فيه ولاية بسكرة المرتبة الاولى ونشير هنا الى ان محصول الفول الاخضر ينزل الى الاسواق في نهاية نوفمبر في الولايات الصحراوية وخاصة بسكرة اذا فالمحصول مبكر وكثيف الانتاج ونوعيته طبيعية وجيدة ويصلح ان يكون محصولا تصديريا .

ثلاثة عشر-الفاصوليا الخضراء : وهي من محاصيل الجو الدافئ ذات نمو خضري سريع اصلها من امريكا الجنوبية³ تزرع من اجل محصولها الذي يستهلك اخضر وهناك نوعية متسلقة وأخرى قصيرة و عموما هي ذات مردود عالي و عمليات الانتقاء والتحسين في النوعية ادت الى الحصول على انواع عالية الانتاجية مقاومة للأمراض ويمكن حصادها انطلاقا من شهرين الى شهرين ونصف تلك التي تستهلك خضراء⁴،وقد عرفت تطورا في الفترة 2009-2012 الى 2012 وقد بلغ انتاجها سنة 2012 كمية 607867 قنطار، وقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة

¹ LE GUIDE Clause jardin ,op,cit, p180

² موري فوزية ،مرجع سابق ،ص 145

³ La rousse agricole ,op,cit, p 335

⁴ LE GUIDE Clause jardin ,op,cit, p207

على التوالي مستغانم والجزائر اما المرتبة الأولى فعادت الى ولاية تيبازة سنة 2012 بانتاج قدره 75345 قنطار ونشير الى ان هذا المحصول تجود به الاراضي الصحراوية ويكون مبكرا .

أربعة عشر-البازلاء (الجلبانة) : ان الجلبانة هي احد الخضار المحببة للمستهلك وسوقها واسع خاصة المبكرة ، واصنافها سنوية ونصف سنوية ومدة زراعتها حتى الحصاد تتراوح بين شهرين و اربعة اشهر حسب تنوع المزروع و كل م² يعطينا بين 300 غ و 500 غ من الجلبانة الخضراء¹ وزراعتها مفيدة للارض من ناحية تثبيت النيتروجين (القول –الفاصوليا الخضراء الفاصوليا الحمراء و الجلبانة) كلها محاصيل مثبته للنيتروجين في التربة وهي نباتات غير مجهددة للارض وهي علف جيد للحيوان ومخصب للارض ، والمقصود هنا بقايا النبات وليس الثمار ومن خلال الجدول فقد تطور منتوج الجلبانة من 2009 الى 2012 و وصل في هذه الاخيرة 1405876 قنطار ، وكانت هذه السنة ولاية غليزان في المرتبة الاولى بانتاج قدره 284200 اما المرتبة الثانية والثالثة فكانت لمعسكر وسكيكدة على التوالي.

المطلب الثاني : تطور الزراعات المحمية و الصناعية و انتاج الفاكهة والثمار

الفرع الأول: تطور الزراعات المحمية : ان قطاع الزراعات المحمية قطاع واسع ومهم تنشط به العديد من الولايات حوالي 28 ولاية وبناءا على التجارب المحصل عليها التحقت بهم عدد آخر وهم حوالي 6 ولايات والجدول الذي سنقدمه فيما يلي يبين تطور انتاج المحميات على المستوى الوطني ، مع الاشارة الى انه تم اختيار هذه الولايات التي فاق انتاجها 10000 قنطار .

¹ LE GUIDE Clause jardin ,op,cit, p236

الجدول (3-26) تطور انتاج المحميات البلاستيكية في الجزائر 2005-2012

وحدة المساحة الهكتار (هـ) وحدة الإنتاج الف قنطار (الف ق) وحدة الإنتاجية قنطار/هكتار (ق/هـ)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			2005			السنوات الولايات
إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	
706.7	282	399	1010.4	387	338	954.7	401	420	916.2	328	358	715.5	249	348	712.3	364	511	888.2	453	510	817.6	417	510	الشلف
769.3	2709	3521	832.5	2436	2926	828.7	227	274	557.1	149	268	517.3	128	247	573.8	133	232	652.8	149	2290	494.7	108	218	بسكرة
687.2	145	211	723.7	131	181	585.6	106	181	608.6	112	184	481.2	90	187	622.6	99	159	532.7	114	214	647	165	255	تلمسان
646.1	252	390	623.9	229	367	543.2	201	370	475.2	163	343	498.3	151	303	483.1	143	296	449.6	143	318	392.5	126	321	الجزائر
681.8	523	767	634.2	482	760	647.2	433	696	589.6	365	619	621.8	370	595	577.5	350	606	551.8	335	607	512.5	306	597	جيجل
604.3	417	690	375.9	398	691	517.9	347	670	498.5	351	704	489.2	388	793	527.1	359	681	530	344	649	528	321	608	مستغانم
698.1	185	265	692.3	180	260	648	162	250	644	161	250	616	154	250	677.7	183	270	592.5	160	270	518.5	140	270	بومرداس
533.5	866	1623	506.8	774	1527	495.3	747	150	544.8	850	156	415.2	659	158	410.2	574	139	456	591	1296	506.6	568	112	تيزابزة
378.7	112	165	554.5	61	110	496	62	125	325.1	53	163	190.4	40	210	607.5	144	237	515.3	134	260	245.5	42	165	عين الدفلة
654	6330	9678	679.6	5579	8209	664.8	522	785	552.5	430	779	496.3	385	776	538.2	398	740	571.4	416	7281	522.7	352	673	مجموع الزراعة البلاستيكية الجزائر

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p 25

ان الزراعات البلاستيكية المحمية في الجزائر متنوعة ،وهي تتكون من المنتجات الاساسية الآتية الفلفل الحار،الفلفل الحلو ،الطماطم، الخيار، الباذنجان ،الفاصوليا الخضراء ،والكوسة ،الشمام ،البطيخ ،الفراولة والقسم الاكبر من الانتاج الوطني يتم انتاجه على مستوى الولايات الجنوبية بسكرة التي تعد الاولى وطنيا و ولاية ورقلة ولاية الوادي . وشهد انتاجالمحاصيل المحمية بولاية بسكرة تطورا متواصلا في سنة 2012 حيث بلغ 2709415 قنطار و التصاعد نسجله بالمثل لولايات الجزائر و جيجل، اما الولايات الاخرى فهناك تذبذب خلال الفترة وبصورة عامة نقول ان انتاج المحميات ما فتئ يتطور من سنة الى اخرى اي من 2005 الى 2012 وذلك بسبب تطور الانتاج خاصة في الولايات الثلاث الرائدة .

الفرع الثاني : تطور المحاصيل الصناعية : ونقصد بالمحاصيل الصناعية هي تلك المحاصيل التي لها ارتباط مع الصناعات الغذائية كونها من مدخلات هذه المشروعات، كصناعة الطماطم المصبرة و صناعة التبغ وصناعة الزيوت مثلا الفول السوداني الذي يمكن ان يستخدم ايضا في صناعة الحلويات و الشكولاتة وغيرها .

الجدول (27-3) تطور مساحة إنتاج إنتاجية المحاصيل الصناعية في الجزائر 2004-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة المردود قنطار/هكتار (ق/هـ)

محاصيل أخرى			الفول السوداني			التبغ			الطماطم			البيان السنوات
الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	مساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	
27.3	62120	2278	10.5	42690	4081	13.8	76000	5498	212.4	5800780	27305	2004
22.6	51320	2275	11.6	33040	2837	13.3	65005	4897	239.7	5096650	21265	2005
26.1	56795	2176	11.0	29950	2718	13.5	68890	5092	233.9	2472265	10569	2006
29.7	67060	2255	12.4	33190	2683	13.6	60430	4438	225.5	2528240	11214	2007
30.0	66444	2216	11.3	32222	2840	14.0	63740	4541	286.8	5125954	17871	2008
37.3	69885	1874	11.9	30570	2574	16.7	76677	4598	314.0	3822731	12173	2009
28.3	47590	1684	13.4	33851	2524	18.0	76039	4219	438.2	7619420	17387	2010
32.1	65323	2037	11.9	30369	2558	18.3	82808	4532	384.0	7058640	18382	2011
55.2	130733	2369	12.1	27782	2293	18.4	76295	4149	458.5	8523870	18591	2012

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p3

ومن الجدول السابق يتضح لنا اهم المحاصيل على مستوى القطر هي :

أ-الطماطم : وكان اغلب ما يواجه الخضر بصفة عامة والطماطم بصفة خاصة هو عقبة التسويق ،وهو مشكلة كبرى لدى الفلاحين ، خاصة حينما يكون المنتوج وفيرا ولذا نشاهد تراجع سنة 2006-2007 ونجد انها وصلت في 2012 الى 8523870 قنطار ، والمساحة التي ارتفعت هذه السنة الى 18591 هكتار بالإضافة الى تطور البذور وتكنولوجيا الانتاج خاصة في الزراعات المحمية، حيث نجد ان الانتاجية ارتفعت الى 458.5 ق /هـ سنة 2012.

ب-التبغ : من خلال معطيات الجدول السابق ، نجد ان انتاج التبغ قد شهد تراجعا خلال الفترة 2005-2008 وهذا بسبب غياب الشركات المستغلة للمنتوج ثم ظهور بدائل زراعية اكثر انتاجية ،وتعود ايضا الى اسعار المنتوج ، وفي سنة 2011 شهد المنتوج ارتفاعا بدرجة كبيرة حيث قدر ب 82808 قنطار ليتراجع مجددا سنة 2012 .

ج-الفول السوداني : من خلال الجدول السابق نجد ان المحصول لهذا المنتج قد شهد تراجعا خلال الفترة 2005-2012 حيث قدر في سنة 2012 ب 27782 قنطار بعد ما كان يقدر ب 42690 قنطار في 2004 وهذا بسبب تراجع المساحة المخصصة له ، لكن يعود تراجعها ايضا الى عدم وجود سياسة حمائية للمنتجات الوطنية فالمنتج، الصيني المعروف في الاسواق وبأسعار زهيدة يشكل بديل افضل، يحطم الانتاج الوطني رغم نوعيته ومذاقه الرفيع ، الا ان ذلك المنتج الاجنبي الرديء و بسبب المنافسة غير المتكافئة ، لذلك كان لا بد ان يتراجع المنتوج الوطني من الفول السوداني مجسدا بتراجع المساحة في 2012 الى 2293 هكتار بعدما كانت 4081 هكتار سنة 2004 بالإضافة الى بعض انواع الامراض والحشرات والطيور التي تصعب من مهمة الفلاحين .

الفرع الثالث:تطور انتاج الفاكهة و الثمار : ان زراعة اشجار الفاكهة يتطلب اختيار المنطقة والمناخ والتربة¹ وهذا بحسب النوع المرغوب في زراعته ، والاحتياط خاصة من عوامل المناخ كالحرارة والرياح والتعرض للشمس بالإضافة الى عوامل اخرى ، حيث يجب تحليل المياه والتربة وهذا لكون زراعة الاشجار المثمرة دائمة بمعنى انه استثمار طويل الامد لذا يجب التأكد من كل البيئة الداخلية و الخارجية ، وأجمل ما في الاشجار هي الفاكهة التي تتنوع في فوائدها ، فهي مصدر هام للفيتامينات والألياف السيلولوزية غير القابلة للهضم التي تعد عنصرا فعالا في آلية الهضم للأغذية² و تنوع ثمار الفاكهة بين الثمار الحلوة المذاق³ واخرى حامضة وأخرى بمذاقات مختلفة ومتدرجة .

أولا-تطور انتاج الحمضيات: ان هذا الصنف من الاشجار المثمرة يتبع مناخ وتربة البحر الابيض المتوسط الدافئ شتاءً دون صقيع ، وتمتاز هذه الاشجار بطول عمرها الاقتصادي فالمحافظة عليها تسمح ببقائها لقرون⁴ وهذه الأشجار تحبذ الحرارة المعتدلة صيفا وشتاء بين 32° و 35° ، ويجب ان تحضى بعناية من ناحية الاسمدة

¹ LE GUIDE Clause jardin ,op,cit, p262

² د/ بن ناصر عيسى-،مرجع سبق ذكره ،ص 158

³ طافر زهير ، تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديموغرافي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر -3-، الجزائر 2012 ،ص 77

⁴ H.Rebour : les agrumes.ed J.B.BAILLIERE et fils ,Paris 1996 p 25

والري و الصرف الجيد والمكافحة الكيميائية للأمراض والحشرات وخاصة ذبابة الفاكهة و الاعشاب الضارة .وهذا المحصول يحظى بميزات تنافسية عالية من كونه لازال طبيعيا وسوقه داخليا وخارجيا واسعة خاصة مع الاتحاد الاوروبي بالاضافة الى امكانية توسيع المساحة المزروعة خاصة في الجنوب وفي بعض المناطق ذات الماء العذب والتربة المعتدلة كمنطقة المنيعه حيث تمتاز بانواع من البرتقل وخاصة التومسون، ولذا نرى انه على الدولة البحث عن هذه الانواع المتميزة في اقتصاديات انتاج الخضر والفاكهة ودفعها لتشكيل احد اعمدة الاقتصاد الوطني بالاضافة الى ما يتبع هذه المنتجات من صناعات غذائية عصائر ومشروبات....الخ حيث ان اقليم البحر المتوسط يحتل المركز الاول في العالم في انتاج هذه الفاكهة (الحوامض) لأنه يوفر لها كل العوامل الطبيعية التي تساعد على نموها¹ حيث يعرف الجزء الشمالي من قارة افريقيا امتدادا كبيرا لمزارع البرتقال والتسويق الدولي لهذا المنتج يركز بشكل كبير على حوض البحر الابيض المتوسط وتعد الدول الاوروبية اكبر مستورد حيث تمتص كل فائض البحر الابيض المتوسط اما بشأن الانواع المغروسة في الجزائر والمساحة و الانتاج و الانتاجية فنختصرها كما يلي في الجدول الاتي :

¹ على احمد هارون ،مرجع سبق ،ذكره، ص 236

الجدول (28-3) تطور مساحة انتاج و انتاجية الحمضيات في الجزائر 2004-2012

وحدة المساحة هكتار (ه) وحدة الإنتاج ألف قنطار (ألف ق) وحدة الإنتاجية قنطار /هكتار (ق/ه)

الليمون الهندي pomélos				الليمون				المندرين				الكليمنتين				البرتقال				البيان
تاريخ	رقم	المساحة		تاريخ	الانتاج	المساحة		تاريخ	الانتاج	المساحة		تاريخ	الانتاج	المساحة		تاريخ	الانتاج	المساحة		السنوات
		مغروسة	منتجة			مغروسة	منتجة			مغروسة	منتجة			مغروسة	منتجة					
191.3	18	94	96	150.4	459	3051	4122	141.9	300	2114	2190	123.1	1143	9285	10357	143.8	4172	29012	42603	2004
161.3	15	93	94	149.6	473	3162	4520	181.9	334	1837	1924	119.4	1099	9206	10096	146.6	4352	29697	45492	2005
266	25	94	97	144	473	3283	4365	154.4	322	2086	2140	130	1239	9532	10466	153.7	4745	30864	45834	2006
110	10	91	97	122.6	414	3376	4286	182.3	379	2080	2144	121.6	1182	9723	10459	152	4909	32300	46310	2007
107.5	10	93	97	124.2	435	3501	4425	127.5	265	2078	2155	126.5	1234	9754	10439	145.4	5030	34586	46900	2008
128	11	86	95	168.5	601	3568	4351	128.6	266	2071	2140	133.8	1305	7579	10340	178.5	6261	35085	46663	2009
202.5	16	79	92	142	521	3668	4344	139.4	290	2080	2206	126.6	1228	9699	10299	151.4	5825	38451	46884	2010
241	20	83	94	189.7	719	3792	4365	200.4	425	2122	2204	179.6	1755	9772	10358	206.5	8147	39458	47103	2011
223.6	17	76	86	195.2	761	3897	4486	166	367	2211	2321	169.6	1708	10071	10727	196.2	8025	40902	47733	2012

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B pp4 47 48 49

فالبترتقال تطورت مساحته من 42603 هكتار سنة 2004 الى 47733 هكتار سنة 2012 والمنتج في هذه السنة 40902 هكتار و الانتاج كان افضل من سنة 2011 ب 8147 قنطار بإنتاجية 206.5 قنطار /هكتار ،اما الكليمنتين فقد كان المغروس 10727 هكتار والمنتج 10071 هكتار وكان الانتاج 1708000 قنطار سنة 2012 وكان احسن انتاج و انتاجية سنة 2011 ب 1755000 قنطار ب 179.6 قنطار/هكتار، اما اذا نظرنا الى المندرين فقد تزايدت في مساحتها المغروسة والمنتجة من 2321 هكتار و 2211 هكتار بانتاج 36700 قنطار و انتاجية 166 قنطار /هكتار وذلك سنة 2012 اما عن احسن انتاج و انتاجية تحقق سنة 2011 ب 425000 قنطار وب 200.4 قنطار /هكتار ،اما الليمون فقد عرف تطورا في المساحة المغروسة و المنتجة 4486 هكتار و 3897 هكتار و انتاج و انتاجية 761000 قنطار و ب 195.2 قنطار/هكتار وذلك سنة 2012 ،اما عن الليمون الهندي (بامبلموس) فمساحته المغروسة والمنتجة شهدت تراجعا و انتاجه وصل الى 17000 قنطار اما انتاجيته فهي 223.6 قنطار /هكتار و احسن انتاج و انتاجية هما على التوالي 761000 قنطار و 195.2 قنطار/هكتار سنة 2006 .

ثانيا:تطور مساحة و انتاج و انتاجية عنب المائدة و الكروم و عنب التجفيف للفترة 2004-2012: ان اكبر مساحة و اكبر انتاج من عنب المائدة كانت في سنة 2012 كانت المساحة المغروسة 47224 هكتار والمساحة المنتجة 42638 هكتار والانتاج 4733000 قنطار اما الانتاجية فهي تساوي 111 قنطار /هكتار ،ونذكر ان اهم المناطق المنتجة لهذا المحصول تقع في ولايات الشمال كما انه هناك تجارب في الجنوب اظهرت حسن التبيكير وجودة المنتج ، اما اذا نظرنا الى المنتج بمختلف انواعه فهو ثلاثة انواع عنب مائدة ،وعنب تخمير،وعنب تجفيف كما يوضحها الجدول التالي بالمساحة والانتاج والإنتاجية من 2004 الى 2012.

الجدول(29-3) تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الكروم في الجزائر 2004-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج الف قنطار (الف ق) وحدة الإنتاجية: قنطار/هكتار (ق/هـ)

الإنتاجية	الإنتاج	عنب مجفف		الإنتاجية	الإنتاج	عنب المائدة		الإنتاجية	الإنتاج	عنب التخمير		البيان السنوات
		المساحة				المساحة				المساحة		
		المنتجة	المغروسة			المنتجة	المغروسة			المنتجة	المغروسة	
20.2	3	148	161	61.6	2222	36071	50465	23.4	616	26324	47070	2004
25.2	3	119	128	70.8	2610	36631	52406	22.3	727	32627	47668	2005
26.5	3	113	124	80	3171	39631	52769	22.8	807	35443	44170	2006
28	3	107	114	48.3	2040	42255	53772	11.8	407	34392	38044	2007
20.6	2	97	109	81.1	3396	41872	52224	19.6	622	31770	34332	2008
20.6	2	97	104	97.7	4195	42916	51029	27.9	729	26097	31051	2009
29	2	67	75	114	4743	41511	50482	31.1	861	27646	29373	2010
28	2	69	74	77.7	3499	45028	49338	19.5	525	26923	28049	2011
34	2	58	63	111	4733	42638	47224	26.9	697	25973	26827	2012

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p 4 50 51

اما عن انتاج ومساحة وانتاجية كروم التخمير ، فنجد ان مساحتها تناقصت خلال الفترة 2004 الى 2012 من 47070 هكتار الى 26827 هكتار لتتقلص ايضا المساحة المنتجة الى 25973 هكتار وكان احسن انتاج ل سنة 2010 ب 86100 قنطار كما ان احسن مردود هو لهذه السنة ب31.1 قنطار/هكتار ، اما بشأن العنب المجفف فهو الاقل مساحة وتناقصت مساحته المغروسة من 161 هـ سنة 2004 الى 63 هـ و المنتجة من 148 هـ الى 58 هـ والانتاج هو ايضا قد تبع المساحة فتراجع هو ايضا من 3000 قنطار الى 2000 قنطار سنة 2012 وهي سنة الاعلى انتاجية ب 34 ق /هـ وفي الصنفين الاخيرين في الغالب ما يتم الانتاج في ولايات الشمال وخصوصا الغربية منها معسكر مستغانم سيدي بلعباس عين تموشنت تلمسان والشلف و ولايات اخرى كالبليدة بومرداس المدية تيبازة و تيزي وزو .

ثالثا :تطور انتاج الفاكهة ذات الحب والنوى : يتبين لنا من خلال المساحة المغروسة في 2004 المقدرة ب 235570 هكتار والمنتجة ب 120447 هكتار لتتزايد حتى تصل في 2012 الى المغروسة 246409 هكتار و المنتجة 198679 هكتار اما احسن مساحة تحققت في 2011 ب 201500 هكتار و بانتاج 13822 قنطار و انتاجية قدرت ب 68.5 قنطار/هكتار، والجدول الاتي يفصل المساحة و الانتاج و الانتاجية من 2004 الى 2012

الجدول (3-3)تطور مساحة انتاج وانتاجية الفواكه ذات الحب والنوى في الجزائر خلال الفترة 2004-2012
وحدة المساحة هكتار(هـ) ووحدة الانتاج الف قنطار(الف ق) ووحدة الإنتاجية قنطار/ هكتار(ق/هـ)

الإنتاجية	الإنتاج	المساحة		البيان السنوات
		المنتجة	المغروسة	
51.4	6191	120447	235570	2004
55.2	7732	140044	254804	2005
60.3	9810	162796	280387	2006
39.1	6907	176723	279752	2007
51.3	9227	179968	268033	2008
54.2	10154	187261	263332	2009
62.6	12331	196841	262698	2010
68.5	13822	201500	257395	2011
68.4	13588	198679	246409	2012

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p5-4-6

الفصل الرابع

تطور البنية التنظيمية و قدراته

الفلانة الصراوية لإكتساب

الميزة التنافسية

مقدمة: لقد تعرضنا فيما سبق من البحث الى توضيح قدرات و مؤهلات الفلاحة الجزائرية ، و رأينا أن الجزائر تحضى بمعطيات طبيعية و جغرافية و قدرات بشرية، و قدرات أخرى، من الاتصالات و الموصلات و القدرات الطاقوية و خامات و صناعات ،تؤهلها للحصول على الميزة التنافسية ،كما نؤكد في هذا المجال على دور و أهمية التطور الفعلي للفلاحة الجزائرية، من خلال توضيح تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية في جميع المنتجات الفلاحية .

و في هذا الفصل سنقدم ذلك الجزء الذي يهم الفلاحة الجزائرية كلها ، و ذلك بأن نقوم باستعراض كيفية تطور البنية التنظيمية و الاستثمارية ، و سنبدأ بالتطور التنظيمي ،ونبين القطاعات الساندة من الاستقلال الى يومنا هذا ، فمن القطاع المسير ذاتيا الى الثورة الزراعية ،الى ان وصلنا الى المستثمرات الفلاحية، و سنتعرض أيضا للفلاحة الجزائرية من خلال المخططات الاستثمارية ،و سنشاهد كيف ان هذا التطور سيصل بالفلاحة الجزائرية ،و ذلك من خلال المخططات مابعد الالفين الى قناعة وطنية بجدوى الاستثمار الزراعي في الصحراء ، و بضرورة دمجها في المشروع الوطني من اجل الاكتفاء الغذائي ، و من اجل التصدير و لاجل هذا تم اعداد البرامج و الخطط الخاصة بالفلاحة الصحراوية ، و التي سنتعرض الى قدراتها و مؤهلاتها لاكتساب الميزة التنافسية و سنوضح بالتفصيل تلك القدرات من المساحة و الإنتاج ،و تنوع المحاصيل من الحبوب الى الخضار و الثمار والحيوان ، و ذلك التفاعل الحركي الذي نجمت عنه قدرات على مستوى الاسواق و الموصلات و الاتصالات و البحثية العلمية بما يخدم اكتساب الميزة التنافسية لهذا القطاع و سنقدم هذا الفصل من خلال مبحثين أساسيين :

المبحث الأول: تطور قطاع الفلاحة الجزائرية تنظيميا و استثماريا .

المبحث الثاني: قدرات و مؤهلات الفلاحة الصحراوية ،لاكتساب الميزة التنافسية .

المبحث الأول : تطور قطاع الفلاحة الجزائرية تنظيميا و استثماريا :

هذا المبحث لتطور قطاع الفلاحة من جانب البنية التنظيمية و السياسية ،من الاستقلال الى يومنا هذا، و نظرنا في تطور المخططات تطرقنا في الاستثمارية ، و أوضحنا دور كل من هذين العنصرين في تطور الفلاحة الصحراوية ، و هذه التطورات و التفاعلات جميعا تساهم في اكتساب الفلاحة الصحراوية الميزة التنافسية

المطلب الأول: تطور الفلاحة الجزائرية حسب البنية السياسية و التنظيمية.

ان الجزائر هي بلد زراعي بطبيعتها وهذا منذ ازل التاريخ ،ولهذا توالى عليها الدول المستعمرة من الفينيقيين الى الرمانيين...الخ ،ولأنها كانت تنتج اهم محصول والأكثر حضورا في الوجبات ألا وهو القمح الصلب واللين و الشعير، وهو ما جعلها محل اطماع استعمارية قديما وحديثا ، و بقدوم المستعمر ،كانت الاراضي الجزائرية الموروثة بتقسيمها عن العهد العثماني وهي تتنوع و منها:1830الفرنسي سنة ،

اراضي الحبس : وهي اراضي تولى عنها مالكوها الاصليين للصالح العام :مساجد، للجماعة، للفقراء ،لملكة و المدينة .

اراضي البايلك : تكون هذه الاراضي بجوار المدن ذات انتاج عالي وهي ملك للدولة .

اراضي العزل : وهي اراضي تعود في اصلها للحاكم (الباي) و يهبها لموظفية او لقبيلة معينة .

اراضي العرش : وهي اراضي القبيلة وهي قليلة الخصوبة وقد تكون جبلية او ارض مشاع .

وبقدم فرنسا قامت بتوجيه الزراعة الجزائرية بحيث تخدم الاقتصاد الفرنسي ، فمن اجل ذلك قامت بسن القوانين ، و اصدرت لذلك القرارات و أهمها قانون¹ 16 جوان 1851 وقوانين ورنى 1873 و العديد من القوانين ، والتي نجم عنها سلب كل اراضي القبيلة ، و الاحباس و اراضي البايلك الخ ، ولم تكن فرنسا تحتاج لقانون حتى تستحوذ على الاراضي فإذا كان سكان الجزائر ابا ن دخول الاستعمار يقدرون بحوالي ثلاث ملايين² نسمة ، لينخفض عدد السكان الى حوالي مليون و ستة وثلاثين الفا وستة و ستين فردا وذلك سنة 1931³ ، وعليه قامت فرنسا بربط كل الاراضي الجزائرية بمصالحها ، و ما يخدم المعمرين و اقتصادها ، ولهذا السبب ابا ن الاستقلال واجهت الجزائر اقتصادا يتسم بما يلي⁴ :

أ - الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي .

ب - واجهت في الزراعة قطاعان احدهما تقليدي متخلف يستغله الاهالي ، و قطاع اسلوبيه متطور وحديث يستغله الاوروبيون و بعض الجزائريين . وهم قلة بمعنى انها واجهت ازدواجية في القطاع .

ج - و كانت القطاعات غير متوازنة .

د - عجز مستمر في الميزان التجاري و الميزانية⁵ .

وغداة الاستقلال كان لابد من سياسة تنظيمية لإدارة القطاع والتي تطورت الى يومنا هذا وفق الخطوات الاتية :

الفرع الأول : البنية السياسية والتنظيمية للقطاع المسير ذاتيا : عشية الاستقلال ترك المعمرون ، و دونما انذار فجوة

كبيرة في الاقتصاد الوطني ، بالهجرة الجماعية للأوروبيين ، وكان الامر مقصودا و خاصة من جانب التقنيين و الاطارات و العمال المهرة و المهندسين في مختلف القطاعات ، حيث انخفض الناتج القومي الاجمالي في تلك السنوات بالثلث ، و امام هذا الوضع قام العمال والفلاحون بالاستيلاء على المؤسسات و المزارع التي تركها الاوروبيون ، وذلك دون تدريب او تكوين ، و قاموا بتسييرها في اطار ما عرف لاحقا بالتسيير الذاتي ، والذي تم في وقته بطريقة عفوية لكنه كان في اطار معطيات وصياغ تاريخي واضح المعالم ، حيث كان يستجيب لتلك السياسة الاشتراكية ، و التي كانوا يقومون بتطبيقها ، ولهذا تم تبني مثل هذا الاصلاح الزراعي⁶ وفي هذه الحالة تم اعتماد سياسة التسيير الذاتي ، واستمرت المزارع على حالها دون تحجيم او تقليص في مساحتها ، و قامت السلطات الجزائرية انذاك بالاستيلاء على الاراضي التي تخلى عنها المعمرون ، وتم تأميم اراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا و جميع الاملاك الاخرى ، وتم انشاء لجان للتسيير الذاتي وفقا للمرسوم 388-63 والمتعلق بإقامة القطاع الزراعي المسير ذاتيا ، وفي هذا الاطار تم منح المجاهدين اراضي واسعة وتدعى مزارع قدماء المجاهدين ، يتم ادارتها بطريقة جماعية وهكذا اصبح الفلاحون المعدمون الذين لا يملكون ذرة تراب في بلادهم ، اصبحوا يعملون ويسيروا ، وأصبحوا اصحاب ملكية جماعية ، وقاموا بانتخاب لجان للتسيير الذاتي وذلك من اجل تحديد الاعمال و ضبط المهام التي انطلقت من القاعدة بمبادرات عفوية ، لتضفي عليها المراسيم الصادرة عن الحكومة انذاك الصبغة الشرعية ، و القانونية ، وتم لاحقا تأميم حوالي مليون هكتار من الاراضي التي خلفها المعمرون و تلك المزارع المملوكة للأجانب وتشمل العملية الملاك الجزائريين المتعاطفين مع الفرنسيين ، وقد كانت نسبة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا كما في الجدول الآتي :

الجدول (1-4) نسب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا

¹ Claude Gaillard-économie et droit du développement type d'organisation étude démographique SNED p203

² اندي تريتيا و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 200

³ د / عبد اللطيف بن اشهبو ، تكوين التخلف في الجزائر محاولة دراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1962-1830 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1979 ، ص 60 .

⁴ د / فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي ، مرجع سابق ، ص 127

⁵ يوسف عبد اله الصانع ، اقتصاديات العالم العربي الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1984 ، ص 338

⁶ Ahmed ben bittour . L'expérience algérienne du développement 1962-1992 le cors pour l'avenir . Paris-paris édition technique de l'entreprise (n-d) . p 10

مساحة القطاعات بالهكتار	عدد المستغلات	نسبة هذه المستغلات %	المساحة (الف هكتار)	نسبتها
اقل من 100	106	5.3	5	0.02
من 100 الى 500	479	24	159	6.9
500 الى 1000	634	31.8	520	22.6
1000 الى 2000	554	27.8	856	37.2
اكثر من 2000	221	11.1	762	33.3
المجموع	1994	100	2302	100

Source : Mohamed elhocine BENISSAD économie en développement de l'Algérie sous développement socialisme 2eme édition o.p.u p 76

(S.A.C) وهذا القطاع يسيطر على 1994 مزرعة مسيرة ذاتيا¹، يغطي مساحة تقدر ب 2.3 مليون هكتار بما يعادل 35.3% من كل المساحات الزراعية (المساحة الفلاحية القابلة للزراعة)، وتتركز حول المناطق الخصبة كسهول المتيجة، وسهول الشلف، و سهول عنابة، ... الخ.

وأصبح لكل مزرعة مسيرة ذاتيا اما مديرا، او مسؤول مكلف بالتسيير. اما تلك المزارع والأراضي التي استحوذ عليها قدماء المجاهدين و قاموا بتسييرها جماعيا، فقد تم تحويلها الى تعاونيات فلاحية لقدماء المجاهدين، ويمكن اختصار المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا كما يلي:

أولا - المرحلة 1962-1967 : تعد هذه المرحلة بمثابة اللبنة الاولى لتكوين هذا القطاع الذي انطلق سنة 1962 و بعد استيلاء الفلاحين على مزارع المعمرين الشاغرة، وذلك بسبب هجرة المعمرين لها بكفاءتهم وتقنياتهم، وكان الهدف هو وضع الجزائر في حالة صعبة، ولكن المبادرة الطبيعية للعمال والفلاحين و المجاهدين ادت الى سيطرة الفلاحين على مواقعهم، وتم في الشطر الثاني التأطير السياسي و القانوني و التنظيمي، حيث صدر المرسوم رقم 63-388 والذي ينص على قيام القطاع المسير ذاتيا، واصبح لهذه المؤسسات، سياسات و هياكل تنظيمية، فأصبح على رأسها مدير او شخص مكلف بالتسيير تحت اشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، والذي يتولى كل المهام كتسيير المدخلات والمخرجات، و بالتالي التسيير الذي يؤدي الى سيطرة الدولة، او اشراف غير مباشر من الدولة.

ثانيا - المرحلة 1967 - 1975 : وأمام النتائج السلبية المحققة في هذا القطاع، قامت الدولة بالتراجع وخففت اجراءات التسيير المركزية، وتم في هذه المرحلة استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بمديريات فلاحية ولأنيّة تقوم بأعمال ومهام محددة وتكونت لأجل هذا تعاونيات فلاحية، مهمتها تنظيم عملية المحاسبة و تتولى رعايتها جهات من الوزارة الوصية و البنك الوطني الجزائري، وقد تم انشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بكامل فروع الجهوية، وكانت مهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية و اصلاحها، و تم انشاء دواوين وطنية لأجل التسويق، وتم توحيد جهات التمويل، و كونت لأجل ذلك مصلحة على مستوى البنك الوطني الجزائري، و فعلا في هذه المرحلة تم التركيز على تكوين هياكل تنظيمية فعالة دون ايلاء عناية كبيرة باستقلالية التسيير.

ثالثا - المرحلة الاخيرة : كما مر معنا سابقا كانت هنالك اهداف للقطاع المسير ذاتيا، هي المحافظة على الاراضي الزراعية و المزارع و عتاها، و حصول الفلاحين على اجور، وكان الهدف الاخر هو الوقوف في

¹ M.Beni Saad ,économie en développement de l'algérie ,Sous-développement socialism, 2^{eme} Ed, OPU ,1979-p77

وجه عملية البيع والشراء التي يمكن ان تعقد بين المعمارين وبعض الجزائريين سواء تعلق الامر بالأراضي او السكنات او التجهيزات الزراعية، و بالفعل قد تم انجاز هذين الهدفين ، بحيث تم استرجاع حوالي 22000 مزرعة بمساحة اجمالية تقدر بـ 2400000 هكتار ، و بإنتاج زراعي يصل الى 60 % ، غير ان هذه المزارع الكبيرة لم تستطع اليد العاملة الفلاحية السيطرة عليها ، ولا الخبرة المتوفرة في تلك المرحلة تسييرها . وهذا بسبب ضعف الخبرة و التكوين و القرارات و المراسيم ، والتي بدأت سنة 1963 تبين تدخل الدولة بواسطة المديرين و المسيرين ، ثم الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في 18 مارس 1963 ومن اجل التخفيف من المركزية في التسيير و استبدال الديوان الوطني بمديريات ولأئمة تراقب من الوزارة الوصية ، والبنك الوطني الجزائري ، وبظهور هذه المنظومة الادارية ادت الى بروز بيروقراطية عالية ، مما تكفل بخنق هذه المؤسسات¹ بالإضافة الى الانخفاض المتوالي في الانتاج و المردودية للمهكتار ، والاستعمال غير العقلاني للآلات والمعدات و رغم الاجراءات الاستدراكية التي قامت بها الدولة ، من الغاء منصب المدير ، و القرار يجب ان يتخذ في الجمعية العامة للفلاحين وتخفيض اسعار وسائل الانتاج و تم تخفيض فوائد القروض و تم رفع اسعار المنتجات الزراعية² و يلخص الوضعية اسماعيل العربي : "لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها اية فعالية حقيقية على العمال ، وفي الحقيقة فان الشروط الايجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة"³.

الفرع الثاني - البنية السياسية و التنظيمية لقطاع الثورة الزراعية : بسبب النتائج التي رايناها في القطاع المسير ذاتيا ، والذي يمثل اجود الاراضي الزراعية وأحسنها نوعية وموقعا ، اما القطاع التقليدي فهو قطاع الاهالي المتخلف والمحاصر اداريا وسياسيا ، وبالتالي تكون نتائج القطاع الزراعي بصفة عامة التراجع والتقهقر و الركود في احسن الاحوال ، وإذا تم تلطيف الامر يقال استقرار ودعم الجهود المبذولة ، إلا ان النتائج المحققة كانت بعيدة عن النتائج المخططة ، و النمو المتوسط السنوي للإنتاج الزراعي كان ضعيفا مقابل الطلب الناتج عن النمو السكاني ، و امام تحسن القدرة الشرائية للسكان ما ادى بالدولة الى اعتماد الاستيراد ، و بناءا عليه كان لابد من التغيير ، والذي يتجسد في قانون الثورة الزراعية ، والتي تمت بالمرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971 ، والذي كانت له دوافع اجتماعية و تتمثل في التوزيع العادل للأراضي ، و القضاء على نظام العمل (الخماس) الموروث عن المنظمة الاستعمارية في العمل ، وتلك التناقضات الهيكلية و التنظيمية حيث نشاهد ملكيات صغيرة جداً ، ومزارع كبيرة ، وبالتالي قامت الدولة بتأميم الملكيات الكبيرة و اراضي الدولة ، من الحبوس ، و العرش ، و الاراضي المهجورة ، و الاراضي العمومية ، و قامت باعادة توزيع الاراضي ، و وسائل الانتاج بشكل يضمن بعض العدالة لغالبية الشعب ، التي كانت محرومة ، بهدف زيادة الانتاج و تحسين الانتاجية ، وتقليص البطالة خاصة في الأرياف ، والدفع باليد

¹ Mohamed benisaad, op,cit, p 79

² Dominique badillo, *stratégie agro-alimentaire pour l'Algérie*. collection Maghreb contemporaine. paris. o.p.u 1980. p.39

³ اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية والمشرق ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1974 ، ص 120

العاملة الجزائرية قدما، و الابتعاد عن تلك العلاقة الانتاجية الموروثة عن المستعمر، وما من شك بان هدفها القضاء على التناقضات الاجتماعية، والاقتصادية، و طبقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الارض وهي كما يلي :

* القطاع المسير ذاتيا الذي يبقى كهيكل تسيير متطور ومنظم في مؤسسات انتاجية زراعية، بمساحات مختلفة، و بمستوى تقني ملائم .

* الزراعة التعاونية، وهي احد انواع المشاركة الديمقراطية، وذلك من اجل رفع مستوى الفلاحين، الذين يعيشون في خدمة الارض .

* اما بالنسبة للمستغلات الخاصة فالثورة الزراعية لم تأتي للقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، و انما جاءت للقضاء على استغلال الانسان¹.

اولا - تأسيس وتنظيم الصندوق الوطني للثورة الزراعية :لقد قامت الدولة بجمع اراضي العرش و اراضي الحبوس و الاراضي المؤممة الخاصة، وتم تأميم تلك الاراضي التي اصحابها غائبون والذين لا يقومون بالعملية الزراعية بأنفسهم، حيث قانون الثورة الزراعية واضح في مثل هذا الامر، إذ انص على انه من لا يقوم بالعملية الانتاجية بنفسه لا يحق له تملك الأرض، و تسقط الملكية عن من يهملها ماعدا بعض الحالات الخاصة حددها قانون الثورة الزراعية، و تم تأميم تلك الملكيات الكبيرة لما تشيعة من فوارق اجتماعية و اقتصادية بين السكان، ولأنها موروثة عن المستعمر وتحدد مساحة الملك الزراعي على أساس أن لايتجاوز قدرة المالك وعائلته العمل .

ثانيا - تنظيم وتوزيع الاراضي :بعد ان قامت الدولة بجمع الاراضي وتحديد لها لابد ان تقوم بتوزيعها على اولئك المحرومين و المزارعين الصغار والخماسين في شكل قطع ارضية تتسع لمجموعة من الفلاحين، بحيث يحصل كل منهم على حصة، والهدف دائما هو رفع مستوى معيشة الفلاحين فيقومون بالعمل في شكل تعاوني (تعاونيات الثورة الزراعية) و يقومون بالعمل جماعيا و يقسم الناتج عليهم بالعدل، ويجب ان يراعى في هذه التعاونيات بأن لا تكون المساحة شاسعة وان يراعى الموقع الجغرافي للتعاونية، ونوع المزروعات التي يمكن ان تنتج بها وقد بذلت الدولة كل الجهود من اجل انجاح مشروع الثورة الزراعية، والتي ترنو من خلاله الى بلوغ التوازن الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولما لا تصدير المنتجات الفلاحية، و قد ظهر ذلك جليا في الميثاق الوطني الصادر عام 1976 والذي دعى الى الاهتمام بالانتاج النباتي والحيواني، ورغم الاهتمام الذي اولته الدولة لتطبيق قانون الثورة الزراعية، الا ان تلك العراقيل التي ما فتئت تتوسع والتي نذكر منها :

أ- المستفيدون هم شركاء بالاكراه : بمعنى لا توجد ديمقراطية ولا حرية في اختيار الشركاء، الامر الذي انعكس سلبا على النتائج .

¹ احمد بعلبيكي، المسألة الزراعية في الريف الجزائري، منشورات عويدات، 1985، بيروت، لبنان، ص 210-215

ب- القرابة والمحسوبية كانت هي الاساس في توزيع الالات والمعدات على تعاونيات الثورة الزراعية حيث تحظى تعاونيات العتاد واكثر من ذلك، واخرى تبقى تعاني الحرمان .

ج - عملية توزيع القطع الارضية التعاونيات فكان هناك تعاونيات تقوم بالانتاج في اراضي خصبة و قريبة من المناطق الحضرية، في حين تعاونيات اخرى لا تحوز سوى على اراضي رديئة وبعيدة عن المدن و الاسواق ،مما يفاقم من مشاكلها .

د - التوزيع غير العقلاني للمستفيدين على التعاونيات كان يتم بصيغ المحاببات و المحسوبية ،فالامر يتم على مستوى المجلس الشعبي البلدي، بحيث يكون القريب قريب اي من التعاونية قريبة في حين البعيد الذي لا تكون لديه علاقة سيكون في تعاونية بعيدة وهذا ما يحبط الفلاحين ولا يحفزهم على الانتاج ،وقد لا يلتحقون باعمالهم البتة .

هـ- قيام الدولة بتحديد خطط الانتاج للتعاونيات و، إلزامهم بإتباع المخطط الوطني للانتاج فهذا سيؤدي الى احباط العمال ،والتعاونية ،وتكون له نتائج سيئة وهذا بسبب ان القرارات فوقية لا تهتم لشأنهم فلا يكون لها تبني داخل التعاونية .

و- كانت غالبية نتائج السنة المالية عبارة عن خسارة مما يؤدي الى عدم توزيع الارباح على المستفيدين ،وذلك ليس على غرار زملائهم العمال في قطاع الصناعة ،الذين توزع عليهم الارباح دوريا .

ي- ان سياسات التمويل و التموين والتسويق و بعد ان يتم الانتاج و يكون وفيرا تتكفل هذه الثلاثية بالقضاء على هامش الارباح ،وان هذا الاتصال الامامي الخلفي بالمؤسسات الاخرى سيؤدي الى تحميل التعاونيات تكاليف من الامام ،بسبب تخلي مؤسسات التمويل او التموين عن مسؤوليتها ،او من الخلف كعملية التسويق والتي هي حساسة جدا خاصة في المنتجات الزراعية ،فبالإضافة الى العراقيل السابقة فان الانتاج ينمو بصورة اقل من نمو السكان وخاصة خلال الفترة 1971-1978 و الازدواجية في القطاع الزراعي، فكل هذه المشاكل و الفشل ادى الى اصلاحات اقتصادية جديدة سنة 1980 ، وهي السنة التي نعددها سنة انطلاق الزراعة الجزائرية من قيود التوجه السياسي البيروقراطي . و في ظل هذا المناخ الجديد تنطلق بذرة القطاع الخاص الجزائري في الشمال، و الجنوب حيث واصل القطاع التقليدي تطوره كقطاع زراعة النخيل ،و تربية الحيوان ،و ظهور تجارب و أفكار و مبادرات بشأن الاستثمار الفلاحي في الصحراء ،و هو ما يعد البذرة الاولى لظهور و تطور المحصول المبكر في الصحراء.

الفرع الثالث: البنية السياسية والتنظيمية في عقد الثمانينات والتسعينات: لقد تميزت هذه المرحلة بحركية خاصة على مستوى الخطاب السياسي، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد ،تكون البلاد قد ترجلت نحو حاضر ومستقبل ديناميكي ،كل شيء يقبل المناقشة و المراجعة ، حيث طغى على مستوى الخطاب مفهوم اعادة التقييم والمراجعة وقد تم تحليل الماضي و الحاضر الاقتصادي بسلبياته ،و ايجابياته ،وتم مناقشة البدائل الممكنة وفي المجال الزراعي ،حيث تم اعادة بعض الاراضي المؤممة الى اصحابها ،وتم تشجيع الفلاحين على استصلاح الاراضي ،و تقديم القروض والتجهيزات

اللازمة، ففي سنة 1982 تم افتتاح بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم القروض للفلاحين، وتم استيراد الآلات والمعدات الزراعية والاستثمار في الموارد المائية، و كان هدف هذه السياسة الزراعية الوصول الى الاكتفاء الذاتي، وهكذا بدأت الخطوات الاولى محتشمة نحو اطلاق المبادرة الحرة و الاتجاه نحو اقتصاد السوق .

فمن خلال مراجعة السياسة الاستثمارية السابقة، يتبين التحيز الكبير للقطاع الصناعي اما القطاع الزراعي فلم يحضى بأي اهمية نسبية واضحة بل عانى من التهميش اما من الناحية السياسية السعيرية فقد عانى القطاع الزراعي في مدخلاته او مخرجاته، فلم يكن له لا تحديد هاته و لا تلك، وإنما الإدارة هي من يقوم بذلك، وهذا ما احبط المنتجين ولم يحفز على الانتاج والإنتاجية، اما عن السياسة التسويقية، فقد كانت هي كسابقتها ليس للفلاحين اي دخل بأسعار منتجاتهم، فالأسعار محددة مسبقا وتسلم الكميات لتعاونيات التسويق، و غالبا ما كانت الاسعار لا تسير حتى تكاليف الانتاج، وفي هذه المرحلة تم اعادة هيكلة المزارع الاشتراكية، والتي تحولت الى مستثمرات فلاحية جماعية او فردية، و بموجب قانون التوجيه العقاري لسنة 1990، وما سرع عملية الاصلاح الزراعي خلال الثمانينات، والتسعينات هي الازمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، فالوضعية مزرية في القطاع الزراعي، و ضعف الاداء الاقتصادي الذي نجم عنه تبعية اقتصادية، وكذلك النمو الديموغرافي و اقتصاد ضعيف متعلق بسلعة وحيدة وهي النفط، ومما زاد في تفاقم تلك المرحلة هو البرنامج سنة 1982 سمي انذاك "ضد الندرة" حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار¹ وهذا على حساب الاستثمار، و التشغيل، "والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني حالة الركود والذي اصاب معظم المؤسسات العمومية سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير او الاستثمارات والتي انخفضت هي الاخرى الى ادنى مستوى لها منذ اكثر من عقد ونصف، بالإضافة الى تفاقم ازمة الديون الخارجية وتدهور اسعار النفط".²

الفرع الرابع : التطور القانوني و التراجع الاقتصادي : و يستمر برميل النفط في التراجع الى 21.07 دولار نهاية الثمانينات الى 20 دولار في بداية التسعينيات ليصل سنة 1994 الى 14.19 دولار، و ينتج عن هذا تراجع في عملية الاستيراد، اي عجز وتراجع في الانتاج المحلي، وما كان من حيلة لتغيير هذا الوضع اقل ما يقال عنه بأئس، ومن هنا تم البدء بالتغيير في القطاع الفلاحي و خاصة بالمواد 87/19 الصادرة في ديسمبر 1987 و تعني بكيفية استغلال الاراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، و حددت الحقوق والواجبات، وما ان انتهت سنة 1988 حتى تم التحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر .

وفي سنة 1992 تم تنظيم مشاورات وطنية حول الزراعة ضمت عددا من المتعاملين الميدانيين والخبراء والجامعيين وذلك من اجل تقييم ومراجعة و تشخيص وضعية ثلاثين سنة مضت، وتم وفقا لذلك تحليل

¹ د/ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 134

² عبد الله بن بدعيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية ورقة قدمت الى الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط البحوث، -الجزائر-بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999 ص 358

كل الجوانب، وتم اقتراح مقارنة جديدة تخص القطاع الفلاحي، وتم التركيز على رفع الانتاج كأولوية لضمان الامن الغذائي، كما تم التوصية على الاهتمام بتلك الفروع المتعلقة بالزراعات الاخرى، وتلك المتعلقة بالحيوان من انتاج وتحويل و تسويق وتنظيم للمهنة، و العقار.... الخ. اما في مجال انعاش الانتاج الزراعي فقد اصبحت ضرورة لا مركزية للمسؤوليات والوسائل، وعلى الحاجة للتشجيع ومشاركة فاعلي الميدان في تعيين وتنفيذ العمليات التي اسندت لهم، وإذا كان المنشأ الداخلي له دور في توجيه سياسة البلاد الفلاحية، فانه مع بداية التسعينات وبداية الإصلاحات، و القلاسنوست في المعسكر الاشتراكي سابقا و روسيا خاصة مما ادى الى تسارع في الإصلاح على المستوى العالمي، فاتجاه العالم نحو الحرية و اقتصاد السوق وهو ما اثر على الجزائر كبقية دول العالم، وتسارعت بها الاحداث لكونها تخضع لبرنامج التكيف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي وتم فتح المجال لخصخصة القطاع الفلاحي، وفي ذات الوقت كانت تتفاوض مع هيئات دولية كمنظمة التجارة الدولية، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك قصد الاستفادة من بعض الامتيازات وقد ركزت الجزائر، في مفاوضاتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وكانت السياسة الزراعية على اختلاف برامجها وخططها، تهدف الى رفع مستوى الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي، ولما لا التصدير لتحل الصادرات محل الواردات، وكانت المرتكزات الاستراتيجية للتنمية الزراعية تتلخص فيما يلي: استرجاع الاراضي المؤممة، وتوسيع استصلاح الاراضي في الصحراء، ودعم عملية الاستثمار لتطوير جهات الانتاج.

الفرع الخامس : برنامج الإصلاح الهيكلي في الجزائر و اثر اسعار النفط في عملية الإصلاح : كما يحدث دائما في العالم و في الجزائر خاصة ان الازمات المالية والاقتصادية يكون لها الاثر الكبير في تغير سياستنا، و ازمة اسعار النفط التي وصلت الى قمتها في سنة 1994، حيث نزل سعر البترول الى 14.07 \$ بالإضافة الى دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي انطلاقا من سنة 1990، على غرار مصر والمغرب عام 1985، و تونس عام 1987 حيث نعني بمفهوم التكيف الهيكلي او الموائمة الهيكلية تلك الحزمة من السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة خاصة بضرورة تعويم اقتصادياتها من اجل انقاذها من الغرق الكامل في عملية الاستدانة، ولكي تظهر على الساحة الدولية كشريك وان غير مكافئ للعالم المتقدم، ويهدف كل ما سبق الى ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، و تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، حيث تم الغاء الدعم على اهم المدخلات الفلاحية وتشمل الاسمدة و البذور و علف الماشية و المعدات و الادوات الفلاحية، و ادى ذلك الى مضاعفة التكاليف حيث ارتفع سعر الجرار من 30 الف دينار الى 260 الف دينار جزائري سنة 1991¹، و في 2016 بلغ سعره 2600000 دينار جزائري، وان تحرير اسعار السلع الزراعية خاصة المنتجات سيعمل على تطوير أرباح القطاع الفلاحي بصفة عامة وبسبب عدة عوامل كتكلفة الانتاج و درجة المخاطر العالمية بسبب الظروف الطبيعية، اضافة الى الوضعية المالية المتدهورة و المديونية كلها عوامل تثبط القطاع

¹ عبد الله بن بدعيدة التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية مرجع سابق ص 139

الفلاحي على الرغم من الانفتاح القانوني والسياسي و تراجع الدعم في المدخلات لم تتم عملية جلب المستثمر الوطني فضلا عن المستثمر الاجنبي رغم انه تم تحرير المبادرات الفلاحية ،ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي، و هنا تظهر اهمية حماية الزراعة و خاصة ان مستقبلها مرهون بدرجة حمايتها ،ومن اجل هذا خاضت الجزائر مفاوضات شاقة مع البنك الدولي ، و صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، غير ان التبعية المترتبة عن التكييف الهيكلي لم تكن لصالح الجزائر حيث الغي الدعم عن مكونات الانتاج الزراعي ويمكن ايجاز اهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية¹.

* اعادة هيكلة العقار الفلاحي وتم اعادة الاراضي المؤممة الى اصحابها ، واستمرت سياسة دعم اسعار المدخلات والمخرجات الزراعية ، والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الاسعار بعد ذلك.

* مواصلة دعم الاسعار عند الاستهلاك بالنسبة الى المواد الاساسية ، كالخبز والحليب.

* العمل على تمويل النشاطات الفلاحية وذات الاهمية .

* حرية التجارة الخارجية والأسواق وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها تدريجيا و جزئيا و رغم هذه الاجراءات وغيرها والمراجعات والتقييمات كلها لم تستطع تحقيق ما جاءت لأجله فتراجعت في الكثير من المرتكزات والتي تخص السياسة وهو ما ادى الى تعثر القطاع ايضا لتأتي بدل الاصلاحات والتحسينات مخطط التجديد الفلاحي و الريفي او المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفرع السادس : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية او مخطط التجديد الفلاحي و الريفي (2000-

2016) :

ان الهدف الاساسي الذي يدور حوله المخطط الوطني للتجديد الفلاحي هو زيادة ورفع مستوى الامن الغذائي، و هذا من اجل ان يحصل السكان على مواد غذائية، حسب المعايير الدولية المتفق عليها ،ومحاولة احلال المنتج المحلي محل الواردات ما امكن ذلك وتطوير كل قدرات الانتاج الفلاحي، بالنسبة الى المدخلات واستخدم الموارد الطبيعية المتاحة بصفة عقلانية و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية²، وذلك من اجل تنمية زراعية مستدامة ،ويمكن تلخيص المخطط في ثلاث مستويات، وهي الجدوى الاقتصادية و الاستدامة الايكولوجية، والقبول الاجتماعي.

أولا - ولأجل تحقيق هذا الطموح نجد ان المخطط يدور حول تحفيز وتدعيم المستثمرين في المجال الزراعي، وهذا من خلال تطوير وتنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية ،بهدف تكثيف و ادماج الصناعات الغذائية كالحبوب والبطاطس و الاشجار المثمرة و اللحوم الحمراء و البيضاء ،و يجب الاعتناء بنظم استغلال الاراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة ، او المهدة بالجفاف المخصصة حاليا للحبوب، او المتروكة بورا وهي مهدة بالتدهور، لتحويلها لزراعة الاشجار المثمرة و تربية الماشية .و يجب التركيز على انتاج الحبوب في تلك المناطق المعروفة بقدرتها العالمية.³

¹ جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية و السياسات الزراعية في عقد التسعينات ص36

² الجمهورية الجزائرية ،وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000 (الجزائر الوزارة 2000) ص 71-72

³ نفس المرجع السابق ص72

ثانيا- بالإضافة الى الاهداف السابقة ان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف الى توسيع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة ،والمقدرة حاليا ب 8 ملايين هكتار وذلك بطريق الامتياز، و خاصة في الجنوب حيث تقدر المساحة المعتمدة في المرحلة الاولى من البرنامج بحوالي 600000 هكتار ،ولهذا الغرض تم اطلاق برنامج اعاش اول من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2004 .¹

ثالثا- كما تم غلق برنامج التعديل الهيكلي ،ومن الاهداف العامة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، التكفل بالتاثير المالي والتقني والنظامي قصد تطوير الفلاحة الجزائرية ،الى مصاف العصرية بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة و استصلاح الاراضي ،و استغلال كل القدرات المتاحة ،ومن خلال هذا المخطط تتضح معالم التنمية الزراعية في الجزائر فتسارعت الامور اكثر، في خطاب الرئيس يوم 26 نوفمبر 2000 حينما تحدث عن توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، وحددت اهداف متوسطة وبعيدة المدى لتحسين مستوى الامن الغذائي ،وتطوير الانتاج حيث سيسمح هذا بتغذية السكان ،وان تستخدم الموارد بصفة عقلانية، ويجب ان تطور مدخلات الانتاج الفلاحي من بذور و شتائل ،وفي الحيوان امهات مستوردة سواء بقر ،او ماعز، ويهدف كل هذا الى الوصول الى تنمية مستدامة وتطوير المنتجات حيث نصل الى ميزات تنافسية ،تمكنا من الاكتفاء على الأقل، أو التصدير ،وكما اوردنا سابقا ان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو تحفيز وتدعيم المستثمرين و الفلاحين، لتوسيع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وذلك بواسطة الاستصلاح و هو ما يعني الفلاحة الصحراوية ،في كل ابعادها وفي شمال البلاد كان الهدف الوصول الى رفع نسبة التشجير من 11 % الى 14 %.

رابعا- ويهدف ايضا الى الاهتمام بالإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية ،و التعاضديات الفلاحية بنظام تعاوني متجدد وعملية الاستصلاح التي تستمر عن طريق الامتياز بدعم من صناديق خاصة، كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز ،ومما يمكن الإشارة اليه هنا ان هذا البرنامج على مستوى انتاج الحيوان او الخضار، او الفاكهة او التمور قد شهدت تطورا كبيرا ،بمعنى انه قد ادى الى كثافة في الانتاج وتوسيع في المساحة المزروعة، واستقرار حتى على مستوى الواردات الزراعية، والطلب الداخلي شهد هو الاخر حيوية .وفي سنة 2002 تم الحاق عملية دعم الارياف بالفلاحة ،وبالتالي اصبح يدعى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ،وبالتالي كان الهدف دائما ومنذ الاستقلال ان تكون الفلاحة هي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، وذلك بسبب تطور المنتج الزراعي والحيواني وتطوير لحاضنتهما وهي الريف ،فهذه النقاط الثلاثة مندمجة في اطار استراتيجي يراعي العناصر الآتية :

- أ- ان الزراعة عنصر حيوي يجب ان يكون في خدمة النمو والامن الغذائي والامن الوطني .
- ب- يجب تطوير وتحسين الزراعة الصناعية ،تحت ضبط اقتصادي فعال .

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :مسار التجديد الفلاحي و الريفي - عرض آفاق - ص 3

ج- يجب القيام على الموارد المائية تنمية واستدامة ، وان نضمن ايضا الانتاج عن طريق تحقيق تسويق افضل وان سياسة التجديد الفلاحي ، والريفي تعتمد على ثلاث محاور اساسية متكاملة .

خامسا -التجديد الريفي¹ : اذا نظرنا الى التجديد الريفي من ناحية المدى ، و الاهداف فسيكون التجديد لريفي اشمل من التجديد الفلاحي ولأنه يحوي كل الاسر الريفية، والذين يعيشون في تلك المناطق الصعبة (صحاري جبال مناطق نائية)ومن الطبيعي ان يكون هدف برنامج التجديد الريفي، يأتي في اطار اصلاح الدولة وديمقراطية المجتمع بالإضافة الى الحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد.

أ-التجديد الفلاحي :يعد التجديد الاقتصادي ورفع الانتاج و الانتاجية ومردود القطاع، هي الركائز التي يستند اليها التجديد الفلاحي وذلك للوصول الى الامن الغذائي ،وهذا عن طريق الدعم والتشجيع لتكثيف و عصرنة الانتاج في المستثمرات حيث يندمج جميع الفاعلين و هذا من اجل نمو دائم وداخلي وداعم للإنتاج الفلاحي ويعطي التجديد الفلاحي اولوية لمنتجات الاستهلاك الواسع كما يلي :

الحبوب ،والبقول الجافة ،والأعلاف ،والحليب ،واللحوم الحمراء، والبيضاء ،و البطاطا ،و الطماطم الصناعية ،وزراعة الزيتون ،و التمور ،والبذور، و الشتائل ،واقصاد الماء ،و اخيرا تم اضافة نقطتان تحفيزيتان خصيصا للإنتاج الفلاحي ،ونشير هنا الى ان المبالغ المقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية حتى ديسمبر 2005 بلغت 32 مليار دينار جزائري² ، و النقطتان التحفيزيتان نظام لضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، الذي وضع سنة 2008 من اجل تامين استقرار عرض المنتجات وضمن حماية مداخيل المزارعين ،و الاسعار عند الاستهلاك ،اما النقطة الاخرى فهي عصرنة وتكثيف التمويل ،و التامينات الزراعية .

ب- برنامج تقوية القدرات البشرية ،والمساعدة التقنية : ويأتي دور هذا العنصر من القيمة التي يلعبها في تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية ولذا يتوقع ان يكون له فائدة كبرى تسمح للبلاد :

* بعصرنة طرق الادارة الفلاحية .

* الاستثمار في البحث والتكوين و الارشاد الزراعي ،يعمل على وضع تقنيات جديدة ،ليتم تحويلها الى منتجات .

* تعزيز القدرات المادية، والبشرية .

* تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية .

* التكوين والتأهيل (يسمح للفاعلين بالاستفادة من العتاد).

* خبرة استشارية متخصصة ،ومرافقة جوارية داعمة .

* تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير و تنمية القطاع .

¹ نفس المرجع السابق ص 6-8

² د/ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي ،مرجع سابق، ص 143

* استخدام انظمة للإعلام الاحصائي، والدراسات والبحث.
*الاتصالات لتحسيس و تجنيد الفاعلين، و ارشاد المعارف .

ج- الاطار التحفيزي: وهو ادوات الادارة المتطورة من اجل تحمل دورها الريادي في تحفيز القطاع:
- الاطار التشريعي والتنظيمي .

- الاليات للتخطيط التساهمي، و التمويل العمومي للقطاع الزراعي.
- تدابير ضبط الاسواق لضمان الامن الغذائي.

- استخدام مختلف الاليات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.

هـ - و التدابير الأخيرة في مجال الدعم والقرض و المجددة بدعم و قرض التحدي¹ بدون فائدة، يقدم للفلاحين بحيث يخصص لكل هكتار ما قيمته 1000000 د ج، و دعم الدولة يساوي 30%، و الباقي في صورة قرض طويل الاجل، أما بالنسبة لغراسة النخيل فدعمه يساوي 50%، و هذه التدابير مستمرة حتى نهاية 2016 .

المطلب الثاني: تطور الفلاحة الجزائرية من واقع مخططات الاستثمار:

سنتطرق في هذا المطلب تطور الفلاحة الجزائرية، من خلال المخططات والبرامج الاستثمارية والتي تكون واضحة المعالم ومحددة حتى نبين موقع الفلاحة فيها، وسنركز خاصة على برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وسنتبين تطور مكانة الفلاحة في كل منها

الفرع الأول: المخطط الثلاثي للاستثمار العمومي في الجزائر (1967-1969): ان هذا المخطط المقدر بثلاث سنوات والذي انصب في جله للتصنيع، على اساس ان عملية التصنيع في الجزائر هي القاطرة التي ستجر الاقتصاد إذ يعد اول خطة عرفتها الجزائر منذ استقلالها وهو مخطط قصير الاجل، وهدف هذه الخطة والمصرح بها هو انشاء قاعدة صناعية، اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وقد اتجه الى الاستثمار في قطاع المحروقات، وقد كان حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط 11.081 مليار دينار جزائري، و يقابله حجم الانجاز الفعلي من هذا المخطط 9.124 مليار دينار جزائري، وهو ما يوافق نسبة 82%، ورغم المكانة التاريخية المهمة للفلاحة في الاقتصاد قبل وبعد الاستقلال كمغذي لكافة القطاعات، سواء صناعية او صناعة غذائية او للأفراد، إلا انها كقطاع استراتيجي لم تحظى كما سنرى لاحقا، ومن خلال المخططات بالمكانة المرجوة لاعتبارات القطاع الحيوي، وهذا الجدول يبين نصيب القطاعات في المخطط الثلاثي.

¹ D S A wilaya de Biskra

الجدول (2-4) حصص القطاعات في المخطط الثلاثي للاستثمار (1967-1969)

الوحدة مليون د ج

النسبة % للانجاز	المجموع		1969		1968		1967		السنوات
	الانجاز الفعلي	التقدير	الانجاز الفعلي	التقدير	الانجاز الفعلي	التقدير	الانجاز الفعلي	التقدير	القطاعات
85.9 %	1.606	1.869	680	688	618	612	303	569	الفلاحة
87 %	4.750	5.400	2.200	2.450	1.755	1.750	798	1200	الصناعة
76 %	855	1.124	370	502	292	324	193	298	المرافق الأساسية
60.2 %	249	413	120	140	70	140	59	133	السكن
77 %	704	912	500	602	106	138	88	172	التعليم
71.6 %	103	127	56	66	33	33	14	28	التكوين
60 %	177	285	80	152	62	70	35	63	السياحة
76 %	229	295	110	145	74	89	45	61	الشؤون الاجتماعية
71.2 %	304	441	130	207	105	109	69	125	الإدارة
70 %	147	215	55	60	49	57	43	98	شؤون أخرى
82 %	9.124	11.081	4.301	5.012	3.174	3.322	1.652	2.747	المجموع

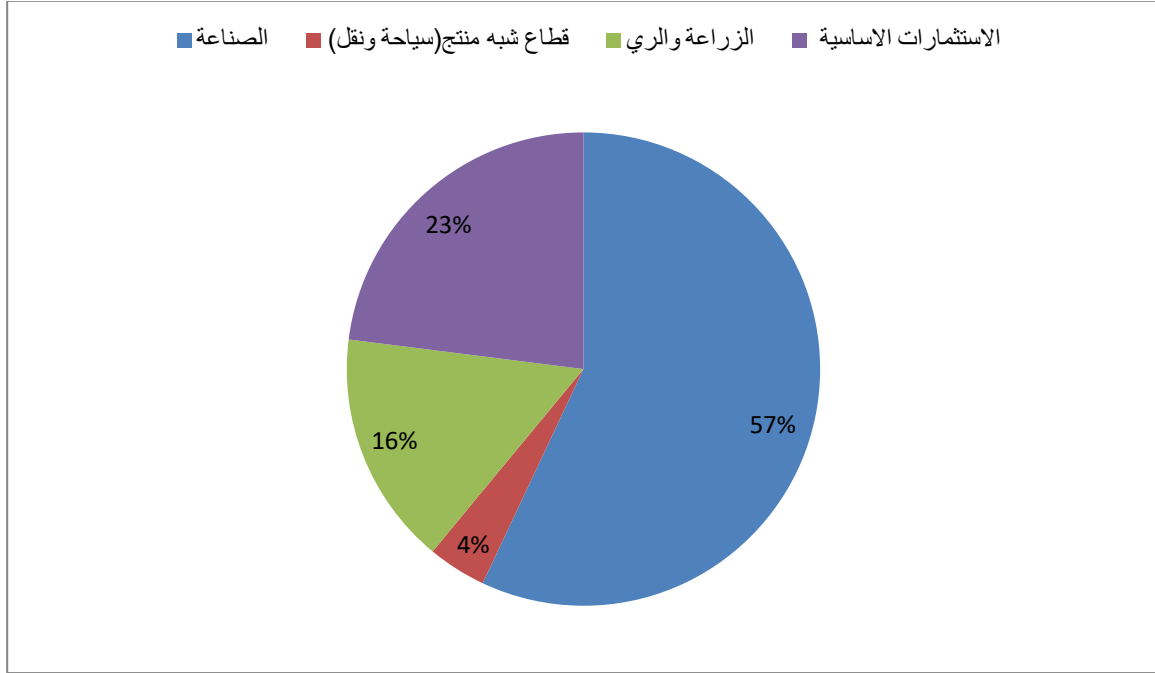
المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة

اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص 216.

وإذا نظرنا إلى النسب المخصصة لكل قطاع ضمن المخطط الثلاثي التي وردت في الجدول السابق يمكن

أن نوضحها بصورة أخرى، كما يلي :

الشكل (1-3) حصص القطاعات في المخطط الثلاثي للاستثمار 1967-1969 كنسب مئوية



المصدر عبد الصمد سعودي تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والشغل بالجزائر اطروحة دكتوراه جامعة المسيلة 2015/2016 ص 215.

من خلال الجدول السابق لخصص القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري، ومن الحصص النسبية المخصصة لكل قطاع يتضح لنا مدى الاهتمام بالقطاع الفلاحي، التي بدت في المرتبة ما قبل الاخيرة بنسبة 16% رغم ضخامة القطاع المسير ذاتيا، والقطاع الخاص انذاك إلا ان حصة هذا الاخير كانت هزيلة بالنسبة لقيمتها، و موقعها كأخذ القطاعات الاستراتيجية القاعدية. وإذا قارنا النسب المخصصة للقطاع الفلاحي بالصناعة فهي تساوي الربع تقريبا، وبالتالي تكون الصناعة قد استحوذت على النسبة الاكبر من بين كل القطاعات، لتلها الاستثمارات الاساسية بنسبة 23%، وأما القطاع الذي حضي بأضعف نسبة فهو القطاع الشبه المنتج (السياحة والنقل) نسبة 4%. وبعد هذا انطلقت الجزائر في المخططات الرباعية كان معظم تركيزها منصب على اقامة الصناعات الثقيلة، و المؤسسات الضخمة.

الفرع الثاني : المخطط الرباعي الاول للاستثمارات العمومية (1970-1973):

الوحدة مليون دج

الجدول (4-3) المخطط الرباعي الاول للاستثمار (1970-1973)

نسبة الاستثمار %	المجموع من 1970 الى 1973	1973	1972	1971	1970	السنة القطاع
45 %	12.400	3.100	3.100	3.100	3.100	الصناعة
15 %	4.170	1.400	1.100	910	720	الزراعة
8 %	2.307	730	600	500	404	المرافق الاساسية
10 %	2.720	721	682	665	650	التعليم
2 %	587	132	160	160	13.5	التكوين
5 %	10520	476	438	368	238	السكن
3 %	1.520	476	438	308	268	النقل
2.5 %	700	185	180	170	165	السياحة
3.5 %	934	228	243	213	190	الشؤون الاجتماعية
3 %	762	225	195	175	165	التجهيزات العامة
3 %	870	230	220	210	210	التجهيزات الادارية
100 %	740..27	7.563	7.059	6.679	6.435	المجموع

المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة

اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص 217.

ان المخطط الرباعي الاول للاستثمار (1970-1973) وهو عبارة عن خطة اقتصادية شاملة وهي من باكورة التخطيط الاشتراكي الشامل، يعتمد استراتيجية النمو غير المتوازن ومن اهدافه الكبرى: تكوين اقتصاد اشتراكي وإنشاء صناعات خفيفة، وقد اعطيت الاستثمارات في المحروقات اهمية خاصة بعد ان امم في 8 نوفمبر 1971 ظهر قطاع الثورة الزراعية، وهذا المخطط يرمي الى هدفين اساسيين: جعل التصنيع في المرتبة الاولى كعامل جرو نمو اقتصادي مهم،

حفز ودعم عملية البناء الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وقد قدرت نسبة النمو في هذا المخطط بحوالي 9% من الناتج الداخلي الخام، وبحجم استثمارات يقدر ب 28 مليار دينار جزائري. ومن خلال الجدول السابق يبدو جليا ان الفلاحة وان تطورت في قيمتها بالنسبة للمخطط الثلاثي السابق، لكن في نسبتها تراجع فقد كانت 16% و تراجع في هذا المخطط الى 15%. رغم ان الفلاحة اصبحت تحوي ثلاث قطاعات مختلفة القطاع الخاص، والقطاع المسير ذاتيا، و قطاع الثورة الزراعية، وبهذا التناقض القطاعي الذي تحمله تراجع نسبتها وتكون ثلث القطاع الصناعي والذي يقدر ب 45%.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني للاستثمارات العمومية (1974-1977): فعلى ضوء التجربة والعبرة المستخلصة والمستوحاة من خلال المخططين السابقين فقد تم تحديد اهداف وهي التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في ظل افق طويل الاجل، مع وجوب مراعاة المعطيات الجديدة للمحيط العالمي

وقد خصص للمخطط 110 مليار دينار كبرامج استثمار عمومي وهو ما يعادل 12 مرة المخطط الثلاثي الأول، و 4 مرات المخطط الرباعي الاول ومن اهم اهداف هذا المخطط الرباعي¹.
* تدعيم الاستقلال الاقتصادي والتعمق في بناء اقتصاد اشتراكي.

* رفع الناتج الداخلي عند حلول الأجال الحقيقية ب 46% على الاقل بمعدل زيادة 10 % سنويا .
* تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الاهداف الآتية ،الزيادة في قدرات الانجاز تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة * وضع نظام الاسعار و جدول وطني للاجور ،وقد كان المخطط الاستثماري الرباعي الثاني (1974-1977) كما يلي:

الجدول (4-4) المخطط الوطني للاستثمار العمومي (1974-1977)

الوحدة مليون دينار جزائري

النسبة %	المبلغ	تفصيل آخر القطاعات
10.9 %	12005	الفلاحة
43.4 %	48000	الصناعة
14 %	15521	البنية التحتية
9 %	9947	التعليم
22.7 %	24784	قطاعات اخرى
100 %	110217	المجموع

Source Mohamed elhocine BENISSAD économie en développement de l'Algérie sous développement socialisme 2eme édition o.p.u 1979p 46

وإذا نظرنا الى الى هذا الجدول سنجد ان الفلاحة تتراجع في نسبتها من 15% في المخطط الرباعي الاول الى 10.9 % في المخطط الرباعي الثاني وتتزايد في قيمتها من 8300 مليون دينار الى 12005 مليون دينار، لكن اذا ما قورنت بالصناعة فهي تكون قد تراجعت الى ربع الاستثمارات الصناعية .

الفرع الرابع : المخطط التكميلي الاستثماري (1978-1979)²: فقد كان المبلغ المخصص له خلال هذه السنة ولكل القطاعات بحوالي 52.6 مليار دينار جزائري، و هذا كبنية الاستثمارات المنفذة و ظهرت الفلاحة الاقل حجما ،من بين كل القطاعات بقيمة 2.4 مليار دينار جزائري اما الصناعة فقد حدد لها استثمارات بقيمة 32.5 مليار د ج بمعنى انها اعلى ب 16 مرة من الفلاحة وتتضح هذه المرحلة كما يلي :

الجدول (5-4)بنية الاستثمارات المنفذة سنة (1978-1979)

الوحدة مليار دينار جزائري

1978	المحروقات	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية	الصناعة	الزراعة	البنى الأساسية	المجموع

¹ التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بولعيد، ص 8-10

² عبد اللطيف بن اشهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 84

	وغيرها				والمعدات			
52.6	17.7	2.4	32.5	4	13.8	14.7	الحجم	
100	33.7	4.5	61.8	7.6	26.2	28	النسبة	

المصدر وزارة التخطيط والهيئة العمرانية القسم الاول أ والقسم الثاني ب

عبد اللطيف بن أشهيو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980 ، ص 84

شهدت مرحلة التخطيط الثلاثية والرابعة الاولى والثانية وحتى المخطط المكمل 78-79، تركيز غير مسبق على الصناعة وذلك من ناحية حجم الاستثمارات الموجهة اليها معتبرينها قاطرة للنمو الاقتصادي وعلى العكس من ذلك كانت الفلاحة في تراجع مستمر في كل فترة حتى في المخطط التكميلي 78-79 كان حجم الاستثمار للمخطط الفلاحي 2.4 اما خلال المخطط الرباعي الثاني فهي تقدر ب 3 مليار دينار جزائري والى هنا نكون قد وصلنا الى مرحلة المخططات الخماسية والتي دامت من 1980 الى 1989 .

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الاول (1980-1989) ¹: ظهرت في هذه المرحلة حالة من المراجعة والتقييم للمرحلة

(الاقتصادي ومحاولة التأقلم مع الوضع العالمي الجديد، وهو اول stagnation السابقة وهذا من اجل الخروج من الوضعية المربكة او حالة التوقف) مخطط استثماري لخمس سنوات ، وهذا المخطط يتميز بالتوازن بهدف تحسين الانتاج والإنتاجية و لأول مرة يقول المخطط الوطني انه يسعى لتحقيق التوازن بين الصناعة والفلاحة وقد حدد المخطط اهداف نذكر اهمها²:

أ - توسيع و تنوع الانتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا بإقامة اقتصاديات متكاملة .

ب - التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي .

ج - استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات .

د - الاستخدام الامثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة .

هـ - تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة و بينها ، وبين القطاعات الاخرى من جهة ثانية .

و - انشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها ، وتعميقها لتأطير النشاط وتحقيق التوازن الجهوي .

ي - اعطاء القطاع الخاص حقه من المشاركة والمساهمة في المخطط .

وقد جاء هذا المخطط ليحد من تلك الاختلالات المزمنة التي طبعها الاقتصاد الوطني ، لان الاستثمارات الصناعية والتركيز عليها على حساب تمويل القطاعات الاخرى استراتيجية كالزراعة ، و الهياكل القاعدية وادى عدم الاهتمام بالاستثمارات الاجنبية الى تقلصها من 376 مليون دولار سنة 1981 الى 50 مليون دولار³.

وقد تم تخصيص مبلغ 400.6 مليار دينار جزائري و هذا من اجل تكملة البرامج السابقة و الانطلاق في البرامج الاستثمارية الجديدة والجدول الاتي يبين توزيع استثمارات المخطط الخماسي الاول:

¹ و عرف هذا المخطط بشعار (من اجل حياة افضل)

² سعدون بو كبوس ، الاقتصاد الجزائري محاولتين من اجل التنمية (1962-1989 و 1990-2005) ، اطروحة دكتوراه كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 1999 ، ص 284

³ عبد الصمد سعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 179

الجدول (4-6) توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الاول (1980-1984)
الوحدة مليار دينار جزائري

نسبة الاستثمار %	1980- 1984	تكلفة البرامج	برامج جديدة	باقي 1979	التفصيل القطاع
43.6	174.5	236.7	153.8	82.9	الصناعة
11.8	47.1	59.4	41.6	17.8	الفلاحة
3.2	13.0	15.8	13.4	2.4	النقل
1.5	6.0	8.0	62	1.8	البريد والمواصلات
3.2	13.0	17.8	9.0	8.8	التخزين والتوزيع
4.4	17.5	28.2	19.6	8.6	الطرق ومحطات النقل
0.3	1.4	2.1	1.4	0.7	تهيئة المناطق الصناعية
2.4	9.6	13.3	10.9	2.4	التجهيزات الجماعية
10.5	42.2	65.7	35.4	30.3	التربية والتكوين
15	60	92.5	58.0	34.5	السكن

1.7	7.0	9.8	6.2	3.6	الصحة
2.3	9.3	12.2	8.1	3.1	البنائيات الاجتماعية الأخرى
100	400.6	560.5	363.6	196.9	المجموع

المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة

اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2014 ص 220.

إذا نظرنا إلى حجم الاستثمارات المخصصة للمخطط الخماسي الأول و المقدر 400.6 مليار دج .

نلاحظ ان الصناعة تأخذ كعادتها القيمة الكبرى بنسبة قدرها 43.6 % بقيمة تقدر ب 174.5 مليار دج اما الفلاحة والتي كما تعودنا من خلال المخططات السابقة غالبا ما تكون في حالة تراجع لكن في هذه المرة نجد انها زادت في قيمة المخصص الاستثماري السنوي والذي يساوي 9.42 والذي يفوق في قيمة معدل المخطط الرباعي الثاني والذي يساوي 3 مليار دج وفي المخطط التكميلي 79/78 والذي يعادل 2.4 مليار دج اما من ناحية نسبة المخطط الخماسي والتي تساوي 11.8 (الفلاحي) فهو من ناحية اقل من نسبة الاستثمار المخصص للصناعة والذي يساوي 43.6% اي انها لا تساوي سوى ربع القيمة المخصصة للصناعة ، اما بشأن المخططات السابقة فهي اكبر من نسبة المخطط الرباعي الثاني.

الفرع السادس :المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) : هو ثاني مخطط خماسي وقد جاء ملييا لجميع مقاييس

التعبير في تلك المرحلة التي شهدت من جهة ضغط المديونية ،ومن ناحية صدق القيادة السياسية ورغبتها في التغيير في كل النواحي وكل القطاعات بناء على كل التغييرات الحاصلة في الكتلة الشرقية آنذاك ،والعالم وعليه ان البرنامج كان استجابة و كان يدعو الى قفزة نوعية اقتصادية و اجتماعية ،و الهدف هو مراعاة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة مع تنظيم لمشاركة القطاع الخاص الذي بدأ يتوسع في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي ، و كان الهدف دائما هو تلبية حاجيات السكان و التحكم في التوازنات الخارجية ،وعليه تم تخصيص 550 مليار دج ،لتأخذ الصناعة نسبة 31.7% اما الفلاحة فقد شهدت نسبتها تحسنا لتقارب النسب القديمة 14.33 %، ولتشكل حوالي نصف المخصصة للصناعة وهذه اول مرة يقترب القطاع الفلاحي من نسبة القطاع الصناعي ،والمخطط الخماسي الثاني كان يهدف الى ما يلي¹:

أ- المحافظة على الاستقلال المالي ،وذلك بالتحكم في التوازنات المالية.

ب- تدعيم المكتسبات المتغيرة المحققة في مختلف المجالات ، و خاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات و اللامركزية الانشطة و المسؤوليات .

ج- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية ،والاجتماعية .

د- تخفيض تكاليف و آجال الانجاز في جميع القطاعات ،والتحديد الصارم والحتمي للجوء الى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الانجاز والخدمات ، و المراقبة الدائمة لشروط تهيئة القروض الخارجية .

هـ- تحسين فعاليات جهاز الانتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة، و التوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

وما نلاحظه عن هذا البرنامج ان الجزء الاعظم منه سيذهب لتغطية و انهاء البرامج الجاري انجازها بنسبة تعادل 55 % والجدول الآتي يوضح مخصصات المخطط الخماسي الثاني :

¹ محمد بلقاسم بهلول ، الاستثمار و اشكاله التوازن الجهوي في الجزائر- مثال الجزائر- المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990، ص 218

الجدول (7-4) مخصصات المخطط الخماسي الثاني للاستثمارات (1985- 1989)

الاوران النسبية (%)	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	تفصيل القطاعات
31.67	174.2	الصناعة
7.24	39.8	المحروقات
14.36	79	الفلاحة والري
13.82	76	الاسكان
8.18	45	الهياكل القاعدية الاقتصادية
8.18	45	التربية و التكوين
8	44	التجهيزات الجماعية
3.72	20.45	هياكل قاعدية اجتماعية أخرى
3.45	19	وسائل وإنجاز
2.88	15.85	التخزين والتوزيع
2.73	15	النقل
1.45	8	الصحة
1.45	8	البريد والمواصلات
100	550	المجموع

المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص 222.

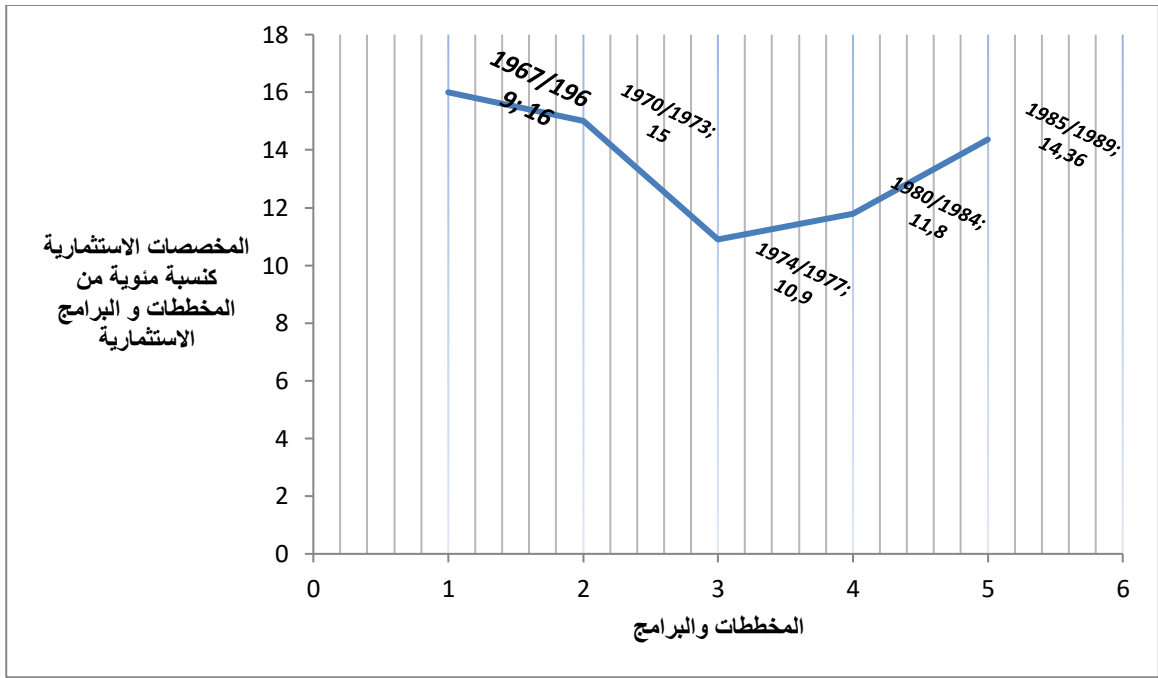
و بناء على ما سبق يمكن ان نلخص مرحلة المخططات من 1967 الى 1989 وهذا فيما يخص تطور الاستثمارات المخصصة للفلاحة والتي اتسمت بالاضطراب و عدم الاستقرار و الضعف في احيان كثيرة و الجدول الآتي و البيان الذي يوضح تطور المخصصات الاستثمارية على كل الخطط والبرامج خلال هذه المدة والتي توضح كما يلي

الجدول (4-8) تطور المخصصات الفلاحية كنسبة مئوية 1967 - 1989

المخططات والبرامج	1967-1969	1970-1973	1974-1977	1980-1984	1985-1989
المخصصات كنسبة مئوية	16	15	10.9	11.8	14.36

المصدر: من اعداد الباحث بناء على واقع المخططات والبرامج الاستثمارية خلال المرحلة 1967-1989 الواردة سابقا

الشكل (4-2) بيان تطور المخصصات الفلاحية كنسب مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

والرسم البياني يوضح تطور المخصصات في القطاع الفلاحي من 1960 الى 1989، وما ميز هذه المرحلة ما بعد 1989 هو الازدياد الشديد بحيث تطورت المديونية الى 26.17 مليار دولار¹.

اضافة الى عوامل أخرى كانهيار اسعار النفط عام 1986، مما ادى الى انخفاض عائدات المحروقات بنسبة 41% ما يقدر ب 5.12 مليار دولار، وعوامل اخرى خارجية كفقدان الدولار 51% من قيمته اتجاه العملات المتداولة الاخرى، كل هذه العوامل وغيرها ادت الى اعادة هيكلة المؤسسات، و برامج التصحيح الهيكلي مفروضة من صندوق النقد الدولي، والذي من اهم مبادئه -التفتح على الاسواق العالمية -التحرير الداخلي (اقتصاد السوق)

¹ كريم الشايبى وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998،

تخفيض النفقات و اعادة هيكلتها ، وهكذا دخلت الجزائر و انطلقت في مفاوضات و تصحيح هيكلي استمر خلال مرحلة التسعينات ، لما تميز به من عدم استقرار امني الى ان توصلت الى اتفاقية التعديل الهيكلي 1995-1998 ، وكان الهدف هو الخروج بالاقتصاد المتعثر الى اقتصاد حر يستخدم آليات السوق .

الفرع السابع :برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) :انطلاقا من الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينات و اعادة

الهيكلية للمؤسسات و برنامج التعديل الهيكلي وذلك الركود الذي اتسم به الاقتصاد الجزائري طيلة 15 سنة وبحلول سنة 2000 بدأ الوضع الداخلي الامني في التحسن ، وأسعار النفط بدأت تنتعش وبالعموم كانت المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري كما يلي :

(المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الانعاش الاقتصادي 4-9الجدول)

السنوات التفصيل	1999	2000	2001
PIB%نسبة نمو	3.2	2.2	2.1
حجم البطالة %	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات مليار \$	-2.38	7.57	6.19
احتياطي الصرف مليار \$	4.4	11.9	18.0
حجم المديونية مليار \$	28.315	25.261	22.571
سعر البرميل من البترول	17.8	28.5	24.3
معدل التضخم %	2.6	0.3	4.2
رصيد الموازنة العامة مليار دينار جزائري	-11.2	400.00	184.5

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائر بنك الجزائر 2002.

ولما كانت هذه هي الميزة العامة الوضعية للاقتصاد الوطني خاصة حالي البطالة و الركود الاقتصادي و حجم المديونية الذي بدأ في التراجع فكان لابد من برنامج للإنعاش الاقتصادي ، و الذي ارتبطت صياغته بحالة تفاؤل كبير وهو برنامج للاستثمارات العمومية متوسط الاجل من أربع سنوات ، و الذي اعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 26 افريل 2001 في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة ، بمخصصات مالية قدرها 525 مليار دينار جزائري بقيمة 7 مليار \$ و كان يهدف الى معدل نمو بين 5 % و 6 % . وتبنى هذا البرنامج مفهوم النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال والذي سيؤدي الى رفع مستوى التشغيل وما يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي، و تقليص حجم البطالة.¹

¹ نبيل بو فليح ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و العلوم الانسانية العدد 9/ 2013 ص 46

الجدول (4-10) التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي

نسبة المبالغ %	المبالغ المالية (مليار دينار)	التفصيل السنوات
39.10	205.40	2001
35.41	185.90	2002
21.56	113.20	2003
3.90	20.50	2004
100	525	المجموع

المصدر: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2000-2004) مصالح رئاسة الحكومة.

ومن اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي ما يلي :

- * تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، و فك العزلة عن المناطق النائية .
 - * اصلاح وتوسيع شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب ، و تطويرها.
 - * تطوير المنشآت الصحية و تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ.
 - * اعادة تأهيل المرافق الاجتماعية و تطوير المنشآت والمرافق الجوارية.
 - * توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية و الخدمات البريدية.
 - * توفير مناصب للعمل والتقليل من البطالة .
 - * الحد من أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من الأموال الى القطاع .
 - * تنمية القطاع الزراعي للتقليل من التبعية بالاعتماد على استصلاح الاراضي في الجنوب
- اما عن تفاصيل هذا البرنامج حسب طبيعة الاعمال او القطاعات فهو كما يلي

الجدول (4-11) تفاصيل برنامج الانعاش الاقتصادي

مجموع رخص البرنامج	رخص البرنامج (مليار دينار)					التفصيل طبيعة الاعمال
	2004-2001	2004	2003	2002	2001	
8.6	45	15	13	11	6	دعم الاصلاحات
12.42	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري
21.7	114.2	3	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.4	2	37.6	77.8	93	الاشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية السداسي الثاني
من سنة 2001 ص 123.

ما نلاحظه من خلال هذا البرنامج ان الأشغال الكبرى اخذت مكان الصناعة من حجم المخصصات من الاستثمار ولا زالت الفلاحة في نفس نسبتها العادية او المتدهورة ، و الفلاحة هنا تأخذ الكثير من الكلام وتسيل حبرا كثيرا ولكن تعطي القليل بالمقارنة بالأشغال الكبرى ، فهي تشكل نسبة الربع تقريبا مما خصص للأشغال الكبرى وهي تنزل عن آخر نسبة 14.36% من المخطط الخماسي الثاني الى 12.4 % ، و من ناحية القيمة التي كانت 79 مليار دج مقابل 65.4 مليار دج في برنامج الانعاش الاقتصادي .

وما نلاحظه ايضا في هذا البرنامج هو الاهتمام بالموارد البشرية التي بلغت قيمتها 90.2 مليار دج بنسبة مخصصات 17.2 % اعلى من مخصصات الفلاحة و الصيد البحري ، و يجب الإشارة هنا الى ان الفلاحة قد استفادت من برنامج خاص انطلق سنة 2000 و هو البرنامج الوطني للسياسة الفلاحية و والذي يسعى الى تطوير الانتاج الفلاحي و PNDA في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ومن اجل تعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ترقيّة الصادرات و استقرار سكان الارياف و بلغ حجم المخصص في هذا الاطار 55.9 مليار دينار جزائري مقسم على عدة صناديق و اكبر حصة تذهب الى الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية بغلاف مالي قدره 53.4 مليار دينار جزائري (95.5%) ويمكن توضيحه كما يلي : FN D R A)

الجدول (12-4) توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للفلاحة

المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات العمليات
53.4	12	18.8	15.1	7.5	الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحة
2	0	0.07	0.07	0.07	الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية

2.28	0	1.14	1.14	0	صندوق ضمان المخاطر الفلاحية
55.9	12	20.01	16.31	7.57	المجموع

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2004-2000).

الفرع الثامن: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005): استنادا الى ما اعتبرته الحكومات نجاحات وتحسينات بفضل برنامج الانعاش الاقتصادي، اقرت الدولة برنامجا تكميليا للنمو الاقتصادي و رصد له 55 مليار \$، و اعلن عن البرنامج من طرف رئيس الجمهورية في 07 افريل 2005 بمخصصات مالية قدرها 4203 مليار دج و وصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار \$¹ وقد احتوى هذا البرنامج على محاور اساسية كما يلي:

الجدول (4-13) البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005

النسبة %	المبالغ المالية المخصصة	التفصيل	القطاعات
455	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان	
40.5	1703.1	تطور المنشآت الأساسية	
08	337.2	دعم التنمية الاقتصادية	
04.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية	
01.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال	
100	4202.7	المجموع	

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير الاول ص 02 من الموقع www.premier-ministre.gov.dz

تم الاطلاع يوم 20/02/2015 على الساعة الرابعة صباحا

ما نستطيع قراءته من الجدول السابق ان هذا البرنامج اهتم بتنمية المستوى المعيشي للسكان، و اهتم بالموارد البشري حيث استفاد قطاع السكن ب 55 مليار دج، و قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج و قطاع التعليم العالي 141 مليار دج، و بإجمالي مخصصات لتحسين ظروف معيشة السكان ب 1908.5 مليار دج، اما الفلاحة فقد خصت فقط بقيمة 300 مليار دج² وذلك لتنمية بعض المشاريع و لمواصلة عملية التحديث والتطوير في القطاع و خاصة التنمية الريفية في هذه المرحلة بنسبة تساوي 7.13 % من اجمالي الاستثمارات المخصصة في البرنامج التكميلي (2005-2009)، و بالتالي من الواضح ان النسبة المخصصة للفلاحة قد تراجعت بالمقارنة مع البرنامج السابق، حيث كانت نسبة الفلاحة 12.4 %.

¹ عرض وزير المالية لمشروع الامن المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 الجريدة الرسمية لمداوات المجلس الشعبي الوطني السنة الرابعة رقم 169-19 اكتوبر 2005 ص 7.

² World bank a public expenditure view op cit pp34 37

الفرع التاسع: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) : يعد هذا ثالث برنامج في القرن الواحد والعشرين بالنسبة للجزائر والهدف المصرح به هو الانعاش ودعم النمو الاقتصادي ، او دعم و توظيف النمو الاقتصادي بغلاف مالي قدره 286 مليار \$ ، وهو ما يعادل 21214 مليار دج وتمت المصادقة عليه يوم 24 ماي 2010، وله اهداف عديدة نذكر منها القضاء على البطالة و دعم التنمية البشرية و القضاء على عزلة المناطق النائية ، والنهوض بالاقتصاد المصري وتطوير مناخ الاستثمار ومواصلة التجديد الفلاحي ، و تحسين الامن الغذائي و تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية ، مع الحفاظ على الاراضي الفلاحية الخصبة ...الخ و باختصار تم توجيه المخصص لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي الى قسمين اساسيين استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بقيمة 130 مليار \$، ما يعادل 9.700 مليار دينار جزائري ، اما القسم الثاني فهو يعني تلك المشاريع الجديدة التي ستنتقل من خلال هذا البرنامج بقيمة 156 مليار \$ ما يعادل 11.534 مليار دج ، وقد ركز على الجانب الاجتماعي وظروف المعيشة ومحو الفوارق الجهوية يفصل لنا برنامج توظيف النمو الاقتصادي في و الجدول الآتي :

الجدول (4-14) برنامج توظيف النمو الاقتصادي

النسبة %	المبالغ المالية (مليار دج)	التفصيل	القطاعات
49.5	10122	1-التنمية البشرية : -التربية الوطنية والتعليم العالي - السكن و الصحة و المياه - التضامن والشؤون الدينية-الرياضة والمجاهدين و التجارة	
31.5	6448	2-المنشآت القاعدية الاساسية :-الاشغال العمومية :الطرق الموانئ المطارات -النقل :السكك الحديدية المحطات المطارات - تهيئة الاقليم :المدن الجديدة	
8.16	1666	3-تحسين وتطوير الخدمات العمومية -العدالة المالية -التجارة -العمل	
7.7	1566	4-التنمية الاقتصادية -الملاحة والصيد البحري -المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - انعاش وتحديث المؤسسات العمومية	
1.8	360	5-الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	
1.2	250	6-البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال	
100	21214	المجموع	

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

وفي هذا البرنامج اعطيت اولوية للموارد البشرية او التنمية البشرية ، حيث استحوذت على 49.5% من اجمالي المخصصات تم انشاء حوالي 5000 منشأة تربية ، و 600000 مقعد بيداغوجي جامعي ، و 400000 مكان ابواء ، و 300 مؤسسة التكوين والتعليم المهنيين و 1500 منشأة قاعدية صحية ، منها 172 مستشفى ، و 45 مركبا و 377 عيادة ، و 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين ، ومليون سكن ، ومليون توصيل للغاز وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء....الخ.

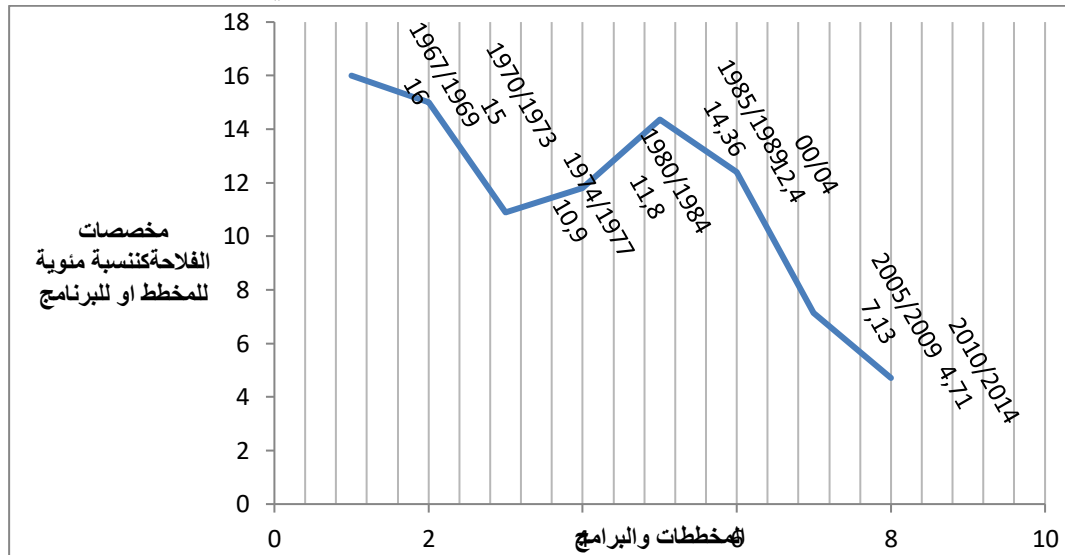
اما الفلاحة فخصص لها اكثر من 1000 مليار دج بنسبة قدرها 4.71 %، تم رصدتها لدعم لتنمية الفلاحة الريفية و بالتالي نلاحظ ان موقع الفلاحة في هذا البرنامج فهو التراجع من 7.13 % في البرنامج السابق الى 4.71 % في هذا البرنامج و اخذنا المخططات الفلاحية كنسبة مئوية لإجمالي المخصصات في جميع المخططات و البرامج من 1967 الى 2014 سنحصل على الجدول الآتي و يليه البيان الموضح لحركة عملية تخصيص الاستثمار الفلاحي و علاقته بالمخططات .

الجدول(4-15) تطور حصة الفلاحة كنسبة مئوية للمخصصات الاستثمارية

المخططات و البرامج	1967-1969	1970-1973	1974-1977	1978-1984	1985-1989	2000-2004	2005-2009	2010-2014
النسبة %	16	15	10.9	11.8	14.36	12.4	7.13	4.71

المصدر: من اعداد الباحث من واقع المخططات و البرامج الاستثمارية المخصص للفلاحة كنسبة مئوية

الشكل (3-4) حركة تخصيص الاستثمار الفلاحي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

هذا البيان يبين لنا علاقة مخططات و برامج الاستثمار وبذلك المخصص للفلاحة كنسبة مئوية وتطوره عند كل مرحلة و من المفاجئ ان النسبة تنخفض عند كل برنامج خاصة بعد المخطط الخماسي الثاني اين حظيت الفلاحة بأعلى نسبة مخصصة للاستثمار وبعدها انطلقت في التنازل عند كل مرحلة يبقى ان اعلى قيمة قدمت لمخصصات الفلاحة هي النسبة الموافقة للمخطط الثلاثي الثاني 1967-1969 اين حصلت على 16 % من قيمة الاستثمارات المخصصة

المبحث الثاني: قدرات ومؤهلات الفلاحة الصحراوية لاكتساب الميزة التنافسية

تعد مؤهلات الفلاحة الصحراوية و امكانياتها واسعة و أكثر من أن نعددها ، و لكن سنتطرق الى تلك النقاط المهمة كتطور قدرات الإنتاج و المساحة للفلاحة الصحراوية ، و تطور انتاج الأشجار المثمرة و الحبوب و الحيوان و ذلك بالقدر الذي نستطيع أن نصل اليه من الاحصائيات ، و سنبين في هذا المبحث

أيضا تلك القدرات البحثية و العلمية .و المواصلات والاتصالات و الأسواق لنفصل كل هذه المعلومات و البيانات، لنرى مدى تأثيرها في اكتساب الميزة التنافسية في المحاصيل المبكرة .

المطلب الأول: تطور قدرات الانتاج و مساحة الفلاحة الصحراوية:نقصد بالفلاحة في الولايات الصحراوية هي تلك الولايات العشر الواقعة جنوب الأطلس الصحراوي مساحتها مجتمعة تقدر بحوالي 2000000 كم² وهي بالترتيب من الشرق الى الغرب بسكرة الوادي ورقلة اليزي تمناست الأغواط غرداية أدرار بشار تندوف.

الفرع الأول : تطور مساحة النخيل و الحبوب و العلف و الخضر في ولايات الجنوب : اذ نظرنا في تطور المساحات المزروعة بالنخيل ، و الحبوب، و العلف الاصطناعي، و زراعة الخضر في الولايات الصحراوية المذكورة أنفا ما عدى ولاية الأغواط فاننا يمكن أن نلخص التطور للمساحة الزراعية و المزروعات بها خلال الفترة 1984-2012 كما يلي:

الجدول (4-16) تطور المساحات الزراعية خلال 1984-2012 في ولايات الصحراء

الوحدة :هكتار

المجموع	زراعة الخضر	العلف الاصطناعي	الحبوب	النخيل	الاراضي السنوات
102194	23345	6139	13512	59198	1985-1984
188966	27478	26228	39162	96098	1998-1997
188610	31108	11912	27379	118211	2002-2001
222851	32278	12946	30257	147370	2006-2005
234269	29665	16290	31530	156784	2008-2007
259121	34411	17271	49955	157484	2010-2009
265093	45398	17489	42754	159452	2012-2011

المصدر:موري فوزية التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية لضمان الأمن الغذائي حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ص 72.

من خلال هذا الجدول نجد أن زراعة النخيل أخذت في التطور منذ 1984 حيث خلال ثلاثة عشر سنة زادت المساحة ب 3700 هكتار بمعدل 2846 هكتار / السنة كمعدل متوسط خلال الفترة الاولى ، أما الفترة الثانية 1997-2002 أي خلال اربع سنوات، سبق أن تطورت المساحة المغروسة بالنخيل بحوالي 22000 هكتارا بمعدل متوسط الفترة 5500 هكتار / السنة، أما خلال الفترة الموضحة في الجدول 2005-2012 و المقدره بحوالي 7 سنوات تطورت المساحة ب 12082 هكتار بمعدل متوسط سنوي ب 1726 هكتار / السنة ، و بالتالي نجدان هناك تطورا في المساحة المزروعة بالنخيل حيث يتطور المعدل من فترة لأخرى بشكل متزايد، لكن ما نشاهده من تراجع المعدل في الفترة الأخيرة لا يعود الى نقص رأس المال، و انما يعود ربما الى النقص الحاد في اليد العاملة الفلاحية المتخصصة . و هذا ما جعل المستثمرين يتوجهون الى الخضرو الاعلاف أو الحبوب أو تربية الحيوان و ذلك لقصر فترة استرداد رأس المال مقارنة بالنخيل ، ثم ان هذه القطاعات لا تحتاج الى يد عاملة متخصصة كما في خدمة النخيل أما في مجال الحبوب نجد انها تطورت من 135.2 هـ موسم فلاحي 1984-1985 هكتار الى 49955 هكتار في الموسم الفلاحي 2009-2010 ، بزيادة قدرها 36443 هكتار ، و لكن هذه المساحة لم تكن مستقرة بل كانت متذبذبة خلال هذه الفترة ربما يعود ذلك الى عامل ندرة ووفرة المياه والتساقط، اما بالنسبة للعلف الصناعي فقد انطلق من 6139 هكتار ثم يتراجع قليلا خلال الفترة اللاحقة ثم يبدأ في التزايد الى أن يصل الى 17489 هكتار ، أما بالنسبة لزراعة الخضرو حسب معطيات هذا الجدول فهي متزايدة من فترة الى أخرى فمن 23345 هكتار موسم 2007-2008 الى ان بلغت 45398 هكتار موسم 2011-2012، اما اذا نظرنا الى المتاح من الاراضي الصالحة للزراعة في الصحراء الجزائرية نجدها مفصلة كما في الجدول الآتي:

الجدول(4-17)توزع الاراضي الصالحة للزراعة في ولايات الصحراء في 2012.

الأراضي الولاية	زراعات عشبية	أراضي مستريحة	مراعي طبيعية	كروم	أشجار الفواكه	1-اجمالي المساحة الزراعية	2-أراضي رعوية و مروج	3-أراضي غير منتجة	مجموع الأراضي الصالحة للزراعة (3+2+1)
ادرار	3347	4577	0	0	27748	35672	315944	14461	336077
الاغواط	45334	20949	0	419	6311	73013	1529559	0	1602572
بسكرة	51995	82970	0	204	50304	185473	1399746	67532	1652751
بشار	5991	11090	0	156	16763	34000	1320401	35987	1390388
تمنراست	2393	721	0	77	8171	11362	816100	53911	881373
ورقلة	3219	13647	0	3	21509	38378	4750000	151000	4939378
اليزي	321	353	0	27	1467	2168	6000	3424	11592
تندوف	51	315	0	10	496	872	6000000	1628	6002500
الوادي	27939	4124	0	140	39597	71800	1444181	75888	1591869

1370911	172	1337994	32745	13847	297	0	8902	9699	غرداية
19809411	404003	18919925	485483	186213	1333	0	147648	150289	المجموع

Source ministère de l'agriculture statistique agricolesuperficies des terre,utilisées par l'agriculture ,série B p 6

من خلال معطيات الجدول المساحة الزراعية الاجمالية ، و المرقمة (1) و الاراضي الرعوية و المروج ، المرقم (2) و هنا يجب ان نكتفي بالاراضي الرعوية فقط ، اما المروج فلا توجد في الصحراء. أما الجزء الأخير من الأراضي فهي أراضي غير المنتجة المسجلة تحت الرقم (3) نجد في الجدول المجموع هو (1+2+3) فاذا نظرنا الى ولاية أدرار نجد ان المساحة الاجمالية للزراعة عبارة ، عن 9.74% وهي قليلة من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة ، اما الاراضي الرعوية والمروج (2) فنسبتها الى الاراضي الصالحة للزراعة تساوي 86.3 % وهي كثيرة ، اما المجموع (3) الاراضي غير المنتجة فنسبتها 3.95 % من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة و يعد ذلك قليلا . أما بالنسبة لولاية الاغواط فتوزع أراضيها حسب الجدول بالنسب الآتية لكل نوع : النوع (1) اجمالي المساحة الزراعية 4.556 % ، وهي قليلة بالنسبة للمساحة الكلية، النوع (2) أراضي رعوية و مروج 95.444 % وهي كثيرة جدا رغم أن الطابع المنطقة رعوي وهكذا يمكن أن نلخص الجدول السابق بجدول بنسب مئوية ليوضح لنا و بسرعة الاراضي 1-و-2-و-3 الملاحظة على ذلك المجموع ، و هذا بالنسبة لكل ولاية:

الجدول(4-18)توزع الاراضي الصالحة للزراعة بالتفصيل في ولايات الصحراء

الملاحظات	3- أراضي غير منتجة	2- أراضي رعوية ومروج %	1- اجمالي المساحة للزراعة%	التفصيل الولايات
سيطرت الأراضي الرعوية والمروج	3.95	86.30	9.74	ادرار
هيمنة الأراضي الرعوية وضعف نسبة الأراضي الزراعية	0	95.44	4.56	الاغواط
يتضح ايضا هيمنة الأراضي الرعوية	4.08	84.69	11.22	بسكرة
ضعف في الأراضي الزراعية وتوسع الأراضي الرعوية	2.59	94.96	2.44	بشار
ضعف في الأراضي الزراعية وهيمنة الأراضي الرعوية	6.12	92.60	1.29	تمنراست
ضعف في نسبة الأراضي الزراعية وضخامة الأراضي الرعوية	3.05	96.16	0.77	ورقلة
ان مجموع الأراضي الصالحة للزراعة قليل والنسب غير متوازنة	29.54	51.76	18.70	اليزي
نسبة الأراضي الزراعية ضعيفة جدا و الأراضي الرعوية كبيرة جدا	0.025	99.96	0.014	تندوف
ان نسبة الأراضي الزراعية ضعيفة و اراضي الرعي كبيرة	4.76	90.72	4.51	الوادي
نسبة الأراضي الزراعية قليلة مقابل أراضي رعوية نسبتها عالية	2.11	97.6	2.38	غرداية
من خلال النسبة العامة للمجموع نجد ان نسبة الأراضي الرعوية عالية جدا و الأراضي الزراعية ضعيفة جدا	2.04	95.51	2.45	النسبة العامة للمجموع

من اعداد الباحث مستخرج من الجدول السابق توزع الاراضي الصالحة للزراعة في ولايات الصحراء حسب

حصيلة 2012.

من خلال هذا الجدول يتضح ان المساحة المستغلة في الزراعة لازالت ضعيفة فهي، في معدل متوسط كنسبة مئوية في الصحراء تساوي 2.45 %، اما الاراضي الرعوية و المروج فهي تشكل نسبة 95.51 %، أما الاراضي غير المنتجة فهي تساوي 2.04 %، و من هذا يتضح ان الصحراء لازالت تعد مجالا فارغا في الجزائر، و هو ما يعد طاقة كامنة لتحقيق ميزة تنافسية للقطاع .

الفرع الثاني : تطور انتاج الخضر والفاكهة المحمية : تنتشر عملية انتاج الخضر والفاكهة في كل المناطق الصحراوية، وكانت بداية أول ظهور لها في الثمانينيات اين بدأت أولى التجارب، و كانت ناجحة و كان تدخل الهيئات الفلاحية في تلك المرحلة بالمساعدة المادية و ذلك بتوفير العتاد خاصة المحميات و البلاستيك ذي النوعية الجيدة و البذور المهجنة، ومنذ تلك المرحلة انطلقت المحميات في الصحراء كمحصول مبكر ذي مردود مجزي الامر، الذي شجع الفلاحين على التوسع في انتاج الخضر خاصة منها الطماطم، و الفلفل الحار، و الفلفل الحلو، و الباذنجان، و الكوسا والخيار، و الشمام، و الكنتالو، و البطيخ الاحمر وكانت العملية تتم في عروة شتوية وعروة ربيعية، أو بموسمين انتاجيين موسم شتوي مبكر وموسم ربيعي ايضا مبكر، و يغلب على الموسم أو العروة الشتوية طابع المحاصيل الخضرية المبكرة. ونقول هنا هي محاصيل مبكرة بالنسبة لماذا ؟ بالنسبة لتلك المحاصيل من نفس فئتها أي المحاصيل المحمية و غير المحمية في مناطق شمال البلاد أو في أوروبا حيث السوق واسعة و عدد السكان الكبير اذا العروة الشتوية للمحاصيل المحمية وغير المحمية هي عموما منتجات الخضر المبكرة المحمية الموجهة للأسواق الكبرى في الشمال و الجنوب، و بصفة أوسع للأسواق الأوروبية و الاجنبية، كما يحدث الآن في بعض محاصيل الخضر . وكانت أهم البدايات في الولايات الأولى والرائدة في هذه المحاصيل وهي بالترتيب ولاية بسكرة ولاية ورقلة و ولاية الوادي و التحقت بعد ذلك بقية الولايات الصحراوية وكانت أهم المعوقات في تلك المرحلة المبكرة هي ضيق السوق المحلي و تباعد المناطق المنتجة لهذه المحاصيل و قلة الخبرات، و لكن شيئا فشيئا تجمعت الخبرات و اتسعت شبكات التسويق خاصة مع الشمال الذي كما اسلفنا يحتوي على أكبر الأسواق و الكثافة السكانية العالية، و من جملة الولايات الصحراوية نجد أن الأغواط لم تنخرط في عملية انتاج الخضر و الفاكهة المحمية، و الجدول التالي يبين انتاج المحمي من الخضر والفاكهة بين سنوات 2005 الى 2012 و التي تخص ولايات الصحراء التسعة كما هي موضحة فيما يلي :

الجدول(4-19)تطور المساحة و الانتاج و الإنتاجية لزراعات البلاستيكية في ولايات الصحراوية 2005-2012
وحدة المساحة هكتار(ه) وحدة الانتاج ألف قنطار(الف ق) وحدة الانتاجية قنطار/هكتار(ق/ه)

من خلال هذا الجدول لكل الولايات نجد ما يلي :

أولا - ولاية أدرار : ان المساحة تتسم بالتذبذب فمن 35 هكتار سنة 2005، تنخفض الى 30.3 هكتار سنة 2009 لترتفع الى 64 هكتار سنة 2012، اما الانتاجية فهي مستقرة في حوالي 500 ق/ه لكل السنوات ، أما الانتاج فانه متذبذب فمن 17000 ق سنة 2005 الى 14000 ق سنة 2009 ثم الى 32000 ق سنة 2012 ، أما من ناحية الانتاجية فتقع في الرتبة الرابعة وطنيا ب 500 ق/هكتار

ثانيا - ولاية الأغواط: الاحصائيات المتاحة توضح بأنه لا محاصيل محمية في الولاية لغاية 2012 و الامر أنه يعود لسبب الشتاء البارد جدا فأحيانا تتساقط الثلوج وطبيعة المنطقة الرعوية و أخيرا صعوبة استخراج المياه الجوفية .

ثالثا - ولاية بسكرة : تعد الولاية الرائدة في انتاج الخضر و الفاكهة المحمية ،فانتاجها تطور من 2183 هكتار سنة 2005 الى 3521 هكتار، أما انتاجية القنطار فقد تطورت من 494.7 ق/هكتار الى 769.3 ق/هكتار ، و هذا يعد تطورا كبيرا في مجال الانتاجية التي وصلت الى الضعف خلال ثماني سنوات ، وهو ما يعد أمرا مهما جدا . ومن ناحية المساحة تعد ولاية بسكرة الأولى ب 3521 هكتار سنة 2012 و في سنة 2015 بمعنى موسم (2014-2015) كانت المساحة 5587 هكتار ، أما الأنتاج فيقدر ب 5584116 قنطار، أما الانتاجية للهكتار سنة 2015 تساوي تقريبا 999.48 ق/هكتار ، وهو الامر لذي يجعلها دائما الأولى في مجال المساحة و الانتاج والانتاجية ، ومن خلال هذه الارقام و الاحصائيات يتضح أن ولاية بسكرة يمكن اعتبارها مطمور الجزائر في مجال الخضار و المحاصيل المحمية ، وهي بالفعل كذلك نظرا لتوسطها بين الاسواق الوطنية ونظرا للتطور الحاصل لشبكة الاتصالات و المواصلات و تعدد وسائل النقل بها البري والسكك الحديدية وتوفر المطارات الجوية ، وكل هذا يجعل منها ولاية تحضى بكل الاوراق التي تجعلها متميزة في منتجاتها متميزة في محيطها و في الوطن بأجمعه.

رابعا -ولاية بشار: نجد أنها لم تنطلق في الاستثمار في المحاصيل المحمية الا في سنة 2006 بهكتار واحد و بانتاج 680 ق ، و انتاجية 680 ق/هكتار ، و أخذت في التراجع من ناحية المساحة والانتاج و الانتاجية الى أن وصلت سنة 2012 الى مساحة 0.20 هكتار و انتاجية 650 ق/هكتار و انتاج 130 قنطار ، الامر الذي يجعلها في الرتبة ما قبل الاخيرة و أعتقد أن هذا يعود الى نقص التجارب هناك و الموقع غير الملائم و الكثافة السكانية المنخفضة التي ينتج عنها طلب منخفض و بعدها عن الولايات الاخرى . أما انتاجيتها فهي مرتفعة اذا ما قورنت بغيرها فيقع ترتيبها الثالثة سنة 2012 .

خامسا - ولاية تمنراست: فالمساحة بدت مستقرة في حدود 2.5 هكتار و دخلت الانتاج في سنة 2007 بمساحة 2.04 هكتار بانتاج قدره 1000 قنطار و انتاجية 490 ق/هكتار، أما في سنة 2012 فكانت مساحة المحاصيل المحمية هي 2.20 هكتار بانتاج قدره 520 قنطار ، و انتاجية 236.3 ق/هكتار .

سادسا - ولاية ورقلة: الولاية السادسة فقد قدرت المساحة الابتدائية للمحاصيل المحمية في سنة 2005 ب 127 هكتار و بانتاج قدره 36000 قنطار، و انتاجية قدرها 283.4 ق/هكتار لتتزايد بشكل

مستمر متصاعد الى أن وصلت سنة 2012 الى 736 هكتار و انتاج 307000 قنطار ، و انتاجية 417.1 ق/هكتار ويغلب على انتاج هذه الولاية في المحميات الانتاج الفاكهة المحمية الربيعية خاصة انتاج البطيخ الاحمر المبكر و الكنتالو والشمام، وهي في المرتبة الثالثة من ناحية المساحة و الانتاج ومن ناحية الانتاجية فهي في المرتبة الخامسة ب 417.1 ق/هكتار .

سابعا - ولاية اليزي: فقد دخلت انتاج المحميات سنة 2006 بمساحة قدرها 0.64 هكتار ، و انتاج 178 قنطار و انتاجية قدرها 278.1 ق/ هكتار ثم تزايدت الى 17 هكتار من المساحة و الانتاج الى 7000 قنطار و انتاجية قدرها 411.7 ق/ هكتار ، وهذا من السنة الموالية ثم أخذت في الانخفاض من سنة الى أخرى الى أن بلغت سنة 2012 الى 0.35 هكتار و انتاج 94 قنطار و بانتاجية 268.5 ق/هكتار .

ثامنا - ولاية تندوف: فقد كانت المساحة 5.6 هكتار و انتاج 3000 قنطار و انتاجية 535.7 ق/هكتار في سنة 2005 و في سنة 2012 سجلت مساحة قدرها 9.56 هكتار ، و انتاجية قدرها 7000 قنطار و انتاجية قدرها 732.2 ق/هكتار .

تاسعا - ولاية الوادي: فقد كانت المساحة 70 هكتار و انتاج 30000 قنطار ، و انتاجية 428.5 ق/هكتار ثم أخذت في التذبذب في السنوات الموالية لتعود للتزايد من سنة 2009 بمساحة قدرها 113 هكتار ، و بانتاج ب 39000 قنطار و بانتاجية قدرها 345.1 ق/هكتار و يعود سبب التذبذب في قطاع المحاصيل المحمية والتربد الحاصل فيه للمنافسة الشديدة من قطاع المحاصيل غير المحمية في مجال البطاطا والطماطم ، حيث تم اكتشاف طرق وانظمة جديدة للانتاج تسمح بانتاج الطماطم بدون بيوت محمية شتاء ، و بانتاج وفير فمثلا بلغ من غزارة الانتاج موسم 2015-2016 انه لم يجدوا اين يصرف الانتاج حيث عجزت الاسواق على استيعاب الكميات المنتجة من الطماطم، و انهارت الأسعار الى ان بلغت في سوق التجزئة في الوادي 10 دینارات وسعر الطماطم للمصانع 2 دينار في شهر جانفي 2016 ، ولم تتحرك السلطات بشأن هذه المسألة والتي تعد حيوية وجديّة للمحافظة على الاستثمارات الناشئة ، و هو الذي انجر عنه انسحاب المستثمرين من انتاج الطماطم و البطاطا وهو ما انعكس في ارتفاع الاسعار في الموسم الموالي 2016-2017 والطماطم بسعر الجملة تضاعفت أسعارها على أنه يجب ملاحظة ان ارتفاع الأسعار له عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار ، كارتفاع اسعار الطاقة و كل أسعار المدخلات الزراعية وانهييار قيمة العملة، الامر الذي أفقد المستثمرين من جهة جزءا من قيم أموالهم التي عملوا بجد لتوفيرها ، و من ناحية أخرى تضخمت الاسعار أمامهم و رغم كل هذا فالوادي تعد الولاية الثالثة في مجال المحاصيل المحمية ففي سنة 2012 بلغت المساحة 158 هكتار بانتاج 76000 قنطار و انتاجية 481 ق/هكتار .

عاشرا - ولاية غرداية: وفق لمعطيات هذا الجدول ففي سنة 2005 كانت المساحة 2.97 هكتارا و الانتاج 2000 قنطارا و الانتاجية 673.4 ق/ هكتار و لتستمر وضعية المحاصيل المحمية في هذه الولاية متذبذبة الى أن وصلت الى 1.53 هكتار و انتاجا قدره 647 قنطار و انتاجية تساوي 422.8 ق/هكتار .

وتبلغ المساحة الكلية في الولايات الصحراوية للمحاصيل المحمية سنة 2012 ما قيمته 4492.8 هكتار محميا و متخصصا في انتاج الخضر والفاكهة و بانتاج 3132300 قنطار ، و انتاجية 697.1 ق/هكتار و المساحة كانت متطورة و في تزايد من 2009 الى 2012 ، اما الانتاج ففي بدايته شهد تذبذبا صعودا ونزولا ثم في سنة 2009 شهد تطور مضطرب حتى سنة 2012 أما بشأن الانتاجية المتوسطة الكلية فقد شهدت أيضا تذبذبا من سنة الى أخرى.

الفرع الثالث: تطور الخضر والفاكهة غير المحمية: وهي تلك الخضر التي يتم انتاجها من الحقول مباشرة من دون حماية الابحواجز الرياح ، و هذه الخضر تنمو بما يلائمها و بصورتها الطبيعية، و كل نوع من الاراضي يوجد بنوع منها وهي في الصحراء تحب العروة الخريفية لانها اكثر اعتدالا و هدوءا و أكثر مناسبة لنموها و نضجها تبدأ زراعتها من 10 أوت و 15 أوت و حتى 15 سبتمبر للمتاخرة في موسمها و تكون بتاريخها كلها مبكرة، بمعنى تجنى في الشتاء كالفول والجلبانة و الثوم و البصل والكوسا و الطماطم و البطاطا و الجزر والخيار و الملفوف الاخضر و القرنيبط و اللفت ، و هذه كلها تصلح في العروة الشتوية المبكرة نقول مبكرة لانها تنضج قبل غيرها في بلادنا ، وعند الغير نقصد به أوروبا ، هناك ما يصلح في العروة الربيعية كالبطيخ الاحمر و الكانتالو و الشمام و الكوسا و الفلفل الحار و الخيار و الباذنجان و الجدول الآتي يبين لنا بعضا من هذه المحاصيل و كيف تطورت مساحتها و انتاجها و انتاجيتها في الولايات الصحراوية .

الجدول (20-4) تطور مساحة محاصيل الخضر غير المحمية الإنتاج و الإنتاجية في ولايات الصحراء

وحدة المساحة هكتار(هـ) وحدة الإنتاج الف قنطار (الف ق) وحدة الإنتاجية قنطار/ هكتار (ق/هـ)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	
152.2	653	4289	157.7	659	4178	133.5	568	4253	147	666	4505	144.7	643	4443	147.2	553	3756	145	609	4201	ادرار
195.7	1765	9015	188	1481	7880	189.3	1653	8729	193	1376	7132	150.4	1010	6713	141.4	868	6135	155.3	952	6129	الاغواط
277.8	4269	15365	263.6	3690	15020	259.8	3866	14880	211.3	2696	12754	177.8	2464	13853	185.4	2646	14266	197.3	2903	14711	بسكرة
198.6	681	3428	114.6	512	4464	122.1	513	4200	99.6	271	2719	70.5	189	2678	141.4	474	3305	142	445	3130	بشار
124.2	211	1698	116.2	227	1953	87.6	169	1929	128.6	149	1158	119	117	984	140.6	155	1102	129.7	170	1310	تمنراست
190.6	611	3204	136.7	410	2998	139.5	373	2673	111.5	282	2528	123	300	2440	94.3	242	2565	85	240	2824	ورقلة
108.4	18	166	107	17	159	108	16	148	108	16	148	108.1	16	148	108	16	148	108	16	148	اليزي
290.3	36	124	295	36	122	273.5	29	106	244.6	23	94	256.4	20	78	270.8	13	48	250	14	56	تندوف
334.8	12118	36200	269	7907	29404	280.7	6915	24628	214.2	4217	19687	195.4	3413	17465	196.2	2235	11390	191.7	2464	12847	الوادي
163.7	655	4000	165	545	3300	171.5	506	2950	150	400	2665	158.6	418	2635	152	394	2591	152	375	2464	غرداية
2036.3	21017	77489	1812.8	15754	69478	1765.5	14608	64496	1608.6	10096	53390	1503.9	8590	51437	1577.3	7596	45351	1556	8180	47820	المجموع

Source Ministère de L'agriculture ,statistiques agricoles,Ensemble des cultures maraichères,Serie B P 32

أولا -المساحة والانتاج والانتاجية في ولاية ادرار: إن المساحة الاجمالية لزراعة الخضر تطورت من 4201 هكتار و بانتاج قدره 609000 قنطار وبمردودية 145 ق/هكتار ، حيث تشهد تراجعا في السنة الموالية في المساحة بصفة كبيرة حيث بلغت 3756 هكتار ، و انتاج قدره 553 قنطار ، و بانتاجية 147.2 ق/ هكتار مرتفعة عن سابقتها أما في سنة 2008 و 2009 كانت المساحة تقريبا ثابتة 4443 هكتار و 4505 هكتار ، أما الانتاجية فقد كانت متقاربة أما عن أسباب الانخفاض في المساحة و الثبات في الانتاج تقريبا ، والانتاجية هو أن عملية الانتاج السابقة و ما حصل بعدها من صعوبات في تسويق المنتجات و اتضح بعد الاسواق للمستثمرين و عزلة المنطقة على الرغم من أراضيها الجيدة و مياهها العذبة وهو ما أدى بالمنتجين و المستثمرين الى العزوف عن توسيع المساحات المنتجة، وهذا السبب يظهر في كل المنتجات الصحراوية لكن بدرجات ، و من جانب آخر عدم تكفل الدولة بالسعر الأدنى و عدم توفر وسائل نقل مبردة أو مشروعات النقل المرافقة لعملية الانتاج فمنتوج الطماطم في أدرار لقي نجاحا كبيرا ولكن مشكلة التسويق و المخازن المكيفة كانت كفيلا بتحجيم الإنتاج أو القضاء عليه تماما .

ثانيا -المساحة و الانتاج و الانتاجية بولاية الأغواط : ان هذه الولاية تشتهر بكون أراضيها جيدة و مياهها عذبة لكنها عميقة شيئا ما ، و أرضها تنتج كافة الخضر و التي تجود في المناطق الصحراوية والتي منها الفول والبازلاء والخضراء و الطماطم و البطاطا والبصل والثوم والجزر و الخيار والبطيخ و الملفوف الاخضر والقربيط و الفاصولياء الخضراء و اللفت و من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المساحة تتزايد من 2006 بقيمة 6129 الى 6135 هكتار سنة 2007 و تطورت أكثر سنة 2008 الى 6713 ، و هكذا تطورت المساحة وبقوة الى غاية 2010 حيث وصلت الى 8729 هكتار حيث زادت بما قيمته 2600 هكتار في خمس سنوات ، بمعنى أنها زادت كل سنة بمتوسط قدره 520 هكتار ، وهو ما يعد مؤشرا جيدا مقارنة بأدرار ذات التربة الجيدة و المساحات الشاسعة ولكن هذا التزايد ما لبث أن تراجع في 2011 الى 7880 أي تراجع بقيمة 1100 هكتار ، و في سنة 2012 تطورت المساحة الى 9015 هكتار ونفس الشيء نلاحظه عن الانتاج الذي تطور لغاية سنة 2010 ب 1653 قنطار ، و تراجع في سنة 2011 الى 1481 قنطار ثم يتزايد مرة أخرى الى 1765 قنطار وهذا التزايد في المساحة و الانتاج لمحاصيل الخضر في الانتاجية التي ظلت بين مستقرة و متزايدة ففي سنة 2006 كانت الانتاجية 155.3 ق/هكتار وفي سنة 2012 بلغت 195.7 ق/ هكتار، وهذا الامر يعود الى سنوات الدعم الفلاحي و توفر امكانيات الاقتراض في تلك المرحلة مما ينعكس على المساحة والانتاج و الانتاجية ثم ان تميز هذه المنطقة بوفرة الاراضي و المياه العذبة و القرب من المدن الكبرى خاصة الجزائر العاصمة مما يسهل عملية التسويق و ازدهار حركة النقل بفضل تحسن الطرقات و وفرة وسائل النقل .

ثالثا -المساحة والانتاج والانتاجية بولاية بسكرة : ان ولاية بسكرة تعد ولاية متقدمة في مجال انتاج الخضر بكافة أنواعها و يعود هذا لحسن تموقعها وسط البلاد وسط الكتلة السكانية فأعلى كثافة سكانية توجد شرق البلاد اضافة الى قربها من الوسط والشرق بمعنى التموقع الجغرافي الجيد لهذه الولاية كبوابة للصحراء و مطلة على الوسط والشرق.

و من الجدول نجد ان المساحة والتي تقدر ب 14700 هكتار سنة 2006، وأخذت في التراجع سنة 2009 الى 12754 هكتار فهذا قد يكون بسبب التوسع الشديد أو الزائف، ولكن تصحيح الاوضاع في وقت لاحق عن طريق الاستثمارات الحقيقية و استمرارها أو بسبب كثافته مما ينعكس في تدني الاسعار كما حدث في سنة 2015 حينما تدنت الاسعار بحيث تكفلت باخراج أعداد من المنتجين و آخرين وضعوا رهن ديونهم. مما تسبب في تقليص المساحات بين سنة وأخرى فالانتاج يتنازل من سنة 2006 الى سنة 2008 و من سنة 2009 يتزايد ليصل الى 2696000 قنطار ليستمر الانتاج في التزايد وهو الامر المهم في حالة هذه الولاية، ليبليغ سنة 2012 الى 4269000 قنطار بالاضافة الى أن أعلى انتاجية سنة 2012، بقيمة قدرها 227.8 ق/هكتار، و أهم الخضار التي تجود بها ولاية بسكرة الجلبانة والفاصوليا والبقول الاخضر و البصل والثوم و الطماطم والفلفل بأنواعه و الخيار والكوسة و الباذنجان و البطاطا و القرنون و الملفوف الاخضر والجزر واللفت و الفاصولياء الخضراء و الحمراء، أما عن تزايد مساحة محاصيل الخضار يعود الى عمليات استصلاح الأراضي ومحيطات الامتياز الكثيرة، حيث قدرت المساحة في سنة 2012 ب 15365 هكتار.

رابعا - المساحة والانتاج والانتاجية لولاية بشار: ان أراضي ولاية بشار تجود بجميع أنواع الخضار المذكورة سابقا كالفاصوليا والجلبانة و البطاطا والطماطم والبصل والثوم و البطيخ و الفلفل بأنواعه و الكوسا و الباذنجان والملفوف الاخضر والخيار و القرنبيط و القرنون و الجزر واللفت، و انطلقت زراعة الخضار الحقلية بمساحة قدرها 3130 هكتار و بانتاج 445 ألف قنطار، و بانتاجية قدرها 142 ق/هكتار، و بقيت قيم الانتاج والمساحة والانتاجية متذبذبة لتصل الى أدنى قيمة من المساحة سنة 2008 و لتبدأ في التزايد حتى سنة 2011 حيث تصل الى 4464 هكتار، و ما يلاحظ ان انتاجية بشار بصورة عامة هي أقل من سابقتها من الولايات، و نجد أن المساحة تراجعت سنة 2012 الى ما قيمته 3428 هكتار، وما نلاحظه هو انتاجية عالية و انتاج مرتفع رغم تراجع المساحة حيث كانت الانتاجية 198.6 ق/ هكتار، و الانتاج 681000 قنطار و ربما يعود هذا الى نوعية التربة والمياه، أو عامل الخبرة التي تراكمت و أعطت نتائجها، فليست المساحة وحدها ما يعمل على زيادة الانتاج والانتاجية و قد تكون كثافة التكنولوجيا، و توفر تقنيات العمل والبذور الجيدة او استصلاح مناطق غنية بالمواد العضوية مما يرفع انتاج و انتاجية الهكتار.

خامسا - المساحة و الانتاج و الانتاجية بولاية تمنراست: ان ولاية تمنراست تتمتع بمناخ استوائي، يمكن أن يكون مكتملا لمناخ الجزائر عامة سواء الصحراوي أو المناخ التلي، لكونه مختلفا في دورته الزراعية و الحيوانية و تستطيع الجزائر ان تحصل من هذا المناخ خاصة على تلك المنتجات التي تحتاج الى الحرارة و الرطوبة أو اعتدال في الجو طوال السنة، وما يلاحظ بالنسبة لهذه المنطقة بعدها عن الاسواق الوطنية و ضيق سوقها الداخلي، لا وجود لولايات قريبة بعيدة عن الكثافة السكانية وما نتوقه تطورا متدرجا تبعا لتطور الكتلة السكانية هناك و متطلباتها أو تلك التجارة الحدودية ان وجدت و قد تطورت مساحة الخضار المغروسة من 1310 هكتار في شكل متناقص الى 2008 حيث بلغت 984 هكتار وبعدها تطورت ايجابيا لتتزايد المساحة الى أن وصلت الى 1953 هكتار سنة 2011 و في سنة 2012 تراجعت

المساحة مرة أخرى إلى 1698 هكتار ونجد أن الانتاج قد تبع المساحة المزروعة، فتنازل في المرحلة الأولى ثم تصاعد إلى 2011 ثم تراجع مرة أخرى في 2012 إلى 211000 قنطار، أما الانتاجية فقد أخذت اتجاهها متذبذبا تارة نزولا أو صعودا، ثم في سنة 2012 تساوي 124.2 ق/هكتار أقل منها للسنة 2006 والتي كانت تساوي 129.7 ق/هكتار وهذا التراجع في المقاييس الثلاثة ربما يعود لمؤاماة درجة استيعاب السوق التي هي بالطبيعة محدودة ثم لسبب آخر وهو قد يكون عدم توافر التقنية والتجربة والخبرة لأن الانتاج في بعض مناطق الجنوب لا زال في بعض الأحيان في مراحل التجارب و أحيانا الاقصاء و التهميش والعزلة و التضيق على التجارة البيئية الداخلية والخارجية لجعل أمر الاستثمار في الزراعة مجازفة خطيرة وما حصل في أدرار و التي هي أقرب، و امكانياتها أوفر عندما أنتجت الطماطم بشكل كبير ثم حينما أنتجت الذرة الصفراء، كعلف للحيوان و لم يجد المنتجون حتى الحصادات لجمعه هذا فضلا عن تخزينه و تسويقه.

سادسا - المساحة والإنتاج والإنتاجية بولاية ورقلة: ان مناخ هذه المنطقة و تربتها تجود فيها كل أنواع الخضار من فول أخضر و باذنجان و طماطم و بطاطا و جلابانة و كل أنواع الخضر الأخرى، ولكن ما تجود به أكثر هو المحصول المبكر للبطيخ بأنواعه الأحمر و الأصفر و الكانتالو والشمام، حيث تغزو منتجات هذه الولاية الأسواق الوطنية بتلك المحاصيل البديرة، والتي لا قبل لولايات أخرى بها وهذا لأسباب عدة توفر التجارب والخبرات على مدى السنوات الماضية، ووفرة المبادرات الرأسمالية بالاضافة الى دعم الدولة في هذا المجال والذي نجد أن المساحة، و من خلال الجدول وفي السنوات الثلاث الأولى قد أخذت منحنى متناقص من 2824 هكتار من 2006 إلى 2440 هكتار سنة 2008 وبعد ذلك تأخذ منحنى تصاعدي لتصل إلى المساحة سنة 2012 إلى 3204 أما الانتاج فانه سلك المنحنى المتذبذب في بداية المرحلة إلى غاية 2009 و بعدها بدأ في التصاعد إلى أن بلغ 611000 قنطار سنة 2011 و بالمثل كانت الانتاجية متذبذبة و تراوحت بين 85 ق/هكتار سنة 2006 و 190.6 ق/هكتار سنة 2012، و ان الغالب العام سبب هذا التذبذب ليس هو عدم كفاية الاستثمار الفلاحي في الصحراء، و انما عدم كفاية و كفاءة السياسة التسويقية و السياسة الفلاحية المترددة غير الواضحة في مجال الملكية و عقود الامتياز و عقود الاستصلاح و عقود امتياز الشباب كل هذه النقاط و غيرها تجعل المستثمرين يترددون في المغامرة بأموالهم، ليؤول بهم المقام إلى أن يتساءل هل هذه أملاكنا أم نصف أملاكنا....؟ وهو الامر الذي يثير التذبذب والتراجع في كل الولايات بسبب عدم وضوح الرؤية للسلطة الإدارية لمستقبل استثمارات و جهود و تضحيات الافراد.

سابعا- المساحة و الانتاج و الانتاجية بولاية اليزي: هذه الولاية تقع في الجنوب الشرقي للبلاد و أرضها و مياها تجود بكل أنواع الخضر من بطاطا و طماطم و بصل و ثوم و باذنجان و كل أنواع البطيخ و الفول و الجلابانة، و المساحة خلال السنوات من 2006 إلى 2010 بقيت ثابتة في 148 هكتار وهذا راجع لمحدودية السوق و ضيقه و عزله و بعد الولاية عن بقية أرجاء القطر و لكن بعد 2011 شهدت تطورا بسيطا إلى 159 هكتار ثم في 2012 بلغت 166 هكتار و تطابقت حركة الانتاج مع حركة المساحة ففي المرحلة الأولى الانتاج بقي ثابتا في 16000 قنطار و في 2011 تطور إلى 17000 قنطار و في 2012 إلى 18000

قنطار ، و الانتاجية كانت ثابتة بقيمة 108 ق/هكتار و تطورت الإنتاجية ايضا تبعا للتطور الحاصل في المساحة من 107 الى 108.4 ق/هكتار.

ثامنا - المساحة والانتاج و الانتاجية في ولاية تندوف : ما يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن المساحة المخصصة للخضر بتندوف قد أخذت منحى تنازلي من سنة 2006 حيث كانت المساحة 56 هكتار وفي 2007 بلغ 48 هكتار ثم بدأ في التصاعد من سنة الى أخرى الى أن بلغت سنة 2012 حوالي 124 هكتار ، و الانتاج نجد أنه يتبع المساحة فقد نزل من 14000 قنطار في سنة 2006 الى 13000 قنطار سنة 2007 وبدأ في التزايد بعد ذلك الى غاية 2012 بقيمة 36000 قنطار أما الانتاجية فنلاحظ أنها من بين الأعلى على مستوى المنطقة الصحراوية بعد ولاية الوادي فهي 250 ق/هكتار سنة 2006 ثم تذبذبت صعودا ونزولا ، وهي في سنة 2012 تساوي 290.3 ق/هكتار وينتج عن هذه الولاية كل الخضر والتي تصلح في ولايات الصحراء الأخرى كالتماطم و البطاطا و الفلفل الحار والحلو و الباذنجان و البطيخ بجميع أنواعه و الجزر واللفت و القرنييط و البصل والثوم و البازلاء و كل ما يصلح في مناطق الصحراء تنتجه بصورة مبكرة و بانتاجية متميزة.

تاسعا - المساحة والانتاج و الانتاجية في ولاية الوادي : تعد ولاية الوادي من الولايات الرائدة في انتاج الخضر المبكرة بجميع أنواعها و خاصة البطاطا و التماطم الغير المحمية لأنه في هذه المنطقة تم اكتشاف منطقة و مناخ جزئي يمكن التماطم الحقلية من اتمام محصولها الشتوي بصورة طبيعية ، و هذا ببعض تقنيات الرش و تقنيات التسميد و شيء من البذور المحسنة سمحت كل هذه العناصر مندمجة مع بعضها في أن تكون الرائدة في انتاج البطاطا شتاء البيضاء والحمراء، بأنواعها وفي حالة التماطم الحقلية العروة الشتوية، لأن هناك عروة ربيعية مبكرة تبدأ غراستها في جانفي ، وكل هذه المحاصيل أعطت نتائج متميزة و يتم انتاج الفلفل بجميع أنواعه و البطيخ بجميع أنواعه في الحقل مبكرا ، و الفول الاخضر والجلبانة والبصل والثوم حيث تم انتاجهم بكميات كبيرة و بأسعار تنافسية لأنه يتم انتاجهم عقب دورة البطاطا و البطيخ في محاور الرش محلية الصنع، لنحصل على المنتج بدون تكاليف كثيرة ماعدا البذور والمياه وعملية الغرسة ، وكان انتاجه متميزا من ناحية التبريد و النوعية والكمية ، و اذا عدنا للجدول السابق نجد أن المساحة قد تراجعت من 12847 هكتار سنة 2006 الى 11390 هكتار سنة 2007 ثم أخذت في التزايد سنة بعد أخرى الى أن بلغت 36200 هكتار، و بانتاج تبع حركة المساحة نزولا في بادئ الأمر وصعودا الى أن بلغ سنة 2012 قيمة 12118000 قنطار، و هذا يعد تميزا في الانتاج بصفته الكمية و صفته الانتاجية التي بلغت 334.8 ق/هكتار سنة 2012.

ويكفي أن نشير الى أن مجموع الانتاج من الخضر المحمية لولايات الصحراء مجتمعة سنة 2012 يساوي 8899000 قنطار في حين كمية الخضر المبكرة من ولاية الوادي يساوي 12118000 قنطار ، والفرق واضح بين العددين على أن نظيف العدد الأول الذي تنتجه ولاية بسكرة و عليه يكون 78% من انتاج الخضر في الصحراء ينتج بين ولاية الوادي و بسكرة و الباقي 22% تنتجه ولايات الصحراء الأخرى .

عاشرا - المساحة والانتاج والانتاجية في ولاية غرداية : تنتج هذه الولاية جميع المحاصيل من الخضر من بطاطا و طماطم و فلفل حار و حلو و باذنجان و بطيخ بجميع أنواعه و قرنون و فول و جلابانه و بصل و ثوم ، وهذه البلاد مياها عذبة و أرضها صالحة لأنواع عديدة من الخضر و الثمار ومن خلال الجدول السابق فان المساحة أخذت في التصاعد من سنة لأخرى، ففي سنة 2006 كانت المساحة 2464 و بلغت 4000 هكتار سنة 2012 أما ، الانتاج ايضا كان متزايدا و يندرج تبعا لتطور المساحة ، ماعدا سنة 2009 أين شهدت تراجعاً الى 400000 قنطار ، و تزايد الى أن وصل في سنة 2012 الى 655000 قنطار ، أما الانتاجية فكانت متذبذبة و بلغت سنة 2012 قيمة 163.7 ق /هكتار.

المطلب الثاني :تطور انتاج الأشجار المثمرة و الحبوب و الحيوان في الصحراء :

الفرع الأول: تطور انتاج و انتاجية الأشجار المثمرة في ولايات الصحراء :

ان الاشجار المثمرة في الصحراء عديدة الانواع وكثيرة و سنقتصر في هذا الموقف على ذكر أنواعها الرئيسية و التي تشكل مجالا حيويا للانتاج و الاستثمار و هي في عمومها مبكرة خاصة، تلك الاشجار التي يصلح انتاجها في الشمال والجنوب و سنبداً بالنخيل ثم الزيتون ثم أشجار الحمضيات ، ثم انتاج عنب المائدة و انتاج التين ثم انتاج الاشجار ذات الحب و النوى في مناطق الصحراء المختلفة، و سنبحث حسب الاحصائيات المتوفرة و أفضلها وأين توجد و تجود بحسب كل منطقة .

أولاً- تطور انتاج و انتاجية النخيل في ولايات الصحراء :أشجار التمور في الصحراء الجزائرية متنوعة و متعددة الأشكال و الاحجام والالوان ، و تجود كل عام بحسب حال السنة وكمية الامطار و نوعية و جودة الخدمة و كلما غرسنا أكثر تظهر لنا أنواع و أصناف أكثر ، تلك التي تظهر من غرس البذور مباشرة و اذا نظرنا الى مناطق الصحراء من ناحية أعداد النخيل في سنة 2012 فقد بلغت 13601058 و انتاجها و انتاجيتها نجدها ملخصه في الجدول التالي :

الجدول (21-4) تطور عدد الأشجار انتاج وإنتاجية التمور في الولايات الصحراوية خلال الفترة (2006-2012)

وحدة الإنتاج ألف قنطار(ألف ق) وحدة الإنتاجية كيلوغرام / الشجرة (كغ/شجرة)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنة الولايات
عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	
2665344	865	32.4	2602950	825	31.6	2459820	789	32.4	2395164	782	32.6	2597090	676	26	2283440	546	24.5	2228340	549	24.6	ادرار
13920	11	79	13920	10	71.8	13920	6	43.1	13920	6	43.1	13920	4	28.7	13920	5	35.9	13440	4	29.7	الاغواط
3537605	2917	82.4	3037722	2614	86	2930077	2205	75.2	2889417	1868	64.6	2758970	1845	66.8	2586230	1747	67.5	2360580	1644	69.6	بسكرة
798166	239	30	709866	214	30.1	634666	199	31.3	759567	228	30	752460	243	32.2	459120	161	35	430180	126	29.2	بشار
447620	109	24.3	447621	105	23.4	447621	103	23	447620	102	22.7	348210	66	19	327140	65	19.8	307140	59	19.2	تمنراست
1966092	1131	57.5	193356	1030	53.2	1915121	959	50	1893205	1008	53.2	1860340	885	47.5	1835020	849	46.2	1794660	802	44.6	ورقلة
53007	16	30.1	53007	19	30.1	53007	16	30.1	42760	15	35	42760	15	35	42760	15	35	30490	12	39.3	اليزي
22500	6	26.6	19000	5	26.3	16300	4	24.5	13200	4	30.3	12000	3	25	8000	2	25	5000	2	40	تندوف
3117304	2023	64.8	3026587	1910	63.1	2800217	1675	59.8	2689826	1541	57.2	2631470	1378	52.3	2556230	1504	58.8	2464860	1335	54.1	الوادي
979500	470	48	959100	423	44.1	913100	390	42.7	825100	360	43.6	787400	335	42.5	721280	293	40.6	696500	322	46.2	غرداية
1360105	7787	475.1	1280333	7152	459.	1218384	6346	412.	1196977	5914	412.	1180462	5450	375	1077804	5187	388.	1033119	4855	396.	المجموع
8			3		7	9		1	9		3	0		3	0		5	0			

Source Ministère de l'agriculture ,statistique agricoles,palmiers dattiers, séries B pp43-44

أ- عدد النخيل و الانتاج والانتاجية في ولاية أدرار : ان عدد أشجار النخيل بدأت سنة 2006 بعدد 2228340 نخلة ، ثم أخذت في التزايد الى غاية سنة 2009 اين سجلت تراجعا إلى 2395164 ، ثم أخذت في الارتفاع شيئا فشيئا الى أن وصلت سنة 2012 عدد 2665344 نخلة ، بانتاج قدره 549 الف قنطار سنة 2006 انخفض الى أقل انتاج في كل هذه السنوات هو 546 الف قنطار سنة 2007 ، وليبدأ في التزايد حتى بلغ سنة 2012 865 ألف قنطار أما الانتاجية فقد أخذت منحى متذبذب تارة ترتفع و أخرى تنخفض ، و سجلنا سنة 2006 ما قيمته 24.6 كغ / شجرة لتنتهي عام 2012 بقيمة 32.4 كغ/ شجرة و الانتاجية كانت بين الهاتين متذبذبة على طول الفترة المدروسة و تعد من بين الولايات الأربع الواعدة في مجال انتاج التمور وهي بسكرة الوادي ورقلة وأدرار و هذا لمقدرة المنتج على تحمل التخزين والشحن

ب - عدد النخيل والإنتاج والإنتاجية في ولاية الأغواط : ان عدد النخيل في هذه الولاية يتميز بالثبات والاستقرار و مما يبدا أن النخلة شجرة غير محببة في المنطقة لسبب أو لآخر فقد يكون لشح المياه أو لسبب درجات الحرارة غير المناسبة لانضاج التمور أو لوجود بدائل اقتصادية مريحة و أقل تكلفة فالولاية رعوية بطبيعتها أو لعدم وجود الخبرة الكافية في مجال خدمة و زراعة النخيل و قد كان عدد النخيل سنة 2006 13440 نخلة و بلغ سنة 2012 حوالي 13920 أما الإنتاج فإنه بدأ متذبذبا من 4000 الى 5000 قنطار في 2006 و 2007 ثم بدأ من 2008 في التزايد الى أن بلغ سنة 2012 قيمة 11000 قنطار و تضاعف الإنتاج ربما يعود الى دخول النخيل وبلوغه أجل الإنتاج و في نهاية الفترة أما الإنتاجية فقد كانت متذبذبة من سنة لأخرى وقد كانت سنة 2006 تساوي 20.7 كغ / شجرة ووصلت في 2012 قيمة 79 كغ/ شجرة .

ج - عدد النخيل والإنتاج والإنتاجية في ولاية بسكرة : حسبما ورد الينا من الجدول السابق فان أعداد النخيل بهذه الولاية اخذت في التزايد من سنة لآخرى فهي سنة 2006 بلغت عدد 236050 نخلة وفي سنة 2012 تساوي 3537605 نخلة وهذا ربما يعود لكون النخلة جزء من تاريخ المنطقة وفي جزء منه تعود الى مرحلة الدعم والبرامج الفلاحية المكثفة والتي حظيت الولاية منها بقسط وافر ثم لملائمة هذه الشجرة للمياه والمناخ و التربة و بسبب توفر العادات والتقاليد في خدمة هذا النوع من الأشجار ولتوفر اليد العاملة التقنية في ذلك ثم لشهرة هذه الولاية بكونها سوقا لأجود أنواع التمور في البلاد و لقربها من أسواق الشمال و خاصة أنه في هذه المرحلة انتشرت فكرة الاستثمار في تصدير التمور و هذا ما عمل على رفع أسعار التمور و خاصة الجيد منها مما شجع الفلاحين على زيادة اعدادها خاصة دقلة نور و الغرس و الدقلة البيضاء وهي أنواع محبوبة و مجزية في الإنتاج . أما الإنتاج فإنه شهد تطورا تبعا لتطور أعداد النخيل من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كان الإنتاج 1644000 قنطار ليبلغ سنة 2012 قيمة 2917000 قنطار و الإنتاجية فقد كانت متذبذبة من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كانت تساوي 69.6 كغ / شجرة لتصل سنة 2012 الى 82.4 كغ/ شجرة و بسكرة هي الولاية الأولى من حيث العدد ومن حيث الإنتاج و من ناحية الإنتاجية و هذا يعود لسبب ملائمة هذه الولاية كما أسلفنا لغراسة هذه الشجرة .

د- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية بشار : بناء على ما ورد في الجدول السابق فان ولاية بشار قد تمتعت بتطور ملحوظ في مجال زراعة النخيل، ففي سنة 2006 بلغ عدد النخيل 430180 نخلة، ليزيد العدد الى أن بلغ سنة 2009 الى 759567 نخلة، ثم لينخفض سنة 2010 الى عدد 634666 ليتزايد من جديد حتى وصل سنة 2012 الى عدد 798166 نخلة، بإنتاج متذبذب بدأ سنة 2006 بإنتاج قدره 126000 قنطار ليبلغ سنة 2012 قيمة 239000 قنطار، أما الإنتاجية فهي ضعيفة في حدود 30 كغ/ شجرة.

هـ- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية تمنراست : من خلال الجدول السابق نجد أن ولاية تمنراست كان عدد النخيل بها سنة 2006 هو 307140 ثم تزايد الى أن بلغ 327140 سنة 2007 وبلغ العدد 348250 سنة 2008، ثم ليستقر في 447620 الى غاية 2012، أما الإنتاج فقد أخذ منحى متزايد من سنة لآخرى ليصل سنة 2012 الى 109000 قنطار اما بالنسبة للإنتاجية فخلال السنوات الثلاث الأولى فقد كانت مستقرة في حدود 19 كغ /شجرة الواحدة ليتطور قليلا و ذلك بعد سنة 2008 حيث تشهد سنة 2009 تطور الإنتاجية الى 22.9 كغ /نخلة الواحدة واستمر في التطور شيئا فشيئا الى أن وصل سنة 2012 الى 24.3 كغ / النخلة الواحدة .

و- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية ورقلة : من الجدول السابق يتضح لنا أن زراعة النخيل بولاية ورقلة تشهد تطورا من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كان عدد النخيل 1794660 ليتطور الى 1966092 نخلة لتحتل المرتبة الرابعة وطنيا بعد كل من بسكرة الوادي وأدرار و ان تمور كل من ورقلة وأدرار معلومة بتبكيرها، خاصة في تلك المحاصيل التي تجنى طازجة، و شهد الإنتاج تطورا متواليا من سنة لآخرى حيث كان في سنة 2006 يساوي 802000 قنطار ليبلغ سنة 2012 انتاجا قدره 1131000 قنطار، اما الإنتاجية فقد أخذت في التطور من سنة لآخرى فمن 44.6 كغ /نخلة في 2006 الى 57.5 كغ / نخلة سنة 2012 وهي إنتاجية متوسطة وطنيا .

ز- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية اليزي : حسب المعطيات الجدول السابق فان أشجار النخيل بالولاية شهدت تطورا ملحوظا من البداية أي في سنة 2006 تعدى عدد النخيل 30490 نخلة، ليبلغ سنة 2009 حوالي 42760 نخلة، و انطلاقا من سنة 2009 شهد عدد النخيل ثباتا لغاية 2012 بعدد 53007، أما الإنتاج فإنه قد تراوح بين 12000 قنطار سنة 2006 ليصل الى 16000 قنطار سنة 2012، أما الإنتاجية فإنها كانت متناقصة من سنة لآخرى لقد كانت سنة 2006 تساوي 39.3 كغ / للنخلة الواحدة لتتخفض سنة 2012 الى 30.1 كغ/ للنخلة الواحدة، و هي إنتاجية تعد منخفضة بالنسبة للمتوسط الوطني الذي يساوي 47.5 كغ/نخلة سنة 2012 و تظهر حدود الإنتاج واضحة بسبب محدودية السوق والعزلة .

ح- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية بولاية تندوف : من خلال الجدول السابق فان عدد النخيل بتزايد من سنة لآخرى بصورة بسيطة، و يتجلى هنا ضيق السوق والعزلة الاقتصادية لهذه الولاية فأعداد النخيل تزايدت من 5000 نخلة سنة 2006 الى 22500 نخلة سنة 2012 بمعنى أنه تضاعف أربع مرات

، ولكن هذا العدد قليل في ولاية شاسعة و مترامية الاطراف كما ان الإنتاج قد تطور من 2000 قنطار سنة 2006 ليصل الى 6000 قنطار سنة 2012 ، ويكون الإنتاج قد تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة، اما الإنتاجية فانها كانت متذبذبة من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كانت تساوي 40 كغ / للنخلة الواحدة لتتخفف الى 26.6 كغ / للنخلة سنة 2012 .

ط- عدد النخيل والإنتاج والإنتاجية بولاية الوادي : مما ورد في الجدول السابق نجد أن ولاية الوادي تقع في لترتيب ثانيا بعد ولاية بسكرة بعدد نخيل قدره 3117304 سنة 2012 بعد ان كان سنة 2006 يساوي 2464860 نخلة ، ونلاحظ ان اعدادها كانت تتزايد من سنة لآخرى وهذا يعود ربما الى عملية الدعم و البرامج الفلاحية الخاصة بنخيل "الغوط" أو النخل البعلي ، وهذا النوع من تمور دقلة نور كان يصدر في سنوات السبعينات والثمانينات الى فرنسا دون الحاجة الى تبريد و نستطيع ان نحفظ به بعد النضج في صناديق من الخشب حتى نهاية الربيع بدون أي اضرار تذكر ، أما الإنتاج فقد تبع المساحة متطورا من سنة الى أخرى حتى بلغ سنة 2012 كمية قدرها 2023000 قنطار، أما الإنتاجية فقد كانت متزايدة من سنة 2006 بقيمة 54.1 كغ / للنخلة ، ليصل الى سنة 2012 الى 64.8 كغ / للنخلة وهو معدل فوق المتوسط وطنيا، ولكن لا يتناسب مع المجهودات المبذولة في هذا الجانب ويعود هذا الى طبيعة الأرض كونها ضعيفة و بسبب وجود بدائل زراعية غير مكلفة و مجزية .

ي - عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية بولاية غرداية : من خلال الجدول السابق نجد ان عدد النخيل بولاية غرداية تطور من سنة لآخرى ففي سنة 2006 كان عدد النخيل 696500 نخلة ليبلغ سنة 2012 عدد 979500 نخلة ، وهو ما يجعل عدد النخيل يتضاعف وهي تقع في المرتبة الخامسة ، من ناحية الإنتاج على المستوى الوطني و هذا في سنة 2012 وانتاج هذه الولاية يتميز بنوعيته الجيدة رغم صغر الثمار ، بالنسبة لثمار الزيبان ، وهي تقرب في الشكل والجودة تمور وادي ريغ وبلغ انتاج الولاية سنة 2006 حوالي 322000 قنطار و تزايد الى ان وصل سنة 2012 حوالي 470000 قنطار ، أما الإنتاجية فلم تتغير كثيرا حيث كانت في 2006 تساوي 46.2 كغ/للنخلة وبلغت سنة 2012 الى 48 كغ / للنخلة و الذي يعد مماثلا للمتوسط الوطني .

الفرع الثاني: تطور عدد أشجار الزيتون والإنتاج والإنتاجية في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006-

2012: ان أشجار الزيتون تعد من الأشجار الحديثة العهد في الجنوب الجزائري ، فبعضها ظهر في الثمانينات و التسعينات و حتى ان وجد قبل ذلك فهو بكميات لا تكاد نحصىها لقلتها، أما في الفترة الأخيرة فقد علم الناس بما لهذه الشجرة المباركة من صبر و تحمل للجفاف و بركة في الإنتاج فهي لا تحتاج للكثير من المياه وتعطي غلة كاملة ، و ان أحسن أنواع الزيت تلك المستخرجة من زيتون الصحراء لكونه الأقل حموضة و الاجود وهذا بشهادة التحاليل المخبرية¹ ولهذه الأسباب جميعا توسعت غراسة أشجار الزيتون

¹ وهذه التحاليل قامت بها مستثمرة الضاوية بولاية الوادي وفي معصرة الضاوية وتم تصدير هذه الزيوت للخارج وكان مطلوبا ونجحت عملية تصديره بناء على التحاليل المخبرية

ولكن في كل ولايات الصحراء هناك أربع ولايات لم تصل إليها هذه الشجرة وهي أدرار و تمنراست و اليزي و تندوف و هذا حسب المعطيات الواردة في الجدول الآتي :

الجدول (4-22) تطور عدد أشجار إنتاج و إنتاجية الزيتون في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006.

2012

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات	الولايات
مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادار	
27	2022 0	74900	32	13300	41500	41.7	1075 0	25746	44.4	7000	15750	19. 3	3053	15750	20	2863	14315	26. 1	1340	5120	الاغواط	
16	5037 4	315136	11. 4	41571	362714	19.2	3075 5	159460	15.8	1511 8	95170	9.2	6262	67670	21.8	1342 6	61350	20. 7	10450	50400	بسكرة	
20.5	834	4050	14. 9	1245	8334	5.3	375	7000	20.6	320	1550	4	240	6000	9.3	300	3200	10	240	2400	بشار	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تمنراست	
6.8	806	11749	4.6	460	9995	14.6	658	4500	27.2	696	2550	14	300	2140	30	270	900	30	225	750	ورقلة	
0	0	0	0	0	0	15.1	18	119	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	اليزي	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف	
3.7	1470 0	390000	3.2	10440	320000	4.3	9472	217000	4.3	7110	164200	6.2	3488	55520	9.8	1576	16030	13. 7	1500	10920	الوادي	
12.7	1457 6	114562	18	9200	51142	19.3	8900	45900	16.7	7225	43200	16. 5	7100	42800	16.7	6700	40000	17. 8	6600	37000	غرداية	
86.7	1015 10	910397	84. 1	76216	793685	119.5	6092 8	459725	129	3746 9	322420 0	69. 2	2985 7	189880	107.6	2513 5	135795	118 3.	20355	106590	المجموع	

Source :Ministere de l'agriculture,statistiques agricoles,olives et huiles, seriesB p p 45

أ - تطور عدد أشجار و إنتاج و إنتاجية الزيتون بولاية الاغواط : ان أشجار الزيتون بولاية الاغواط تطورت من سنة لآخرى فهي في سنة 2006 عددها 5120 شجرة ، و بلغت عند نهاية الفترة المحددة 74900 شجرة في 2012 وهو ما يعني تضاعف عدد الأشجار ب 15 مرة وهذا يعد رقما كبيرا على حداثة التجربة، مما يدل على نجاح هذه الشجرة بهذه المنطقة و ربما يعود سبب هذا الى الدعم و تلك البرامج الفلاحية التي قدمت العون للفلاحين ، أما عن الإنتاج فقد تبع المساحة أيضا في تطور مضطرد من 1340 قنطار من الزيتون سنة 2006 الى 20220 قنطار سنة 2012، بمعنى أنه تضاعف حوالي 20 مرة أما الإنتاجية فقد كانت متذبذبة من 26.1 كغ/ للشجرة الواحدة الى 41.7 كغ / للشجرة سنة 2010 و بلغت 27 كغ/ للشجرة سنة 2012.

ب- تطور عدد الأشجار وإنتاج وإنتاجية الزيتون بولاية بسكرة : هذه الولاية تعد من الولايات الرائدة في مجال زراعة وإنتاج الزيتون حيث بلغ عددها سنة 2006 حوالي 50400 شجرة ، و تطور من سنة لآخرى بصورة متتابعة الى ان بلغ حوالي 315136 شجرة سنة 2012 بما يعني تضاعف عدد الأشجار ب 6 مرات ، و في هذه الولاية بالذات هناك اقبال على غراسها و لاجل ذلك زاد انتاجها من 10450 قنطار سنة 2006 الى 50374 قنطار سنة 2012 بمعنى تضاعف الإنتاج خمس مرات أما الإنتاجية فهي متذبذبة من سنة لأخرى و السبب يعود الى كون الأشجار كلها لازالت فتية أو لان الزيتون يثمر سنة بسنة أما عن أسباب توسعه من ناحية عدد الأشجار المغروسة والإنتاج فيعود ربما الى الدعم والبرامج الفلاحية والى ما قدمته لجنة الغابات (و المسؤولة عن عملية التشجير) و إعطاء الشتلات للفلاحين ، و شيء من هذا النجاح يعود الى ملائمة هذه الشجرة للتربة والمناخ و مختلف أنواع المياه و ينتج الزيتون للاكل والعصر و يوجد بالولاية معصرتان لإنتاج زيت الزيتون .

ج - تطور عدد الأشجار وإنتاج وإنتاجية الزيتون بولاية بشار : ان زراعة أشجار الزيتون في هذه الولاية من الأرقام الواردة في الجدول في سنة 2006 هو 2400 شجرة ثم تطور الى 3200 شجرة سنة 2007 ، وفي سنة 2008 وصل العدد الى 6000 شجرة لكن ما لبث العدد ان تدهور الى 1550 سنة 2009، ثم ارتفع الى 7000 وفي سنة 2010 و عاود الارتفاع في السنة الموالية أي 2011 فوصل الى 8334 شجر لينتهي سنة 2012 الى 4050 شجرة ، ان العدد الكلي للأشجار لا يعد كمية كبيرة و لكن يعد هذا مؤشرا لتوجه الفلاحين والمستثمرين ويدل على الظروف المناخية والأرض و استجابة هذه الشجرة لهذه للإمكانيات الطبيعية ، اما الإنتاج فانه يأخذ منحى الإنتاج صعودا و نزولا متذبذبا حيث الإنتاج هو في سنة 2006 حوالي 240 قنطار و قد بلغ في سنة 2012 حوالي 834 قنطار ، أما الإنتاجية فهي متذبذبة وبحدة و ربما تعود الى لاسباب قاهرة كالجفاف الحاد بمنطقة معينة فهي في سنة 2008 تساوي 4 كغ / للشجرة وهي في سنة 2012 تساوي 20.5 كغ / للشجرة أو لصعوبة الجني و قلة اليد العاملة .

د - تطور عدد الأشجار و إنتاج وإنتاجية الزيتون بولاية ورقلة : من خلال الجدول السابق نجد ان عدد الأشجار في هذه الولاية يتزايد من سنة لآخرى حيث نجد في سنة 2006 هو 750 شجرة زيتون لياخذ

في الصعود الى ان وصل سنة 2012 الى عدد 11749 شجرة ، و الإنتاج من سنة 2006 اخذ الإنتاج منحي تصاعدي من سنة لآخرى الى ان بلغ سنة 2009 حوالي 696 قنطار لتأتي السنوات الموالية 2010 2011 كسنوات تراجع في المنتج اما سنة 2012 فقد سجلت انتاجا وقدره 806 قنطار اما الإنتاجية بقيمة 4.6 كغ/ شجرة ، وهذا قد يعود لكون الأشجار مازالت صغيرة او القليل منها دخل مرحلة الإنتاج او بسبب الإهمال او بسبب العمالة غير المتخصصة ،لانه في بلادنا كل من لا يجد له عملا يمكن ان يكون فلاحا ،ولدى اشقاءنا بالجوار(تونس)مثلا كل عمل لابد له من تخصص و تكوين في الاعمال الفلاحية فانتاج المحاصيل البدرية تخصص يدرس في معهد تقني بسوسة للمحاصيل البدرية، و المحاصيل البلاستيكية هي عمل فلاحي متخصص بتكوين ،وهكذا في كل اعمال الإنتاج النباتية او الحيوانية تستلزم تكويننا متخصصا .

هـ - تطور عدد أشجار إنتاج و إنتاجية الزيتون بولاية الوادي : من خلال الجدول السابق و الأرقام الواردة يتضح لنا مدى رغبة الفلاحين في هذه الولاية لزراعة أشجار الزيتون على الرغم من قلة التنوير والإرشاد و التوجيه الفلاحي في عامة ولايات الصحراء ،لكون هذه الشجرة ليست معلومة لدى الافراد وليس لها تاريخ انتاج في المنطقة ، و انما هي احد المنتجات القادمة الجديدة ، و رغم ذلك استطاع الفلاحون وفي فترة وجيزة اختبار مزاياها و علموها وأصبحت هناك معصرتان معلومتان في وسط مدينة الوادي وهما معصرة الضاوية ومعصرة شرقي، وأخرى تقليدية (العصر على البارد) وأصبح الزيتون ينتج للأكل والتعليب والتصدير ، و آخر لأجل الزيت وقد تطور عدد الأشجار من 10920 شجرة سنة 2006 الى 390000 شجرة سنة 2012 و العدد يبين درجة الاقبال الكبير على غراستها و تعد ولاية الوادي الأولى من حيث عدد الأشجار ، فنجد من خلال الأرقام أن عدد أشجار سنة 2006 تضاعف 39 مرة في سنة 2012 مما يعني ان متوسط الزيادة السنوي في عدد الأشجار هو 63000 شجرة ، اما من ناحية ضعف الإنتاج و الإنتاجية ربما يعود الى صغر سن أشجار الزيتون فالانتاج سنة 2006 هو 6600 قنطار و في سنة 2012 هو 14700 قنطار ، اما الإنتاجية فقد تراوحت بين 13.7 كغ /شجرة سنة 2006 و 3.7 سنة 2012 ، وكان اهم عائق لدى المنتجين هو عملية جني المحصول ففي كثير من الاحيان يعجز الفلاحون عن جمع محاصيلهم لكثرة الأشجار و قلة اليد العاملة فتتكفل الرياح والطيور بجمعه .

و- تطور عدد أشجار وإنتاج وإنتاجية الزيتون في ولاية غرداية : من الجدول السابق ومن خلال المعطيات الرقمية نجد ان عدد الأشجار أخذ في التطور بشكل متزايد انطلاقا من سنة 2006 بعدد 37000 شجرة الى ان وصل سنة 2012 الى عدد 114562 شجرة ، واهم ما ميز هذه الأشجار هو الإنتاج أيضا المتزايد من سنة لآخرى الى ان بلغ سنة 2012 قيمة 14576 قنطار و الإنتاجية يمكن ان نقول انها اخذت منحي متزايد تقريبا اذا استثنينا إنتاجية 2008 .

الفرع الثالث- تطور عدد أشجار وإنتاج وإنتاجية الحمضيات في ولايات الصحراء خلال 2006-2012

ان أشجار الحمضيات في ولايات الصحراء تعد اشجارا جديدة في عموم الولايات ماعدى بعض الولايات التي كانت موجودة بها ابان الحقبة الاستعمارية ، و نقصد بالحمضيات البرتقال و المندرين والكليمنتين و الليمون والليمون الهندي، وانتشرت هذه الشجرة بحسب ملاءمة مناخ المنطقة و تربيتها وهذه الغرسة تحتاج للمياه العذبة و التربة المتوازنة و سنتطرق بالتفصيل لعدد الهكتارات و الإنتاج والإنتاجية لكل ولاية ،ماعدى ولايات أدرار وتندوف التي لم تصلها هذه الشجرة و سنرى ذلك بحسب الجدول الآتي:

الجدول (4-23) تطور مساحة إنتاج وإنتاجية الحمضيات في ولايات الصحراء خلال ال فترة 2006-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية قنطار/هكتار

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
إنتاج هكتار	مساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج هكتار	مساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج هكتار	مساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج هكتار	مساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج هكتار	مساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج هكتار	مساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج هكتار	مساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار
46.3	835	18	41	738	18	37.7	680	18	37.5	680	19	29.5	620	21	40	840	21	47.1	990	21	الاغواط
37.5	3000	80	36.2	3006	83	38.8	2684	69	26.1	1805	69	34.3	2370	69	33	2380	72	29.3	1940	66	بسكرة
82.5	2560	31	97.7	3520	36	97.9	2840	29	97.6	2540	26	93.6	2340	25	84	1850	22	84	1260	15	بشار
26.4	5081	192	25.7	5130	199	57.6	7270	126	38.9	4950	127	26.5	3370	127	26.6	3390	127	41.2	4000	97	تمنراست
53.1	850	16	57.3	746	13	46.6	653	14	24.3	268	11	6	60	10	17	205	12	65	780	12	ورقلة
59.3	3678	62	53.4	3314	62	57.6	3573	62	55	3304	60	56	3250	58	53	3075	58	59.4	3450	58	اليزي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف
43.5	1873	43	45.8	1879	41	48	1872	39	46.4	1810	39	41.7	1670	40	44.1	1900	43	40.4	1740	43	الوادي
88.9	58504	658	83.4	53000	635	87.7	49850	568	71.2	44450	624	75.4	43330	574	76.7	4200	547	79	41000	519	غرداية
437.5	76381	1100	440.5	71333	1087	471.9	69422	925	395.2	59807	975	363	57010	924	374.4	55640	902	445.4	55160	831	المجموع

(ق/هـ)

Source :Ministere de l'agriculture ,statistiques agricoles ,agrumes,série Bp49

أ- تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات في ولاية الاغواط : ان ولاية الاغواط من ناحية المناخ و المياه و التربة هي ملائمة لهذا المحصول ،ولكن طبيعة السكان والمنطقة والتي هي ذات صبغة رعوية تجعل امر الزراعة و الغراسة ضيقا في الولاية، و ينعكس ذلك على المساحة الابتدائية الضعيفة في 2006 حوالي 21 هكتار وبقيت المساحة مستقرة حتى سنة 2008 وبعدها بدأت في التراجع الى ان وصلت 18 هكتار في الثلاث سنوات الأخيرة وتنتج المنطقة كل أنواع الحمضيات ويعود سبب هذا التراجع في الإنتاج والإنتاجية ، خاصة سنوات 2006-2009 الى التوقف عن انتاج الليمون الهندي ،والكليمنتين في هذه الفترة وقد كانت المساحة سنة 2012 تقدر ب 18 هكتار و الإنتاج 835 قنطار و الإنتاجية 46.3 ق/هكتار .

ب - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية بسكرة : هذه الولاية تتسم بتنوع في تربتها ومناخها والحمضيات تجود في المناطق عذبة المياه معتدلة التربة أهم ما ينتج هو الليمون بصفة خاصة ،و البرتقال والمندرين، و المساحة بدأت سنة 2006 ب 66 هكتار و اتسمت بالاضطراب الى ان وصلت سنة 2011 مساحة 83 هكتار ثم تراجعت سنة 2012 الى 80 هكتار ،اما الإنتاج فقد شهد تزايد من سنة 2006 الى 2008 وفي الأولى كانت 1940 قنطار و في الثانية 2340 قنطار ،وتراجع الإنتاج سنة 2009 الى 1805 قنطار ،وكانت الإنتاجية هي الأدنى بقيمة 26.1 ق/هكتار ،وهي الأقل خلال هاته الفترة ثم تزايد الإنتاج و الإنتاجية حيث بلغ سنة 2012 حوالي 3000 قنطار و الإنتاجية ب 37.5 ق / هكتار.

ج - تطور المساحة والإنتاج و الإنتاجية للحمضيات في ولاية بشار : من خلال معطيات هذا الجدول والتي تخص المساحة والإنتاج والإنتاجية ،وخاصة الإنتاجية التي اخذت شكلا متزايدا من السنة الأولى 2006 ب 84 قنطار /الهكتار لتتطور الإنتاجية الى ان وصلت الى سنة 2010 الى 97.9 ق/هكتار، ثم تراجعت قليلا في السنوات الموالية لتصل سنة 2012 الى 82.5 ق/ هكتار ،وهذه الأخيرة تدل على ملائمة هذه الشجرة لمناخ وطبيعة المنطقة و تجاوبها الجيد هو ما أعطى الإنتاجية الأعلى على مستوى الجنوب كله في محصول الحمضيات فرغم ان المساحة قليلة فهي في سنة 2006 تساوي 15 هكتار تزايدت شيئا فشيئا الى ان وصلت 36 هكتار سنة 2011 ،ثم ان الإنتاج أيضا تبع المساحة متزايدا من 1260 قنطار سنة 2006 الى ان بلغ سنة 2011 حوالي 3520 قنطار ،و في السنة الأخيرة من هذه الفترة 2012 تراجعت الى 31 هكتار و الإنتاج الى 2560 قنطار من البرتقال والكلمنتين و الليمون .

د- تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات في ولاية تمنراست: من خلال الجدول السابق نجد ان هذه الولاية تنتج كل الحمضيات ماعدى الليمون الهندي ،فهي تنتج البرتقال و الليمون و الكليمونتين و الماندرين ،و المساحة تتطور بسرعة،ففي سنة 2006 كانت المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات هي 97 هكتار و بعد سنة تطورت الى 127 هكتار سنة 2007 ،بزيادة قدرها 30 هكتار وبقيت ثابتة لمدة أربع سنوات أي لسنة 2011 حيث نجد المساحة ترتفع الى 199 هكتار بزيادة قدرها 73 هكتار ،وبعد هذا تنحسر المساحة في سنة 2012 الى 192 هكتار أي بتراجع قدره 7 هكتارات وفي سنة 2006 كان الإنتاج 4000 قنطار وتناقص الى 3370 قنطار سنة 2008 وفي سنة 2009 شهدت انتاجا ضخما رغم

تراجع المساحة و هذا قديكون العامل من ناحية دخول المساحات لمرحلة الإنتاج واسعة في نفس السنة و كان الإنتاج في سنة 2009 هو 4950 قنطار و هكذا تزايد الإنتاج لاعلى قيمة له خلال كل الفترة وهي 7270 قنطار وبعدها تراجع الى 5081 قنطار ، و ذلك خلال سنة 2012 و الإنتاجية هي 26.4 قنطار / هكتار والتي كانت سنة 2006 تساوي 41.2 قنطار / هكتار مما يعني تراجعاً في الإنتاجية .

هـ - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات في ولاية اليزي : من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق نجد ان الإنتاج في نصفه الأول ثابت في قيمة 58 هكتار المحققة في سنة 2006 ، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى وفي سنة 2000 أصبحت المساحة 60 هكتار، ثم ارتفعت في 2010 الى 62 هكتار و ثبتت الى انتهاء الفترة في سنة 2012 ب 62 هكتار واما الأنواع المنتجة بهذه الولاية فهي الأنواع الأربعة من برتقال و مندرين وكليمونتين و ليمون ، اما الإنتاج فقد شهد فترة نزول من 2006 حيث سجل 3450 قنطار ثم تراجع في 2007 و بعدها بدأ في الصعود مجددا الى غاية 2010 الى 3573 قنطار وليتراجع بعد ذلك الى 3314 قنطار سنة 2011 و ليبلغ سنة 2012 حوالي 4678 قنطار ، اما الإنتاجية فقد كانت مضطربة من سنة لآخرى فقد سجلت سنة 2006 ما قيمته 59.4 قنطار / هكتار وهي في سنة 2012 تقدر ب 59.3 قنطار / هكتار .

و - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية ورقلة : ان ولاية ورقلة بما تضمنه من مساحات شاسعة و إمكانات اقتصادية ضخمة يجعل ذلك منهاموطن الاستثمار في هذه المنتوجات الجديدة خاصة حينما نعلم انها تقدم إنتاجية هي الرابعة على المستوى الوطني ، و قد تراوحت الإنتاجية بين 65 ق/هكتار سنة 2006 و 53.1 ق / هكتار سنة 2012 اما الإنتاج فقد بدأ ب 780 قنطار وانتهى ب 850 قنطار .

ز - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية الوادي : من خلال معطيات الجدول السابق و نظرا للطبيعة القاسية في هذه الولاية و الأرض الفقيرة فهي لا يمكن ان يصلح بها الانتاج الليمون والبرتقال فقط ، وقد تراجعت المساحة من 43 هكتار سنة 2006 الى 39 هكتار سنة 2010 ثم بدأت الصعود مرة أخرى الى ان بلغت سنة 2012 مساحة 43 هكتار، اما الانتاج فقد كان متذبذبا من سنة الى أخرى فمن 1740 قنطار سنة 2006 ليصل الى 1873 قنطار سنة 2012 ، اما الإنتاجية فلم تكن مستقرة بل هي أيضا متذبذبة أكثر من سنة لآخرى حيث سجلت 40.4 ق/هكتار سنة 2006 و سجلت سنة 2010 أعلى إنتاجية 48 ق/هكتار وفي الأخير سنة 2012 سجلت 43.5 ق/هكتار .

ك - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية غرداية : ان ولاية غرداية و ولاية بشار تعدان من الولايات الواعدة في مجال الحمضيات فمياها و تربتها جيدة وملائمة للمنتوج و المناخ ملائم لمنتوج ذي نوعية ممتازة و محصول مبكر و متميز خاصة البرتقال، وقد كانت المساحة تقدر ب 519 هكتار سنة 2006 وتزايدت الى ان وصلت الى 658 هكتار سنة 2012 ، اما عن الإنتاجية فهي جيدة لكن متذبذبة

من سنة لآخرى لكن بشكل عام فقد حققت سنة 2006 حوالي 79 ق/للهكتار لتبلغ سنة 2012 88.9 ق/هكتار، وهي الأعلى على المستوى الوطني لتلك السنة.

الفرع الرابع: تطور المساحة وإنتاج وإنتاجية عنب المائدة في ولايات الصحراء في الفترة 2006-2012: ان العنب بالنسبة لسكان الصحراء شيء محبوب و خاصة الخضراء، والبيضاء و الصفراء، وعنب الكاردينال الأسود المبكر وعنب فكتوريا المتوسط التبكير، و الحمراء الكبيرة (Red globe) فهي تنتج محمية في ولاية بسكرة، وهي تصلح وتوجد في كل أنواع الأراضي لكن تكون ضعيفة في الأراضي الرملية الا بالتسميد الجيد، وتعد من أجمل أنواع الفاكهة في البلاد الحارة لانها تسد الجوع لكونها سكرية وتروي العطش لاحتوائها على كميات عالية من المياه، وهي محصول جيد التبكير فالفارق الزمني بين المبكر منها في الجنوب والشمال أي ولايات الصحراء و ولايات الشمال الساحلية (و ليست الداخلية) يقدر بحوالي شهر، وهذا فارق كبير ومدة كافية ليجنى ويوزع المحصول بأسعار متميزة، وان أجود الاراضي التي تفي بهذا المحصول ولاية غرداية، و ورقلة، وبسكرة، وهذا بالنظر الى الإنتاجية باستثناء ولاية أدرار التي لم تدخل تجربة إنتاج عنب المائدة في الصحراء و الجدول التالي يوضح المساحة و الإنتاج والإنتاجية في ولايات الصحراء في 2006-2012.

الجدول (24-4) تطور مساحة انتاج ونتاجية الكروم في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية قنطار/هكتار (ق/هـ)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
إنتاج قنطار	المساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج قنطار	المساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج قنطار	المساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج قنطار	المساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج قنطار	المساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج قنطار	المساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	إنتاج قنطار	المساحة هكتار	إنتاجية قنطار/هكتار	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار
25	8200	238	27.9	8620	308	27	8316	308	27	6200	230	23	5290	230	21.6	4860	225	27.5	4950	180	الاعواط
95.5	16594	177	94.5	15317	162	159.8	21895	137	120.5	20380	169	82.9	9210	111	59.8	6645	111	141.7	13895	98	بسكرة
52	4472	86	45	2700	60	59.3	3500	59	45.1	2665	59	108	5400	50	50	2000	40	50	2000	40	بشار
90.6	6617	73	69.3	4855	70	56.6	3000	53	62	4526	73	57.8	4164	72	74.8	5390	72	59.8	4308	72	تمنازست
197.3	592	3	191.6	575	3	183	549	3	219.6	659	3	166	498	3	85.6	685	8	58.5	468	8	ورقلة
66.2	1591	24	60	1380	23	65.4	1505	23	62.5	1502	24	65.2	1500	23	65	1496	23	66.6	1000	15	اليزي
1.5	15	10	3	30	10	3.18	35	11	2	20	10	20	180	9	20	180	9	20	180	9	تندوف
110.2	31633	287	125.5	33650	268	130	34840	268	130	32500	250	138.9	26538	191	130	26390	203	136.9	26700	195	الوادي
170	22100	130	170	20740	122	169.2	19300	114	177.5	19000	107	178.9	17000	95	176.1	15500	88	182.9	15000	82	غرداية
808.3	91814	1028	786.8	87867	1026	853.4	92940	976	846.2	87452	925	840.7	69780	784	682.9	63146	779	743.9	68501	699	المجموع

Source Ministère de l'agriculture, statistiques agricoles, vigne à vin et raisin de table, Serie B p 50

أ - تطور مساحة و انتاج وإنتاجية عنب المائدة في ولاية الاغواط : من خلال معطيات الجدول السابق وما نعلمه عن تربة هذه الولاية بمياهها العذبة ، حيث تعد مناسبة بالنسبة لهذا المحصول خاصة الانواع المبكرة كالكاردينال و فيكتوريا وموسكاد، و هناك أنواع نصف مبكرة جيدة المحصول والنوعية و نظرا لمناخ هذه الولاية أعتبر انها يمكن أن تجود فيها بوفرة كألفونسو و داتي دو بيروت و داتي دي إيطالي وغيرها كثير من الأنواع، و نلاحظ ان المساحة تتزايد من 2006 اين كانت 180 هكتار لتبلغ سنة 2011 قيمة 308 هكتار وتراجعت في سنة 2012 الى 288 هكتار، وذلك بسبب تراجع زخم عملية الدعم الفلاحي والبرامج الفلاحية و تحولها نحو البناء الريفي، ورغم ذلك تعد هذه الولاية من ناحية المساحة الولاية الثانية بعد ولاية الوادي ، الامر الذي يجعلها من ضمن الولايات الصحراوية الرائدة في انتاج هذا المحصول اما، الإنتاج فقد الاعم تزايد حتى بلغ سنة 2011 قيمة 8620 قنطار و، الإنتاجية 27.9 ق/هكتار وفي سنة 2012 كان الإنتاج 8200 قنطار بإنتاجية 25 ق/ هكتار وأغرب ما يميز حالة هذه الولاية هو الإنتاجية المتدنية على الرغم من المساحة المتزايدة ، وربما تعود لعدم التصريح لدى الجملة او البيع المباشر في ولايات أخرى لنوعية الخدمة لان العنب يحتاج الى خدمة نوعية في التقليم والتشذيب.

ب- تطورالمساحة والإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية بسكرة : من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق نجد ولاية بسكرة مناخا ملائما و مياهها وتربة ملائمة في بعض مناطقها لهذا المنتج الذي منه أصناف شديدة التبكير محلية وأجنبية كالكاردينال والذي هو عنب المائدة الأسود والذي ينتج مبكرا بالولاية ويوحه الى الأسواق المحلية و الى أسواق الشمال نظرا لارتفاع سعره كمحصول بدري ،وقد كانت المساحة المغروسة بعنب المائدة سنة 2006 هي 98 هكتارا وتطورت الى ان بلغت سنة 2009 حوالي 169 هكتار ثم تراجعت سنة 2010 الى 137 هكتار ثم بدأت في التزايد مرة أخرى الى أن بلغت 177 هكتار الامر الذي يجعلها ثالث ولاية في المساحة ، بعد كل من الوادي والاغواط وذلك سنة 2012، ويعد هذا المحصول شديد التبكير في هذه الولاية بسبب درجات الحرارة المرتفعة وخاصة الأنواع المبكرة اذا اختيرت بعناية و هناك من يضيف الى ذلك زراعتها محمية كانتاج عنب (راد قلوب) الذي هو في الأصل متأخر يأتي خريفي ولكن بفضل توفر تقنيات الزراعات المحمية و توفر مواد تدعى كاسرات السكون وهي مواد عالية التقنية تستخدم لتنشيط دورة الحياة في ظل ظروف تشجعها على النمو وتعطي محصول مبكرا يأتي في بسكرة في منتصف الربيع بين شهري مارس و أفريل و يدخل السواق بصفة محاصيل مبكرة في بيوت محمية بالهكتار ، اما الإنتاج فقد تزايد من 13895 قنطار سنة 2006 الى 21895 قنطار سنة 2010 ليتراجع في السنة الموالية الى 15317 قنطار ثم يتزايد مرة أخرى الى 16594 قنطار ، اما من ناحية الإنتاجية فتعد رابع ولاية لقد كانت سنة 2006 تساوي 141.7 ق/هكتار و انخفضت الى 95.5 ق/هكتار سنة 2012 .

ج - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية بشار : من خلال ما ورد معنا من أرقام من الجدول السابق فقد بدأت ولاية بشار سنة 2006 ب 40 هكتار تطورت من سنة لآخرى حتى وصلت الى 86 هكتار وذلك سنة 2012 ولكن الإنتاج بدأمتزايدا لغاية سنة 2008 اين سجل 5400 قنطار وبإنتاجية في هذه السنة هي الأعلى ب 108 ق/هكتار وبعد هذه السنة بقي الإنتاج والإنتاجية في اضطراب

الى ان وصلا سنة 2012 الى 4472 قنطار ،كانتاج و 52 ق/ هكتار كانتاجية ،وهي متوسطة من ناحية الإنتاج والإنتاجية .

د - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية تمنراست :من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق فان المساحة المغروسة عنبا تطورت شيئا بسيطا من سنة2006 بمساحة 72 هكتار ثم الى 73 هكتار سنة2009 وبعدها تراجعت الى 53 هكتار سنة2010 ، ثم اخذت في التزايد الى ان بلغت سنة2012 مساحة 73 هكتار ، اما الإنتاج فقد كان مضطربا ومتذبذبا و كان سنة2006 يساوي 4308 قنطار ليصل الى 6617 قنطار سنة 2012 ، اما الإنتاجية فقد كانت متذبذبة وبلغت سنة2012 ما قيمته 90.6 ق/ هكتار .

هـ - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة لولاية ورقلة :ان ولاية ورقلة من ولايات الجنوب الشاسعة و الغنية و حسب ما ورد في الجدول السابق بالنسبة لمحصول العنب فان المساحة بدأت سنة2006 ب 8 هكتارات وهي قليلة جدا ثم أخذت في الانخفاض الى ان وصلت الى 3 هكتارات سنة 2012، اما الإنتاج فقد كان متذبذبا من سنة الى أخرى الى ان بلغ سنة 2012 حوالي 592 قنطار ،وهو ما يجعل الإنتاجية ترتفع سنة 2006 من 58.5 ق/هكتار الى ان وصلت سنة 2012 الى 197.3 ق/هكتار ،وهو أعلى رقم للإنتاجية في الصحراء الجزائرية ان كان هذا يمثل حقيقة الإنتاجية الفعلية في الولايات فهو متناقض مع ضعف المساحة التي سجلت المساحة الأقل المخصصة لزراعة العنب فلا يعقل ان تكون الإنتاجية مرتفعة جدا 197.3 ق/هكتار و المساحة المنتجة 3 هكتار لان الاستثمار يذهب حيث الإنتاجية مرتفعة واما ان تكون هذه المعلومات المصرح بها لا تمت للواقع بصلة .

و- تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية اليزي : من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق فان ولاية اليزي و ابتداء من سنة2006 اين كانت المساحة تساوي 15 هكتار و بدأت بالتزايد الى أن وصلت الى 23 هكتار ثم 24 هكتار وذلك سنة 2008 و 2009 على التوالي ،لتراجع في السنوات الموالية الى 23 هكتار وتنتهي سنة 2012 الى 24 هكتار ، اما الإنتاج فقد تزايد الى غاية 2010 حيث سجل 1505 قنطار ثم تراجع في 2011 مجددا ،و في سنة 2012 سجل 1591 قنطار لتتبع الإنتاجية هذا المسار و التي تزايدت من 65 ق/هكتار الى 66 ق/هكتار في كل السنوات لتصل الى 66.2 ق/هكتار سنة 2012 .

ز - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة لولاية تندوف :من خلال بيانات الجدول السابق فان المساحة المغروسة بعنب المائدة تطورت من سنة 2006 من 9 هكتار الى 11 هكتار سنة2010 ثم تراجعت الى 10 هكتارات سنة2011 وسنة 2012 ، اما الإنتاج فقد ظل ثابتا في الثلاث سنوات الأولى في 180 قنطار ثم ليتراجع سنة 2009 الى 20 قنطار وفي نهاية المطاف سنة 2012 الى 15 قنطار ،والإنتاجية التي نزلت من 20 ق/هكتار سنة 2006 الى 2 ق/هكتار سنة 2009 الى 1.5 ق/هكتار سنة 2012 وهذا يدل على انه هناك مسألة معينة يجب مراجعتها اما لعدم تلائم الشجرة مع المعطيات الطبيعية و المناخ، او

لعدم وفرة اليد العاملة الامر الذي تعاني منه كل القطاعات المنتجة سواء صناعية او تجارية او زراعية ، و الاسوء من ذلك هو عدم اعتراف الحكومة بهذه المشكلة المزمنة في قطاعات الإنتاج المختلفة وما ينجم عن ذلك من خسائر في الزمن و الأموال ، و التجارب الناجحة التي تدمر بسبب أهداف سياسية على حساب قطاعات مجدية اقتصاديا.

ح - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية من عنب المائدة في ولاية الوادي : ان شجرة العنب في هذه الولاية محبوبة لثمارها وسرعة اثماره وحسب البيانات الواردة في الجدول فان المساحة المغروسة بعنب المائدة تطورت في هذه الولاية من 195 هكتار سنة 2006 الى 203 هكتار سنة 2007 ثم تراجعت قليلا سنة 2008 الى 191 هكتار وبعدها انطلقت في تزايد الى ان بلغت 287 هكتار سنة 2012 وهو ما جعل ولاية الوادي تتصدر القائمة في ولايات الصحراء في غراسة العنب متقدمة عن الاغواط وبسكرة بفارق كبير و بانتاجية هي الثالثة وإنتاج هي الأولى من ناحية الكمية ب 31633 قنطار سنة 2012 ، وبلغ أعلى قيمة له سنة 2010 ب 34840 قنطار ، و من خلال ما اتضح لنا بالأرقام في هذه الأراضي الصحراوية وما تقدمه من نموذج متقدم في العمل الاستثماري الجاد في ظل مناخ استثماري محبط من الجانب المالي ومن جانب العمالة أو الجانب الإداري ... الخ ، اضيف الى ذلك جانب التربة الفقيرة جدا والرياح الرملية التي لا تتوقف أحيانا بالشهر والشهرين ، و رغم ذلك هاهم يدللون على ان الصحراء ليست فقيرة فادناها هي تربة الوادي وهي تفوق كل ولايات الصحراء في الزيتون و العنب و التمور و الخضار ... وهذا ما يدل على ان الصحراء مساحة انعم الله بها علينا بشمسها ، و ضوءها ، و نفضها ، و زيت زيتونها ، و تربتها لتكون حلولا لمشاكلنا الحالية و المستقبلية .

ط- تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من عنب المائدة بولاية غرداية : من الجدول السابق نجد ان المساحة في ولاية غرداية تسير بتؤدة في شكل متزايدة من سنة الى اخرى ، فمن 82 هكتار سنة 2006 الى تزايد الى ان تصل الى 130 هكتار سنة 2012 والانتاج ايضا تطور من سنة 2006 حيث كان 15000 قنطار ليبلغ سنة 2012 حوالي 22100 قنطار ، وكانت الانتاجية قد بلغت سنة 2006 حوالي 182.9 ق/هكتار ، وتراجعت الى ان وصلت الى 170 ق/هكتار سنة 2012 وبهذه الانتاجية تحتل غرداية المرتبة الثانية من بين الولايات الصحراوية.

الفرع الخامس- تطور عدد اشجار وانتاج وانتاجية التين في ولايات الصحراء خلال فترة 2006-
2012: ان اشجار التين من الاشجار المحبوبة في كل الصحراء الجزائرية و توجد في كل الاراضي ما عدا تلك الاراضي الرملية ، و بإمكانها التأقلم مع المياه المالحة ويوجد منها عدة انواع في ولايات الصحراء كالتين الأبيض ، والاخضر ، و الاحمر ، والاسود ومنه ما هو مبكر جدا و يدعى الباكور ، و يوجد بغلتين الاولى بأواخر الربيع والثانية في بداية الصيف والى انتهاء الخريف ، وهناك انواع تستمر في تقديم التين الى غاية شهر جانفي الى حين تساقط اوراقها ، ومن بين كل ولايات الصحراء العشر هناك فقط ولايتين ليستا معنيتين بهذا المنتوج وهما تندوف و أدرار .

اما عن عدد الاشجار و الانتاج والانتاجية في ولايات الصحراء من 2006 – 2012نفصلها في الجدول الآتي :

الجدول (4-25) تطور عدد أشجار إنتاج وانتاجية التين في الولايات الصحراوية (2006-2012)

وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية كيلوغرام / شجرة (كلغ/شجرة)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات	
الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أدرار	
12.6	4992	3940	12	4614	38200	12.1	4545	3737	11.7	3050	25940	11.3	2940	25940	10.7	2800	25940	12.9	3350	2594	الاغواط	
		0						0												0		
15.7	5007	3187	24.2	5100	210000	22	6900	3140	21	5040	240300	16	3907	243340	14.7	36945	250000	16.1	37135	2302	بسكرة	
		50						70						9						00		
18	2376	1320	15	1915	12768	14.5	1750	1200	16.1	1305	8100	16.1	1307	8100	16	1280	8000	17.5	1400	8000	بشار	
		0						0														
19.9	868	4360	22.5	981	4360	21.1	920	4360	22	960	4360	24.7	1080	4360	16.31	995	6100	12.4	760	6100	تمنراست	
4.3	428	9875	6	393	6570	4	384	9570	4.5	435	9635	9.8	810	8218	9.1	742	8103	8.22	662	8053	ورقلة	
5.8	76	1300	5.8	76	1300	5.8	76	1300	5.8	76	1300	5.8	76	1300	6	72	1200	6	72	1200	اليزي	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف
22.7	1752	7690	27.1	2085	7690	20	1538	7690	22.4	1510	6732	22.8	1537	6732	29.3	1892	6452	56.9	3506	6160	الوادي	
14.8	7303	4927	14.7	7002	47382	15	6800	4534	14.2	6000	42200	15.7	5750	36400	13.1	5000	37900	12.9	4900	3790	غرداية	
		2						2												0		
113.8	6786	4438	127.3	6806	328270	114.5	8501	4317	117.1	6373	338567	122.2	5257	334390	115.2	49726	343695	142.9	51785	3235	المجموع	
		5						02						9		1			2		53	

Source : Ministère de l'agriculture, statistiques agricoles , Figuiers série B p 52,53

أولاً - تطور عدد أشجار و إنتاج وإنتاجية التين في ولاية الأغواط : تغرس جميع أنواع أشجار التين و الباكور الأخضر والأسود والبنفسجي ،وتجود كلها بأحسن المحاصيل وفي 2006 كان عدد الاشجار 25940 شجرة ليبقى ثابتا الى غاية 2009 وانطلاقا من 2010 يبدأ في التزايد الى 2012 ليصل الى 39400 شجرة ، اما الانتاج فانه بقي متذبذبا من سنة 2006 بكمية انتاج قدرها 3350 قنطار وفي 2012 كانت كمية الانتاج 4992 قنطار ، اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة في حدود 12 كغ / شجرة لتستقر في 12.6 كغ /للشجرة سنة 2012 .

ثانيا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية بسكرة: من خلال الجدول السابق يتضح بان اشجار التين تزرع بكميات معتبرة وهي محببة و تزرع بين اشجار النخيل كمنتوج بيئي،ومنها الاخضر والأبيض والبنفسجي والأسود، تجود به كل اراضي الولاية، و اما اعداد الأشجار فقد كانت سنة 2006 حوالي 230200 شجرة ثم تزايدت السنة الموالية الى 250000 شجرة وبعد ذلك تراجعت الى 243340 شجرة سنة 2008 وتراجعت ايضا في 2009 الى 240300 شجرة لكن سنة 2010 ارتفعت الى 314070 شجرة وتراجعت مرة اخرى في 2011 الى 210000 وفي سنة 2012 ارتفعت مجددا الى 318750 شجرة ، اما الانتاج فانه تذبذب من سنة 2006 التي كان فيها مساويا 37135 قنطار لينتهي سنة 2012 بكمية قدرها 50070 قنطار، اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة بين 16.1 كغ /للشجرة لسنة 2006 و 24.2 كغ/ للشجرة سنة 2011 و أخيرا سنة 2012 ب 15.7 كغ /للشجرة .

ثالثا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية بشار : من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان عدد الاشجار قد تزايد من سنة لأخرى فمن 8000 شجرة سنة 2006 الى ان بلغ عددها في 2012 13200 شجرة ، اما الانتاج فانه نزل من 1400 قنطار سنة 2006 الى 1280 قنطار سنة 2007 ثم ليبدأ الصعود الى ان يصل الى 2376 قنطار و ذلك سنة 2012، اما الانتاجية فقد كانت 17.5 ق/هكتار سنة 2006 و تناقصت الى ان بلغت 14.5 سنة 2010 ثم تزايدت لتبلغ 18 ق/هكتار و ذلك سنة 2012 الامر الذي يجعلها تتمتع بثالث انتاجية على مستوى الجنوب في هذه السنة.

رابعا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية تمنراست : من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق و التي تخص الانتاج وعدد الاشجار و انتاجية التين وكان عدد الاشجار سنة 2006 يساوي 6100 شجرة ثم نزلت سنة 2008 ال 4360 شجرة واستقرت كذلك الى غاية 2012 ، اما الانتاج فانه تزايد من سنة لآخرى الى ان بلغ سنة 2008 الى 1080 قنطار وبعدها اخذ الانتاج في التناقص الى ان وصل سنة 2012 الى 868 قنطار ، اما الانتاجية فقد تزايدت انطلاقا من 2006 بقيمة 12.4 كغ/للشجرة الى غاية 2008 ب 24.7 كغ/للشجرة ثم بعد ذلك اخذت في التذبذب الى ان بلغت 19.9 كغ /للشجرة سنة 2012 .

خامسا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية ورقلة : من خلال الجدول السابق نجد عدد الاشجار قد اخذ في سنة 2006 قيمة 8053 شجرة ليتطور بعدها الى ان يصل سنة 2009 الى

عدد 9635 شجرة وليأخذ في النزول تارة و الصعود تارة اخرى وليستقر العدد في النهاية عند 9875 شجرة في سنة 2012 ، و الانتاج فانه اخذ في الصعود في بداية الامر انطلاقا من 662 قنطار وفي سنة 2008 بلغ 810 قنطار ثم لينخفض الانتاج الى 428 قنطار ، اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة وضعيفة من 8.22 كغ / للشجرة سنة 2006 الى 4 كغ / للشجرة سنة 2010 ثم استقرت عند 4.3 كغ/ للشجرة سنة 2012، وهي اضعف انتاجية تسجل على المستوى الوطني في تلك السنة .

سادسا تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية اليزي : من خلال معطيات الجدول الذي مر معنا سابقا والذي يبين وضعية الانتاج والإنتاجية وعدد الاشجار فان ولاية اليزي كان بها سنة 2006 حوالي 1200 شجرة ثم تطور العدد الى 1300 شجرة خلال سنة 2007 و بقي ثابتا حتى سنة 2012 ، اما عن الانتاج فانه سجل 72 قنطار سنة 2006 ثم تزايد الى 76 قنطار و بقي ثابتا السنة 2012 حيث نسجل 76 قنطار ، اما الانتاجية فقد انطلقت سنة 2006 ب 6 كغ / للشجرة ، و انخفضت سنة 2007 الى 5.8 كغ/ للشجرة و ثبت عند هذه القيمة الى غاية 2012.

سابعا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية الوادي : من خلال الجدول السابق والذي يبين احصاءات كل ولاية فيما يخص الانتاج والإنتاجية وعدد الاشجار من هذا المحصول تساوي 6160 شجرة والتي تزايدت الى أن بلغت 6732 شجرة سنة 2009 ثم ثبتت في 7690 شجرة الى غاية 2012 ، اما الانتاج فانه كان 3506 قنطار سنة 2006 ثم تناقص الى أن وصل الى 1510 قنطار سنة 2009 ثم استقر عند قيمة 1752 قنطار و ذلك سنة 2012 ، أما الانتاجية فقد كانت 5.69 كغ / للشجرة سنة 2006 و بلغت اقصى قيمة لها 29.3 كغ / للشجرة سنة 2007 ثم سجلت في سنة 2012 قيمة 22.7 كغ/ للشجر .

ثامنا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية غرداية : من خلال معطيات الجدول السابق نجد ان عدد الاشجار من التين بلغ 37900 شجرة ليتناقص الى 36400 شجرة ، ثم أخذ الانتاج في التزايد الى ان وصل الى 49272 شجرة اما الانتاج كان يساوي 4900 قنطار سنة 2006 و تزايد الى ان وصل سنة 2012 الى 7303 قنطار، اما الانتاجية فقد كنت سنة 2006 تساوي 12.9 كغ/ للشجرة و تزايدت الى ان وصلت الى 15 كغ / للشجرة ثم تراجعت الى 14.2 كغ/ للشجرة سنة 2012.

الفرع السادس :تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الثمار ذات الحب والنوى في ولايات الصحراء :

تقدر المساحة المخصصة للثمار ذات الحب والنوى بحوالي 9125 هكتار، و بإنتاج من مختلف الانواع المعلومة والمجربة في الصحراء بحوالي 428370 قنطار تتوزع على الانواع التالية المشمش، الرمان ، البرقوق ، الزعرور، الاجاص والتفاح، والخوخ، والسفرجل واللوز الطازج و اللوز الجاف، و الكرز، اما انتاجية هذا النوع من الفاكهة في المتوسط لسنة 2012 فقد كانت 49.97 قنطار /هكتار، و ما نلاحظه ان ولاية أدرار و ورقلة و تندوف خلال الفترة 2006-2012 لا تساهم بأي انتاج يذكر في الثمار ذات الحب و النوى و رغم ان ولاية ورقلة لغاية 2005 كانت تساهم بإنتاج 170 قنطار من الفاكهة ذات الحب والنوى من البرقوق والخوخ والأجاص والمشمش و الرمان و، تم التوقف النهائي عن الانتاج ربما يعزى الامر الى الانتاجية

المنخفضة او الظروف غير الملائمة او انها كانت عبارة عن تجربة انتهى امرها بالتوقف اما بالنسبة للولايات الاخرى فالجدول الآتي يوضح لنا المساحة و الانتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بالصحراء من 2006 الى 2012 .

الجدو(4-26)تطور مساحة انتاج وإنتاجية الفواكه ذات الحب والنوى في الولايات الصحراوية 2006-2012

وحدة المساحة هكتار(هـ) وحدة الإنتاج قنطار(ق) وحدة الإنتاجية قنطار/هكتار(ق/هـ)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أدرار
44.2	151497	3420	43.8	140734	3207	41.2	132150	3207	30207	76680	2003	33.1	61045	1842	31.4	57580	1829	36.9	61300	1661	الاغواط
39	128626	3296	30.4	101512	3335	41.7	125900	3016	3016	103236	3325	31.8	81775	2571	27.3	70335	2571	41.2	91610	2219	بسكرة
60.7	21746	358	63.7	19770	310	63.6	18530	291	291	15495	245	41.4	8280	200	48.2	8015	166	53.2	6660	125	بشار
30.7	17202	559	30.2	16797	556	28	15587	556	556	19848	559	42.1	21814	517	38.1	19793	519	38.8	13460	351	تمنراست
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ورقلة
25.6	1332	52	21.5	1120	52	16.4	857	52	52	859	52	16.4	855	52	16.3	850	52	16.9	845	50	اليزي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف
78.7	58424	742	91.6	62109	678	106.7	72396	678	678	66780	631	105.9	65681	620	99.6	64483	647	80.1	45435	567	الوادي
70.9	49543	698	71.1	47309	665	71.5	54073	630	630	38650	607	66.5	37690	566	66.6	36300	545	69.3	34410	496	غرداية
349.8	428370	9125	352.3	389351	8803	369.1	410491	8430	8430	321548	7422	337.2	227140	6368	327.5	257356	6329	336.4	25390	5469	المجموع

Source : Ministère de l' agriculture, statistiques agricoles ,cultures fruitières à noyaux et /ou à pépin , série B p 60

أولاً- تطور عدد الأشجار و الإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب و النوى لولاية الاغواط :انطلاقاً
من الجدول السابق فان ولاية الاغواط يتم بها انتاج كل انواع الثمار ذات الحب والنوى بمساحة 1661 هكتار سنة 2006 لتتطور تدريجياً من سنة الى أخرى الى ان وصلت سنة 2012 الى 3420 هكتار ، و تعد ولاية الاغواط من ضمن الولايات المتميزة في انتاج هذه الفاكهة من ناحية المساحة ومن ناحية حجم الانتاج فهي الاولى على مستوى ولايات الصحراء وهي الرابعة من ناحية الإنتاجية، و الانتاج في هذه الولاية نعى منى المساحة فمن 61300 قنطار سنة 2006 تزايد في كل المراحل ما عدى تراجع واحد سنة 2007 الى 57580 قنطار وكان الانتاج سنة 2012 يقدر ب 151497 قنطار ، اما الانتاجية فإنها في بداية الامر في السنتين الاولى والثانية 2006 سجلت 36.9 وفي 2007 سجلت 31.4 ثم بعد هذه المرحلة أخذت في التزايد الى ان بلغت سنة 2012 الإنتاجية 44.2 قنطار /هكتار .

ثانيا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية بسكرة : من خلال الجدول السابق يتضح ان ولاية بسكرة تجود بكل هذه المنتوجات و خاصة المشمش والبرقوق والأجاص والرمان والخوخ و تفاح الهناء وبعض الانواع الأخرى منه اللوز الطازج ولو ان كمياته لم تكن مستقرة، والمساحة اخذت في السنوات الاولى في التطور ففي 2006 كانت المساحة 2219 هكتار و تزايدت الى ان وصلت الى 2571 هكتار سنة 2008 ثم بلغت 3325 هكتار سنة 2009 و بقيت تارة تسجل صعوداً وتارة تسجل نزولاً الى ان وصلت سنة 2012 الى 3296 ، و بالمناسبة ان المناطق الساخنة يجود فيها اللوز و الخوخ و الفستق بجميع انواعه ولكن كونه لا يبدأ في الانتاج إلا بعد عشر سنوات إلا تلك الفصائل المهجنة التي تعطي انتاجها بعد خمس سنوات ، و ما عدا بعض التجارب التي رأيتها هنا وهناك في ولاية بسكرة خاصة في زريبة الوادي فان الفستق لا يمكن انتاجه بسبب التكاليف العالية ، وطول الفترة حتى دخول الاشجار عمر الانتاج .

ثالثاً - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية بشار : من خلال ما ورد من الجدول السابق ، نجد ان المساحة بولاية بشار أخذت تتوسع في مجال زراعة الفاكهة ذات الحب والنوى حيث كانت المساحة 125 هكتار سنة 2006 ، ثم تزايدت من سنة الى أخرى الى ان وصلت المساحة الى 358 هكتار وذلك سنة 2012 ، اما الانتاج فانه كان سنة 2006 يساوي 6660 قنطار و تزايد الى ان بلغ 21746 قنطار وذلك سنة 2012 ، اما الإنتاجية فإنها كانت متذبذبة تتناقص في البداية حتى بلغت 41.4 قنطار /هكتار سنة 2008 و تزايدت الى ان وصلت الى 63.7 قنطار /هكتار سنة 2011 لتتراجع الى 60.7 ق/هكتار سنة 2012.

رابعاً - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية تمنراست : من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان تمنراست تجود ارضها بأكثر من منتج، فهي تنتج الخوخ و المشمش و البرقوق ، و الاجاص و الرمان ، و الزعرور ، و التفاح واللوز والكرز ، و الذي تم انتاجه في سنة 2007 فقط ب 180 قنطار وبعد ذلك توقف الانتاج من هذا النوع وتطورت مساحة الانتاج من 351 هكتار ثم

تراجعت قليلا سنة 2008 الى 517 هكتار بعد ان كانت 519 سنة 2007 ثم تطورت المساحة الى ان وصلت المساحة الى 559 هكتار سنة 2012 ، اما بشأن الانتاج فانه تزايد سنة 2006 من 13640 قنطار الى ان بلغ 21814 قنطار سنة 2008 وبعدها بدأ في التراجع من سنة الى أخرى حيث بلغ سنة 2012 قيمة 17202 قنطار ، اما الانتاجية فإنها كانت متذبذبة من سنة الى اخرى الى ان بلغت سنة 2008 قيمة 42.1 قنطار /هكتار وبعدها اخذت في التراجع بعد ذلك الى 30.7 قنطار /هكتار .

خامسا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية اليزي : من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق تظهر مساحة الانتاج من الثمار ذات الحب والنوى و قد كانت 52 هكتارا في بقية السنوات حتى نهاية الفترة المدروسة ، وربما يعود السبب في هذا الى ضيق السوق البعيدة عن المدن بمعنى البعد عن الاسواق أو سبب ضعف الانتاجية التي يبداوا انها من بين الاضعف على مستوى الصحراء الجزائرية ، اما الانتاج فانه تزايد بشكل بسيط فممن 845 قنطار سنة 2006 الى 1332 قنطار سنة 2012، و الانتاجية اتسمت في عمومها بالضعف فهي 16.9 ق/هكتار سنة 2006 لتتطور الى 25.6 ق/هكتار سنة 2012.

سادسا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية الوادي : من خلال البيانات الوردية في الجدول السابق نجد ان ولاية الوادي تجود خاصة بمحاصيل السفرجل و الخوخ بأنواعه و المشمش و البرقوق و التفاح والأجاص و الزعرور ،وقد كانت المساحة المخصصة لزراعة الثمار ذات الحب والنوى في سنة 2006 تقدر بحوالي 567 هكتار فهي متزايدة على كل الفترة ما عدى سنة 2008 اين شهدت تراجعا الى 620 هكتار و وصلت سنة 2012 الى 742 هكتار، اما الانتاج فانه تزايد من 45435 قنطار سنة 2006 الى غاية 2011 سجل الانتاج ما قيمته 62109 قنطار ليحصل تراجع ثاني سنة 2012 الى 58424 قنطار، و الانتاجية تطورت من 80.1 ق/هكتار من سنة لآخرى حتى وصلت سنة 2010 الى 106.7 ق/للهكتار ثم تراجعت الى 91.6 ق/ هكتار ثم لتراجع مجددا الى 78.7 ق/هكتار سنة 2012.

سابعا تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية غرداية : من خلال الجدول السابق يتضح ان هذه الولاية تجود بأغلب انواع الثمار من هذا الصنف من خوخ و مشمش و سفرجل و تفاح و أجاص و زعرور و رمان ، و قد أخذت المساحة المغروسة تتطور من سنة 2006 ب 490 هكتار وتزايدت بهدوء الى ان بلغت 698 هكتار سنة 2012 وهي مساحة تأخذ بها الرتبة الرابعة بعد ولاية الاغواط و بسكرة و الوادي ، اما الانتاج فانه تزايد بصورة مرتبة من سنة الى أخرى فقد كان سنة 2006 يقدر ب 34410 قنطار ليصبح سنة 2012 بقيمة 49543 قنطار ، و الانتاجية اخذت مسارا متذبذبا و لكن ليس حادا فقد كانت تعادل 69.3 ق/هكتار سنة 2006 لتبلغ سنة 2012 قيمة 70.9 ق/هكتار.

الفرع السابع: تطور انتاج الحبوب الشتوية في ولايات الصحراء خلال 2006-2012 : ان الحبوب في الصحراء هي مصدر مهم للتغذية في هذه المناطق فهي تاريخية و حديثة في بعض المناطق فزراعة القمح و الشعير و الخرطال في ولاية بسكرة والاغواط و غيرهما قطاعا موجودا منذ عصور ما قبل التاريخ ، فهذا

المحصول يغذي الانسان والحيوان و حاليا أصبح يدر دخلا معتبرا خاصة بعد تصحيح الاسعار لدى الديوان الوطني للحبوب حتى بعد 2000 حيث اصبح سعر القمح الصلب يتجاوز 4000 دج للقنطار، و الشعير يتجاوز 2000 دج /للقنطار، وهو سعر مجزي لكون المنتج يزرع مرة ويحصد في مرة واحدة، و هو أمر اقتصادي بالنسبة للفلاحين خاصة مع غلاء اليد العاملة و ندرتها، و هناك ولايات تعد الامر حديثا وجديدا، و لنقل أن القطاع ناشئ كمثال على ذلك قطاع انتاج الحبوب في ولاية الوادي و اليزي، و هناك ولايات لم تدخل الانتاج بعد كولاية تندوف وقد كانت المساحة المخصصة في هذه الولايات جميعا تقدر ب 65691 هكتار، و الإنتاج هو 1815693 قنطار، اما الانتاجية المتوسطة في الصحراء 28.9 ق/ه و ذلك في سنة 2012 و للعلم فان هذا المحصول من اشد الانواع المستهلكة للمياه و، نستطيع ان نتقصى تفاصيل تطور المساحة، و الانتاج و الانتاجية للحبوب الشتوية لان هناك زراعة للحبوب الصيفية، وهي تخص فقط ولايتي الوادي و ادرار فيما يخص انتاج الذرة البيضاء و الصفراء و فيما يلي الجدول التوضيحي للمساحة و الانتاج و الانتاجية للحبوب الشتوية في ولايات الصحراء 2006-2012 .

الجدول (4-27) تطور مساحة وإنتاج ونتاجية الحبوب الشتوية في الولايات الصحراوية 2006-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية قنطار/ هكتار (ق/هـ)

السنة	2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006		
	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار
أدرار	29.3	223512	7606	26.2	207871	7932	21.7	160464	7377	25.8	148373	5742	26	148510	5714	29.2	148920	5091	31.4	200000	6351
الاغواط	26.6	620666	2329 0	19.7	205465	1042 0	16.9	269748	1594 7	19.5	476980	2443 0	12.3	89020	7232	13.3	109080	8161	29.7	284500	9570
بسكرة	26.5	693785	2609 8	25.4	666914	2621 9	26.5	626396	2362 1	20.8	956581	4583 7	23.2	434760	1868 0	25.1	485970	19335	28.6	531000	1853 0
بشار	30.3	51292	1688	25.2	20686	820	30	26490	883	25.1	66785	2656	30	30780	1026	20.8	24090	1156	18.1	14500	798
تمنراست	27.8	10150	365	21	7605	361	16.9	3610	213	15.7	2720	173	20.4	4250	208	20	4900	244	17.2	3500	203
ورقلة	24.4	7913	324	14	4783	340	20.3	8852	434	28.8	9360	324	14.7	2480	168	27.6	6875	249	31	7000	226
اليزي	27.1	1168	43	29.3	1143	39	24.6	936	38	10	350	35	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تندوف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الوادي	29.6	121203	4094	27.2	112351	4127	27	98158	3635	41.2	140199	3402	26.6	76070	2853	22.7	79150	3475	36.9	111000	3005
غرداية	39.3	86004	2183	41	86160	2100	32.8	56710	1724	39.9	41360	1050	36.5	34200	936	38.4	31900	830	25.8	21000	812
المجموع	260. 9	181569 3	6569 1	229	131297 8	5235 8	216.7	125136 4	5387 2	226.8	184270 8	8364 9	189.7	820070	3681 7	197.1	890885	38540	218.7	117250 0	9349 5

Source :Ministère de l'agriculture, statistiques agricoles céréales d'hiver, Série B p 12

أولاً - تطور المساحة والانتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية أدرار : من خلال الجدول السابق يمكن القول ان الانتاج في ولاية أدرار يمس الحبوب بجميع انواعها قمح صلب وقمح لين و شعير و خرطال ، و نجد ان مساحة هذه المحاصيل مجتمعة كانت سنة 2006 تقدر بحوالي 6351 هكتار لتتخفض في السنة الموالية الى 5091 هكتار سنة 2007 وبعدها اخذت في التطور الى ان وصلت سنة 2011 ما مقداره 7932 هكتار ثم لتراجع سنة 2012 الى 7606 هكتار ، وقد تبع الانتاج المساحة نزولا ثم صعودا ففي 2006 تم انتاج 200000 قنطار لينتخض الانتاج في السنة الموالية الى 148920 قنطار ليبلغ سنة 2009 ما مقداره 148373 قنطار لتليها فترة التزايد الى غاية سنة 2012 حيث حقق الانتاج 223512 قنطار ، اما الانتاجية فهي في سنة 2006 تساوي 31.4 قنطار /هكتار و قد كانت الانتاجية متذبذبة خلال هذه الفترة تارة نزولا وتارة صعودا و الامر يعود الى الهطول المطري رغم انه غير مهم من الناحية الكمية و لكنه من الناحية الانتاجية يعد اثرا حاسما فسنوات التساقط تكون الأفضل في الانتاج ، والانتاجية خاصة و نحن نعلم انه من المحاصيل المستهلكة للمياه بشدة و خاصة في الزراعة السقي بالطرق التقليدية حيث بلغت الانتاجية سنة 2012 حوالي 29.33 ق/هكتار وهي تقع في الترتيب الثالثة بعد كل من ولاية بسكرة (الرائدة في مجال الانتاج و المساحة) و الاغواط و تليها مباشرة أدرار و الرابعة بعد بشار و ذلك سنة 2012 .

ثانيا - تطور المساحة و الانتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية الاغواط : من ما ورد في الجدول السابق فان ولاية الاغواط يتضح انها تقع في الترتيب بثاني مساحة و ثاني انتاج في سنة 2012 في مجال انتاج الحبوب الشتوية ولقد كانت البداية في 2006 ب 9570 هكتار ثم تزايدت سنة 2009 ، اين حققت اعلى انتاج خلال هذه الفترة و أعلى مساحة ب 24430 هكتار ، و الانتاج 476980 قنطار و تناقصت المساحة الى غاية 2012 حيث كانت 23290 هكتار و بإنتاج قدره 620666 قنطار ، اما الإنتاجية فكانت سنة 2006 تقدر ب 29.7 ق/ هكتار وتراجعت بتراجع الانتاج والمساحة و ارتفعت بارتفاعها و وصلت سنة 2008 الى 12.3 ق/هكتار لترتفع سنة 2009 الى 19.5 ق/هكتار ثم تراجعت قليلا لتستقر سنة 2012 عند 26.6 ق/هكتار و هذا التذبذب في الانتاج والانتاجية و المساحة ربما يعود ذلك للدعم في الكهرباء و المقدره ب 3500 دج لكل هكتار و دعم الاسمدة 20% و مشاريع توصيل الكهرباء الى 2012 .

ثالثا - تطور المساحة والانتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية بسكرة: من خلال الارقام الواردة في الجدول السابق نجد ان ولاية بسكرة تتمتع بمكانة مهمة في انتاج الحبوب بجميع انواعها من القمح الصلب والقمح اللين و الشعير و الخرطال و التي تحتل المرتبة الاولى في المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب و المقدره ب 26098 هكتار سنة 2012 و ، بإنتاج هو الاول و المقدره ب 693785 قنطار وفي سنة 2006 كانت المساحة المزروعة 18530 هكتار و بعد ذلك أخذ في التناقص الى ان وصل سنة 2008 الى 18680 هكتار لتصل المساحة الى اعلى قيمة لها في سنة 2009 بقيمة 45837 هكتار و استقرت في سنة 2012 في 26069 هكتار ، اما أعلى انتاج ب 693785 قنطار و كانت أعلى انتاجية مسجلة بولاية بسكرة هي

28.6 قنطار /هكتار و بقي منذ البداية الإنتاج يتبع المساحة و الظروف المحيطة الاخرى حتى وصلت الانتاجية سنة 2012 الى 26.5 ق/هكتار .

رابعا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية بشار : حسب ما ورد معنا في الجدول السابق فان ولاية بشار يتم بها انتاج كل انواع الحبوب الشتوية من قمح بنوعيه الصلب واللين و الشعير و الخرطال ،وقد كانت المساحة المخصصة للحبوب هي 798 هكتار سنة 2006 لتتزايد الى 1156 هكتار سنة 2007 ثم تتراجع الى 1026 هكتار ثم تعاود الارتفاع بالضعف الى 2656 هكتار، وهي أعلى معدل مساحة مسجلة سنة 2009 لتعاود النزول مرة أخرى الى أن وصلت الى 820 هكتار سنة 2011، ثم لترتفع مرة اخرى الى 1688 هكتار بإنتاج قدره 51292 قنطار وذلك سنة 2012 ،اما أعلى انتاج فقد سجل سنة 2009 ب 66785 ق ،اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة من 18.1 ق/هكتار سنة 2006 الى 30.3 ق/هكتار سنة 2012.

خامسا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية تمنراست : من خلال معطيات الجدول السابق فان ولاية تمنراست كبقية الولايات الاخرى تنتج القمح والشعير و الخرطال ، و المساحة كانت سنة 2006 حوالي 203 هكتار ،ثم تزايدت في السنة الموالية الى 244 هكتار و بعد ذلك أخذت في التراجع لمدة سنتين حيث وصلت في سنة 2005 الى مساحة 173 هكتار ،ثم بدأت في التزايد من سنة لأخرى الى أن وصلت سنة 2012 الى 365 هكتار ، و قد كان الانتاج مضطربا يتبع في ذلك المساحة ليبدأ سنة 2006 ب 3500 ق و يتزايد الى ان يصل الى 4900 ق سنة 2007 ،ثم ينخفض سنة 2008 الى 4250 ق ثم يبدأ بالارتفاع الى ان بلغ الانتاج سنة 2012 حوالي 10150 قنطار اما الانتاجية فتراوحت بين 17.2 ق/هكتار في 2006 و 27.8 ق/هكتار سنة 2012 ،وهي الانتاجية الخامسة بين ولايات الصحراء الجزائرية .

سادسا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية ورقلة: من ما ورد معنا في الجدول السابق من مساحة وإنتاج و انتاجية الحبوب الشتوية في ولايات الصحراء الجزائرية و يتم انتاج المحاصيل من القمح الصلب واللين فقط ،اما المنتجات الاخرى فلم يكن لإنتاجها شأن يذكر كالخرطال والشعير ،وقد كانت المساحة 206 هكتار سنة 2006 ثم تزايدت حتى وصلت الى 249 هكتار سنة 2007 و تراجعت في السنة الموالية ثم تزايدت بعد ذلك لسنتين على التوالي 2009 و 2010 حيث بلغت المساحة 424 هكتار و في السنة الاخيرة ثم تناقصت في السنتين المواليين الى ان بلغت قيمة 324 هكتار ،اما الانتاج فقد تبع المساحة والظروف المناخية و الاستثمارية متذبذبا لتبدأ انتاج قدره 7000 قنطار ليصل الى اعلى انتاج خلال هذه الفترة سنة 2009 ب 9360 قنطار و ليبلغ في النهاية 7913 ق سنة 2012 ،اما الانتاجية شهدت نفس الحالة من التذبذب فهي تراجعت بين 31 ق/هكتار سنة 2006 الى 24.4 ق/هكتار سنة 2012 .

سابعا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية اليزي : من خلال معطيات الجدول السابق نجد ان ولاية اليزي كانت ولاية غير منتجة للحبوب خلال 2006-2008 و انطلقت في 2009 بمساحة انتاج قدرها 35 هكتار ولتأخذ شكلا متزايدا الى أن وصلت الى 43 هكتار سنة 2012 والإنتاج أخذ شكلا متطورا فمن 350 قنطار سنة 2009 الى 1168 قنطار وذلك سنة 2012 ، اما الانتاجية فقد بدأت متزايدة من 10 ق/ هكتار الى 29.3 ق/هكتار سنة 2011 ثم تناقصت الى 27.1 ق/هكتار سنة 2012 .

ثامنا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية الوادي : من خلال الجدول السابق نجد ان الوادي رغم حداثة عهدها بهذا المحصول إلا انها تقع في ترتيب ولايات الصحراء المنتجة للحبوب الرابعة في المساحة المخصصة للمنتوج ب 4094 هكتار و انتاجا يقدر 121203 قنطار ، اما الانتاجية فهي الثالثة وذلك من احصائيات سنة 2012 و المساحة كانت سنة 2006 تلك المخصصة لإنتاج الحبوب ب 3005 هكتار و تزايدت الى 3475 هكتار سنة 2007 وانخفضت في سنة 2008 الى 2853 هكتار و تزايدت الى ان وصلت الى 4127 هكتار سنة 2011 لتتخفف الى 4094 هكتار سنة 2012 ، اما الانتاج فقد تبع منحى المساحة فمن 111000 قنطار سنة 2006 لتتخفف سنة 2008 الى 76070 قنطار سنة 2008 ولتصل الى 121203 قنطار سنة 2012 ، و كان أعلى إنتاج مسجل بالنسبة لولاية الوادي هو انتاج سنة 2009 ب 140199 قنطار سنة 2009 ، أما الانتاجية فقد كانت متذبذبة بين 36.9 ق/هكتار سنة 2006 و 41.2 ق/هكتار سنة 2009 لتنتهي الى 29.6 ق/هكتار سنة 2012.

تاسعا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية غرداية : ان الحبوب بولاية غرداية تشمل كلا من القمح الصلب و اللين والشعير و الخرطال ، و الذي تم انتاجه فقط سنة 2008 وقد تطورت المساحة من 812 هكتار سنة 2006 الى ان بلغت سنة 2012 الى 2183 هكتار اما الانتاج فانه كان سنة 2006 بقيمة 21000 قنطار ليتطور حسب المساحة ليبلغ سنة 2011 الى 86160 قنطار ثم ينخفض قليلا في سنة 2012 و يبلغ الانتاج 86004 قنطار ، أما الانتاجية فان قيمتها 25.8 ق/هكتار سنة 2006 لتتطور الانتاجية الى 39.9 ق/هكتار سنة 2009 ثم تزايدت الانتاجية الى 41 ق/هكتار سنة 2011 ولتتخفف الى 39.3 ق/هكتار سنة 2012.

الفرع الثامن : تطور الانتاج الحيواني في الصحراء الجزائرية : يعد الانتاج الحيواني من أهم مصادر الانتاج في ولايات الصحراء جنوب الجزائر، و تمتلك منه طاقات و انواع و سلالات جيدة اذا احسن استغلالها و الفلاح في الصحراء يقوم بتربية الحيوان كجزء من الدورة الزراعية ، فالحيوان يقوم بتحويل البواقي من النبات بعد حصاد القمح والشعير، و جريد النخل و حلفاء المراعي في الصحراء الى منتوج ثمين و هي اللحوم و الحليب والصوف والشعر و الوبر وكل شيء يأتي منها و حتى روثها يعد أحد المنتجات الثمينة اذا اردنا بيعها ، و اذا اردنا فهو للنخيل و الاشجار والخضار أحسن سماد ممكن للفلاح

في الصحراء او المرابي الممتن لتربية الحيوان خاصة ،وفي حظائر خاصة معدة لذلك سواء بسيطة أو بطريقتها الحديثة حيث تتعدد هذه الحيوانات و نجد منها الغنم والماعز و الابل والبقر و الخيول .

أولا -تطور تربية الاغنام في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006-2012: ان تربية الاغنام في الصحراء الجزائرية تعد نشاطا كبيرا و شائعا و قطاع له متعاملوه المربون والموالون و الفلاحون كلهم ينتجون للسوق منتجات مختلفة المواصفات، و أهمها على الاطلاق هي الأغنام حيث تعد الممون الرئيسي للسوق الجزائرية من اللحوم الحمراء و أحسنها على المستوى الوطني و العالمي الامر الذي أدى الى وجود طلب عليها في كل من تونس والمغرب و لحومها مطلوبة بقوة من طرف المستهلك الجزائري سواء في المناسبات أو المواسم والأعياد، وفي الايام العادية، وذلك لجودة لحومها مقارنة بأنواع اللحوم الأخرى الحمراء و توجد سلالات متعددة للحم الغنم، نفضلها كما يلي في هذا الجدول و يختلف مذاقها فالغنم كل لحمها جيد ونصنفها بالترتيب سلالة أولاد جلال، أولاد نايل و الشلالة و سلالة الرامي، ثم سلالة بربرين تليها سلالة الحمراء أو البني الغيل، ثم سلالة تارقية أو سلالة سيداهو أ أو سيدوان، ثم سلالة الدمان و يمكن تعريف السلالات و تفصيلها بالجدول الآتي:

الجدول (4-28) سلالات الغنم في ولايات الصحراء الجزائرية

توضيح عن السلالة	السلالة	تفصيل الولاية
سلالة تارقية: هي سلالة صحراوية اصولها تعود الى مالي تتحمل الحرارة والسير الطويل وشبيهة بالماعز لها ثغاء الغنم مغطى بالشعرو ذيله طويل كثير اللحم قوي البنية مقاوم للأمراض انتاه تعطي في المعدل من 2 الى 3 مواليد وقد تلد مرتين في العام ولحمه متوسط المذاق والقيمة بين الخروف والماعز يأتي غالبا ابيض واسود أو ابيض وأحمر أو بثلاث ألوان	سلالة تارقية أو سلالة سيداهو (سيدوان)	تمنراست
سلالة دمان: ذات أصول مغاربية صحراوية ويدعى احيانا حيوان النخيل ويعيش في الجنوب الغربي يتحمل ظروف الصحراء يشبه السلالة التارقية لكنه يأتي بلون واحد أسود أو أسمر (بني) أو ابيض وله شعرو ليس صوف ولحمه متوسط المذاق بين الغنم والماعز يربي	سلالة تارقية و سلالة دمان	تندوف

من أجل لحمه و حليبه		
سلالة بربرين :وهي نوع خاص بهذه المنطقة فهو فرع ثانوي من سلالة الرامي المشهورة لكنه يأتي صغير الحجم منتظم البنية ذيله يحتجز الكثير من الدهن كاحتياط لفترات نقص الغذاء يلعب دور سنام الجمل ولحمه جيد .	بربرين	الوادي
سلالة أولاد جلال : تسمى العربية البيضاء ولحومها من أجود أنواع اللحوم يصل وزن الكبش الى 80 كغ والنعجة الى 60 كغ مرتفع ومتناسق الصورة الاحسن شكلا كأضحية أو هدية ينتشر بصورة خاصة في ولاية بسكرة (اولاد جلال) ورقلة وتقرت و الاغواط	سلالة بربرين و سلالة أولاد جلال	ورقلة
سلالة الرامي : تعد من أكبر السلالات في الجزائر الكبش يصل الى 90 كغ والنعجة الى 60 كغ ولها سلالات ثانوية كالسلالة البربرية و سلالة البربرين	سلالة أولاد جلال و سلالة الرامي	بسكرة
وهي من أجود أنواع السلالات في الجزائر	سلالة أولاد جلال و سلالة الرامي	الاغواط
وهي من أجود أنواع السلالات في الجزائر	سلالة أولاد جلال و سلالة الرامي	غرداية
وهي سلالة متوسطة الحال بين الغنم و الماعز وتعد من لحم الغنم في المرتبة الاخيرة خصبة بالمقارنة بغيرها	سلالة التارقية أو سلالة سيداهو أو سيدوان	اليزي
سلالة حمراء: أو بني الغيل وهي تعد من أهم السلالات في الجزائر وتأتي جودة لحومها بعد سلالة أولاد جلال وهي تنتشر ببشار فقط	سلالة دمان سلالة حمراء	بشار
سلالتين متوسطتي الحال من ناحية نوعية اللحم مقاومتان لظروف الصحراء و الامراض خصبتين	سلالة تارقية و سلالة دمان	أدرار

من اعداد الباحث بالاعتماد على المراجع الآتية :

1 - موري فوزية دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية و ضمان الامن الغذائي – حالة الجزائر –

رسالة دكتوراه : ل.م. د في علوم التسيير 2015-2016.

2 - Nedjmedine .M. SOLTANI : Etude des caractéristiques morphologique de la race ovine dans la région de Tébessa mémoire de magistère faculté des sciences de la nature et de la vie université

Ferhat Abbas Sétif 25-06-2011 <http://www.univ.stif.dz/MMAGISTER/Image/faculté/snv/20>

[h/soltani%20.Nedjmedine.pdf](http://www.univ.stif.dz/MMAGISTER/Image/faculté/snv/20) vu le 19/07/2014 à 18h00 pp 30

3- Issam Belaib : caractéristique morphologique des troupeaux ovin dans la région de Sétif- mémoire pour l'obtention du diplôme de Magistère Université de Ferhat Abbas Sétif 2011-2012.

<http://www.univ.stif.dz/magistère/image/faculté/snv/2012/Belaib%20issam.pdf> vu le

21/07/2014 à 2h00 pp82-95.

و بعدما ذكرنا أكثر السلالات المنتشرة في مختلف مناطق الصحراء و أجود لحومها و أكثرها ملائمة لكل منطقة ننتقل فيما يلي الى تطور أعداد الاغنام و كيف تزايدت من سنة الى أخرى خلال الفترة 2006-2012.

(29-4) تطور تربية الاغنام في الولايات الصحراوية خلال الفترة 2006 - 2012 الوحدة رأس

السنوات الولايات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
ادرار	425098	414809	-	347597	347164	338925	344757
الاغواط	2023157	1550113	-	1444000	1425000	1425000	1307312
بسكرة	852300	861900	-	803800	732479	772622	778560
بشار	162000	138600	-	115600	99500	95600	92700
تمنراست	85529	84881	-	83237	82129	81089	77583
ورقلة	123808	122220	-	118422	119190	120652	122014
اليزي	20387	22390	-	23990	23610	22480	21430
تندوف	24700	23500	-	21400	20400	19200	17400
الوادي	507721	487895	-	440743	495880	550648	520562
غرداية	366800	356000	-	340000	320000	335000	330000
المجموع	4591500	4062317	-	3738789	3665352	3761261	3612318

Source :Ministère de l' agriculture, statistiques agricole Animaux d'élevage , Série B p 62

من خلال الجدول السابق نجد ان ولاية أدرار كانت في سنة 2006 تحوي قطيع أغنام قدره 344757 رأسا من السلالة الترقية و أخذت في التطور سنة بعد أخرى الى ان بلغت سنة 2012 425098 رأسا وهو تطور معتبر وتقع ترتيبا في المرتبة الرابعة بعد كل من الأغواط بسكرة والوادي ، أما الولاية التالية بحسب ترتيب الجدول فهي ولاية الأغواط فنجد عدد القطيع بها بلغ سنة 2006 حوالي 1307312 رأسا ليتطور في ظرف ست سنوات الى الضعف و بذلك يصبح 2023157 رأسا و بهذا تكون الأغواط أول منتج في ولايات الصحراء في عدد الأغنام، و نلاحظ نفس الشيء في عدد الأغنام في بسكرة و التي كان العدد بها حوالي 778560 رأسا سنة 2006 لينتقل الى 852300 رأسا سنة 2012 وان ولاية بسكرة تقع في المرتبة الثانية بعد الأغواط ، وما نلاحظه ان عدد الأغنام كان في تزايد في كل السنوات من 2006 الى 2012 و السبب يعود الى ان تربية الأغنام أقل معاناة وأقل مسؤولية عن الزراعة وتكون التكاليف محصورة و محددة و لا تستهلك الكثير من اليد العاملة و تربية الاغنام في الحقيقة تحولت الى نشاط مضاربة بسبب كبار المربين والتجار و المستهلكين . فأسواق اللحوم رائجة و اسعارها مجزية و هناك عجز كبير في السوق خاصة من اللحوم الحمراء بمعنى لحوم الاغنام مما يجعل الطلب عليها ، مرتفعا وهو ما يدفع المنتجين والمربين الى الانتاج أكثر في كل مرة وهناك من جانب آخر تشجيع الدولة و دعمها و دعم الاعلاف ودعم المربين و دعم بناء الحضائر و كل هذا يشجع المربين على زيادة انتاجهم والعائق الكبير الذي يواجه المربين هو مشكلة كلفة الاعلاف وإلا لتم القضاء على هذا العجز في السوق في مجال اللحوم الحمراء والذي ما زال مستمرا الى يومنا هذا .

وبالتالي نلاحظ التطور المبين بشار حيث عدد الاغنام بها سنة 2012 هو 162000 رأس و تمناست عدد الاغنام بها سنة 2012 هو 85529 رأسا، و ورقلة التي بلغ بها عدد الاغنام الى 123808 سنة 2012 أيضا، أما ولاية اليزي في الوحيدة من بين كل الولايات التي شهدت تراجعا خاصة في سنة 2011 و 2012 وانتهت بعدد 20387 رأسا، أما ولاية تندوف فقد شهدت ايضا تطورا معتبرا كبقية الولايات الاخرى فمن 17400 رأس سنة 2006 الى 24700 رأس سنة 2012، أما ولاية الوادي نجد انها في السنتين الاخيرتين سجلت تطورا كبيرا وهي تقع في ترتيب الإنتاجية بين الولايات ثالثة أما عن غرداية فهي تقع الخامسة في الترتيب في عدد الرؤوس ففي سنة 2006 كان العدد 330000 و انتقل الى 366800 رأس سنة 2012.

ثانيا -تطور تربية ماعز الحليب و اللحم في الصحراء : ان حيوان الماعز حيوان اقتصادي يتغذى عن أي مخلفات أوراق فضلات طعام حشائش فتريته غير مكلفة يتبع المزارع ليعطيه نصف الغذاء الا وهو الحليب و مخلفاته لتسميد الارض، وفي النهاية منتوجه من اللحم مدخول مريح بسبب ارتفاع الطلب عليه وخاصة فئة "لحم الجدي" و حليب الماعز يعد من النوعية الممتازة، فلا يضاهيه الا حليب الأم في جودته بالنسبة للصغار، و هناك انواع كثيرة من الماعز منها ما يربي لأجل لحمه ومنها ما يربي لأجل حليبه و بدرجة ثانية لحومها و نجد منها:

أ -الماعز العربي (المعزه العربي) : وينتشر في ولاية الأغواط وبسكرة وولايات أخرى شمال الوطن .

ب -الماعز المكاتي: وهو ماعز ذو حجم كبير تنتشر تربيته في الشمال و تعد مصدرا مهما للحليب و اللحوم والجلود .

ج -الماعز القبائلي الصغير : وهو ماعز صغير الحجم ينتشر في جبال القبائل .

د - الماعز المزايي : تسمى ميزابيت و يدعى أحيانا تقرت وتعود أصول هذا الماعز الى منطقة متليلي بغرداية وهي مصدر للحليب بالدرجة الأولى وهي ماعز ألبان و ينتشر هذا النوع في ولايات بسكرة الأغواط و ورقلة¹ وتطورت تربية الماعز في الصحراء الجزائرية في الولايات العشر المحددة و من خلال الجدول السابق نجد ان تربية الماعز أخذت في التطور من سنة لآخرى في كل الولايات و خاصة السنتين 2011-2012 حيث نجد ان ولاية أدرار تقع في المرتبة السادسة من ضمن الولايات العشر في تربية الماعز و قد بلغت 184096 رأسا، اما بالنسبة لاليزي فقد تطور ايضا تعدادها رغم كونه الأضعف في كل ولايات الصحراء بعدد قدره 33024 رأس سنة 2012 و في ولاية تندوف نجد ان العدد يتطور من سنة الى أخرى الى أن بلغ 53500 رأس سنة 2012، وفي ولاية الوادي بلغ عدد الماعز 496132 رأس وهي في المرتبة الأولى خلال كل الفترة المدروسة، أما ولاية غرداية فعدد الماعز بها 155300 رأس وتقع في الرتبة الخامسة في الولايات الجنوبية.

ثالثا-تطور تربية الابل في ولايات الصحراء : ان الابل في ولايات الصحراء كانت وسيلة النقل الاساسية الابل في الصحراء الجزائرية تعد ثروة طبيعية في لحومها و حليها، و في فترة السبعينات و الثمانينات وحتى التسعينات تدهورت حالة قطع الابل جراء سياسة الاهمال و الامراض والجفاف و الظروف المالية الصعبة التي مرت بها البلاد عامة، أما الآن فقد وضعت سياسات و برامج للاهتمام بها ابتداء من نهاية التسعينات وهو ما ترجم فعلا في برامج لدعم تربية الابل و العناية الخاصة التي اعطيت لكل أنثى (ناقة) حامل حيث يعطى دعم للتغذية لها و لمولودها حيث ارتفعت اسعار النوق في السوق الوطني بالإضافة الى ان لحومها طبيعية (Bio) خاصة تلك التي ترعى طبيعيا في الصحراء وقد ازداد الطلب على لحومها بعد أزمة جنون البقر في الألفينيات، ما دعم الافراد المربين و شجعهم على زيادة الاستثمار فيها فأصبح حليب النوق دواء و اصبحت أوبارها كساء و تلقى لحومها و حليها رواجاً خاصة داخلها وخارجيا و التي كانت إلى وقت قريب لا يعرف عنها شيئا في الوطن والعالم . و تربي الجمال بطريقتين اما مجموعات في اسطبل او تعيش متنقلة ترعى الكلاء في الصحراء، و يقوم اصحابها بتفقدتها بين الفينة والأخرى و خاصة في الصيف لريها بالماء عند نقاط الشرب و الابار و لطبع الجديد منها (الحيران الجديدة)

¹ Rapport national sur les ressources genetiques animal : Algerie .op .citpp 29-30 commission national ANGR Octobre 2003
ftp :Ftp.Fao.org /doc rep / FAO /010/al1250e/anexes/ contry reports / Algeria.pdf .vu le 22/07/2014à 15h00pp 23-25

المواليد الجديدة و أخذ البدين منها الى الاسواق و ما سهل الامر هو توفر وسائل النقل (عربات رباعية الدفع) و التي أعطت عملية دفع كبيرة في مجال استغلال و حماية الابل في الصحراء و سبب دخول استثمارات معتبرة في هذا المجال نظرا لاتساع أفق هذا النشاط ويمكن ان نوضح تربية الابل في الصحراء خلال الفترة 2006-2012 من خلال الجدول الآتي

الجدول (4-30) تطور تربية الابل في الولايات الصحراوية خلال الفترة 2006-2012

Source : Ministère de l'agriculture , statistiques agricole, animaux d' élevage , Serie B p63

السنوات الولايات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
ادزار	44370	40983	-	41226	38480	37640	38015
الاغواط	1850	1810	-	1823	1825	1850	1860
بسكرة	3005	2260	-	2230	1366	2270	1945
بشار	23550	23000	-	23300	23300	22420	21900
تمنراست	85541	84909	-	83599	82712	81655	79980
ورقلة	30858	29833	-	28491	28428	28410	29000
اليزي	30405	29698	-	23491	23100	22195	21130
تندوف	47900	45300	-	41400	39400	35500	35000
الوادي	34125	31342	-	27185	27700	30200	28950
غرداية	11100	11060	-	10700	10700	10700	10200
المجموع	312704	300195	-	259954	277011	272840	267980

تطورت الابل في الجنوب الجزائري بصورة بسيطة مقارنة بالحيوانات الاخرى ففي ولاية أدرار تطور عدد الابل الى ان وصل الى 44370 رأسا سنة 2012 و هي الثالثة على مستوى ولايات الصحراء ، أما في الاغواط فقد كان تقريبا في حالة ثبات في حدود 1850 رأسا وهو العدد الاقل في جميع ولايات الجنوب ، أما في ولاية بسكرة فبلغ العدد سنة 2012 3009 رأسا و بالنسبة للإحصائيات الواردة في الجدول بالنسبة لولاية بشار فقد بلغ 23550 و ذلك سنة 2012 ، وفي تمنراست فان عدد الابل سنة 2012 قدر ب 85541 رأسا و تخص تمنراست بالمرتبة الاولى في ولايات الصحراء في تربية الابل أما ورقلة فتحلت المرتبة الخامسة بعدد 30858 رأس سنة 2012 ، اما ولاية اليزي فانها تقع في الرتبة السادسة بعدد 30405 رأس سنة 2012

و تندوف تحتل الرتبة الثانية بعد تمنراست بعدد 47900 رأس سنة 2012 اما ولاية الوادي فاحتلت المرتبة الرابعة بعدد 34125 رأس، و غرداية بها أعداد قليلة و تطورت بشكل بسيط حيث بلغت 11000 رأس سنة 2012

رابعاً- تطور تربية الابقار في ولايات الصحراء 2006-2012: تربي الابقار في الصحراء الجزائرية كما تربي بقية الحيوانات الأخرى ولها مداخل مهمة تعيش منها الآلاف من الأسر في الصحراء تستفيد من كل شيء منها كما يصفها أحد الكتاب "علوم الزراعة والحيوان" هي مصنع صغير لصناعة الحليب و اللحم وهي سلالات و أنواع منها المتأقلم أو المتوطن وغير ذلك .

أ -السلالات المتأقلمة الوطنية : وهي سلالة ناجحة للتربية في الصحراء الجزائرية حيث تربي من أجل حليبها، و من أجل المواليد و يجري تسمين العجول في هذه النوعية المتأقلمة فتجلب من الشمال و تسمن في الجنوب لتشحن مرة أخرى الى الشمال حيث الاسواق والطلب الكبير ومن هذه السلالات المتأقلمة نجد القالمية la guelmoise والتي تمثل اكبر نسبة من سلالات الابقار المتأقلمة وطنية ونوع آخر هو نوع الشرفة cherfa من ولاية جيجل ونوع آخر السطاييفية و الشلفية la chelefienne و القبائلية والشاوية وهناك نوع منتشر بكثرة في بسكرة يدعى الجربية la djerbia ولهذه الابقار كلها صفة أساسية هي صغر الحجم و قلة الحليب و لكن ما يميزها تفوقها من ناحية التأقلم، و بإمكانها أن تعيش في ظل أقصى ظروف الصحراء و يتم تسمينها في صحراء الجزائر خاصة في الولايات المحاذية للشمال كبسكرة والوادي، و تقدم في المناسبات و الاعياد كأضحيات فردية وجماعية و يقبل عليها الافراد والجماعات لكونها مناسبة و ما يحسب لهذه السلالة المتأقلمة أنها قليلة الامراض و تنقل هذه الصفات لمواليدها مما يعني اعفاء الفلاحين و المربين من أعباء العناية الخاصة لو كانت سلالة أجنبية .

ب -السلالة الأجنبية: لقد سعت الجزائر و ككل دول العالم لسد الثغرة أو العجز في انتاج الحليب واللحوم الحمراء بان قامت باستيراد هذه السلالات جميعا غير La brune des alpes سلالات ذات سمعة و نجاح عالمي ومن امثالها ابقار الهولستين و NFFP و المونتليارد و لا برين ديزالب متأقلمة تعاني من مشكلة المناخ و الجفاف، و رغم هذه الصعوبات إلا انها تأقلمت في بعض المواطن وهي تنتج و في مجال الحليب تعطي حتى 40 لتر يوميا رغم أنها تأكل العلف الجاف و كل الامر يتوقف على الإرادة السياسية خاصة بالنسبة لمحاصيل أساسية كالحليب و اللحوم و العالم مليء بالتجارب في هذا المجال، نذكر بدايات شركة المراعي السعودية حيث بدأت انتاج الحليب ب 300 بقرة سنة 1977 و في سنة 2016 أصبحت 135000 بقرة منتجة للحليب من النوعية الممتازة هولستين، أي تضاعف القطيع 450 مرة شيد المشروع في محافظة الخرج 80 كلم جنوب العاصمة الرياض في صحراء قاحلة و تنتج يوميا 2500000 لتر من الحليب و يولد يوميا 200 عجل على مدار السنة و معدل الانتاج للبقرة الواحدة من الحليب 90 لتر حليب /اليوم و تحولت المؤسسة الى شركة غذائية تنتج الحليب و مشتقاته و العصائر بمختلف أنواعها و البسكويت بجميع أنواعه لتسيطر على السوق الخليجية التي تتكون من 18 مليون مستهلك¹، و كمثال آخر دواجن الوطنية التي انطلقت سنة 1977 و التي تم انشاءها بالقصيم على مساحة 232 كم² ولم تكن الصحراء حاجزا و لا شدة المناخ و قساوته عائقا بل نحن لدينا اكثر من هذا هو خيار الانتاج في الشمال و الجنوب. وقد تطورت تربية الابقار في الصحراء الجزائرية خلال الفترة من 2006-2012

وفقا للجدول التالي: (4-31) تطور تربية الابقار في الولايات الصحراوية خلال الفترة 2006-2012 الوحدة رأس

¹ <https://www.youtube.com/watch?v=AQch8jX6RON> vu le 07/04/2016 à 5:00

Source : Ministère de l'agriculture , statistiques agricoles , animaux d'élevage , Série B p 61

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أعداد الأبقار في الجنوب الجزائري لازالت ضئيلة جدا، رغم المجهودات المبذولة فعددها الإجمالي هو 344055 رأس سنة 2012، وهو ما يساوي تقريبا عدد الأبل في ولاية الوادي وحدها في السنة نفسها ومن خلال الجدول السابق نجد ان أعلى ولاية في تربية الأبقار في الصحراء هو 21184 بقرة في ولاية الاغواط سنة 2012 تليها ولاية بسكرة بعدد 3894 بقرة، لتأتي بعدها ولاية الوادي في المرتبة الثالثة في تربية الأبقار ب 3255 رأس و تأخذ ولاية غرداية الرتبة الرابعة في تربية الأبقار ب 3238 رأسا، وفي ولاية بشار بلغ عددها 1642 بقرة و ادرار ب 882 بقرة، ولتأتي ورقلة ب 290 بقرة و اخيرا تندوف ب 20 بقرة كل هذا في سنة 2012 أما ولايتي تمنراست و اليزي فلا يوجد بهما حيوان

السنوات الولايات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ادرار	658	663	654	724	-	723	882
الاعواط	20183	20185	20170	20187	-	20155	21184
بسكرة	3984	3822	3684	3630	-	3659	3894
بشار	1332	1373	1400	1551	-	1609	1642
تمنراست	0	0	0	0	-	0	0
ورقلة	430	490	466	439	-	357	290
اليزي	0	0	0	0	-	0	0
تندوف	20	18	15	15	-	15	20
الوادي	3214	4039	2995	2892	-	3380	3255
غرداية	2400	2300	2280	2420	-	2988	3238
المجموع	32221	32890	31664	31858	-	32886	34405

واحد من هذا النوع طيلة فترة الدراسة.

خامسا - تطور تربية الخيول في ولايات الصحراء خلال الفترة 2009-2012: كانت ولايات الصحراء في السابق تهتم كثيرا بالخيول ولكن مع تراجع دورها كوسيلة نقل وهي ليست مصدرا للحوم الحليب ما عدى في بعض المناطق من الوطن والتي يأكل لحمها و بالتالي فالجنوب عامة والجنوب الشرقي خاصة و منطقتي العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير الخيل لا يمكن ان تساعد في التنقل بل الجمل مختص بهذه الصفة فإذا استثنينا بعض المناطق في الصحراء و التي كانت تستخدم الخيل والبغال و الحمير كوسيلة جر بسبب عدم توفر الجرارات والمحركات ، و قد كانت تربية الخيول منتشرة في ولايتي الاغواط بعدد 4478 سنة 2012¹ وكان عددها في ولاية الوادي 1280 سنة 2012¹ وما نلاحظه ان عددها قد تراجع بالنسبة

¹Ministère de l'agriculture statistique agricole et animale déclarage série B pp 64

لسنة 2009 حيث كان العدد 1896² هذا بسبب توفر دعم الشباب و الذي نتج عنه عربات خفيفة صينية الصنع لتعوض وسيلة الجر بالخيول ،وهو ما جعل أعدادها تتراجع بالثلث تقريبا بالإضافة الى ان الدولة اتجهت نحو تربية الابل ولم تهتم لشأن الخيول بسبب انها لا تمثل مصدرا للحوم ولا للحليب اما بقيت الولايات فكانت الاعداد التي بها تمثل قيمة الفرق الفلكلورية و ولايات أخرى كاليزي و تندوف و تمنراست فلا يوجد بها حتى حيوان واحد من هذه الفصيلة .

المطلب الثالث:تطور الأسواق و المواصلات و الاتصالات و القدرات العلمية و البحثية في

ولايات الصحراء: بالإضافة الى ما سبق من إمكانيات وقدرات تزخر بها الولايات الصحراوية هناك الأسواق التي هي نقطة التقاء بين المنتج والمستهلك و مصدر استدامة عملية الإنتاج و توسعها ، و التي تعتمد في الأساس على المواصلات البرية والسكك الحديدية، و الإتصالات و كل ما من شأنه زيادة قدرات الفلاحة الصحراوية، لاكتساب الميزة التنافسية و خاصة القدرات البحثية و العلمية و التي سنتناولها مرتبة كما يلي :

الفرع الاول- تطور أسواق المنتجات الزراعية في ولايات الجنوب الجزائري: ان الأسواق هي عبارة عن نقطة التقاء البائعين بالمشتريين أو مكان التقاء العرض بالطلب مما يسمح بتبادل السلع و الخدمات مقابل النقود³ و في موضع آخر السوق هو " اجتماع بعض الناس في مكان و زمن معين للبيع و الشراء و هو مكان عام أو مبنى كبير تباع فيه سلع معينة و هو فرصة لبيع السلع و شرائها حيث تجتمع القوى المعينة للسعر و هي العرض والطلب "⁴ و أسواق المنتجات الزراعية في الصحراء ذات أهمية كبيرة خاصة، في تحفيز المنتجين و هي التي تعطي معنى لقيمة انجازاتهم و كلما اتضحت نقاط البيع أكثر أي الأسواق للعارضين و الطالبين كلما زادت ثقتهم بقوة الامداد و تواصله حيث يكاد يستمر لحوالي ثمانية أشهر متواصلة من عرض المنتج ، و يجب أن نبين ان الأسواق في الجنوب يزداد عرضها من نوفمبر حتى شهر جوان حسب المنطقة ، و سنرى ان أنجح هذه الأسواق هو الذي يقترب من الشمال اين يوجد العدد الأكبر من المستهلكين حوالي 37 مليون مستهلك حسب تقديرات سنة 2017 بالإضافة الى سوق أكبر أو الطلب الأكبر و المستهدف على المدى المتوسط والطويل و هم المستهلكون فوق خط العرض 40° و من أهم الأسواق في الجنوب ما يلي:

أولا-تطور الأسواق بولاية أدرار : ان مساحة ولاية أدرار 427368 كم² و عدد سكانها 402197 نسمة و كثافتها السكانية هي 0.88 نسمة / كم² و ، تتمتع أدرار بشبكة أسواق أهمها سوق الجملة للخضر والفاكهة و الذي يتواجد ببلدية أدرار و هو سوق رسمي، توجد به مخازن غير مكيفة وهو سوق يومي يرتاده التجار والمزارعون يؤمن كافة ولاية أدرار و من كل الولايات المحيطة الأخرى، و توجد أسواق أخرى

¹ Op,cit ,B pp 64

² Op,cit , B pp 64

⁴ رجم نصيب، دراسة السوق، دار العلوم للنشر و التوزيع عناية -الجزائر-2004 ص 1
¹ زكي محمود شبانة ،التسويق الزراعي - المعالم الرئيسية في الاقتصاد التسويقي الزراعي المصري ، ص 141

محلية وهي سوق¹ حي برباع سوق ،حي الشيخ بالكبير سوق حي تليلان وسوق 20 أوت ببلدية أدرار، و هناك أسواق أخرى في بلديات تميمون و رقان و زاوية كنته و سوق أولف و سوق تيركوك و سوق أوقرت و كلها بلديات في ولاية أدرار .

ثانيا -تطور الأسواق في ولاية الاغواط : ان عدد سكان الاغواط 477328 نسمة ب 69069 عائلة بعشر دوائر و 24 بلدية و بمساحة 25057 كلم² بكثافة سكانية 19 نسمة /كلم²، والإنتاج الزراعي في ولاية الاغواط كما مر معنا سابقا يكفي فقط ليفي باحتياجات الولاية فقط لكونها ولاية ذات طبيعة رعوية بمعنى ميزة القرب من الأسواق و المستهلكين ، و من أهم أسواقها السوق المركزي للجلمة المتواجد ببلدية الاغواط .

ثالثا- تطور الأسواق بولاية بشار : يوجد بولاية بشار 12 دائرة و 21 بلدية و تقدر مساحتها ب 162200 كم² و عدد السكان 274866 نسمة بكثافة قدرها 1.69 نسمة/ كلم² طبقا لاحصاء 2008 . و كما راينا عند دراسة الإنتاج الزراعي انها تعد من الولايات الواعدة من ناحية تطور حجم الإنتاج و الأراضي الصالحة للزراعة ،فهي تشبه الى حد ما ولاية أدرار و لكن العزلة والبعد جعلها من الولاية لا تضم سوى سوق واحد للجلمة² في بلدية بشار ، انشئ سنة 1993 على مساحة 6311م² منه 1800 م²مغطات لا يوجد به مخازن مكيفة، و يفتقر للمرافق الضرورية كما تضم الولاية 13 سوق للتجزئة و عدة أسواق جوارية .

رابعا-تطور الأسواق بولاية تمنراست :ان عدد سكان هذه الولاية طبقا لاحصاء 2008 يقدر ب 198691 نسمة و بعدد عائلات هو 33043 عائلة بكثافة سكانية تقدر ب 0.35 نسمة/كلم² بعشرة بلديات و بمساحة 557906 كلم² وهي أكبر من مساحة فرنسا التي تقدر مساحتها ب 551500 كلم² لكن لا تضم ولاية تمنراست الا سوق واحدة و هذا بسبب ضعف الطلب و قلة السكان و في ذات الوقت قلة النشاط التجاري و الذي يعود لسبب رئيسي وهو البعد عن مناطق الطلب الكبير و بالتالي نتوقع ان تكون الأسواق ضعيفة و محدودة و عليه يوجد بها سوق رسمي واحد للخضر والفواكه لا توجد به مخازن و يوجد سوق واحد للتجزئة ببلدية تمنراست و سوق بعين صالح و سوق ببلدية عين قزام و انتاج هذه الولاية يوجه للاستهلاك المحلي.

خامسا-تطور الاسواق بولاية اليزي : عدد سكان ولاية اليزي 54490 نسمة ب 10294 عائلة بثلاث دوائر و 6 بلديات و مساحة تقدر ب 284618 بكثافة 0.19 فردا/كلم² وفق احصائيات 2008 . ان قلة عدد السكان و عزلة الولاية وبعدها عن الكتلة السكانية في الشمال يجعل أسواقها ضيقة و طلبها محدود

¹ Direction de la wilaya d'adjar http://de.w.adjar.dz/fr/index.php?optim=cm-contant&viewarticle&id=5&itewid=127vu le 15-04-2015/à 04h20

² Direction de la concurrence de la wilaya de Bechar <http://de.w.bechar.dz/fr/index.php?optim=cm-contant&viewarticle&id=194&itewid=525> vu le 15-04-2015 à 04:45

و كما مر معنا ان انتاجها لايسمح حتى بتغطية الطلب المحلي ، و لا يوجد سوق للجملة للخضر والفواكه ، و لا أسواق للتجزئة فالموردون هم خواص ينتقلون بوسانلهم و هناك محلات لتسويق المتاح من الخضر والفاكهة و هناك مشاريع لانشاء أسواق بولاية اليزي فهي ولاية نفطية سياحية تفتقر الى الزراعة.

سادسا- تطور الأسواق بولاية تندوف : بلغ عدد سكان ولاية تندوف حوالي 58193 فردا¹ بعدد عائلات 10112 عائلة بعدد بلديات هو اثنين و دائرة واحدة و مساحة قدرها 159000 كلم² و بكثافة سكانية هي 0.36 فرد/كلم² و هذه الأرقام تدل بوضوح عن وضعية السوق في هذه الولاية في ظل منطقة نائية بعيدة عن الأسواق الكبرى بحجم انتاج زراعي متدني وهي تعتمد على زراعة الخضر و التمور و عنب المائدة و ما تنتجه يوجه غالبا لتغطية الطلب المحلي ، و لا يوجد بها سوى سوق واحد للجملة و هو سوق تنظمه الدولة و لا يوجد به مخازن كبقية الولايات السابقة ناهيك عن المخازن المكيفة أو غرف التبريد مع سوقين جواريين.

سابعا--تطور الأسواق بولاية غرداية : ان عدد الدوائر هو 9 وعدد البلديات هو 13 أما عدد السكان طبقا لاحصاء 2008 هو 375988 فرد في مساحة قدرها 86105 كلم² بكثافة سكانية 4.36 فرد/كلم² و تبدو الكثافة السكانية في هذه الولاية معتبرة و في موسم الإنتاج تقدم هذه الولاية التمور و عنب المائدة و الفول السوداني و الحمضيات ما يكفي للسوق و يفيض و الذي يجري عرضه بسوق للجملة ببلدية الضاية بن ضحوة وهو سوق مجهز بمخازن مبردة و مسيرة من طرف احد الخواص و الذي يستاجر السوق من البلدية و تعرض فيه المنتجات من الخضر و الفواكه و غيرها من المزارعين و من ولايات أخرى و بالنسبة لاسواق التجزئة فيوجد سبعة أسواق مغطاة تخص بلديات القرارة بريان غرداية متليبي و المنيعه بالإضافة الى السوق الجوارى ببلدية غرداية .

ثامنا-تطور الأسواق بولاية ورقلة : ان ولاية ورقلة تحوي 10 دوائر² و 21 بلدية و مساحتها قدرها 211980 كلم² و عدد السكان هو 552539 فردا و عدد الاسر 85713 اسرة و بكثافة سكانية هي 2.6 فرد/كلم² و لا يوجد بها الا سوق مركزي وحيد وهو سوق بلدية ورقلة حيث يقصده التجار و الوسطاء والمزارعون من اجل البيع والشراء و هناك أربعة أسواق جوارية و تخص البلديات : ورقلة تقرت و عين البيضاء و الزلة و سبعة أسواق أسبوعية في كل من ورقلة و حاسي مسعود الحجرية تبسبست ، و يوجد 11 سوقا مغطى موزعة على بلديات الولاية و يجب ان نشير الى ان الإنتاج الزراعي من التمور و البطيخ المبكر الأحمر او الأصفر و هو ما تسجل فيه فائضا و يوجه الى الأسواق المجاورة و الى مدن الشمال .

تاسعا-تطور الأسواق في ولاية الوادي : بلغ عدد سكان هذه الولاية في احصائيات 2008 حوالي 673934 فردا و بلغ عدد العائلات 95499 عائلة و كان عدد الدوائر بها 12 دائرة و البلديات 30 بلدية اما المساحة فهي تساوي 54573 كلم² والكثافة السكانية هي 12.35 فردا/كلم² . ان لهذه الكثافة السكانية

¹ الاستاذ الهادي قطش مرجع سبق ذكره ، ص 41-57-21

² نفس المرجع السابق، ص 41-57-215

انعكاس على كافة الأنشطة الزراعية انتاجا و تسويقا وما يميز هذه المنطقة انتاجها للبطاطا و الطماطم و البطيخ و التمر و الزيتون و الحبوب و جميع هذه المحاصيل هي مبكرة ، و نجد أهم الأسواق بالمنطقة السوق المركزي الرسمي في الوادي بالإضافة الى أسواق أخرى مميزة كسوق حاسي خليفة و سوق المقرن و المنشية و الطرفاوي و تغزوت ، و الرباح و ورماس و الرقيبة أما أسواق وادي ريغ فهي متخصصة في التمور (جامعة لمغير و سيدي عمران) .

عاشرا- تطور الأسواق بولاية بسكرة : ان عدد سكان ولاية بسكرة 730262 نسمة وعدد العائلات هو 113121 عائلة و عدد الدوائر بها هو 12 اما عدد البلديات هو 33 و المساحة 20986 كلم² و الكثافة السكانية 34.83 فرد /كلم² و نلاحظ من خلال عدد السكان و الكثافة السكانية في كل من الوادي و بسكرة ان لهذا اثر قوي في وجود طلب محلي على المحاصيل الزراعية مما يدفع للإنتاج ، أكثر و لكونها الولاية المحاذية لمناطق الشمال فهي قريبة من الكثافة السكانية الأعلى في الجزائر و هي موجودة على مستوى الشرق الجزائري وهذا يحفز على الإنتاج و تشكل الأسواق فنجد في بسكرة السوق المركزي فلياش للخضر و الفاكهة و السوق المركزي، الحاجب للتمور و يوجد بها سوق المزرعة الوطني بمساحة هكتارين و سوق عين الناقة على مساحة ستة هكتارات ، و سوق لغروس الوطني على مساحة اثنا عشر هكتار و تم انشاء 22 سوق جوارية منها 14 مغطاة موزعة على مختلف بلديات بسكرة .

الفرع الثاني : تطور المواصلات و الاتصالات في ولايات الجنوب:

أولا - تطور المواصلات : تعد المواصلات العصب الأساسي للحياة في الصحراء الجزائرية فالتجارة و الزراعة و الصناعة و الانسان يعتمد عليها في تنقلاته و خدماته و نجد من أهمها .
أ- الطرق البرية في الصحراء الجزائرية : وهي تنقسم بين طرق وطنية رئيسية و طرق ولائية و طرق بلدية اما الطرق الرئيسية كالتى تربط العاصمة الجزائر و الاغواط و غرداية و المنيعه و عين صالح اراك تمر است عين قزام .

و الطريق الثاني الرئيسي و الذي يربط ورقلة تقرت بسكرة باتنة و قسنطينة .
و الطريق الثالث يوجد على مستوى الجنوب الغربي و يربط رقان بأدرار و بني عباس و بشار و عين الصفراء و سعيدة ثم الطريق السيار شرق غرب .
و هناك طرق وطنية ولائية كالذي يربط الوادي بسكرة ببوسعادة و الذي يربط حاسي مسعود ورقلة ، و عين ام الناس حاسي مسعود ، و الذي يربط المنيعه تميمون .

و هناك طرق أخرى داخل الولايات وهي كثيرة خاصة تلك التي تم تشييدها بعد سنة 2000 و التي فكت العزلة عن كثير من من المدن و القرى و نتج عن هذه الطرق عمران و تجارة و زراعة كثيرة ولكن رغم ما تقول انه كثير و لكن بالنسبة الى ولايات بحجم عدة دول مثلا ولاية بشار 162200 كلم² و التي تفوق مساحتها مساحة كل من لوكسمبورغ و الدنمارك و بلجيكا و هولندا و سويسرا مجتمعة .

ب-السكك الحديدية : وهو ثاني خطوط النقل و المواصلات بعد خطوط النقل البري في الجنوب الجزائري و هي تضم السكة الحديدية الشرقية و المتمثلة في الخط الممتد من تقرت نحو بسكرة نحو باتنة و هناك مشاريع لتمديده نحو ورقلة و حاسي مسعود و مناطق الإنتاج النفطي بموانئ جنجن و سكيكدة . و هناك خط حديد الوسط الرابط بين غرداية الجلفة و العاصمة ولازال برنامج من الجلفة الى غرداية. و هناك الخط الغربي للنقل بالسكك الحديدية و الذي حاليا ينطلق من بشار الى عين الصفراء مشرية سعيدة الى مستغانم و ارزيو.

ج-النقل الجوي بالجنوب الجزائري : بالنسبة لمساحة كالصحراء الجزائرية فانه لا يسهل امر التنقل و خاصة السلع الزراعية من والى الشمال لما يصيبها من تلف و سهولة العطب الا اسطول من الطائرات لنقل البضائع الكبيرة و لكن هذا غير متوفر حاليا حيث ان كل الموجود هي طائرات لنقل الافراد و نستطيع ان نقف على امر النقل الجوي و ذلك عن طريق معرفة عدد المطارات و نوعها في الجنوب الجزائري و التي هي كما يلي :

المطارات الدولية :

صنف أول : غرداية .

صنف ثاني : حاسي مسعود عين ام الناس ادرار تمنراست .

المطارات الوطنية :

✓ بشار الوادي ورقلة عين صالح جانت بسكرة اليزي .

مطارات محلية جهوية :

✓ برج باجي مختار تندوف تيميمون الاغواط .

✓ مطارات محددة المهام .

✓ حاسي الرمل .

ثانيا-تطور الاتصالات : تعتبر مؤسسة البريد والمواصلات المؤسسة الأولى في الجزائر التي أسندت لها مهمة توسيع شبكة الاتصالات بالبرق و الهاتف و البريد و عملت هذه المؤسسة على تطوير هذا القطاع في كل البلاد و التي منها الولايات الصحراوية و التي عملت خلال جميع مراحل المخططات على التطور و استمرت هذه الفترة بالاحتكار شبه التام لصالح بريد و مواصلات الجزائر الى ان جاء القانون رقم 03-2000 الصادر ب 05 اوت 2000 و الذي ينص على إعادة هيكلة البريد و المواصلات و بالتالي فصل نشاط البريد عن نشاط الاتصالات في ظل اقتصاد السوق و تم انشاء مؤسسة اتصالات الجزائر في اول جانفي 2003¹ و عليه أصبحت مؤسسة اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية ذات أسهم برؤوس أموال عمومية تنشيط بفروعها:

¹ http:www . algérie télécom . dz (15-04-2014)

- اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس).

- جواب انترنت .

- Revsat للاتصالات الفضائية .

و اتسع استثمار المؤسسة بين 2004-2008 ليبلغ حوالي 2.5 مليار دولار و من هنا بدأت المهام الجديدة لاتصالات الجزائر في محاولة السيطرة ضمن الفضاء الواسع للصحراء الجزائرية و بدأت موبيليس و التي تعتبر الأكثر انتشارا في الصحراء الجزائرية لاتساع نطاق تغطيتها و هناك فرع آخر من اتصالات الجزائر وهو ATS خط الجزائر للاتصالات بالساتيليت و في تاريخ 2004/07/11 دخلت خدمة المتعامل الأجنبي اوراسكوم تيليكوم للهاتف النقال في الجزائر و بالتالي ازدادت الشبكة توسعا و خاصة في الولايات الصحراوية و في 2004/04/25 انتقلت ولايات الصحراء من الاحتكار الثنائي الى الاحتكار الثلاثي موبيليس -جازي -اوريدو (والتي كانت نجمة سابقا) لتغطي الاتصالات عن طريق الهاتف النقال كل المناطق في الصحراء ماعدا بعض المناطق التي تكون التغطية فيها ضعيفة و في سنة 2014 بلغ عدد المشتركين في الهاتف حوالي 35 مليون مشترك ليعبر عن مدى أهمية هذه الوسيلة لما لها من دور كبير في فك العزلة عن المنتجات الفلاحية و الوصول الى الأسواق و الاتصال بين المزارعين و المرشدين و نقاط البيع و ما يسهله ذلك من تصريف للمنتجات و الترويج لها و بالتالي اصبح التاجر في قسنطينة أو في العاصمة أو في تلمسان يتصل بكل سهولة ليسأل عن الأسعار و يسأل عن الكميات المعروضة و يحدد عن طريق المنظمين في السوق متى يأتي ليأخذ السلعة¹ و بالتالي تكون الاتصالات قد مهدت الطريق لعصر أوسع من التسويق خاصة مع انتشار الصورة في الهواتف الذكية و التطبيقات و الخدمات الحديثة اذا ما تم توسيع التغطية أكثر حيث أصبح بإمكان المزارع ان يزرع و يستشير الاخصائي بالصوت والصورة لينتج و يقدم بضاعته للتجار بالصوت والصورة لتعقد الصفقات بواسطة منظمين عن بعد و هكذا سيكون لهذه الميزة في الاتصال اذا ما تم رعايتها و تطويرها مساهمة فعالة و جد مؤثرة في خلق ميزة تنافسية للقطاع خاصة مع ما سنوضحه بشأن المحصول المبكر و حسب تصريح لوزيرة الاتصال ايمان هدى فرعون في 2017/03/26 في ان التغطية في الجنوب و المناطق النائية بدأت منذ 2000 و في 2015 شرع في العمل فعلا على تغطية تلك المناطق الحدودية و المعزولة في الجنوب و نحن في انتظار النتائج بعد بضعة أشهر لتلك المناطق التي من الواضح انها غير مجدية بالنسبة للمستثمرين الخواص نظرا لعزلتها و قلة السكان بها.

الفرع الثالث - تطور القدرات البحثية و العلمية في الجنوب : و للقدرات العلمية والبحثية في الجنوب التأسيس للنهضة في جميع المجالات الزراعية و الصناعية و الخدمية و لأدل على ذلك هو حجم الانفاق الذي توجهه الدول المتقدمة لباحثيها و أسانذتها وهي مرتبة كما يلي:²

²المنظم لسوق المزرعة الوطني

- ✓ السويد تخصص ما نسبته 3.7% من الناتج الوطني لتمويل البحث العلمي .
- ✓ فنلندا تخصص ما نسبته 3.5% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي .
- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية تخصص ما نسبته 2.7% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي
- ✓ فرنسا تخصص ما نسبته 2.5% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي .
- ✓ الجزائر تخصص ما نسبته 0.5% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي .

لذلك تاتي الجزائر في مقدمة الدول العربية الأكثر هجرة لادمتها بما يعادل 215 الف الى 347 الف كفاءة علمية و بناء على هذا المدخل العام الذي يوضح وضع الجزائر عامة نريد ان نعرف الى اين وصلت الجامعات في الجنوب الجزائري و المراكز الجامعية والمراكز البحثية .

أولا - الجامعات بالجنوب الجزائري :

أ-جامعة غرداية : تم انشاءها طبقا للمرسوم التنفيذي 12-284 في 04 جوان 2012 حيث كان عدد الطلبة 7365 طالبا سنة 2012-2013 و عدد الأساتذة هو 230 أستاذ يوجد بها 6 كليات وهي كلية علوم الطبيعة والحياة و كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير و كلية الآداب و اللغات و كلية الحقوق و العلوم السياسية و كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية و كلية العلوم والتكنولوجيا .

ب-جامعة الوادي : تم انشاء هذه الجامعة بموجب القرار 12-243 المؤرخ في 04 جوان 2012 بعدد من الأساتذة هو 575 أستاذ و كان عدد الطلبة في جوان 2013 هو 16150 طالب و ب55 شعبة علمية وادبية و 6 كليات هي كلية العلوم والتكنولوجيا و كلية علوم الطبيعة والحياة و كلية الآداب و اللغات و كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير و كلية الحقوق و العلوم السياسية

ج - جامعة قاصدي مرباح ورقلة : تكونت بموجب القرار رقم 13-100 في 14 مارس 2013 بها 84 شعبة وعدد الطلبة 25601 طالب في السنة الجامعية 2013-2014 اما عدد الأساتذة بها 1016 أستاذ بها 10 كليات هي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - كلية علوم الطبيعة والحياة - كلية المحروقات و الطاقات المتجددة و علوم الأرض والكون - كلية الآداب واللغات - كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - كلية العلوم التطبيقية - كلية الطب .

د-جامعة عمار ثليجي الاغواط: تم تكوين هذه الجامعة بموجب القرار 07-270 الصادر في 19 سبتمبر 2001 و كان عدد الطلبة خلال الموسم الجامعي 2014-2015 يفوق 22380 طالبا موزعين على 75 تخصصا وكان عدد الأساتذة المؤطرين هو 958 أستاذا و يوجد بها ثماني كليات هي :-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير .

- كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية و الحضارة .

¹ بالكبير بومدين : مناخ البحث العلمي واستشراق العقول ،جريدة النصر ،2-2-2015 الجزائر

- كلية الحقوق و العلوم السياسية .

- كلية علوم الطبيعة والحياة .

- كلية الطب .

- كلية الآداب و اللغات .

- كلية الهندسة المدنية و الهندسة المعمارية .

- معهد علوم وتقنيات الرياضة البدنية.

هـ - جامعة محمد خيضر بسكرة : تعد جامعة بسكرة من أكبر الجامعات في الجنوب حيث بلغ عدد

الطلبة بها في الموسم الجامعي 2016-2017 حوالي 31000 طالبا منهم طلبة الماستر 8798 والطلبة الأجانب

177 و بعدد أساتذة 1333 وانتقلت الى مصاف الجامعات بموجب المرسوم التنفيذي 90-09 المؤرخ في 17

فيفري و بلغ عدد الكليات سبعة :

- كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة والحياة .

- كلية العلوم التكنولوجية .

- كلية الحقوق والعلوم السياسية .

- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

- كلية الآداب واللغات .

- كلية الهندسة .

- كلية العلوم الزراعية و الري.

- معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية.

و - جامعة محمد طاهري بشار : تم إنشائها بموجب القرار رقم 07-09 المؤرخ في جانفي

2009 يتواجد بها حوالي 12000 طالب يؤطّرهم 600 أستاذ و بها سبعة كليات وهي :

- كلية العلوم والتكنولوجيا .

- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

- كلية الآداب و اللغات.

- كلية الحقوق و العلوم السياسية .

- كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية .

- كلية الطب .

- كلية العلوم الدقيقة .

- كلية علوم الطبيعة والحياة و تعد أكبر جامعة في الجنوب الغربي .

ثانيا - المراكز الجامعية بولايات الصحراء الجزائرية :

أ - المركز الجامعي بتمنراست : انشئ بمقتضى القرار 120-المؤرخ في 20 سبتمبر 2004 و سعي المركز الجامعي أمين أمقال الحاج موسى أق اخاموك و حسب تعداد الموسم 2013-2014 فعدد الطلبة بلغ 4089 طالبا يؤطرهم 148 أستاذ وبها خمس معاهد هي :

- معهد الآداب واللغات .
- معهد الحقوق والعلوم السياسية .
- معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
- معهد العلوم الإنسانية و الاجتماعية.
- معهد العلوم التكنولوجية.

ب- المركز الجامعي تندوف : تصل طاقة استيعابه في الموسم الجامعي 2013-2014 الى 1000 مقعد بيداغوجي و يسمى بالمركز الجامعي علي كافي و يضم التخصصات التالية معهد الهندسة الكهربائية و الهندسة المدنية و العلوم الاقتصادية و الكيمياء الصناعية و الإعلام الآلي و الحقوق و التسيير و البيولوجيا و علم النفس و علوم الأرض و الكون و اللغات و الأدب العربي .

ج - المركز الجامعي اليزي : و هو المركز الجامعي المسى الشيخ بمود بن مختار بعدد من الطلبة هو 300 طالب في الموسم الجامعي 2015-2016 في تخصص العلوم و الاقتصادية و الآداب و اللغة الفرنسية و يتربع على مساحة 20 هكتار بسعة 2000 .

منصب بيداغوجي

د - المركز الجامعي آفلو : افتتحت في البداية كملحقة لجامعة الأغواط و في 09 أكتوبر 2012 تم الإعلان عنه كمركز جامعي بالتخصصات التالية : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و الحقوق و العلوم السياسية و العلوم الإنسانية و الاجتماعية و لغة و أدب عربي .

ثالثا - مراكز البحث : و نقصد بها تلك المراكز البحثية التي أنشأت لهدف بحثي محددو ذلك في ولايات الجنوب و سنحاول معرفة دور كل منها و أين تتواجد:

أ - المركز الوطني لأبحاث العلوم البترولية : أنشئ هذا المركز في ولاية ورقلة يستجيب للاحتياجات العلمية و البحثية في هذه المنطقة و التجديد و من أجل مساعدة ولايات الصحراء في ذلك و لمواكبة العمليات التطبيقية على أرض الواقع للمؤسسات الوطنية و الأجنبية و للمساهمة في تلبية احتياجات هذا القطاع الاستراتيجي و المهم .

ب - المركز الوطني لأبحاث العلوم الأدبية والتاريخ : وهو مركز متخصص في التاريخ و الآداب و التراث و الآثار و مقره غرداية.

ج - المركز الوطني لأبحاث العلوم الزراعية : و هذا يغطي كل الأبحاث المتخصصة في العلوم الزراعية من نباتية و حيوانية و مقره بمدينة تندوف.

د - المركز الوطني لأبحاث العلوم الاجتماعية: تم إنشائه لأجل تلك الأبحاث المتخصصة في الناحية الاجتماعية مقره تمنراست .

هـ - المركز الوطني للبحث و العلوم الإسلامية و الحضارة : وهو مركز متخصص في الأبحاث المتعلقة بالدين الإسلامي و الحضارة الإسلامية و الحضارات الأخرى مقره بالأغواط.

و- مركز البحث العلمي المتخصص في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي :وهو مؤسسة بحثية أنشأت بموجب القرار الوزاري 76 المؤرخ في 22 ماي 2004 وهو تابع لمركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER) يوجد أدرار .

ز - مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة **CRSTRA**: وهذا المركز تتجه أبحاثه لتلك التقنيات التي تخص المناطق الجافة أو مناطق الصحراء ويوجد مقره ببسكرة .

ك - المعهد التقني لتنمية الفلاحة الصحراوية **ITDAS**:وهو يبحث ويساعد الفلاحين في حل المشاكل التقنية كمعابنة التربة و الأمراض و إجراء التجارب على النبات و الحيوان و الإرشاد من أجل تطوير الفلاحة الصحراوية و مقره موجود بعين بالنوي ببسكرة .

و ما لاحظناه على الجامعات والمراكز البحثية في الجنوب خاصة الجامعات حيث نجد ان التخصص الفلاحي غير موجود سوى بجامعتين بسكرة و ورقلة و هناك في الصحراء كلها ثلاث مراكز بحث متخصصة في الزراعة و لكن الجيد في هذه الجامعات كلها و المركز الجامعية أن أغلبها تحتوي على قسم العلوم التكنولوجية و العلوم البيولوجية و علوم الأرض و حتى علم المياه و هما الأساس لعلم النبات و الحيوان .

خاتمة الفصل الرابع :

من خلال دراستنا في هذا الفصل ، اتضح لنا ان انه خلال خمس وخمسين سنة من البناء ، و التأسيس ، والتنظيم مرت فيه الفلاحة الجزائرية عبر مراحل كانت تعد أساسية ، كالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية لتأتي بعدها مراحل انتقالية ، حيث بدأت المراجعات من أجل تصحيح الأخطاء السابقة ، و هكذا بدأت تبرز ملامح المستغلات الفلاحية و المستثمرات الفلاحية الخاصة ، و التي تعود أصولها التاريخية ، لقطاع الأهالي إبان الاستعمار و بعده القطاع الخاص ، و الذي بقي مهماش لفترة طويلة الى ان صدر القانون 87/19 في ديسمبر 1987 و الذي يوضح كيفية استغلال الأراضي الفلاحية ، و كانت لكل هذه المراحل مرافقة تخطيطية استثمارية و برامج استثمارية كان الهدف منها النهوض بالقطاع الزراعي و دفعه عن طريق تلك الاستثمارات ، و التي كما رأينا من خلال مقارنة حجم الاستثمار في الزراعة بالصناعة في المرحلة الأولى أين نجد أن القطاع الفلاحي لم يحضى بنفس الاهتمام الذي خصت به الصناعة ، و استمر الوضع كذلك طيلة المرحلة الثانية في البرامج الاستثمارية ، أين نجد أن النسبة خلال المخطط الثلاثي الأول 1969-1967 بلغت 16% من المخطط أو البرنامج ، لتصل الى 4.71% في البرنامج 2014-2015 ، و رغم هذه السلبية التي لمسناها و التي كانت ظاهرة فقد كان لهذه التجربة في مجملها عميق الأثر في ابراز قطاع الفلاحة الصحراوية ، كقطاع ذو مؤهلات و قدرات مساحية ، و إنتاجية ، أثرت على بقية القطاعات الأخرى و في تغذية الشعب الجزائري ، و أصبحت تعد في البرامج الوطنية التصديرية ، و هذا ما يؤهل الفلاحة الصحراوية لاكتساب الميزة التنافسية و خاصة في المحاصيل المبكرة .

ونقصد بالفاكهة ذات الحب والنوى في الجزائر هي كل من : المشمش واللوز و الخروب والكرز والسفرجل والرمان و الزعرور والخوخ و الاجاص والتفاح والبرقوق و انواع أخرى كما وضحناها في الجدول السابق .

رابعا-تطور انتاج التمور والزيتون و التين : ان الجدول الموالي يوضح لنا منتجات مهمة جدا للاقتصاد الجزائري خاصة التمور فسوقها واسع داخليا وخارجيا ، و افريقيا و الزيتون الذي يمكن استهلاكه طازجا حبا او زيتا وعلفا للحيوان و الانواع الثلاثة تدخر وتصبر وتصنع ، وهي الثلاثة محاصيل مفتاحية بالنسبة للاقتصاد الجزائري فعن طريقها يمكن ان توضح طريق اخرى غير الركيزة النفطية ، و التي بسببها تعددت ازمات في 1986-1994-2008 و ، 2016 وهي عبارة عن ازمات حادة سببها اسعار النفط تلم كل مرة بالاقتصاد الجزائري ، و يجب ان نتذكر ان برميل النفط يساوي حاليا حوالي 50 \$ و ذلك في 2016 وهي تساوي واحد الى اربعين 1/40 من برميل زيت الزيتون و برميل زيت الزيتون يساوي 200 لتر و البكر منه يساوي 2142 \$ في السوق العالمية و الجدول التالي يوضح لنا عدد الاشجار و الانتاج و الانتاجية للنخيل و التين والزيتون :

الجدول(31-3)تطور عدد أشجار إنتاج و إنتاجية التمور الزيتون و التين في الجزائر 2004-2012
وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية كيلوغرام /شجرة (كغ/شجرة

البيان السنوات	التمور			الزيتون			التين		
	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية
2004	10000000	4426000	44.5	16000000	4688000	29.2	4450000	649400	14.6
2005	10364890	5162934	49.8	16934410	3164890	18.7	4610040	697990	15.1
2006	10475150	4921880	47.0	17533390	2647330	15.1	4611980	919270	19.9
2007	10925870	5269210	48.2	18313260	2089520	11.4	4621890	638830	13.8
2008	11961210	5527650	46.2	19458680	2540670	13.1	4559251	787350	17.3
2009	12127830	6006960	49.5	20521960	4751820	23.2	4811357	838006	17.4
2010	12355115	6447410	52.2	22497860	3112520	13.8	5023600	1237630	24.6
2011	12983418	7248940	55.8	24477420	6107755	25.0	4973250	1201870	24.2
2012	13791910	7893570	57.2	26517620	3938400	14.9	5015190	1100580	21.9

5 2 46-43 p 4 B series des rendement et des production,des superficies,Recapitulatif des statistiques agricoles ,Ministre de l'agriculture :

انه ابتداء من سنة 2000 عرفت الفلاحة بصورة عامة، و التمور والزيتون بصفة خاصة، نموًا مضطربا لكن الانتاج و الانتاجية قد يظهر عليها بعض الاضطراب وهذا يعود للسنوات الماطرة وغير الماطرة. و الاشجار التي دخلت للإنتاج و التي لا زالت .

اما عن اعداد نخيل التمور فقد تطورت من 10000000 سنة 2004 الى 13791910 في سنة 2012 بإنتاج قدره 7893570 و بإنتاجية 57.2 قنطار /هكتار، اما عن الزيتون فقد تطور من 16000000 سنة 2004 الى 26517620 سنة 2012، اما عن الانتاج و الانتاجية فهي متذبذبة وتتبع التساقط المطري وعوائق اخرى كبعض الامراض وصعوبات الحصاد والخدمة وقد كان احسن انتاج يعود الى سنة 2011 ب 610775 قنطار و انتاجية 2004 المقدره ب 29.2 قنطار /هكتار .

اما التين نلاحظ انه خلال هذه الفترة قد تزايد ولكن بصورة بطيئة من 4450000 شجرة الى ان وصل الى 5015190 شجرة سنة 2012 وكان احسن انتاج و ب 1237630 قنطار وأحسن إنتاجية ب 24.6 قنطار /هكتار

المطلب الثالث : تطور انتاج العلف و الإنتاج الحيواني

الفرع الأول:-تطور انتاج العلف في الجزائر خلال الفترة 2004-2012 : ان انتاج العلف في الجزائر يعني كل المنتوجات الزراعية الموجهة لتغذية الحيوان بصفتها الطبيعية او المنتجة عن قصد او غير قصد ،كحشائش الاراضي البور والمراعي الطبيعية ،وهي تشمل اعلاف طبيعية و اعلاف صناعية خضراء و يمكن تلخيصها في الجدول

الجدول(32-3)تطور انتاج العلف في الجزائر 2004-2012
الوحدة قنطار(ق)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الانتاج السنوات
7298420	5581585	5459700	6651050	3487865	4992330	2888780	2855980	3498750	1-اعلاف طبيعية
748535	768375	672230	674290	570568	605565	578885	601860	568850	-مراعي طبيعية
6549885	4813210	4787470	5976760	2919295	4386765	2309895	2254120	2929900	-أراضي بور
12740400	10765180	12885130	11585391	7447675	10167350	8203430	8623650	7975700	2-علف اصطناعي جاف
2089310	1413650	1748674	1786619	1354790	2038800	1520130	1345740	1550800	-خرطال
285867	218810	196191	135364	168885	260090	211510	136060	117100	-فصفصة (Luzerne)
546115	1393325	1351160	482728	1763975	699350	2196190	2243810	1122200	-حبوب محولة
9819108	7739395	9589105	9180680	4160925	7169110	4275600	4898040	5185600	أنواع أخرى
16823850	14930040	13016130	12136604	8455690	8672420	8255000	8020370	7575550	3-علف اصطناعي اخضر
10955515	9380646	8052077	7253973	5450350	5875400	5767896	5709720	5983520	شعيرا اخضر,خرطال اخضر, شيلم اخضر
5868335	5549394	4964053	4882631	3005340	2797020	2487104	2310650	1592030	-أنواع أخرى
36862670	31276805	31360960	30373045	19391230	23832100	19347210	19500000	19050000	المجموع(1+2+3)

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement series B p 4

و ما نلاحظه من خلال هذا الجدول الى ان الاعلاف في مجموعها تتطور بصورة متذبذبة ، ويعود ذلك الى عامل التساقط المطري ، بمعنى الجفاف والرطوبة حيث بلغت في سنة 2012 ما مجموعه 36862270 قنطار .

الفرع الثاني: تطور الانتاج الحيواني في الجزائر : ان الانتاج الحيواني له دور مهم في تغذية الاسر الجزائرية و الاسهام في ذلك بما يقدمه من مواد حيوانية و حليب وبيض وهي اساسية في تغذية الافراد وهي مصدر للبروتين الالهةم والفيتامينات ب و ب 12 وتغير استهلاكها يعد معيارا لارتفاع مستوى الغذائي للفرد¹ ، وهي تشكل ثلث قيمة الثروة الفلاحية الجزائرية² وتتكون من الأغنام والابقار والماعز والابل والخيول والدواجن والاسماك ، ويمكن ان نصنف قطاعات الانتاج كما يلي :

أولاً-قطاع انتاج اللحوم الحمراء : ان اللحوم الحمراء في الجزائر تشتمل على لحوم الاغنام و البقر والماعز والابل والخيول ويمكن توضيحها عن طريق الجدول التالي من 2000 الى 2012 .

الجدول(3-3)تطور الثروة الحيوانية في الجزائر 2004-2012

الوحدة الف رأس

السنة السلالة	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الابقار	1844	1790	1682	1641	1634	1608	1586	1614	1561	1511	1613	1595
الأغنام	25194	23989	21405	19946	20155	19616	18909	18293	17503	17057	17299	17616
الماعز	4595	4411	3962	3751	3838	3755	3590	3451	3325	3281	3130	3027
الابل	340	319	301	295	291	287	269	273	253	250	246	234
الخيول	46	44	45	45	47	44	43	45	48	46	43	44
المجموع	32019	30553	27395	25678	25965	25310	24397	23676	22690	22145	22331	22516

SOURCE :Ministre de l'agriculture .statistique agricoles ,Animaux d'élevage, series B p61 64 ,

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/cheptel/2000-2009pdf.vu> le 21/12/2013à23h

وما نلاحظه عن قطاع انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر، انه سواء في الاغنام او الابقار او الماعز او الابل كلها تزايدت بصورة او بأخرى ، إلا انها تتطور فوصل عدد الابقار سنة 2012 الى 1844000 رأس اما عدد الاغنام فكان 25194000 رأس و الماعز 4595000 رأس و الابل 340000 رأس فقط أما الخيول فقد تراجع في عددها في كل مرة وأخرى بمعنى تعدادها كان مضطربا و متذبذبا و مستقر في اقل من 47000 رأس والتي حققت سنة 2007 .

¹ ابن ناصر عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 158

² موري فوزية ، مرجع سبق ذكره ، ص 173-174

ثانيا : -قطاع انتاج اللحوم البيضاء و الحليب و البيض والعسل : ان هذه المنتجات الثلاثة تعد اساسية في وجبة الافراد في الجزائر ، وفي مجال تكوين غذائهم فاللحوم البيضاء ، هي بديل طبيعي وتزايد للحوم الحمراء ، اما البيض والحليب فهما يمثلان ايضا بديلا طبيعيا ، ومكملا لها في نفس الوقت ولكل من اللحوم البيضاء والحمراء والجدول التالي يبين لنا الجدول(34-3)تطور و انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال فترة 2000-2009 الوحدة (ألف قنطار)

الفترة المنتج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
اللحوم البيضاء	1981	2010	1507	1568	1700	1686	1453	2606	3057	2092	1966

Source :<http://www.ons dz/IMG/PDF/ELVAGE .PDF> vu le 21/12/2013

أ-الحليب ومشتقاته: وهو منتج مغذي و اساسي للمستهلك الجزائري ، والطلب على الحليب ومشتقاته يرتفع من سنة الى أخرى. وتتسع معه حجم الفجوة الغذائية وهو ما يتطلب بذل جهود معتبرة لرفع حجم الانتاج من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال والحد من الاستيراد¹ ورغم ما بذلته الجزائر لكن مازال القطيع تقليديا وليس محسنا ولا منتقى فالابقار تتوقف على عدة عوامل تتمثل في السلالات الوراثية والتغذية الجيدة والتسيير الفعال فيما يخص الاسطبلات والنظافة والتربية التي تعد نشاط اقتصادي بشكل اساسي حيث ان الهدف الرئيسي للمزارع او المربي هو المردود² وقد كان انتاجه كما يلي :

الجدول(35-3) تطور انتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 الوحدة مليون لتر.

الفترة المنتج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الحليب	1583	1637	1544	1610	1915	2092	2244	2185	2220	2394	1942

Source :<http://www.ons dz/IMG/PDF/ELVAGE .PDF> vu le 21/12/2013

ان كمية الحليب تبدو خلال هذه الفترة متذبذبة فمن 2000 الى 2006 كانت الكمية متزايدة ثم تناقصت في 2007 ثم بدأت في التزايد في 2009 ، و يعود هذا الى عامل ارتفاع اسعار العلف الذي يعود الى سياسة تحرير اسعار المدخلات الزراعية ، ورفع الدعم عنها ثم الى عامل المناخ والتساقط المطري.

ب- انتاج البيض: فقد اطلقت اولي التجارب الخاصة في الثمانينات في الجزائر، مع السماح للنشاط الخاص والمبادرة الخاصة محفزة و الدعم و الربح الخاص والملكية الخاصة ،فما هي الا بضع سنوات حتى تحرر الاقتصاد الجزائري من التبعية في مجال البيض و الجدول التالي يوضح :

¹ فوزية غربي - الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي ، مرجع سبق ذكره ص 210

² Roger wolter, *Allimentation de la vache laitiere* , edition France agricole I N R A, PARIS, 3 eme edition, 1988 p 11-12

الوحدة 10⁶ بيضة

الجدول (36-3) تطور انتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2009-2000

المتوسط	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الفترة المنتج
3237	3838	3508	3813	3570	4345	3500	3302	3220	2160	2020	البيض

Source : <http://www.ons.dz/IMG/PDF/elvage.PDF> .vu le 21/12/2013

ويتضح من خلال هذا الجدول ومن خلال هذه الفترة قد أخذ منحى تصاعدي في الكمية ، الى ان وصل الى 3838 مليون بيضة وهذا راجع الى الدعم المقدم من طرف الدولة ، ومبادرات الخواص ، حيث اصبح هناك مصانع لانتاج البيض آلية تماما، بل أصبحت هناك مركبات استثمارية لانتاج العلف والبيض و انتاج الكتاكيت و انتاج دجاج اللحم كلها مترابطة مع بعض في منطقة واحدة .

ج- انتاج العسل: فيمكن توضيحه عن طريق الجدول التالي الذي يبين :

الوحدة قنطار

الجدول (37-3) تطور انتاج العسل في الجزائر خلال الفترة 2009-2000

المتوسط	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الفترة المنتج
25306	40016	33210	29590	25000	29910	28000	21000	19495	16390	10540	العسل

Source : <http://www.ons.dz/IMG/PDF> ,vu le 21/12/2013

الفرع الثالث: قطاع الخيرات البحرية: ونعني به قطاع الصيد وما ينتج عنه من سمك ابيض، وسمك ازرق وقشريات ، و حوت الاسبادون، والرخويات، و انواع اخرى ونظرا لقلّة المتوفر من المصادر البروتينية الحيوانية كما مر معنا سابقا فان مصدر الخيرات البحرية ومنه الاسماك التي تعد احد الاغذية البروتينية المتميزة للإنسان¹، والجزائر كغيرها من الدول سعت لتأمين احتياجاتها من هذه المادة الغذائية وذلك عن طريق رفع قدرتها الانتاجية في هذا القطاع لكون السمك يعتبر غذاء صحيا جيدا² و من خلال الجدول اللاحق نجد ما يلي: من خلال المجموع العام للولايات نلمس التراجع العام بعد ان سجل المجموع ما قيمته 118046 طن سنة 2009 تراجع الى 84053.7 طن خلال سنة 2010، ليرتفع الى 92408.5 سنة 2011 ثم الى 92683.3 طن سنة 2012 ليتناقص مجددا الى 86634.6 طن سنة 2013. والجدول يوضح تطور انتاج الخيرات البحرية في الولايات الساحلية الجزائرية 2000-2013.

¹ محمد السيد عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 62

² غربي فوزية ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره ص 186

الجدول (38-3) تطور انتاج السمك في الولايات الساحلية الجزائرية 2009-2013

الوحدة طن

التغيير السنوي (%)				2013	2012	2011	2010	2009	السنوات إدارة الصيد
2013/2012	2012/2011	2011/2010	2010/2009						
26.7	-7.5	11	-23.7	4222.9	3331.7	3603.2	3246.2	4255.2	الشلف
-19.8	0.2	12.2	24.7	2676.4	3336.9	3329.9	2967.5	2379.2	بجاية
11.2	47	-11.4	-41.3	9502.9	8544.1	5812.4	6563.4	11189.3	تلمسان
-54.7	93	-2.4	-26	757	1670.8	865.6	886.5	1198.2	تيزي وزو
30	-2.3	186.3	-47.7	4933.2	3795.5	3883.1	1356.5	2592.7	الجزائر
-15	-11.9	1	-24.2	5254	6184.7	7017.9	6950.9	9172.6	جيجل
-28.1	-28.2	9.1	-5.3	3604	5011.2	6979.9	6395.5	6756.8	سكيكدة
-28.8	-34	25.7	-6.2	5508.3	7739.4	11728.9	9330.6	9948.4	عنابة
-15.7	-1.4	-9.9	-23.6	7781.3	9228	9357.6	10386.1	13593.7	مستغانم
-16.9	24.6	-27	-7.6	6338.4	7632	6122.8	8386.6	9074.6	وهران
-39.8	9.2	42.6	-44.4	6736.5	11187	10241.7	7183.5	12924.1	بومرداس
9.4	4.2	75.9	-16.5	6085	5559.9	5335.8	3033.2	3631.8	الطارف
5.9	-4	28.9	-46	7139.3	6740.7	7022.5	5448.2	10087.4	تيبازة
26.5	14.5	-6.8	-43.9	16095.5	12721.4	11107.2	11919	21242	عين تموشنت
-6.5	0.3	9.9	-28.8	86634.6	92683.3	92408.5	84053.7	118046	المجموع

Source :<http://www.ons.dz/IMG/pdf/peche-2013.pdf> ;

vu

le

08/05/2015

à12h15

خاتمة الفصل الثالث :

ان الفلاحة الجزائرية تتمتع بالعديد من المؤهلات الطبيعية، و الجغرافية، و الطاقات البيئية الطبيعية النظيفة، و قدرات أخرى، كالطاقات النافذة، و الخامات الأخرى المختلفة، و الأراضي و المياه . و بصدد المياه ، تتمتع الجزائر بحوالي 250 مكانا طبيعيا صالح لبناء السدود، إستغل منها فقط نحو 120 سدًا ،والباقى مازالت على طبيعتها ،لم تستغل. و المستغل من أراضي الصحراء الجزائرية في الزراعة هو 2.5 %، و الباقى مازال على حالته الطبيعية، و الذي عددها سابقا ماهي الا المزايا الطبيعية، أو الهبات الطبيعية، والتي هي جزء من مؤهلات الفلاحة الجزائرية، لتكوين ميزة تنافسية، ومما بيّناه أيضا في هذا الفصل أن هناك مؤهلات، و قدرات بشرية، و مواصلات و اتصالات، و نقل و قدرات صناعية، يمكن أن تقدم للفلاحة الجزائرية أو تساعد على تكوين مزايا مكتسبة . و في النهاية كل هذه السمات و المزايا تساعد القطاع الفلاحي الجزائري للوصول الى الميزة التنافسية، و من خلال دراستنا الإحصائية التحليلية لتطور الفلاحة الجزائرية، و في هذا الفصل لمسنا تفتنا وتفهما لقضية تطور الاذواق، و تطور الطلب، و توجه المستثمرين لتلبية حتى تلك الطلبات التي هي جزء صغير من السوق، و بالتالي ما يلاحظ أن المنتج، و المستثمر الجزائري، يتطور و يطور من انتاجه، و يستغل كافة طاقاته، و رأينا تطور في انتاج المحاصيل الحقلية و تطورا في الزراعات المحمية، و تطورا في انتاج الفاكهة و تطور في انتاج الحبوب وهنا نلاحظ غياب الدولة في برمجة عملية سقي المزارع في الشمال فلا يعقل ان يبقى مصير غذائنا لعشوائية نزول الامطار، و عليه يجب ان تروى السهول الخصبة . و بالتالي يمكن القول ان الفلاحة الجزائرية تتمتع بمؤهلات و قدرات طبيعية، و مكتسبة تؤهلها للحصول على الميزة التنافسية .

الفصل الرابع

تطور البنية التنظيمية و قدرات

الفلانة الصراوية للإحتساب

الميزة التنافسية

مقدمة: لقد تعرضنا فيما سبق من البحث الى توضيح قدرات و مؤهلات الفلانة الجزائرية، و رأينا أن الجزائر تحضى بمعطيات طبيعية و جغرافية و قدرات بشرية، و قدرات أخرى، من الاتصالات و الموصلات و القدرات الطاقوية و خامات و صناعات، تؤهلها للحصول على الميزة التنافسية

كما نؤكد في هذا المجال على دور و أهمية التطور الفعلي للفلاحة الجزائرية، من خلال توضيح تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية في جميع المنتجات الفلاحية .

و في هذا الفصل سنقدم ذلك الجزء الذي يهم الفلاحة الجزائرية كلها ،و ذلك بأن نقوم باستعراض كيفية تطور البنية التنظيمية و الاستثمارية ،و سنبداً بالتطور التنظيمي ،ونبين القطاعات السائدة من الاستقلال الى يومنا هذا ، فمن القطاع المسير ذاتيا الى الثورة الزراعية ،الى ان وصلنا الى المستثمرات الفلاحية، و سنتعرض أيضا للفلاحة الجزائرية من خلال المخططات الاستثمارية ،و سنشاهد كيف ان هذا التطور سيصل بالفلاحة الجزائرية ،و ذلك من خلال المخططات مابعد الالفين الى قناعة وطنية بجدوى الاستثمار الزراعي في الصحراء ،و بضرورة دمجها في المشروع الوطني من اجل الاكتفاء الغذائي ،و من اجل التصدير و لاجل هذا تم اعداد البرامج و الخطط الخاصة بالفلاحة الصحراوية ،و التي سنتعرض الى قدراتها و مؤهلاتها لاكتساب الميزة التنافسية و سنوضح بالتفصيل تلك القدرات من المساحة و الإنتاج ،و تنوع المحاصيل من الحبوب الى الخضار و الثمار والحيوان ،و ذلك التفاعل الحركي الذي نجمت عنه قدرات على مستوى الاسواق و الموصلات و الاتصالات و البحثية العلمية بما يخدم اكتساب الميزة التنافسية لهذا القطاع و سنقدم هذا الفصل من خلال مبحثين أساسيين :

المبحث الأول : تطور قطاع الفلاحة الجزائرية تنظيميا و استثماريا .

المبحث الثاني : قدرات و مؤهلات الفلاحة الصحراوية ،لاكتساب الميزة التنافسية .

المبحث الأول : تطور قطاع الفلاحة الجزائرية تنظيميا و استثماريا :

هذا المبحث لتطور قطاع الفلاحة من جانب البنية التنظيمية و السياسية ،من الاستقلال الى يومنا هذا، و نظرنا في تطور المخططات تطرقنا في الاستثمارية ،و أوضحنا دور كل من هذين العنصرين في تطور الفلاحة الصحراوية ،و هذه التطورات و التفاعلات جميعا تساهم في اكساب الفلاحة الصحراوية الميزة التنافسية

المطلب الأول: تطور الفلاحة الجزائرية حسب البنية السياسية و التنظيمية.

ان الجزائر هي بلد زراعي بطبيعتها وهذا منذ ازل التاريخ ،ولهذا توالت عليها الدول المستعمرة من الفينيقيين الى الرمانيين....الخ ،ولأنها كانت تنتج اهم محصول والأكثر حضورا في الوجبات ألا وهو القمح الصلب واللين و الشعير، وهو ما جعلها محل اطماع استعمارية قديما وحديثا ،و بقدم المستعمر ،كانت الاراضي الجزائرية الموروثة بتقسيمها عن العهد العثماني وهي تتنوع و منها:1830الفرنسي سنة

اراضي الحبس : وهي اراضي تخلى عنها مالكوها الاصليين للصالح العام :مساجد، للجماعة، للفقراء ،لملكة و المدينة .

اراضي البايلك : تكون هذه الاراضي بجوار المدن ذات انتاج عالي وهي ملك للدولة .

اراضي العزل : وهي اراضي تعود في اصلها للحاكم (الباي) و يهبها لموظفية او لقبيلة معينة .

اراضي العرش : وهي اراضي القبيلة وهي قليلة الخصوبة وقد تكون جبلية او ارض مشاع .

وبقدوم فرنسا قامت بتوجيه الزراعة الجزائرية بحيث تخدم الاقتصاد الفرنسي ، فمن اجل ذلك قامت بسن القوانين ، و اصدرت لذلك القرارات و أهمها قانون¹ 16 جوان 1851 وقوانين ورنى 1873 و العديد من القوانين ، والتي نجم عنها سلب كل اراضي القبيلة ، و الاحباس و اراضي البايلكالخ ، ولم تكن فرنسا تحتاج لقانون حتى تستحوذ على الاراضي فإذا كان سكان الجزائر ابان دخول الاستعمار يقدرون بحوالي ثلاث ملايين² نسمة ، لينخفض عدد السكان الى حوالي مليون و ستة وثلاثين الفا وستة و ستين فردا وذلك سنة 1931³ ، وعليه قامت فرنسا بربط كل الاراضي الجزائرية بمصالحها ، و ما يخدم المعمرين و اقتصادها ، ولهذا السبب ابان الاستقلال واجهت الجزائر اقتصادا يتسم بما يلي:⁴

أ - الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي .

ب - واجهت في الزراعة قطاعان احدهما تقليدي متخلف يستغله الاهالي ، وقطاع اسلوبه متطور وحديث يستغله الاوروبيون و بعض الجزائريين وهم قلة بمعنى انها واجهت ازدواجية في القطاع .

ج - و كانت القطاعات غير متوازنة .

د - عجز مستمر في الميزان التجاري و الميزانية⁵ .

وغداة الاستقلال كان لابد من سياسة تنظيمية لإدارة القطاع والتي تطورت الى يومنا هذا وفق الخطوات الاتية :

الفرع الأول : البنية السياسية والتنظيمية للقطاع المسير ذاتيا : عشية الاستقلال ترك المعمرون ، ودونما انذار فجوة

كبيرة في الاقتصاد الوطني ، بالهجرة الجماعية للأوروبيين ، وكان الامر مقصودا و خاصة من جانب التقنيين و الاطارات و العمال المهرة والمهندسين في مختلف القطاعات ، حيث انخفض الناتج القومي الاجمالي في تلك السنوات بالثلث ، و امام هذا الوضع قام العمال والفلاحون بالاستيلاء على المؤسسات و المزارع التي تركها الاوروبيون ، وذلك دون تدريب او تكوين ، و قاموا بتسييرها في اطار ما عرف لاحقا بالتسيير الذاتي ، والذي تم في وقته بطريقة عفوية لكنه كان في اطار معطيات وصياغ تاريخي واضح المعالم ، حيث كان يستجيب لتلك السياسة الاشتراكية ، و التي كانوا يقومون بتطبيقها ، ولهذا تم تبني مثل هذا الاصلاح الزراعي⁶ وفي هذه الحالة تم اعتماد سياسة التسيير الذاتي ، واستمرت المزارع على حالها دون تحجيم او تقليص في مساحتها ، و قامت السلطات الجزائرية انذاك بالاستيلاء على الاراضي التي تخلى عنها المعمرون ، وتم تأميم اراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا و جميع الاملاك الاخرى ، وتم انشاء لجان للتسيير الذاتي وفقا للمرسوم 63-388 والمتعلق بإقامة القطاع الزراعي المسير ذاتيا ، وفي هذا الاطار تم منح المجاهدين اراضي واسعة وتدعى مزارع قدماء المجاهدين ، يتم ادارتها بطريقة جماعية وهكذا اصبح الفلاحون المعدمون الذين لا يملكون ذرة تراب في بلادهم ، اصبحوا يعملون ويسيروا ، وأصبحوا اصحاب ملكية جماعية ، وقاموا بانتخاب لجان للتسيير الذاتي وذلك من اجل تحديد الاعمال وضبط المهام التي انطلقت من القاعدة بمبادرات عفوية ، لتضفي عليها المراسيم الصادرة عن الحكومة انذاك الصبغة الشرعية ، و القانونية ، وتم لاحقا تأميم حوالي مليون هكتار من الاراضي التي خلفها المعمرون و تلك المزارع المملوكة للأجانب وتشمل العملية الملاك الجزائريين المتعاطفين مع الفرنسيين ، وقد كانت نسبة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا كما في الجدول الآتي :

الجدول (1-4) نسب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا

نسبتها	المساحة (الف)	نسبة هذه	عدد المستغلات	مساحة القطاعات بالهكتار
--------	---------------	----------	---------------	-------------------------

¹ Claude Gaillard-économie et droit du développement type d'organisation étude démographique SNED p203

² اندي تريتيا و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 200

³ د/ عبد اللطيف بن اشهبو ، تكوين التخلف في الجزائر محاولة دراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1979 ، ص 60 .

⁴ د/ فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي ، مرجع سابق ، ص 127

⁵ يوسف عبد اله الصانع ، اقتصاديات العالم العربي الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1984 ، ص 338

⁶ Ahmed ben bittour ، L'expérience algérienne du développement 1962-1992 le cors pour l'avenir ، Paris-paris édition technique de l'entreprise (n-d) .p 10

	المستغللات %	هكتار (
0.02	5	5.3	106	اقل من 100
6.9	159	24	479	من 100 الى 500
22.6	520	31.8	634	500 الى 1000
37.2	856	27.8	554	1000 الى 2000
33.3	762	11.1	221	اكثر من 2000
100	2302	100	1994	المجموع

Source : Mohamed elhocine BENISSAD économie en développement de l'Algérie sous développement socialisme 2eme édition o.p.u p 76

S.A.C) وهذا القطاع يسيطر على 1994 مزرعة مسيرة ذاتيا¹، يغطي مساحة تقدر ب 2.3 مليون هكتار بما يعادل 35.3% من كل المساحات الزراعية (المساحة الفلاحية القابلة للزراعة)، وتتركز حول المناطق الخصبة كسهول المتيجة، وسهول الشلف، و سهول عنابة، ... الخ. وأصبح لكل مزرعة مسيرة ذاتيا اما مديرا، او مسؤول مكلف بالتسيير. اما تلك المزارع والأراضي التي استحوذ عليها قدماء المجاهدين و قاموا بتسييرها جماعيا، فقد تم تحويلها الى تعاونيات فلاحية لقدماء المجاهدين، ويمكن اختصار المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا كما يلي:

أولاً- المرحلة 1962-1967 : تعد هذه المرحلة بمثابة اللبنة الاولى لتكوين هذا القطاع الذي انطلق سنة 1962، و بعد استيلاء الفلاحين على مزارع المعمرين الشاغرة، وذلك بسبب هجرة المعمرين لها بكفاءتهم وتقنياتهم، وكان الهدف هو وضع الجزائر في حالة صعبة، ولكن المبادرة الطبيعية للعمال والفلاحين و المجاهدين ادت الى سيطرة الفلاحين على مواقعهم، وتم في الشطر الثاني التأطير السياسي و القانوني و التنظيمي، حيث صدر المرسوم رقم 63-388 والذي ينص على قيام القطاع المسير ذاتيا، واصبح لهذه المؤسسات، سياسات و هياكل تنظيمية، فأصبح على رأسها مدير او شخص مكلف بالتسيير تحت اشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، والذي يتولى كل المهام كتسيير المدخلات و المخرجات، و بالتالي التسيير الذي يؤدي الى سيطرة الدولة، او اشراف غير مباشر من الدولة.

ثانيا- المرحلة 1967 - 1975 : وأمام النتائج السلبية المحققة في هذا القطاع، قامت الدولة بالتراجع وخفضت اجراءات التسيير المركزية، وتم في هذه المرحلة استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بمديريات فلاحية ولائية تقوم بأعمال ومهام محددة وتكونت لأجل هذا تعاونيات فلاحية، مهمتها تنظيم عملية المحاسبة و تتولى رعايتها جهات من الوزارة الوصية و البنك الوطني الجزائري، وقد تم انشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بكامل فروع الجهوية، وكانت مهمته توفير الآلات و المعدات الفلاحية و اصلاحها، و تم انشاء دواوين وطنية لأجل التسويق، وتم توحيد جهات التمويل، و كونت لأجل ذلك مصلحة على مستوى البنك الوطني الجزائري، و فعلا في هذه المرحلة تم التركيز على تكوين هياكل تنظيمية فعالة دون ايلاء عناية كبيرة باستقلالية التسيير.

ثالثا- المرحلة الاخيرة : كما مر معنا سابقا كانت هنالك اهداف للقطاع المسير ذاتيا، هي المحافظة على الاراضي الزراعية و المزارع وعتادها، و حصول الفلاحين على اجور، وكان الهدف الاخر هو الوقوف في وجه عملية البيع و الشراء التي يمكن ان تعقد بين المعمرين و بعض الجزائريين سواء تعلق الامر بالأراضي

¹ M.Beni Saad ,économie en développement de l'algerie ,Sous-développement socialism,2^{eme} Ed,OPU ,1979-p77

، او السكنات او التجهيزات الزراعية، و بالفعل قد تم انجاز هذين الهدفين ،بحيث تم استرجاع حوالي 22000 مزرعة بمساحة اجمالية تقدر ب2400000 هكتار ، و بإنتاج زراعي يصل الى 60 % ، غير ان هذه المزارع الكبيرة لم تستطع اليد العاملة الفلاحية السيطرة عليها ،ولا الخبرة المتوفرة في تلك المرحلة تسييرها ،وهذا بسبب ضعف الخبرة و التكوين و القرارات و المراسيم ،والتي بدأت سنة 1963 تبين تدخل الدولة بواسطة المديرين و الميسرين ، ثم الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في 18 مارس 1963 ومن اجل التخفيف من المركزية في التسيير و استبدال الديوان الوطني بمديريات ولأئمة تراقب من الوزارة الوصية ،والبنك الوطني الجزائري ،وبظهور هذه المنظومة الادارية ادت الى بروز بيروقراطية عالية ،مما تكفل بخنق هذه المؤسسات¹ بالإضافة الى الانخفاض المتوالي في الانتاج و المردودية للهكتار ،والاستعمال غير العقلاني للآلات والمعدات و رغم الاجراءات الاستدراكية التي قامت بها الدولة ،من الغاء منصب المدير ،و القرار يجب ان يتخذ في الجمعية العامة للفلاحين وتخفيض اسعار وسائل الانتاج و تم تخفيض فوائد القروض و تم رفع اسعار المنتجات الزراعية² و يخلص الوضعية اسماعيل العربي : "لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها اية فعالية حقيقية على العمال ،وفي الحقيقة فان الشروط الايجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة"³.

الفرع الثاني - البنية السياسية و التنظيمية لقطاع الثورة الزراعية : بسبب النتائج التي رايناها في القطاع المسير ذاتيا ،والذي يمثل اجود الاراضي الزراعية وأحسنها نوعية وموقعا ،اما القطاع التقليدي فهو قطاع الاهالي المتخلف والمحاصر اداريا وسياسيا ،وبالتالي تكون نتائج القطاع الزراعي بصفة عامة التراجع والتقهقر و الركود في احسن الاحوال ،وإذا تم تلطيف الامر يقال استقرار ودعم الجهود المبذولة ،إلا ان النتائج المحققة كانت بعيدة عن النتائج المخططة ،و النمو المتوسط السنوي للإنتاج الزراعي كان ضعيفا مقابل الطلب الناتج عن النمو السكاني ،و امام تحسن القدرة الشرائية للسكان ما ادى بالدولة الى اعتماد الاستيراد ،و بناءا عليه كان لابد من التغيير ،والذي يتجسد في قانون الثورة الزراعية، والتي تمت بالمرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971 ،والذي كانت له دوافع اجتماعية و تتمثل في التوزيع العادل للأراضي ،و القضاء على نظام العمل (الخماس) الموروث عن المنظمة الاستعمارية في العمل ،وتلك التناقضات الهيكلية و التنظيمية حيث نشاهد ملكيات صغيرة جدًا ،ومزارع كبيرة ،وبالتالي قامت الدولة بتأميم الملكيات الكبيرة و اراضي الدولة ،من الحبوس ،و العرش ،و الاراضي المهجورة ،و الاراضي العمومية ،و قامت باعادة توزيع الاراضي ،و وسائل الانتاج بشكل يضمن بعض العدالة لغالبية الشعب ،التي كانت محرومة ،بهدف زيادة الانتاج و تحسين الانتاجية ،وتقليص البطالة خاصة في الأرياف ،والدفع باليد العاملة الجزائرية قدما ،و الابتعاد عن تلك العلاقة الانتاجية الموروثة عن المستعمر ،وما من شك بان

¹ Mohamed benisaad, op,cit, p 79

² Dominique badillo. *stratégie agro-alimentaire pour l'Algérie*. collection Maghreb contemporaine. paris. o.p.u 1980. p.39

³ اسماعيل العربي ،التنمية الاقتصادية في الدول العربية والمشرق، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ، 1974 ، ص 120

هدفها القضاء على التناقضات الاجتماعية، والاقتصادية، و طبقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الارض وهي كما يلي :

* القطاع المسير ذاتيا الذي يبقى كهيكل تسيير متطور ومنظم في مؤسسات انتاجية زراعية، بمساحات مختلفة، و بمستوى تقني ملائم .

* الزراعة التعاونية، وهي احد انواع المشاركة الديمقراطية، وذلك من اجل رفع مستوى الفلاحين، الذين يعيشون في خدمة الارض .

* اما بالنسبة للمستغلات الخاصة فالثورة الزراعية لم تأتي للقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، و انما جاءت للقضاء على استغلال الانسان¹.

اولا -تأسيس وتنظيم الصندوق الوطني للثورة الزراعية :لقد قامت الدولة بجمع اراضي العرش و اراضي الحبوس و الاراضي المؤممة الخاصة، وتم تأميم تلك الاراضي التي اصحابها غائبون والذين لا يقومون بالعملية الزراعية بأنفسهم، حيث قانون الثورة الزراعية واضح في مثل هذا الامر، إذًا ينص على انه من لا يقوم بالعملية الانتاجية بنفسه لا يحق له تملك الأرض، و تسقط الملكية عن من يهملها ماعدا بعض الحالات الخاصة حددها قانون الثورة الزراعية، و تم تأميم تلك الملكيات الكبيرة لما تشيعة من فوارق اجتماعية و اقتصادية بين السكان، ولأنها موروثه عن المستعمر وتحدد مساحة الملك الزراعي على أساس أن لايتجاوز قدرة المالك وعائلته العمل .

ثانيا - تنظيم وتوزيع الاراضي :بعد ان قامت الدولة بجمع الاراضي وتحديد لها لابد ان تقوم بتوزيعها على اولئك المحرومين و المزارعين الصغار والخماسين في شكل قطع ارضية تتسع لمجموعة من الفلاحين، بحيث يحصل كل منهم على حصة، والهدف دائما هو رفع مستوى معيشة الفلاحين فيقومون بالعمل في شكل تعاوني (تعاونيات الثورة الزراعية) و يقومون بالعمل جماعيا و يقسم الناتج عليهم بالعدل، ويجب ان يراعى في هذه التعاونيات بأن لا تكون المساحة شاسعة وان يراعى الموقع الجغرافي للتعاونية، ونوع المزروعات التي يمكن ان تنتج بها وقد بذلت الدولة كل الجهود من اجل انجاح مشروع الثورة الزراعية، والتي ترنو من خلاله الى بلوغ التوازن الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولما لا تصدير المنتجات الفلاحية، و قد ظهر ذلك جليا في الميثاق الوطني الصادر عام 1976 والذي دعى الى الاهتمام بالانتاج النباتي والحيواني، ورغم الاهتمام الذي اولته الدولة لتطبيق قانون الثورة الزراعية، الا ان تلك العراقيل التي ما فتئت تتوسع والتي نذكر منها :

أ - المستفيدون هم شركاء بالاكراه : بمعنى لا توجد ديمقراطية ولا حرية في اختيار الشركاء، الامر الذي انعكس سلبا على النتائج .

ب - القرابة والمحسوبية كانت هي الاساس في توزيع الالات والمعدات على تعاونيات الثورة الزراعية حيث تحظى تعاونيات العتاد واكثر من ذلك، واخرى تبقى تعاني الحرمان .

¹ احمد بعلبيكي، المسألة الزراعية في الريف الجزائري، منشورات عويدات، 1985، بيروت، لبنان، ص 210-215

ج - عملية توزيع القطع الارضية التعاونيات فكان هناك تعاونيات تقوم بالانتاج في اراضي خصبة و قريبة من المناطق الحضرية، في حين تعاونيات اخرى لا تحوز سوى على اراضي رديئة وبعيدة عن المدن و الاسواق ،مما يفاقم من مشاكلها .

د - التوزيع غير العقلاني للمستفيدين على التعاونيات كان يتم بصيغ المحاباة و المحسوبية ،فالامر يتم على مستوى المجلس الشعبي البلدي ، بحيث يكون القريب قريب اي من التعاونية قريبة في حين البعيد الذي لا تكون لديه علاقة سيكون في تعاونية بعيدة وهذا ما يحبط الفلاحين ولا يحفزهم على الانتاج ،وقد لا يلتحقون باعمالهم البتة .

هـ - قيام الدولة بتحديد خطط الانتاج للتعاونيات و، إلزامهم بإتباع المخطط الوطني للانتاج فهذا سيؤدي الى احباط العمال ،والتعاونية ،وتكون له نتائج سيئة وهذا بسبب ان القرارات فوقية لا تهتم لشأنهم فلا يكون لها تبني داخل التعاونية .

و - كانت غالبية نتائج السنة المالية عبارة عن خسارة مما يؤدي الى عدم توزيع الارباح على المستفيدين ،وذلك ليس على غرار زملائهم العمال في قطاع الصناعة ،الذين توزع عليهم الارباح دوريا .

ي - ان سياسات التمويل و التمويل والتسويق و بعد ان يتم الانتاج و يكون وفيرا تتكفل هذه الثلاثية بالقضاء على هامش الارباح ،وان هذا الاتصال الامامي الخلفي بالمؤسسات الاخرى سيؤدي الى تحميل التعاونيات تكاليف من الامام ،بسبب تخلي مؤسسات التمويل او التمويل عن مسؤوليتها ،او من الخلف كعملية التسويق والتي هي حساسة جدا خاصة في المنتجات الزراعية ،فبالإضافة الى العراقيل السابقة فان الانتاج ينمو بصورة اقل من نمو السكان وخاصة خلال الفترة 1971-1978 و الازدواجية في القطاع الزراعي ، فكل هذه المشاكل و الفشل ادى الى اصلاحات اقتصادية جديدة سنة 1980 ، وهي السنة التي نعددها سنة انطلاق الزراعة الجزائرية من قيود التوجه السياسي البيروقراطي . و في ظل هذا المناخ الجديد تنطلق بذرة القطاع الخاص الجزائري في الشمال ، و الجنوب حيث واصل القطاع التقليدي تطوره كقطاع زراعة النخيل ، و تربية الحيوان ، و ظهور تجارب و أفكار و مبادرات بشأن الاستثمار الفلاحي في الصحراء ، و هو ما يعد البذرة الاولى لظهور و تطور المحصول المبكر في الصحراء .

الفرع الثالث :البنية السياسية والتنظيمية في عقد الثمانينات والتسعينات :لقد تميزت هذه المرحلة بحركية خاصة على مستوى الخطاب السياسي ، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد ،تكون البلاد قد ترجمت نحو حاضر ومستقبل ديناميكي ، كل شيء يقبل المناقشة و المراجعة ، حيث طغى على مستوى الخطاب مفهوم اعادة التقييم والمراجعة وقد تم تحليل الماضي و الحاضر الاقتصادي بسلبياته ، و ايجابياته ، وتم مناقشة البدائل الممكنة وفي المجال الزراعي ، حيث تم اعادة بعض الاراضي المؤممة الى اصحابها ، وتم تشجيع الفلاحين على استصلاح الاراضي ، و تقديم القروض والتجهيزات اللازمة ، ففي سنة 1982 تم افتتاح بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم القروض للفلاحين ، وتم استيراد الالات والمعدات الزراعية والاستثمار في الموارد المائية ، و كان هدف هذه السياسة الزراعية الوصول الى

الاكتفاء الذاتي، وهكذا بدأت الخطوات الأولى محتشمة نحو إطلاق المبادرة الحرة والاتجاه نحو اقتصاد السوق .

فمن خلال مراجعة السياسة الاستثمارية السابقة، يتبين التحيز الكبير للقطاع الصناعي أما القطاع الزراعي فلم يحظى بأي أهمية نسبية واضحة بل عانى من التهميش أما من الناحية السياسية السعيرية فقد عانى القطاع الزراعي في مدخلاته أو مخرجاته، فلم يكن له لا تحديد هاته ولا تلك، وإنما الإدارة هي من يقوم بذلك، وهذا ما أحبط المنتجين ولم يحفز على الانتاج والإنتاجية، أما عن السياسة التسويقية، فقد كانت هي كسابقتها ليس للفلاحين أي دخل بأسعار منتجاتهم، فالأسعار محددة مسبقا وتسلم الكميات لتعاونيات التسويق، وغالبا ما كانت الاسعار لا تسير حتى تكاليف الانتاج، وفي هذه المرحلة تم إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية، والتي تحولت الى مستثمرات فلاحية جماعية او فردية، و بموجب قانون التوجيه العقاري لسنة 1990، وما سرع عملية الاصلاح الزراعي خلال الثمانينات، والتسعينات هي الازمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، فالوضعية مزرية في القطاع الزراعي، و ضعف الاداء الاقتصادي الذي نجم عنه تبعية اقتصادية، وكذلك النمو الديموغرافي و اقتصاد ضعيف متعلق بسلعة وحيدة وهي النفط، ومما زاد في تفاقم تلك المرحلة هو البرنامج سنة 1982 سمي انذاك "ضد الندرة" حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار¹ وهذا على حساب الاستثمار، و التشغيل، "والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني حالة الركود والذي اصاب معظم المؤسسات العمومية سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير او الاستثمارات والتي انخفضت هي الاخرى الى ادنى مستوى لها منذ اكثر من عقد ونصف، بالإضافة الى تفاقم ازمة الديون الخارجية وتدهور اسعار النفط".²

الفرع الرابع : التطور القانوني و التراجع الاقتصادي : ويستمر برميل النفط في التراجع الى 21.07 دولار نهاية الثمانينات الى 20 دولار في بداية التسعينيات ليصل سنة 1994 الى 14.19 دولار، و ينتج عن هذا تراجع في عملية الاستيراد، اي عجز وتراجع في الانتاج المحلي، وما كان من حيلة لتغيير هذا الوضع اقل ما يقال عنه بأئس، ومن هنا تم البدء بالتغيير في القطاع الفلاحي و خاصة بالمواد 87/19 الصادرة في ديسمبر 1987 و تعني بكيفية استغلال الاراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، و حددت الحقوق والواجبات، وما ان انتهت سنة 1988 حتى تم التحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر .

وفي سنة 1992 تم تنظيم مشاورات وطنية حول الزراعة ضمت عددا من المتعاملين الميدانيين والخبراء والجامعيين وذلك من اجل تقييم ومراجعة و تشخيص وضعية ثلاثين سنة مضت، وتم وفقا لذلك تحليل كل الجوانب، وتم اقتراح مقارنة جديدة تخص القطاع الفلاحي، وتم التركيز على رفع الانتاج كأولوية لضمان الامن الغذائي، كما تم التوصية على الاهتمام بتلك الفروع المتعلقة بالزراعات الاخرى، وتلك

¹ د/ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 134

² عبد الله بن بدعيدة، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية ورقة قدمت الى الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط البحوث، -الجزائر -بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999 ص 358

المتعلقة بالحيوان من انتاج وتحويل و تسويق وتنظيم للمهنة، و العقار ... الخ. اما في مجال انعاش الانتاج الزراعي فقد الحت ضرورة لا مركزية المسؤوليات والوسائل ،وعلى الحاجة للتشجيع ومشاركة فاعلي الميدان في تعيين وتنفيذ العمليات التي اسندت لهم ،وإذا كان المنشأ الداخلي له دور في توجيه سياسة البلاد الفلاحية، فانه مع بداية التسعينات وبداية الإصلاحات، و القلاسنوست في المعسكر الاشتراكي سابقا و روسيا خاصة مما ادى الى تسارع في الاصلاح على المستوى العالمي ،فاتجاه العالم نحو الحرية و اقتصاد السوق وهو ما اثر على الجزائر كبقية دول العالم ،وتسارعت بها الاحداث لكونها تخضع لبرنامج التكيف الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي وتم فتح المجال لخصخصة القطاع الفلاحي ،وفي ذات الوقت كانت تتفاوض مع هيئات دولية كمنظمة التجارة الدولية ،والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك قصد الاستفادة من بعض الامتيازات وقد ركزت الجزائر، في مفاوضاتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الاصلاحات الاقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وكانت السياسة الزراعية على اختلاف برامجها وخططها، تهدف الى رفع مستوى الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي ،ولما لا التصدير لتحل الصادرات محل الواردات ،وكانت المرتكزات الاستراتيجية للتنمية الزراعية تتلخص فيما يلي :استرجاع الاراضي المؤممة ،وتوسيع استصلاح الاراضي في الصحراء ،ودعم عملية الاستثمار لتطوير جهات الانتاج .

الفرع الخامس : برنامج الاصلاح الهيكلي في الجزائر و اثر اسعار النفط في عملية الاصلاح : كما يحدث دائما في العالم و في الجزائر خاصة ان الازمات المالية والاقتصادية يكون لها الاثر الكبير في تغير سياستنا . و ازمة اسعار النفط التي وصلت الى قمتها في سنة 1994 ،حيث نزل سعر البترول الى 14.07 \$ بالإضافة الى دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي انطلاقا من سنة 1990، على غرار مصر والمغرب عام 1985، و تونس عام 1987 حيث نعني بمفهوم التكيف الهيكلي او الموازنة الهيكلية تلك الحزمة من السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة خاصة بضرورة تعويم اقتصادياتها من اجل انقاذها من الغرق الكامل في عملية الاستدانة ، ولكي تظهر على الساحة الدولية كشريك وان غير مكافئ للعالم المتقدم، ويهدف كل ما سبق الى ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية ،و تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي ،حيث تم الغاء الدعم على اهم المدخلات الفلاحية وتشمل الاسمدة و البذور و علف الماشية و المعدات و الادوات الفلاحية ،و ادى ذلك الى مضاعفة التكاليف حيث ارتفع سعر الجرار من 30 الف دينار الى 260 الف دينار جزائري سنة 1991¹ ،و في 2016 بلغ سعره 2600000 دينار جزائري، وان تحرير اسعار السلع الزراعية خاصة المنتجات سيعمل على تطوير أرباح القطاع الفلاحي بصفة عامة وبسبب عدة عوامل كتكلفة الانتاج و درجة المخاطر العالمية بسبب الظروف الطبيعية ،اضافة الى الوضعية المالية المتدهورة و المديونية كلها عوامل تثبط القطاع الفلاحي على الرغم من الانفتاح القانوني والسياسي و تراجع الدعم في المدخلات لم تتم عملية جلب المستثمر الوطني فضلا عن المستثمر الاجنبي رغم انه تم تحرير المبادلات الفلاحية ،ورفع كل القيود التي

¹ عبد الله بن بدعيدة التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية مرجع سابق ص 139

تعيق حرية التبادل الخارجي، و هنا تظهر اهمية حماية الزراعة و خاصة ان مستقبلها مرهون بدرجة حمايتها، ومن اجل هذا خاضت الجزائر مفاوضات شاقة مع البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، غير ان التبعية المترتبة عن التكيف الهيكلي لم تكن لصالح الجزائر حيث الغي الدعم عن مكونات الانتاج الزراعي ويمكن ايجاز اهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية.¹

* اعادة هيكلة العقار الفلاحي وتم اعادة الاراضي المؤممة الى اصحابها، واستمرت سياسة دعم اسعار المدخلات والمخرجات الزراعية، والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الاسعار بعد ذلك.

* مواصلة دعم الاسعار عند الاستهلاك بالنسبة الى المواد الاساسية، كالخبز والحليب.

* العمل على تمويل النشاطات الفلاحية وذات الاهمية.

* حرية التجارة الخارجية والأسواق وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها تدريجيا و جزئيا و رغم هذه الاجراءات وغيرها والمراجعات والتقييمات كلها لم تستطع تحقيق ما جاءت لأجله فتراجعت في الكثير من المرتكزات والتي تخص السياسة وهو ما ادى الى تعثر القطاع ايضا لتأتي بدل الاصلاحات والتحسينات مخطط التجديد الفلاحي و الريفي او المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفرع السادس : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية او مخطط التجديد الفلاحي و الريفي (2000-2016) :

ان الهدف الاساسي الذي يدور حوله المخطط الوطني للتجديد الفلاحي هو زيادة ورفع مستوى الامن الغذائي، و هذا من اجل ان يحصل السكان على مواد غذائية، حسب المعايير الدولية المتفق عليها، ومحاولة احلال المنتج المحلي محل الواردات ما امكن ذلك وتطوير كل قدرات الانتاج الفلاحي، بالنسبة الى المدخلات واستخدم الموارد الطبيعية المتاحة بصفة عقلانية و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية²، وذلك من اجل تنمية زراعية مستدامة، ويمكن تلخيص المخطط في ثلاث مستويات، وهي الجدوى الاقتصادية و الاستدامة الايكولوجية، والقبول الاجتماعي.

أولا - ولأجل تحقيق هذا الطموح نجد ان المخطط يدور حول تحفيز وتدعيم المستثمرين في المجال الزراعي، وهذا من خلال تطوير وتنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية، بهدف تكثيف و ادمج الصناعات الغذائية كالحبوب والبطاطس و الاشجار المثمرة و اللحوم الحمراء و البيضاء، و يجب الاعتناء بنظم استغلال الاراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة، او المهدة بالجفاف المخصصة حاليا للحبوب، او المتروكة بورا وهي مهدة بالتدهور، لتحويلها لزراعة الاشجار المثمرة و تربية الماشية، و يجب التركيز على انتاج الحبوب في تلك المناطق المعروفة بقدرتها العالمية.³

ثانيا- بالإضافة الى الاهداف السابقة ان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف الى توسيع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، والمقدرة حاليا ب 8 ملايين هكتار وذلك بطريق الامتياز، و خاصة في الجنوب

¹ جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية و السياسات الزراعية في عقد التسعينات ص36

² الجمهورية الجزائرية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000 (الجزائر الوزارة 2000) ص 71-72

³ نفس المرجع السابق ص72

حيث تقدر المساحة المعتمدة في المرحلة الاولى من البرنامج بحوالي 600000 هكتار، ولهذا الغرض تم اطلاق برنامج انعاش اول من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2004.¹

ثالثا- كما تم غلق برنامج التعديل الهيكلي، ومن الاهداف العامة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، التكفل بالتاثير المالي والتقني والنظامي قصد تطوير الفلاحة الجزائرية، الى مصاف العصرية بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة و استصلاح الاراضي، و استغلال كل القدرات المتاحة، ومن خلال هذا المخطط تتضح معالم التنمية الزراعية في الجزائر فتسارعت الامور اكثر، في خطاب الرئيس يوم 26 نوفمبر 2000 حينما تحدث عن توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، وحددت اهداف متوسطة وبعيدة المدى لتحسين مستوى الامن الغذائي، وتطوير الانتاج حيث سيسمح هذا بتغذية السكان، وان تستخدم الموارد بصفة عقلانية، ويجب ان تطور مدخلات الإنتاج الفلاحي من بذور و شتائل، وفي الحيوان امهات مستوردة سواء بقر، او ماعز، ويهدف كل هذا الى الوصول الى تنمية مستدامة وتطوير المنتجات حيث نصل الى ميزات تنافسية، تمكننا من الاكتفاء على الأقل، أو التصدير، وكما اوردنا سابقا ان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو تحفيز وتدعيم المستثمرين و الفلاحين، لتوسيع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وذلك بواسطة الاستصلاح و هو ما يعني الفلاحة الصحراوية، في كل ابعادها وفي شمال البلاد كان الهدف الوصول الى رفع نسبة التشجير من 11 % الى 14 %.

رابعا- ويهدف ايضا الى الاهتمام بالإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية، و التعاضديات الفلاحية بنظام تعاوني متجدد وعملية الاستصلاح التي تستمر عن طريق الامتياز بدعم من صناديق خاصة، كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، ومما يمكن الإشارة اليه هنا ان هذا البرنامج على مستوى انتاج الحيوان او الخضار، او الفاكهة او التمور قد شهدت تطورا كبيرا، بمعنى انه قد ادى الى كثافة في الانتاج وتوسيع في المساحة المزروعة، واستقرار حتى على مستوى الواردات الزراعية، والطلب الداخلي شهد هو الاخر حيوية. وفي سنة 2002 تم الحاق عملية دعم اليراف بالفلاحة، وبالتالي اصبح يدعى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبالتالي كان الهدف دائما ومنذ الاستقلال ان تكون الفلاحة هي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، وذلك بسبب تطور المنتج الزراعي والحيواني وتطوير لحاضنتهما وهي الريف، فهذه النقاط الثلاثة مندمجة في اطار استراتيجي يراعي العناصر الآتية:

أ- ان الزراعة عنصر حيوي يجب ان يكون في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني.

ب- يجب تطوير وتحسين الزراعة الصناعية، تحت ضبط اقتصادي فعال.

ج- يجب القيام على الموارد المائية تنمية واستدامة، وان نثمن ايضا الانتاج عن طريق تحقيق تسويق

افضل وان سياسة التجديد الفلاحي، والريفي تعتمد على ثلاث محاور اساسية متكاملة.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: مسار التجديد الفلاحي و الريفي - عرض آفاق - ص 3

خامسا -التجديد الريفي¹ : اذا نظرنا الى التجديد الريفي من ناحية المدى ، و الاهداف فسيكون التجديد لريفي اشمل من التجديد الفلاحي ولأنه يحوي كل الاسر الريفية، والذين يعيشون في تلك المناطق الصعبة (صحاري جبال مناطق نائية)ومن الطبيعي ان يكون هدف برنامج التجديد الريفي، يأتي في اطار اصلاح الدولة وديمقراطية المجتمع بالإضافة الى الحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد.

أ-التجديد الفلاحي :يعد التجديد الاقتصادي ورفع الانتاج و الانتاجية ومردود القطاع، هي الركائز التي يستند اليها التجديد الفلاحي وذلك للوصول الى الامن الغذائي، وهذا عن طريق الدعم والتشجيع لتكثيف و عصنة الانتاج في المستثمرات حيث يندمج جميع الفاعلين و هذا من اجل نمو دائم وداخلي وداعم للإنتاج الفلاحي ويعطي التجديد الفلاحي اولوية لمنتجات الاستهلاك الواسع كما يلي :

الحبوب ،والبقول الجافة ،والأعلاف ،والحليب ،واللحوم الحمراء، والبيض ،و البطاطا ،و الطماطم الصناعية ،وزراعة الزيتون ،و التمور ،والبذور، و الشتائل ،واقصاد الماء ،و اخيرا تم اضافة نقطتان تحفيزيتان خصيصا للإنتاج الفلاحي ،ونشير هنا الى ان المبالغ المقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية حتى ديسمبر 2005 بلغت 32 مليار دينار جزائري²، و النقطتان التحفيزيتان نظام لضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، الذي وضع سنة 2008 من اجل تأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل المزارعين ،و الاسعار عند الاستهلاك ،اما النقطة الاخرى فهي عصنة وتكثيف التمويل ،و التامينات الزراعية .

ب- برنامج تقوية القدرات البشرية ،والمساعدة التقنية : ويأتي دور هذا العنصر من القيمة التي يلعبها في تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية ولذا يتوقع ان يكون له فائدة كبرى تسمح للبلاد :

* بعصنة طرق الادارة الفلاحية .

* الاستثمار في البحث والتكوين و الارشاد الزراعي ،يعمل على وضع تقنيات جديدة ،ليتم تحويلها الى منتجات .

* تعزيز القدرات المادية ،والبشرية .

* تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية .

* التكوين والتأهيل (يسمح للفاعلين بالاستفادة من العتاد).

* خبرة استشارية متخصصة ،ومرافقة جوارية داعمة .

* تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير و تنمية القطاع .

* استخدام أنظمة للإعلام الاحصائي ،والدراسات والبحث .

*الاتصالات لتحسيس و تجنيد الفاعلين، و ارشاد المعارف .

¹ نفس المرجع السابق ص 6-8

² د/ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي ،مرجع سابق ،ص 143

ج- الاطار التحفيزي: وهو ادوات الادارة المتطورة من اجل تحمل دورها الريادي في تحفيز القطاع:

- الاطار التشريعي والتنظيمي .

- الاليات للتخطيط التساهمي ، و التمويل العمومي للقطاع الزراعي.

- تدابير ضبط الاسواق لضمان الامن الغذائي.

- استخدام مختلف الاليات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.

هـ - و التدابير الأخيرة في مجال الدعم والقرض و المجسدة بدعم و قرض التحدي¹ بدون فائدة، يقدم

للفلاحين بحيث يخصص لكل هكتار ما قيمته 1000000 د ج ، و دعم الدولة يساوي 30% ، و الباقي في

صورة قرض طويل الاجل ، أما بالنسبة لغراسة النخيل فدعمه يساوي 50 %، و هذه التدابير مستمرة

حتى نهاية 2016 .

المطلب الثاني: تطور الفلاحة الجزائرية من واقع مخططات الاستثمار:

سنتطرق في هذا المطلب تطور الفلاحة الجزائرية ، من خلال المخططات والبرامج الاستثمارية والتي تكون

واضحة المعالم ومحددة حتى نبين موقع الفلاحة فيها ، وسنركز خاصة على برنامج الانعاش الاقتصادي

والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و برنامج توطيد النمو الاقتصادي . وسنتبين تطور مكانة

الفلاحة في كل منها

الفرع الأول :المخطط الثلاثي للاستثمار العمومي في الجزائر (1967-1969): ان هذا المخطط المقدر

بثلاث سنوات والذي انصب في جله للتصنيع ، على اساس ان عملية التصنيع في الجزائر هي القاطرة التي

ستجر الاقتصاد إذ يعد اول خطة عرفتها الجزائر منذ استقلالها وهو مخطط قصير الاجل، وهدف هذه

الخطة والمصرح بها هو انشاء قاعدة صناعية ، اقتصادية ، وثقافية، واجتماعية، وقد اتجه الى الاستثمار

في قطاع المحروقات، وقد كان حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط 11.081 مليار دينار جزائري ، و

يقابله حجم الانجاز الفعلي من هذا المخطط 9.124 مليار دينار جزائري، وهو ما يوافق نسبة 82 %، ورغم

المكانة التاريخية المهمة للفلاحة في الاقتصاد قبل وبعد الاستقلال كمغذي لكافة القطاعات، سواء

صناعية او صناعة غذائية او للأفراد، إلا انها كقطاع استراتيجي لم تحظى كما سنرى لاحقا، ومن خلال

المخططات بالمكانة المرجوة لاعتبارات القطاع الحيوي ، وهذا الجدول يبين نصيب القطاعات في المخطط

الثلاثي.

¹ D S A wilaya de Biskra

الجدول (2-4) حصص القطاعات في المخطط الثلاثي للاستثمار (1967-1969)

الوحدة مليون د ج

النسبة % للانجاز	المجموع		1969		1968		1967		السنوات
	الانجاز الفعلي	التقدير	الانجاز الفعلي	التقدير	الانجاز الفعلي	التقدير	الانجاز الفعلي	التقدير	القطاعات
85.9 %	1.606	1.869	680	688	618	612	303	569	الفلاحة
87 %	4.750	5.400	2.200	2.450	1.755	1.750	798	1200	الصناعة
76 %	855	1.124	370	502	292	324	193	298	المرافق الأساسية
60.2 %	249	413	120	140	70	140	59	133	السكن
77 %	704	912	500	602	106	138	88	172	التعليم
71.6 %	103	127	56	66	33	33	14	28	التكوين
60 %	177	285	80	152	62	70	35	63	السياحة
76 %	229	295	110	145	74	89	45	61	الشؤون الاجتماعية
71.2 %	304	441	130	207	105	109	69	125	الإدارة
70 %	147	215	55	60	49	57	43	98	شؤون أخرى
82 %	9.124	11.081	4.301	5.012	3.174	3.322	1.652	2.747	المجموع

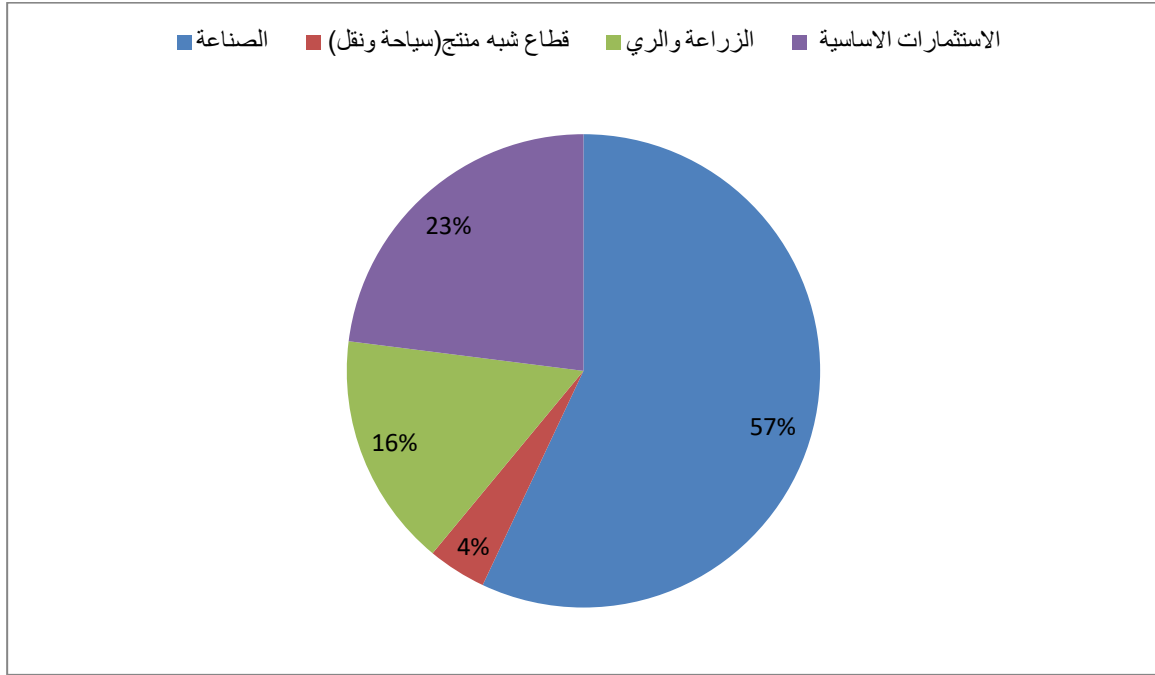
المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة

اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص 216.

وإذا نظرنا إلى النسب المخصصة لكل قطاع ضمن المخطط الثلاثي التي وردت في الجدول السابق يمكن

أن نوضحها بصورة أخرى، كما يلي :

الشكل (3-1) حصص القطاعات في المخطط الثلاثي للاستثمار 1967-1969 كنسب مئوية



المصدر عبد الصمد سعودي تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والشغل بالجزائر اطروحة دكتوراه جامعة المسيلة 2016/2015 ص 215.

من خلال الجدول السابق لحصص القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري، ومن الحصص النسبية المخصصة لكل قطاع يتضح لنا مدى الاهتمام بالقطاع الفلاحي، التي بدت في المرتبة ما قبل الاخيرة بنسبة 16% رغم ضخامة القطاع المسير ذاتيا، والقطاع الخاص انذاك إلا ان حصة هذا الاخير كانت هزيلة بالنسبة لقيمتها، و موقعها كأخذ القطاعات الاستراتيجية القاعدية. وإذا قارنا النسب المخصصة للقطاع الفلاحي بالصناعة فهي تساوي الربع تقريبا، وبالتالي تكون الصناعة قد استحوذت على النسبة الاكبر من بين كل القطاعات، لتليها الاستثمارات الاساسية بنسبة 23%، وأما القطاع الذي حضي بأضعف نسبة فهو القطاع شبه المنتج (السياحة والنقل) بنسبة 4%. وبعد هذا انطلقت الجزائر في المخططات الرباعية كان معظم تركيزها منصب على اقامة الصناعات الثقيلة، و المؤسسات الضخمة.

الفرع الثاني : المخطط الرباعي الاول للاستثمارات العمومية (1970-1973):

الوحدة مليون دج

الجدول (3-4) المخطط الرباعي الاول للاستثمار (1970-1973)

القطاع	السنة	1970	1971	1972	1973	المجموع من 1970 الى 1973	نسبة الاستثمار %

الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	3.100	45 %
الزراعة	720	910	1.100	1.400	4.170	15 %
المرافق الاساسية	404	500	600	730	2.307	8 %
التعليم	650	665	682	721	2.720	10 %
التكوين	13.5	160	160	132	587	2 %
السكن	238	368	438	476	10520	5 %
النقل	268	308	438	476	1.520	3 %
السياحة	165	170	180	185	700	2.5 %
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	228	934	3.5 %
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	3 %
التجهيزات الادارية	210	210	220	230	870	3 %
المجموع	6.435	6.679	7.059	7.563	740..27	100 %

المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة
اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص 217.

ان المخطط الرباعي الاول للاستثمار (1970-1973) وهو عبارة عن خطة اقتصادية شاملة وهي من باكورة التخطيط الاشتراكي الشامل، يعتمد استراتيجية النمو غير المتوازن ومن اهدافه الكبرى: تكوين اقتصاد اشتراكي وإنشاء صناعات خفيفة، وقد اعطيت الاستثمارات في المحروقات اهمية خاصة بعد ان امم في 8 نوفمبر 1971 ظهر قطاع الثورة الزراعية، وهذا المخطط يرمي الى هدفين اساسيين: جعل التصنيع في المرتبة الاولى كعامل جر و نمو اقتصادي مهم،

حفز ودعم عملية البناء الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وقد قدرت نسبة النمو في هذا المخطط بحوالي 9 % من الناتج الداخلي الخام، و بحجم استثمارات يقدر ب 28 مليار دينار جزائري. ومن خلال الجدول السابق يبدو جليا ان الفلاحة وان تطورت في قيمتها بالنسبة للمخطط الثلاثي السابق، لكن في نسبتها تراجعت فقد كانت 16 % و تراجعت في هذا المخطط الى 15 %، رغم ان الفلاحة اصبحت تحوي ثلاث قطاعات مختلفة القطاع الخاص، والقطاع المسير ذاتيا، و قطاع الثورة الزراعية، وبهذا التناقض القطاعي الذي تحمله تراجع نسبتها وتكون ثلث القطاع الصناعي والذي يقدر ب 45 %.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني للاستثمارات العمومية (1974-1977): فعلى ضوء التجربة والعبرة المستخلصة والمستوحاة من خلال المخططين السابقين فقد تم تحديد اهداف وهي التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في ظل افق طويل الاجل، مع وجوب مراعاة المعطيات الجديدة للمحيط العالمي وقد خصص للمخطط 110 مليار دينار كبرامج استثمار عمومي وهو ما يعادل 12 مرة المخطط الثلاثي الأول، و 4 مرات المخطط الرباعي الاول ومن اهم اهداف هذا المخطط الرباعي¹.
* تدعيم الاستقلال الاقتصادي والتعمق في بناء اقتصاد اشتراكي.

¹ التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بولعيد، ص 8-10

* رفع الناتج الداخلي عند حلول الأجل الحقيقية ب 46% على الأقل بمعدل زيادة 10% سنويا .
 * تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الاهداف الآتية ، الزيادة في قدرات الانجاز تحسين تنظيم
 التسيير للقواعد المنتجة * وضع نظام الاسعار و جدول وطني للاجور ، وقد كان المخطط الاستثماري
 الرباعي الثاني (1974-1977) كما يلي:

الجدول (4-4) المخطط الوطني للاستثمار العمومي (1974-1977)

الوحدة مليون دينار جزائري

النسبة %	المبلغ	تفصيل آخر القطاعات
10.9 %	12005	الفلاحة
43.4 %	48000	الصناعة
14 %	15521	البنية التحتية
9 %	9947	التعليم
22.7 %	24784	قطاعات اخرى
100 %	110217	المجموع

Source Mohamed elhocine BENISSAD économie en développement de l'Algérie sous
 développement socialisme 2eme édition o.p.u 1979p 46

وإذا نظرنا الى الى هذا الجدول سنجد ان الفلاحة تتراجع في نسبتها من 15% في المخطط الرباعي الاول
 الى 10.9 % في المخطط الرباعي الثاني وتزايد في قيمتها من 8300 مليون دينار الى 12005 مليون دينار،
 لكن اذا ما قورنت بالصناعة فهي تكون قد تراجعت الى ربع الاستثمارات الصناعية .

الفرع الرابع : المخطط التكميلي الاستثماري (1978-1979)¹: فقد كان المبلغ المخصص له خلال
 هذه السنة ولكل القطاعات بحوالي 52.6 مليار دينار جزائري، وهذا كبينة الاستثمارات المنفذة و ظهرت
 الفلاحة الاقل حجما ، من بين كل القطاعات بقيمة 2.4 مليار دينار جزائري اما الصناعة فقد حدد لها
 استثمارات بقيمة 32.5 مليار د ج بمعنى انها اعلى ب 16 مرة من الفلاحة وتتضح هذه المرحلة كما يلي :

الجدول (5-4) بنية الاستثمارات المنفذة سنة (1978-1979)

الوحدة مليار دينار جزائري

المجموع	البنى الأساسية وغيرها	الزراعة	الصناعة	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة والمعدات	المحروقات	1978
52.6	17.7	2.4	32.5	4	13.8	14.7	الحجم
100	33.7	4.5	61.8	7.6	26.2	28	النسبة

المصدر وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية القسم الاول أ والقسم الثاني ب

¹ عبد اللطيف بن اشهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 ص 84

عبد اللطيف بن أشهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ص 84

شهدت مرحلة التخطيط الثلاثية والرابعة الاولى والثانية وحتى المخطط المكمل 78-79، تركيز غير مسبوق على الصناعة وذلك من ناحية حجم الاستثمارات الموجهة اليها معتبرينها قاطرة للنمو الاقتصادي وعلى العكس من ذلك كانت الفلاحة في تراجع مستمر في كل فترة حتى في المخطط التكميلي 78-79 كان حجم الاستثمار للمخطط الفلاحي 2.4 اما خلال المخطط الرباعي الثاني فهي تقدر ب 3 مليار دينار جزائري والى هنا نكون قد وصلنا الى مرحلة المخططات الخماسية والتي دامت من 1980 الى 1989 .

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الاول (1980-1989) ¹: ظهرت في هذه المرحلة حالة من المراجعة والتقييم للمرحلة (الاقتصادي ومحاولة التأقلم مع الوضع العالمي الجديد، وهو اول Stagnation السابقة وهذا من اجل الخروج من الوضعية المربكة او حالة التوقف) مخطط استثماري لخمس سنوات، وهذا المخطط يتميز بالتوازن بهدف تحسين الانتاج والإنتاجية و لأول مرة يقول المخطط الوطني انه يسعى لتحقيق التوازن بين الصناعة والفلاحة وقد حدد المخطط اهداف تذكر اهمها²:

أ - توسيع وتنوع الانتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا بإقامة اقتصاديات متكاملة .

ب - التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي .

ج - استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات .

د - الاستخدام الامثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة .

هـ - تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة و بينها، وبين القطاعات الاخرى من جهة ثانية .

و - انشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها، وتعميقها لتأطير النشاط وتحقيق التوازن الجهوي .

ي - اعطاء القطاع الخاص حقه من المشاركة والمساهمة في المخطط .

وقد جاء هذا المخطط ليحد من تلك الاختلالات المزمنة التي طبعت الاقتصاد الوطني، لان الاستثمارات الصناعية والتركيز عليها على حساب تمويل القطاعات الاخرى استراتيجية كالزراعة، والهيكل القاعدية وادى عدم الاهتمام بالاستثمارات الاجنبية الى تقلصها من 376 مليون دولار سنة 1981 الى 50 مليون دولار³.

وقد تم تخصيص مبلغ 400.6 مليار دينار جزائري و هذا من اجل تكملة البرامج السابقة و الانطلاق في البرامج الاستثمارية الجديدة والجدول الاتي يبين توزيع استثمارات المخطط الخماسي الاول:

¹ و عرف هذا المخطط بشعار (من اجل حياة افضل)

² سعدون بو كبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتين من اجل التنمية (1962-1989 و 1990-2005)، اطروحة دكتوراه كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 1999، ص 284

³ عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 179

الجدول (4-6) توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الاول (1980-1984)
الوحدة مليار دينار جزائري

نسبة الاستثمار %	1980- 1984	تكلفة البرامج	برامج جديدة	باقي 1979	التفصيل القطاع
43.6	174.5	236.7	153.8	82.9	الصناعة
11.8	47.1	59.4	41.6	17.8	الزراعة
3.2	13.0	15.8	13.4	2.4	النقل
1.5	6.0	8.0	62	1.8	البريد والمواصلات
3.2	13.0	17.8	9.0	8.8	التخزين والتوزيع
4.4	17.5	28.2	19.6	8.6	الطرق ومحطات النقل
0.3	1.4	2.1	1.4	0.7	تهيئة المناطق الصناعية
2.4	9.6	13.3	10.9	2.4	التجهيزات الجماعية
10.5	42.2	65.7	35.4	30.3	التربية والتكوين
15	60	92.5	58.0	34.5	السكن
1.7	7.0	9.8	6.2	3.6	الصحة
2.3	9.3	12.2	8.1	3.1	البنائات الاجتماعية الأخرى

100	400.6	560.5	363.6	196.9	المجموع
-----	-------	-------	-------	-------	---------

المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة

اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2014 ص 220.

إذا نظرنا إلى حجم الاستثمارات المخصصة للمخطط الخماسي الأول والمقدرة بـ 400.6 مليار دج .

نلاحظ أن الصناعة تأخذ كعادتها القيمة الكبرى بنسبة قدرها 43.6 % بقيمة تقدر بـ 174.5 مليار دج أما الفلاحة والتي كما تعودنا من خلال المخططات السابقة غالباً ما تكون في حالة تراجع لكن في هذه المرة نجد أنها زادت في قيمة المخصص الاستثماري السنوي والذي يساوي 9.42 والذي يفوق في قيمة معدل المخطط الرباعي الثاني والذي يساوي 3 مليار دج وفي المخطط التكميلي 79/78 والذي يعادل 2.4 مليار دج أما من ناحية نسبة المخطط الخماسي والتي تساوي 11.8 (الفلاحي) فهو من ناحية أقل من نسبة الاستثمار المخصص للصناعة والذي يساوي 43.6% أي أنها لا تساوي سوى ربع القيمة المخصصة للصناعة، أما بشأن المخططات السابقة فهي أكبر من نسبة المخطط الرباعي الثاني.

الفرع السادس: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) : هو ثاني مخطط خماسي وقد جاء مليباً لجميع مقاييس

التعبير في تلك المرحلة التي شهدت من جهة ضغط المديونية، ومن ناحية صدق القيادة السياسية ورغبتها في التغيير في كل النواحي وكل القطاعات بناء على كل التغييرات الحاصلة في الكتلة الشرقية آنذاك، والعالم وعليه أن البرنامج كان استجابة و كان يدعو إلى قفزة نوعية اقتصادية واجتماعية، و الهدف هو مراعاة المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع تنظيم لمشاركة القطاع الخاص الذي بدأ يتوسع في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي، و كان الهدف دائماً هو تلبية حاجيات السكان و التحكم في التوازنات الخارجية، وعليه تم تخصيص 550 مليار دج، لتأخذ الصناعة نسبة 31.7% أما الفلاحة فقد شهدت نسبتها تحسناً لتقارب النسب القديمة 14.33%، ولتشكل حوالي نصف المخصصة للصناعة وهذه أول مرة يقترب القطاع الفلاحي من نسبة القطاع الصناعي، والمخطط الخماسي الثاني كان يهدف إلى ما يلي¹:

أ- المحافظة على الاستقلال المالي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية.

ب- تدعيم المكتسبات المتغيرة المحققة في مختلف المجالات، و خاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات و اللامركزية الانشطة و المسؤوليات .

ج- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظراً لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية .

د- تخفيض تكاليف و آجال الانجاز في جميع القطاعات، والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الانجاز والخدمات، و المراقبة الدائمة لشروط تهيئة القروض الخارجية .

هـ- تحسين فعاليات جهاز الانتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة، و التوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

وما نلاحظه عن هذا البرنامج أن الجزء الأعظم منه سيذهب لتغطية و إنهاء البرامج الجاري انجازها بنسبة تعادل 55 % والجدول الآتي يوضح مخصصات المخطط الخماسي الثاني :

¹ محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار و اشكاله التوازن الجهوي في الجزائر- مثال الجزائر- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 218

الجدول (4-7) مخصصات المخطط الخماسي الثاني للاستثمارات (1985- 1989)

الاقسام	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	النسبية (%)
الصناعة	174.2	31.67
المحروقات	39.8	7.24
الفلاحة والري	79	14.36
الاسكان	76	13.82
الهيكل القاعدية الاقتصادية	45	8.18
التربية و التكوين	45	8.18
التجهيزات الجماعية	44	8
هيكل قاعدية اجتماعية أخرى	20.45	3.72
وسائل وإنجاز	19	3.45
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
النقل	15	2.73
الصحة	8	1.45
البريد والمواصلات	8	1.45
المجموع	550	100

المصدر: عبد القادر بابا سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة

اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص222.

و بناءا على ما سبق يمكن ان نلخص مرحلة المخططات من 1967 الى 1989 وهذا فيما يخص تطور الاستثمارات المخصصة للفلاحة والتي اتسمت بالاضطراب و عدم الاستقرار و الضعف في احيان كثيرة و الجدول الآتي و البيان الذي يوضح تطور المخصصات الاستثمارية على كل الخطط والبرامج خلال هذه المدة والتي توضح كما يلي

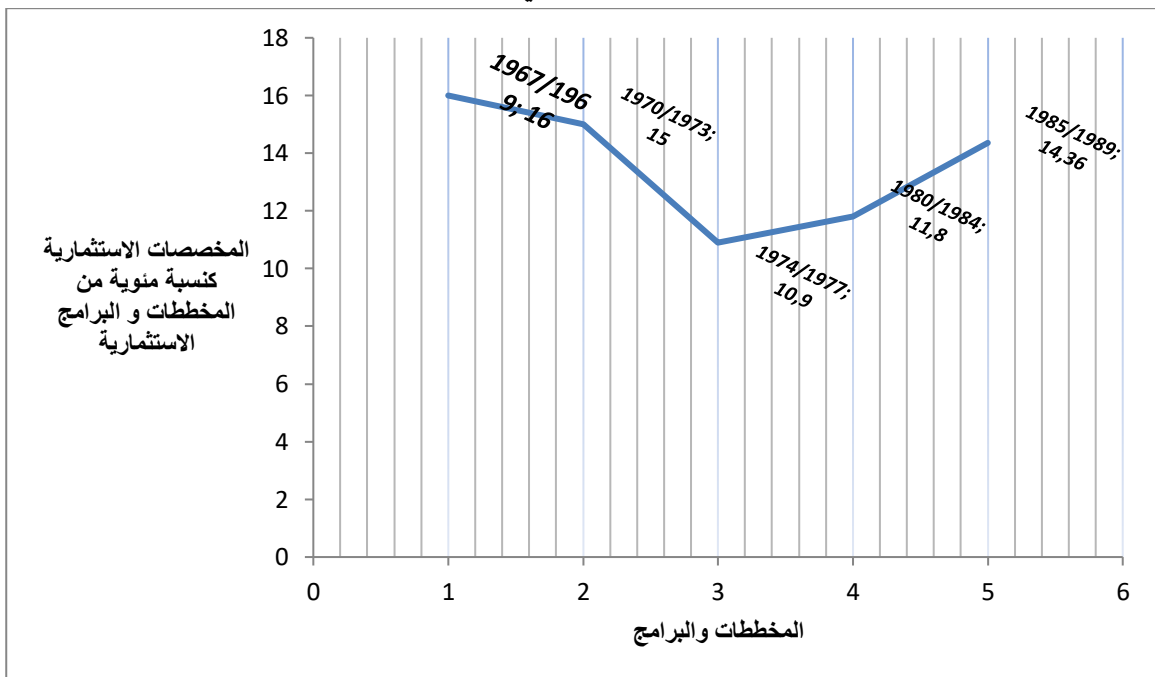
الجدول (4-8) تطور المخصصات الفلاحية كنسبة مئوية 1967 - 1989

المخططات والبرامج	1967-1969	1970-1973	1974-1977	1980-1984	1985-1989
المخصصات كنسبة مئوية	16	15	10.9	11.8	14.36

المصدر: من اعداد الباحث بناء على واقع المخططات والبرامج الاستثمارية خلال المرحلة 1967-1989 الواردة

سابقا

الشكل (4-2) بيان تطور المخصصات الفلاحية كنسب مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

والرسم البياني يوضح تطور المخصصات في القطاع الفلاحي من 1960 الى 1989 ، وما ميز هذه المرحلة ما بعد 1989 هو الازدحام الشديد بحيث تطورت المديونية الى 26.17 مليار دولار.¹

اضافة الى عوامل أخرى كانهيار اسعار النفط عام 1986 ، مما ادى الى انخفاض عائدات المحروقات بنسبة 41 % ما يقدر ب 5.12 مليار دولار ، وعوامل اخرى خارجية كفقْدان الدولار 51 % من قيمته اتجاه العملات المتداولة الاخرى ، كل هذه العوامل وغيرها ادت الى اعادة هيكلة المؤسسات ، و برامج التصحيح الهيكلي مفروضة من صندوق النقد الدولي ، والذي من اهم مبادئه -التفتح على الاسواق العالمية -التحرير الداخلي (اقتصاد السوق) تخفيض النفقات و اعادة هيكلتها ، وهكذا دخلت الجزائر و انطلقت في مفاوضات و تصحيح هيكلي استمر خلال مرحلة التسعينات ، لما تميز به من عدم استقرار امني الى ان توصلت الى اتفاقية التعديل الهيكلي 1995-1998 ، وكان الهدف هو الخروج بالاقتصاد المتعثر الى اقتصاد حر يستخدم آليات السوق .

¹ كريم الشايبى وآخرون ، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن 1998 ،

الفرع السابع: برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004): انطلاقا من الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينات و اعادة

الهيكلية للمؤسسات و برنامج التعديل الهيكلي وذلك الركود الذي اتسم به الاقتصاد الجزائري طيلة 15 سنة وبحلول سنة 2000 بدأ الوضع الداخلي الامني في التحسن، وأسعار النفط بدأت تنتعش وبالعوم كانت المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري كما يلي :

(المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الانعاش الاقتصادي 4-9الجدول)

السنوات التفصيل	1999	2000	2001
PIB% نسبة نمو	3.2	2.2	2.1
حجم البطالة %	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات مليار \$	-2.38	7.57	6.19
احتياطي الصرف مليار \$	4.4	11.9	18.0
حجم المديونية مليار \$	28.315	25.261	22.571
سعر البرميل من البترول	17.8	28.5	24.3
معدل التضخم %	2.6	0.3	4.2
رصيد الموازنة العامة مليار دينار جزائري	-11.2	400.00	184.5

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي الجزائري بنك الجزائر 2002.

ولما كانت هذه هي الميزة العامة الوضعية للاقتصاد الوطني خاصة حالتي البطالة و الركود الاقتصادي و حجم المديونية الذي بدأ في التراجع فكان لابد من برنامج للإنعاش الاقتصادي، و الذي ارتبطت صياغته بحالة تفاؤل كبير وهو برنامج للاستثمارات العمومية متوسط الاجل من أربع سنوات، و الذي اعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 26 افريل 2001 في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة، بمخصصات مالية قدرها 525 مليار دينار جزائري بقيمة 7 مليار \$ و كان يهدف الى معدل نمو بين 5 % و 6 % . وتبنى هذا البرنامج مفهوم النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال والذي سيؤدي الى رفع مستوى التشغيل وما يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي، و تقليص حجم البطالة.¹

الجدول (4-10) التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي

¹ نبيل بو فليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و العلوم الانسانية العدد 9 / 2013 ص 46

نسبة المبالغ %	المبالغ المالية (مليار دينار)	التفصيل السنوات
39.10	205.40	2001
35.41	185.90	2002
21.56	113.20	2003
3.90	20.50	2004
100	525	المجموع

المصدر: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2000-2004) مصالح رئاسة الحكومة.

ومن اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي ما يلي :

- * تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، و فك العزلة عن المناطق النائية .
 - * اصلاح وتوسيع شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب ، و تطويرها.
 - * تطوير المنشآت الصحية و تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ.
 - * اعادة تأهيل المرافق الاجتماعية و تطوير المنشآت والمرافق الجوية.
 - * توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية و الخدمات البريدية.
 - * توفير مناصب للعمل والتقليل من البطالة .
 - * الحد من أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من الأموال الى القطاع .
 - * تنمية القطاع الزراعي للتقليل من التبعية بالاعتماد على استصلاح الاراضي في الجنوب
- اما عن تفاصيل هذا البرنامج حسب طبيعة الاعمال او القطاعات فهو كما يلي

الجدول (4-11) تفاصيل برنامج الانعاش الاقتصادي

مجموع رخص	رخص البرنامج (مليار دينار)					التفصيل طبيعة الاعمال
	2004-2001	2004	2003	2002	2001	

البرنامج						
8.6	45	15	13	11	6	دعم الاصلاحات
12.42	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري
21.7	114.2	3	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.4	2	37.6	77.8	93	الاشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية السداسي الثاني من سنة 2001 ص 123.

ما نلاحظه من خلال هذا البرنامج ان الأشغال الكبرى اخذت مكان الصناعة من حجم المخصصات من الاستثمار ولازالت الفلاحة في نفس نسبتها العادية او المتدهورة ، و الفلاحة هنا تأخذ الكثير من الكلام وتسيل حبرا كثيرا ولكن تعطي القليل بالمقارنة بالأشغال الكبرى ، فهي تشكل نسبة الربع تقريبا مما خصص للأشغال الكبرى وهي تنزل عن آخر نسبة 14.36% من المخطط الخماسي الثاني الى 12.4 % ، و من ناحية القيمة التي كانت 79 مليار دج مقابل 65.4 مليار دج في برنامج الانعاش الاقتصادي .

وما نلاحظه ايضا في هذا البرنامج هو الاهتمام بالموارد البشرية التي بلغت قيمتها 90.2 مليار دج بنسبة مخصصات 17.2 % اعلى من مخصصات الفلاحة و الصيد البحري ، و يجب الإشارة هنا الى ان الفلاحة قد استفادت من برنامج خاص انطلق سنة 2000 و هو البرنامج الوطني للسياسة الفلاحية و (الذي يسعى الى تطوير الانتاج الفلاحي و PNDA في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ومن اجل تعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) ترقية الصادرات و استقرار سكان الارياف و بلغ حجم المخصص في هذا الاطار 55.9 مليار دينار جزائري مقسم على عدة صناديق و اكبر حصة تذهب الى (الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية بغلاف مالي قدره 53.4 مليار دينار جزائري (95.5%) ويمكن توضيحه كما يلي : FN D R A)

الجدول (12-4) توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للفلاحة

المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات العمليات
53.4	12	18.8	15.1	7.5	الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحة
2	0	0.07	0.07	0.07	الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية
2.28	0	1.14	1.14	0	صندوق ضمان المخاطر الفلاحية

55.9	12	20.01	16.31	7.57	المجموع
------	----	-------	-------	------	---------

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2004-2000).

الفرع الثامن: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005): استنادا الى ما اعتبرته الحكومات نجاحات وتحسينات بفضل برنامج الانعاش الاقتصادي، اقرت الدولة برنامجا تكميليا للنمو الاقتصادي و رصد له 55 مليار \$، و اعلن عن البرنامج من طرف رئيس الجمهورية في 07 افريل 2005 بمخصصات مالية قدرها 4203 مليار دج و وصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار \$¹ وقد احتوى هذا البرنامج على محاور اساسية كما يلي:

الجدول (4-13) البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005

النسبة %	المبالغ المالية المخصصة	التفصيل	القطاعات
455	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان	
40.5	1703.1	تطور المنشآت الأساسية	
08	337.2	دعم التنمية الاقتصادية	
04.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية	
01.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال	
100	4202.7	المجموع	

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير الاول ص 02 من الموقع www.premier-ministre.gov.dz

تم الاطلاع يوم 20/02/2015 على الساعة الرابعة صباحا

ما نستطيع قراءته من الجدول السابق ان هذا البرنامج اهتم بتنمية المستوى المعيشي للسكان، و اهتم بالموارد البشري حيث استفاد قطاع السكن ب 55 مليار دج، و قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج و قطاع التعليم العالي 141 مليار دج، و بإجمالي مخصصات لتحسين ظروف معيشة السكان ب 1908.5 مليار دج، اما الفلاحة فقد خصت فقط بقيمة 300 مليار دج² وذلك لتنمية بعض المشاريع و لمواصلة عملية التحديث والتطوير في القطاع و خاصة التنمية الريفية في هذه المرحلة بنسبة تساوي 7.13 % من اجمالي الاستثمارات المخصصة في البرنامج التكميلي (2005-2009)، و بالتالي من الواضح ان النسبة المخصصة للفلاحة قد تراجعت بالمقارنة مع البرنامج السابق، حيث كانت نسبة الفلاحة 12.4 %.

الفرع التاسع: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) : يعد هذا ثالث برنامج في القرن الواحد والعشرين بالنسبة للجزائر والهدف المصريح به هو الانعاش ودعم النمو الاقتصادي، او دعم و

¹ عرض وزير المالية لمشروع الامن المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 الجريدة الرسمية لمداوات المجلس الشعبي الوطني السنة الرابعة رقم 169-19 اكتوبر 2005 ص 7.

² World bank a public expenditure view op cit pp34 37

توطيد النمو الاقتصادي بغلاف مالي قدره 286 مليار \$ ، وهو ما يعادل 21214 مليار دج وتمت المصادقة عليه يوم 24 ماي 2010، وله اهداف عديدة نذكر منها القضاء على البطالة و دعم التنمية البشرية و القضاء على عزلة المناطق النائية ،والتهوض بالاقتصاد المصري وتطوير مناخ الاستثمار ومواصلة التجديد الفلاحي ،و تحسين الامن الغذائي و تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية ،مع الحفاظ على الاراضي الفلاحية الخصبة ...الخ و باختصار تم توجيه المخصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي الى قسمين اساسيين استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بقيمة 130 مليار \$، ما يعادل 9.700 مليار دينار جزائري ،اما القسم الثاني فهو يعني تلك المشاريع الجديدة التي ستنتقل من خلال هذا البرنامج بقيمة 156 مليار \$ ما يعادل 11.534 مليار دج ،وقد ركز على الجانب الاجتماعي وظروف المعيشة ومحو الفوارق الجهوية يفصل لنا برنامج توطيد النمو الاقتصادي في و الجدول الآتي :

الجدول (4-14) برنامج توطيد النمو الاقتصادي

النسبة %	المبالغ المالية (مليار دج)	التفصيل	القطاعات
49.5	10122	1-التنمية البشرية : -التربية الوطنية والتعليم العالي - السكن و الصحة و المياه - التضامن والشؤون الدينية-الرياضة والمجاهدين و التجارة	
31.5	6448	2-المنشآت القاعدية الاساسية :-الاشغال العمومية :الطرق الموانئ المطارات -النقل :السكك الحديدية المحطات المطارات - تهيئة الاقليم :المدن الجديدة	
8.16	1666	3-تحسين وتطوير الخدمات العمومية -العدالة المالية -التجارة -العمل	
7.7	1566	4-التنمية الاقتصادية -الملاحة والصيد البحري -المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - انعاش وتحديث المؤسسات العمومية	
1.8	360	5-الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	
1.2	250	6-البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال	
100	21214		المجموع

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

وفي هذا البرنامج اعطيت اولوية للموارد البشرية او التنمية البشرية ، حيث استحوذت على 49.5% من اجمالي المخصصات تم انشاء حوالي 5000 منشأة تربية ، و 600000 مقعد بيداغوجي جامعي ، و 400000 مكان ايواء ، و 300 مؤسسة التكوين والتعليم المهنيين و 1500 منشأة قاعدية صحية ، منها 172 مستشفى ، و 45 مركبا و 377 عيادة ، و 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين ، و مليوني سكن ، و مليون توصيل للغاز و تزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.....الخ.

اما الفلاحة فخصص لها اكثر من 1000 مليار دج بنسبة قدرها 4.71 %، تم رصدتها لدعم لتنمية الفلاحة الريفية و بالتالي نلاحظ ان موقع الفلاحة في هذا البرنامج فهو التراجع من 7.13% في البرنامج السابق الى 4.71% في هذا البرنامج و اخذنا المخططات الفلاحية كنسبة مئوية لإجمالي المخصصات في

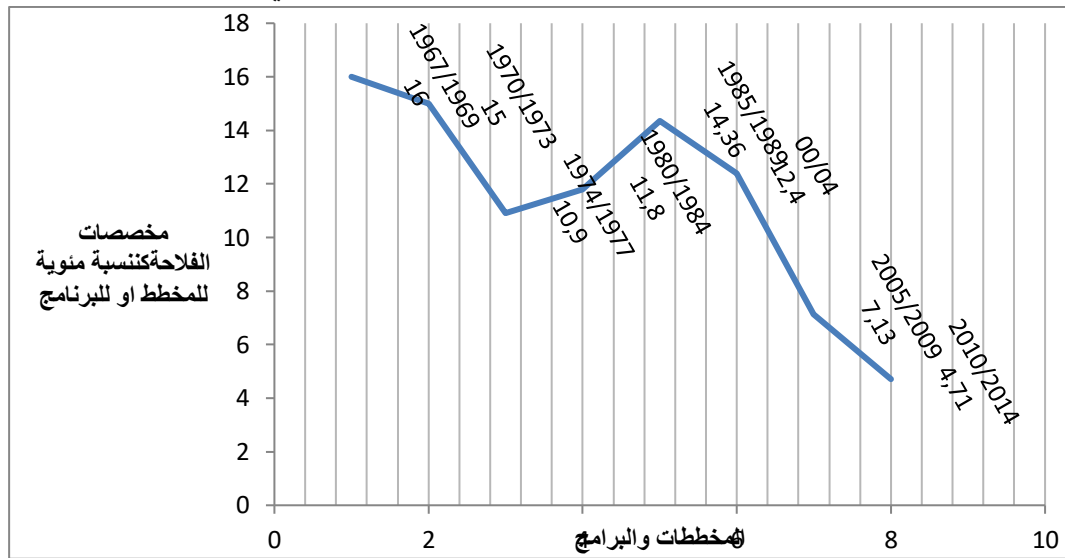
جميع المخططات و البرامج من 1967 الى 2014 سنحصل على الجدول الآتي ويليه البيان الموضح لحركة عملية تخصيص الاستثمار الفلاحي و علاقته بالمخططات .

الجدول(4-15) تطور حصة الفلاحة كنسبة مئوية للمخصصات الاستثمارية

المخططات و البرامج	1967-1969	1970-1973	1974-1977	1980-1984	1985-1989	2000-2004	2005-2009	2010-2014
النسبة %	16	15	10.9	11.8	14.36	12.4	7.13	4.71

المصدر: من اعداد الباحث من واقع المخططات و البرامج الاستثمارية المخصص للفلاحة كنسبة مئوية

الشكل (3-4) حركة تخصيص الاستثمار الفلاحي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

هذا البيان يبين لنا علاقة مخططات و برامج الاستثمار وبذلك المخصص للفلاحة كنسبة مئوية وتطوره عند كل مرحلة و من المفاجئ ان النسبة تنخفض عند كل برنامج خاصة بعد المخطط الخماسي الثاني اين حظيت الفلاحة بأعلى نسبة مخصصة للاستثمار وبعدها انطلقت في التنازل عند كل مرحلة يبقى ان اعلى قيمة قدمت لمخصصات الفلاحة هي النسبة الموافقة للمخطط الثلاثي الثاني 1967-1969 اين حصلت على 16 % من قيمة الاستثمارات المخصصة

المبحث الثاني: قدرات ومؤهلات الفلاحة الصحراوية لاكتساب الميزة التنافسية

تعد مؤهلات الفلاحة الصحراوية و امكانياتها واسعة و أكثر من أن نعددها ، و لكن سنتطرق الى تلك النقاط المهمة كتطور قدرات الإنتاج و المساحة للفلاحة الصحراوية ، و تطور انتاج الأشجار المثمرة و الحبوب و الحيوان و ذلك بالقدر الذي نستطيع أن نصل اليه من الاحصائيات ، و سنبين في هذا المبحث أيضا تلك القدرات البحثية و العلمية ، و المواصلات والاتصالات و الأسواق لنفصل كل هذه المعلومات و البيانات، لنرى مدى تأثيرها في اكتساب الميزة التنافسية في المحاصيل المبكرة .

المطلب الأول: تطور قدرات الانتاج و مساحة الفلاحة الصحراوية:نقصد بالفلاحة في الولايات الصحراوية هي تلك الولايات العشر الواقعة جنوب الأطلس الصحراوي مساحتها مجتمعة تقدر بحوالي 2000000 كم² وهي بالترتيب من الشرق الى الغرب بسكرة الوادي ورقلة اليزي تمناست الأغواط غرداية أدرار بشار تندوف.

الفرع الأول : تطور مساحة النخيل و الحبوب و العلف و الخضر في ولايات الجنوب : اذ نظرنا في تطور المساحات المزروعة بالنخيل ، و الحبوب، و العلف الاصطناعي، و زراعة الخضر في الولايات الصحراوية المذكورة آنفا ما عدى ولاية الأغواط فاننا يمكن أن نلخص التطور للمساحة الزراعية و المزروعات بها خلال الفترة 1984-2012 كما يلي:

الجدول (4-16) تطور المساحات الزراعية خلال 1984-2012 في ولايات الصحراء

الوحدة: هكتار

المجموع	زراعة الخضر	العلف الاصطناعي	الحبوب	النخيل	الاراضي السنوات
102194	23345	6139	13512	59198	1985-1984
188966	27478	26228	39162	96098	1998-1997
188610	31108	11912	27379	118211	2002-2001
222851	32278	12946	30257	147370	2006-2005
234269	29665	16290	31530	156784	2008-2007
259121	34411	17271	49955	157484	2010-2009
265093	45398	17489	42754	159452	2012-2011

المصدر:موري فوزية التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية لضمان الأمن الغذائي حالة الجزائر

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ص 72.

من خلال هذا الجدول نجد أن زراعة النخيل أخذت في التطور منذ 1984 حيث خلال ثلاثة عشر سنة زادت المساحة ب 3700 هكتار بمعدل 2846 هكتار /السنة كمعدل متوسط خلال الفترة الاولى ، أما

الفترة الثانية 1997-2002 أي خلال اربع سنوات، سبق أن تطورت المساحة المغروسة بالنخيل بحوالي 22000 هكتارا بمعدل متوسط الفترة 5500 هكتار / السنة، أما خلال الفترة الموضحة في الجدول 2005-2012 و المقدره بحوالي 7 سنوات تطورت المساحة ب 12082 هكتار بمعدل متوسط سنوي ب 1726 هكتار / السنة ، و بالتالي نجدان هناك تطورا في المساحة المزروعة بالنخيل حيث يتطور المعدل من فترة لأخرى بشكل متزايد، لكن ما نشاهده من تراجع المعدل في الفترة الأخيرة لا يعود الى نقص رأس المال، و انما يعود ربما الى النقص الحاد في اليد العاملة الفلاحية المتخصصة ، و هذا ما جعل المستثمرين يتوجهون الى الخضر و الاعلاف أو الحبوب أو تربية الحيوان و ذلك لقصر فترة استرداد رأس المال مقارنة بالنخيل ، ثم ان هذه القطاعات لا تحتاج الى يد عاملة متخصصة كما في خدمة النخيل أما في مجال الحبوب نجد انها تطورت من 135.2 هـ موسم فلاحي 1984-1985 هكتار الى 49955 هكتار في الموسم الفلاحي 2009-2010 ، بزيادة قدرها 36443 هكتار ، و لكن هذه المساحة لم تكن مستقرة بل كانت متذبذبة خلال هذه الفترة ، ربما يعود ذلك الى عامل ندرة ووفرة المياه والتساقط، اما بالنسبة للعلف الصناعي فقد انطلق من 6139 هكتار ثم يتراجع قليلا خلال الفترة اللاحقة ثم يبدأ في التزايد الى أن يصل الى 17489 هكتار ، أما بالنسبة لزراعة الخضر و حسب معطيات هذا الجدول فهي متزايدة من فترة الى أخرى فمن 23345 هكتار موسم 2007-2008 الى ان بلغت 45398 هكتار موسم 2011-2012، اما اذا نظرنا الى المتاح من الاراضي الصالحة للزراعة في الصحراء الجزائرية نجدها مفصلة كما في الجدول الآتي:

الجدول (4-17) توزيع الاراضي الصالحة للزراعة في ولايات الصحراء في 2012.

الأراضي عشبية زراعات أراضي مراعي طبيعية	أراضي مستريحة	كروم	أشجار الفواكه	1-إجمالي المساحة الزراعية	2-أراضي رعوية و مروج	3-أراضي غير منتجة	مجموع الأراضي الصالحة للزراعة (3+2+1)	الولايات
3347	4577	0	27748	35672	315944	14461	336077	ادرار
45334	20949	419	6311	73013	1529559	0	1602572	الاعواط
51995	82970	204	50304	185473	1399746	67532	1652751	بسكرة
5991	11090	156	16763	34000	1320401	35987	1390388	بشار
2393	721	77	8171	11362	816100	53911	881373	تمنراست
3219	13647	3	21509	38378	4750000	151000	4939378	ورقلة
321	353	27	1467	2168	6000	3424	11592	اليزي
51	315	10	496	872	6000000	1628	6002500	تندوف
27939	4124	140	39597	71800	1444181	75888	1591869	الوادي
9699	8902	297	13847	32745	1337994	172	1370911	غرداية
150289	147648	1333	186213	485483	18919925	404003	19809411	المجموع

Source ministère de l'agriculture statistique agricolesuperficies des terre,utilisées par l'agriculture ,série B p 6

من خلال معطيات الجدول المساحة الزراعية الاجمالية ، و المرقمة (1) و الاراضي الرعوية و المروج ، المرقم (2) و هنا يجب ان نكتفي بالاراضي الرعوية فقط ، اما المروج فلا توجد في الصحراء. أما الجزء الأخير من الأراضي فهي أراضي غير المنتجة المسجلة تحت الرقم (3) نجد في الجدول المجموع هو (1+2+3) فاذا نظرنا الى ولاية أدرار نجد ان المساحة الاجمالية للزراعة عبارة ، عن 9.74% وهي قليلة من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة ، اما الاراضي الرعوية والمروج (2) فنسبتها الى الاراضي الصالحة للزراعة تساوي 86.3 % وهي كثيرة ، اما المجموع (3) الاراضي غير المنتجة فنسبتها 3.95 % من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة و يعد ذلك قليلا . أما بالنسبة لولاية الاغواط فتوزع أراضيها حسب الجدول بالنسب الآتية لكل نوع : النوع (1) اجمالي المساحة الزراعية 4.556 % ، وهي قليلة بالنسبة للمساحة الكلية، النوع (2) أراضي رعوية و مروج 95.444 % وهي كثيرة جدا رغم أن الطابع المنطقة رعوي وهكذا يمكن أن نلخص الجدول السابق بجدول بنسب مئوية ليوضح لنا و بسرعة الاراضي -1 و-2 و-3 الملاحظة على ذلك المجموع ، و هذا بالنسبة لكل ولاية:

الجدول (4-18) توزع الاراضي الصالحة للزراعة بالتفصيل في ولايات الصحراء

التفصيل الولايات	1- اجمالي المساحة للزراعة %	2- أراضي رعوية و مروج %	3- أراضي غير منتجة	الملاحظات
ادرار	9.74	86.30	3.95	سيطرت الأراضي الرعوية والمروج
الاغواط	4.56	95.44	0	هيمنة الأراضي الرعوية و ضعف نسبة الأراضي الزراعية
بسكرة	11.22	84.69	4.08	يتضح ايضا هيمنة الأراضي الرعوية
بشار	2.44	94.96	2.59	ضعف في الأراضي الزراعية و توسع الأراضي الرعوية
تمنراست	1.29	92.60	6.12	ضعف في الأراضي الزراعية و هيمنة الأراضي الرعوية
ورقلة	0.77	96.16	3.05	ضعف في نسبة الأراضي الزراعية و ضخامة الأراضي الرعوية
اليزي	18.70	51.76	29.54	ان مجموع الأراضي الصالحة للزراعة قليل و النسب غير متوازنة
تندوف	0.014	99.96	0.025	نسبة الأراضي الزراعية ضعيفة جدا و الأراضي الرعوية كبيرة جدا
الوادي	4.51	90.72	4.76	ان نسبة الأراضي الزراعية ضعيفة و أراضي الرعي كبيرة
غرداية	2.38	97.6	2.11	نسبة الأراضي الزراعية قليلة مقابل أراضي رعوية نسبتها عالية
النسبة العامة للمجموع	2.45	95.51	2.04	من خلال النسبة العامة للمجموع نجد ان نسبة الأراضي الرعوية عالية جدا و الأراضي الزراعية ضعيفة جدا

من اعداد الباحث مستخرج من الجدول السابق توزع الاراضي الصالحة للزراعة في ولايات الصحراء حسب

حصيلة 2012.

من خلال هذا الجدول يتضح ان المساحة المستغلة في الزراعة لازالت ضعيفة فهي ، في معدل متوسط كنسبة مئوية في الصحراء تساوي 2.45 % ، اما الاراضي الرعوية و المروج فهي تشكل نسبة 95.51 % ، أما

الاراضي غير المنتجة فهي تساوي 2.04 %، و من هذا يتضح ان الصحراء لازالت تعد مجالا فارغا في الجزائر، و هو ما يعد طاقة كامنة لتحقيق ميزة تنافسية للقطاع .

الفرع الثاني : تطور انتاج الخضر والفاكهة المحمية : تنتشر عملية انتاج الخضر والفاكهة في كل المناطق الصحراوية، وكانت بداية أول ظهور لها في الثمانينيات اين بدأت أولى التجارب، و كانت ناجحة و كان تدخل الهيئات الفلاحية في تلك المرحلة بالمساعدة المادية و ذلك بتوفير العتاد خاصة المحميات و البلاستيك ذي النوعية الجيدة و البذور المهجنة، و منذ تلك المرحلة انطلقت المحميات في الصحراء كمحصول مبكر ذي مردود مجزي الامر، الذي شجع الفلاحين على التوسع في انتاج الخضر خاصة منها الطماطم، و الفلفل الحار، و الفلفل الحلو، و الباذنجان، و الكوسا والخيار، و الشامام، و الكنتالو، و البطيخ الاحمر وكانت العملية تتم في عروة شتوية وعروة ربيعية، أو بموسمين انتاجيين موسم شتوي مبكر وموسم ربيعي ايضا مبكر، و يغلب على الموسم أو العروة الشتوية طابع المحاصيل الخضرية المبكرة، و نقول هنا هي محاصيل مبكرة بالنسبة لماذا ؟ بالنسبة لتلك المحاصيل من نفس فئتها أي المحاصيل المحمية و غير المحمية في مناطق شمال البلاد أو في أوروبا حيث السوق واسعة و عدد السكان الكبير اذا العروة الشتوية للمحاصيل المحمية و غير المحمية هي عموما منتجات الخضر المبكرة المحمية الموجهة للأسواق الكبرى في الشمال و الجنوب، و بصفة أوسع للأسواق الأوروبية و الاجنبية، كما يحدث الآن في بعض محاصيل الخضر . وكانت أهم البدايات في الولايات الأولى والرائدة في هذه المحاصيل وهي بالترتيب ولاية بسكرة ولاية ورقلة و ولاية الوادي و التحقت بعد ذلك بقية الولايات الصحراوية وكانت أهم المعوقات في تلك المرحلة المبكرة هي ضيق السوق المحلي و تباعد المناطق المنتجة لهذه المحاصيل و قلة الخبرات، و لكن شيئا فشيئا تجمعت الخبرات و اتسعت شبكات التسويق خاصة مع الشمال الذي كما اسلفنا يحتوي على أكبر الأسواق و الكثافة السكانية العالية، و من جملة الولايات الصحراوية نجد أن الأغواط لم تنخرط في عملية انتاج الخضر و الفاكهة المحمية، و الجدول التالي يبين انتاج المحمي من الخضر والفاكهة بين سنوات 2005 الى 2012 و التي تخص ولايات الصحراء التسعة كما هي موضحة فيما يلي :

الجدول(4-19)تطور المساحة و الانتاج و الإنتاجية لزراعات البلاستيكية في ولايات الصحراوية 2005-2012
وحدة المساحة هكتار(ه) و وحدة الانتاج ألف قنطار(الف ق) وحدة الانتاجية قنطار/هكتار(ق/ه)

SOURCE :Ministre de l'agriculture ,statistique agricoles ,Recapitulatif des superficies,des production et des rendement seriesB p 25

الولاية/السنة	أدرار	بسكرة	بشار	تمنراست	ورقلة	البري	تندوف	الوادي	غرداية	المجموع	2005			2006			2007			2008			2009			2010			2011			2012																																																																																																																																																																																																							
											المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية	المساحة	الإنتاج	الانتاجية																																																																																																																																																																																															
	35	2183	0	0	127	0	5.6	70	2.97	2423.5	17	1080	0	0	36	0	3	30	2	1168	485.7	494.7	0	0	283.4	0	535.7	428.5	673.4	481.9	34	2290	1	0	135	0.64	716	151	2	2620.8	470.5	652.8	680	0	0	32	0.178	4	48	1	1596.8	38.5	2321	3.25	2.04	184	17	1	78	7	2651.7	493.5	573.8	615.3	490.1	364.1	411.7	413	487.1	428.5	554.1	19	1332	2	1	67	7	0.413	38	3	1469.4	43	2476	3.25	2.12	249	1.12	7.44	133	2.15	2917	488.3	517.3	615.3	283	373.4	283.9	672	353.3	465.1	497.3	21	1281	2	0.6	93	0.318	5	47	1	1450.9	30.3	2685	0.28	2.12	276	1	8.48	113	1	3113.1	462	557.1	464.2	406.1	307.9	391	589.6	345.1	469	526.7	37	2745	0.32	2.15	211	0.85	10	125	2.75	3134.3	14	1496	0.13	0.861	85	0.391	5	39	0.469	1639.8	17	2275	0.178	0.842	98	0.382	6	55	1	2453.4	459.4	828.7	556.2	391.6	464.4	449.4	600	440	363.6	782.7	31	2926	0.26	3.2	252	0.8	15	139	1	3368.2	12	2436	0.157	0.869	84	0.378	10	62	0.5	2605.9	387	832.5	603.8	271.5	333.3	472.5	666.6	446	500	773.6	64	3521	0.20	2.20	736	0.35	9.56	158	1.53	4492.8	32	2709	0.13	0.52	307	0.094	7	76	0.647	3132.3	500	769.3	650	236.3	417.1	268.5	732.2	481	422.8	697.1

من خلال هذا الجدول لكل الولايات نجد ما يلي :

أولا - ولاية أدرار : ان المساحة تتسم بالتذبذب فمن 35 هكتار سنة 2005، تنخفض الى 30.3 هكتار سنة 2009 لترتفع الى 64 هكتار سنة 2012، اما الانتاجية فهي مستقرة في حوالي 500 ق/ه لكل السنوات ، أما الانتاج فانه متذبذب فمن 17000 ق سنة 2005 الى 14000 ق سنة 2009 ثم الى 32000 ق سنة 2012 ، أما من ناحية الانتاجية فتقع في الرتبة الرابعة وطنيا ب 500 ق/هكتار

ثانيا - ولاية الأغواط: الاحصائيات المتاحة توضح بأنه لا محاصيل محمية في الولاية لغاية 2012 و الامر أنه يعود لسبب الشتاء البارد جدا فأحيانا تتساقط الثلوج وطبيعة المنطقة الرعوية و أخيرا صعوبة استخراج المياه الجوفية .

ثالثا - ولاية بسكرة : تعد الولاية الرائدة في انتاج الخضر و الفاكهة المحمية ،فانتاجها تطور من 2183 هكتار سنة 2005 الى 3521 هكتار، أما انتاجية القنطار فقد تطورت من 494.7 ق/هكتار الى 769.3 ق/هكتار ، و هذا يعد تطورا كبيرا في مجال الانتاجية التي وصلت الى الضعف خلال ثماني سنوات ، وهو ما يعد أمرا مهما جدا . ومن ناحية المساحة تعد ولاية بسكرة الأولى ب 3521 هكتار سنة 2012 و في سنة 2015 بمعنى موسم (2014-2015) كانت المساحة 5587 هكتار ، أما الأنتاج فيقدر ب 5584116 قنطار، أما الانتاجية للهكتار سنة 2015 تساوي تقريبا 999.48 ق/هكتار ، وهو الامر لذي يجعلها دائما الأولى في مجال المساحة و الانتاج والانتاجية ، ومن خلال هذه الارقام و الاحصائيات يتضح أن ولاية بسكرة يمكن اعتبارها مطمور الجزائر في مجال الخضار و المحاصيل المحمية ، وهي بالفعل كذلك نظرا لتوسطها بين الاسواق الوطنية ونظرا للتطور الحاصل لشبكة الاتصالات و المواصلات و تعدد وسائل النقل بها البري والسكك الحديدية وتوفر المطارات الجوية ، وكل هذا يجعل منها ولاية تحضى بكل الاوراق التي تجعلها متميزة في منتجاتها متميزة في محيطها و في الوطن بأجمعه.

رابعا -ولاية بشار: نجد أنها لم تنطلق في الاستثمار في المحاصيل المحمية الا في سنة 2006 بهكتار واحد و بانتاج 680 ق ، و انتاجية 680 ق/هكتار ، و أخذت في التراجع من ناحية المساحة والانتاج و الانتاجية الى أن وصلت سنة 2012 الى مساحة 0.20 هكتار و انتاجية 650 ق/هكتار و انتاج 130 قنطار ، الامر الذي يجعلها في الرتبة ما قبل الاخيرة و أعتقد أن هذا يعود الى نقص التجارب هناك و الموقع غير الملائم و الكثافة السكانية المنخفضة التي ينتج عنها طلب منخفض و بعدها عن الولايات الاخرى . أما انتاجيتها فهي مرتفعة اذا ما قورنت بغيرها فيقع ترتيبها الثالثة سنة 2012 .

خامسا - ولاية تمنراست: فالمساحة بدت مستقرة في حدود 2.5 هكتار و دخلت الانتاج في سنة 2007 بمساحة 2.04 هكتار بانتاج قدره 1000 قنطار و انتاجية 490 ق/هكتار، أما في سنة 2012 فكانت مساحة المحاصيل المحمية هي 2.20 هكتار بانتاج قدره 520 قنطار ، و انتاجية 236.3 ق/هكتار .

سادسا - ولاية ورقلة: الولاية السادسة فقد قدرت المساحة الابتدائية للمحاصيل المحمية في سنة 2005 ب 127 هكتار و بانتاج قدره 36000 قنطار، و انتاجية قدرها 283.4 ق/هكتار لتتزايد بشكل

مستمر متصاعد الى أن وصلت سنة 2012 الى 736 هكتار و انتاج 307000 قنطار ، و انتاجية 417.1 ق/هكتار ويغلب على انتاج هذه الولاية في المحميات الانتاج الفاكهة المحمية الربيعية خاصة انتاج البطيخ الاحمر المبكر و الكنتالو والشمام، وهي في المرتبة الثالثة من ناحية المساحة و الانتاج ومن ناحية الانتاجية فهي في المرتبة الخامسة ب 417.1 ق/هكتار .

سابعا - ولاية اليزي: فقد دخلت انتاج المحميات سنة 2006 بمساحة قدرها 0.64 هكتار ، و انتاج 178 قنطار و انتاجية قدرها 278.1 ق/ هكتار ثم تزايدت الى 17 هكتار من المساحة و الانتاج الى 7000 قنطار و انتاجية قدرها 411.7 ق/ هكتار ، وهذا من السنة الموالية ثم أخذت في الانخفاض من سنة الى أخرى الى أن بلغت سنة 2012 الى 0.35 هكتار و انتاج 94 قنطار و بانتاجية 268.5 ق/هكتار .

ثامنا - ولاية تندوف: فقد كانت المساحة 5.6 هكتار و انتاج 3000 قنطار و انتاجية 535.7 ق/هكتار في سنة 2005 و في سنة 2012 سجلت مساحة قدرها 9.56 هكتار ، و انتاجية قدرها 7000 قنطار و انتاجية قدرها 732.2 ق/هكتار .

تاسعا - ولاية الوادي: فقد كانت المساحة 70 هكتار و انتاج 30000 قنطار ، و انتاجية 428.5 ق/هكتار ثم أخذت في التذبذب في السنوات الموالية لتعود للتزايد من سنة 2009 بمساحة قدرها 113 هكتار ، و بانتاج ب 39000 قنطار و بانتاجية قدرها 345.1 ق/هكتار و يعود سبب التذبذب في قطاع المحاصيل المحمية والتردد الحاصل فيه للمنافسة الشديدة من قطاع المحاصيل غير المحمية في مجال البطاطا والطماطم ، حيث تم اكتشاف طرق وانظمة جديدة للانتاج تسمح بانتاج الطماطم بدون بيوت محمية شتاء ، و بانتاج وفير فمثلا بلغ من غزارة الانتاج موسم 2015-2016 انه لم يجدوا اين يصرف الانتاج حيث عجزت الاسواق على استيعاب الكميات المنتجة من الطماطم، و انهارت الأسعار الى ان بلغت في سوق التجزئة في الوادي 10 دینارات وسعر الطماطم للمصانع 2 دينار في شهر جانفي 2016 ، ولم تتحرك السلطات بشأن هذه المسألة والتي تعد حيوية وجديّة للمحافظة على الاستثمارات الناشئة ، و هو الذي انجر عنه انسحاب المستثمرين من انتاج الطماطم و البطاطا وهو ما انعكس في ارتفاع الاسعار في الموسم الموالي 2016-2017 والطماطم بسعر الجملة تضاعفت أسعارها على أنه يجب ملاحظة ان ارتفاع الأسعار له عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار ، كارتفاع اسعار الطاقة و كل أسعار المدخلات الزراعية وانهييار قيمة العملة، الامر الذي أفقد المستثمرين من جهة جزءا من قيم أموالهم التي عملوا بجد لتوفيرها ، و من ناحية أخرى تضخمت الاسعار أمامهم و رغم كل هذا فالوادي تعد الولاية الثالثة في مجال المحاصيل المحمية ففي سنة 2012 بلغت المساحة 158 هكتار بانتاج 76000 قنطار و انتاجية 481 ق/هكتار .

عاشرا - ولاية غرداية: وفق لمعطيات هذا الجدول ففي سنة 2005 كانت المساحة 2.97 هكتارا و الانتاج 2000 قنطارا و الانتاجية 673.4 ق/ هكتار و لتستمر وضعية المحاصيل المحمية في هذه الولاية متذبذبة الى أن وصلت الى 1.53 هكتار و انتاجا قدره 647 قنطار و انتاجية تساوي 422.8 ق/هكتار .

وتبلغ المساحة الكلية في الولايات الصحراوية للمحاصيل المحمية سنة 2012 ما قيمته 4492.8 هكتار محميا و متخصصا في انتاج الخضر والفاكهة و بانتاج 3132300 قنطار ، و انتاجية 697.1 ق/هكتار و المساحة كانت متطورة و في تزايد من 2009 الى 2012 ، اما الانتاج ففي بدايته شهد تذبذبا صعودا ونزولا ثم في سنة 2009 شهد تطور مضطرب حتى سنة 2012 أما بشأن الانتاجية المتوسطة الكلية فقد شهدت أيضا تذبذبا من سنة الى أخرى.

الفرع الثالث: تطور الخضر والفاكهة غير المحمية: وهي تلك الخضر التي يتم انتاجها من الحقول مباشرة من دون حماية الابحواجز الرياح ، و هذه الخضر تنمو بما يلائمها و بصورتها الطبيعية، و كل نوع من الاراضي يوجد بنوع منها وهي في الصحراء تحب العروة الخريفية لانها اكثر اعتدالا و هدوءا و أكثر مناسبة لنموها و نضجها تبدأ زراعتها من 10 أوت و 15 أوت و حتى 15 سبتمبر للمتاخرة في موسمها و تكون بتاريخها كلها مبكرة، بمعنى تجنى في الشتاء كالفول والجلبانة و الثوم و البصل والكوسا و الطماطم و البطاطا و الجزر والخيار و الملفوف الاخضر و القرنيبط و اللفت ، و هذه كلها تصلح في العروة الشتوية المبكرة نقول مبكرة لانها تنضج قبل غيرها في بلادنا ، وعند الغير نقصد به أوروبا ، هناك ما يصلح في العروة الربيعية كالبطيخ الاحمر و الكانتالو و الشمام و الكوسا و الفلفل الحار و الخيار و الباذنجان و الجدول الآتي يبين لنا بعضا من هذه المحاصيل و كيف تطورت مساحتها و انتاجها و انتاجيتها في الولايات الصحراوية .

الجدول (20-4) تطور مساحة محاصيل الخضر غير المحمية الإنتاج و الإنتاجية في ولايات الصحراء

وحدة المساحة هكتار(هـ) وحدة الإنتاج الف قنطار (الف ق) وحدة الإنتاجية قنطار/ هكتار (ق/هـ)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	إنتاجية ق/هـ	الإنتاج الف ق	المساحة هكتار	
152.2	653	4289	157.7	659	4178	133.5	568	4253	147	666	4505	144.7	643	4443	147.2	553	3756	145	609	4201	ادرار
195.7	1765	9015	188	1481	7880	189.3	1653	8729	193	1376	7132	150.4	1010	6713	141.4	868	6135	155.3	952	6129	الاغواط
277.8	4269	15365	263.6	3690	15020	259.8	3866	14880	211.3	2696	12754	177.8	2464	13853	185.4	2646	14266	197.3	2903	14711	بسكرة
198.6	681	3428	114.6	512	4464	122.1	513	4200	99.6	271	2719	70.5	189	2678	141.4	474	3305	142	445	3130	بشار
124.2	211	1698	116.2	227	1953	87.6	169	1929	128.6	149	1158	119	117	984	140.6	155	1102	129.7	170	1310	تمنراست
190.6	611	3204	136.7	410	2998	139.5	373	2673	111.5	282	2528	123	300	2440	94.3	242	2565	85	240	2824	ورقلة
108.4	18	166	107	17	159	108	16	148	108	16	148	108.1	16	148	108	16	148	108	16	148	اليزي
290.3	36	124	295	36	122	273.5	29	106	244.6	23	94	256.4	20	78	270.8	13	48	250	14	56	تندوف
334.8	12118	36200	269	7907	29404	280.7	6915	24628	214.2	4217	19687	195.4	3413	17465	196.2	2235	11390	191.7	2464	12847	الوادي
163.7	655	4000	165	545	3300	171.5	506	2950	150	400	2665	158.6	418	2635	152	394	2591	152	375	2464	غرداية
2036.3	21017	77489	1812.8	15754	69478	1765.5	14608	64496	1608.6	10096	53390	1503.9	8590	51437	1577.3	7596	45351	1556	8180	47820	المجموع

Source Ministère de L'agriculture ,statistiques agricoles,Ensemble des cultures maraichères,Serie B P 32

أولا -المساحة والانتاج والانتاجية في ولاية ادرار: إن المساحة الاجمالية لزراعة الخضر تطورت من 4201 هكتار و بانتاج قدره 609000 قنطار وبمردودية 145 ق/هكتار ، حيث تشهد تراجعا في السنة الموالية في المساحة بصفة كبيرة حيث بلغت 3756 هكتار ، و انتاج قدره 553 قنطار ، و بانتاجية 147.2 ق/ هكتار مرتفعة عن سابقتها أما في سنة 2008 و 2009 كانت المساحة تقريبا ثابتة 4443 هكتار و 4505 هكتار ، أما الانتاجية فقد كانت متقاربة أما عن أسباب الانخفاض في المساحة و الثبات في الانتاج تقريبا ، والانتاجية هو أن عملية الانتاج السابقة و ما حصل بعدها من صعوبات في تسويق المنتجات و اتضح بعد الاسواق للمستثمرين و عزلة المنطقة على الرغم من أراضيها الجيدة و مياهها العذبة وهو ما أدى بالمنتجين و المستثمرين الى العزوف عن توسيع المساحات المنتجة، وهذا السبب يظهر في كل المنتجات الصحراوية لكن بدرجات ، و من جانب آخر عدم تكفل الدولة بالسعر الأدنى و عدم توفر وسائل نقل مبردة أو مشروعات النقل المرافقة لعملية الانتاج فمنتوج الطماطم في ادرار لقي نجاحا كبيرا ولكن مشكلة التسويق و المخازن المكيفة كانت كفيلا بتحجيم الإنتاج أو القضاء عليه تماما .

ثانيا -المساحة و الانتاج و الانتاجية بولاية الأغواط : ان هذه الولاية تشتهر بكون أراضيها جيدة و مياهها عذبة لكنها عميقة شيئا ما ، و أرضها تنتج كافة الخضر و التي تجود في المناطق الصحراوية والتي منها الفول والبازلاء الخضراء و الطماطم و البطاطا والبصل والثوم والجزر و الخيار والبطيخ و الملفوف الاخضر والقربنيط و الفاصولياء الخضراء و اللفت ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المساحة تتزايد من 2006 بقيمة 6129 الى 6135 هكتار سنة 2007 و تطورت أكثر سنة 2008 الى 6713 ، و هكذا تطورت المساحة وبقوة الى غاية 2010 حيث وصلت الى 8729 هكتار حيث زادت بما قيمته 2600 هكتار في خمس سنوات ، بمعنى أنها زادت كل سنة بمتوسط قدره 520 هكتار ، وهو ما يعد مؤشرا جيدا مقارنة بأدرار ذات التربة الجيدة و المساحات الشاسعة ولكن هذا التزايد ما لبث أن تراجع في 2011 الى 7880 أي تراجع بقيمة 1100 هكتار ، و في سنة 2012 تطورت المساحة الى 9015 هكتار ونفس الشيء نلاحظه عن الانتاج الذي تطور لغاية سنة 2010 ب 1653 قنطار ، و تراجع في سنة 2011 الى 1481 قنطار ثم يتزايد مرة أخرى الى 1765 قنطار وهذا التزايد في المساحة و الانتاج لمحاصيل الخضر في الانتاجية التي ظلت بين مستقرة و متزايدة ففي سنة 2006 كانت الانتاجية 155.3 ق/هكتار وفي سنة 2012 بلغت 195.7 ق/ هكتار، وهذا الامر يعود الى سنوات الدعم الفلاحي و توفر امكانيات الاقتراض في تلك المرحلة مما ينعكس على المساحة والانتاج و الانتاجية ثم ان تميز هذه المنطقة بوفرة الاراضي و المياه العذبة و القرب من المدن الكبرى خاصة الجزائر العاصمة مما يسهل عملية التسويق و ازدهار حركة النقل بفضل تحسن الطرقات و وفرة وسائل النقل .

ثالثا -المساحة والانتاج والانتاجية بولاية بسكرة : ان ولاية بسكرة تعد ولاية متقدمة في مجال انتاج الخضر بكافة أنواعها و يعود هذا لحسن تموقعها وسط البلاد وسط الكتلة السكانية فأعلى كثافة سكانية توجد شرق البلاد اضافة الى قربها من الوسط والشرق بمعنى التموقع الجغرافي الجيد لهذه الولاية كبوابة للصحراء و مطلة على الوسط والشرق.

و من الجدول نجد ان المساحة والتي تقدر ب 14700 هكتار سنة 2006، وأخذت في التراجع سنة 2009 الى 12754 هكتار فهذا قد يكون بسبب التوسع الشديد أو الزائف، ولكن تصحيح الاوضاع في وقت لاحق عن طريق الاستثمارات الحقيقية و استمرارها أو بسبب كثافته مما ينعكس في تدني الاسعار كما حدث في سنة 2015 حينما تدنت الاسعار بحيث تكفلت باخراج أعداد من المنتجين و آخرين وضعوا رهن ديونهم. مما تسبب في تقليص المساحات بين سنة وأخرى فالانتاج يتنازل من سنة 2006 الى سنة 2008 و من سنة 2009 يتزايد ليصل الى 2696000 قنطار ليستمر الانتاج في التزايد وهو الامر المهم في حالة هذه الولاية، ليبلغ سنة 2012 الى 4269000 قنطار بالاضافة الى أن أعلى انتاجية سنة 2012، بقيمة قدرها 227.8 ق/هكتار، و أهم الخضار التي تجود بها ولاية بسكرة الجلبانة والفاصوليا والبقول الاخضر و البصل والثوم و الطماطم والفلفل بأنواعه و الخيار والكوسة و الباذنجان و البطاطا و القرنون و الملفوف الاخضر والجزر واللفت و الفاصولياء الخضراء و الحمراء، أما عن تزايد مساحة محاصيل الخضر يعود الى عمليات استصلاح الأراضي ومحيطات الامتياز الكثيرة، حيث قدرت المساحة في سنة 2012 ب 15365 هكتار.

رابعا - المساحة والانتاج والانتاجية لولاية بشار: ان أراضي ولاية بشار تجود بجميع أنواع الخضار المذكورة سابقا كالفاصوليا والجلبانة و البطاطا والطماطم والبصل والثوم و البطيخ و الفلفل بأنواعه و الكوسا و الباذنجان والملفوف الاخضر والخيار و القرنبيط و القرنون و الجزر واللفت، و انطلقت زراعة الخضار الحقلية بمساحة قدرها 3130 هكتار و بانتاج 445 ألف قنطار، و بانتاجية قدرها 142 ق/هكتار. و بقيت قيم الانتاج والمساحة والانتاجية متذبذبة لتصل الى أدنى قيمة من المساحة سنة 2008 و لتبدأ في التزايد حتى سنة 2011 حيث تصل الى 4464 هكتار، و ما يلاحظ ان انتاجية بشار بصورة عامة هي أقل من سابقتها من الولايات، و نجد أن المساحة تراجعت سنة 2012 الى ما قيمته 3428 هكتار، وما نلاحظه هو انتاجية عالية و انتاج مرتفع رغم تراجع المساحة حيث كانت الانتاجية 198.6 ق/ هكتار، و الانتاج 681000 قنطار و ربما يعود هذا الى نوعية التربة والمياه، أو عامل الخبرة التي تراكمت و أعطت نتائجها، فليست المساحة وحدها ما يعمل على زيادة الانتاج والانتاجية و قد تكون كثافة التكنولوجيا، و توفر تقنيات العمل والبذور الجيدة او استصلاح مناطق غنية بالمواد العضوية مما يرفع انتاج و انتاجية الهكتار.

خامسا - المساحة و الانتاج و الانتاجية بولاية تمنراست: ان ولاية تمنراست تتمتع بمناخ استوائي، يمكن أن يكون مكتملا لمناخ الجزائر عامة سواء الصحراوي أو المناخ التلي، لكونه مختلفا في دورته الزراعية و الحيوانية و تستطيع الجزائر ان تحصل من هذا المناخ خاصة على تلك المنتجات التي تحتاج الى الحرارة و الرطوبة أو اعتدال في الجو طوال السنة، وما يلاحظ بالنسبة لهذه المنطقة بعدها عن الاسواق الوطنية و ضيق سوقها الداخلي، لا وجود لولايات قريبة بعيدة عن الكثافة السكانية وما نتوقه تطورا متدرجا تبعا لتطور الكتلة السكانية هناك و متطلباتها أو تلك التجارة الحدودية ان وجدت و قد تطورت مساحة الخضار المغروسة من 1310 هكتار في شكل متناقص الى 2008 حيث بلغت 984 هكتار وبعدها تطورت ايجابيا لتتزايد المساحة الى أن وصلت الى 1953 هكتار سنة 2011 و في سنة 2012 تراجعت

المساحة مرة أخرى إلى 1698 هكتار ونجد أن الانتاج قد تبع المساحة المزروعة، فتنازل في المرحلة الأولى ثم تصاعد إلى 2011 ثم تراجع مرة أخرى في 2012 إلى 211000 قنطار، أما الانتاجية فقد أخذت اتجاهها متذبذبا تارة نزولا أو صعودا، ثم في سنة 2012 تساوي 124.2 ق/هكتار أقل منها للسنة 2006 والتي كانت تساوي 129.7 ق/هكتار وهذا التراجع في المقاييس الثلاثة ربما يعود لمؤاماة درجة استيعاب السوق التي هي بالطبيعة محدودة ثم لسبب آخر وهو قد يكون عدم توافر التقنية والتجربة والخبرة لأن الانتاج في بعض مناطق الجنوب لا زال في بعض الأحيان في مراحل التجارب و أحيانا الاقصاء و التهميش والعزلة و التضييق على التجارة البيئية الداخلية والخارجية لجعل أمر الاستثمار في الزراعة مجازفة خطيرة وما حصل في أدرار و التي هي أقرب، و امكانياتها أوفر عندما أنتجت الطماطم بشكل كبير ثم حينما أنتجت الذرة الصفراء، كعلف للحيوان و لم يجد المنتجون حتى الحصادات لجمعه هذا فضلا عن تخزينه و تسويقه.

سادسا - المساحة والإنتاج والإنتاجية بولاية ورقلة: ان مناخ هذه المنطقة و تربتها تجود فيها كل أنواع الخضار من فول أخضر و باذنجان و طماطم و بطاطا و جلابانة و كل أنواع الخضر الأخرى، ولكن ما تجود به أكثر هو المحصول المبكر للبطيخ بأنواعه الأحمر و الأصفر و الكانتالو والشمام، حيث تغزو منتجات هذه الولاية الأسواق الوطنية بتلك المحاصيل البديرة، والتي لا قبل لولايات أخرى بها وهذا لأسباب عدة توفر التجارب والخبرات على مدى السنوات الماضية، ووفرة المبادرات الرأسمالية بالاضافة الى دعم الدولة في هذا المجال والذي نجد أن المساحة، و من خلال الجدول وفي السنوات الثلاث الأولى قد أخذت منحنى متناقص من 2824 هكتار من 2006 إلى 2440 هكتار سنة 2008 وبعد ذلك تأخذ منحنى تصاعدي لتصل إلى المساحة سنة 2012 إلى 3204 أما الانتاج فانه سلك المنحنى المتذبذب في بداية المرحلة إلى غاية 2009 و بعدها بدأ في التصاعد إلى أن بلغ 611000 قنطار سنة 2011 و بالمثل كانت الانتاجية متذبذبة و تراوحت بين 85 ق/هكتار سنة 2006 و 190.6 ق/هكتار سنة 2012، و ان الغالب العام سبب هذا التذبذب ليس هو عدم كفاية الاستثمار الفلاحي في الصحراء، و انما عدم كفاية و كفاءة السياسة التسويقية و السياسة الفلاحية المترددة غير الواضحة في مجال الملكية و عقود الامتياز و عقود الاستصلاح و عقود امتياز الشباب كل هذه النقاط و غيرها تجعل المستثمرين يترددون في المغامرة بأموالهم، ليؤول بهم المقام إلى أن يتساءل هل هذه أملاكنا أم نصف أملاكنا....؟ وهو الامر الذي يثير التذبذب والتراجع في كل الولايات بسبب عدم وضوح الرؤية للسلطة الإدارية لمستقبل استثمارات و جهود و تضحيات الافراد.

سابعا- المساحة و الانتاج و الانتاجية بولاية اليزي: هذه الولاية تقع في الجنوب الشرقي للبلاد و أرضها و مياها تجود بكل أنواع الخضر من بطاطا و طماطم و بصل و ثوم و باذنجان و كل أنواع البطيخ و الفول و الجلابانة، و المساحة خلال السنوات من 2006 إلى 2010 بقيت ثابتة في 148 هكتار وهذا راجع لمحدودية السوق و ضيقه و عزله و بعد الولاية عن بقية أرجاء القطر و لكن بعد 2011 شهدت تطورا بسيطا إلى 159 هكتار ثم في 2012 بلغت 166 هكتار و تطابقت حركة الانتاج مع حركة المساحة ففي المرحلة الأولى الانتاج بقي ثابتا في 16000 قنطار و في 2011 تطور إلى 17000 قنطار و في 2012 إلى 18000

قنطار ، و الانتاجية كانت ثابتة بقيمة 108 ق/هكتار و تطورت الإنتاجية ايضا تبعا للتطور الحاصل في المساحة من 107 الى 108.4 ق/هكتار.

ثامنا - المساحة والانتاج و الانتاجية في ولاية تندوف : ما يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن المساحة المخصصة للخضر بتندوف قد أخذت منحى تنازلي من سنة 2006 حيث كانت المساحة 56 هكتار وفي 2007 بلغ 48 هكتار ثم بدأ في التصاعد من سنة الى أخرى الى أن بلغت سنة 2012 حوالي 124 هكتار ، و الانتاج نجد أنه يتبع المساحة فقد نزل من 14000 قنطار في سنة 2006 الى 13000 قنطار سنة 2007 وبدأ في التزايد بعد ذلك الى غاية 2012 بقيمة 36000 قنطار أما الانتاجية فنلاحظ أنها من بين الأعلى على مستوى المنطقة الصحراوية بعد ولاية الوادي فهي 250 ق/هكتار سنة 2006 ثم تذبذبت صعودا ونزولا ، وهي في سنة 2012 تساوي 290.3 ق/هكتار وينتج عن هذه الولاية كل الخضر والتي تصلح في ولايات الصحراء الأخرى كالطماطم و البطاطا و الفلفل الحار والحلو و الباذنجان و البطيخ بجميع أنواعه و الجزر واللفت و القرنبيط و البصل والثوم و البازلاء و كل ما يصلح في مناطق الصحراء تنتجه بصورة مبكرة و بانتاجية متميزة.

تاسعا - المساحة والانتاج و الانتاجية في ولاية الوادي : تعد ولاية الوادي من الولايات الرائدة في انتاج الخضر المبكرة بجميع أنواعها و خاصة البطاطا والطماطم الغير المحمية لأنه في هذه المنطقة تم اكتشاف منطقة و مناخ جزئي يمكن الطماطم الحقلية من اتمام محصولها الشتوي بصورة طبيعية ، و هذا ببعض تقنيات الرش و تقنيات التسميد و شيء من البذور المحسنة سمحت كل هذه العناصر مندمجة مع بعضها في أن تكون الرائدة في انتاج البطاطا شتاء البيضاء والحمراء، بأنواعها وفي حالة الطماطم الحقلية العروة الشتوية، لأن هناك عروة ربيعية مبكرة تبدأ غراستها في جانفي ، وكل هذه المحاصيل أعطت نتائج متميزة و يتم انتاج الفلفل بجميع أنواعه و البطيخ بجميع أنواعه في الحقل مبكرا ، و الفول الاخضر والجلبانة والبصل والثوم حيث تم انتاجهم بكميات كبيرة و بأسعار تنافسية لانه يتم انتاجهم عقب دورة البطاطا و البطيخ في محاور الرش محلية الصنع، لنحصل على المنتج بدون تكاليف كثيرة ماعدا البذور والمياه وعملية الغرسة ، وكان انتاجه متميزا من ناحية التبريد و النوعية والكمية ، و اذا عدنا للجدول السابق نجد أن المساحة قد تراجعت من 12847 هكتار سنة 2006 الى 11390 هكتار سنة 2007 ثم أخذت في التزايد سنة بعد أخرى الى أن بلغت 36200 هكتار، و بانتاج تبع حركة المساحة نزولا في بادئ الأمر وصعودا الى أن بلغ سنة 2012 قيمة 12118000 قنطار، و هذا يعد تميزا في الانتاج بصفته الكمية و صفته الانتاجية التي بلغت 334.8 ق/هكتار سنة 2012.

ويكفي أن نشير الى أن مجموع الانتاج من الخضر المحمية لولايات الصحراء مجتمعة سنة 2012 يساوي 8899000 قنطار في حين كمية الخضر المبكرة من ولاية الوادي يساوي 12118000 قنطار ، والفرق واضح بين العددين على أن نظيف العدد الأول الذي تنتجه ولاية بسكرة و عليه يكون 78% من انتاج الخضر في الصحراء ينتج بين ولاية الوادي و بسكرة و الباقي 22% تنتجه ولايات الصحراء الأخرى .

عاشرا - المساحة والانتاج والانتاجية في ولاية غرداية : تنتج هذه الولاية جميع المحاصيل من الخضر من بطاطا و طماطم و فلفل حار و حلو و باذنجان و بطيخ بجميع أنواعه و قرنون و فول و جلابانه و بصل و ثوم ، وهذه البلاد مياها عذبة و أرضها صالحة لأنواع عديدة من الخضر و الثمار ومن خلال الجدول السابق فان المساحة أخذت في التصاعد من سنة لأخرى، ففي سنة 2006 كانت المساحة 2464 و بلغت 4000 هكتار سنة 2012 أما ، الانتاج ايضا كان متزايدا و يندرج تبعا لتطور المساحة ، ماعدا سنة 2009 أين شهدت تراجعا الى 400000 قنطار ، و تزايد الى أن وصل في سنة 2012 الى 655000 قنطار ، أما الانتاجية فكانت متذبذبة و بلغت سنة 2012 قيمة 163.7 ق /هكتار.

المطلب الثاني :تطور انتاج الأشجار المثمرة و الحبوب و الحيوان في الصحراء :

الفرع الأول: تطور انتاج و انتاجية الأشجار المثمرة في ولايات الصحراء :

ان الاشجار المثمرة في الصحراء عديدة الانواع وكثيرة و سنقتصر في هذا الموقف على ذكر أنواعها الرئيسية و التي تشكل مجالا حيويا للانتاج و الاستثمار و هي في عمومها مبكرة خاصة، تلك الاشجار التي يصلح انتاجها في الشمال والجنوب و سنبداً بالنخيل ثم الزيتون ثم أشجار الحمضيات ، ثم انتاج عنب المائدة و انتاج التين ثم انتاج الاشجار ذات الحب و النوى في مناطق الصحراء المختلفة، و سنبحث حسب الاحصائيات المتوفرة و أفضلها وأين توجد و تجود بحسب كل منطقة .

أولاً- تطور انتاج و انتاجية النخيل في ولايات الصحراء :أشجار التمور في الصحراء الجزائرية متنوعة ومتعددة الأشكال و الاحجام والالوان ، و تجود كل عام بحسب حال السنة وكمية الامطار و نوعية و جودة الخدمة و كلما غرسنا أكثر تظهر لنا أنواع و أصناف أكثر ، تلك التي تظهر من غرس البذور مباشرة و اذا نظرنا الى مناطق الصحراء من ناحية أعداد النخيل في سنة 2012 فقد بلغت 13601058 و انتاجها و انتاجيتها نجدها ملخصه في الجدول التالي :

الجدول (21-4) تطور عدد الأشجار انتاج وإنتاجية التمور في الولايات الصحراوية خلال الفترة (2006-2012)

وحدة الإنتاج ألف قنطار(ألف ق) وحدة الإنتاجية كيلوغرام / الشجرة (كغ/شجرة)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنة الولايات
عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	عدد الأشجار	الإنتاج	الإنتاجية	
2665344	865	32.4	2602950	825	31.6	2459820	789	32.4	2395164	782	32.6	2597090	676	26	2283440	546	24.5	2228340	549	24.6	ادرار
13920	11	79	13920	10	71.8	13920	6	43.1	13920	6	43.1	13920	4	28.7	13920	5	35.9	13440	4	29.7	الاغواط
3537605	2917	82.4	3037722	2614	86	2930077	2205	75.2	2889417	1868	64.6	2758970	1845	66.8	2586230	1747	67.5	2360580	1644	69.6	بسكرة
798166	239	30	709866	214	30.1	634666	199	31.3	759567	228	30	752460	243	32.2	459120	161	35	430180	126	29.2	بشار
447620	109	24.3	447621	105	23.4	447621	103	23	447620	102	22.7	348210	66	19	327140	65	19.8	307140	59	19.2	تمراست
1966092	1131	57.5	193356	1030	53.2	1915121	959	50	1893205	1008	53.2	1860340	885	47.5	1835020	849	46.2	1794660	802	44.6	ورقلة
53007	16	30.1	53007	19	30.1	53007	16	30.1	42760	15	35	42760	15	35	42760	15	35	30490	12	39.3	اليزي
22500	6	26.6	19000	5	26.3	16300	4	24.5	13200	4	30.3	12000	3	25	8000	2	25	5000	2	40	تندوف
3117304	2023	64.8	3026587	1910	63.1	2800217	1675	59.8	2689826	1541	57.2	2631470	1378	52.3	2556230	1504	58.8	2464860	1335	54.1	الوادي
979500	470	48	959100	423	44.1	913100	390	42.7	825100	360	43.6	787400	335	42.5	721280	293	40.6	696500	322	46.2	غرداية
1360105	7787	475.1	1280333	7152	459.	1218384	6346	412.	1196977	5914	412.	1180462	5450	375	1077804	5187	388.	1033119	4855	396.	المجموع
8			3		7	9		1	9		3	0		3	0		5	0			

Source Ministère de l'agriculture ,statistique agricoles,palmiers dattiers, séries B pp43-44

أ- عدد النخيل و الانتاج والانتاجية في ولاية أدرار : ان عدد أشجار النخيل بدأت سنة 2006 بعدد 2228340 نخلة ، ثم أخذت في التزايد الى غاية سنة 2009 اين سجلت تراجعاً إلى 2395164 ، ثم أخذت في الارتفاع شيئاً فشيئاً الى أن وصلت سنة 2012 عدد 2665344 نخلة ، بانتاج قدره 549 الف قنطار سنة 2006 انخفض الى أقل انتاج في كل هذه السنوات هو 546 الف قنطار سنة 2007 ، وليبدأ في التزايد حتى بلغ سنة 2012 865 ألف قنطار أما الانتاجية فقد أخذت منحى متذبذب تارة ترتفع و أخرى تنخفض ، و سجلنا سنة 2006 ما قيمته 24.6 كغ / شجرة لتنتهي عام 2012 بقيمة 32.4 كغ / شجرة و الانتاجية كانت بين الهاتين متذبذبة على طول الفترة المدروسة و تعد من بين الولايات الأربع الواعدة في مجال انتاج التمور وهي بسكرة الوادي ورقلة وأدرار و هذا لمقدرة المنتج على تحمل التخزين والشحن

ب - عدد النخيل والإنتاج والإنتاجية في ولاية الأغواط : ان عدد النخيل في هذه الولاية يتميز بالثبات والاستقرار و مما يبداً أن النخلة شجرة غير محببة في المنطقة لسبب أو لآخر فقد يكون لشح المياه أو لسبب درجات الحرارة غير المناسبة لانضاج التمور أو لوجود بدائل اقتصادية مريحة و أقل تكلفة فالولاية رعوية بطبيعتها أو لعدم وجود الخبرة الكافية في مجال خدمة و زراعة النخيل و قد كان عدد النخيل سنة 2006 13440 نخلة و بلغ سنة 2012 حوالي 13920 أما الإنتاج فإنه بدأ متذبذباً من 4000 الى 5000 قنطار في 2006 و 2007 ثم بدأ من 2008 في التزايد الى أن بلغ سنة 2012 قيمة 11000 قنطار و تضاعف الإنتاج ربما يعود الى دخول النخيل وبلوغه أجل الإنتاج و في نهاية الفترة أما الإنتاجية فقد كانت متذبذبة من سنة لأخرى وقد كانت سنة 2006 تساوي 20.7 كغ / شجرة ووصلت في 2012 قيمة 79 كغ / شجرة .

ج - عدد النخيل والإنتاج والإنتاجية في ولاية بسكرة : حسبما ورد الينا من الجدول السابق فان أعداد النخيل بهذه الولاية اخذت في التزايد من سنة لآخرى فهي سنة 2006 بلغت عدد 236050 نخلة وفي سنة 2012 تساوي 3537605 نخلة وهذا ربما يعود لكون النخلة جزء من تاريخ المنطقة وفي جزء منه تعود الى مرحلة الدعم والبرامج الفلاحية المكثفة والتي حظيت الولاية منها بقسط وافر ثم لملائمة هذه الشجرة للمياه والمناخ و التربة و بسبب توفر العادات والتقاليد في خدمة هذا النوع من الأشجار ولتوفر اليد العاملة التقنية في ذلك ثم لشهرة هذه الولاية بكونها سوقاً لأجود أنواع التمور في البلاد و لقربها من أسواق الشمال و خاصة أنه في هذه المرحلة انتشرت فكرة الاستثمار في تصدير التمور و هذا ما عمل على رفع أسعار التمور و خاصة الجيد منها مما شجع الفلاحين على زيادة اعدادها خاصة دقلة نور و الغرس و الدقلة البيضاء وهي أنواع محبوبة و مجزية في الإنتاج . أما الإنتاج فإنه شهد تطوراً تبعاً لتطور أعداد النخيل من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كان الإنتاج 1644000 قنطار ليبلغ سنة 2012 قيمة 2917000 قنطار و الإنتاجية فقد كانت متذبذبة من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كانت تساوي 69.6 كغ / شجرة لتصل سنة 2012 الى 82.4 كغ / شجرة و بسكرة هي الولاية الأولى من حيث العدد ومن حيث الإنتاج و من ناحية الإنتاجية و هذا يعود لسبب ملاءمة هذه الولاية كما أسلفنا لغراسة هذه الشجرة .

د- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية بشار : بناء على ما ورد في الجدول السابق فان ولاية بشار قد تمتعت بتطور ملحوظ في مجال زراعة النخيل، ففي سنة 2006 بلغ عدد النخيل 430180 نخلة، ليزيد العدد الى أن بلغ سنة 2009 الى 759567 نخلة، ثم لينخفض سنة 2010 الى عدد 634666 ليتزايد من جديد حتى وصل سنة 2012 الى عدد 798166 نخلة، بإنتاج متذبذب بدأ سنة 2006 بإنتاج قدره 126000 قنطار ليبلغ سنة 2012 قيمة 239000 قنطار، أما الإنتاجية فهي ضعيفة في حدود 30 كغ/ شجرة.

هـ- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية تمنراست : من خلال الجدول السابق نجد أن ولاية تمنراست كان عدد النخيل بها سنة 2006 هو 307140 ثم تزايد الى أن بلغ 327140 سنة 2007 وبلغ العدد 348250 سنة 2008، ثم ليستقر في 447620 الى غاية 2012، أما الإنتاج فقد أخذ منحى متزايد من سنة لآخرى ليصل سنة 2012 الى 109000 قنطار اما بالنسبة للإنتاجية فخلال السنوات الثلاث الأولى فقد كانت مستقرة في حدود 19 كغ /شجرة الواحدة ليتطور قليلا و ذلك بعد سنة 2008 حيث تشهد سنة 2009 تطور الإنتاجية الى 22.9 كغ /نخلة الواحدة واستمر في التطور شيئا فشيئا الى أن وصل سنة 2012 الى 24.3 كغ / النخلة الواحدة .

و- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية ورقلة : من الجدول السابق يتضح لنا أن زراعة النخيل بولاية ورقلة تشهد تطورا من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كان عدد النخيل 1794660 ليتطور الى 1966092 نخلة لتحتل المرتبة الرابعة وطنيا بعد كل من بسكرة الوادي وأدرار و ان تمور كل من ورقلة وأدرار معلومة بتبكيها، خاصة في تلك المحاصيل التي تجنى طازجة، و شهد الإنتاج تطورا متواليا من سنة لآخرى حيث كان في سنة 2006 يساوي 802000 قنطار ليبلغ سنة 2012 انتاجا قدره 1131000 قنطار، اما الإنتاجية فقد أخذت في التطور من سنة لآخرى فمن 44.6 كغ /نخلة في 2006 الى 57.5 كغ / نخلة سنة 2012 وهي إنتاجية متوسطة وطنيا .

ز- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية في ولاية اليزي : حسب المعطيات الجدول السابق فان أشجار النخيل بالولاية شهدت تطورا ملحوظا من البداية أي في سنة 2006 تعدى عدد النخيل 30490 نخلة، ليبلغ سنة 2009 حوالي 42760 نخلة، و انطلاقا من سنة 2009 شهد عدد النخيل ثباتا لغاية 2012 بعدد 53007، أما الإنتاج فانه قد تراوح بين 12000 قنطار سنة 2006 ليصل الى 16000 قنطار سنة 2012، أما الإنتاجية فانها كانت متناقصة من سنة لآخرى لقد كانت سنة 2006 تساوي 39.3 كغ / للنخلة الواحدة لتتخفض سنة 2012 الى 30.1 كغ/ للنخلة الواحدة، و هي إنتاجية تعد منخفضة بالنسبة للمتوسط الوطني الذي يساوي 47.5 كغ/نخلة سنة 2012 و تظهر حدود الإنتاج واضحة بسبب محدودية السوق والعزلة .

ح- عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية بولاية تندوف : من خلال الجدول السابق فان عدد النخيل بتزايد من سنة لآخرى بصورة بسيطة، و يتجلى هنا ضيق السوق والعزلة الاقتصادية لهذه الولاية فأعداد النخيل تزايدت من 5000 نخلة سنة 2006 الى 22500 نخلة سنة 2012 بمعنى أنه تضاعف أربع مرات

ولكن هذا العدد قليل في ولاية شاسعة و مترامية الاطراف كما ان الإنتاج قد تطور من 2000 قنطار سنة 2006 ليصل الى 6000 قنطار سنة 2012 ، ويكون الإنتاج قد تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة، اما الإنتاجية فانها كانت متذبذبة من سنة لأخرى ففي سنة 2006 كانت تساوي 40 كغ / للنخلة الواحدة لتتخفض الى 26.6 كغ / للنخلة سنة 2012 .

ط- عدد النخيل والإنتاج والإنتاجية بولاية الوادي : مما ورد في الجدول السابق نجد أن ولاية الوادي تقع في لترتيب ثانيا بعد ولاية بسكرة بعدد نخيل قدره 3117304 سنة 2012 بعد ان كان سنة 2006 يساوي 2464860 نخلة ، ونلاحظ ان اعدادها كانت تتزايد من سنة لآخرى وهذا يعود ربما الى عملية الدعم و البرامج الفلاحية الخاصة بنخيل "الغوط" أو النخل البعلي ، وهذا النوع من تمور دقلة نور كان يصدر في سنوات السبعينات والثمانينات الى فرنسا دون الحاجة الى تبريد و نستطيع ان نحفظ به بعد النضج في صناديق من الخشب حتى نهاية الربيع بدون أي اضرار تذكر ، أما الإنتاج فقد تبع المساحة متطورا من سنة الى أخرى حتى بلغ سنة 2012 كمية قدرها 2023000 قنطار، أما الإنتاجية فقد كانت متزايدة من سنة 2006 بقيمة 54.1 كغ / للنخلة ، ليصل الى سنة 2012 الى 64.8 كغ / للنخلة وهو معدل فوق المتوسط وطنيا، ولكن لا يتناسب مع المجهودات المبذولة في هذا الجانب ويعود هذا الى طبيعة الأرض كونها ضعيفة و بسبب وجود بدائل زراعية غير مكلفة و مجزية .

ي - عدد النخيل و الإنتاج والإنتاجية بولاية غرداية : من خلال الجدول السابق نجد ان عدد النخيل بولاية غرداية تطور من سنة لآخرى ففي سنة 2006 كان عدد النخيل 696500 نخلة ليبلغ سنة 2012 عدد 979500 نخلة ، وهو ما يجعل عدد النخيل يتضاعف وهي تقع في المرتبة الخامسة ، من ناحية الإنتاج على المستوى الوطني و هذا في سنة 2012 وانتاج هذه الولاية يتميز بنوعيته الجيدة رغم صغر الثمار ، بالنسبة لثمار الزيبان ، وهي تقرب في الشكل والجودة تمور وادي ريع وبلغ انتاج الولاية سنة 2006 حوالي 322000 قنطار و تزايد الى ان وصل سنة 2012 حوالي 470000 قنطار ، أما الإنتاجية فلم تتغير كثيرا حيث كانت في 2006 تساوي 46.2 كغ/للنخلة وبلغت سنة 2012 الى 48 كغ / للنخلة و الذي يعد مماثلا للمتوسط الوطني .

الفرع الثاني: تطور عدد أشجار الزيتون والإنتاج والإنتاجية في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006-

2012: ان أشجار الزيتون تعد من الأشجار الحديثة العهد في الجنوب الجزائري ، فبعضها ظهر في الثمانينات و التسعينات و حتى ان وجد قبل ذلك فهو بكميات لا تكاد نحصىها لقلتها، أما في الفترة الأخيرة فقد علم الناس بما لهذه الشجرة المباركة من صبر و تحمل للجفاف و بركة في الإنتاج فهي لا تحتاج للكثير من المياه وتعطي غلة كاملة ، و ان أحسن أنواع الزيت تلك المستخرجة من زيتون الصحراء لكونه الأقل حموضة و الاجود وهذا بشهادة التحاليل المخبرية¹ ولهذه الأسباب جميعا توسعت غراسة أشجار الزيتون

¹ وهذه التحاليل قامت بها مستثمرة الضاوية بولاية الوادي وفي معصرة الضاوية وتم تصدير هذه الزيوت للخارج وكان مطلوبا ونجحت عملية تصديره بناء على التحاليل المخبرية

ولكن في كل ولايات الصحراء هناك أربع ولايات لم تصل إليها هذه الشجرة وهي أدرار و تمنراست و اليزي و تندوف و هذا حسب المعطيات الواردة في الجدول الآتي :

الجدول (4-22) تطور عدد أشجار إنتاج و إنتاجية الزيتون في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006.

2012

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	مخارج الإنتاج	الإنتاج	عدد الأشجار	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادار
27	2022 0	74900	32	13300	41500	41.7	1075 0	25746	44.4	7000	15750	19. 3	3053	15750	20	2863	14315	26. 1	1340	5120	الاغواط
16	5037 4	315136	11. 4	41571	362714	19.2	3075 5	159460	15.8	1511 8	95170	9.2	6262	67670	21.8	1342 6	61350	20. 7	10450	50400	بسكرة
20.5	834	4050	14. 9	1245	8334	5.3	375	7000	20.6	320	1550	4	240	6000	9.3	300	3200	10	240	2400	بشار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تمنراست
6.8	806	11749	4.6	460	9995	14.6	658	4500	27.2	696	2550	14	300	2140	30	270	900	30	225	750	ورقلة
0	0	0	0	0	0	15.1	18	119	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	اليزي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف
3.7	1470 0	390000	3.2	10440	320000	4.3	9472	217000	4.3	7110	164200	6.2	3488	55520	9.8	1576	16030	13. 7	1500	10920	الوادي
12.7	1457 6	114562	18	9200	51142	19.3	8900	45900	16.7	7225	43200	16. 5	7100	42800	16.7	6700	40000	17. 8	6600	37000	غرداية
86.7	1015 10	910397	84. 1	76216	793685	119.5	6092 8	459725	129	3746 9	322420 0	69. 2	2985 7	189880	107.6	2513 5	135795	118 3.	20355	106590	المجموع

Source :Ministere de l'agriculture,statistiques agricoles,olives et huiles, seriesB p p 45

أ - تطور عدد أشجار و إنتاج و إنتاجية الزيتون بولاية الاغواط : ان أشجار الزيتون بولاية الاغواط تطورت من سنة لآخرى فهي في سنة 2006 عددها 5120 شجرة ، و بلغت عند نهاية الفترة المحددة 74900 شجرة في 2012 وهو ما يعني تضاعف عدد الأشجار ب 15 مرة وهذا يعد رقما كبيرا على حداثة التجربة، مما يدل على نجاح هذه الشجرة بهذه المنطقة و ربما يعود سبب هذا الى الدعم و تلك البرامج الفلاحية التي قدمت العون للفلاحين ، أما عن الإنتاج فقد تبع المساحة أيضا في تطور مضطرد من 1340 قنطار من الزيتون سنة 2006 الى 20220 قنطار سنة 2012، بمعنى أنه تضاعف حوالي 20 مرة أما الإنتاجية فقد كانت متذبذبة من 26.1 كغ/ للشجرة الواحدة الى 41.7 كغ / للشجرة سنة 2010 و بلغت 27 كغ/ للشجرة سنة 2012.

ب- تطور عدد الأشجار وإنتاج وإنتاجية الزيتون بولاية بسكرة : هذه الولاية تعد من الولايات الرائدة في مجال زراعة وإنتاج الزيتون حيث بلغ عددها سنة 2006 حوالي 50400 شجرة ، و تطور من سنة لآخرى بصورة متتابة الى ان بلغ حوالي 315136 شجرة سنة 2012 بما يعني تضاعف عدد الأشجار ب 6 مرات ، و في هذه الولاية بالذات هناك اقبال على غراسها و لاجل ذلك زاد انتاجها من 10450 قنطار سنة 2006 الى 50374 قنطار سنة 2012 بمعنى تضاعف الإنتاج خمس مرات أما الإنتاجية فهي متذبذبة من سنة لأخرى و السبب يعود الى كون الأشجار كلها لازالت فتية أو لان الزيتون يثمر سنة بسنة أما عن أسباب توسعه من ناحية عدد الأشجار المغروسة والإنتاج فيعود ربما الى الدعم والبرامج الفلاحية والى ما قدمته لجنة الغابات (و المسؤولة عن عملية التشجير) و إعطاء الشتلات للفلاحين ، و شيء من هذا النجاح يعود الى ملائمة هذه الشجرة للتربة والمناخ و مختلف أنواع المياه و ينتج الزيتون للاكل والعصر و يوجد بالولاية معصرتان لإنتاج زيت الزيتون .

ج - تطور عدد الأشجار وإنتاج وإنتاجية الزيتون بولاية بشار : ان زراعة أشجار الزيتون في هذه الولاية من الأرقام الواردة في الجدول في سنة 2006 هو 2400 شجرة ثم تطور الى 3200 شجرة سنة 2007 ، وفي سنة 2008 وصل العدد الى 6000 شجرة لكن ما لبث العدد ان تدهور الى 1550 سنة 2009، ثم ارتفع الى 7000 وفي سنة 2010 و عاود الارتفاع في السنة الموالية أي 2011 فوصل الى 8334 شجر لينتهي سنة 2012 الى 4050 شجرة ، ان العدد الكلي للأشجار لا يعد كمية كبيرة و لكن يعد هذا مؤشرا لتوجه الفلاحين والمستثمرين ويدل على الظروف المناخية والأرض و استجابة هذه الشجرة لهذه للإمكانيات الطبيعية ، اما الإنتاج فانه يأخذ منحى الإنتاج صعودا و نزولا متذبذبا حيث الإنتاج هو في سنة 2006 حوالي 240 قنطار و قد بلغ في سنة 2012 حوالي 834 قنطار ، أما الإنتاجية فهي متذبذبة وبحدة و ربما تعود الى لاسباب قاهرة كالجفاف الحاد بمنطقة معينة فهي في سنة 2008 تساوي 4 كغ / للشجرة وهي في سنة 2012 تساوي 20.5 كغ / للشجرة أو لصعوبة الجني و قلة اليد العاملة .

د - تطور عدد الأشجار و إنتاج وإنتاجية الزيتون بولاية ورقلة : من خلال الجدول السابق نجد ان عدد الأشجار في هذه الولاية يتزايد من سنة لآخرى حيث نجد في سنة 2006 هو 750 شجرة زيتون لياخذ

في الصعود الى ان وصل سنة 2012 الى عدد 11749 شجرة ، و الإنتاج من سنة 2006 اخذ الإنتاج منحي تصاعدي من سنة لآخرى الى ان بلغ سنة 2009 حوالي 696 قنطار لتأتي السنوات الموالية 2010 2011 كسنوات تراجع في المنتوج اما سنة 2012 فقد سجلت انتاجا وقدره 806 قنطار اما الإنتاجية بقيمة 4.6 كغ/ شجرة ، وهذا قد يعود لكون الأشجار مازالت صغيرة او القليل منها دخل مرحلة الإنتاج او بسبب الإهمال او بسبب العمالة غير المتخصصة ،لانه في بلادنا كل من لا يجد له عملا يمكن ان يكون فلاحا ،ولدى اشقاءنا بالجوار(تونس)مثلا كل عمل لابد له من تخصص و تكوين في الاعمال الفلاحية فانتاج المحاصيل البديرية تخصص يدرس في معهد تقني بسوسة للمحاصيل البديرية، و المحاصيل البلاستيكية هي عمل فلاحي متخصص بتكوين ، وهكذا في كل اعمال الإنتاج النباتية او الحيوانية تستلزم تكويننا متخصصا .

هـ - تطور عدد أشجار انتاج و إنتاجية الزيتون بولاية الوادي : من خلال الجدول السابق و الأرقام الواردة يتضح لنا مدى رغبة الفلاحين في هذه الولاية لزراعة أشجار الزيتون على الرغم من قلة التنوير والإرشاد و التوجيه الفلاحي في عامة ولايات الصحراء ،لكون هذه الشجرة ليست معلومة لدى الافراد وليس لها تاريخ انتاج في المنطقة ، و انما هي احد المنتجات القادمة الجديدة ، و رغم ذلك استطاع الفلاحون وفي فترة وجيزة اختبار مزاياها و علموها وأصبحت هناك معصرتان معلومتان في وسط مدينة الوادي وهما معصرة الضاوية ومعصرة شرقي، وأخرى تقليدية (العصر على البارد) وأصبح الزيتون ينتج للأكل والتعليب والتصبير ، و آخر لأجل الزيت وقد تطور عدد الأشجار من 10920 شجرة سنة 2006 الى 390000 شجرة سنة 2012 و العدد يبين درجة الاقبال الكبير على غراستها و تعد ولاية الوادي الأولى من حيث عدد الأشجار ، فنجد من خلال الأرقام أن عدد أشجار سنة 2006 تضاعف 39 مرة في سنة 2012 مما يعني ان متوسط الزيادة السنوي في عدد الأشجار هو 63000 شجرة ، اما من ناحية ضعف الإنتاج و الإنتاجية ربما يعود الى صغر سن أشجار الزيتون فالانتاج سنة 2006 هو 6600 قنطار و في سنة 2012 هو 14700 قنطار ، اما الإنتاجية فقد تراوحت بين 13.7 كغ /شجرة سنة 2006 و 3.7 سنة 2012 ، وكان اهم عائق لدى المنتجين هو عملية جني المحصول ففي كثير من الاحيان يعجز الفلاحون عن جمع محاصيلهم لكثرة الأشجار و قلة اليد العاملة فتتكفل الرياح والطيور بجمعه .

و- تطور عدد أشجار وإنتاج وإنتاجية الزيتون في ولاية غرداية : من الجدول السابق ومن خلال المعطيات الرقمية نجد ان عدد الأشجار أخذ في التطور بشكل متزايد انطلاقا من سنة 2006 بعدد 37000 شجرة الى ان وصل سنة 2012 الى عدد 114562 شجرة ، واهم ما ميز هذه الأشجار هو الإنتاج أيضا المتزايد من سنة لآخرى الى ان بلغ سنة 2012 قيمة 14576 قنطار و الإنتاجية يمكن ان نقول انها اخذت منحي متزايد تقريبا اذا استثنينا إنتاجية 2008 .

الفرع الثالث- تطور عدد أشجار وإنتاج وإنتاجية الحمضيات في ولايات الصحراء خلال 2006-2012

ان أشجار الحمضيات في ولايات الصحراء تعد اشجارا جديدة في عموم الولايات ماعدى بعض الولايات التي كانت موجودة بها ابان الحقبة الاستعمارية ، و نقصد بالحمضيات البرتقال و المندرين والكليمنتين و الليمون والليمون الهندي، وانتشرت هذه الشجرة بحسب ملاءمة مناخ المنطقة و تربيتها وهذه الغرسة تحتاج للمياه العذبة و التربة المتوازنة و سنتطرق بالتفصيل لعدد الهكتارات و الإنتاج والإنتاجية لكل ولاية ، ماعدى ولايات أدرار وتندوف التي لم تصلها هذه الشجرة و سنرى ذلك بحسب الجدول الآتي:

الجدول (4-23) تطور مساحة إنتاج وإنتاجية الحمضيات في ولايات الصحراء خلال ال فترة 2006-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية قنطار/هكتار

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
إنتاجية الحمضيات	إنتاج الحمضيات	مساحة الحمضيات	إنتاجية الحمضيات	إنتاج الحمضيات	مساحة الحمضيات	إنتاجية الحمضيات	إنتاج الحمضيات	مساحة الحمضيات	إنتاجية الحمضيات	إنتاج الحمضيات	مساحة الحمضيات	إنتاجية الحمضيات	إنتاج الحمضيات	مساحة الحمضيات	إنتاجية الحمضيات	إنتاج الحمضيات	مساحة الحمضيات	إنتاجية الحمضيات	إنتاج الحمضيات	مساحة الحمضيات	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار
46.3	835	18	41	738	18	37.7	680	18	37.5	680	19	29.5	620	21	40	840	21	47.1	990	21	الاغواط
37.5	3000	80	36.2	3006	83	38.8	2684	69	26.1	1805	69	34.3	2370	69	33	2380	72	29.3	1940	66	بسكرة
82.5	2560	31	97.7	3520	36	97.9	2840	29	97.6	2540	26	93.6	2340	25	84	1850	22	84	1260	15	بشار
26.4	5081	192	25.7	5130	199	57.6	7270	126	38.9	4950	127	26.5	3370	127	26.6	3390	127	41.2	4000	97	تمنراست
53.1	850	16	57.3	746	13	46.6	653	14	24.3	268	11	6	60	10	17	205	12	65	780	12	ورقلة
59.3	3678	62	53.4	3314	62	57.6	3573	62	55	3304	60	56	3250	58	53	3075	58	59.4	3450	58	اليزي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف
43.5	1873	43	45.8	1879	41	48	1872	39	46.4	1810	39	41.7	1670	40	44.1	1900	43	40.4	1740	43	الوادي
88.9	58504	658	83.4	53000	635	87.7	49850	568	71.2	44450	624	75.4	43330	574	76.7	4200	547	79	41000	519	غرداية
437.5	76381	1100	440.5	71333	1087	471.9	69422	925	395.2	59807	975	363	57010	924	374.4	55640	902	445.4	55160	831	المجموع

(ق/هـ)

Source :Ministere de l'agriculture ,statistiques agricoles ,agrumes,série Bp49

أ- تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات في ولاية الاغواط : ان ولاية الاغواط من ناحية المناخ و المياه و التربة هي ملائمة لهذا المحصول ،ولكن طبيعة السكان والمنطقة والتي هي ذات صبغة رعوية تجعل امر الزراعة و الغراسة ضيقا في الولاية، و ينعكس ذلك على المساحة الابتدائية الضعيفة في 2006 حوالي 21 هكتار وبقيت المساحة مستقرة حتى سنة 2008 وبعدها بدأت في التراجع الى ان وصلت 18 هكتار في الثلاث سنوات الأخيرة وتنتج المنطقة كل أنواع الحمضيات ويعود سبب هذا التراجع في الإنتاج والإنتاجية ، خاصة سنوات 2006-2009 الى التوقف عن انتاج الليمون الهندي ،والكليمنتين في هذه الفترة وقد كانت المساحة سنة 2012 تقدر ب 18 هكتار و الإنتاج 835 قنطار و الإنتاجية 46.3 ق/هكتار .

ب - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية بسكرة : هذه الولاية تتسم بتنوع في تربتها ومناخها والحمضيات تجود في المناطق عذبة المياه معتدلة التربة أهم ما ينتج هو الليمون بصفة خاصة ،و البرتقال والمندرين، و المساحة بدأت سنة 2006 ب 66 هكتار و اتسمت بالاضطراب الى ان وصلت سنة 2011 مساحة 83 هكتار ثم تراجعت سنة 2012 الى 80 هكتار ،اما الإنتاج فقد شهد تزايد من سنة 2006 الى 2008 وفي الأولى كانت 1940 قنطار و في الثانية 2340 قنطار ،وتراجع الإنتاج سنة 2009 الى 1805 قنطار ،وكانت الإنتاجية هي الأدنى بقيمة 26.1 ق/هكتار ،وهي الأقل خلال هاته الفترة ثم تزايد الإنتاج و الإنتاجية حيث بلغ سنة 2012 حوالي 3000 قنطار و الإنتاجية ب 37.5 ق / هكتار.

ج - تطور المساحة والإنتاج و الإنتاجية للحمضيات في ولاية بشار : من خلال معطيات هذا الجدول والتي تخص المساحة والإنتاج والإنتاجية ،وخاصة الإنتاجية التي اخذت شكلا متزايدا من السنة الأولى 2006 ب 84 قنطار /الهكتار لتتطور الإنتاجية الى ان وصلت الى سنة 2010 الى 97.9 ق/هكتار، ثم تراجعت قليلا في السنوات الموالية لتصل سنة 2012 الى 82.5 ق/ هكتار ،وهذه الأخيرة تدل على ملائمة هذه الشجرة لمناخ وطبيعة المنطقة و تجاوبها الجيد هو ما أعطى الإنتاجية الأعلى على مستوى الجنوب كله في محصول الحمضيات فرغم ان المساحة قليلة فهي في سنة 2006 تساوي 15 هكتار تزايدت شيئا فشيئا الى ان وصلت 36 هكتار سنة 2011 ،ثم ان الإنتاج أيضا تبع المساحة متزايدا من 1260 قنطار سنة 2006 الى ان بلغ سنة 2011 حوالي 3520 قنطار ،و في السنة الأخيرة من هذه الفترة 2012 تراجعت الى 31 هكتار و الإنتاج الى 2560 قنطار من البرتقال والكلمنتين و الليمون .

د- تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات في ولاية تمنراست: من خلال الجدول السابق نجد ان هذه الولاية تنتج كل الحمضيات ماعدى الليمون الهندي ،فهي تنتج البرتقال و الليمون و الكليمونتين و الماندرين ،و المساحة تتطور بسرعة،ففي سنة 2006 كانت المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات هي 97 هكتار و بعد سنة تطورت الى 127 هكتار سنة 2007 ،بزيادة قدرها 30 هكتار وبقيت ثابتة لمدة أربع سنوات أي لسنة 2011 حيث نجد المساحة ترتفع الى 199 هكتار بزيادة قدرها 73 هكتار ،وبعد هذا تنحسر المساحة في سنة 2012 الى 192 هكتار أي بتراجع قدره 7 هكتارات وفي سنة 2006 كان الإنتاج 4000 قنطار وتناقص الى 3370 قنطار سنة 2008 وفي سنة 2009 شهدت انتاجا ضخما رغم

تراجع المساحة و هذا قديكون العامل من ناحية دخول المساحات لمرحلة الإنتاج واسعة في نفس السنة و كان الإنتاج في سنة 2009 هو 4950 قنطار و هكذا تزايد الإنتاج لاعلى قيمة له خلال كل الفترة وهي 7270 قنطار وبعدها تراجع الى 5081 قنطار ، و ذلك خلال سنة 2012 و الإنتاجية هي 26.4 قنطار / هكتار والتي كانت سنة 2006 تساوي 41.2 قنطار / هكتار مما يعني تراجعاً في الإنتاجية .

هـ - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات في ولاية اليزي : من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق نجد ان الإنتاج في نصفه الأول ثابت في قيمة 58 هكتار المحققة في سنة 2006 ، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى وفي سنة 2000 أصبحت المساحة 60 هكتار، ثم ارتفعت في 2010 الى 62 هكتار و ثبتت الى انتهاء الفترة في سنة 2012 ب 62 هكتار واما الأنواع المنتجة بهذه الولاية فهي الأنواع الأربعة من برتقال و مندرين وكليمونتين و ليمون ، اما الإنتاج فقد شهد فترة نزول من 2006 حيث سجل 3450 قنطار ثم تراجع في 2007 و بعدها بدأ في الصعود مجددا الى غاية 2010 الى 3573 قنطار وليتراجع بعد ذلك الى 3314 قنطار سنة 2011 و ليبلغ سنة 2012 حوالي 4678 قنطار ، اما الإنتاجية فقد كانت مضطربة من سنة لآخرى فقد سجلت سنة 2006 ما قيمته 59.4 قنطار / هكتار وهي في سنة 2012 تقدر ب 59.3 قنطار / هكتار .

و - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية ورقلة : ان ولاية ورقلة بما تضمنه من مساحات شاسعة و إمكانات اقتصادية ضخمة يجعل ذلك منهاموطن الاستثمار في هذه المنتوجات الجديدة خاصة حينما نعلم انها تقدم إنتاجية هي الرابعة على المستوى الوطني ، و قد تراوحت الإنتاجية بين 65 ق/هكتار سنة 2006 و 53.1 ق / هكتار سنة 2012 اما الإنتاج فقد بدأ ب 780 قنطار وانتهى ب 850 قنطار .

ز - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية الوادي : من خلال معطيات الجدول السابق و نظرا للطبيعة القاسية في هذه الولاية و الأرض الفقيرة فهي لا يمكن ان يصلح بها الانتاج الليمون والبرتقال فقط ، وقد تراجعت المساحة من 43 هكتار سنة 2006 الى 39 هكتار سنة 2010 ثم بدأت الصعود مرة أخرى الى ان بلغت سنة 2012 مساحة 43 هكتار، اما الانتاج فقد كان متذبذبا من سنة الى أخرى فمن 1740 قنطار سنة 2006 ليصل الى 1873 قنطار سنة 2012 ، اما الإنتاجية فلم تكن مستقرة بل هي أيضا متذبذبة أكثر من سنة لآخرى حيث سجلت 40.4 ق/هكتار سنة 2006 و سجلت سنة 2010 أعلى إنتاجية 48 ق/هكتار وفي الأخير سنة 2012 سجلت 43.5 ق/هكتار .

ك - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحمضيات بولاية غرداية : ان ولاية غرداية و ولاية بشار تعدان من الولايات الواعدة في مجال الحمضيات فمياها و تربتها جيدة وملائمة للمنتوج و المناخ ملائم لمنتوج ذي نوعية ممتازة و محصول مبكر و متميز خاصة البرتقال، وقد كانت المساحة تقدر ب 519 هكتار سنة 2006 وتزايدت الى ان وصلت الى 658 هكتار سنة 2012 ، اما عن الإنتاجية فهي جيدة لكن متذبذبة

من سنة لآخرى لكن بشكل عام فقد حققت سنة 2006 حوالي 79 ق/للهكتار لتبلغ سنة 2012 88.9 ق/هكتار، وهي الأعلى على المستوى الوطني لتلك السنة.

الفرع الرابع: تطور المساحة وإنتاج وإنتاجية عنب المائدة في ولايات الصحراء في الفترة 2006-2012: ان العنب بالنسبة لسكان الصحراء شيء محبوب و خاصة الخضراء، والبيضاء و الصفراء، وعنب الكاردينال الأسود المبكر وعنب فكتوريا المتوسط التبكير، و الحمراء الكبيرة (Red globe) فهي تنتج محمية في ولاية بسكرة، وهي تصلح وتوجد في كل أنواع الأراضي لكن تكون ضعيفة في الأراضي الرملية الا بالتسميد الجيد، وتعد من أجمل أنواع الفاكهة في البلاد الحارة لانها تسد الجوع لكونها سكرية وتروي العطش لاحتوائها على كميات عالية من المياه، وهي محصول جيد التبكير فالفارق الزمني بين المبكر منها في الجنوب والشمال أي ولايات الصحراء و ولايات الشمال الساحلية (و ليست الداخلية) يقدر بحوالي شهر، وهذا فارق كبير ومدة كافية ليجنى ويوزع المحصول بأسعار متميزة، وان أجود الاراضي التي تفي بهذا المحصول ولاية غرداية، و ورقلة، وبسكرة، وهذا بالنظر الى الإنتاجية باستثناء ولاية أدرار التي لم تدخل تجربة إنتاج عنب المائدة في الصحراء و الجدول التالي يوضح المساحة و الإنتاج والإنتاجية في ولايات الصحراء في 2006-2012.

الجدول (24-4) تطور مساحة انتاج ونتاجية الكروم في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية قنطار/هكتار (ق/هـ)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
إنتاج الكمية	المساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج الكمية	المساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج الكمية	المساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج الكمية	المساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج الكمية	المساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج الكمية	المساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج الكمية	المساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار
25	8200	238	27.9	8620	308	27	8316	308	27	6200	230	23	5290	230	21.6	4860	225	27.5	4950	180	الاعواط
95.5	16594	177	94.5	15317	162	159.8	21895	137	120.5	20380	169	82.9	9210	111	59.8	6645	111	141.7	13895	98	بسكرة
52	4472	86	45	2700	60	59.3	3500	59	45.1	2665	59	108	5400	50	50	2000	40	50	2000	40	بشار
90.6	6617	73	69.3	4855	70	56.6	3000	53	62	4526	73	57.8	4164	72	74.8	5390	72	59.8	4308	72	تمنازست
197.3	592	3	191.6	575	3	183	549	3	219.6	659	3	166	498	3	85.6	685	8	58.5	468	8	ورقلة
66.2	1591	24	60	1380	23	65.4	1505	23	62.5	1502	24	65.2	1500	23	65	1496	23	66.6	1000	15	اليزي
1.5	15	10	3	30	10	3.18	35	11	2	20	10	20	180	9	20	180	9	20	180	9	تندوف
110.2	31633	287	125.5	33650	268	130	34840	268	130	32500	250	138.9	26538	191	130	26390	203	136.9	26700	195	الوادي
170	22100	130	170	20740	122	169.2	19300	114	177.5	19000	107	178.9	17000	95	176.1	15500	88	182.9	15000	82	غرداية
808.3	91814	1028	786.8	87867	1026	853.4	92940	976	846.2	87452	925	840.7	69780	784	682.9	63146	779	743.9	68501	699	المجموع

Source Ministère de l'agriculture, statistiques agricoles ,vigne à vin et raisin de table , Serie B p 50

أ - تطور مساحة و انتاج و انتاجية عنب المائدة في ولاية الاغواط : من خلال معطيات الجدول السابق وما نعلمه عن تربة هذه الولاية بمياهها العذبة ، حيث تعد مناسبة بالنسبة لهذا المحصول خاصة الانواع المبكرة كالكاردينال و فيكتوريا وموسكاد، و هناك أنواع نصف مبكرة جيدة المحصول والنوعية و نظرا لمناخ هذه الولاية أعتبر انها يمكن أن تجود فيها بوفرة كألفونسو و داتي دو بيروت و داتي دي إيطالي وغيرها كثير من الأنواع، و نلاحظ ان المساحة تتزايد من 2006 اين كانت 180 هكتار لتبلغ سنة 2011 قيمة 308 هكتار و تراجع في سنة 2012 الى 288 هكتار ، وذلك بسبب تراجع زخم عملية الدعم الفلاحي والبرامج الفلاحية و تحولها نحو البناء الريفي، ورغم ذلك تعد هذه الولاية من ناحية المساحة الولاية الثانية بعد ولاية الوادي ، الامر الذي يجعلها من ضمن الولايات الصحراوية الرائدة في انتاج هذا المحصول اما، الإنتاج فقد الاعم تزايد حتى بلغ سنة 2011 قيمة 8620 قنطار و، الإنتاجية 27.9 ق/هكتار وفي سنة 2012 كان الإنتاج 8200 قنطار بانتاجية 25 ق/ هكتار وأغرب ما يميز حالة هذه الولاية هو الإنتاجية المتدنية على الرغم من المساحة المتزايدة ، وربما تعود لعدم التصريح لدى الجملة او البيع المباشر في ولايات أخرى لنوعية الخدمة لان العنب يحتاج الى خدمة نوعية في التقليم والتشذيب.

ب- تطورالمساحة والإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية بسكرة : من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق نجد ولاية بسكرة مناخا ملائما و مياهها وتربة ملائمة في بعض مناطقها لهذا المنتج الذي منه أصناف شديدة التباين محلية وأجنبية كالكاردينال والذي هو عنب المائدة الأسود والذي ينتج مبكرا بالولاية ويوحه الى الأسواق المحلية و الى أسواق الشمال نظرا لارتفاع سعره كمحصول بدري ،وقد كانت المساحة المغروسة بعنب المائدة سنة 2006 هي 98 هكتارا وتطورت الى ان بلغت سنة 2009 حوالي 169 هكتار ثم تراجع سنة 2010 الى 137 هكتار ثم بدأت في التزايد مرة أخرى الى أن بلغت 177 هكتار الامر الذي يجعلها ثالث ولاية في المساحة ، بعد كل من الوادي والاغواط وذلك سنة 2012، ويعد هذا المحصول شديد التباين في هذه الولاية بسبب درجات الحرارة المرتفعة وخاصة الأنواع المبكرة اذا اختيرت بعناية و هناك من يضيف الى ذلك زراعتها محمية كانتاج عنب (راد قلوب) الذي هو في الأصل متأخر يأتي خريفي ولكن بفضل توفر تقنيات الزراعات المحمية و توفر مواد تدعى كاسرات السكون وهي مواد عالية التقنية تستخدم لتنشيط دورة الحياة في ظل ظروف تشجعها على النمو وتعطي محصول مبكرا يأتي في بسكرة في منتصف الربيع بين شهري مارس و أفريل و يدخل السواق بصفة محاصيل مبكرة في بيوت محمية بالهكتار ، اما الإنتاج فقد تزايد من 13895 قنطار سنة 2006 الى 21895 قنطار سنة 2010 ليتراجع في السنة الموالية الى 15317 قنطار ثم يتزايد مرة أخرى الى 16594 قنطار ، اما من ناحية الإنتاجية فتعد رابع ولاية لقد كانت سنة 2006 تساوي 141.7 ق/هكتار و انخفضت الى 95.5 ق/هكتار سنة 2012 .

ج - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية بشار : من خلال ما ورد معنا من أرقام من الجدول السابق فقد بدأت ولاية بشار سنة 2006 ب 40 هكتار تطورت من سنة لآخرى حتى وصلت الى 86 هكتار وذلك سنة 2012 ولكن الإنتاج بدأمتزايدا لغاية سنة 2008 اين سجل 5400 قنطار وبانتاجية في هذه السنة هي الأعلى ب 108 ق/هكتار وبعد هذه السنة بقي الإنتاج والإنتاجية في اضطراب

الى ان وصلا سنة 2012 الى 4472 قنطار ،كانتاج و 52 ق/ هكتار كانتاجية ،وهي متوسطة من ناحية الإنتاج والإنتاجية .

د - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية تمنراست :من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق فان المساحة المغروسة عنبا تطورت شيئا بسيطا من سنة2006 بمساحة 72 هكتار ثم الى 73 هكتار سنة2009 وبعدها تراجعت الى 53 هكتار سنة2010 ، ثم اخذت في التزايد الى ان بلغت سنة2012 مساحة 73 هكتار ، اما الإنتاج فقد كان مضطربا ومتذبذبا و كان سنة2006 يساوي 4308 قنطار ليصل الى 6617 قنطار سنة 2012 ، اما الإنتاجية فقد كانت متذبذبة وبلغت سنة2012 ما قيمته 90.6 ق/ هكتار .

هـ - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة لولاية ورقلة :ان ولاية ورقلة من ولايات الجنوب الشاسعة و الغنية و حسب ما ورد في الجدول السابق بالنسبة لمحصول العنب فان المساحة بدأت سنة2006 ب 8 هكتارات وهي قليلة جدا ثم أخذت في الانخفاض الى ان وصلت الى 3 هكتارات سنة 2012، اما الإنتاج فقد كان متذبذبا من سنة الى أخرى الى ان بلغ سنة 2012 حوالي 592 قنطار ،وهو ما يجعل الإنتاجية ترتفع سنة 2006 من 58.5 ق/هكتار الى ان وصلت سنة 2012 الى 197.3 ق/هكتار ،وهو أعلى رقم للإنتاجية في الصحراء الجزائرية ان كان هذا يمثل حقيقة الإنتاجية الفعلية في الولايات فهو متناقض مع ضعف المساحة التي سجلت المساحة الأقل المخصصة لزراعة العنب فلا يعقل ان تكون الإنتاجية مرتفعة جدا 197.3 ق/هكتار و المساحة المنتجة 3 هكتار لان الاستثمار يذهب حيث الإنتاجية مرتفعة واما ان تكون هذه المعلومات المصرح بها لا تمت للواقع بصلة .

و- تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة في ولاية اليزي : من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق فان ولاية اليزي و ابتداء من سنة2006 اين كانت المساحة تساوي 15 هكتار و بدأت بالتزايد الى أن وصلت الى 23 هكتار ثم 24 هكتار وذلك سنة 2008 و 2009 على التوالي ،لتراجع في السنوات الموالية الى 23 هكتار وتنتهي سنة 2012 الى 24 هكتار ، اما الإنتاج فقد تزايد الى غاية 2010 حيث سجل 1505 قنطار ثم تراجع في 2011 مجددا ،و في سنة 2012 سجل 1591 قنطار لتتبع الإنتاجية هذا المسار و التي تزايدت من 65 ق/هكتار الى 66 ق/هكتار في كل السنوات لتصل الى 66.2 ق/هكتار سنة 2012 .

ز - تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لعنب المائدة لولاية تندوف :من خلال بيانات الجدول السابق فان المساحة المغروسة بعنب المائدة تطورت من سنة 2006 من 9 هكتار الى 11 هكتار سنة2010 ثم تراجعت الى 10 هكتارات سنة2011 وسنة 2012 ، اما الإنتاج فقد ظل ثابتا في الثلاث سنوات الأولى في 180 قنطار ثم ليتراجع سنة 2009 الى 20 قنطار وفي نهاية المطاف سنة 2012 الى 15 قنطار ،والإنتاجية التي نزلت من 20 ق/هكتار سنة 2006 الى 2 ق/هكتار سنة 2009 الى 1.5 ق/هكتار سنة 2012 وهذا يدل على انه هناك مسألة معينة يجب مراجعتها اما لعدم تلائم الشجرة مع المعطيات الطبيعية و المناخ، او

لعدم وفرة اليد العاملة الامر الذي تعاني منه كل القطاعات المنتجة سواء صناعية او تجارية او زراعية ، و الاسوء من ذلك هو عدم اعتراف الحكومة بهذه المشكلة المزمنة في قطاعات الإنتاج المختلفة وما ينجم عن ذلك من خسائر في الزمن و الأموال ، و التجارب الناجحة التي تدمر بسبب أهداف سياسية على حساب قطاعات مجدية اقتصاديا.

ح - تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية من عنب المائدة في ولاية الوادي : ان شجرة العنب في هذه الولاية محبوبة لثمارها وسرعة اثماره وحسب البيانات الواردة في الجدول فان المساحة المغروسة بعنب المائدة تطورت في هذه الولاية من 195 هكتار سنة 2006 الى 203 هكتار سنة 2007 ثم تراجعت قليلا سنة 2008 الى 191 هكتار وبعدها انطلقت في تزايد الى ان بلغت 287 هكتار سنة 2012 وهو ما جعل ولاية الوادي تتصدر القائمة في ولايات الصحراء في غراسة العنب متقدمة عن الاغواط وبسكرة بفارق كبير و بانتاجية هي الثالثة وإنتاج هي الأولى من ناحية الكمية ب 31633 قنطار سنة 2012 ، وبلغ أعلى قيمة له سنة 2010 ب 34840 قنطار ، و من خلال ما اتضح لنا بالأرقام في هذه الأراضي الصحراوية وما تقدمه من نموذج متقدم في العمل الاستثماري الجاد في ظل مناخ استثماري محبط من الجانب المالي ومن جانب العمالة أو الجانب الإداري ... الخ ، اضيف الى ذلك جانب التربة الفقيرة جدا والرياح الرملية التي لا تتوقف أحيانا بالشهر والشهرين ، و رغم ذلك هاهم يدللون على ان الصحراء ليست فقيرة فادناها هي تربة الوادي وهي تفوق كل ولايات الصحراء في الزيتون و العنب و التمرور و الخضار ... وهذا ما يدل على ان الصحراء مساحة انعم الله بها علينا بشمسها ، و ضوءها ، ونفطها ، و زيت زيتونها ، و تربتها لتكون حلولا لمشاكلنا الحالية و المستقبلية .

ط- تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من عنب المائدة بولاية غرداية : من الجدول السابق نجد ان المساحة في ولاية غرداية تسير بتؤدة في شكل متزايدة من سنة الى اخرى ، فمن 82 هكتار سنة 2006 الى تزايد الى ان تصل الى 130 هكتار سنة 2012 والانتاج ايضا تطور من سنة 2006 حيث كان 15000 قنطار ليبلغ سنة 2012 حوالي 22100 قنطار ، وكانت الانتاجية قد بلغت سنة 2006 حوالي 182.9 ق/هكتار ، وتراجعت الى ان وصلت الى 170 ق/هكتار سنة 2012 وبهذه الانتاجية تحتل غرداية المرتبة الثانية من بين الولايات الصحراوية.

الفرع الخامس- تطور عدد اشجار وانتاج وانتاجية التين في ولايات الصحراء خلال فترة 2006-
2012: ان اشجار التين من الاشجار المحبوبة في كل الصحراء الجزائرية و توجد في كل الاراضي ما عدا تلك الاراضي الرملية ، و بإمكانها التأقلم مع المياه المالحة ويوجد منها عدة انواع في ولايات الصحراء كالتين الأبيض ، والاخضر ، و الاحمر ، والاسود ومنه ما هو مبكر جدا و يدعى الباكور ، و يوجد بغلتين الاولى بأواخر الربيع والثانية في بداية الصيف والى انتهاء الخريف ، وهناك انواع تستمر في تقديم التين الى غاية شهر جانفي الى حين تساقط اوراقها ، ومن بين كل ولايات الصحراء العشر هناك فقط ولايتين ليستا معنيتين بهذا المنتج وهما تندوف و أدرار .

اما عن عدد الاشجار و الانتاج والانتاجية في ولايات الصحراء من 2006 – 2012نفصلها في الجدول
الآتي :

الجدول (4-25) تطور عدد أشجار إنتاج و انتاجية التين في الولايات الصحراوية (2006-2012)

وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية كيلوغرام / شجرة (كلغ/شجرة)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات	
الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار	الانتاجية عدد الأشجار	الانتاج	عدد الأشجار		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أدرار	
12.6	4992	3940	12	4614	38200	12.1	4545	3737	11.7	3050	25940	11.3	2940	25940	10.7	2800	25940	12.9	3350	2594	الاغواط	
		0						0												0		
15.7	5007	3187	24.2	5100	210000	22	6900	3140	21	5040	240300	16	3907	243340	14.7	36945	250000	16.1	37135	2302	بسكرة	
		50						70						9						00		
18	2376	1320	15	1915	12768	14.5	1750	1200	16.1	1305	8100	16.1	1307	8100	16	1280	8000	17.5	1400	8000	بشار	
		0						0														
19.9	868	4360	22.5	981	4360	21.1	920	4360	22	960	4360	24.7	1080	4360	16.31	995	6100	12.4	760	6100	تمنراست	
4.3	428	9875	6	393	6570	4	384	9570	4.5	435	9635	9.8	810	8218	9.1	742	8103	8.22	662	8053	ورقلة	
5.8	76	1300	5.8	76	1300	5.8	76	1300	5.8	76	1300	5.8	76	1300	6	72	1200	6	72	1200	اليزي	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف
22.7	1752	7690	27.1	2085	7690	20	1538	7690	22.4	1510	6732	22.8	1537	6732	29.3	1892	6452	56.9	3506	6160	الوادي	
14.8	7303	4927	14.7	7002	47382	15	6800	4534	14.2	6000	42200	15.7	5750	36400	13.1	5000	37900	12.9	4900	3790	غرداية	
		2						2												0		
113.8	6786	4438	127.3	6806	328270	114.5	8501	4317	117.1	6373	338567	122.2	5257	334390	115.2	49726	343695	142.9	51785	3235	المجموع	
		5						02						9		1			2		53	

Source : Ministère de l'agriculture, statistiques agricoles , Figuiers série B p 52,53

أولاً - تطور عدد أشجار و إنتاج وإنتاجية التين في ولاية الأغواط : تغرس جميع أنواع أشجار التين و الباكور الأخضر والأسود والبنفسجي ،وتجود كلها بأحسن المحاصيل وفي 2006 كان عدد الاشجار 25940 شجرة ليبقى ثابتا الى غاية 2009 وانطلاقا من 2010 يبدأ في التزايد الى 2012 ليصل الى 39400 شجرة ، اما الانتاج فانه بقي متذبذبا من سنة 2006 بكمية انتاج قدرها 3350 قنطار وفي 2012 كانت كمية الانتاج 4992 قنطار ، اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة في حدود 12 كغ / شجرة لتستقر في 12.6 كغ /للشجرة سنة 2012 .

ثانيا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية بسكرة: من خلال الجدول السابق يتضح بان اشجار التين تزرع بكميات معتبرة وهي محببة و تزرع بين اشجار النخيل كمنتوج بيئي،ومنها الاخضر والأبيض والبنفسجي والأسود، تجود به كل اراضي الولاية، و اما اعداد الأشجار فقد كانت سنة 2006 حوالي 230200 شجرة ثم تزايدت السنة الموالية الى 250000 شجرة وبعد ذلك تراجعت الى 243340 شجرة سنة 2008 وتراجعت ايضا في 2009 الى 240300 شجرة لكن سنة 2010 ارتفعت الى 314070 شجرة وتراجعت مرة اخرى في 2011 الى 210000 وفي سنة 2012 ارتفعت مجددا الى 318750 شجرة ، اما الانتاج فانه تذبذب من سنة 2006 التي كان فيها مساويا 37135 قنطار لينتهي سنة 2012 بكمية قدرها 50070 قنطار، اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة بين 16.1 كغ /للشجرة لسنة 2006 و 24.2 كغ/ للشجرة سنة 2011 و أخيرا سنة 2012 ب 15.7 كغ /للشجرة .

ثالثا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية بشار : من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان عدد الاشجار قد تزايد من سنة لأخرى فمن 8000 شجرة سنة 2006 الى ان بلغ عددها في 2012 13200 شجرة ، اما الانتاج فانه نزل من 1400 قنطار سنة 2006 الى 1280 قنطار سنة 2007 ثم ليبدأ الصعود الى ان يصل الى 2376 قنطار و ذلك سنة 2012، اما الانتاجية فقد كانت 17.5 ق/هكتار سنة 2006 و تناقصت الى ان بلغت 14.5 سنة 2010 ثم تزايدت لتبلغ 18 ق/هكتار و ذلك سنة 2012 الامر الذي يجعلها تتمتع بثالث انتاجية على مستوى الجنوب في هذه السنة.

رابعا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية تمنراست : من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق و التي تخص الانتاج وعدد الاشجار و انتاجية التين وكان عدد الاشجار سنة 2006 يساوي 6100 شجرة ثم نزلت سنة 2008 ال 4360 شجرة واستقرت كذلك الى غاية 2012 ، اما الانتاج فانه تزايد من سنة لآخرى الى ان بلغ سنة 2008 الى 1080 قنطار وبعدها اخذ الانتاج في التناقص الى ان وصل سنة 2012 الى 868 قنطار ، اما الانتاجية فقد تزايدت انطلاقا من 2006 بقيمة 12.4 كغ/للشجرة الى غاية 2008 ب 24.7 كغ/للشجرة ثم بعد ذلك اخذت في التذبذب الى ان بلغت 19.9 كغ /للشجرة سنة 2012 .

خامسا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية ورقلة : من خلال الجدول السابق نجد عدد الاشجار قد اخذ في سنة 2006 قيمة 8053 شجرة ليتطور بعدها الى ان يصل سنة 2009 الى

عدد 9635 شجرة وليأخذ في النزول تارة و الصعود تارة اخرى وليستقر العدد في النهاية عند 9875 شجرة في سنة 2012 ، و الانتاج فانه اخذ في الصعود في بداية الامر انطلاقا من 662 قنطار وفي سنة 2008 بلغ 810 قنطار ثم لينخفض الانتاج الى 428 قنطار ، اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة وضعيفة من 8.22 كغ /للشجرة سنة 2006 الى 4 كغ /للشجرة سنة 2010 ثم استقرت عند 4.3 كغ/للشجرة سنة 2012، وهي اضعف انتاجية تسجل على المستوى الوطني في تلك السنة .

سادسا تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية اليزي : من خلال معطيات الجدول الذي مر معنا سابقا والذي يبين وضعية الانتاج والإنتاجية وعدد الاشجار فان ولاية اليزي كان بها سنة 2006 حوالي 1200 شجرة ثم تطور العدد الى 1300 شجرة خلال سنة 2007 و بقي ثابتا حتى سنة 2012 ، اما عن الانتاج فانه سجل 72 قنطار سنة 2006 ثم تزايد الى 76 قنطار و بقي ثابتا السنة 2012 حيث نسجل 76 قنطار ، اما الانتاجية فقد انطلقت سنة 2006 ب 6 كغ /للشجرة ، و انخفضت سنة 2007 الى 5.8 كغ/للشجرة و ثبت عند هذه القيمة الى غاية 2012.

سابعا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية الوادي : من خلال الجدول السابق والذي يبين احصاءات كل ولاية فيما يخص الانتاج والإنتاجية وعدد الاشجار من هذا المحصول تساوي 6160 شجرة والتي تزايدت الى أن بلغت 6732 شجرة سنة 2009 ثم ثبتت في 7690 شجرة الى غاية 2012 ، اما الانتاج فانه كان 3506 قنطار سنة 2006 ثم تناقص الى أن وصل الى 1510 قنطار سنة 2009 ثم استقر عند قيمة 1752 قنطار و ذلك سنة 2012 ، أما الانتاجية فقد كانت 5.69 كغ /للشجرة سنة 2006 و بلغت اقصى قيمة لها 29.3 كغ / للشجرة سنة 2007 ثم سجلت في سنة 2012 قيمة 22.7 كغ/ للشجر.

ثامنا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للتين في ولاية غرداية : من خلال معطيات الجدول السابق نجد ان عدد الاشجار من التين بلغ 37900 شجرة ليتناقص الى 36400 شجرة ، ثم أخذ الانتاج في التزايد الى ان وصل الى 49272 شجرة اما الانتاج كان يساوي 4900 قنطار سنة 2006 و تزايد الى ان وصل سنة 2012 الى 7303 قنطار، اما الانتاجية فقد كنت سنة 2006 تساوي 12.9 كغ/للشجرة و تزايدت الى ان وصلت الى 15 كغ / للشجرة ثم تراجعت الى 14.2 كغ/ للشجرة سنة 2012.

الفرع السادس :تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الثمار ذات الحب والنوى في ولايات الصحراء :

تقدر المساحة المخصصة للثمار ذات الحب والنوى بحوالي 9125 هكتار، و بإنتاج من مختلف الانواع المعلومة والمجربة في الصحراء بحوالي 428370 قنطار تتوزع على الانواع التالية المشمش، الرمان ، البرقوق ، الزعرور، الاجاص والتفاح، والخوخ، والسفرجل واللوز الطازج و اللوز الجاف، و الكرز، اما انتاجية هذا النوع من الفاكهة في المتوسط لسنة 2012 فقد كانت 49.97 قنطار /هكتار، و ما نلاحظه ان ولاية أدرار و ورقلة و تندوف خلال الفترة 2006-2012 لا تساهم بأي انتاج يذكر في الثمار ذات الحب و النوى و رغم ان ولاية ورقلة لغاية 2005 كانت تساهم بإنتاج 170 قنطار من الفاكهة ذات الحب والنوى من البرقوق والخوخ والأجاص والمشمش و الرمان و، تم التوقف النهائي عن الانتاج ربما يعزى الامر الى الانتاجية

المنخفضة او الظروف غير الملائمة او انها كانت عبارة عن تجربة انتهى امرها بالتوقف اما بالنسبة للولايات الاخرى فالجدول الآتي يوضح لنا المساحة و الانتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بالصحراء من 2006 الى 2012 .

الجدو(4-26)تطور مساحة انتاج وإنتاجية الفواكه ذات الحب والنوى في الولايات الصحراوية 2006-2012

وحدة المساحة هكتار(هـ) وحدة الإنتاج قنطار(ق) وحدة الإنتاجية قنطار/هكتار(ق/هـ)

2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006			السنوات الولايات
مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	مساحة هكتار	الإنتاج قنطار	مساحة هكتار	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أدرار
44.2	151497	3420	43.8	140734	3207	41.2	132150	3207	30207	76680	2003	33.1	61045	1842	31.4	57580	1829	36.9	61300	1661	الاغواط
39	128626	3296	30.4	101512	3335	41.7	125900	3016	3016	103236	3325	31.8	81775	2571	27.3	70335	2571	41.2	91610	2219	بسكرة
60.7	21746	358	63.7	19770	310	63.6	18530	291	291	15495	245	41.4	8280	200	48.2	8015	166	53.2	6660	125	بشار
30.7	17202	559	30.2	16797	556	28	15587	556	556	19848	559	42.1	21814	517	38.1	19793	519	38.8	13460	351	تمنراست
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ورقلة
25.6	1332	52	21.5	1120	52	16.4	857	52	52	859	52	16.4	855	52	16.3	850	52	16.9	845	50	اليزي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف
78.7	58424	742	91.6	62109	678	106.7	72396	678	678	66780	631	105.9	65681	620	99.6	64483	647	80.1	45435	567	الوادي
70.9	49543	698	71.1	47309	665	71.5	54073	630	630	38650	607	66.5	37690	566	66.6	36300	545	69.3	34410	496	غرداية
349.8	428370	9125	352.3	389351	8803	369.1	410491	8430	8430	321548	7422	337.2	227140	6368	327.5	257356	6329	336.4	25390	5469	المجموع

Source : Ministère de l' agriculture, statistiques agricoles ,cultures fruitières à noyaux et /ou à pépin , série B p 60

أولاً- تطور عدد الأشجار و الإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب و النوى لولاية الاغواط :انطلاقاً
من الجدول السابق فان ولاية الاغواط يتم بها انتاج كل انواع الثمار ذات الحب والنوى بمساحة 1661 هكتار سنة 2006 لتتطور تدريجياً من سنة الى أخرى الى ان وصلت سنة 2012 الى 3420 هكتار ، و تعد ولاية الاغواط من ضمن الولايات المتميزة في انتاج هذه الفاكهة من ناحية المساحة ومن ناحية حجم الانتاج فهي الاولى على مستوى ولايات الصحراء وهي الرابعة من ناحية الإنتاجية، و الانتاج في هذه الولاية نحي منحي المساحة فمن 61300 قنطار سنة 2006 تزايد في كل المراحل ما عدى تراجع واحد سنة 2007 الى 57580 قنطار وكان الانتاج سنة 2012 يقدر ب 151497 قنطار ، اما الانتاجية فإنها في بداية الامر في السنتين الاولى والثانية 2006 سجلت 36.9 وفي 2007 سجلت 31.4 ثم بعد هذه المرحلة أخذت في التزايد الى ان بلغت سنة 2012 الإنتاجية 44.2 قنطار /هكتار .

ثانيا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية بسكرة : من خلال الجدول السابق يتضح ان ولاية بسكرة تجود بكل هذه المنتوجات و خاصة المشمش والبرقوق والأجاص والرمان والخوخ و تفاح الهناء وبعض الانواع الأخرى منه اللوز الطازج ولو ان كمياته لم تكن مستقرة، والمساحة اخذت في السنوات الاولى في التطور ففي 2006 كانت المساحة 2219 هكتار و تزايدت الى ان وصلت الى 2571 هكتار سنة 2008 ثم بلغت 3325 هكتار سنة 2009 و بقيت تارة تسجل صعودا وتارة تسجل نزولا الى ان وصلت سنة 2012 الى 3296 ، و بالمناسبة ان المناطق الساخنة يجود فيها اللوز و الخوخ و الفستق بجميع انواعه ولكن كونه لا يبدأ في الانتاج إلا بعد عشر سنوات إلا تلك الفصائل المهجنة التي تعطي انتاجها بعد خمس سنوات ، و ما عدا بعض التجارب التي رأيتها هنا وهناك في ولاية بسكرة خاصة في زريبة الوادي فان الفستق لا يمكن انتاجه بسبب التكاليف العالية ، وطول الفترة حتى دخول الاشجار عمر الانتاج .

ثالثا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية بشار : من خلال ما ورد من الجدول السابق ، نجد ان المساحة بولاية بشار أخذت تتوسع في مجال زراعة الفاكهة ذات الحب والنوى حيث كانت المساحة 125 هكتار سنة 2006 ، ثم تزايدت من سنة الى أخرى الى ان وصلت المساحة الى 358 هكتار وذلك سنة 2012 ، اما الانتاج فانه كان سنة 2006 يساوي 6660 قنطار و تزايد الى ان بلغ 21746 قنطار وذلك سنة 2012 ، اما الإنتاجية فإنها كانت متذبذبة تتناقص في البداية حتى بلغت 41.4 قنطار /هكتار سنة 2008 و تزايدت الى ان وصلت الى 63.7 قنطار /هكتار سنة 2011 لتتراجع الى 60.7 ق/هكتار سنة 2012.

رابعا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية تمنراست : من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان تمنراست تجود ارضها بأكثر من منتج، فهي تنتج الخوخ و المشمش و البرقوق ، و الاجاص و الرمان ، و الزعرور ، و التفاح واللوز والكرز ، و الذي تم انتاجه في سنة 2007 فقط ب 180 قنطار وبعد ذلك توقف الانتاج من هذا النوع وتطورت مساحة الانتاج من 351 هكتار ثم

تراجعت قليلا سنة 2008 الى 517 هكتار بعد ان كانت 519 سنة 2007 ثم تطورت المساحة الى ان وصلت المساحة الى 559 هكتار سنة 2012 ، اما بشأن الانتاج فانه تزايد سنة 2006 من 13640 قنطار الى ان بلغ 21814 قنطار سنة 2008 وبعدها بدأ في التراجع من سنة الى أخرى حيث بلغ سنة 2012 قيمة 17202 قنطار ، اما الانتاجية فإنها كانت متذبذبة من سنة الى اخرى الى ان بلغت سنة 2008 قيمة 42.1 قنطار /هكتار وبعدها اخذت في التراجع بعد ذلك الى 30.7 قنطار /هكتار .

خامسا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية اليزي : من خلال ما ورد معنا في الجدول السابق تظهر مساحة الانتاج من الثمار ذات الحب والنوى و قد كانت 52 هكتارا في بقية السنوات حتى نهاية الفترة المدروسة ، وربما يعود السبب في هذا الى ضيق السوق البعيدة عن المدن بمعنى البعد عن الاسواق أو سبب ضعف الانتاجية التي يبداوا انها من بين الاضعف على مستوى الصحراء الجزائرية ، اما الانتاج فانه تزايد بشكل بسيط فمن 845 قنطار سنة 2006 الى 1332 قنطار سنة 2012، و الانتاجية اتسمت في عمومها بالضعف فهي 16.9 ق/هكتار سنة 2006 لتتطور الى 25.6 ق/هكتار سنة 2012.

سادسا - تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية الوادي : من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق نجد ان ولاية الوادي تجود خاصة بمحاصيل السفرجل و الخوخ بأنواعه و المشمش و البرقوق و التفاح والأجاص و الزعرور ،وقد كانت المساحة المخصصة لزراعة الثمار ذات الحب والنوى في سنة 2006 تقدر بحوالي 567 هكتار فهي متزايدة على كل الفترة ما عدى سنة 2008 اين شهدت تراجعا الى 620 هكتار و وصلت سنة 2012 الى 742 هكتار، اما الانتاج فانه تزايد من 45435 قنطار سنة 2006 الى غاية 2011 سجل الانتاج ما قيمته 62109 قنطار ليحصل تراجع ثاني سنة 2012 الى 58424 قنطار، و الانتاجية تطورت من 80.1 ق/هكتار من سنة لآخرى حتى وصلت سنة 2010 الى 106.7 ق/للهكتار ثم تراجعت الى 91.6 ق/ هكتار ثم لتراجع مجددا الى 78.7 ق/هكتار سنة 2012.

سابعا تطور عدد الاشجار والإنتاج والإنتاجية للثمار ذات الحب والنوى بولاية غرداية : من خلال الجدول السابق يتضح ان هذه الولاية تجود بأغلب انواع الثمار من هذا الصنف من خوخ و مشمش و سفرجل و تفاح وأجاص و زعرور و رمان ، و قد أخذت المساحة المغروسة تتطور من سنة 2006 ب 490 هكتار وتزايدت بهدوء الى ان بلغت 698 هكتار سنة 2012 وهي مساحة تأخذ بها الرتبة الرابعة بعد ولاية الاغواط و بسكرة و الوادي ، اما الانتاج فانه تزايد بصورة مرتبة من سنة الى أخرى فقد كان سنة 2006 يقدر ب 34410 قنطار ليصبح سنة 2012 بقيمة 49543 قنطار ، و الانتاجية اخذت مسارا متذبذبا و لكن ليس حادا فقد كانت تعادل 69.3 ق/هكتار سنة 2006 لتبلغ سنة 2012 قيمة 70.9 ق/هكتار.

الفرع السابع: تطور انتاج الحبوب الشتوية في ولايات الصحراء خلال 2006-2012 : ان الحبوب في الصحراء هي مصدر مهم للتغذية في هذه المناطق فهي تاريخية و حديثة في بعض المناطق فزراعة القمح و الشعير و الخرطال في ولاية بسكرة والاعواط و غيرهما قطاعا موجودا منذ عصور ما قبل التاريخ ، فهذا

المحصول يغذي الانسان والحيوان و حاليا أصبح يدر دخلا معتبرا خاصة بعد تصحيح الاسعار لدى الديوان الوطني للحبوب حتى بعد 2000 حيث اصبح سعر القمح الصلب يتجاوز 4000 دج للقنطار، و الشعير يتجاوز 2000 دج /للقنطار، وهو سعر مجزي لكون المنتج يزرع مرة ويحصد في مرة واحدة، و هو أمر اقتصادي بالنسبة للفلاحين خاصة مع غلاء اليد العاملة و ندرتها، و هناك ولايات تعد الامر حديثا وجديدا، و لنقل أن القطاع ناشئ كمثال على ذلك قطاع انتاج الحبوب في ولاية الوادي و اليزي، و هناك ولايات لم تدخل الانتاج بعد كولاية تندوف وقد كانت المساحة المخصصة في هذه الولايات جميعا تقدر ب 65691 هكتار، و الإنتاج هو 1815693 قنطار، اما الانتاجية المتوسطة في الصحراء 28.9 ق/ه و ذلك في سنة 2012 و للعلم فان هذا المحصول من اشد الانواع المستهلكة للمياه و، نستطيع ان نتقصى تفاصيل تطور المساحة، و الانتاج و الانتاجية للحبوب الشتوية لان هناك زراعة للحبوب الصيفية، وهي تخص فقط ولايتي الوادي و ادرار فيما يخص انتاج الذرة البيضاء و الصفراء و فيما يلي الجدول التوضيحي للمساحة و الانتاج و الانتاجية للحبوب الشتوية في ولايات الصحراء 2006-2012 .

الجدول (4-27) تطور مساحة وإنتاج ونتاجية الحبوب الشتوية في الولايات الصحراوية 2006-2012

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق) وحدة الإنتاجية قنطار/ هكتار (ق/هـ)

السنة	2012			2011			2010			2009			2008			2007			2006		
	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار	إنتاجية القنطار/هكتار	إنتاج القنطار	مساحة الهكتار
أدرار	29.3	223512	7606	26.2	207871	7932	21.7	160464	7377	25.8	148373	5742	26	148510	5714	29.2	148920	5091	31.4	200000	6351
الأغواط	26.6	620666	2329 0	19.7	205465	1042 0	16.9	269748	1594 7	19.5	476980	2443 0	12.3	89020	7232	13.3	109080	8161	29.7	284500	9570
بسكرة	26.5	693785	2609 8	25.4	666914	2621 9	26.5	626396	2362 1	20.8	956581	4583 7	23.2	434760	1868 0	25.1	485970	19335	28.6	531000	1853 0
بشار	30.3	51292	1688	25.2	20686	820	30	26490	883	25.1	66785	2656	30	30780	1026	20.8	24090	1156	18.1	14500	798
تمنراست	27.8	10150	365	21	7605	361	16.9	3610	213	15.7	2720	173	20.4	4250	208	20	4900	244	17.2	3500	203
ورقلة	24.4	7913	324	14	4783	340	20.3	8852	434	28.8	9360	324	14.7	2480	168	27.6	6875	249	31	7000	226
اليزي	27.1	1168	43	29.3	1143	39	24.6	936	38	10	350	35	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تندوف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الوادي	29.6	121203	4094	27.2	112351	4127	27	98158	3635	41.2	140199	3402	26.6	76070	2853	22.7	79150	3475	36.9	111000	3005
غرداية	39.3	86004	2183	41	86160	2100	32.8	56710	1724	39.9	41360	1050	36.5	34200	936	38.4	31900	830	25.8	21000	812
المجموع	260. 9	181569 3	6569 1	229	131297 8	5235 8	216.7	125136 4	5387 2	226.8	184270 8	8364 9	189.7	820070	3681 7	197.1	890885	38540	218.7	117250 0	9349 5

Source :Ministère de l'agriculture, statistiques agricoles céréales d'hiver, Série B p 12

أولاً - تطور المساحة والانتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية أدرار : من خلال الجدول السابق يمكن القول ان الانتاج في ولاية أدرار يمس الحبوب بجميع انواعها قمح صلب وقمح لين و شعير و خرطال ، و نجد ان مساحة هذه المحاصيل مجتمعة كانت سنة 2006 تقدر بحوالي 6351 هكتار لتتخفض في السنة الموالية الى 5091 هكتار سنة 2007 وبعدها اخذت في التطور الى ان وصلت سنة 2011 ما مقداره 7932 هكتار ثم لتراجع سنة 2012 الى 7606 هكتار ، وقد تبع الانتاج المساحة نزولا ثم صعودا ففي 2006 تم انتاج 200000 قنطار لينتخض الانتاج في السنة الموالية الى 148920 قنطار ليبلغ سنة 2009 ما مقداره 148373 قنطار لتليها فترة التزايد الى غاية سنة 2012 حيث حقق الانتاج 223512 قنطار ، اما الانتاجية فهي في سنة 2006 تساوي 31.4 قنطار /هكتار و قد كانت الانتاجية متذبذبة خلال هذه الفترة تارة نزولا وتارة صعودا و الامر يعود الى الهطول المطري رغم انه غير مهم من الناحية الكمية و لكنه من الناحية الانتاجية يعد اثرا حاسما فسنوات التساقط تكون الأفضل في الانتاج ، والانتاجية خاصة و نحن نعلم انه من المحاصيل المستهلكة للمياه بشدة و خاصة في الزراعة السقي بالطرق التقليدية حيث بلغت الانتاجية سنة 2012 حوالي 29.33 ق/هكتار وهي تقع في الترتيب الثالثة بعد كل من ولاية بسكرة (الرائدة في مجال الانتاج و المساحة) و الاغواط و تليها مباشرة أدرار و الرابعة بعد بشار و ذلك سنة 2012 .

ثانيا - تطور المساحة و الانتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية الاغواط : من ما ورد في الجدول السابق فان ولاية الاغواط يتضح انها تقع في الترتيب بثاني مساحة و ثاني انتاج في سنة 2012 في مجال انتاج الحبوب الشتوية ولقد كانت البداية في 2006 ب 9570 هكتار ثم تزايدت سنة 2009 ، اين حققت اعلى انتاج خلال هذه الفترة و أعلى مساحة ب 24430 هكتار ، و الانتاج 476980 قنطار و تناقصت المساحة الى غاية 2012 حيث كانت 23290 هكتار و بإنتاج قدره 620666 قنطار ، اما الإنتاجية فكانت سنة 2006 تقدر ب 29.7 ق/ هكتار وتراجعت بتراجع الانتاج والمساحة و ارتفعت بارتفاعها و وصلت سنة 2008 الى 12.3 ق/هكتار لترتفع سنة 2009 الى 19.5 ق/هكتار ثم تراجعت قليلا لتستقر سنة 2012 عند 26.6 ق/هكتار و هذا التذبذب في الانتاج والانتاجية و المساحة ربما يعود ذلك للدعم في الكهرباء و المقدر ب 3500 دج لكل هكتار و دعم الاسمدة 20% و مشاريع توصيل الكهرباء الى 2012 .

ثالثا - تطور المساحة والانتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية بسكرة: من خلال الارقام الواردة في الجدول السابق نجد ان ولاية بسكرة تتمتع بمكانة مهمة في انتاج الحبوب بجميع انواعها من القمح الصلب والقمح اللين و الشعير و الخرطال و التي تحتل المرتبة الاولى في المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب و المقدر ب 26098 هكتار سنة 2012 و ، بإنتاج هو الاول و المقدر ب 693785 قنطار وفي سنة 2006 كانت المساحة المزروعة 18530 هكتار و بعد ذلك أخذ في التناقص الى ان وصل سنة 2008 الى 18680 هكتار لتصل المساحة الى اعلى قيمة لها في سنة 2009 بقيمة 45837 هكتار و استقرت في سنة 2012 في 26069 هكتار ، اما أعلى انتاج ب 693785 قنطار و كانت أعلى انتاجية مسجلة بولاية بسكرة هي

28.6 قنطار /هكتار و بقي منذ البداية الإنتاج يتبع المساحة و الظروف المحيطة الاخرى حتى وصلت الانتاجية سنة 2012 الى 26.5 ق/هكتار .

رابعا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية بشار : حسب ما ورد معنا في الجدول السابق فان ولاية بشار يتم بها انتاج كل انواع الحبوب الشتوية من قمح بنوعيه الصلب واللين و الشعير و الخرطال ،وقد كانت المساحة المخصصة للحبوب هي 798 هكتار سنة 2006 لتتزايد الى 1156 هكتار سنة 2007 ثم تتراجع الى 1026 هكتار ثم تعاود الارتفاع بالضعف الى 2656 هكتار، وهي أعلى معدل مساحة مسجلة سنة 2009 لتعاود النزول مرة أخرى الى أن وصلت الى 820 هكتار سنة 2011، ثم لترتفع مرة اخرى الى 1688 هكتار بإنتاج قدره 51292 قنطار وذلك سنة 2012 ،اما أعلى انتاج فقد سجل سنة 2009 ب 66785 ق ،اما الانتاجية فقد كانت متذبذبة من 18.1 ق/هكتار سنة 2006 الى 30.3 ق/هكتار سنة 2012.

خامسا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية تمنراست : من خلال معطيات الجدول السابق فان ولاية تمنراست كبقية الولايات الاخرى تنتج القمح والشعير و الخرطال ، و المساحة كانت سنة 2006 حوالي 203 هكتار ،ثم تزايدت في السنة الموالية الى 244 هكتار و بعد ذلك أخذت في التراجع لمدة سنتين حيث وصلت في سنة 2005 الى مساحة 173 هكتار ،ثم بدأت في التزايد من سنة لأخرى الى أن وصلت سنة 2012 الى 365 هكتار ، و قد كان الانتاج مضطربا يتبع في ذلك المساحة ليبدأ سنة 2006 ب 3500 ق و يتزايد الى ان يصل الى 4900 ق سنة 2007 ،ثم ينخفض سنة 2008 الى 4250 ق ثم يبدأ بالارتفاع الى ان بلغ الانتاج سنة 2012 حوالي 10150 قنطار اما الانتاجية فتراوحت بين 17.2 ق/هكتار في 2006 و 27.8 ق/هكتار سنة 2012 ،وهي الانتاجية الخامسة بين ولايات الصحراء الجزائرية .

سادسا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية ورقلة: من ما ورد معنا في الجدول السابق من مساحة وإنتاج و انتاجية الحبوب الشتوية في ولايات الصحراء الجزائرية و يتم انتاج المحاصيل من القمح الصلب واللين فقط ،اما المنتجات الاخرى فلم يكن لإنتاجها شأن يذكر كالخرطال والشعير ،وقد كانت المساحة 206 هكتار سنة 2006 ثم تزايدت حتى وصلت الى 249 هكتار سنة 2007 و تراجعت في السنة الموالية ثم تزايدت بعد ذلك لسنتين على التوالي 2009 و 2010 حيث بلغت المساحة 424 هكتار و في السنة الاخيرة ثم تناقصت في السنتين المواليين الى ان بلغت قيمة 324 هكتار ،اما الانتاج فقد تبع المساحة والظروف المناخية و الاستثمارية متذبذبا لتبدأ انتاج قدره 7000 قنطار ليصل الى اعلى انتاج خلال هذه الفترة سنة 2009 ب 9360 قنطار و ليبلغ في النهاية 7913 ق سنة 2012 ،اما الانتاجية شهدت نفس الحالة من التذبذب فهي تراجعت بين 31 ق/هكتار سنة 2006 الى 24.4 ق/هكتار سنة 2012 .

سابعا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية اليزي : من خلال معطيات الجدول السابق نجد ان ولاية اليزي كانت ولاية غير منتجة للحبوب خلال 2006-2008 و انطلقت في 2009 بمساحة انتاج قدرها 35 هكتار ولتأخذ شكلا متزايدا الى أن وصلت الى 43 هكتار سنة 2012 والإنتاج أخذ شكلا متطورا فمن 350 قنطار سنة 2009 الى 1168 قنطار وذلك سنة 2012 ، اما الانتاجية فقد بدأت متزايدة من 10 ق/ هكتار الى 29.3 ق/هكتار سنة 2011 ثم تناقصت الى 27.1 ق/هكتار سنة 2012 .

ثامنا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية الوادي : من خلال الجدول السابق نجد ان الوادي رغم حداثة عهدها بهذا المحصول إلا انها تقع في ترتيب ولايات الصحراء المنتجة للحبوب الرابعة في المساحة المخصصة للمنتوج ب 4094 هكتار و انتاجا يقدر 121203 قنطار ، اما الانتاجية فهي الثالثة وذلك من احصائيات سنة 2012 و المساحة كانت سنة 2006 تلك المخصصة لإنتاج الحبوب ب 3005 هكتار و تزايدت الى 3475 هكتار سنة 2007 وانخفضت في سنة 2008 الى 2853 هكتار و تزايدت الى ان وصلت الى 4127 هكتار سنة 2011 لتتخفف الى 4094 هكتار سنة 2012 ، اما الانتاج فقد تبع منحى المساحة فمن 111000 قنطار سنة 2006 لتتخفف سنة 2008 الى 76070 قنطار سنة 2008 ولتصل الى 121203 قنطار سنة 2012 ، و كان أعلى إنتاج مسجل بالنسبة لولاية الوادي هو انتاج سنة 2009 ب 140199 قنطار سنة 2009 ، أما الانتاجية فقد كانت متذبذبة بين 36.9 ق/هكتار سنة 2006 و 41.2 ق/هكتار سنة 2009 لتنتهي الى 29.6 ق/هكتار سنة 2012.

تاسعا - تطور المساحة والإنتاج والانتاجية للحبوب الشتوية في ولاية غرداية : ان الحبوب بولاية غرداية تشمل كلا من القمح الصلب و اللين والشعير و الخرطال ، و الذي تم انتاجه فقط سنة 2008 وقد تطورت المساحة من 812 هكتار سنة 2006 الى ان بلغت سنة 2012 الى 2183 هكتار اما الانتاج فانه كان سنة 2006 بقيمة 21000 قنطار ليتطور حسب المساحة ليبلغ سنة 2011 الى 86160 قنطار ثم ينخفض قليلا في سنة 2012 و يبلغ الانتاج 86004 قنطار ، أما الانتاجية فان قيمتها 25.8 ق/هكتار سنة 2006 لتتطور الانتاجية الى 39.9 ق/هكتار سنة 2009 ثم تزايدت الانتاجية الى 41 ق/هكتار سنة 2011 ولتتخفف الى 39.3 ق/هكتار سنة 2012.

الفرع الثامن : تطور الانتاج الحيواني في الصحراء الجزائرية : يعد الانتاج الحيواني من أهم مصادر الانتاج في ولايات الصحراء جنوب الجزائر، و تمتلك منه طاقات و انواع و سلالات جيدة اذا احسن استغلالها و الفلاح في الصحراء يقوم بتربية الحيوان كجزء من الدورة الزراعية ، فالحيوان يقوم بتحويل البواقي من النبات بعد حصاد القمح والشعير، و جريد النخل و حلفاء المراعي في الصحراء الى منتوج ثمين و هي اللحوم و الحليب والصوف والشعر و الوبر وكل شيء يأتي منها و حتى روثها يعد أحد المنتجات الثمينة اذا اردنا بيعها ، و اذا اردنا فهو للنخيل و الاشجار والخضار أحسن سماد ممكن للفلاح

في الصحراء او المرابي الممتن لتربية الحيوان خاصة ،وفي حظائر خاصة معدة لذلك سواء بسيطة أو بطريقتها الحديثة حيث تتعدد هذه الحيوانات و نجد منها الغنم والماعز و الابل والبقر و الخيول .

أولا -تطور تربية الاغنام في ولايات الصحراء خلال الفترة 2006-2012: ان تربية الاغنام في الصحراء الجزائرية تعد نشاطا كبيرا و شائعا و قطاع له متعاملوه المربون والموالون و الفلاحون كلهم ينتجون للسوق منتجات مختلفة المواصفات، و أهمها على الاطلاق هي الأغنام حيث تعد الممون الرئيسي للسوق الجزائرية من اللحوم الحمراء و أحسنها على المستوى الوطني و العالمي الامر الذي أدى الى وجود طلب عليها في كل من تونس والمغرب و لحومها مطلوبة بقوة من طرف المستهلك الجزائري سواء في المناسبات أو المواسم والأعياد، وفي الايام العادية، وذلك لجودة لحومها مقارنة بأنواع اللحوم الأخرى الحمراء و توجد سلالات متعددة للحم الغنم، نفضلها كما يلي في هذا الجدول و يختلف مذاقها فالغنم كل لحمها جيد ونصنفها بالترتيب سلالة أولاد جلال، أولاد نايل و الشلالة و سلالة الرامي، ثم سلالة بربرين تليها سلالة الحمراء أو البني الغيل، ثم سلالة تارقية أو سلالة سيداهو أ أو سيدوان، ثم سلالة الدمان و يمكن تعريف السلالات و تفصيلها بالجدول الآتي:

الجدول (4-28) سلالات الغنم في ولايات الصحراء الجزائرية

توضيح عن السلالة	السلالة	تفصيل الولاية
سلالة تارقية: هي سلالة صحراوية اصولها تعود الى مالي تتحمل الحرارة والسير الطويل وشبيهة بالماعز لها ثغاء الغنم مغطى بالشعرو ذيله طويل كثير اللحم قوي البنية مقاوم للأمراض انتاه تعطي في المعدل من 2 الى 3 مواليد وقد تلد مرتين في العام ولحمه متوسط المذاق والقيمة بين الخروف والماعز يأتي غالبا ابيض واسود أو ابيض وأحمر أو بثلاث ألوان	سلالة تارقية أو سلالة سيداهو (سيدوان)	تمنراست
سلالة دمان: ذات أصول مغاربية صحراوية ويدعى احيانا حيوان النخيل ويعيش في الجنوب الغربي يتحمل ظروف الصحراء يشبه السلالة التارقية لكنه يأتي بلون واحد أسود أو أسمر (بني) أو ابيض وله شعرو ليس صوف ولحمه متوسط المذاق بين الغنم والماعز يربي	سلالة تارقية و سلالة دمان	تندوف

من أجل لحمه و حليبه		
سلالة بربرين :وهي نوع خاص بهذه المنطقة فهو فرع ثانوي من سلالة الرامي المشهورة لكنه يأتي صغير الحجم منتظم البنية ذيله يحتجز الكثير من الدهن كاحتياط لفترات نقص الغذاء يلعب دور سنام الجمل ولحمه جيد .	بربرين	الوادي
سلالة أولاد جلال : تسمى العربية البيضاء ولحومها من أجود أنواع اللحوم يصل وزن الكبش الى 80 كغ والنعجة الى 60 كغ مرتفع ومتناسق الصورة الاحسن شكلا كأضحية أو هدية ينتشر بصورة خاصة في ولاية بسكرة (اولاد جلال) ورقلة وتقرت و الاغواط	سلالة بربرين و سلالة أولاد جلال	ورقلة
سلالة الرامي : تعد من أكبر السلالات في الجزائر الكبش يصل الى 90 كغ والنعجة الى 60 كغ ولها سلالات ثانوية كالسلالة البربرية و سلالة البربرين	سلالة أولاد جلال و سلالة الرامي	بسكرة
وهي من أجود أنواع السلالات في الجزائر	سلالة أولاد جلال و سلالة الرامي	الاغواط
وهي من أجود أنواع السلالات في الجزائر	سلالة أولاد جلال و سلالة الرامي	غرداية
وهي سلالة متوسطة الحال بين الغنم و الماعز وتعد من لحم الغنم في المرتبة الاخيرة خصبة بالمقارنة بغيرها	سلالة التارقية أو سلالة سيداهو أو سيدوان	اليزي
سلالة حمراء: أو بني الغيل وهي تعد من أهم السلالات في الجزائر وتأتي جودة لحومها بعد سلالة أولاد جلال وهي تنتشر ببشار فقط	سلالة دمان سلالة حمراء	بشار
سلالتين متوسطتي الحال من ناحية نوعية اللحم مقاومتان لظروف الصحراء و الامراض خصبتين	سلالة تارقية و سلالة دمان	أدرار

من اعداد الباحث بالاعتماد على المراجع الآتية :

1 - موري فوزية دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية و ضمان الامن الغذائي – حالة الجزائر –

رسالة دكتوراه : ل.م. د في علوم التسيير 2015-2016.

2 - Nedjmedine .M. SOLTANI : Etude des caractéristiques morphologique de la race ovine dans la région de Tébessa mémoire de magistère faculté des sciences de la nature et de la vie université

Ferhat Abbas Sétif 25-06-2011 <http://www.univ.stif.dz/MMAGISTER/Image/faculté/snv/20>

h/soltani%20.Nedjmedine.pdf vu le 19/07/2014 à 18h00 pp 30

3- Issam Belaib : caractéristique morphologique des troupeaux ovin dans la région de Sétif- mémoire pour l'obtention du diplôme de Magistère Université de Ferhat Abbas Sétif 2011-2012.

<http://www.univ.stif-dz/magistère/image/faculté/snv/2012/Belaib%20issam.pdf> vu le

21/07/2014 à 2h00 pp82-95.

و بعدما ذكرنا أكثر السلالات المنتشرة في مختلف مناطق الصحراء و أجود لحومها و أكثرها ملائمة لكل منطقة ننتقل فيما يلي الى تطور أعداد الاغنام و كيف تزايدت من سنة الى أخرى خلال الفترة 2006-2012.

(29-4) تطور تربية الاغنام في الولايات الصحراوية خلال الفترة 2006 - 2012 الوحدة رأس

السنوات الولايات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
ادرار	425098	414809	-	347597	347164	338925	344757
الاغواط	2023157	1550113	-	1444000	1425000	1425000	1307312
بسكرة	852300	861900	-	803800	732479	772622	778560
بشار	162000	138600	-	115600	99500	95600	92700
تمنراست	85529	84881	-	83237	82129	81089	77583
ورقلة	123808	122220	-	118422	119190	120652	122014
اليزي	20387	22390	-	23990	23610	22480	21430
تندوف	24700	23500	-	21400	20400	19200	17400
الوادي	507721	487895	-	440743	495880	550648	520562
غرداية	366800	356000	-	340000	320000	335000	330000
المجموع	4591500	4062317	-	3738789	3665352	3761261	3612318

Source :Ministère de l' agriculture, statistiques agricole Animaux d'élevage , Série B p 62

من خلال الجدول السابق نجد ان ولاية أدرار كانت في سنة 2006 تحوي قطع اغنام قدره 344757 رأسا من السلالة الترقية و أخذت في التطور سنة بعد أخرى الى ان بلغت سنة 2012 425098 رأسا وهو تطور معتبر وتقع ترتيبا في المرتبة الرابعة بعد كل من الأغواط بسكرة والوادي ، أما الولاية التالية بحسب ترتيب الجدول فهي ولاية الأغواط فنجد عدد القطيع بها بلغ سنة 2006 حوالي 1307312 رأسا ليتطور في ظرف ست سنوات الى الضعف و بذلك يصبح 2023157 رأسا و بهذا تكون الأغواط أول منتج في ولايات الصحراء في عدد الأغنام. و نلاحظ نفس الشيء في عدد الأغنام في بسكرة و التي كان العدد بها حوالي 778560 رأسا سنة 2006 لينتقل الى 852300 رأسا سنة 2012 وان ولاية بسكرة تقع في المرتبة الثانية بعد الأغواط .وما نلاحظه ان عدد الأغنام كان في تزايد في كل السنوات من 2006 الى 2012 و السبب يعود الى ان تربية الأغنام أقل معاناة وأقل مسؤولية عن الزراعة وتكون التكاليف محصورة و محددة و لا تستهلك الكثير من اليد العاملة و تربية الاغنام في الحقيقة تحولت الى نشاط مضاربة بسبب كبار المربين والتجار و المستهلكين .فأسواق اللحوم رائجة و اسعارها مجزية و هناك عجز كبير في السوق خاصة من اللحوم الحمراء بمعنى لحوم الاغنام مما يجعل الطلب عليها .مرتفعا وهو ما يدفع المنتجين والمربين الى الانتاج أكثر في كل مرة وهناك من جانب آخر تشجيع الدولة و دعمها و دعم الاعلاف ودعم المربين و دعم بناء الحضائر و كل هذا يشجع المربين على زيادة انتاجهم والعائق الكبير الذي يواجه المربين هو مشكلة كلفة الاعلاف وإلا لتم القضاء على هذا العجز في السوق في مجال اللحوم الحمراء والذي ما زال مستمرا الى يومنا هذا .

وبالتالي نلاحظ التطور المبين بشار حيث عدد الاغنام بها سنة 2012 هو 162000 رأس و تمناست عدد الاغنام بها سنة 2012 هو 85529 رأسا، و ورقلة التي بلغ بها عدد الاغنام الى 123808 سنة 2012 أيضا، أما ولاية اليزي في الوحيدة من بين كل الولايات التي شهدت تراجعا خاصة في سنة 2011 و 2012 وانتهت بعدد 20387 رأسا، أما ولاية تندوف فقد شهدت ايضا تطورا معتبرا كبقية الولايات الاخرى فمن 17400 رأس سنة 2006 الى 24700 رأس سنة 2012، أما ولاية الوادي نجد انها في السنتين الاخيرتين سجلت تطورا كبيرا وهي تقع في ترتيب الإنتاجية بين الولايات ثالثة أما عن غرداية فهي تقع الخامسة في الترتيب في عدد الرؤوس ففي سنة 2006 كان العدد 330000 و انتقل الى 366800 رأس سنة 2012.

ثانيا -تطور تربية ماعز الحليب و اللحم في الصحراء : ان حيوان الماعز حيوان اقتصادي يتغذى عن أي مخلفات أوراق فضلات طعام حشائش فتريبته غير مكلفة يتبع المزارع ليعطيه نصف الغذاء الا وهو الحليب و مخلفاته لتسميد الارض، وفي النهاية منتوجه من اللحم مدخول مريح بسبب ارتفاع الطلب عليه وخاصة فئة "لحم الجدي" و حليب الماعز يعد من النوعية الممتازة، فلا يضاهيه الا حليب الأم في جودته بالنسبة للصغار، و هناك انواع كثيرة من الماعز منها ما يربي لأجل لحمه ومنها ما يربي لأجل حليبه و بدرجة ثانية لحومها و نجد منها:

أ -الماعز العربي (المعزه العربي) : وينتشر في ولاية الأغواط وبسكرة وولايات أخرى شمال الوطن.

ب -الماعز المكاتي: وهو ماعز ذو حجم كبير تنتشر تربيته في الشمال و تعد مصدرا مهما للحليب و اللحوم والجلود.

ج -الماعز القبائلي الصغير : وهو ماعز صغير الحجم ينتشر في جبال القبائل.

د - الماعز المزايي : تسمى ميزابيت و يدعى أحيانا تقرت وتعود أصول هذا الماعز الى منطقة متليلي بغرداية وهي مصدر للحليب بالدرجة الأولى وهي ماعز ألبان و ينتشر هذا النوع في ولايات بسكرة الأغواط و ورقلة¹ وتطورت تربية الماعز في الصحراء الجزائرية في الولايات العشر المحددة و من خلال الجدول السابق نجد ان تربية الماعز أخذت في التطور من سنة لآخرى في كل الولايات و خاصة السنتين 2011-2012 حيث نجد ان ولاية أدرار تقع في المرتبة السادسة من ضمن الولايات العشر في تربية الماعز و قد بلغت 184096 رأسا، اما بالنسبة لاليزي فقد تطور ايضا تعدادها رغم كونه الأضعف في كل ولايات الصحراء بعدد قدره 33024 رأس سنة 2012 و في ولاية تندوف نجد ان العدد يتطور من سنة الى أخرى الى أن بلغ 53500 رأس سنة 2012، وفي ولاية الوادي بلغ عدد الماعز 496132 رأس وهي في المرتبة الأولى خلال كل الفترة المدروسة، أما ولاية غرداية فعدد الماعز بها 155300 رأس وتقع في الرتبة الخامسة في الولايات الجنوبية.

ثالثا-تطور تربية الابل في ولايات الصحراء : ان الابل في ولايات الصحراء كانت وسيلة النقل الاساسية الابل في الصحراء الجزائرية تعد ثروة طبيعية في لحومها و حليها، و في فترة السبعينات و الثمانينات وحتى التسعينات تدهورت حالة قطع الابل جراء سياسة الاهمال و الامراض والجفاف و الظروف المالية الصعبة التي مرت بها البلاد عامة، أما الآن فقد وضعت سياسات و برامج للاهتمام بها ابتداء من نهاية التسعينات وهو ما ترجم فعلا في برامج لدعم تربية الابل و العناية الخاصة التي اعطيت لكل أنثى (ناقة) حامل حيث يعطى دعم للتغذية لها و لمولودها حيث ارتفعت اسعار النوق في السوق الوطني بالإضافة الى ان لحومها طبيعية (Bio) خاصة تلك التي ترعى طبيعيا في الصحراء وقد ازداد الطلب على لحومها بعد أزمة جنون البقر في الألفينيات، ما دعم الافراد المربين و شجعهم على زيادة الاستثمار فيها فأصبح حليب النوق دواء و اصبحت أوبارها كساء و تلقى لحومها و حليها رواجاً خاصة داخلها وخارجيا و التي كانت إلى وقت قريب لا يعرف عنها شيئا في الوطن والعالم. و تربي الجمال بطريقتين اما مجموعات في اسطبل او تعيش متنقلة ترعى الكلاء في الصحراء، و يقوم اصحابها بتفقدتها بين الفينة والأخرى و خاصة في الصيف لريها بالماء عند نقاط الشرب و الابار و لطبع الجديد منها (الحيران الجديدة)

¹ Rapport national sur les ressources genetiques animal : Algerie .op .citpp 29-30 commission national ANGR Octobre 2003
ftp :Ftp.Fao.org /doc rep / FAO /010/al1250e/anexes/ contry reports / Algeria.pdf .vu le 22/07/2014à 15h00pp 23-25

المواليد الجديدة و أخذ البدين منها الى الاسواق و ما سهل الامر هو توفر وسائل النقل (عربات رباعية الدفع) و التي أعطت عملية دفع كبيرة في مجال استغلال و حماية الابل في الصحراء و سبب دخول استثمارات معتبرة في هذا المجال نظرا لاتساع أفق هذا النشاط ويمكن ان نوضح تربية الابل في الصحراء خلال الفترة 2006-2012 من خلال الجدول الآتي

الجدول (4-30) تطور تربية الابل في الولايات الصحراوية خلال الفترة 2006-2012

Source : Ministère de l'agriculture , statistiques agricole, animaux d' élevage , Serie B p63

السنوات الولايات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
ادرار	44370	40983	-	41226	38480	37640	38015
الاغواط	1850	1810	-	1823	1825	1850	1860
بسكرة	3005	2260	-	2230	1366	2270	1945
بشار	23550	23000	-	23300	23300	22420	21900
تمنراست	85541	84909	-	83599	82712	81655	79980
ورقلة	30858	29833	-	28491	28428	28410	29000
اليزي	30405	29698	-	23491	23100	22195	21130
تندوف	47900	45300	-	41400	39400	35500	35000
الوادي	34125	31342	-	27185	27700	30200	28950
غرداية	11100	11060	-	10700	10700	10700	10200
المجموع	312704	300195	-	259954	277011	272840	267980

تطورت الابل في الجنوب الجزائري بصورة بسيطة مقارنة بالحيوانات الاخرى ففي ولاية أدرار تطور عدد الابل الى ان وصل الى 44370 رأسا سنة 2012 و هي الثالثة على مستوى ولايات الصحراء ، أما في الاغواط فقد كان تقريبا في حالة ثبات في حدود 1850 رأسا وهو العدد الاقل في جميع ولايات الجنوب ، أما في ولاية بسكرة فبلغ العدد سنة 2012 3009 رأسا و بالنسبة للإحصائيات الواردة في الجدول بالنسبة لولاية بشار فقد بلغ 23550 و ذلك سنة 2012 ، وفي تمنراست فان عدد الابل سنة 2012 قدر ب 85541 رأسا و تخص تمنراست بالمرتبة الاولى في ولايات الصحراء في تربية الابل أما ورقلة فتحلت المرتبة الخامسة بعدد 30858 رأس سنة 2012 ، اما ولاية اليزي فانها تقع في الرتبة السادسة بعدد 30405 رأس سنة 2012

و تندوف تحتل الرتبة الثانية بعد تمنراست بعدد 47900 رأس سنة 2012 اما ولاية الوادي فاحتلت المرتبة الرابعة بعدد 34125 رأس، و غرداية بها أعداد قليلة و تطورت بشكل بسيط حيث بلغت 11000 رأس

سنة 2012

رابعاً- تطور تربية الابقار في ولايات الصحراء 2006-2012: تربي الابقار في الصحراء الجزائرية كما تربي بقية الحيوانات الأخرى ولها مداخل مهمة تعيش منها الآلاف من الأسر في الصحراء تستفيد من كل شيء منها كما يصفها أحد الكتاب "علوم الزراعة والحيوان" هي مصنع صغير لصناعة الحليب و اللحم وهي سلالات و أنواع منها المتأقلم أو المتوطن وغير ذلك .

أ -السلالات المتأقلمة الوطنية : وهي سلالة ناجحة للتربية في الصحراء الجزائرية حيث تربي من أجل حليبها ، و من أجل المواليد و يجري تسمين العجول في هذه النوعية المتأقلمة فتجلب من الشمال و تسمن في الجنوب لتشحن مرة أخرى الى الشمال حيث الاسواق والطلب الكبير ومن هذه السلالات المتأقلمة نجد القالمية la guelmoise والتي تمثل اكبر نسبة من سلالات الابقار المتأقلمة وطنية ونوع آخر هو نوع الشرفة cherfa من ولاية جيجل ونوع آخر السطيفية و الشلفية la chelefienne و القبائلية والشاوية وهناك نوع منتشر بكثرة في بسكرة يدعى الجربية la djerbia ولهذه الابقار كلها صفة أساسية هي صغر الحجم و قلة الحليب و لكن ما يميزها تفوقها من ناحية التأقلم ، و بإمكانها أن تعيش في ظل أقصى ظروف الصحراء و يتم تسمينها في صحراء الجزائر خاصة في الولايات المحاذية للشمال كبسكرة والوادي، و تقدم في المناسبات و الاعياد كأضحيات فردية وجماعية و يقبل عليها الأفراد والجماعات لكونها مناسبة و ما يحسب لهذه السلالة المتأقلمة أنها قليلة الأمراض و تنقل هذه الصفات لمواليدها مما يعني اعفاء الفلاحين و المربين من أعباء العناية الخاصة لو كانت سلالة أجنبية .

ب -السلالة الأجنبية: لقد سعت الجزائر و ككل دول العالم لسد الثغرة أو العجز في إنتاج الحليب واللحوم الحمراء بان قامت باستيراد هذه السلالات جميعا غير La brune des alpes سلالات ذات سمعة و نجاح عالمي ومن امثالها ابقار الهولستين و NFFP و المونتليارد و لا برين ديزالب متأقلمة تعاني من مشكلة المناخ و الجفاف ، و رغم هذه الصعوبات إلا انها تأقلمت في بعض المواطن وهي تنتج و في مجال الحليب تعطي حتى 40 لتر يوميا رغم أنها تأكل العلف الجاف و كل الأمر يتوقف على الإرادة السياسية خاصة بالنسبة لمحاصيل أساسية كالحليب و اللحوم و العالم مليء بالتجارب في هذا المجال، نذكر بدايات شركة المراعي السعودية حيث بدأت إنتاج الحليب ب 300 بقرة سنة 1977 و في سنة 2016 أصبحت 135000 بقرة منتجة للحليب من النوعية الممتازة هولستين، أي تضاعف القطيع 450 مرة شيد المشروع في محافظة الخرج 80 كلم جنوب العاصمة الرياض في صحراء قاحلة و تنتج يوميا 2500000 لتر من الحليب و يولد يوميا 200 عجل على مدار السنة و معدل الإنتاج للبقرة الواحدة من الحليب 90 لتر حليب / لليوم و تحولت المؤسسة الى شركة غذائية تنتج الحليب و مشتقاته و العصائر بمختلف أنواعها و البسكويت بجميع أنواعه لتسيطر على السوق الخليجية التي تتكون من 18 مليون مستهلك¹ ، و كمثال آخر دواجن الوطنية التي انطلقت سنة 1977 و التي تم انشاءها بالقصيم على مساحة 232 كم² ولم تكن الصحراء حاجزا و لا شدة المناخ و قساوته عائقا بل نحن لدينا أكثر من هذا هو خيار الإنتاج في الشمال و الجنوب. وقد تطورت تربية الابقار في الصحراء الجزائرية خلال الفترة من 2006-2012

وفقا للجدول التالي: (4-31) تطور تربية الابقار في الولايات الصحراوية خلال الفترة 2006-2012 الوحدة رأس

¹ <https://www.youtube.com/watch?v=AQch8jX6RON> vu le 07/04/2016 à 5:00

Source : Ministère de l'agriculture , statistiques agricoles , animaux d'élevage, Série B p 61

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أعداد الأبقار في الجنوب الجزائري لازالت ضئيلة جدا، رغم المجهودات المبذولة فعددها الإجمالي هو 344055 رأس سنة 2012، وهو ما يساوي تقريبا عدد الابل في ولاية الوادي وحدها في السنة نفسها ومن خلال الجدول السابق نجد ان أعلى ولاية في تربية الابقار في الصحراء هو 21184 بقرة في ولاية الاغواط سنة 2012 تليها ولاية بسكرة بعدد 3894 بقرة، لتأتي بعدها ولاية الوادي في المرتبة الثالثة في تربية الابقار ب 3255 رأس و تأخذ ولاية غرداية الرتبة الرابعة في تربية الابقار ب 3238 رأسا، وفي ولاية بشار بلغ عددها 1642 بقرة و ادار ب 882 بقرة، ولتأتي ورقلة ب 290 بقرة و اخيرا تندوف ب 20 بقرة كل هذا في سنة 2012 أما ولايتي تمنراست و اليزي فلا يوجد بهما حيوان

السنوات الولايات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ادرار	658	663	654	724	-	723	882
الاعواط	20183	20185	20170	20187	-	20155	21184
بسكرة	3984	3822	3684	3630	-	3659	3894
بشار	1332	1373	1400	1551	-	1609	1642
تمنراست	0	0	0	0	-	0	0
ورقلة	430	490	466	439	-	357	290
اليزي	0	0	0	0	-	0	0
تندوف	20	18	15	15	-	15	20
الوادي	3214	4039	2995	2892	-	3380	3255
غرداية	2400	2300	2280	2420	-	2988	3238
المجموع	32221	32890	31664	31858	-	32886	34405

واحد من هذا النوع طيلة فترة الدراسة.

خامسا - تطور تربية الخيول في ولايات الصحراء خلال الفترة 2009-2012: كانت ولايات الصحراء في السابق تهتم كثيرا بالخيول ولكن مع تراجع دورها كوسيلة نقل وهي ليست مصدرا للحوم الحليب ما عدى في بعض المناطق من الوطن والتي يأكل لحمها و بالتالي فالجنوب عامة والجنوب الشرقي خاصة و منطقتي العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير الخيل لا يمكن ان تساعد في التنقل بل الجمل مختص بهذه الصفة فإذا استثنينا بعض المناطق في الصحراء و التي كانت تستخدم الخيل والبغال و الحمير كوسيلة جر بسبب عدم توفر الجرارات والمحركات، و قد كانت تربية الخيول منتشرة في ولايتي الاغواط بعدد 4478 سنة 2012¹ وكان عددها في ولاية الوادي 1280 سنة 2012¹ وما نلاحظه ان عددها قد تراجع بالنسبة

¹Ministère de l'agriculture statistique agricole et animale déclaration série B pp 64

لسنة 2009 حيث كان العدد 1896² هذا بسبب توفر دعم الشباب و الذي نتج عنه عربات خفيفة صينية الصنع لتعوض وسيلة الجر بالخيول، وهو ما جعل أعدادها تتراجع بالثلث تقريبا بالإضافة الى ان الدولة اتجهت نحو تربية الابل ولم تهتم لشأن الخيول بسبب انها لا تمثل مصدرا للحوم ولا للحليب اما بقيت الولايات فكانت الاعداد التي بها تمثل قيمة الفرق الفلكلورية و ولايات أخرى كاليزي و تندوف و تمنراست فلا يوجد بها حتى حيوان واحد من هذه الفصيلة .

المطلب الثالث: تطور الأسواق و المواصلات و الاتصالات و القدرات العلمية و البحثية في

ولايات الصحراء: بالإضافة الى ما سبق من إمكانيات وقدرات تزخر بها الولايات الصحراوية هناك الأسواق التي هي نقطة التقاء بين المنتج والمستهلك و مصدر استدامة عملية الإنتاج و توسعها، و التي تعتمد في الأساس على المواصلات البرية والسكك الحديدية، و الإتصالات و كل ما من شأنه زيادة قدرات الفلاحة الصحراوية، لاكتساب الميزة التنافسية و خاصة القدرات البحثية و العلمية و التي سنتناولها مرتبة كما يلي:

الفرع الاول- تطور أسواق المنتجات الزراعية في ولايات الجنوب الجزائري: ان الأسواق هي عبارة عن نقطة التقاء البائعين بالمشتريين أو مكان التقاء العرض بالطلب مما يسمح بتبادل السلع و الخدمات مقابل النقود³ و في موضع آخر السوق هو " اجتماع بعض الناس في مكان و زمن معين للبيع و الشراء و هو مكان عام أو مبنى كبير تباع فيه سلع معينة و هو فرصة لبيع السلع و شرائها حيث تجتمع القوى المعينة للسعر و هي العرض والطلب⁴ و أسواق المنتجات الزراعية في الصحراء ذات أهمية كبيرة خاصة، في تحفيز المنتجين و هي التي تعطي معنى لقيمة انجازاتهم و كلما اتضحت نقاط البيع أكثر أي الأسواق للعارضين و الطالبين كلما زادت ثقتهم بقوة الامداد و تواصله حيث يكاد يستمر لحوالي ثمانية أشهر متواصلة من عرض المنتج ، و يجب أن نبين ان الأسواق في الجنوب يزداد عرضها من نوفمبر حتى شهر جوان حسب المنطقة ، و سنرى ان أنجح هذه الأسواق هو الذي يقرب من الشمال اين يوجد العدد الأكبر من المستهلكين حوالي 37 مليون مستهلك حسب تقديرات سنة 2017 بالإضافة الى سوق أكبر أو الطلب الأكبر و المستهدف على المدى المتوسط والطويل و هم المستهلكون فوق خط العرض 40° و من أهم الأسواق في الجنوب ما يلي:

أولا-تطور الأسواق بولاية أدرار : ان مساحة ولاية أدرار 427368 كم² و عدد سكانها 402197 نسمة و كثافتها السكانية هي 0.88 نسمة / كم² و ، تتمتع أدرار بشبكة أسواق أهمها سوق الجملة للخضر والفاكهة و الذي يتواجد ببلدية أدرار و هو سوق رسمي، توجد به مخازن غير مكيفة وهو سوق يومي

¹ Op,cit ,B pp 64

² Op,cit , B pp 64

⁴ رجم نصيب، دراسة السوق، دار العلوم للنشر و التوزيع عناية -الجزائر-2004 ص 1
¹ زكي محمود شبانة، التسويق الزراعي - المعالم الرئيسية في الاقتصاد التسويقي الزراعي المصري ، ص 141

يرتاده التجار والمزارعون يؤمن كافة ولاية أدرار و من كل الولايات المحيطة الأخرى، و توجد أسواق أخرى محلية وهي سوق¹ حي برباع سوق، حي الشيخ بالكبير سوق حي تليلان وسوق 20 أوت ببلدية أدرار، و هناك أسواق أخرى في بلديات تميمون و رقان و زاوية كنته و سوق أولف و سوق تيركوك و سوق أوقرت و كلها بلديات في ولاية أدرار .

ثانيا -تطور الأسواق في ولاية الاغواط : ان عدد سكان الاغواط 477328 نسمة ب 69069 عائلة بعشر دوائر و 24 بلدية و بمساحة 25057 كلم² بكثافة سكانية 19 نسمة /كلم²، والإنتاج الزراعي في ولاية الاغواط كما مر معنا سابقا يكفي فقط ليفي باحتياجات الولاية فقط لكونها ولاية ذات طبيعة رعوية بمعنى ميزة القرب من الأسواق و المستهلكين ، و من أهم أسواقها السوق المركزي للجلمة المتواجد ببلدية الاغواط .

ثالثا - تطور الأسواق بولاية بشار : يوجد بولاية بشار 12 دائرة و 21 بلدية و تقدر مساحتها ب 162200 كم² و عدد السكان 274866 نسمة بكثافة قدرها 1.69 نسمة/ كلم² طبقا لاصحاء 2008 . و كما راينا عند دراسة الإنتاج الزراعي انها تعد من الولايات الواعدة من ناحية تطور حجم الإنتاج و الأراضي الصالحة للزراعة ،فهي تشبه الى حد ما ولاية أدرار و لكن العزلة والبعد جعلها من الولاية لا تضم سوى سوق واحد للجلمة² في بلدية بشار ، انشئ سنة 1993 على مساحة 6311م² منه 1800 م²مغطات لا يوجد به مخازن مكيفة، و يفتقر للمرافق الضرورية كما تضم الولاية 13 سوق للتجزئة و عدة أسواق جوارية .

رابعا-تطور الأسواق بولاية تمنراست : ان عدد سكان هذه الولاية طبقا لاصحاء 2008 يقدر ب 198691 نسمة و بعدد عائلات هو 33043 عائلة بكثافة سكانية تقدر ب 0.35 نسمة/كلم² بعشرة بلديات و بمساحة 557906 كلم² وهي أكبر من مساحة فرنسا التي تقدر مساحتها ب 551500 كلم² لكن لا تضم ولاية تمنراست الا سوق واحدة و هذا بسبب ضعف الطلب و قلة السكان وفي ذات الوقت قلة النشاط التجاري و الذي يعود لسبب رئيسي وهو البعد عن مناطق الطلب الكبير و بالتالي نتوقع ان تكون الأسواق ضعيفة و محدودة و عليه يوجد بها سوق رسمي واحد للخضر والفواكه لا توجد به مخازن و يوجد سوق واحد للتجزئة ببلدية تمنراست و سوق بعين صالح و سوق ببلدية عين قزام و انتاج هذه الولاية يوجه للاستهلاك المحلي.

خامسا-تطور الاسواق بولاية اليزي : عدد سكان ولاية اليزي 54490 نسمة ب 10294 عائلة بثلاث دوائر و 6 بلديات و مساحة تقدر ب 284618 بكثافة 0.19 فردا/كلم² وفق احصائيات 2008 . ان قلة

¹ Direction de la wilaya d'adjar <http://de.w.adjar.dz/fr/index.php?optim=cm-contant&viewarticle&id=5&itewid=127vu> le 15-04-2015/à 04h20

² Direction de la concurrence de la wilaya de Bechar <http://de.w.bechar.dz/fr/index.php?optim=cm-contant&viewarticle&id=194&itewid=525> vu le 15-04-2015 à 04:45

عدد السكان و عزلة الولاية وبعدها عن الكتلة السكانية في الشمال يجعل أسواقها ضيقة و طلبها محدود و كما مر معنا ان انتاجها لايسمح حتى بتغطية الطلب المحلي ، و لا يوجد سوق للجملة للخضر والفواكه ، و لا أسواق للتجزئة فالموردون هم خواص ينتقلون بوسائلهم و هناك محلات لتسويق المتاح من الخضر والفاكهة و هناك مشاريع لانشاء أسواق بولاية اليزي فهي ولاية نفطية سياحية تفتقر الى الزراعة.

سادسا- تطور الأسواق بولاية تندوف : بلغ عدد سكان ولاية تندوف حوالي 58193 فردا¹ بعدد عائلات 10112 عائلة بعدد بلديات هو اثنين و دائرة واحدة و مساحة قدرها 159000 كلم² و بكثافة سكانية هي 0.36 فرد/كلم² و هذه الأرقام تدلل بوضوح عن وضعية السوق في هذه الولاية في ظل منطقة نائية بعيدة عن الأسواق الكبرى بحجم انتاج زراعي متدني وهي تعتمد على زراعة الخضر و التمور و عنب المائدة و ما تنتجه يوجه غالبا لتغطية الطلب المحلي ، و لا يوجد بها سوى سوق واحد للجملة و هو سوق تنظمه الدولة و لا يوجد به مخازن كبقية الولايات السابقة ناهيك عن المخازن المكيفة أو غرف التبريد مع سوقين جواريين.

سابعا--تطور الأسواق بولاية غرداية : ان عدد الدوائر هو 9 وعدد البلديات هو 13 أما عدد السكان طبقا لاحصاء 2008 هو 375988 فرد في مساحة قدرها 86105 كلم² بكثافة سكانية 4.36 فرد/كلم² و تبدو الكثافة السكانية في هذه الولاية معتبرة و في موسم الإنتاج تقدم هذه الولاية التمور و عنب المائدة و الفول السوداني و الحمضيات ما يكفي للسوق و يفيض و الذي يجري عرضه بسوق للجملة ببلدية الضاية بن ضحوة وهو سوق مجهز بمخازن مبردة و مسيرة من طرف احد الخواص و الذي يستاجر السوق من البلدية و تعرض فيه المنتجات من الخضر و الفواكه و غيرها من المزارعين و من ولايات أخرى و بالنسبة لاسواق التجزئة فيوجد سبعة أسواق مغطاة تخص بلديات القرارة بريان غرداية متليلي و المنيعا بالإضافة الى السوق الجوارى ببلدية غرداية .

ثامنا-تطور الأسواق بولاية ورقلة : ان ولاية ورقلة تحوي 10 دوائر² و 21 بلدية و مساحتها قدرها 211980 كلم² و عدد السكان هو 552539 فردا وعدد الاسر 85713 اسرة و بكثافة سكانية هي 2.6 فرد/كلم² و لا يوجد بها الا سوق مركزي وحيد وهو سوق بلدية ورقلة حيث يقصده التجار و الوسطاء والمزارعون من اجل البيع والشراء و هناك أربعة أسواق جوارية و تخص البلديات : ورقلة تقرت و عين البيضاء و النزلة و سبعة أسواق أسبوعية في كل من ورقلة و حاسي مسعود الحجيرة تبسبست ، و يوجد 11 سوقا مغطى موزعة على بلديات الولاية و يجب ان نشير الى ان الإنتاج الزراعي من التمور و البطيخ المبكر الأحمر او الأصفر و هو ما تسجل فيه فائضا و يوجه الى الأسواق المجاورة و الى مدن الشمال .

تاسعا-تطور الأسواق في ولاية الوادي : بلغ عدد سكان هذه الولاية في احصائيات 2008 حوالي 673934 فردا و بلغ عدد العائلات 95499 عائلة و كان عدد الدوائر بها 12 دائرة و البلديات 30 بلدية اما

¹ الاستاذ الهادي قطش مرجع سبق ذكره ، ص 41-57-21

² نفس المرجع السابق، ص 41-57-215

المساحة فهي تساوي 54573 كلم² والكثافة السكانية هي 12.35 فردا/كلم². ان لهذه الكثافة السكانية انعكاس على كافة الأنشطة الزراعية انتاجا و تسويقا وما يميز هذه المنطقة انتاجها للبطاطا و الطماطم و البطيخ و التمر و الزيتون و الحبوب و جميع هذه المحاصيل هي مبكرة ، و نجد أهم الأسواق بالمنطقة السوق المركزي الرسمي في الوادي بالإضافة الى أسواق أخرى مميزة كسوق حاسي خليفة و سوق المقرن و المنشية و الطرفاوي و تغزوت ، و الرباح و ورماس و الرقيبة أما أسواق وادي ربح فهي متخصصة في التمور (جامعة لمغير و سيدي عمران) .

عاشرا- تطور الأسواق بولاية بسكرة : ان عدد سكان ولاية بسكرة 730262 نسمة وعدد العائلات هو 113121 عائلة و عدد الدوائر بها هو 12 اما عدد البلديات هو 33 و المساحة 20986 كلم² و الكثافة السكانية 34.83 فرد /كلم² و نلاحظ من خلال عدد السكان و الكثافة السكانية في كل من الوادي و بسكرة ان لهذا اثر قوي في وجود طلب محلي على المحاصيل الزراعية مما يدفع للإنتاج ، أكثر و لكونها الولاية المحاذية لمناطق الشمال فهي قريبة من الكثافة السكانية الأعلى في الجزائر و هي موجودة على مستوى الشرق الجزائري وهذا يحفز على الإنتاج و تشكل الأسواق فنجد في بسكرة السوق المركزي فلياش للخضر و الفاكهة و السوق المركزي، الحاجب للتمور و يوجد بها سوق المزرعة الوطني بمساحة هكتارين و سوق عين الناقة على مساحة ستة هكتارات ، و سوق لغروس الوطني على مساحة اثنا عشر هكتار و تم انشاء 22 سوق جوارية منها 14 مغطاة موزعة على مختلف بلديات بسكرة .

الفرع الثاني : تطور المواصلات و الاتصالات في ولايات الجنوب:

أولا - تطور المواصلات : تعد المواصلات العصب الأساسي للحياة في الصحراء الجزائرية فالتجارة و الزراعة و الصناعة و الانسان يعتمد عليها في تنقلاته و خدماته و نجد من أهمها .

أ-الطرق البرية في الصحراء الجزائرية : وهي تنقسم بين طرق وطنية رئيسية و طرق ولائية و طرق بلدية اما الطرق الرئيسية كالتى تربط العاصمة الجزائر و الاغواط و غرداية و المنيعه و عين صالح اراك تمر است عين قزام .

و الطريق الثاني الرئيسي و الذي يربط ورقلة تقرت بسكرة باتنة و قسنطينة .
و الطريق الثالث يوجد على مستوى الجنوب الغربي و يربط رقان بأدرار و بني عباس و بشار و عين الصفراء و سعيدة ثم الطريق السيار شرق غرب.

و هناك طرق وطنية ولائية كالذي يربط الوادي بسكرة ببوسعادة و الذي يربط حاسي مسعود ورقلة، و عين ام الناس حاسي مسعود ، و الذي يربط المنيعه تميمون .

و هناك طرق أخرى داخل الولايات وهي كثيرة خاصة تلك التي تم تشييدها بعد سنة 2000 و التي فكت العزلة عن كثير من من المدن و القرى و نتج عن هذه الطرق عمران و تجارة و زراعة كثيرة ولكن رغم ما تقول انه كثير و لكن بالنسبة الى ولايات بحجم عدة دول مثلا ولاية بشار 162200 كلم² و التي تفوق مساحتها مساحة كل من لوكسمبورغ و الدنمارك و بلجيكا و هولندا و سويسرا مجتمعة .

ب-السكك الحديدية : وهو ثاني خطوط النقل و المواصلات بعد خطوط النقل البري في الجنوب الجزائري و هي تضم السكة الحديدية الشرقية و المتمثلة في الخط الممتد من تقرت نحو بسكرة نحو باتنة و هناك مشاريع لتمديده نحو ورقلة و حاسي مسعود و مناطق الإنتاج النفطي بموانئ جنجن و سكيكدة .

و هناك خط حديد الوسط الرابط بين غرداية الجلفة و العاصمة ولازال برنامج من الجلفة الى غرداية .
و هناك الخط الغربي للنقل بالسكك الحديدية و الذي حاليا ينطلق من بشار الى عين الصفراء مشرية سعيدة الى مستغانم وارزيو .

ج-النقل الجوي بالجنوب الجزائري : بالنسبة لمساحة كالصحراء الجزائرية فانه لا يسهل امر التنقل و خاصة السلع الزراعية من والى الشمال لما يصيبها من تلف و سهولة العطب الا اسطول من الطائرات لنقل البضائع الكبيرة و لكن هذا غير متوفر حاليا حيث ان كل الموجود هي طائرات لنقل الافراد و نستطيع ان نقف على امر النقل الجوي و ذلك عن طريق معرفة عدد المطارات و نوعها في الجنوب الجزائري و التي هي كما يلي :

المطارات الدولية :

صنف أول : غرداية .

صنف ثاني : حاسي مسعود عين ام الناس ادرار تمنراست .

المطارات الوطنية :

✓ بشار الوادي ورقلة عين صالح جانت بسكرة اليزي .

مطارات محلية جهوية :

✓ برج باجي مختار تندوف تيميمون الاغواط .

✓ مطارات محددة المهام .

✓ حاسي الرمل .

ثانيا-تطور الاتصالات : تعتبر مؤسسة البريد والمواصلات المؤسسة الأولى في الجزائر التي أسندت لها مهمة توسيع شبكة الاتصالات بالبرق و الهاتف و البريد و عملت هذه المؤسسة على تطوير هذا القطاع في كل البلاد و التي منها الولايات الصحراوية و التي عملت خلال جميع مراحل المخططات على التطور و استمرت هذه الفترة بالاحتكار شبه التام لصالح بريد و مواصلات الجزائر الى ان جاء القانون رقم 03-2000 الصادر ب 05 اوت 2000 و الذي ينص على إعادة هيكلة البريد و المواصلات و بالتالي فصل نشاط البريد عن نشاط الاتصالات في ظل اقتصاد السوق و تم انشاء مؤسسة اتصالات الجزائر في اول جانفي 2003¹ و عليه أصبحت مؤسسة اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية ذات أسهم برؤوس أموال عمومية تنشط بفروعها:

- اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) .

- جواب انترنت .

¹ http:www . algérie télécom . dz (15-04-2014)

و اتسع استثمار المؤسسة بين 2004-2008 ليبلغ حوالي 2.5 مليار دولار و من هنا بدأت المهام الجديدة للاتصالات الجزائر في محاولة السيطرة ضمن الفضاء الواسع للصحراء الجزائرية و بدأت موبيليس و التي تعتبر الأكثر انتشارا في الصحراء الجزائرية لاتساع نطاق تغطيتها و هناك فرع آخر من اتصالات الجزائر وهو ATS خط الجزائر للاتصالات بالساتيليت و في تاريخ 2004/07/11 دخلت خدمة المتعامل الأجنبي اوراسكوم تيليكوم للهاتف النقال في الجزائر و بالتالي ازدادت الشبكة توسعا و خاصة في الولايات الصحراوية و في 2004/04/25 انتقلت ولايات الصحراء من الاحتكار الثنائي الى الاحتكار الثلاثي موبيليس -جازي -اوريدو (والتي كانت نجمة سابقا) لتغطي الاتصالات عن طريق الهاتف النقال كل المناطق في الصحراء ماعدا بعض المناطق التي تكون التغطية فيها ضعيفة و في سنة 2014 بلغ عدد المشتركين في الهاتف حوالي 35 مليون مشترك ليعبر عن مدى أهمية هذه الوسيلة لما لها من دور كبير في فك العزلة عن المنتجات الفلاحية و الوصول الى الأسواق و الاتصال بين المزارعين و المرشدين و نقاط البيع و ما يسهله ذلك من تصريف للمنتجات و الترويج لها و بالتالي اصبح التاجر في قسنطينة أو في العاصمة أو في تلمسان يتصل بكل سهولة ليسأل عن الأسعار و يسأل عن الكميات المعروضة و يحدد عن طريق المنظمين في السوق متى يأتي ليأخذ السلعة¹ و بالتالي تكون الاتصالات قد مهدت الطريق لعصر أوسع من التسويق خاصة مع انتشار الصورة في الهواتف الذكية و التطبيقات و الخدمات الحديثة اذا ما تم توسيع التغطية أكثر حيث أصبح بإمكان المزارع ان يزرع و يستشير الاخصائي بالصوت والصورة لينتج و يقدم بضاعته للتجار بالصوت والصورة لتعقد الصفقات بواسطة منظمين عن بعد و هكذا سيكون لهذه الميزة في الاتصال اذا ما تم رعايتها و تطويرها مساهمة فعالة و جد مؤثرة في خلق ميزة تنافسية للقطاع خاصة مع ما سنوضحه بشأن المحصول المبكر و حسب تصريح لوزيرة الاتصال ايمان هدى فرعون في 2017/03/26 في ان التغطية في الجنوب و المناطق النائية بدأت منذ 2000 و في 2015 شرع في العمل فعلا على تغطية تلك المناطق الحدودية و المعزولة في الجنوب و نحن في انتظار النتائج بعد بضعة أشهر لتلك المناطق التي من الواضح انها غير مجدية بالنسبة للمستثمرين الخواص نظرا لعزلتها و قلة السكان بها.

الفرع الثالث - تطور القدرات البحثية و العلمية في الجنوب : و للقدرات العلمية والبحثية في الجنوب التأسيس للنهضة في جميع المجالات الزراعية و الصناعية و الخدمية و لأدل على ذلك هو حجم الانفاق الذي توجهه الدول المتقدمة لباحثيها و أساتذتها وهي مرتبة كما يلي:²

✓ السويد تخصص ما نسبته 3.7% من الناتج الوطني لتمويل البحث العلمي .

²المنظم لسوق المزرعة الوطني

¹ بالكبير بومدين : مناخ البحث العلمي واستشراق العقول ، جريدة النصر ، 2-2-2015 الجزائر

www.annasonline.com

- ✓ فنلندا تخصص ما نسبته 3.5% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي .
- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية تخصص ما نسبته 2.7% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي
- ✓ فرنسا تخصص ما نسبته 2.5% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي .
- ✓ الجزائر تخصص ما نسبته 0.5% من ناتجها الوطني لتمويل البحث العلمي .

لذلك تاتي الجزائر في مقدمة الدول العربية الأكثر هجرة لادمتها بما يعادل 215 الف الى 347 الف كفاءة علمية و بناء على هذا المدخل العام الذي يوضح وضع الجزائر عامة نريد ان نعرف الى اين وصلت الجامعات في الجنوب الجزائري و المراكز الجامعية والمراكز البحثية .

أولا - الجامعات بالجنوب الجزائري :

أ-جامعة غرداية : تم انشاءها طبقا للمرسوم التنفيذي 12-284 في 04 جوان 2012 حيث كان عدد الطلبة 7365 طالبا سنة 2012-2013 و عدد الأساتذة هو 230 أستاذ يوجد بها 6 كليات وهي كلية علوم الطبيعة والحياة و كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير و كلية الآداب و اللغات و كلية الحقوق و العلوم السياسية و كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية و كلية العلوم والتكنولوجيا .

ب-جامعة الوادي : تم انشاء هذه الجامعة بموجب القرار 12-243 المؤرخ في 04 جوان 2012 بعدد من الأساتذة هو 575 أستاذ و كان عدد الطلبة في جوان 2013 هو 16150 طالب و ب55 شعبة علمية وادبية و 6 كليات هي كلية العلوم والتكنولوجيا و كلية علوم الطبيعة والحياة و كلية الآداب و اللغات و كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية و كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير و كلية الحقوق و العلوم السياسية

ج - جامعة قاصدي مرباح ورقلة :تكونت بموجب القرار رقم 13-100 في 14 مارس 2013 بها 84 شعبة وعدد الطلبة 25601 طالب في السنة الجامعية 2013-2014 اما عدد الأساتذة بها 1016 أستاذ بها 10 كليات هي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - كلية علوم الطبيعة والحياة - كلية المحروقات و الطاقات المتجددة و علوم الأرض والكون - كلية الآداب واللغات - كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - كلية العلوم التطبيقية - كلية الطب .

د-جامعة عمار ثليجي الاغواط: تم تكوين هذه الجامعة بموجب القرار 07-270 الصادر في 19 سبتمبر 2001 و كان عدد الطلبة خلال الموسم الجامعي 2014-2015 يفوق 22380 طالبا موزعين على 75 تخصصا وكان عدد الأساتذة المؤطرين هو 958 أستاذا و يوجد بها ثماني كليات هي :-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير .

- كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية و الحضارة .

- كلية الحقوق و العلوم السياسية .

- كلية علوم الطبيعة والحياة .

- كلية الطب .

- كلية الآداب و اللغات .

- كلية الهندسة المدنية و الهندسة المعمارية .

- معهد علوم وتقنيات الرياضة البدنية.

هـ - جامعة محمد خيضر بسكرة :تعد جامعة بسكرة من أكبر الجامعات في الجنوب حيث بلغ عدد الطلبة بها في الموسم الجامعي 2016-2017 حوالي 31000 طالبا منهم طلبة الماستر 8798 والطلبة الأجانب 177 و بعدد أساتذة 1333 وانتقلت الى مصاف الجامعات بموجب المرسوم التنفيذي 90-09 المؤرخ في 17 فيفري و بلغ عدد الكليات سبعة :

- كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة والحياة .

- كلية العلوم التكنولوجية .

- كلية الحقوق والعلوم السياسية .

- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

- كلية الآداب واللغات .

- كلية الهندسة .

- كلية العلوم الزراعية و الري.

- معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية.

و - جامعة محمد طاهري بشار :تم إنشاءها بموجب القرار رقم 07-09 المؤرخ في جانفي 2009 يتواجد بها حوالي 12000 طالب يؤطّرههم 600 أستاذ و بها سبعة كليات وهي :

- كلية العلوم والتكنولوجيا .

- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

- كلية الآداب و اللغات.

- كلية الحقوق و العلوم السياسية .

- كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية .

- كلية الطب .

- كلية العلوم الدقيقة .

- كلية علوم الطبيعة والحياة و تعد أكبر جامعة في الجنوب الغربي .

ثانيا - المراكز الجامعية بولايات الصحراء الجزائرية :

أ - المركز الجامعي بتمنراست : انشئ بمقتضى القرار 120-المؤرخ في 20 سبتمبر 2004 و سمي المركز الجامعي أمين أمقال الحاج موسى أق اخاموك و حسب تعداد الموسم 2013-2014 فعدد الطلبة بلغ 4089 طالبا يؤطّرههم 148 أستاذ وبها خمس معاهد هي :

- معهد الآداب واللغات .

- معهد الحقوق والعلوم السياسية .

- معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
- معهد العلوم الإنسانية و الاجتماعية.
- معهد العلوم التكنولوجية.

ب- **المركز الجامعي تندوف** : تصل طاقة استيعابه في الموسم الجامعي 2013-2014 الى 1000 مقعد بيداغوجي و يسمى بالمركز الجامعي علي كافي و يضم التخصصات التالية معهد الهندسة الكهربائية و الهندسة المدنية و العلوم الاقتصادية و الكيمياء الصناعية و الإعلام الآلي و الحقوق و التسيير و البيولوجيا و علم النفس و علوم الأرض و الكون و اللغات و الأدب العربي .

ج - **المركز الجامعي اليزي** : و هو المركز الجامعي المسمى الشيخ نمود بن مختار بعدد من الطلبة هو 300 طالب في الموسم الجامعي 2015-2016 في تخصص العلوم و الاقتصادية و الآداب و اللغة الفرنسية و يتربع على مساحة 20 هكتار بسعة 2000 .

منصب بيداغوجي

د - **المركز الجامعي آفلو** : افتتحت في البداية كملحقة لجامعة الأغواط و في 09 أكتوبر 2012 تم الإعلان عنه كمركز جامعي بالتخصصات التالية : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و الحقوق و العلوم السياسية و العلوم الإنسانية و الاجتماعية و لغة و أدب عربي .

ثالثا - **مراكز البحث** : و نقصد بها تلك المراكز البحثية التي أنشأت لهدف بحثي محددو ذلك في ولايات الجنوب و سنحاول معرفة دور كل منها و أين تتواجد:

أ - **المركز الوطني لأبحاث العلوم البترولية** : أنشئ هذا المركز في ولاية ورقلة يستجيب للاحتياجات العلمية و البحثية في هذه المنطقة و التجديد و من أجل مساعدة ولايات الصحراء في ذلك و لمواكبة العمليات التطبيقية على أرض الواقع للمؤسسات الوطنية و الأجنبية و للمساهمة في تلبية احتياجات هذا القطاع الاستراتيجي و المهم .

ب - **المركز الوطني لأبحاث العلوم الأدبية والتاريخ** : وهو مركز متخصص في التاريخ و الآداب و التراث و الآثار و مقره غرداية.

ج - **المركز الوطني لأبحاث العلوم الزراعية** : و هذا يغطي كل الأبحاث المتخصصة في العلوم الزراعية من نباتية و حيوانية و مقره بمدينة تندوف.

د - **المركز الوطني لأبحاث العلوم الاجتماعية** : تم إنشائه لأجل تلك الأبحاث المتخصصة في الناحية الاجتماعية مقره تمنراست .

هـ - **المركز الوطني للبحث و العلوم الإسلامية و الحضارة** : وهو مركز متخصص في الأبحاث المتعلقة بالدين الإسلامي و الحضارة الإسلامية و الحضارات الأخرى مقره بالأغواط.

و- مركز البحث العلمي المتخصص في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي :وهو مؤسسة بحثية أنشأت بموجب القرار الوزاري 76 المؤرخ في 22 ماي 2004 وهو تابع لمركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER) يوجد أدرار .

ز - مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة **CRSTRA**: وهذا المركز تتجه أبحاثه لتلك التقنيات التي تخص المناطق الجافة أو مناطق الصحراء ويوجد مقره ببسكرة .

ك - المعهد التقني لتنمية الفلاحة الصحراوية **ITDAS**:وهو يبحث ويساعد الفلاحين في حل المشاكل التقنية كمعاينة التربة و الأمراض و إجراء التجارب على النبات و الحيوان و الإرشاد من أجل تطوير الفلاحة الصحراوية و مقره موجود بعين بالنوي ببسكرة .

و ما لاحظناه على الجامعات والمراكز البحثية في الجنوب خاصة الجامعات حيث نجد ان التخصص الفلاحي غير موجود سوى بجامعتين بسكرة و ورقلة و هناك في الصحراء كلها ثلاث مراكز بحث متخصصة في الزراعة و لكن الجيد في هذه الجامعات كلها و المركز الجامعية أن أغلبها تحتوي على قسم العلوم التكنولوجية و العلوم البيولوجية و علوم الأرض و حتى علم المياه و هما الأساس لعلم النبات و الحيوان .

خاتمة الفصل الرابع :

من خلال دراستنا في هذا الفصل ، اتضح لنا ان انه خلال خمس وخمسين سنة من البناء ، و التأسيس ، و التنظيم مرت فيه الفلاحة الجزائرية عبر مراحل كانت تعد أساسية ، كالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية لتأتي بعدها مراحل انتقالية ، حيث بدأت المراجعات من أجل تصحيح الأخطاء السابقة ، و هكذا بدأت تبرز ملامح المستغلات الفلاحية و المستثمرات الفلاحية الخاصة ، و التي تعود أصولها التاريخية ، لقطاع الأهالي إبان الاستعمار و بعده القطاع الخاص ، و الذي بقي مهمشا لفترة طويلة الى ان صدر القانون 87/19 في ديسمبر 1987 و الذي يوضح كيفية استغلال الأراضي الفلاحية ، و كانت لكل هذه المراحل مرافقة تخطيطية استثمارية و برامج استثمارية كان الهدف منها النهوض بالقطاع الزراعي و دفعه عن طريق تلك الاستثمارات ، و التي كما رأينا من خلال مقارنة حجم الاستثمار في الزراعة بالصناعة في المرحلة الأولى أين نجد أن القطاع الفلاحي لم يحضى بنفس الاهتمام الذي خصت به الصناعة ، و استمر الوضع كذلك طيلة المرحلة الثانية في البرامج الاستثمارية ، أين نجد أن النسبة خلال المخطط الثلاثي الأول 1969-1967 بلغت 16% من المخطط أو البرنامج ، لتصل الى 4.71% في البرنامج 2014-2015 ، و رغم هذه السلبية التي لمسناها و التي كانت ظاهرة فقد كان لهذه التجربة في مجملها عميق الأثر في ابراز قطاع الفلاحة الصحراوية ، كقطاع ذو مؤهلات و قدرات مساحية ، و إنتاجية ، أثرت على بقية القطاعات الأخرى و في تغذية الشعب الجزائري ، و أصبحت تعد في البرامج الوطنية التصديرية ، وهذا ما يؤهل الفلاحة الصحراوية لاكتساب الميزة التنافسية و خاصة في المحاصيل المبكرة .

الفصل الخامس

دور المصنوع المبركر في ايجاد

الميزة التنافسية دراسة ميدانية

بولاية بسكرة

مقدمة: من خلال الفصل الاول من الدراسة، و الذي تطرقنا في المبحث الاول منه لأسباب تميز بعض

الحضارات تاريخيا ، و رأينا فيه أن الامم بحثت في اعماق الميزات و السمات ، التي تجعلها في الريادة
فسولون قائد الحضارة اليونانية، و ازدهارها هو تلميذ سقراط ، و الاسكندر المقدوني هو تلميذ ارسطو

طاليس ، فالانتقاء و التميز يولد التميز و النقاء و التفوق . والجزائر في وقتنا الحالي تحتاج الى كل ميزة وكل تميز في جميع مواردها ، و خاصة في حالة الانتاج النباتي في الصحراء ، و المحصول المبكر في ولاية بسكرة ، و الذي سنقوم بدراسته ميدانيا فنتعرف الى موطن المحصول المبكر ، و الذي يتكون من ستة عشر منتوجا (من الخضر المبكرة) ، فالمحصول المبكر هو ذلك المحصول الذي يمكن ان نمزج فيه بين تلك الهبات و المزايا الطبيعية (خصائص البذور و التربة و المناخ و المياه و البيئة.....الخ) ، مع الهبات و المزايا المكتسبة الصناعية و التكنولوجية و البحثية العلمية ، لنحصل على منتجات مبكرة ، او محصول مبكر وهو ما يطابق معنى الميزة النسبية الديناميكية او الميزة التنافسية لدى بورتير . و عليه سيكون المحصول المبكر تلك المحاصيل الحقلية و التي تأتي متقدمة عن غيرها في شمال الوطن ، و الدول فوق خط عرض 40° ، و لقد تبين ان هذا المحصول كان يوجد ما يشبهه ابان الفترة الاستعمارية ، و هي البواكير ، و كان هدفنا من هذا الفصل هو توضيح تطور المساحة ، و الانتاج ، و الانتاجية للمحصول المبكر ، و تكلفة المحصول المبكر ، و حساب ربحه ، و تميز الانتاج بالحجم الكبير ، لنقوم بدراسة العوامل المختلفة بدلالة الزمن و تقييم درجة الترابط ، و دور كل هذا في الحصول على ميزة تنافسية ، و سنتطرق الى جميع هذه الافكار في المباحث الالية :

المبحث الاول : سنقوم بالتعريف بالولاية ، موقع القطاع ، نشأته و تطوره.

المبحث الثاني : سنتطرق فيه لتطور المساحة ، و الانتاج ، و الانتاجية للمحصول المبكر و دورها في تكوين الميزة التنافسية للقطاع

المبحث الثالث : سنبين دور المحصول المبكر في تكوين الميزة التنافسية للقطاع ، و الاثار المترتبة عن المحصول المبكر في القطاع ، و المنطقة ، و الوطن .

المبحث الأول : التعريف بالولاية موقع القطاع و نشأته : ان ولاية بسكرة تتميز بمحاصيل أساسية وهي الحيوانية و النباتية و التمور ، و المحصول المبكر و الذي سنتطرق الى موطنه و تعريفه و تاريخ نشأته و ذلك وفق ما يلي :

المطلب الأول : ولاية بسكرة موقع القطاع المحاصيل المبكرة : سنتطرق من خلال هذا المطلب الى التعريف الاداري ، و الجغرافي ، و المناخي ، و تطور المحاصيل الفلاحية ، و الطاقة و الاسواق ، خلال الفترة 2009-2016 .

الفرع الأول : التعريف الإداري الجغرافي و المناخي لولاية بسكرة (أو لمنطقة المحصول المبكر) :

أولاً-التعريف الإداري و الجغرافي : تقع ولاية بسكرة في الجنوب الشرقي للجزائر¹، في جنوب سلسلة جبال الأوراس ، وهي تبدو كمنطقة محصورة بين الشمال و الجنوب ، بمساحة تقدر ب 21671.2 كم² وهي تمتد إلى أن تصل شط ملغيغ في الجنوب الشرقي ، وإلى العرق الشرقي من جهة الجنوب الغربي ، و ترتفع عن سطح البحر ب 125 م و تقع بين (latitude34°52'N، longitude5°38'E) و تقع جنوب شرق الجزائر العاصمة، على مسافة 425 كم، تحدها من الشمال ولاية باتنة، ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة، و في الشمال الغربي ولاية المسيلة، و من الجنوب الغربي ولاية الجلفة، و من الجنوب ولاية الوادي ، و ولاية ورقلة، و قد نتجت ولاية بسكرة عن التقسيم الإداري² 1974 و 1984 وهي تحتوي حاليا على إثنا عشرة دائرة، وهي بسكرة سيدي عقبة، طولقة، أولاد جلال ، سيدي خالد ، القنطرة مشونش ، الوطاية، زريبة الوادي، جمورة ، فوغالة ، و أورلال، و بها 33 بلدية و بعدد سكان قدر بسنة 2013 ب 830569 نسمة ، و هي تتكون من عدد من المناطق ندعوها الزيبان، فهناك الزاب الشرقي، و الزاب الغربي وهي تعني الواحة الشرقية و الواحة الغربية أما الزاب فهي كلمة أمازيغية تعني الواحة ، و تتموضع في هذه الولاية عدد من السلاسل الجبلية في الجهة الشمالية من الولاية ، بإرتفاعات مختلفة قد تصل إلى 1500 م ، و يوجد بها عدد من المناطق الزراعية متنوعة و مختلفة بين سهلية وهضاب، و مناطق منخفضة، و مناطق جبلية، و هذه المناطق التي هي محصورة بين الشمال و الجنوب من الناحية التضاريسية و البيئية، و المناخية، و هذا الانتقال بمحاذاة الأطلس الصحراوي، و هذا ما يؤدي إلى تشكل أربع مجموعات إيكولوجية، و التي تسمح بتطور الزراعة و تنوعها، و تتسم كل منطقة بما يلي³:

ثانيا -التضاريس ومصادر المياه و توزيع الأراضي

أ-المناطق الجبلية : و هي تقع إلى الشمال الشرقي من ولاية بسكرة ، و هي تقريبا خالية من أي غطاء نباتي طبيعي، و تتركز بها الزراعات الجبلية، كالأشجار و تربية النحل و تربية الحيوان و تشمل القنطرة و جمورة و مشونش و مساحتها تشكل 12 % من المساحة الكلية للولاية .

ب-مناطق الهضاب : و تقع من الجهة الغربية و تتجه نحو الشمال الغربي و الجنوب الغربي، و تشمل دوائر أولاد جلال و سيدي خالد و جزء من دائرة طولقة و بها مناطق رعوية و تنجح بها تربية الأغنام خاصة نوع أغنام أولاد جلال ، و هي تمتد على 56 % من المساحة الكلية للولاية و أصبحت تنوع حاليا بين الإنتاج الحيواني و النباتي خاصة بعد إطلاق المبادرة الخاصة ، و البرامج الفلاحية المتتابعة و تميزت بزراعات مختلفة كالزراعات الحقلية ، و النخيل و الزراعات المحمية، و الزراعات الصناعية .

¹ ANRH : recharge artificiel de la nappe altucriale d' oued Biskra projet – wadismar

² Présentation géo- administratif de la wilaya de Biskra(DS.A 2015)

³ DSA 2015 op,cit p15

ج-المناطق السهلية : وهي تشمل دوائر كل من الوطاية ،سيدي عقبة زربية الوادي ،الغروس و طولقة و تقدر نسبتها إلى المساحة الكلية للولاية ب 22 % و تنجح بها الزراعات الحقلية، والنخيل و الزراعات المحمية ،و الزراعات الصناعية .

د- مناطق المنخفضات : وهي تشمل 10 % من تراب الولاية ،و تقع جنوب الولاية ،و تتصل بشط ملغيغ وإذا نظرنا إلى تطور التوزيع العام للأراضي حسب طبيعة استخدامهما في ولاية المحصول المبكر كما هو موضح في الجدول التالي خلال الفترة 2009 إلى 2016 :

الجدول (5-1) تطور التوزيع العام للأراضي بولاية بسكرة (2009-2016)

2016-2015		2015-2014		2014-2013		2013-2012		2012-2011		2011-2010		2010-2009		المواسم الفلاحية والمساحة والنسبة المنوية توزيع الأراضي
%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	%	المساحة هـ	
8.62	185473	8.62	185473	8.62	185473	8.62	185473	8.62	185473	8.62	185473	8.62	185473	المساحة الفلاحية الصالحة
6.62	109500	6.57	108622	6.4	105920.85	6.25	104079	6.21	103950	6.02	100680	5.96	98478	أراضي مسقية
84.69	1399746	84.69	1399746	84.69	1399746	84.69	1399746	84.69	1399746	84.69	1399746	84.69	1399746	أراضي بور ومسقية
4.09	67532	4.09	67532	4.09	67532	4.09	67532	4.09	67532	4.09	67532	4.09	67532	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76.84	1652751	76.84	1652751	76.84	1652751	76.84	1652751	76.84	1652751	76.84	1652751	76.84	1652751	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
87.58	97729	87.58	97729.15	87.58	97729.15	87.58	97729.15	87.58	97729.15	87.58	97780	87.58	97729	الغابات
12.42	13864	12.42	13864	12.42	13864	12.42	13864.00	12.42	13864	12.42	13864	12.42	13864	الحلفاء
5.19	111593.1 5	5.19	111593.15	5.19	111593.15	5.19	111593.25	5.19	111593.15	5.19	111644	5.19	111593	مجموع الغابات
17.97	366635.8 5	17.97	386635.85	17.97	386635.85	17.97	386635.85	17.97	386635.85	17.97	366586	17.97	386636	أراضي غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة
100	2150980	100	2150980	100	2150980	100	2150980	100	2150980	100	2150980	100	2150980	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر من اعداد الباحث بناء على وثائق المنوغرافيا من مديرية المصالح الفلاحية بسكرة (2009-2016)

من خلال الجدول السابق يتضح ان كل المساحات و الأراضي بقيت ثابتة، و يتضح ذلك من خلال النسب التي تشكلها عند كل مرحلة، ونجد ان المساحة الوحيدة التي تتغير في قيمتها و نسبتها و بصورة متزايدة هي مساحة الاراضي المسقية، نسبتها من 2009 حيث كانت 5.96% و بلغت 6.62% سنة 2016. و هذه القيمة تجسد حركية المساحة، و تطورها من سنة لآخرى في قطاع المحصول المبكر.

هـ-مصادر المياه : إن منطقة الزيبان توجد بالحدود الشمالية الشرقية، لحوض هو مصب لعدد من الأودية، و هذا ما يجعل هذه المنطقة ذات قدرة مائية ضخمة، سواء باطنية (توجد سبعة طبقات مائية)³⁹⁴ و يوجد بها سدان هما سد فم الغرزة و سد منبع الغزلان. أما عن المياه السطحية نجد العديد من الأودية وهي وادي الجدي، واد بسكرة، واد العرب، و واد الأبيض³⁹⁵

ثالثا-المناخ بولاية المحصول المبكر : و نقصد به الأمطار و رصد الحرارة الشهرية المتوسطة، و القصوى والدنيا، و الرياح، و الرطوبة المتوسطة النسبية، و متوسط التبخر الشهري كما هو مسجل من خلال الديوان الوطني للارصاد الجوية بسكرة المرحلة (1967-2010).

أ-التساقط المطري خلال الفترة (1967-210) هو مصدر مهم جدا للمياه في الصحراء، فعلى الرغم من قلته إلا أنه مهم جدا للنبات والحيوان و خاصة المحاصيل المبكرة، فهي تساعد على إيجاد مناخ خاص و الكميات المتساقطة خلال الفترة كانت كما يلي :

الجدول (2-5) متوسط التساقط المطري خلال 2010-1967

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
التساقط مم	16.4	9.4	13.9	12.9	11.6	4.8	1.5	4.7	20.8	15.4	17.8	9.5	138.7

المصدر: ONM Biskra- 2015

من خلال هذا الجدول يتضح أن مناخ المنطقة يتميز بعدم انتظام التساقط المطري بين الأشهر، و هذه هي أبرز سمات الأمطار في الصحراء، كميات غير كافية و متذبذبة، فهي خلال كل السنة تعطي متوسط بين السنوات حوالي 138.7 مم سنويا، بأعلى قيمة تساقط شهري وهي المسجلة بشهر سبتمبر 20.8 مم.

ب-الحرارة : و نقصد بها معدل الحرارة المتوسط السنوي، و الشهري، و الذي يظهر واضحا أثره على كل الظواهر البيولوجية، مثل التبخر و النتح و الرطوبة، و بواسطتها تتضح معالم المحصول المبكر، و درجات التبكير في المحاصيل المختلفة. و هذه قيم الحرارة الشهرية الدنيا، والعليا، و المتوسطة، و التي تخص منطقة المحصول المبكر خلال المرحلة (1967-2010)

الجدول (3-5) درجات الحرارة المتوسطة و الشهرية (العظمى والدنيا و المتوسطة) خلال المرحلة (1967-2010)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
--------	-------	-------	------	-------	-----	------	--------	-----	--------	--------	--------	--------	---------

³⁹⁴ ANRH Biskra

³⁹⁵ DSA 2015,op,citp15.

القيمة المتوسطة													
27.67	17.3	21.5	28.2	34.0	39.2	40.1	36.7	31.0	26.1	22.2	18.9	16.8	درجة الحرارة العليا C°T°
22.32	14.9	16.2	22.5	28.5	33.4	33.9	30.8	25.5	20.3	16.7	13.5	11.6	درجة الحرارة المتوسطة C°T°
16.55	7.9	11.7	17.5	22.9	27.2	27.2	24.1	19.3	14.5	11.1	8.3	6.9	درجة الحرارة الدنيا C°T°

Source : (O N M Biskra 2015)

و من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن موسم الحرارة يمتد من ماي إلى غاية شهر أكتوبر، خلال هذه الفترة فإنه يكون أقل من متوسط معدل الحرارة السنوي. و على هذا النسق يمكن أن نقسم السنة إلى فترة حارة أعلى من 22.32 °C، و فترة باردة أدنى من معدل متوسط الحرارة السنوي 22.32 °C

ج-الرياح : إن للرياح دور كبير في التأبير، و نضج الثمار، و إبعاد الغبار و، الرمل و نقله من منطقة إلى أخرى و الجدول (4-5) يبين متوسط معدل سرعة الرياح المسجل في محطة بسكرة خلال 1967 - 2010

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
سرعة الرياح (م / ثا)	5.7	5	4.4	3.9	3.4	3.1	2.7	3	4	4.8	5.5	5.9	4.28

Source : O N M Biskra 2015

و من خلال هذا الجدول يتضح أن أعلى معدل متوسط الرياح الشهري سجل 5.9 م/ثا سجل خلال شهر ديسمبر كما أن أضعف رياح بمتوسط شهري قدره 2.7 م/ثا سجل خلال شهر جويلية

د-الرطوبة النسبية : و هو يقيس نسبة بخار الماء في الهواء العظمى، في ظل الظروف السائدة و تقاس بواسطة هيقروماتر ، و بحسب القياسات التي أجرتها مصلحة الرصد الجوي ONM Biskra

الجدول (5-5)المتوسط الشهري للرطوبة النسبية للجو المسجلة بهذه المحطة خلال الفترة (1967-2010)

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
الرطوبة النسبية	57	50	44	39	34	31	27	30	40	47	57	59	42.92

Source : O N M Biskra 2015

إن الرطوبة النسبية المتوسطة الشهرية خلال المرحلة 1967-2010 ، تدور حول 59 % في شهر ديسمبر ، و 27 % خلال شهر جويلية، أما الأشهر الأكثر رطوبة نوفمبر، ديسمبر ، جانفي، و فيفري، بالنسب الآتية على التوالي: 57 % و 59 % و 57 % و 50 %

هـ-التبخر : إن التبخر هو العنصر الأهم في المناخ، بعد التساقط المطري و هو يمثل عملية تحويل الماء المتواجد بالأرض إلى الفضاء، بواسطة ظاهرة التبخر للمياه السطحية ، و المياه المتواجدة بالتربة . و يتأثر

برطوبة الجو، و سرعة الرياح و درجة حرارة المياه ،و الهواء ،و الإشعاع الشمسي و الضغط الجوي و طبيعة التربة، و قد كان التبخر الشهري خلال المرحلة كما هي موضحة بالجدول الآتي :

(5-6)التبخر الشهري 2015

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
التبخرمم	129	154	219	278	345	401	449	421	300	218	154	124	3192

Source : O N M Biskra 2015

إن التبخر في منطقة الدراسة وهي منطقة المحصول المبكر هو مؤشر مهم جدا، فكما يتضح من الجدول السابق ،فإن أعلى درجات التبخر سجلت في شهر جويلية 449 مم، أما أدنى درجات التبخر فهي تقدر ب 124 مم سجلت خلال شهر ديسمبر .

رابعا - توزع المساحات الكلية و المسقية الفلاحية حسب البلديات 2009-2016 :لقد تطورت المساحة الفلاحية و الاراضي المسقية حسب البلديات وفق الجدول الآتي خلال الفترة من 2009 إلى 2016 كما يلي :

الجدول (5-7)تطور المساحة المسقية بالنسبة للمساحة الكلية من 2009 إلى 2016 حسب البلديات

المساحة : هكتار(هـ)

البلدية	المساحة الصالحة للفلاحة 2010-2009		المساحة الصالحة للفلاحة 2013-2012		المساحة الصالحة للفلاحة 2014-2013		المساحة الصالحة للفلاحة 2016-2015	
	المجموع	المسقية منها	المجموع	المسقية منها	المجموع	المسقية منها	المجموع	المسقية منها
بسكرة	3445.00	2267.00	3445.00	2386.00	3445.00	2419.00	3445.00	2500
الحاجب	5394.00	2737.00	5394.00	2882.00	5394.00	3012.00	5394.00	3025
الوطاية	8198.00	3718.26	8198.00	3923.00	8198.00	4115.00	8198.00	4109
جمورة	2908.00	679.70	2908.00	715.00	2908.00	743.00	2908.00	750
برانيس	5476.00	929.60	5476.00	976.00	5476.00	1015.00	5476.00	1031
القنطرة	1427.00	602.00	1427.00	638.00	1427.00	664.00	1427.00	665
عين زعطوط	2131.00	150.00	2132.00	153.00	2132.00	156.00	2132.00	156
سيدي عقبة	10025.00	3454.00	10025.00	3657.00	10025.00	3872.00	10025.00	4291
الحوش	21067.00	6538.00	21067.00	6900.00	21067.00	7186.00	21067.00	7450
شتمة	1928.00	1799.00	1928.00	1900.00	1928.00	1927.00	1928.00	1927
عين الناقة	25150.00	12082.00	25150.00	12735.00	25150.00	13536.00	25150.00	13650
زربية الوادي	13652.00	7469.00	13652.00	7989.00	13652.00	8308.00	13652.00	8464
المزيرة	7805.00	4597.00	7805.00	4958.00	7805.00	5258.00	7805.00	6238
الفيض	13606.00	7201.02	13606.00	7587.00	13606.00	7890.00	13606.00	7970

425	1217.00	417.00	1217.00	411.00	1217.00	388.00	1217.00	خ سيدي ناحي
1540	1601.00	1496.00	1601.00	1439.00	1601.00	1358.00	1601.00	امشونش
<u>3863</u>	4384.00	<u>4347.00</u>	4384.00	4180.00	4384.00	3861.44	4384.00	طولقة
<u>803</u>	1845.00	<u>1718.00</u>	1845.00	1652.00	1845.00	1568.00	1845.00	بوشقرون
<u>1199</u>	1666.00	<u>1655.00</u>	1666.00	1630.00	1666.00	1637.00	1666.00	برج بن عزوز
<u>1715</u>	2122.00	<u>1722.00</u>	2122.00	1637.00	2122.00	1558.00	2122.00	ليشانة
1655	1799.00	1565.00	1799.00	1505.00	1799.00	1417.00	1799.00	فوغالة
3453	7030.00	3431.00	7030.00	3290.00	7030.00	3118.00	7030.00	الغروس
<u>3810</u>	4121.00	<u>3853.00</u>	4121.00	3705.00	4121.00	3528.00	4121.00	أولاد جلال
<u>8020</u>	8484.00	<u>8021.00</u>	8484.00	7695.00	8484.00	7317.00	8484.00	الدوسن
<u>860</u>	4414.00	<u>862.00</u>	4414.00	821.00	4414.00	778.00	4414.00	الشعبية
<u>1363</u>	3511.00	<u>1644.00</u>	3511.00	1581.00	3511.00	1501.00	3511.00	سيدي خالد
1516	1889.00	1045.00	1889.00	1005.00	1889.00	954.92	1889.00	البيساس
1035	1561.00	688.00	1561.00	661.00	1561.00	629.96	1561.00	رأس الميعاد
1776	177700.	1750.00	177700.	1761.00	1777.00	1661.80	1776.00	أورلال
3731	4483.00	3715.00	4483.00	3553.00	4483.00	3374.90	4483.00	امليلي
2255	2409.00	2243.00	2409.00	2153.00	2409.00	2038.70	2410.00	امخادمة
3865	445200.	3858.00	445200.	3681.00	4452.00	3491.80	4453.00	أوماش
4390	4495.00	4491.00	4495.00	4320.00	4495.00	4072.90	4495.00	ليوة
109473	185473.00	108622.00	185473.00	104079.00	185473.00	98478.00	185473.00	مجموع الولاية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات مديرية المصالح الفلاحية منوغرافيا 2009 - 2016 و هذا الجدول يبين لنا المساحة الصالحة للفلاحة، (المساحة الفلاحية المستعملة) و يتضح لنا نصيب كل بلدية، من إجمالي الأراضي و تطور المساحة المسقية منها، و الذي يدل في جزء منه على تطور المحصول المبكر ومحاصيل أخرى، كالحبوب و علف الحيوان و زراعة النخيل و إنتاج المحاصيل الحقلية (المحصول المبكر المحمي و غير المحمي)، و ما لاحظناه من هذا الجدول هو تطور المساحات المسقية، و تراجعها في بعض الحالات مثلا الوطاية في 2012-2013 تراجعت المساحة المسقية من 4115 هكتار، إلى 4109 هكتار، و معنى ذلك أنها تراجعت بحوالي 6 هكتارات مقارنة ب موسم 2015-2016 و طولقة سجلت تراجعا من 4347 هكتار إلى 3863 هكتار أي تراجع بقيمة 484 هكتار .

إن المساحات المسقية تطورت كلها ماعدا في بعض المناطق شهدت تراجعا وقد يعود الأمر إلى الصعوبات التي تواجهها المستثمرات الفلاحية، و المتمثلة بندرة العمال و إنخفاض العرض في سوق العمل الفلاحي المتخصص، و ربما لدخول جزء من هذه الأراضي في المحيطات العمرانية، أو بسبب ارتفاع تكلفة الإنطلاق

في كل موسم جديد لإرتفاع أسعار المدخلات، أو بسبب بيروقراطية الإدارة كالحصول على إذن بحفر الآبار أو تعميقها، و على العموم تتسم المساحة المسقية بالتطور حسب البلديات خلال كل الفترة المدروسة .

الفرع الثاني: تطور المحاصيل الفلاحية و الطاقة و الأسواق بولاية بسكرة خلال الفترة 2009-2016:

أولاً- تطور الأشجار المثمرة في ولاية بسكرة : ان قطاع الاشجار المثمرة في ولاية بسكرة يكتسي أهمية بالغة من تنوع الاشجار فيه وجودة محاصيله ونذكر أهمها وهي : التين، و عنب المائدة ، و الرمان و المشمش، و الإجاص ، و الزعرور، و البرقوق، وهي كثيرة ، و بمنتجات قيمة سنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي :

أ-عنب المائدة : ان هذا المحصول مازال قيد التجارب بهذه الولاية ، رغم وجود استثمارات عديدة و ناجحة في كل من المزرعة و طولقة وعين الناقة ، و أظهرت هذه الشجرة تفوقها و تميزها كمحصول يمكن ان يتميز ، و المساحة المغروسة بالعنب لموسم 2015-2016 هي 197 هكتار، تنتج 14533 قنطار و انتاجية الهكتار تساوي 73.77 ق/ه، و قد تم استيراد عشرات الآلاف من أنواع العنب من بينها العنب الخالية من النوى، و في موسم 2016-2017، تم استيراد كميات كبيرة من أشجار العنب الأخرى كالكردينال، و فيكتوريا ، و الفونسو ، و داتي دي بيروت ، و داتي إيطاليا ، و ميسكاد اليكسندري.

ب-التين : هذا المحصول من جملة المحاصيل الملازمة للنخيل ، فأیما مستثمرة للنخيل الا وكان التين محصولا بينيا ، و يوجد بصفة جيدة في شتمة و سريانة و بسكرة و الحاجب ، و بدرجات أقل في المناطق الأخرى و قدرت المساحة في سنة 2015-2016 ب 553 هكتارًا، و عدد الأشجار 328175 شجرة ، و توجد بنوعين من الانتاج الطري قدر ب 42487 قنطار ، و الجاف 2260 قنطار، و الإنتاجية بالنسبة للنوع الطري 76.8 ق/ه و إنتاجية الشجرة 13 كغ /للشجرة من التين الطري و إنتاجية الشجرة للنوع الجاف 0.7 كغ /شجرة.

ج-المشمش : هي شجرة منتشرة و متأقلمة في بعض مناطق الولاية ، خاصة المناطق الجبلية كجمورة القنطرة برانيس عين زعطوط و الوطاية و امشونش، و يتواجد أيضا في المناطق المنفتحة الشمالية الغربية كأولاد جلال الدوسن لغروس و الشعبية . و المساحة المنتجة بولاية بسكرة موسم 2015-2016 تساوي 1501.50 هكتار، تنتج 63219 قنطار، و عليه تكون انتاجية الهكتار 42.10 ق/ه، و المساحة المغروسة بأشجار المشمش والتي لم تدخل مرحلة الانتاج في موسم 2015-2016 تقدر 254.5 هكتار ، و عليه يكون اجمالي المساحة المغروسة بالمشمش هي 1756 هكتار .

د- اللوز : تقدر المساحة المغروسة بهذه الشجرة حوالي 7 هكتارات ،منتشرة في كل تراب الولاية و التجربة حديثة و مستقدمه ، أما المساحة المنتجة تساوي 5 هكتار في موسم 2015-2016، و المحصول جاف قدر ب 288 قنطار، و الرطب قدر بحوالي 3 قنطار في نفس الموسم المذكور أنفا، أما الانتاجية فهي تساوي من الجاف 57.6 ق/ه مع 60 كغ/ه من الرطب .

هـ- الرمان : يوجد في كل مناطق الولاية بدون استثناء، و يتحمل درجات عالية من الملوحة ، و قد تمت التجارب على كل الأنواع الأجنبية و الوطنية و أعطت نتائج معتبرة، و في موسم 2015-2016 كانت المساحة الكلية المغروسة تقدر ب 726 هكتار أما المساحة المنتجة فهي تقدر ب 583.50 هكتار ، و قد كان الإنتاج خلال هذا الموسم 42051 ق و الإنتاجية تقدر ب 72.07 ق/ه .

و- الزعرور : تقدر المساحة الاجمالية في ولاية بسكرة 2015-2016 لما قيمته 38 هكتار منها المنتج يقدر ب 37.50 هكتار ، و قد كان الانتاج خلال هذا الموسم يساوي 3180 قنطار ، و عليه تكون الانتاجية 84.5 ق/ه

ز- الخوخ : تقدر مساحته الاجمالية بولاية بسكرة 26.50 هكتار، و ذلك في موسم 2015-2016 و هي نفسها المساحة المنتجة والتي تساوي 26.50 هكتار، و قد كان الانتاج في هذا الموسم 810 قنطار، و معناه ان إنتاجية الهكتار تساوي 30.56 ق/ه .

ح- الاجاص : ان الاجاص كاللوز و الخوخ و التفاح و البرقوق ، هو فاكهة حديثة العهد و قد ظهرت في الواقع كتجارب منتشرة في الولاية بمساحة اجمالية 94.90 هكتار ، و هي نفسها المساحة المنتجة موسم 2015-2016 و قد كان الإنتاج في هذا الموسم يقدر ب 3414 قنطار، و الإنتاجية للهكتار تساوي 36 ق/ه .

ط- التفاح : ان شجرة التفاح أيضا من الاشجار الحديثة العهد في ولاية بسكرة ، اذا استثنينا المناطق الجبلية و لكن في الوقت الراهن راحت تنتشر في كل تراب الولاية ، على مساحة تقدر ب 366.8 هكتار منها المنتجة 317.80 هكتار في موسم 2015-2016 ، و الانتاج في هذا الموسم قدر ب 13730 قنطار نو قد كانت الانتاجية تساوي 43.2 ق/ه .

ي- البرقوق : تنتشر زراعته في المناطق الجبلية من الولاية، و تقدر المساحة الاجمالية ب 38.50 هكتار ، و هي نفسها المساحة المنتجة و الكمية المنتجة تقدر ب 1231.5 هكتار ، و ذلك في الموسم 2015-2016 و الانتاجية قدرت ب 32 قنطار / هكتار .

ك- الحمضيات : نقصد بالحمضيات والتي تنتج بولاية بسكرة هي البرتقال و المندرين و الليمون ، و بلغت المساحة المغروسة سنة 2007 حوالي 72 هكتار ، و قد انخفضت لتستقر عند 69 هكتار في الفترة 2008-2010 و في سنة 2011 ارتفعت الى 83 هكتار لتراجع سنة 2012 الى 80 هكتار، و قدر انتاج 2012 ب 3000 قنطار ، بانتاجية قدرها 37.5 ق/ه، و في موسم 2015-2016 كانت المساحة تساوي 82 هكتار و بالتالي يمكن القول ان المساحة بقيت مستقرة من 2006 الى 2016 .

ثانياً - تطور المساحة و إنتاج الحبوب و الأعلاف حسب البلديات خلال الفترة 2009-2016 : ان

مساحة الحبوب و الأعلاف حسب كل البلديات قد تطورت من موسم فلاحي لآخر وفق الجدول الآتي :

الجدول (5-8) تطور مساحة إنتاج الحبوب (القمح و الشعير و الخرطال) و الأعلاف لكل البلديات

وحدة المساحة هكتار (هـ) وحدة الإنتاج قنطار (ق)

البلدية	الحبوب 2010-2009		محاصيل أخرى 2009-		الحبوب 2015-2016		محاصيل أخرى 2015-	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
بسكرة	21.50	564.50	25.00	1103.00	8.00	243.00	8.50	485.00
الحاجب	14.00	357.00	40.00	1795.00	12.00	364.00	62.00	3630.00
الوطاية	1680.00	46100.00	897.00	40362.00	935.00	28460.00	900.00	52080.00
جمورة	30.00	500.00	21.00	919.00	67.00	2030.00	32.00	1860.00
برانيس	60.00	1505.00	12.00	519.00	78.00	2380.00	18.00	1030.00
القنطرة	0.00	0.00	11.00	497.00	0	0	17.00	990.00
عين زعطوط	0.00	0.00	14.00	605.00	0	0	20.00	1190.00
سيدي عقبة	1440.00	37150.00	647.00	29090.00	1486.00	45250.00	641.00	37160.00
الحوش	3563.00	94500.00	257.00	11569.00	2739.00	83400.00	168.00	9740.00
شتمة	126.00	3250.00	94.00	4240.00	135.00	4100.0	148.00	8600.00
عين الناقة	5130.00	132383.00	524.00	23597.00	3695.00	112510.0	600.00	34890.00
زربية الوادي	2408.00	60446.00	1113.00	50096.00	4452.00	135570.0	1410.00	81660.00
المزبرعة	1457.00	38392.00	1230.00	55333.00	1814.00	55250.00	982.00	56940.00
الفيض	4254.00	115155.00	2183.00	98221.00	5077.00	154600.0 0	1971.00	111210.0
خ سيدي ناخي	93.00	2340.00	67.00	3028.00	82.00	2490.00	95.50	5560.00
امشونش	116.00	2992.00	21.00	952.00	150	4560.00	33.00	1920.00
طولقة	200.00	4950.00	36.00	1601.00	128	3900.00	54.00	3150.00
بوشقرون	0.00	0.00	0.00	0.00	0	0	0	0
برج بن عزوز	0.00	0.00	0.00	0.00	0	0	0	0
ليشانة	0.00	0.00	0.00	0.00	0	0	0	0
فوغالة	0.00	0.00	0.00	0.00	0	0	0	0
الغروس	0.00	0.00	33.00	1500.00	23.00	710.00	54.00	3140.00
أولاد جلال	140.00	5300.00	316.00	14232.00	135.00	4100.00	331.00	22090.00
الدوسن	1850.00	53135.00	393.00	17693.00	2153.00	65550.00	1410.00	81580.00
الشعبية	120.00	4300.00	108.00	4867.00	146.00	4450.00	158.00	9200.00

220.00	4.00	0	0	930.00	20.00	0.00	0.00	سيدي خالد
4360.00	75.00	11600	381.00	3871.00	86.00	8200.00	300.00	البسباس
2930.00	50.00	9150.00	300.00	3222.00	72.00	3650.00	130.00	رأس الميعاد
2900.00	50.00	16015.00	562.00	1406.00	31.00	1406.00	55.00	أورلال
515.00	9.00	6590.00	216.00	240.00	5.00	2006.00	84.00	امليلي
4170.00	81.00	4440.00	146.00	3763.00	83.00	1853.50	74.00	امخادمة
5250.00	90.00	13040.00	428.00	6877.00	153.00	3794.50	170.00	أوماش
5750.00	100.00	7000.00	230.00	4736.00	105.00	2466	105.00	ليوة
554200.0	9518.00	777752.0	25542.00	386864.0	8597.00	626695.50	23620.50	مجموع الولاية

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات منوغرافيا من 2009-2016 من مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة

و من خلال هذا الجدول نسجل تراجع في كل من بسكرة و الوطاية وعين الناقة طولقة أولاد جلال، و ما نلاحظه عن هذه المناطق هو أنها بلديات شهدت توسعا فلاحيا كبيرا سابقا، مما يعني أن الإستثمارات الخاصة تسبق مبادرات الدولة. و من ناحية أخرى هناك بيروقراطية الإدارة، و المترجمة بالتضييق أو إغلاق الإذن بالحفر أو التضييق في عملية التملك، مما يجعل المنتجين يعيدون حساباتهم في كل مرة بسبب إرتفاع التكاليف وندرة العمالة المتخصصة و تراجع عملية كهربية المحيطات الفلاحية و ارتفاع أسعار الطاقة .

ثالثا- تطور أعداد النخيل و الإنتاج بالتفصيل حسب النوع من 2009-2016 : لقد تطورت اعداد النخيل الإجمالية و النخيل المنتج و الانتاج بالقنطار من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، و تبعها تطور أعداد النخيل من دقلة نور في الإجمالي و كميات الإنتاج بالقنطار، و الجدول الآتي يوضح تطور أعداد النخيل و الإنتاج بالتفصيل من 2009 الى 2016 :

الجدول (5-9) تطور أعداد النخيل المنتج الإجمالي و دقلة نور و الإنتاج من 2009-2016

التعيين السنوات	مجموع النخيل و الإنتاج			مجموع نخيل دقلة نور و الإنتاج		
	إجمالي النخيل	النخيل المنتج	الإنتاج (ق)	اجمالي النخيل	النخيل المنتج	الإنتاج (ق)
2010-2009	4141927	2933997	2205000	2522775	1606887	1259264
2011-2010	4213332	3537605	2917186	2585251	2038482	729650
2012-2011	4249300	3818863	3214402	2612862	2271422	1973002
2013-2012	4286354	3894898	3770396	2638253	2334566	2355162
2014-2013	4286354	3894898	3700364	2638253	2334566	2355162
2015-2014	4315098	3980278	4077881	2659679	2403355	2650841
2016-2015	4336358	4013573	4284890	2678167	2420577	2750700.76

من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير مديرية المصالح الفلاحية ولاية بسكرة (2009-2016)
و من خلال هذا الجدول تطور إجمالي النخيل من 4141927 نخلة، إلى 4336358 نخلة و النخيل المنتج
تزايد من 2933997 نخلة إلى 4013573 نخلة، و الإنتاج أيضا تزايد من سنة إلى أخرى ما عدا موسم
2013-2014 حيث شهد تراجعاً بحوالي 70000 قنطار، أما أعداد نخيل دقلة نور فقد تطور من
2522775 نخلة في بداية الفترة، إلى 2678167 نخلة و النخيل المنتج و صل في نهاية الفترة إلى 2420577 و
الإنتاج يتبع تطور عدد النخيل، حيث تطور من 1259264 قنطار إلى 2750700.76 قنطار خلال فترة
الدراسة .

رابعاً- تطور تربية الماشية و الإنتاج الحيواني و الغابات بولاية المحصول المبكر :
أ- تطور تربية الماشية و الإنتاج الحيواني : لقد شهد هذا القطاع بولاية بسكرة تطوراً للإنتاج المرافق
له و ذلك من خلال فترة الدراسة من 2009 الى 2016 وفق الجدول الآتي :

الجدول (5-10) تطور تربية المواشي و الإنتاج الحيواني

الإنتاج		أعداد المواشي حسب نوعها						البيان	
البيضة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الخيول	البقر	الإبل	الماعز	الغنم	المواسم	
1000 بيضة	67637.25	101574.77	13980	575	3627	2254	221180	782750	2010-2009
	70098	102535	12205	620	3894	3006	228900	897180	2011-2010
	44329.118	116084.54	13369	340	3894	3006	222100	852300	2012-2011
	20524	115816	11293	817	3996	3050	291450	985700	2013-2012
	20000	132700	8000	210	4850	5000	290500	1005000	2014-2013
	12830	136120	24427.60	242	4995	5000	293350	942900	2015-2014
	8320540	130260	25540	383	5010	5102	299220	961700	2016-2015

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق المتحصل عليها من مديرية المصالح الفلاحية بسكرة
2016

من خلال الجدول السابق يتضح لنا التطور المتذبذب و التراجع أحيانا، و التزايد أحيانا أخرى من الغنم
والماعز و الخيول، أما الإبل و البقر فتشهد تطورا متزايدا من فترة لأخرى، أو ثباتا في بعض الأحيان.
أما فيما يخص إنتاج اللحوم البيضاء فقد شهد تطورا مضطربا للغاية موسم 2013-2014 حيث بلغ
8000 قنطار مسجلا تراجعا بالنسبة لسنة 2009 قدره 5980 قنطار و بعدها تزايد إنتاج اللحوم البيضاء
إلى 2016 حيث سجل 25540 قنطار، و قد يعود السبب اضطراب إنتاج اللحوم البيضاء إلى موجة غلاء
الأعلاف و المدخلات التي نجم عنها خسائر كبيرة، مما اضطر المنتجين إلى التوقف بالإضافة إلى عمليات
استيراد اللحوم الطازجة و المجمدة، كونها سلعا بديلة منافسة، مما يؤثر في سوق اللحوم البيضاء، أما

اللحوم الحمراء فقد شهدت تطورا متذبذبا من سنة لأخرى، ربما يعود ذلك لمنافسة اللحوم البيضاء و الأسماك و اللحوم الحمراء المستوردة، و غلاء أسعار العلف و المدخلات الأخرى .

ب-تطور المساحات الغابية و المساحة المضافة 2009-2016 : ان المساحات الغابية قدرت ب 33364.15 هكتار في الموسم 2009-2010 و بمساحة مضافة قدرها 64365 هكتار ليكون المجموع 97729.15 هكتار ، و بقيت هذه المساحة ثابتة حتى موسم 2015-2016 مما يعني إنشغال الدولة بمسائل أخرى عن الغابات رغم أهميتها لهذه الولاية من كل النواحي.

خامسا - الطاقة والأسواق بولاية المحصول المبكر :

أ - الطاقة بولاية بسكرة : تتوفر ولاية المحصول المبكر على كل مصادر الطاقة خاصة النفطية فهي نقطة تمفصل بالنسبة للسوق الوطنية في هذه المادة الحيوية ، فهي تحتضن الموزعين الرئيسيين نפטال³⁹⁶ و بتر و بركة³⁹⁷ ، حيث تحظى بسكرة في هذا المجال على تغطية كاملة في مجال الطاقة من غاز السيارات (GPL) و بنزين ، و ديزل ، و تعد من بين الولايات الأولى التي تحظى بتغطية شبه كاملة من ناحية محطات الوقود ، و هذا ما يعد زيادة في القدرات للحصول على الميزة التنافسية للقطاع الفلاحي ، أما محطات التزويد بالكهرباء من خطوط الضغط العالي إلى العادي ، فهي عديدة و تحظى غالبية القرى و المناطق الفلاحية و الأرياف باستهلاك قدره 1.6 مليون كيلوواط ساعي ، بمعدل ذروة 400 ميغاوات ، بشبكة تغطي جميع حاجاتها . و يوجد عشرة مشروعات صغيرة بالولاية لمحطات توليد الكهرباء منها ما نفذ و منها ما لم ينفذ بعد يستخدم الطاقة الشمسية ، أما الطاقة المائية و طاقة الرياح فلا توجد مشروعات تخص استغلال هذه الطاقة المتجددة و النظيفة بيئيا بهذه الولاية .

ب - الأسواق بولاية بسكرة : إن ولاية بسكرة تتمتع بشبكة واسعة من الأسواق و خاصة تلك التي تم بناءها حديثا حوالي 22 سوق³⁹⁸ جوارى مغطى في 14 بلدية ، يوجد منها 6 أسواق في بلدية بسكرة ، و الباقي موزعة على مختلف بلديات بسكرة ، و نجد أهم الأسواق في منطقة المحصول المبكر هي سوق المزرعة الوطني ، سوق عين الناقة الوطني ، و سوق الغروس الوطني ، و سوق فلياش ، و سوق التمرور طريق الحاجب ، و الذي لازال لحد الآن في طور الإنجاز و لم يتم تسليمه للمصالح المعنية .

1 - سوق المزرعة الوطني : و هو أحد أهم أسواق الجملة للمنتجات الزراعية بولاية بسكرة ، تم انشاءه بتاريخ 11/12/1987 بمداولة رقم 87/32 الصادرة عن المجلس الشعبي لبلدية المزرعة و يحتوي جميع المرافق الضرورية و تم تحديثه بعد سنة 2010 ، و يعرض به المزارعون منتجاتهم من شهر نوفمبر الى

نפטال : يتواجد مقرها بالمنطقة الصناعية بسكرة تشرف على 57 محطة في الولاية بمقدرة على التخزين تساوي 5707 م³ و بعدد عمال 295 عاملا .³⁹⁶

بتر و بركة : يتواجد مقرها بالمنطقة الصناعية بسكرة أسست سنة 2013 بسعة تخزين 300 م³ منها 150 م³ ديزل و 20 م³ سيرغاز و توفر منتجات أخرى .³⁹⁷

مقابلة مع أحد موظفي المصالح التجارية بمديرية التجارة و لاية بسكرة يوم الثلاثاء 07 مارس 2017 على الساعة 00 : 11³⁹⁸

نهاية شهر جوان ، و الذين يقدرون بحوالي 350 مزارع³⁹⁹ من مختلف المناطق المجاورة، يزودون السوق بمحاصيل الفول الجلبانة و البصل الأخضر و الثوم والطماطم ، و الذي يأتي به المزارعون حتى من ولاية الوادي عن طريق الفيض، كما تأتي المحاصيل من صحراء النمامشة ولاية خنشلة والفاصوليا الخضراء والحمراء و الخس والخيار و انتهاءً بالفراولة و بعض الفاكهة كالكنتالو و الشمام و البطيخ الاحمر... الخ و يرتاد هذا السوق كل التجار، من مختلف أنحاء الجمهورية من تلمسان غربا إلى وهران إلى الجزائر العاصمة و إلى عنابة شرقا ، و قد تم تقدير كمية المعروض بحوالي 2500 قنطار يوميا .

2- سوق عين الناقة الوطني : و هو أحد أهم أسواق الجملة للخضر و الفواكه ، تم إنشائه بمداولة رقم 10/14 من طرف المجلس الشعبي البلدي لعين الناقة، بتاريخ 2010/12/17 على مساحة ستة هكتارات، وهو مجهز بكل ما يحتاجه المزارعون و التجار من مياه و إنارة و حراسة ، و حسب التقديرات فإن عدد مرتاديه يصل الى 340 مزارع ، و يقصده التجار من مختلف أنحاء البلاد و خضره متنوعة و فواكه أيضا، و يبدأ متخلفا شيئا ما عن سوق المزرعة الوطني فهو يفتح في حوالي شهر ديسمبر ، و هذا بسبب المنافسة مع سوق المزرعة نظرا لقرب المسافة بينهما حوالي 20 كم .

3- سوق فلياش المركزي : إن هذا السوق يوجد في تراب ولاية بسكرة ، لكن التسمية توجي بأنه يقع خارج المدينة و في واقع الأمر يبعد عن مقر الولاية بحوالي 3 كم ، يقصده التجار من مختلف أرجاء الوطن، و تم إعادة تأهيله في إطار المخطط الخماسي 2010 - 2014 و يوجد به 87 مربعا مغطى منها حوالي 80 مربعا في حالة النشاط، و الأخرى تستخدم كمخازن للتجار و المتعاملين الإقتصاديين، و تقدر الكمية المعروضة يوميا بحوالي 3000 قنطار من مختلف الخضر و الفواكه و يغلب عليه العرض التجار القادمين من ولايات أخرى و عرض الفلاحين و المنتجين الزراعيين به محدودة، فأغلب معاملاته تجار قادمون من الولايات الأخرى يعرضون و تجار من الولاية طالبون

4- سوق الغروس الوطني : وهو يعد من ضمن الأسواق الثلاثة الواعدة في مجال المحصول المبكر للخضر و الفاكهة في ولاية بسكرة و قد تم إنشائه كسوق رسمي في 20/06/1998 على مساحة تقدر ب 12 هكتار و يقع في بلدية الغروس و يرتاده يوميا حوالي 400 مزارع من مختلف مناطق الولاية . و ما يميز هذه الأسواق الثلاثة (المزرعة - عين الناقة - الغروس) كون العارضين للمحصول المبكر في غالبيتهم مزارعين و قد يكونوا حتى من خارج الولاية كالوادي أو خنشلة فتجذبهم هذه الأسواق نظرا لقوة الحركة التجارية فيها و لكونها تحظى بموقع استراتيجي حيث يقع في تقاطع ثلاث طرق وطنية رقم 46 الرابط بين

حسب تصريح أمين سوق المزرعة الوطني ، بتاريخ 06 فيفري 2017³⁹⁹

بسكرة و الجزائر العاصمة و الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين الغروس و فوغالة طولقة و بسكرة و الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين الغروس الدوسن و سيدي خالد و يؤثر هذا السوق وطنيا في حوالي 38 ولاية و هذا الاثر يختلف من ولاية لأخرى⁴⁰⁰ و يتم به عرض حوالي 3000 قنطار يوميا من مختلف منتجات المحصول المبكر (خضر و فواكه).

المطلب الثاني : مفهوم و تعريف و أهمية المحصول المبكر :

الفرع الأول : مفهوم المصطلحات الأساسية للمحصول المبكر

أولاً-التبكير (la précocité)⁴⁰¹ أو التبدير أو البدرية بصفة عامة : فهي اسم مؤنث تصف لنا حالة التقدم في الزمن و عكسه التأخير (tardif) كأن تقول تبكير الشتاء أو تبكير الربيع و في موطن آخر ظاهرة التبكير:⁴⁰² هو اتجاه طبيعي متعلق بالفصول مثل تبكير الجليد في سنة معينة . أو هو صفة متقدمة لظاهرة ننتظرها عموما متأخرة . و التبكير:⁴⁰³ هي صفة متقدمة لظاهرة ننتظرها عموما متأخرة و التبكير:⁴⁰⁴ قد يعني نمو الكائن الحي ليصل إلى مرحلة النضج أسرع في المتوسط من نوعه و أنواع أخرى . و التبكير:⁴⁰⁵ هي عبارة عن ضربة حظ و ورقة رابحة و كان المعنى هنا هي ميزة طبيعية أو هبة طبيعية تؤدي إلى التفوق أو التميز .

و التبدير في موطن آخر⁴⁰⁶ : هي مقدرة نوع ماعلى بلوغ مرحلة معينة من النمو (التطور) أسرع من غيره ثانياً- التبكير و التبدير عند الانسان والحيوان : و التبكير و البدرية في الإنسان⁴⁰⁷ : و هو النمو المتجه نحو النضج المبكر الدراسي أو الجسدي مثل الذكاء المبكر .

و التبكير و البدرية : وهي تصف لنا حالة الاطفال الذين لديهم تطورا دراسيا أسرع من المتوسط للأطفال اللذين هم في نفس السن .

*و التبكير و البدرية في الحيوان⁴⁰⁸ : هي مقدرة الحيوان على بلوغ مرحلة النضج بسرعة و هذا يعني في تربية الحيوانات الاليفة أن يتمتع بنمو و نسق من الإنتاج السريع . و التبكير في علم الحيوان

¹-حسب تصريح لأمين سوق الغروس الوطني، يوم الثلاثاء 07 فيفري 2017

⁴⁰¹ www . la Rousse . fr /dictionnaire français / précocité / 63362? 9=précocité #62653 17:00

⁴⁰² www . la Rousse . op,cit,PI1

⁴⁰³ Wilkowick éw 1966p 88

⁴⁰⁴ Wikipédia http.s:// fr . wikipédia.org / wiki/précocité 17 :36

⁴⁰⁵ Nicolas Grauvit www . la croix . com / famille / parents- enfants

⁴⁰⁶ La rousse agricole publié sous direction de Jean –michel Démeur dr école NSIAA librairie ia rousse 1981

⁴⁰⁷ www. La rousse . op.cit,p12

⁴⁰⁸ www. La rousse . op.cit,p13

(zootechnie) ⁴⁰⁹: هي قدرة الحيوان على الوصول بسرعة إلى سن النضوج (البلوغ) ، مثال الأبقار هناك سلالات معينة كالشارولاز أعطت نتائج متقدمة ، و جيدة من ناحية النوعية في اللحوم و الإنتاج السريع بسبب تبكير الحيوان .

و في تعريف آخر للتبكير في جانب علم الحيوان ⁴¹⁰ هي مقدرة الحيوان لأن يتطور بسرعة ليصل إلى درجة النضوج (البلوغ) من ناحية الوزن و المكونات العضوية حيث تكون قريبة من البالغ .
و التبكير من ناحية التقنية الحيوانية : ⁴¹¹فهو يعني أن مراحل نمو الحيوان ، و تطوره تتوالى بسرعة و بكميات مهمة من الشحوم و العضلات و العظام مثل العجول الفرنسية فريزون و سالي و نورموند و هاري فورد هي حيوانات مبكرة .

ثالثا - التبكير و التبدير عند النبات : ⁴¹² و هو وصف لذلك النبات المزروع ، و الذي يحظى بنمو خاص و سريع و الذي ينضج أحيانا قبل الموسم العادي .

-التبكير في النبات ⁴¹³: هو النضج المبكر أو البديري لبعض الأشجار و النباتات، و في هذا المقام نجد تبكير الثمار و الخضار و الزهور حيث نجد صفة التبكير كما هي في البذور محفوظة .

و في تجربة تحت عنوان " ملاحظات عن تبكير القمح " ⁴¹⁴ أجريت التجربة على نوعين من القمح مبكرين هما (florence) و (bank fire) و تم الحصول على النتائج الآتية :

القمح المبكر : تكون فيه المدة الخضرية بين 175 يوم الى 185 يوم .

القمح المتوسط التبكير : تكون فيه المدة الخضرية 185 يوم الى 200 يوم .

القمح المتأخر : تكون فيه المدة الخضرية بين 200 يوم إلى 210 يوم .

-التبكير هي نوعية يتم البحث عنها إذا أردنا تقصير الدورة الخضرية في المناطق حيث مدة الموسم الزراعي وفترة و قصيرة

-و التبكير من ناحية علم تقنيات النبات ⁴¹⁵ فهو يشمل عدة معاني، تحوي مختلف مراحل النبات ففي النباتات البديرة سيكون لدينا تبكير في الإشطاء (tallage) تبكير في ظهور السنابل

⁴⁰⁹ www.cntl.fr/defintwin/précocité – plant z fol .bol. et bilvégetT2 1931 p 40

⁴¹⁰ La rousse agricole op.cit p 907

⁴¹¹ Op cit p 907

⁴¹² Wikipédia <http://fr.wikipedia.org/wiki/précocité> 17 :36

⁴¹³ www.cntl.fr/defintwin/précocité – op.cit p640

⁴¹⁴ www. Press. Fr /doc /jatbat 0370- 368-1927num772-4551 revue de botanique optique et d'agriculture edouiale / année1927/volume7 /numéro 72/pp 517-526-1902-2017 15 :20

⁴¹⁵ La Rousse agricole ,op,cit, p 9-11

و تبكير في الأزهار و تبكير في النضوج و نستطيع أن نعبر عن التبكير بالقيمة المطلقة (لعدد الأيام أو المجموع الحراري TC°)، و التي تفصل مرحلة الإنبات عن مرحلة معينة أو بصفة مقارنة بالنسبة لنوعية محددة (عينة)، و في المجال الزراعي ان اختيار نوع البذور المبكر يسمح بإنبات و جني مبكر .
- اذا اعتبرنا ان التبكير (précocité) تؤدي نفس معنى (primeur) : وهي تعني التبدير او البدرية و هي المنتجات الفلاحية التي تظهر قبل المرحلة العادية المتسمة بوفرة الغلال ، او قبل مرحلة النضج العادي للثمار ، و هناك تقنيات تستخدم كعملية تغليف الارض بالبلاستيك الأسود و عمليات الحماية ، و البيوت البلاستيكية⁴¹⁶ صغيرة ، أو كبيرة و تقنيات التسخين بمختلف أنواعها، أو بسبب مناطق مناخية ملائمة و هذه كلها تسمح بالتبكير ، و تسمح بربح أيام أو أسابيع أو أشهر، تكون حاسمة من ناحية تحقيق أسعار عالية و في تعريف آخر للتبكير : نقول عن زهرة أنها مبكرة حينما تنمو قبل غيرها كما نقول عن ثمرة أنها مبكرة حينما تنضج في أقصر زمن ممكن و نقول عن سنة معينة مبكرة حينما تتسارع فيها مراحل النمو الخضري للنبات و بالتالي الثمار .

و في تعريف آخر للتبكير (la précocité)⁴¹⁷ في هذا المقام يجب أن يحدد النوع و الفصيلة و الصنف للخضر و الزهور و الثمار التي يجب أن تكون الأكثر تبكيرا .
و يجب أن نعرف الوسائل الطبيعية (التربة نوعها لونها و المناخ) وهو ما ندعوه بالميزة الطبيعية (الميزة الساكنة) و الوسائل الصناعية ، و التي تزيد في التبكير أو الميزة الصناعية (المكتسبة) و هي ذات صفة ديناميكية .

رابعا - مصادر المحصول المبكر : إن المحصول المبكر قد نحصل عليه من أحد المصادر الآتية :
- من معطاة طبيعية البذور المتميزة بالتبكير أو نوع من الأشجار ، أو نوع من الحيوان المتميز أيضا بالتبكير - أو من هبة طبيعية أو جغرافية أو مناخية ، و بالتالي توفر بيئة خاصة، أو مناطق تستطيع توفير الغلال و الثمار مبكرا بالنسبة لغيرها .
- أو من زيادة في هذه الهبة الطبيعية بإستخدام تقنيات و وسائل فيزيائية كيميائية تسرع في عملية بلوغ و نضج النبات و الحيوان .
- أو من معطاة صناعية تكنولوجية أو بحثية علمية تسرع عملية توفير الثمار، و الغلال، و الحيوان ، قبل وقتها الطبيعي أو قبل مناطق أخرى .

⁴¹⁶, op, cit, p 9-11

⁴¹⁷ DICTIONNAIRE Resonné et universel d'agriculture, par le membre de la section de l'agriculture, de l'institut de France, à Paris, chez deterville libraire et éditeur, 12 éme tome, p 388

-أو من خلال مدخلات أخرى مختلفة تسهم في تكوين المنتج الفلاحي ، سواء بشرية أو مادية تستطيع أن تحدث farka زمنيا عن الغير (المنافسين) ،كالمنتجات الفلاحية التي تحتاج الى تدريب الأفراد و تعليمهم ،كإنتاج الفطر في غرف عادية مظلمة أو إنتاج العنب المبكر المغطى في البرقولا أو إنتاج الشتلات بطريقة الزراعة الزجاجية (culture invitro) .

و بالتالي نستطيع الوصول الى المحصول المبكر بواسطة واحدة من العناصر السابقة، أو ما إستطعنا جمعه من هذه العناصر أو كلها إن كان ممكنا . و يمكن أن نختصر تعريف المحصول المبكر كما يلي : هي تلك المحاصيل التي يمكن أن نمزج فيها بين تلك الهبات والمزايا الطبيعية (خصائص البذرة خصائص التربة المناخ والمياه البيئة ...إلخ) مع الهبات و المزايا المكتسبة الصناعية ، و التكنولوجيا البحثية العلمية لنحصل على منتجات و ثمار و خضروات محددة مبكرة أسرع و قبل غيره في مناطق أخرى . و نشير هنا إلى أن فكرة معطاة طبيعية هي استاتيكية، إذا أخذت على طبيعتها مثلا كالبذور فنحن نعلم أن البذور تتأثر كثيرا جدا بالمعطيات البحثية والعلمية ، و هي في حالنا متحركة بفعل (R&D) و هذا التعريف العلمي للمحصول المبكر يتطابق مع مفهوم الميزة النسبية الديناميكية،⁴¹⁸ كما سبقت معنا في الجانب النظري.

الفرع الثاني: تعريف وتطور مساحة المحصول المبكر :

أولاً- تعريف المحصول المبكر للدراسة : نقصد بالمحصول المبكر في دراستنا هو محصول الخضر الحقلية الغير المحمية و المحمية ،أي تلك المنتجات الحقلية التي تنتج بصفة مباشرة، دون إستخدام التغطية البلاستيكية، و التي تنتج مغطاة في البيوت البلاستيكية، بمعنى جميع محاصيل الخضر و من أول سبتمبر إلى جوان، أو التي تظهر في الأسواق الرئيسية خلال ثمانية أشهر متقدمة عن غيرها في الشمال، أو بالطبع ستكون متقدمة عن غيرها الذي يقع فوق خط عرض 40°⁴¹⁹ و سنقدم من خلال دراستنا ميزات و مزايا كل هذه المحاصيل المختلفة في هذه المنطقة و سنركز في الدراسة على المحصول الرئيسي من بينها جميعا و هو محصول الطماطم⁴²⁰ كمحصول مبكر قائد نظرا لوزنه في الإنتاج و سيطرته و احتلاله مكانة متقدمة بالنسبة لغيره محليا و وطنيا فهو يعد من منتجات الاستهلاك الواسع كالحبوب و الحليب و البطاطا و الزيتون و التمور وهو يعد من المحاصيل الصناعية .

ثانيا - تطور إجمالي المساحة و الإنتاج للمحصول المبكر بولاية بسكرة :

¹د/ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ص 292
² الدول التي تقع في فوق خط عرض 40° هي الدول الأوروبية و أمريكا الشمالية و روسيا .
³المخطط الوطني للتجديد الفلاحي

الجدول (5-11) تطور المساحة و الإنتاج للخضروات الحقلية و المحمية بولاية بسكرة

الخضروات (المحصول المبكر)				التعيين المواسم
محمية (بيوت بلاستيكية)		غير المحمية (حقلية)		
الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	
2274272	2742.72	1591699	12137.50	2010-2009
2473321	2926	934575	7737	2011-2010
2709415	3079.76	1586710	12246	2012-2011
4049848	4094.61	1496311	13271	2013-2012
5087069	5164.85	2513731	14250	2014-2013
5584116	5587	2523430	14497	2015-2014
5584030	5601	2507615	14800	2016-2015

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة (2009-2016)
من خلال الجدول السابق نجد أن مساحة الخضروات (المحصول المبكر) تتطور من موسم لآخر إذا
إستثنينا موسم 2010-2011 حيث نزلت المساحة من 12137.50 هكتار إلى 7737 هكتار و بعدها أخذت
في التطور من سنة لأخرى إلى أن وصلت موسم 2015-2016 إلى 14800 هكتار أما المساحة المخصصة
للخضروات المحمية فقد كانت متزايدة تماما و من عدد 2742.72 هكتار موسم 2009-2010 إلى أن بلغت
موسم 2015-2016 حوالي 5601 هكتار و الإنتاج في حالة المحصول المبكر غير المحمي (خضر حقلية)
تزايد من موسم لآخر حيث كان موسم 2009-2010 يساوي 1591699 قنطار و تزايد إلى أن وصل 2015-
2016 إلى 2507615 قنطار أما المحصول المبكر المحمي في الموسم 2009-2010 كان الإنتاج 2274272
قنطار و تطور الى أن بلغ سنة 2015-2016 ما قيمته 5584030 قنطار

ثالثا : تطور المساحة و الإنتاج للمحصول المبكر (الخضروات المحمية و غير المحمية) حسب البلديات : يمكن أن نشاهد تطور الزراعات الحقلية و المحمية و التي تشكل المحصول المبكر حسب توزيعها على البلديات بالمساحة و الانتاج كما يلي :

الجدول (5-12) تطور المساحة و الإنتاج للمحصول المبكر للخضروات (محمية و غير محمية) (2009 - 2016)

الخضراوات 2015-2016				الخضراوات 2009-2010				البلديات
البيوت البلاستيكية		الحقلية		البيوت البلاستيكية		الحقلية		
الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	
3499.00	3.00	3495	23.00	16150.00	17.50	3634.30	33.00	بسكرة
111.197	104.00	19304.00	98.00	58250.00	64.50	5054.70	26.00	الحاجب
16594.00	15.00	81180.00	352.00	1383.25	1.64	37003.28	304.00	الوطاية
3755.00	4.00	22471.00	148.00	492.25	0.20	15111.28	151.00	جمورة
33996.00	25.00	21689.00	160.00	3272.50	4.60	19487.88	171.00	برانيس
1452	2.00	6389.00	27.00	0	0	6061.28	121.00	القنطرة
908	1.00	3307.00	17.00	0	0	5311.28	14.00	عين زعطوط
336565	344.00	118645.00	631.00	105129.00	145.00	110897.00	966.59	سيدي عقبة
31031	29.00	29161.00	194.00	24651.02	34.00	57797.00	420.61	الحوش
16848	13.00	10121.00	65.00	19575.81	27.00	69414.00	515.78	شتمة
976902	922.00	226014.00	1687.00	362212.49	499.58	292554.00	2047.83	عين الناقة
454447	497.00	499191.00	2546.00	20105.00	19.00	222999.00	1633.00	زريبة الوادي

1216996	1249.00	.457547	2600.00	127036.00	138.00	227320.00	1753.00	المزبرة
126993	145.00	190879	1089.00	3316.00	3.52	64657.00	474.00	الفيض
4804	6.00	8900	51.00	0	0	3349.00	23.00	خ س ناجي
6056	7.00	10227	71.00	20300.33	28.00	29358.00	204.69	امشونش
554069	509.00	57698.00	89.00	138750.00	131.00	37880.00	316.00	طولقة
59722	62.00	9967	65.00	36000.00	40.00	0	0	بوشقرون
0	0	5175.00	34.00	3600.00	4.00	0	0	برج بن عزوز
27797	38.00	1013.00	43.00	54000.00	55.00	0	0	ليشانة
.9832	12.00	1687.00	33.00	34750.00	60.00	0	0	فوغالة
268.113	361.00	60575.00	187.00	498650.00	645.00	8600.00	76.00	الغروس
.16215	16.00	18569.00	106.00	3660.00	4	7450.00	55.00	أولاد جلال
412807	402.00	.124750	726.00	321776.00	359.68	173320.00	1081.00	الدوسن
20167	21.00	9071.00	67.00	10306.00	12.92	8355.00	67.00	الشعبية
11311	14.00	26237.00	186.00	3544.00	3.80	18642.50	147.00	سيدي خالد
53908	54.00	47688.00	310.00	20388.00	21.32	30885.00	232.00	البساس
.103555	132.00	35402.00	210.00	55864.00	69.16	16917.50	119.00	رأس الميعاد
.79690	72.00	103202	640.00	18400.00	20.80	10412.50	144.75	أورلال
.154201	146.00	65323	345.00	98000.00	104.00	10184.00	142.50	امليلي
125359	107.00	117844	615.00	38000.00	40.00	21782.00	548.50	امخادمة
.78387	69.00	.66356	407.00	45910.00	49.50	19727.50	205.25	أوماش
.266854	220.00	165960	978.00	130800.00	140.00	57534.00	245.00	ليوة
5584030	5601.00	2507615	14800.00	2274272	2742.72	1591699.00	12137.50	مجموع الولاية

المصدر من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية مونوغرافيا لمديرية المصالح الفلاحية بسكرة (2009-2016)

من خلال هذا الجدول نجد أن الزراعات الحقلية للخضر المحمية للمحصول المبكر قد شهدت اضطرابا في بعض منها، في بسكرة كانت المساحة 33 هكتار في 2009 للتتناقص الى 23 هكتارا في 2016، وهناك بلديات تزايدت، و لذلك نجد أن الاتجاه العام هو تطور في المساحة لمجموع البلديات أو مساحة الولاية للإنتاج الحقلية فقد كان موسم 2009-2010 حوالي 12137.5 هكتار ليتطور الى 14800 هكتار في موسم 2015-2016، أما الإنتاج فقد تطور من 1591699 قنطار موسم 2009-2010 إلى 2507615 قنطار موسم 2015-2016 .

و فيما يخص الزراعات المحمية فقد تطورت في المساحة و الإنتاج حيث كانت بالترتيب 2742.72 هكتار و 2274272 قنطار موسم 2009-2010 لتتطور الى 5601 هكتار و بإنتاج قدره 5584030 قنطار موسم 2015-2016، و بالتالي يمكن ان نخلص ان وضعية المحصول المبكر (الخضر) بمجملها تطورت الحقلية و المحمية من موسم لآخر رغم العقبات الإدارية و البيروقراطية المستشرية والتي تعمل على تثبيط المنتجين والمستثمرين .

المطلب الثالث : الأصول التاريخية لقطاع المحاصيل المبكرة:

ونعني بالمحاصيل المبكرة تلك المحاصيل من الخضر و الثمار التي تنتج في الجزائر، و تظهر في الأسواق الأوروبية قبل مثيلاتها في أوروبا، ابان الحقبة الاستعمارية . و قد إهتم بها المعمرون لأهمية صادراتها فهم اللذين يسيطرون على إنتاجها لكونهم يملكون تلك الأراضي السهلية، و رؤوس الأموال، و يشارك الجزائريون خمس الحمولة الخام من إنتاج البواكير . و يعد هذا القطاع من أهم فروع الإنتاج بيد المعمرين، و تكثف الإتجاه إليه خاصة فيما بين الحريين و يتم الإنتاج على طول الساحل و ذلك لتوفر المياه و سطوع الشمس و توفر اليد العاملة إذ أن هذه المنتوجات كثيفة العمل . و كان هذا القطاع يتركز بجانب المدن الكبرى الساحلية حيث القوى العاملة و القرب من الموانئ للتصدير⁴²¹ . و بدأ الإهتمام بها من طرف المعمرين بعد الحرب العالمية الأولى، و الأزمة الإقتصادية نظرا للطلب المتزايد عليها في الأسواق الخارجية، و الأرباح التي تعود بها لمنتجها في أقرب وقت كما أنها لا تتأثر كثيرا بالأزمات الإقتصادية⁴²² . و نجد من أهم البواكير التي تنتج بالجزائر في تلك الحقبة و تقوم بتصديرها : البطاطا و الطماطم و الجلبانة و اللوبيا و القرنون و الفول و الكوسا و الخس و القرنبيط و عنب المائدة . و كانت اهم موانئ التصدير الجزائر العاصمة و مستغانم و عنابة و سكيكدة .

عبد الرحمان رزقي، مرجع سبق ذكره، ص 85، يتصرف

421

و كانت أغلب البواكير تنتج بأنواع مختلفة حتى تحظى بأسواق و تفتح لها أخرى، و كان أشد المنافسين على السلع البدرية من الخضر و الثمار الجزائرية، هي منتجات إسبانيا و إيطاليا و إلى يومنا هذا مازال المنافسون الأوروبيون أنفسهم، هذا في السلع المبكرة الساحلية و لكن السلع المبكرة الصحراوية فهي شيء آخر، رغم المعطيات التكنولوجية هناك إلا أنها لا تستطيع المزاومة في ظل ارتفاع تكاليف المنتجات و عدم قابلية منتجات الخضر للتخزين إلا لفترات محدودة، و رغبة العملاء في تلك المنتجات الطازجة مما يرفع من حظوظ تميز المحاصيل الخضرية و البكرية الجزائرية في السوق العالمية. و ما يمكن الإشارة إليه هنا توسع صادرات الجزائر من البواكير في فترة ما بين الحربين العالميتين و خاصة سنة 1936 حيث ارتفعت الأسعار في العالم، و تحسنت العلاقات التجارية الدولية. و قد بلغ المتوسط السنوي للصادرات قبل الأزمة الاقتصادية إلى 700000 قنطار من الخضر و الثمار المبكرة بما قيمته 85 مليون فرنك فرنسي و الشروط الرئيسية لتجارة البواكير تعتمد على ضمان المواصلات و انتظامها و خاصة البحرية⁴²³.

أولا - صادرات المحصول المبكر للبطاطا من 1919 إلى 1940 : في هذه الحقبة اشتهرت الجزائر بتصدير نوعين من البطاطا البدرية (فقبل الأزمة الاقتصادية كانت حوالي 400000 قنطار بما قيمته 45 مليون فرنك) و هي الهولندي الأصفر القشرة و الطويل و النوع الثاني يدعى البرطان و انتاجيته تتراوح بين 30 و 40 ق/هكتار في الشتاء. و يزرع في سبتمبر و يمتد إلى غاية جانفي، و إنتاج هذا الموسم هو الذي يعد من البواكير لأن أوروبا تكون في هذه الفترة متوقفة عن الإنتاج بسبب الثلوج و البرد ما عدى تلك المحمية و هذا الإنتاج من البطاطا الساحلية يعد بواكير، و يصدر إلى الخارج. و في هذه المرحلة تطور إنتاج البطاطا فرغم الأزمات الاقتصادية و الحروب إلا أنه سجل زيادة قدرها 3.5%⁴²⁴، فقبيل الأزمات الاقتصادية العالمية كانت الصادرات البكرية من البطاطا حوالي 400000 قنطار بما قيمته 45 مليون فرنك فرنسي، و تبدأ صادراتها في نهاية ديسمبر حتى مارس و أفريل و جوان، و في هذه الأثناء تكون أسواق أوروبا شاغرة حيث أن البطاطا الإسبانية و بطاطا الجنوب الفرنسي لم تظهر بعد في الأسواق، أما الخضر الجافة التي ليست بواكير فهي تشارك في الصادرات بمبلغ سنوي يتراوح ما بين 50 و 60 مليون مقابل حجم يقدر ب 300000 قنطار و يذهب حوالي 200000 قنطار منها سنويا إلى فرنسا و تونس و المغرب الفرنسي و حوالي 70000 قنطار تذهب إلى إسبانيا و المغرب الإسباني نصفها مكون من الفول و الفول المصري و حوالي

نفس المرجع السابق، ص 87
423

⁴²⁴ Amin Samir, *l'economie du maghreb*, paris, edition de minuit, 1966, p 40

الثالث من الحمص و 20000 تذهب إلى الأراضي المنخفضة و عدة بلدان أخرى منها الولايات المتحدة و أمريكا الجنوبية لكن الصادرات ألها ضعيفة وغير منتظمة.

ثانيا-صادرات محصول الطماطم 1919-1940 : شهدت صادرات الطماطم البكرية تقدما متواليا إلا في سنوات 1925، و 1928، و 1929، و السنوات من 1933 إلى 1935 في الأولى تأثرت بالحرب العالمية الأولى و الثانية و أيضا بالأزمة الاقتصادية العالمية و بصفة عامة تطورت، و كانت بالنوعية الجيدة و مطلوبة في الأسواق و تصدر في صناديق ب 2 و 5 كغ و في صناديق أكبر ب 10 كغ و 15 كغ و كانوا يحصلون منها على عائد مجزي تجارا و منتجين .

ثالثا-صادرات المحصول المبكر القرون 1919-1940 : القرون هو أحد الصادرات من الخضر التي شهدت تزيادا مستمرا في الوزن و القيمة النقدية و كان قرون عمالة الجزائر يوجه إلى السوق التونسية و شمال فرنسا، أما ذلك الذي ينتج في عمالة وهران وهو القرون الأخضر فقد كان مطلوبا بكثرة في جنوب فرنسا وهي تتحمل ظروف النقل و التوزيع الطويلة إلى أوروبا و تأثرت صادراته بالأزمات الاقتصادية . و الجدول التالي يبين لنا وضعية الصادرات البكرية الثلاث البطاطا و الطماطم و القرون :

الجدول(5-13)صادرات البواكير من البطاطا و الطماطم و القرون

قرون		طماطم		بطاطا		تفصيل السنوات
القيمة بألف فرنك	الوزن بالقطار	القيمة بألف فرنك	الوزن بالقطار	القيمة بألف فرنك	الوزن بالقطار	
2359	118193	17703	91162	27592	290436	1924
8130	67185	18854	126537	45954	379777	1932
27902	159445	36598	196805	103013	774532	1938

المصدر: من اعداد الباحث بناء على عبد الرحمان رزقي تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين

الحربين العالميتين الشركة الوطنية للنشر والتوزيع طبعة 1976 ص 89-90

ربعا-صادرات المحصول المبكر للفاصوليا و الجلبانة : إن محصول الفاصوليا تصل إلى السوق الأوروبية في فترتين مختلفتين في سبتمبر و في مارس و أفريل، و توجه لعدة أسواق و لم تتأثر كثير بالأزمات الاقتصادية و خاصة من ناحية الكمية المصدرة و إذا إستثنينا بعض التراجع في سنوات محددة يعد الإتجاه العام متزايدا، إلا أن سنة 1939 لم يكن بها بيان، أما سنة 1940 فشهدت 17300 قنطار و الذي يعد تراجعا حادا بالنسبة لسنة 1938 حيث سجل 93394 قنطار

الجدول (5-14) يوضح صادرات البواكير من لوبيا و جلبانة من 1919 إلى 1940

جلبانة		لوبيا		التفصيل السنوات
القيمة بألف فرنك	الوزن بالقنطار	القيمة بألف فرنك	الوزن بالقنطار	
1655	17646	10649	44119	1924
2517	14979	11502	41827	1932
6334	35107	29321	93394	1938

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على عبد الرحمان رزاقى تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين الشركة الوطنية للتوزيع والنشر طبعة 1976 ص 90-91

خامسا- صادرات المحصول المبكر من الجزر الكوسا و الفول المصري (الفول الأخضر)

كل هذه المحاصيل بالإضافة إلى الباذنجان و القرنبيط يتم تصديرها إلى أقرب النقاط في فرنسا أو إلى دول المغرب العربي آنذاك تونس و المغرب الأقصى وهي لا تتعدى مدينة مارساي ، بسبب عدم قدرة هذه المحاصيل على تحمل المسافات الطويلة، و كل هذه المحاصيل سجلت تطورا في عملية تصديرها و تستقبل السوق الفرنسية منها حوالي 90 % من صادرات البواكير، و بعضها يتم تصديره إلى بلدان أخرى .

الجدول (5-15) تطور الوزن والقيمة صادرات البواكير من جزر والكوسا والفول لسنوات :

فول		كوسا		جزر		التفصيل السنوات
القيمة بالألف فرنك	الوزن بالقنطار	القيمة بالألف فرنك	الوزن بالقنطار	القيمة بالألف فرنك	الوزن بالقنطار	
238	2941	340	1963	2476	45025	1924
292	3834	105	764	1880	37580	1932
522	4512	645	4779	11768	99247	1938

المصدر: عبد الرحمان رزقي تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين شون ت ط 1976 ص 91-92

سادسا - صادرات المحصول المبكر عنب المائدة : لقد شهد محصول عنب المائدة المبكر توسع بين الحربين العالميتين ، خاصة عنب المائدة من شاسلا (Chasselas) الذي يلعب دورا بارزا في صادرات عنب المائدة، لنضجه المبكر حيث يعد من البواكير الثمرية ، و أغلبه في أيدي المعمرين و بلغ إنتاجه عام 1939 حوالي 155000 قنطار و هو مرغوب في الأسواق الخارجية و بلغت صادراته سنة 1938 ما قيمته 26347000 فرنك بوزن قدره 118147 قنطار .

المبحث الثاني: تطور المساحة و الانتاج و الانتاجية للمحصول المبكر في ولاية بسكرة :

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى بنية المحصول المبكر و مساحته و انتاجه و انتاجيته ، و علاقة هذه العناصر جميعا بالزمن خلال فترة الدراسة 2009-2016 وفق المطالب التالية :

المطلب الأول : تطور بنية ومساحة المحصول المبكر خلال الفترة 2009-2016

الفرع الأول : بنية قطاع المحاصيل المبكرة في ولاية بسكرة : من خلال ما رأيناه سابقا من قطاع المحاصيل المبكرة و البواكير و اطلعنا على أصوله التاريخية و رأينا كيف كانت تساهم في الصادرات الجزائرية في تلك الحقبة، و قد تجسدت في حينها بتلك المحاصيل الساحلية للمناطق الدافئة لجنوب البحر الابيض المتوسط و هو ما ينتج عنه فارق زمني يسمح بتحقيق فرصة التسويق و الربح من عملية تصدير البواكير . وفي هذا الموقف سنقدم المحصول المبكر و الذي يعني الخضر بجميع أنواعها أو ما تدعى بالمحاصيل الحقلية (المحمية و غير المحمية) و التي نجد منها :

1-البطاطا : هي من النباتات المحبة للتربة الصفراء الخفيفة و الرملية لكي تتمدد الحبات بها ، و التربة الطينية المتماسكة أو الثقيلة محصولها يكون مشوها ، و لا يستطيع النمو و فق حجم منتظم نمما يجعله غير محببة في الاسواق ، و تزرع في الصحراء ، و في ولاية بسكرة في دورتين متتاليتين ، الأولى تبدأ من الفاتح أوت ليكون حصادها بعد ثلاثة شهور و المساحة المخصصة لها في موسم 2015-2016⁴²⁵ بلغت حوالي 210 هكتار بإنتاج قدره 61240 قنطار لنفس الفترة بإنتاجية لهكتار قدرها 291 ق / و هو تنتشر زراعتها في طولقة و ليوة و في المزرعة و شمال عين الناقة أين تتوفر مناطق رملية واسعة

⁴²⁵ D.S.A synthèse compagne agricole : 2015-2016 . p 2

- 2- **الجزر** : هو نبات يوجد في الأراضي الخفيفة و الرملية و لا تناسبه الأراضي الطينية، و يوجد في الأراضي الغنية و غيرها و يحتوي على فيتامين "أ" الضروري لنمو الجسم ، و يقي من ضعف البصر و يؤكل طازجا أو عصيرا أو مربى، و كانت المساحة المخصصة للزراعة موسم 2015-2016⁴²⁶ حوالي 759 هكتار، و تشتهر زراعته في مناطق الحوش حتى اسطيل جنوبا، و حتى سيدي خالد و الدوسن شمالا غرب بسكرة .
- 3- **الطماطم** : تعد الطماطم من الخضر واسعة الانتاج في ولاية بسكرة ، فهي محصول غذائي و صناعي ، من الخضر الهامة على مستوى الولاية و الطلب عليها يتطور محليا و وطنيا ، و في ذات الوقت عرضها يتزايد من سنة لأخرى، بسبب تطور عملية الاستثمار في هذا المجال حيث بلغ عدد البيوت البلاستيكية 54725⁴²⁷ بيتا . و كانت المساحة المغروسة بالهكتار تساوي 2189 هكتار و كان الإنتاج يساوي 3071910 قنطار و الإنتاجية 1403 ق/ه موسم 2015-2016 و توجد في كل المناطق و خاصة في المناطق السهلية من لوطاية الى السلقة الى الغروس و كل المناطق الشمالية الغربية و كل السهول الجنوبية الشرقية كسهل سيدي عقبة و عين الناقة و المزيرة الى خنقة سيدي ناجي .
- 4- **البصل** : و يتم انتاجه في مختلف أنواع تربتها و يوجد انتاجه في المناطق الرملية و الصفراء الخفيفة حيث تنمو البصلة ، و تكون منتظمة الشكل و سهلة التلقيح⁴²⁸ و هو منتج واسع الاستهلاك يزرع على مساحة 2341⁴²⁹ هكتار و بإنتاج قدره 442100 قنطار و إنتاجية قدرها 188.8 ق/ه و ذلك في موسم 2015-2016 ، و تختص ولاية بسكرة في انتاج بصل أخضر بكريا يبدأ في الظهور في الأسواق من بداية نوفمبر و ينتهي عرضه في شهر جوان، و هو يزرع في عروتين متتاليتين عروة خريفية تبدأ غراسته من شهر أوت و الثانية تبدأ في شهر ديسمبر و جانفي، و يجنى نهاية شهر ماي و بداية جوان .
- 5- **اللوبياء الخضراء** : تزرع اللوبيا الخضراء حقلية و محمية و تزرع وحدها أو مع محصول آخر ، كأن تزرع مع الفول في العروة الخريفية، فيكون الفول الأخضر في الجانب الشمالي و تكون اللوبيا الخضراء في الجهة الجنوبية (قبليّة) مواجهة لشمس الشتاء و لتحتمي بالفول من رياح الشتاء الباردة، و يستمر انتاجها الى شهر جانفي أما المحمية فتزرع في كل وقت حتى نهاية شهر أفريل، و في موسم 2015-2016⁴³⁰ زرعت على مساحة 404 هكتار، و حققت انتاجا قدره 48960 قنطار بإنتاجية للهكتار قدرها 121.2 ق/ه وهذا خلال نفس الموسم 2015-2016 و عدد البيوت المحمية 10100 بيت محمي .
- 6- **الفلفل الحار** : تصلح زراعته في معظم الأراضي ، و أحسن نوعياته تنتج في مناطق الغروس المزيرة عين الناقة و الحراية و السلقة بمعنى خط الإنتاج الذي يمتد من المزيرة شرقا الى الغروس غربا و قد كانت مساحة الإنتاج تساوي 1231.79 هكتار ، و انتاج قدره 431894200 قنطار ، و بإنتاجية الهكتار

⁴²⁶ D.S.A : op cit p 2

⁴²⁷ op cit p 2

²فراج عز الدين ، مزارع الخضروات ، مكتبة انجلو المصرية ، القاهرة مصر ، 1970 ، ص 223

⁴²⁹ D.S.A : op cit p 2

⁴³⁰ op cit p 2

⁴³¹ op cit p 2

تساوي 725ق/هـ وذلك في موسم 2015-2016 ويزرع ابتداء من الفاتح أوت ليدخل الإنتاج في الأول من نوفمبر وينتهي انتاجه في جوان و حتى جويلية .

7- الفلفل الحلو : وهو من الخضر الواسعة الانتشار و الانتاج في ولاية بسكرة، و هي عموما ترافق الفلفل الحار و الطماطم و منتوجها ذو جودة عالية و بأنواع و ألوان مختلفة ، و ينتج في مساحة 432841.99 هكتار بعدد بيوت نفقيه هو 21049 بيتا، و بإنتاج قدره 609490 قنطار في موسم 2015-2016 و قد كانت الإنتاجية في هذا الموسم تساوي 723.86 ق/هـ

8- الفول الأخضر : ينتشر انتاج الفول لأخضر في ولاية بسكرة زراعة وإنتاج و تجود بإنتاجه كل أراضي الولاية و أحسنها انتاجا هي المنطقة الجنوبية الشرقية ، من سريانة و سيدي عقبة عين الناقة و المزيرعة، و بدرجة ثانية تأتي المناطق الغربية من الولاية ، و يحب الفول المناطق المعتدلة، و المياه العذبة و في موسم 2016-2015⁴³³ كانت مساحته 2963 هكتار، و الإنتاج قدر ب 350165 قنطار و بإنتاجية قدرها 118 ق/هـ

9- البازلاء (الجلبانة) : تجود بها كل مناطق الولاية و من أهمه المناطق الجنوبية الشرقية ، مثل سريانة قرطبة سيدي عقبة عين الناقة و المزيرعة و الذيبية . و تأتي المناطق الأخرى في مرتبة ثانية في انتاج هذا المحصول ، و في موسم 2015-2016 كانت المساحة تساوي 1042.50 هكتار و الإنتاج يساوي 116990 قنطار أما الإنتاجية في الهكتار فقد بلغت 112.2 ق/هـ .

10- الثوم : يشكل في بعض مناطق الولاية زراعة ناجحة و سوق رائجة خاصة في المناطق الخفيفة التربة و التي تميل الى الرملية منها مناطق شتمة المالح سيدي عقبة و عين الناقة و ليوة و يغطي مساحة مقدارها 700 هكتار بإنتاج قدره 72260 قنطار ، و بإنتاجية قدرها 91.46 ق/هـ و ذلك خلال موسم 2015-2016⁴³⁴ .

11- اللفت : وهو أحد الخضر التي تجود بها كل أراضي الولاية، و التي تعد رائدة في زراعته و هو محصول يأتي مبكر كالجزر ، و يغرس مع نهاية شهر أوت ليكون جمع المنتوج في بداية شهر نوفمبر ، و في موسم 2016-2015 كانت المساحة الفعلية للمحصول هي 353 هكتار و بإنتاج قدره 42270 قنطار، و بإنتاجية 119.7 ق/هـ .

12- الخس : تعد من المحاصيل التي عددناها و تجود مبكرا بأرض الولاية كلها تنتج أحسن أنواعها منها (abundance) تزرع من المزيرعة إلى عين الناقة و سيدي عقبة بمعنى كل الزاب الشرقي و كل الزاب الغربي ماعدا المناطق الجبلية الشمالية الشرقية ، و قد كانت المساحة المخصصة لها 569.56 هكتار و الانتاج قدر ب 55705 قنطار أما الإنتاجية فهي 97.8 ق/هـ و ذلك لموسم 2015-2016 .

⁴³² D.S.A : op cit p 2

⁴³³ op cit p 3

⁴³⁴ op cit p 3

13-الباذنجان : ينتج بطريقة محمية وغير محمية، و هو من خضر المناطق الحارة تجود به كل أراضي الولاية من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي، و قد كانت المساحته تساوي 427.62 هكتار بإنتاج قدره 277340 قنطار و إنتاجية 648.56 ق/هـ.

14- البنجر السكري (الشمندر) : تقدر مساحته بحوالي 64 هكتار بإنتاج قدره 9340 قنطار و انتاجية قدرها 145.9 قنطار / هكتار هذا في الموسم 2015-2016 تنجح زراعته في أغلب مناطق الولاية، و هو يتبع في زراعته الجزر و اللفت و نقصد هنا مواطن الزراعة .

15- الكوسا : هي من عائلة القرعيات تصلح في دورات عديدة خريفية متأخرة و ربيعية مبكرة، و يمكن زراعتها محمية وغير محمية، و تصلح و يجود انتاجها في كل مناطق ولاية بسكرة، و تختص بمساحة قدرها 275 هكتار و كمية انتاج قدرها 201110 قنطار و بإنتاجية قدرها 731 ق/هـ و هذا في موسم 2015-2016 .

16-الخيار : هو من عائلة القرعيات أيضا تجود زراعته في المناطق الدافئة، و ينجح انتاجه في كل مناطق ولاية المحصول المبكر، و قد كانت المساحة المخصصة للخيار تساوي 284 هكتار و بإنتاج قدره 248440 قنطار و إنتاجية لسنة 2015-2016 تساوي 874.8 ق/هـ .

17- خضر أخرى : و هي مجموعة خضر أخرى مختلفة يتم انتاجها بالولاية و لكن بكميات تزيد و تنقص بحسب الطلب عليها، و إمكانيات المنتجين لأن نجاح أي محصول يؤدي الى تميزه و ينجح عن ذلك فرع يتخصص به جملة من المنتجين، و نستطيع أن نقول أنها لازالت في مرحلة التجارب، و الإنتاجية الأولى كالفراولة و الشفلور و الأرض شوكي و خضر أخرى .

18-البطيخ الأحمر : تتم زراعته في عروة موسمية مبكرة فتبدأ زراعته في جانفي في بيوت بلاستيكية صغيرة أو نفقية أو كبيرة (كنانزيان) (متعددة القباب)، و تنتشر زراعته بولاية بسكرة يصلح في كل الأراضي و خاصة الأراضي الجديدة الجيدة القيمة، و قدرت مساحة هذا المحصول 1702.50 هكتار و بإنتاج قدره 335735 قنطار و إنتاجية قدرها 197 ق/هـ .

19- البطيخ الاصفر : وهو ما يدعى أحيانا بالكانتالوب، و يزرع في كافة مناطق الولاية و هناك اهتمام كبير لدى المنتجين بهذا المحصول و قد كانت المساحة المخصصة له تقدر ب 2099.60 هكتار أما الانتاج فقد بلغ 642246 قنطار و الانتاجية فكانت 305.9 ق/هـ و هذا في موسم 2015-2016 .

الفرع الثاني: تطور مساحة المحصول المبكر خلال فترة 2009-2016

أولا-تطور المساحة للمحصول المبكر البطاطا الجزر الطماطم البصل الفاصوليا من 2009 الى

2016

الجدول (5-16) تطور المساحة للبطاطا، الجزر، الطماطم، البصل، الفاصوليا، و البطيخ 2009-2016

الوحدة هـ

المنتوج	بطاطا	جزر	الطماطم	البصل	اللوبيا	البطيخ
---------	-------	-----	---------	-------	---------	--------

	الخضراء					الموسم
2493	305	1376	1448	315	35	2010-2009
290	345	1351	1361.8	410	127	2011-2010
290	345	1351	1361.8	410	127	2012-2011
2137.24	1243	1837	1787.29	710	94	2013-2012
720.40	1345	1984	2088.30	690	90	2014-2013
1240.88	151	2284	2189	592	162	2015-2014
3802.10	404	2341	2189	759	210	2016-2015

المصدر: تم اعداده من طرف الباحث بناء على الجداول ص8 من المديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة 2009-2016

من خلال الجدول السابق نجد ان مساحة محصول البطاطا كانت متطورة من سنة لآخرى ماعدا تراجع واحد موسم 2013-2014. و بالنسبة للجزر فتراجع فقط موسمي 2013-2014 و 2014-2015، اما بالنسبة للطماطم فقد شهدت تراجعا واحدا في المساحة موسم 2010-2011، و البصل كذلك اما الفاصولياء الخضراء، فقد كانت متذبذبة و البطيخ شهد تذبذبا طيلة فترة الدراسة. اما عن المعلومات التي تخص موسم 2011-2012 و التي كانت مفقودة عند المصدر DSA بسكرة ارتأينا ان نحسبها كما في السنة السابقة اي موسم 2010-2011 بمعنى افترضنا ثباتها.

ثانيا: تطور مساحة المحصول المبكر الفلفل الحار و الحلو والخيار والكوسا و الباذنجان و اللفت خلال 2009-2016

الجدول (5-17) تطور مساحة الفلفل الحار والحلو والخيار والكوسا والباذنجان واللفت 2009-2016

الوحدة هـ

المنتوج	الفلفل الحار	الفلفل الحلو	الخيار	الكوسا	الباذنجان	اللفت
2010-2009	1194.34	541.82	282.52	594.88	223.66	215
2011-2010	703.16	548.04	74.54	106.68	128.16	295
2012-2011	703.16	548.06	74.54	106.68	128.16	295
2013-2012	943.98	628.14	96.88	148.08	265.72	283
2014-2013	1193.39	819.12	227.60	229.24	384.80	450
2015-2014	1436.87	841.95	272	614.80	423.50	293
2016-2015	1231.79	841.99	284	275	427.62	353

المصدر: تم اعداده من طرف الباحث بناء على الجداول الشاملة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة فترة 2009-2016.

يتضح لنا من ما تقدم في هذا الجدول ان الفلفل الحار قد تراجعت مساحته مرة في موسم 2010-2011 و مرة اخرى في موسم 2015-2016، و الفلفل الحلو لم تشهد مساحته أي تراجع خلال فترة الدراسة من 2009 الى 2016 و اما الخيار شهد تراجعا وحيدا و ذلك موسم 2010-2011، و استمرت في التطور لبقية الفترة و الكوسا سجلت تراجعين في موسمين 2010-2011 و في 2015-2016 اما الباذنجان فقد سجل تراجعا واحدا في موسم 2010-2011، و في بقية الفترة كان يتطور من سنة لآخرى و اما عن اللفت فقد شهد تراجعين الاول في موسم 2012-2013 اما الثاني ففي موسم 2014-2015.

ثالثا -تطور مساحة المحصول المبكر الثوم ،الفول ،و البازلاء ،و خضروات أخرى خلال 2009-
2016

الجدول (5-18) تطور مساحة الثوم والفول والبازلاء وخضروات أخرى خلال فترة الدراسة
الوحدة(هـ)

المنتج	الموسم	الثوم	الفول	البازلاء	خضروات اخرى
2010-2009	765	2832	1149	1186	
2011-2010	904	3100	1200	4070.82	
2012-2011	904	3100	1200	4070.82	
2013-2012	651	2943	1273	2211.67	
2014-2013	634	3850	2150	2389	
2015-2014	750	2340	842	5115	
2016-2015	790	2963	1042.50	1853.44	

المصدر : تم اعداده من طرف الباحث بناء على معطيات الجدول الشامل لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة
فترة 2009-2016 .

مما سبق يتضح ان هذه المحاصيل ايضا تشهد ايضا في بعض الاحيان تراجعاً او تذبذباً كبقية المحاصيل
الآخري ، فنجد ان الثوم شهد تراجعين متواليين خلال موسمين 2012-2013 ، و موسم 2013-2014 ، ثم
بعد ذلك اخذ في التطور لموسمين متواليين ، اما بشأن محصول الفول فقد شهد ايضا تراجعين متواليين
خلال موسمي 2012-2013 و 2014-2015 ، هذا ما يجعله يأخذ صفة متزايدة في بادئ الامر لتأخذ
بالتذبذب بعد ذلك ، اما البازلاء فهي من المحاصيل التي شهدت تراجعاً وحيداً موسم 2014-2015 و لكن
حاداً من 2150 هكتارا الى 842 هكتار ، اي خسرت حوالي الثلثين ، ربما يعود الى ضعف عملية التسويق و
الحفظ و التصدير اما بشأن مجموع الخضروات الآخري نجد من خلال معطيات الجدول انه قد سجل
تراجعا موسم 2012-2013 و في موسم 2015-2016 .

المطلب الثاني : تطور انتاج المحصول المبكر خلال الفترة 2009-2016
الفرع الأول :تطور انتاج الجزر والطماطم و البصل و الفاصوليا و البطيخ خلال 2009-2016
الجدول (5-19) تطور انتاج البطاطا و الجزر و الطماطم و البصل و الفاصوليا و البطيخ 2009-2016

الوحدة:ق

المنتوج / الموسم	بطاطا	جزر	طماطم	البصل	الفاصولياء الخضراء	البطيخ
2010-2009	7700	31880	1398871	171341	15945	297747
2011-2010	26700	41000	1507793	183439	18036	38830
2012-2011	26700	41000	1507793	183439	18036	38830
2013-2012	20724	78100	2487295	262840	99397	421429
2014-2013	19890	75900	2845871	397130	107600	288216
2015-2014	34320	72025	3071910	446230	15200	515730.25
2016-2015	61240	81120	3071910	442100	48960	977981

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من طرف الباحث بناء على التقارير الشاملة لسنوات 2009-2016 لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة

من خلال الجدول السابق نجد ان انتاج البطاطا تطور من 2009 الى غاية 2012-2013 ، اين شهد اول تراجع ، و تبعه تراجع اخر في السنة الموالية و بعدها بدأ في التزايد الى اخر موسم في الفترة ، و الجزر ايضا تزايدت كمية انتاجه الى ان بلغت 78100 قنطارا ، ليتم التراجع في الموسم 2013-2014 و الموالي له ، ثم تنتهي الفترة بتزايد في 2016 ، اما بالنسبة للطماطم فانها متزايدة تماما من بداية الفترة و الى نهايتها ، اما البصل فانه تزايد الى ان وصل الى نهاية الفترة ، الى الموسم الاخير حيث شهد تراجعا ، اما الفاصولياء الخضراء فانها تزايدت الى موسم 2014-2015 ، و البطيخ شهد تراجعا في الموسم النهائي مباشرة و في موسم 2013-2014 ، و بعدها انتهى بالتزايد عند كل مرحلة الى نهاية الفترة.

الفرع الثاني: تطور انتاج الفلفل و الخيار و الكوسا و الباذنجان و اللفت خلال 2009-2016

الجدول (5-20) تطور انتاج الفلفل والخيار والكوسا والباذنجان واللفت 2009-2016

الوحدة ق

المنتج الموسم	الفلفل الحار	الفلفل الحلو	الخيار	الكوسا	الباذنجان	اللفت
2010-2009	507595	296304	88664	142749	59158	25830
2011-2010	437563	297512	59127	77226	55270	35440
2012-2011	437563	297512	59127	77226	55270	35440
2013-2012	646240	363300	83120	109580	134840	31130
2014-2013	820314	503594	187630	170010	271434	49500
2015-2014	949895.75	609502.45	248440	220884	278457	37500
2016-2015	894200	609490	248440	201110	277340	42270

المصدر : من اعداد الباحث بناء على التقارير الشاملة لمديرية الفلاحة لولاية بسكرة في الفترة الممتدة ما بين 2009-2016 .

من المعطيات الواردة بهذا الجدول نجد ان الفلفل الحار تناقص في الموسم الثاني 2010-2011 ثم بعد ذلك تزايد الى غاية السنة 2015-2016 حيث تراجع انتاج الفلفل الحار ، اما الفلفل الحلو فقد تزايد من سنة الى اخرى الى الموسم الاخير من الفترة المحددة اما الخيار فانه شهد تراجعا في الموسم الثاني من الفترة بعد ذلك تزايد تماما ، و الكوسا فقد تزايدت الى غاية الموسم 2015-2016 حيث شهدت تراجعا ، و الباذنجان فقد تراجع انتاجه في الموسم الثاني وشهد تراجعا ثانيا في الموسم الاخير اما بشأن اللفت فقد تراجع لمرتين الاولى موسم 2012-2013 و الثانية موسم 2014-2015 .

الفرع الثالث :تطور انتاج الثوم و الفول و البازلاء و خضروات أخرى خلال 2009-2016
الجدول (5-21) تطور انتاج الثوم و الفول و البازلاء و خضروات أخرى 2009-2016

الوحدة:ق

المنتج الموسم	الثوم	الفول	البازلاء	خضروات أخرى
2010-2009	68199	453440	68372	232036
2011-2010	61885	496350	71400	551904
2012-2011	61885	496350	71400	551904
2013-2012	57730	412020	70015	458269
2014-2013	67870	500500	113950	1165591
2015-2014	71590	277770	78814	1125149.55
2016-2015	72260	350165	116990	531024

المصدر: تم اعداده من طرف الباحث بناء على الجداول الشاملة للفترة 2009-2016 .
انطلاقا من الجدول السابق فإن الثوم خلال الفترة شهد تراجعين الاول في 2010-2011 و الثاني في موسم 2012-2013 ثم تزايد الى نهاية الفترة , اما الفول فقد تزايد في الثلاث مواسم الاولى الى غاية 2012-2013 حيث شهد التراجع الاول في الانتاج ليتراجع مرة ثانية في 2014-2015 و ليتزايد في الموسم الاخير, اما بشأن البازلاء فقد شهدت تطورا لموسم 2012-2013 اين حصل اول تراجع و تراجع الانتاج مرة ثانية في 2014-2015 ليتزايد الانتاج في الفترة الاخيرة .
اما الخضروات الاخرى فانها تزايدت لغاية موسم 2012-2013 حيث سجلت اول تراجع موسم 2014-2015 و ثاني تراجع موسم 2015-2016 و لتبلغ موسم 2015-2016 ما قيمة 531024 قنطارا.

المطلب الثالث : تطور إنتاجية المحصول المبكر 2009-2016

الفرع الأول :تطور إنتاجية المحصول المبكر البطاطا و الجزر و الطماطم و البصل و الفاصوليا و البطيخ خلال 2009-2016

الجدول (5-22)تطور إنتاجية البطاطا و الجزر و الطماطم و البصل و الفاصوليا و البطيخ 2009-2016

الوحدة ق/هـ

المنتج الموسم	بطاطا	جزر	طماطم	البصل	فاصولياء خضراء	البطيخ
------------------	-------	-----	-------	-------	-------------------	--------

119.43	52.281	124.52	966.07	101.21	220	2010-2009
133.90	52.282	135.78	1107.21	100	210.23	2011-2010
133.90	52.282	135.78	1107.21	100	210.23	2012-2011
197.18	79.97	143.08	1391.66	110	220.46	2013-2012
400.08	80	200.16	1362.77	110	221	2014-2013
415.62	100.66	195.37	1403.34	121.66	211.85	2015-2014
257.22	120.30	188.85	1403.34	106.88	291.88	2016-2015

المصدر: تم اعداده بناء على تقارير الشاملة لمديرية الفلاحة لولاية بسكرة 2016-2009

ان انتاجية محصول البطاطا شهدت تراجعاً في الموسم الثاني و في موسم 2015-2014 و بينهما شهدت تزايداً، وفي موسم 2016-2015 شهدت تزايداً ايضاً، اما بالنسبة للجزر فقد تراجعت في السنة الثانية و تراجعت ثانياً في موسم 2016-2015، اما إنتاجية الطماطم فقد تزايدت لغاية موسم 2014-2013 اين شهدت التراجع الوحيد خلال فترة الدراسة، و انتاجية البصل شهدت تطوراً من خلال هذا الجدول و شهدت تراجعاً خلال الموسمين الأخيرين اما الفاصوليا فانها خلال هذه الفترة لم تسجل الانتاجية اي تراجع، و البطيخ شهد تزايداً في الانتاجية الى غاية الموسم الاخير 2016-2015 تراجعت الى نصف الانتاجية السابقة.

و كما نعلم ان المنتجات الزراعية تتسم بالموسمية و هي تؤثر في كمية الانتاج عن طريق تراجع الاسعار مما يعمل على تذبذب المنتج لسوق غير مستقرة محلياً و وطنياً، و بسبب آخر عدم وجود سعر مرجعي تقبل به الدولة منتجات الفلاحين كما تعمل دول السوق الاوروبية المشتركة، حيث تزيد عن ذلك اذ تعتبر ان المنتج مصدر و تقدم للمنتج أسعار للتصدير. و في تونس يعتمد السعر المرجعي الحد الادنى الذي تشتري به الدولة و يمكن ان يقبل به المنتج.

الفرع الثاني: تطور إنتاجية المحصول المبكر الفلفل و الخيار و الكوسا و الباذنجان و اللفت خلال

2016-2009

الجدول (5-23) تطور إنتاجية الفلفل و الخيار و الكوسا و الباذنجان و اللفت 2016-2009

الوحدة ق/هـ

المنتج الموسم	الفلفل الحار	الفلفل الحلو	الخيار	الكوسا	الباذنجان	اللفت
2010-2009	425	546.87	313.83	239.96	264.50	120.14
2011-2010	622.28	542.87	793.23	723.90	431.26	120.14
2012-2011	622.28	542.87	793.23	723.90	431.26	120.14
2013-2012	684.59	578.37	857.96	740	507.45	110
2013-2014	687.38	614.80	824.38	741.62	705.39	110
2014-2015	661.08	723.92	913.38	359.28	657.51	83.33
2015-2016	725.94	723.87	874.78	731.31	648.57	119.75

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من طرف الباحث بناءا على التقارير الشاملة لمديرية المصالح الفلاحة لولاية بسكرة للفترة 2009-2016 .

من خلال الجدول السابق تطورت انتاجية الفلفل الحار الى ان وصلت الى الموسم الفلاحي 2014-2015 حيث شهدت اول تراجع و بعدها تزايدت الانتاجية , و الفلفل الحلو تراجع خلال الموسم الثاني 2010-2011 محققا انتاجية 542.87 و بعد ذلك تزايد لغاية الموسم 2013-2014 ثم تراجعت مرة ثانية في الموسم الاخير, و الكوسا تزايدت لغاية موسم 2014-2015 بانتاجية قدرها 359.28 ثم تراجعت مرة اخرى موسم 2015-2016, و الباذنجان تنطبق عليه حالة الخيار, اما اللفت فقد تطور لغاية 2012-2013 ليستقر في 110 قنطار/هكتار ثم ليتناقص الى 83.33 ق/ه و في الاخير تزايد و ذلك موسم 2015-2016 .

الفرع الثالث :تطور إنتاجية المحصول المبكر الثوم ،الفول ،البازلاء و الخضروات الأخرى خلال
2016-2009

الجدول (24-5)تطور إنتاجية الثوم والفول والبازلاء وخضروات أخرى 2016-2009

الوحدة ق/هـ

المنتج الموسم	الثوم	الفول	البازلاء	خضروات أخرى
2010-2009	89.15	160.11	59.50	195.65
2011-2010	68.46	160.11	59.50	135.57
2012-2011	68.46	160.11	59.50	135.57
2013-2012	88.68	140	55	207.20
2014-2013	107.05	130	53	487.90
2015-2014	95.45	118.70	93.60	219.97
2016-2015	91.47	118.18	112.22	286.51

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من طرف الباحث بناء على التقارير الشاملة لمديرية الفلاحة لولاية بسكرة للفترة
2016-2009 .

من خلال الجدول السابق نجد ان إنتاجية الثوم قد تراجعت ثلاث مرات خلال الفترة ,اما الفول فانه تراجع اربع مرات لاربع سنوات الاخيرة من الفترة المحددة بحيث بلغت الانتاجية 118.18 قنطار/هكتار موسم 2016-2015، أما البازلاء فانها تراجعت مرتين متتاليتين الاولى في 2012-2013 ثم في 2013-2014 وهي على التوالي 55 قنطار/هكتار و 53 قنطار/هكتار ,وبعدها اخذت في التزايد ،اما بشأن الخضروات الاخرى فقد تزايدت انتاجيتها حتى الموسم 2014-2015 لتسجل اول انخفاض ولتتزايد بعد ذلك. وربما يعود تذبذب الانتاجية بصورة عامة الى تذبذب الانتاج الذي لا يعود إلى شروط و ظروف الانتاج داخل القطاع و انما يرجع الى عوامل السوق و التسويق المحلي و الوطني و التصديري بمعنى السوق العالمي و هذه اهداف و سياسات تلي بها الدولة حاجات منتجها للإبقاء عليهم و حمايتهم.

المبحث الثالث : دور المحصول المبكر في تكوين ميزة تنافسية للقطاع : سنتطرق في هذا

المبحث الى قياس تكلفة المحصول المبكر و أرباحه بالحجم الكبير و العادي و سندرس تغير العوامل المختلفة بدلالة الزمن و درجة الترابط بينها و أخيرا الاثار المترتبة عن نشوء و تطور المحصول المبكر و دورها في زيادة الميزة التنافسية في القطاع وذلك وفق المطالب التالية :

المطلب الأول : قياس تكلفة المحصول المبكر (الطماطم) بولاية بسكرة وظهور الإنتاج بالحجم الكبير :

-متابعة عملية حساب تكلفة المحصول المبكر (الطماطم المحمية) : ان محاصيل الخضر كلها أصبحت تتأثر بالمعطاة التكنولوجية و الابحاث و التطوير في علوم التهجين و البذور و البيولوجيا الحيوية مما يعني أجيال مختلفة من المنتج شكلا و نوعا و ذوقا و وزنا مثلا الطماطم المحمية هي أنواع من نجمة -كارميلو -طوفان - مارموندالخ و تختلف الانواع المهجنة من منطقة الى أخرى بحيث ما يوجد في مكان لا يصلح للأخرى ان عملية انتاج الطماطم تبدأ من حين اختيار نوع الطماطم التي سنزرعها في البيوت البلاستيكية (و التي تكون اما نفقية اي بيوتا بعرض 8م على طول 50 م و التقدير الرسمي حسب الدراسات بيت نفقي عادي) و بيوت كاناريان او متعددة القباب (Multichapelle)

*البيوت العادية النفقية : و هي بيوت محمية او مغطاة بالبلاستيك مساحتها تقدر ب 0.04 هكتار و هيكلها مصنوع من الحديد المغلف بطول 50م و عرض 8م.

*البيوت الكاناريان : وهي بيوت ضخمة تأخذ شكلها و حجمها حسب المساحة التي يقدر المنتج على غرسها , و حسب حجم استثماره, فمن ربع هكتار الى نصف هكتار الى هكتار و ذلك حسب القدرة , و هي محميات دخلت حديثا للقطاع , و سنعمل على مقارنة التكلفة في الصنفين.

و عموما نقصد بالكاناريان هو بيت مساحته هكتار واحد و نحسب تكاليف قطاع المحميات لمحصول مبكر (طماطم) من واقع الخطوات الاربعة الآتية :

*المرحلة الاولى - المشتلة (تربية الشتلات) انتاج الشتلات من اجل الغراسة في البيت النفقي أو الكاناريان

*المرحلة الثانية - اعداد التربة و تحضير البيت المحمي

*المرحلة الثالثة- غراسة او زراعة الشتلات ومتابعتها

*المرحلة الرابعة- جمع المحصول (عملية حصاد المنتج)

و في مختلف هذه المراحل سنتبع التكاليف المحددة الناتجة عن كل مرحلة

الفرع الأول : بنية تكاليف مرحلة المشتل :

المرحلة الاولى (المشتل): و لكي نقيس تكلفة هذه المرحلة يجب متابعتها و تقييد التكلفة عند كل خطوات تطور النبات ، و يرغب المنتج دائما في نباتات جيدة و سليمة خالية من الامراض من سلالة غنية، حيث يقدم المشتل الظروف المثالية لشروط انتاج من حرارة و اضاءة و رطوبة و هو اكثر سيطرة و تنظيما وهذه المرحلة تؤثر في لاحقتها التكاليف و الانتاج و هي تعد اساسية⁴³⁵.

و حسب دراسات تمت على عملية انشاء المشاتل فان المنتجين يقسمون الى قسمين اساسيين حيث تجد⁴³⁶ 20% يزرعون شتلاتهم مبكرين جدا عند نهاية شهر جوان و حوالي 50% يزرعون شتلاتهم في

⁴³⁵ H.bedjaoui ,technique de production de plantes marichaires dans la wilaya de Biskra ,Mémoire de magistère ,Institut national agronomique Elharrach

⁴³⁶ Yakout Merabet ,la serriculture dans la wilaya de Biskra, système de culture et couts de production ,cas de la tomate ,université Mohamed Khider ,Biskra , 2016 ,p 60

بداية شهر سبتمبر و الباقي حوالي 30 % من المنتجين يكونون موزعين بين تاريخي اول جويلية و اول سبتمبر.

و تأخذ مرحلة المشتل في المتوسط 25 يوما , و كثافة الزراعة داخل البيت النفقي بمعنى الزراعة داخل البيت النفقي تكون في حدود 850 شجرة طماطم اما بالنسبة لعدد الاشجار التي تغرس في بيت كناريان من نوع هكتار فان كثافة الزراعة داخل الكناريان هي 20000 شجرة/هكتار و هذا يبين لنا الفارق في كثافة الزراعة في كل من الحالتين واضح و اذا جمعنا تكاليف المشتل ستكون كما يلي :

الجدول (5-25) توزيع التكاليف كنسبة مئوية من التكلفة الكلية لمشتل البيت النفقي (0.04 هكتار)

انواع التكاليف	تكلفة البذور	تكلفة صناديق البذور	التربة المعقمة	تكاليف زراعة ومتابعة	تكاليف اخرى للمشتل
النسبة المئوية لاجمالي التكلفة	46%	4%	7%	15%	28%

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات المذكرة Yakout Merabet, La sericulture dans la wilaya de Biskra , système de culture et couts de production , cas de la tomate , Université Mouhamed Khider , Biskra 2016 p60

و هذه التكاليف تشمل الثابتة و المتغيرة ، و ما نلاحظه هو ارتفاع تكلفة البذور التي تعد عنصر كثيف البحث العلمي و التكنولوجي ، فيشكل نسبة 46% من تكلفة المشتل كله ، و نلاحظ ايضا دخول المواد المصنعة كمدخلات هنا كصناديق الزرع 4% ، و التربة بنسبة 7% و تكاليف الزراعة و المتابعة و هي تكاليف مخصصة للعامل زراعي متخصص في المحميات ثم تكاليف المشتل الاخرى 28% تحوي العمل و النقل و معاينة الخبير في صحة النباتات ... الخ. و من هذا يتضح لنا ان ما ذكرناه سابقا بان المنتج الزراعي اصبح منتوجا ديناميكيا يسري عليه مفهوم الميزة التنافسية و شروطها.

اما بالنسبة لتكاليف زراعة المشتل لبيت كناريان (multichapelle) الجدول (5-26) توزيع التكاليف لمشتل بيت كناريان مساحة 1 هكتار

انواع التكاليف	تكلفة البذور	تكاليف صناديق الزراعة	تكاليف التربة المعقمة	تكاليف الزراعة و المتابعة	تكاليف اخرى للمشتل
النسبة المئوية للتكاليف الاجمالية	78%	4%	6%	5%	7%

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات المذكرة Yakout Merabet, La sericulture dans la wilaya de Biskra , système de culture et couts de production , cas de la tomate , Université Mouhamed Khider , Biskra 2016 p61.

من خلال هذا الجدول يتضح أنه حينما يكون الاتجاه نحو الانتاج بالحجم الكبير فان التكاليف تتجه نحو الانخفاض و نلاحظ ان تكلفة المدخلات الصناعية و البحثية (R&D) التكنولوجية في المشتل للحصول على نباتات او شتلات جيدة بلغت 88% و هذا ما يدعم ما توصلنا اليه نظريا بان المنتج الزراعي هو منتج كالصناعي اصبح ايضا كثيف الصناعة و الابحاث و التطوير و التكنولوجيا (في جانب مدخلاته) لان التمعن في تكلفة البذور في الكناريان تبدو عادية و لكن المطلع على خبايا التكلفة بحيث يقوم بتحليلها , مثلا البذور في الطماطم لدينا صنفان للزراعة محمية النفقي احتسبت على اساس صحراء و بحسب اسعار 2015 صحراء 15500 دج/للكيس الواحد طوفان 1000/9500 بذرة مما يعني ان قيمة البذرة الواحدة تساوي 10 دج تقريبا . وزنها يساوي 0.01 غ و ما نلاحظه عن العمليات التي تخص بيوت الكناريان للانتاج بالحجم الكبير ان تكاليف المتابعة و الزراعة و تكاليف اخرى انخفضت بمقدار الثلثين تقريبا و اصبحت لا تشكل سوى 13% من التكلفة الاجمالية في حين في حالة البيوت النفقية تساوي 43%.*
*تكلفة انتاج شجيرة الطماطم حالة بيت نفقية :

$$\text{تكلفة انتاج شجيرة الطماطم حالة بيت نفقية} = \frac{\text{التكلفة الكلية للمشتل من أجل بيت نفقية (0.04هـ)}}{\text{كثافة الشجيرات في البيت النفقية (شجرة 850)}} = 19.12 \text{ دج/للشجيرة}^{437}$$

تكلفة انتاج شجيرة الطماطم حالة البيت كناريان: (متعددة القباب)

$$\text{تكلفة الشجيرة من المشتل للكناريان} = \frac{\text{التكلفة الكلية للمشتل من اجل بيت كناريان (1 هـ)}}{\text{كثافة الشجيرات في البيت الكناريان (شجرة 20000)}} = 14.78 \text{ دج/للشجيرة}^{438}$$

و يبدو جليا دور الانتاج بالحجم الكبير في تخفيض تكاليف الانتاج ، و هو الفرق بين نظامي الانتاج نظام الانتاج الصغير تكاليفه مرتفعة الوحدة تساوي 19.12 دج . الانتاج بالحجم الكبير تكلفة الوحدة 14.78 دج

المرحلة الثانية مرحلة اعداد التربة و تحضير البيت : و هذه المرحلة تختلف فيها التكاليف بحسب نوع البيت اذا كان نفقي عادي او اذا كان كناريان و حسب نوعية المواد المستخدمة نوعية البلاستيك نوعية السماد فالطبيعي درجات و اسعار و الصناعي درجات و اسعار و كلما كان الحجم كبيرا يكون تدخل الالات للتوزيع و القيام بالمهام بدل الافراد و لهذا تختلف التكاليف بين الصنفين من البيوت .

الفرع الثاني: بنية تكاليف المرحلة الثانية خدمة الارض و تحضير البيت النفقي :

الجدول رقم (5-27) توزيع تكاليف المرحلة الثانية البيت النفقي للزراعة بالنسب المئوية

نوع تكاليف خدمة الارض و تهيئة البيت	عملية مزج الدوبال و الاسمدة	خدمة الارض و تعقيم التربة و تغطية التربة	تركيب البيت و تغطيتها بالبلاستيك	تحضير التربة
نسبة التكلفة الى الاجمالي	59%	13%	18%	10%

مقابلة مع الاستاذ مساك محمد رضا ، استاذ متخصص في حساب تكاليف الخضر ، قسم العلوم الزراعية جامعة محمد خيضر بسكرة ، بتاريخ 2017-4-9⁴³⁷
⁴³⁸ نفس المرجع السابق

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات المذكرة Yakout Merabet,La sericulture dans la wilaya de Biskra ,système de culture et couts de production , cas de la tomate , Université Mouhamed Khider ,Biskra 2016 p63.

من خلال هذا الجدول يتضح أن مدخلات الاسمدة الصناعية و الدوبالية تشكل النصيب الأكبر من تكاليف المرحلة الثانية و ما نلاحظه أيضا أن معظم التكاليف هنا هي كمخرجات صناعية وهي مدخلات المحصول المبكر .حيث أن اجمالي هذه التكاليف المختلفة الشكل 62% من تكاليف هذه المرحلة ذات طبيعة صناعية و ان تكاليف المرحلة الثانية للبيت النفقي هي 31950 دج للبيت الواحد⁴³⁹ و بالنسبة لتكاليف المرحلة الثانية لتكاليف تحضير التربة لبيت كاناريان فيمكن توضيحها بالجدول الاتي :

بنية تكاليف المرحلة الثانية من حساب تكلفة خدمة الارض و تحضير بيت كاناريان
الجدول (5-28) توزيع التكاليف المرحلة الثانية البيت الكناريان للزراعة بالنسب المئوية

نوع التكاليف	عملية مزج الدوبال و الاسمدة	خدمة الارض تعقيم التربة و تغطية التربة	تركيب البيت و تغطيتها بالبلاستيك	اشغال أخرى خدمة الأرض و تحضير التربة
نسبة التكلفة الى الإجمالي	59%	19%	3%	19%

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات المذكرة Yakout Merabet,La sericulture dans la wilaya de Biskra ,système de culture et couts de production , cas de la tomate , Université Mouhamed Khider ,Biskra 2016 p65

و ما نلاحظه من خلال هذا الجدول هو انخفاض تكاليف التركيب و التغطية بالنسبة للبيوت النفقية و التي كانت تشكل 18% و حسب الدراسات السابقة فان قيمة التكلفة الكلية تساوي 440566 دينار
440
/للكاناريان.

و الفرق بين نظامي الانتاج الكاناريان و النفقي هو فرق في تكلفة المرحلة الثانية 358184 دينار⁴⁴¹

الفرع الثالث :المرحلة الثالثة :غراسة الشتلات و متابعتها :

في هذه المرحلة تكون النباتات في المشتل قد اخذت قوام الشجيرات متضحة المعالم في مرحلة 4-6 ورقات و اخذت من الزمن شهرا و يجب ان نبعد تلك النباتات الضعيفة و المكسورة و المريضة و المتغير لونها ، و يجب ان يتم الغرس عند غروب الشمس او في الصباح الباكر ، و تسقى الارض مرة او مرتين قبل الزراعة حتى تبرد و تتماسك من جهة و تلائم عملية الغرس ، و حتى ترتوي الشجيرات بعد الغرس بسرعة ، و قدرت تكلفة هذه المرحلة الثالثة حسب الاستاذ مساك و الدراسة التي تم اجراءها ب 16552 دينار ، و فارق

نفس المرجع السابق

439

440 نفس المرجع السابق

441 نفس المرجع السابق

النظامين في التكلفة هو 296600 دينار لصالح نظام الكاناريان , فرق النظامين في التكلفة نحتسبه على أساس هكتارين مختلفين .

فارق التكلفة بين النظامين = هكتار نفقي – هكتار كاناريان

$296600 = (117200 - 16552 \times 25)$ كفرق في التكلفة لصالح نظام الانتاج الموسع .

ان عملية متابعة التكاليف بشكل عام كنسب مئوية لنظامي الإنتاج و هي عملية الزراعة و المتابعة لبيت نفقي تكون وفق الجدول الآتي :

الجدول (5-29) التكاليف في المرحلة الثالثة للزراعة و المتابعة كنسب مئوية لبيت نفقي

أنواع التكاليف	معالجات لصحة النبات	وضع نظام السقي قطرة قطرة	خدمة النبات ووضع الخيط	تكاليف أخرى
نسبتها	44%	19%	9%	8%

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات المذكورة Yakout Merabet, La sericulture dans la wilaya de Biskra, système de culture et couts de production , cas de la tomate , Université Mouhamed Khider ,Biskra 2016 p66

اما التكاليف في المرحلة الثالثة للزراعة و المتابعة لبيت الكاناريان تكون حسب الجدول التالي :

الجدول (5-30) توزع تكاليف المرحلة الثالثة للزراعة و متابعة البيت الكاناريان بالنسب المئوية

أنواع التكاليف	معالجات لصحة النبات	وضع نظام السقي قطرة قطرة	خدمة النبات ووضع الخيط	تكاليف أخرى
نسبتها	43%	31%	13%	13%

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات المذكورة Yakout Merabet, La sericulture dans la wilaya de Biskra, système de culture et couts de production , cas de la tomate , Université Mouhamed Khider ,Biskra 2016 p66.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: مرحلة جني المحصول: بالنسبة للمحصول من النوع النفقي فإن 60% منها تدخل الانتاج في شهر جانفي و الباقي حوالي 40% من الحالات تدخل الانتاج نهاية شهر جانفي و بداية فيفري.

اما بالنسبة للبيوت من نوع الكاناريان فان مرحلة الانتاج تبدأ في بداية شهر جانفي بنسبة 50% من مجموع الكاناريان و الباقي حوالي 50% تنطلق في نهاية شهر جانفي و بداية شهر فيفري.

اما تاريخ انتهاء جني المحصول حوالي 60% من البيوت النفقية تنتهي من ذلك في منتصف ماي و الباقي 40% ينتهي الموسم في منتصف جوان , و المردود المتوسط للبيت النفقي يقدر بحوالي 5.58 طن/للبيت النفقي بينما تكون المردودية للبيت من نوع الكاناريان تساوي 130 طن/هكتار والموسم الفلاحي ينتهي 60% في هذا النظام في منتصف ماي و الباقي 40% ينهي الموسم في منتصف شهر جوان .

أولا - حساب تكلفة انتاج 1 كلغ من المحصول المبكر (الطماطم) :

ان عملية حساب تكلفة انتاج كيلوغرام واحد من الطماطم يمكن ان نحسبها بناء للنظامين المختلفين للإنتاج كما يلي :

$$\text{تكلفة انتاج 1 كغ طماطم} = \frac{\text{التكاليف الكلية الانتاج للبيت}}{\text{مردودية البيت}}$$

الجدول (5-31) بنية التكاليف الكلية للنوعين من نظم الانتاج :

بيت كاناريان (متعدد القباب) 1 هكتار		بيت نفقي 0.04 هكتار		تكاليف كلية
%	القيمة	%	القيمة	
64.36	1341866	53.31	76715	التكلفة المتغيرة
35.63	743067	42.68	57140	التكلفة الثابتة
100	2084933	100	133855	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات المذكرة La serriculture dans la wilaya de Biskra , système de culture et couts de production , cas de la tomate , Université Mouhamed Khider ,Biskra 2016 p68

و بناء على ما سبق تكون التكلفة في كل من النظامين (النفقي و الكاناريان) كما يلي :
- تكلفة الانتاج للبيت النفقي هي 24.26 دينار للكيلوغرام اما تكلفة الانتاج للبيت الكاناريان 16.081 دينار للكيلوغرام.

ثانيا -حساب ربح 1 كغ من المحصول المبكر (طماطم)

بناءً على المعطيات السابقة للدراسة الميدانية يمكننا احتساب الربح للكيلوغرام من المحصول المبكر كما

$$\pi = RT - CT \text{ : يلي}$$

$$RT = P_{ux} \cdot Q_x, CT = Q_x \cdot CT_{ux}$$

$$\pi_{ux} = P_{ux} \cdot Q_x - CT_{ux} \cdot Q_x$$

$$\pi_{ux} = Q_x [P_{ux} - CT_{ux}]$$

و حينما تكون $Q_x = 1$ فإننا نحصل على مايلي :

$$\pi_{ux} = 1 [P_{ux} - CT_{ux}] = P_{ux} - CT_{ux} = \pi_{ux} = P_{ux} - CT_{ux}$$

$$\pi_{ux} = P_{ux} - CT_{ux} \text{ :}$$

حيث نقصد ب :

π = الربح الكلي

TR = الايراد الكلي

TC = التكلفة الكلية

$P_x = x$ سعر السلعة

$Q_x = x$ كمية من السلعة

$\pi_{ux} = x$ الربح المحقق من الوحدة

$P_{ux} = x$ سعر الوحدة

$TC_{ux} = x$ تكلفة الوحدة

و بعد هذا التقديم النظري لحساب ربح الوحدة نقوم بحساب ربح الوحدة في كل من البيت النفقي و البيت الكناريان

-البيت النفقي : حسب سعر الجملة ل 2015⁴⁴²، وحيث ان

$$P_{ux} = 70 \text{ DA} ; CT_{ux} = 24.26 \text{ DA}$$

$$\therefore \pi_{ux} = 70 - 24.26 = 45.74 \text{ DA}$$

$$\therefore \pi_{ux} = 45.74 \text{ DA}$$

حيث :

-القيمة 70 د ج هي متوسط سعر الجملة للوحدة في الاسواق لولاية بسكرة لسنة 2015

- و القيمة 24.26 هي تكلفة الوحدة من المحصول المبكر موسم 2015-2016

-و هكذا يتضح ربح الوحدة (كلغ) من المحصول المبكر تبلغ حوالي 45.74 د ج بالنسبة للبيت النفقي

-وحيث ان البيت يقدم حوالي 5.58 طن / للبيت و عليه يكون الربح الكلي للبيت

$$\pi = 5580 \times 45.74 = 255229.2 \text{ DA}$$

-اما بالنسبة للبيت الكناريان فربح الوحدة (كلغ) محصول مبكر $\pi_{ux} = 70 - 16.081 = 53.919 \text{ DA}$

-و حيث ان البيت يقدم 130 طن في المتوسط فإن $\pi = 53.919 \times 130000 = 7009470 \text{ DA}$

المطلب الثاني : دراسة تغير العوامل المختلفة بدلالة الزمن و تقييم درجة الترابط :

الفرع الأول : تطور المساحة المزروعة للمحصول المبكر بالزمن :

تطور المساحة المزروعة للمحصول المبكر بالزمن : في هذه المرحلة سنقوم بتقدير معادلة الاتجاه العام

باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث يتم الحصول على خط أو منحني واحد ممهد للاتجاه العام

يعتبر أفضل خط أو منحني يمثل القيم الأصلية للظاهرة..

$$Y_t = a + bt + \mu_t$$

حيث $a+b$ تمثل الاتجاه العام

و μ_t تمثل الخطأ العشوائي للمعادلة

وتهدف هذه الطريقة إلى الحصول على قيم a و b بحيث يكون $\sum (Y - \hat{Y})^2$ اقل ما يكون حيث :

$$\hat{Y}_t = \hat{a} + \hat{b}t$$

t : الزمن

n = 7 فترات

⁴⁴² DSA .BISKRA op cit

النموذج المقدر. فنحصل على:⁴⁴³

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n Y_i t_i - n\bar{t}\bar{Y}}{\sum_{i=1}^n t_i^2 - n\bar{t}}$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{a}\bar{t}$$

t: المتوسط الحسابي للزمن

من خلال الجداول (5-16) ، (5-17) ، (5-18) نستنتج الجدول (5-32) الذي نقوم بحسابه من خلال جمع كل القيم لكل فترة:

الجدول (5-32) تطور المساحة المزروعة للمحصول المبكر بالزمن

المساحة المزروعة للمحصول المبكر Y	المنتج الموسم T
12119	2010-2009
8022	2011-2010
8022	2012-2011
9034	2013-2012
13582	2014-2013
14990	2015-2014
10568	2016-2015

وعليه فمعادلة الاتجاه العام تعطى بالعلاقة التالية :

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n Y_i t_i - n\bar{t}\bar{Y}}{\sum_{i=1}^n t_i^2 - n\bar{t}} = \frac{320191 - 7 \times 4 \times 10905.28}{140 - 7 \times 4} = 132.52$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{a}\bar{t} = 10905.28 - 132.52 \times 4 = 11435.39$$

$$\hat{Y}_t = 11435.4 + 132.52t$$

ليصبح النموذج من الشكل:

تشير نتائج التقدير إلى وجود اتجاه عام نحو الزيادة للمساحة، فبمرور كل سنة تزداد مساحة المنتج بمقدار 132.52 هكتار ، و بالتالي يكون واضحاً ان المحصول المبكر هو في تطور مستمر من سنة لآخرى ، بالقيمة 132.5 هكتار في كل الولاية، وهو مؤشر يدل على حركية القطاع و توسعه .

الفرع الثاني: تطور انتاج المحصول المبكر بالزمن :

بنفس الطريقة السابقة نحصل على النتائج التالية:

الجداول (5-19) ، (5-20) ، (5-21) نستنتج الجدول (5-33) الذي نقوم بحسابه من خلال جمع كل القيم لكل فترة:

⁴⁴³ Pierre Bailleg, *exercice corrigées de statistique descriptif*, Alger, opu ,p102

الجدول (5-33) تطور انتاج المحصول المبكر بالزمن

الانتاج Y	المنتج الموسم T
3865831	2010-2009
3959475	2011-2010
3959475	2012-2011
5736029	2013-2012
7585000	2014-2013
4853140	2015-2014
8026600	2016-2015

وعليه فمعادلة الاتجاه العام تعطى بالعلاقة التالية :

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n Y_i t_i - n\bar{t}\bar{Y}}{\sum_{i=1}^n t_i^2 - n\bar{t}} = \frac{169837362 - 7 \times 4 \times 5426507.1}{140 - 7 \times 4} = 15977823$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{a}\bar{t} = 5426507.1 - 15977823 \times 4 = 60656201$$

ليصبح النموذج من الشكل:

$$\hat{Y}_t = 60656201 + 15977823t$$

تشير نتائج التقدير إلى وجود اتجاه عام نحو الزيادة في الانتاج، فبمرور كل سنة يزداد الانتاج بمقدار 159778.23 ق. وهي زيادة تؤيد تلك الزيادة التي رأيناها في المساحة السنوية و المقدره ب 132.5 هكتار .

الفرع الثالث: تطور إنتاجية المحصول المبكر بدلالة الزمن :

بنفس الفكرة السابقة نحصل على النتائج التالية:

الجداول (5-22) ، (5-23) ، (5-24) نستنتج الجدول (5-34) الذي نقوم بحسابه من خلال جمع كل القيم لكل فترة:

الجدول (5-34) تطور إنتاجية المحصول المبكر بالزمن

انتاجية Y	المنتج الموسم T
322,5	2010-2009
100	2011-2010
100	2012-2011
231	2013-2012
117,33	2014-2013
398,42	2015-2014
434,304	2016-2015

نحصل على قيم Y بحساب متوسط الانتاجية كل موسم. وعليه فمعادلة الاتجاه العام تعطى بالعلاقة التالية :

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n Y_i t_i - n \bar{t} \bar{Y}}{\sum_{i=1}^n t_i^2 - n \bar{t}} = \frac{7763.81 - 7 \times 4 \times 243.36}{140 - 7 \times 4} = 8.47$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{a} \bar{t} = 243.36 - 8.47 \times 4 = 277.27$$

ليصبح النموذج من الشكل: $\hat{Y}_t = 277.27 + 8.47t$

ان النموذج يبين انه عند مرور كل سنة تتحسن الانتاجية بمقدار 8.47 %

الفرع الرابع : درجة الترابط بين الإنتاج و الإنتاجية :

أولاً-دراسة العلاقة بين الإنتاجية والإنتاج:

سنقوم بدراسة العلاقة الموجودة بين الانتاجية والانتاج من خلال نموذج انحدار خطي بسيط يهدف إلى تفسير تابع متغير (Y) وهو الانتاجية بدلالة متغير آخر (X) يعبر عن الانتاج.

ويكتب النموذج من الشكل : $Y = \alpha + \beta X + \epsilon_i$

حيث:

X : متغير مستقل. (Y : Exogène) ، متغير تابع (داخلي) Endogène

β, a : معاملات النموذج.

ونظراً لكون الانحدار يعتمد على متغيرين فقط: نقول أنه بسيط، وسنتحدث لاحقاً عن الانحدار المتعدد بوجود متغير تابع واحد فقط مع وجود متغيرين مستقلين أو أكثر.

التفسير البياني للانحدار:⁴⁴⁴

إذا قمنا برسم معادلة المستقيم: $Y = \alpha + \beta X + \epsilon_t$ (الشكل 1، 3) تكون β ميل الخط المستقيم.

وتشير إشارة α إلى أن العلاقة بين Y و X علاقة طردية موجبة إذا كانت β موجبة ، وعكسية إذا كان β سالبة.

بينما تشير قيمة α إلى قيمة المتغير الداخلي Y عند انعدام قيمة المتغير الخارجي X .

ولإيجاد قيم المقدرات نستخدم طريقة المربعات الصغرى (Moindre carré ordinaire) حيث تحصل

النتائج التالية:

$$\hat{\beta} = \frac{n \sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i}{n \sum X_i^2 - (\sum X_i)^2}$$

د وليد إسماعيل السيفو، د أحمد محمد مشعل: الاقتصاد السياسي التحليلي دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2003، ط1، ص60

$$\hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{\beta}\bar{X}$$

ولأجل القيام بهذا التقدير نستعين برنامج إفيوز لنحصل على النتائج التالية:

الجدول(5-35)تقدير برنامج إفيوز

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/03/17 Time: 18:47
Sample: 2009 2016
Included observations: 8
Y=C(1)+C(2)*X

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	4.024830	67.09185	0.059990	0.9541
C(2)	4.44E-05	4.65E-06	9.559209	0.0001
R-squared	0.938385	Mean dependent var		425.8643
Adjusted R-squared	0.928116	S.D. dependent var		533.1293
S.E. of regression	142.9388	Akaike info criterion		12.97503
Sum squared resid	122589.0	Schwarz criterion		12.99489
Log likelihood	-49.90011	Hannan-Quinn criter.		12.84108
F-statistic	91.37847	Durbin-Watson stat		2.195328
Prob(F-statistic)	0.000075			

تشير نتائج التقدير إلى وجود ارتباط خطي بين كل من الإنتاجية والإنتاج، حيث أن قيمة مقدر الميل E-4.4405 موجبة وهي إشارة إلى أن كل زيادة في الإنتاج بهذا المقدار تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بمقدار وحده واحدة

كما أن معامل التحديد تساوي 0.93 عالية جدا تشير الى الارتباط القوي الموجود بين المتغيرين.

ثانيا -دراسة العلاقة بين الإنتاجية والمساحة:

بنفس الطريقة نجد أن:

الجدول(5-36)دراسة العلاقة بين الانتاجية والمساحة

Command Capture

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/03/17 Time: 19:03
Sample (adjusted): 2009 2015
Included observations: 7 after adjustments
Y=C(1)+C(2)*X

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-38.45498	226.8602	-0.169510	0.8720
C(2)	0.025843	0.020256	1.275808	0.2581
R-squared	0.245589	Mean dependent var		243.3653
Adjusted R-squared	0.094707	S.D. dependent var		143.7046
S.E. of regression	136.7304	Akaike info criterion		12.90886
Sum squared resid	93476.07	Schwarz criterion		12.89340
Log likelihood	-43.18100	Hannan-Quinn criter.		12.71784
F-statistic	1.627687	Durbin-Watson stat		1.716727
Prob(F-statistic)	0.258077			

تشير نتائج التقدير إلى وجود ارتباط خطي بين كل من الإنتاجية و المساحة حيث أن قيمة مقدر الميل 0.025 موجبة وهي إشارة إلى أن كل زيادة في المساحة بهذا المقدار تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بمقدار وحده واحدة

بينما معامل الارتباط ضعيف ذلك أن معامل التحديد يساوي 0.24 ضعيفة جدا تشير الى عدم الارتباط القوي الموجود بين المتغيرين $Y = -38.45 + 0.025 X$
حيث: Y الإنتاجية
X: المساحة

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن المحصول المبكر و دورها في زيادة الميزة التنافسية للقطاع:
و في هذا المطلب سنتناول بالتفصيل تلك الآثار الناتجة عن نمو و تطور المحصول المبكر على مستوى كل القطاعات الاخرى، و كيف يؤثر ذلك عن الجودة بتنوع منتجاته، و بالتالي سنقوم بتحديد كل الآثار و نبين دورها في إيجاد الميزة التنافسية للقطاع .

الفرع الأول - أثر المحصول المبكر على الجودة و تنوع منتجات القطاع :

أولاً- أثر المحصول المبكر في تطور جودة المنتج : ان القطاع الفلاحي في الصحراء لم يعد كالسابق قطاع تقليدي عائلي و إنما أصبح اليوم مؤسسة مستثمرة تحدد أرباحها و خسائرها و تبحث و تطور من خلال تجاربها و تجارب الآخرين، و تعتمد على المبادرة الخاصة حيث نسجل في مجال المحاصيل الحقلية مساحة اجمالية تقدر ب 5601 هكتار محمي، و هذه المساحة مجزأة إلى آلاف المزارع المنتجة المتنافسة فيما بينها، بمعنى هناك آلاف الوحدات المنتجة لمحصول مبكر واحد، في نفس الظروف المناخية و المياه... إلخ و هذا التشابه يؤدي إلى التنافس الشديد على مستوى المعلومة و المدخلات الجديدة مثل البذور الهجينة الجديدة لصنف جديد من الطماطم أو الفلفل الحار أو الفلفل الحلو و بالتالي ان عامل المنافسة الشديدة داخل القطاع يعمل على الارتقاء بالجودة و هو ما يدفع المنتجو قدما . و مما يدل على ذلك تطور انتاجه و انتاجيته من سنة إلى أخرى و تطور المساحة المسقية كما بينا أنها تميل أكثر لصالح هذا القطاع عن بقية المحاصيل الأخرى بالإضافة الى المؤشرات الاحصائية الاخرى والتي قدمناها و حسبناها . وهو ما يعزز تطور الميزة التنافسية في القطاع من سنة إلى أخرى و إتضح مكانته كقطاع مميز .

ثانيا - أثر المحصول المبكر في تنوع منتجات القطاع : بسبب المنافسة الشديدة داخل القطاع هذا ما أدى بالمؤسسات إلى البحث في تنوع المنتجات و استهداف الاسواق الخاصة و لو كانت صغيرة، و هذا ما ندعوه بالتركيز فأصبحت هناك مؤسسات زراعية تستهدف الطلب الخاص بإنتاج الفلفل الحلو الملون، لان هناك شريحة ميسورة تهتم بهذا النوع، و تخصص آخرون في محصول الطماطم من نوع

(tomate cerise) وهذه سوق لها أفرادها منتجين و مستهلكين ، و بالتالي تنوعت المنتجات في قطاع المحاصيل المبكرة بسبب الامكانيات ، و الدفع الذي قدمه المحصول المبكر فهو يتابع تطور الطلب الاذواق لدى الافراد فتستجيب بالتنوع ، و هو ما يعود عليه بتوسع السوق و زيادة الحركية ، و هو ما يزيد في الميزة التنافسية للقطاع .

الفرع الثاني-أثر المحصول المبكر في التكلفة و الابتكار و التجديد في زيادة الميزة التنافسية للقطاع :
أولاً- **أثر المحصول المبكر في التكلفة :** كما بينا سابقا في المحصول المبكر أنه منتج يعتمد على التكاليف و صيغة اتجاهها و التي رأينا أنها تتجه نحو الانخفاض و التوجه للإنتاج بالحجم الكبير (وقد وضحنا الفرق في التكلفة و الفارق في الأرباح) ، وهي⁴⁴⁵ الوفورات الناتجة عن كبر حجم المشروع ، وهي وفورات داخلية حيث يترتب على ذلك تولد مزايا تؤدي الى زيادة الكفاءة الإنتاجية ، وتتجه تكاليف المشروع نحو الانخفاض في الاجل الطويل . وهو ما يؤدي الى تطور الميزة التنافسية لقطاع المحصول المبكر .

ثانياً-أثر المحصول المبكر على استخدام الابتكار والتجديد : من ما مر معنا سابقا فإن قطاع المحصول المبكر يشهد مزاحمة ضخمة ناتجة عن اتساع القطاع بسرعة ، و اتجاه رأس مال للاستثمار فيه لسبب التكلفة المتجهة نحو الانخفاض ، و بسبب اتساع فرص الأرباح و لأسباب أخرى التي وفر لها تنوع المنتوجات حظوظا جيدة . و بسبب المنافسة الشديدة اضطرت المؤسسات ان تكون مبدعة و مبتكرة في مستوى استخدامها للمدخلات التكنولوجية الحديثة ، فهناك من يكون الاول و القائد في القطاع وهناك من يرضى بالتقليد و الاستفادة من خبرة الآخرين ، وهو ما يؤدي في النهاية الى تطور المحصول المبكر والذي يعني زيادة في الميزة التنافسية للمحصول المبكر .

الفرع الثالث-المحصول المبكر ينمي الأرباح و يجذب الاستثمار و بالتالي إيجاد وتداول الثروة : ان تطور الأرباح في القطاع نتيجة انخفاض التكاليف ، و ما تلاه من جذب الاستثمارات الوطنية خاصة و التي هي متنوعة في هذا القطاع من كل ولايات البلاد ، و هو ما أثر في إيجاد الثروة و تداول الثروة في مستويات ثلاث :

أولاً-المستوى الأول : و المتمثل في الاتصال الامامي حيث تجلى بظهور طبقة من الاثرياء و التجار المتخصصين في توفير المدخلات للمحصول المبكر . و هي طبقة واسعة من التجار و الوسطاء و المستوردين حيث أصبحوا يمثلون تخصصا في السوق .

ثانياً-المستوى الثاني : و هنا يظهر تداول الثروة على مستوى الانتاج ، و هنا أيضا ظهرت طبقة من الفلاحين ، و المنتجين المستثمرين ، الناجحين في هذا القطاع ، تتداول جزئاً هاما من الثروة الناشئة .

ثالثاً-المستوى الثالث : يظهر تداول ثالث للثروة و المتجسد بطبقة من التجار و الوسطاء و السماسرة و المستفيدين من أرباح قطاع المحصول المبكر الناتج عن مخرجات قطاع المحصول المبكر

د/حسن حسني ، سياسات التجارة الخارجية ، طبعة 2004 ، ص 180⁴⁴⁵

، فهؤلاء التجار و الوسطاء يقومون بتداول سلع القطاع و الذين يقومون بتغطية كل أسواق البلاد ، بهذا المحصول لمدة ثمانية اشهر من كل سنة . و كل هذه الديناميكية في المستويات الثلاث تعمل على زيادة الميزة التنافسية لقطاع المحصول المبكر .

الفرع الرابع- اثر المحصول المبكر عن المجتمع و العمالة و الاسواق :

أولا - أثر المحصول المبكر عن المجتمع و العمالة : ان المحصول المبكر غير من سلوك المجتمع ومن العادات و التقاليد، الاستهلاكية خاصة على مستوى استهلاك الخضر الكمي و النوعي فأصبح الافراد لا يتقيدون بموسم المحصول ، بل بفضل المحصول المبكر أصبحت الخضر على موائدنا طازجة طول السنة و هذا شيء مستحدث في المجتمع الجزائري ظهر بعد الثمانينات بعد بروز المحصول المبكر و تطوره و الذي عمل في ذات الوقت على امتصاص اليد العاملة و التي أصبحت نادرة و قلتها أصبحت عقبة في وجه كل المشروعات في الجزائر . و بهذا يعد المحصول المبكر أداة تطوير للمجتمع و و امتصاص للعمالة مما انعكس على القطاع في شكل ميزة تنافسية يحضى بها أمام حتى القطاع المتميز و التقليدي و هو قطاع التمور دقلة نور ببسكرة .

ثانيا- دور المحصول المبكر في تطوير و تنمية الأسواق :

ان المحصول المبكر عمل على جر قطاع الاسواق خاصة الخضر و الفاكهة و الثمار لماله من ميزات مما جلب اليه المستثمرين من ناحية امامية للتموين بالمواد و اللوازم و المعدات و الادوات و مؤسسات أخرى للتمويل حيث يشهد القطاع البنكي بهذه الولاية حركية غير عادية و من شدة الجذب التي حصلت للقطاعات الاخرى من المحصول المبكر ان اصبح السماد العضوي اسواقا و ليس سوقا واحدة و هو ما يعني آلاف الاسر الجزائرية التي تسترزق من فرع تموين المحصول المبكر . و نتجت عنه أيضا أسواق رئيسية و هي من الاثر المباشر للمحصول المبكر كسوق المزرعة الوطني ، و سوق الغروس الوطني و سوق عين الناقطة الوطني و هناك أسواق أخرى بلدية او جهوية يتم تدعيمها بواسطة المحصول المبكر الامر الذي يؤدي الى تطور الميزة التنافسية للقطاع .

ثالثا - دور المحصول المبكر في دعم قطاع الصناعات الغذائية و انعكاس ذلك على الميزة

التنافسية للقطاع : مما يوفره المحصول المبكر من تنوع في الانتاج و تطور، الكمية المنتجة من سنة لآخرى كما راينا و تطور في تكلفة الانتاج نحو الانخفاض و اتضح أرباح القطاع ، و هو ما يجعله مصدر ثقة للمستثمرين مما يدعم مناخ الاستثمار في الصناعات الغذائية ما يجعلها متممة للمحصول المبكر الذي يستفيد من هذه الصفة في زيادة ميزته التنافسية .

الفرع الخامس :الدلالات الاحصائية التقديرية للمحصول المبكر و أثرها في الميزة التنافسية :

أولا- بناءً على دراسة نتائج علاقة المساحة و الانتاج و الانتاجية بالزمن ، و بناءً عن الاحصائيات خلال فترة الدراسة ، فإنها بالعموم تتسم كلها بالتطور من موسم لآخر، مما يطور الميزة التنافسية للقطاع و يدعمه ، و اذا حدث من تراجع فان سبب ذلك يكون لضعف عملية التسويق و أحيانا عدم انتظام

تدفق المحصول للأسواق أو يحصل التراجع لأسباب بيروقراطية إدارية بحتة ، كسيطرة الإدارة عن عملية التمليك أو تأشيرة حفر الآبار، أو الصراع عن الأراضي الخاصة أو أراضي العرش . بمعنى أسباب تتعلق بالمحيط الخارجي.

ثانيا -تشير نتائج التقدير الإحصائي الواردة في المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الأخير الى وجود اتجاه عام لتزايد المساحة كل سنة بمقدار 132.52 هكتار ، و في الإنتاج ،هناك أيضا اتجاه عام للزيادة سنويا بمقدار 159778.23 قنطار $132.52 \times 1300 = 159000$ قنطار و هو ما يتطابق مع عملية الحساب الفعلي اذا اعتبرنا الهكتار محمي ينتج 1300 قنطار ، و هذه المؤشرات جيدة لتدعم الميزة التنافسية للقطاع .

ثالثا -و تشير أيضا نتائج التقدير الإحصائي الى أنه بمرور كل سنة تتحسن الانتاجية او تتطور بما قيمته 8.47% و هو مؤشر جيد على تطور المحصول المبكر و هو ما يزيد في دعم الميزة التنافسية للقطاع رابعا-تشير درجة الترابط بين الإنتاج و الانتاجية في هذا القطاع الى قيمة عالية ، من الدلالة فالترابط قوي حيث ان كل زيادة في الإنتاج بمقدار E4.44-05 وهي موجبة الاشارة تؤدي الى زيادة الانتاجية بمقدار وحدة واحدة كما أن معامل التحديد يساوي 0.93 وهي تشير الى ارتباط قوي ،موجود بين المتغيرين مما يعني مؤشرا جيدا عن القطاع و هو ما يؤدي الى تعزيز الميزة التنافسية للقطاع .

خامسا -تشير درجة الترابط الثانية في العلاقة بين الانتاجية و المساحة ،فزيادة بمقدار 0.025 (مقدار ميل موجب) تؤدي الى زيادة الانتاجية بوحدة واحدة، و في هذه الحالة نجد ان معامل الارتباط ضعيف ، وان معامل التحديد يساوي 0.24 و هو ضعيف و هو يشير الى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرين الانتاجية ، و المساحة ،فليست كل مساحة منتجة ، و ليست كل مساحة ذات إنتاجية هذا في المساحات الفلاحية ، وهذه قد تعود لسبب النشاط الزراعي في حد ذاته و ما يستدعيه من ضخامة في حجم رأس المال ،ثم انه حتى ولو توفر رأس المال فالمبادرة لا تخلو من تلك العراقيل البيروقراطية و التي سردناها سابقا مما يجعل قسما من الأراضي الفلاحية المستعملة تتوقف عن الإنتاج أو يضعف انتاجها و هو ما يؤدي في النهاية الى ضعف الانتاجية و ضعف الترابط ، و هذا يعد مؤشرا سلبيا بالنسبة لإيجاد الميزة التنافسية على الرغم من أننا أوضحنا أسبابه قد تكون من خارج القطاع (البيئة الخارجية) .

خاتمة الفصل الخامس :

من خلال دراستنا الميدانية، المبينة على التعريف بموقع المحصول المبكر، و الذي هو ولاية بسكرة و على التعريف بالمحصول المبكر، و هي تلك المحاصيل التي نمزج فيها المزايا الطبيعية، والمزايا المكتسبة، لنحصل على منتجات محددة مبكرة، بالنسبة لغيرها بمناطق أخرى. و المحصول المبكر هو حزمة من منتجات الخضر عددها ستة عشر، و التي خضعت للدراسة، حيث قمنا في البداية بدراسة تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية للمحصول المبكر خلال فترة الدراسة 2009-2016، وتبين أنها تتطور جميعا عبر الزمن، مما يعد مؤشرا إيجابيا يؤهل المحصول المبكر للتمتع بميزة تنافسية في الجزائر، و من خلال الدراسة الميدانية أيضا وجدنا أن تكلفة المحصول المبكر (الطماطم) في حالة البيوت العادية (النفقية) 0.04 هكتار تكلفة 1 كلغ = 24.26 دج، أما في حالة البيت الكناريان (متعدد القباب) 1 هكتار فالتكلفة للكلغ = 16.08 دج. وعليه يكون الربح في البيت النفقي ل 1 كلغ = 45.74 دج.

و الربح في الكناريان ل 1 كلغ = 53.919 دج، وقد لاحظنا اتجاه القطاع نحو الإنتاج بالحجم الكبير، بمعنى توجه المستثمرين من الحجم العادي الى الكناريان، من 0.04 هكتار الى 1 هكتار، إتجهت التكلفة للكيلوغرام الواحد من المحصول المبكر نحو الانخفاض، وهذا مؤشر قوي على صحة ما توصلنا اليه في الجانب النظري بوجوب تطبيق الميزة التنافسية، وليس الميزة النسبية فيما يخص المحصول المبكر، وقد رأينا في جانب آخر للدراسة الميدانية الإحصائية لأثر تغير العوامل المختلفة بدلالة الزمن، للمساحة، و الإنتاج، و الإنتاجية وتقييم درجة الترابط بينها، فقد كانت بالنسبة لتطور المساحة من المحصول المبكر بالزمن، فقد أشارت نتائج التقدير الى وجود اتجاه عام نحو الزيادة للمساحة المزروعة بالمحصول المبكر، فبمرور كل سنة تزداد مساحة المنتج بمقدار 132.52 هكتار، و بالمثل أيضا تطور انتاج المحصول المبكر في الزمن، حيث تشير نتائج التقدير الى اتجاه عام لزيادة انتاج المحصول المبكر بولاية بسكرة، مقدرة في كل سنة 159778.23 قنطار و بالمثل الإنتاجية تزايد بمقدار 8.47% كل سنة وهذه كلها إشارات جيدة، وعند البحث في درجة الترابط بين الإنتاج و الإنتاجية فنجد أن قيمة مقدر الميل = $4.44E-0.5$ موجبة، وتعني أن كل زيادة في الإنتاج بالمقدار السابق تؤدي الى زيادة الإنتاجية بوحدة واحدة، ونشير أيضا الى ان معامل التحديد هو 0.93 وهو عالي جدا، مما يشير الى درجة الارتباط القوية، أما عن علاقة الإنتاجية بالمساحة فقيمة مقدر الميل هي 0.025، و هي ذات إشارة موجبة، بينما نجد أن معامل الارتباط ضعيف وذلك للإشارة السالبة وهذا ما يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرين، وكل النتائج السابقة و المؤشرات، تدل على أنه يوجد ميزة تنافسية للمحصول المبكر بولاية بسكرة.

الغاية العامة

الخاتمة العامة :

من خلال دراستنا، اتضح لنا ان التغييرات سريعة في كل المجالات، الخدمية، و الصناعية، و الزراعية، وهذا ما يفرض على المؤسسات و خاصة الزراعية منها ان تفحص و تكتشف ما لديها من فرص ، و عوامل نجاح فتعمل على تميمها، و تنميتها، و لاسيما تلك التي يمكّن ان تكون مصدراً للموارد المستدامة ، كالمحصول المبكر، كما سبق معنا .

و هو ما يمكن القطاع الزراعي من ميزة تنافسية: و من جانب آخر فالدراسة الميدانية بينت لنا العديد من النقاط فيما يخص المساحة و الانتاج و الانتاجية و مدى الترابط بين هذه العناصر جميعا و تكلفة الانتاج و اتضح لنا اثر الانتاج بالحجم الكبير و اتجاه التكلفة نحو الانخفاض .

وبناءً على التحليلات الميدانية والنتائج البحثية والتي توصل اليها الباحث وذلك للتحقق من صحة إختبار الفرضيات و ذلك فيما يلي :

- تم قبول الفرضية الأولى والتي مفادها ان المحصول ذو الميزة التنافسية، هو المحصول المبكر،

ويتضح هذا من خلال ما توصلنا اليه، والذي ينص على ان المحصول المبكر هو المحصول الذي يأتي قبل غيره من نوعه، في مناطق أخرى، و اتضح لنا فارق الزمن بين شمال البلاد وجنوبها، في المحصول المبكر، على أنه فارق كبير. أما بالنسبة للدول فوق خط عرض 40°، ففارق الزمن أكبر وبالتالي تكون السيطرة الكلية لهذا المنتج عن الأسواق خلال هذه الفترة من كل سنة، والتي بينا أنها تمتد لثمانية شهور من كل سنة من نوفمبر الى جوان

-تم قبول الفرضية الثانية و التي تنص على أنه يعطي المحصول دفعا للقطاع الفلاحي ، من

خلال الدراسة النظرية و الميدانية ، اتضح لنا حجم الدفع الذي يقدمه المحصول المبكر من خلال الحركية الواضحة، على المستوى الميداني و التي تنطلق من شهر جويلية من كل سنة ، ابتداء من تحضير المشاتل ، الى اغلاق الأسواق نهاية شهر جوان ، و الذي يتجلى على مستوى العمالة في القطاع و الأسواق و المدخلات المتخصصة ، و حركية القطاع البنكي ، و في الوقت الراهن يتضح دور وقيمة المحصول المبكر في دفع القطاع الفلاحي من اتساع قيمته، و استثماراته ، و تطوره السريع ، الذي يكاد يغطي عن ذلك المحصول التقليدي المشهور تمور الزيبان، وهذا ما يجعلنا نقبل ان المحصول المبكر يعطي دفعا للقطاع الفلاحي .

-تم قبول الفرضية الثالثة والتي مؤداها ان المحصول المبكر يدعم الاقتصاد الوطني، من

خلال الدراسة الميدانية تبين لنا مدى تأثير المحصول المبكر في الاذواق ، و الأسواق ، و العمالة الوطنية ، و بما يوفره من خضر طازجة على المستوى الوطني، و التي تمتد تقريبا لثمانية أشهر من السنة، وهذا ما يدعم الاقتصاد الوطني و يساعد في سد الفجوة الغذائية و يوفر في العملة الصعبة .

-تم رفض الفرضية الرابعة و التي تنص على ان للمحصول المبكر دور هام في تطوير

الصادرات، لأنه قبل عملية التصدير يجب توفر شروط موضوعية، كتوفر الفضاءات المبردة في الأسواق، و توفر وحدات الفرز، و التصنيف، و التعبئة، و التغليف، كمشاريع متممة بجوار الأسواق المتخصصة ، و

توافر الشاحنات المبردة لنقل الخضار للأسواق الوطنية والموانئ ، ان تمت عملية التصدير ، توفير موانئ متخصصة للتصدير ، و خفض بيروقراطية التصدير ، و ضمانها من طرف الدولة. وان تباشر الدولة وليس الافراد عقد الصفقات مع الدول الأخرى، وهذا لتكون الدولة ضامن تصدير، ثم اذا أمكن توفر مطارات متخصصة في تصدير السلع الزراعية بمناطق المحصول المبكر.

أ- نتائج الدراسة النظرية والميدانية:

- 1- ان الميزة التنافسية ماهي إلا تحريك للميزة النسبية، و حركية السلع تأتي من مدخلاتها وتبين ان السلع الزراعية كبقية السلع الاخرى دخلت في تشابك امامي خلفي مع المخرجات الصناعية، و التكنولوجيا، و البحث، و التطوير، مما جعلها تتطور في الأشكال، و الألوان، و النكهات، والأذواق.
- 2- وجدنا ان الميزة التنافسية، تنطبق في حالة المؤسسات الزراعية، لكونها مؤسسات استثمارية، ولكون سلعها بمدخلات متحركة، ومكتسبة، وهذا ما يجعلها تخضع لمفهوم الميزة التنافسية.
- 3- مما سبق معنا اتضح أن لكل السلع جانب استاتيكي، وجانب متحرك، وجانب طبيعي، وآخر مكتسب، و ما تبين لنا من خلال بحثنا ان السلع الزراعية مالت نحو الحركية، و نحو المزايا المكتسبة اكثر من الطبيعية.
- 4- تطور مفهوم الميزة التنافسية ليشمل التنافس على اصل غير ملموس، و هو المحصول المبكر به صفات كامنة و أخرى ظاهرة، و أخرى نستطيع تحضيرها بعناصر (صناعية تكنولوجية وبحثية)
- 5- كشفت لنا الدراسة ان المحصول المبكر له قاعدة عريضة، و متنوعة، ويتكون من حزمة محاصيل خضر و ليس منتوجا وحيداً، و ذلك كما في الدراسة الميدانية حزمة ب 16 محصولاً من الخضر.
- 6- اتضح لنا بناء على دراسة المساحة والانتاج والانتاجية، ان المحصول المبكر يتطور خلال فترة الدراسة وانه ينافس قطاع التمور على شهرته في بسكرة.
- 7- و من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا مدى ضخامة و سعة قطاع المحصول المبكر يمكن ان يكون عربية جر القطاع الزراعي في الجزائر.
- 8- ومن واقع دراسة التكلفة للمحصول المبكر (الطماطم) ، اتضح ان هذا المحصول يخضع لقانون اقتصاديات الحجم فالتكلفة انخفضت بفارق 10 دج لكلغ عند الاتجاه نحو الانتاج بالحجم الكبير.

ب- التوصيات:

- 1- يجب ان تواصل الدولة دعم قطاع المحاصيل الزراعية بصفة عامة في الصحراء و لمحصول المبكر بوجه خاص لانه يمكن ان يكون مصدراً واضحاً لعملية تصدير السلع الزراعية المبكرة.
- 2- دعم المناطق الزراعية بشبكات النقل و طرقات و كهرباء حتى يواصل هذا المحصول المبكر سيره نحو الاسواق الوطنية و الاجنبية .

-
- 3- يجب ان تتدخل الدولة في مجال ندرة اليد العاملة و انحصار عرض العمل لصالح ندرته و قلة العمال المتخصصين في العمل الزراعي و تربية الحيوان و لو باللجوء الى العمالة الرخيصة الاجنبية و لن يكلف ذلك شيئا بل سننتج اكثر و نصدر اكثر و نخلق فرصا أكبر.
- 4- يجب تدعيم الانتاج بالحجم الكبير لأنه حسب الدراسة الميدانية سيؤدي مباشرة الى اتجاه التكاليف الى الانخفاض و هذا ما يعد تميزا لقطاع المحصول المبكر
- 5- تكوين الفلاحين في مجال الطاقات المتجددة و توفير تكنولوجياتها و ادواتها خاصة الطاقة الشمسية لان بلادنا تحوي على اعلى مناطق للشمس في العالم و لدينا اكبر المناجم الشمسية و بالإضافة لكونها طاقة بيئية و نظيفة خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة في 2017 وهو ما يعد اداة تثبيط للقطاع و للاستثمار بصفة عامة .
- ج-الافاق الدراسات المستقبلية :
- 1- ان المحصول المبكر في الزراعة الصحراوية متنوع الحزم فاقترح المحصول المبكر في قطاع الاشجار المثمرة (التين ,الباكور, العنب ,الرمان ...الخ) فالفارق الزمني في الاثمار في بعض هذه المحاصيل قد يتجاوز الشهرين و بيننا و بين اوربا يفوق الثلاثة اشهر وهو فارق يكفي للتميز و إيجاد فرص لتسويق الثمار البدرية
- 2- الطاقات المتجددة كمصدر دائم و بديل لطاقة ملوثة و زائلة و التي ترتفع تكاليفها من سنة لأخرى وهذا لأجل تمويل المستثمرات الفلاحية بما يلزمها من الطاقة النظيفة
- 3- تحلية مياه الشطوط المالحة في الصحراء بواسطة الطاقة المتجددة (الشمسية) لري الزراعات الصحراوية و لهذا ما يؤدي إلى أبداع فرص استثمارية جديدة و خضراء.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية :

-القرآن الكريم

أ-الكتب :

- 1- محمد بلقاسم بهلول ، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي في الجزائر-مثال الجزائر-المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990.

-
- 2 - عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982
- 3- حسين علي الزعبي ، نظم المعلومات الاستراتيجية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2005
- 4- الهادي قطش أطلس الجزائر والعالم -طبيعيًا -بشريًا و سياسيًا -طبعة جديدة و منقحة دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، 2009
- 5- سامي عفيفي حاتم ، عمر سليمان ، قضايا معاصرة في التجارة و التنمية ، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ، مصر ، 1994
- 6- سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار إلى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1973
- 7- صبحي بلقاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، بيروت- القاهرة، الطبعة الأولى 1982 .
- 8- علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات ، دار المسيرة ، الأردن ، 2007
- 9- إبراهيم كبة ، دراسة في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى بغداد ، العراق ، 1970
- 10- أحمد بعليكي ، المسألة الزراعية في الريف الجزائري ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، 1985
- 11- أحمد توفيق ، قرطاجنة في أربعة عصور من الحجارة إلى الفتح الإسلامي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، طبعة 1986
- 12- أحمد شكري الريماوي ، اقتصاديات الأراضي و استعمالاتها ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، مصر ، 2008
- 13- إسماعيل سفر ، عارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، دار الكتاب ، دمشق ، سوريا ، 1989 .
- 14- اندري ترتيان و آخرون ، الجزائريين الماضي والحاضر ، المؤسسة الوطنية للفنون ، 1994
- 15- تشارلز هل جارث جونز ، إدارة الاستراتيجية ، ترجمة رفلي محمد و محمد السيد ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2001
- 16- ج. كنتو ، سلسلة المراجع الجامعية : الحضارة الفينيقية ، ترجمة د/ محمد عبد الهادي شعيرة ، مراجعة د/ طه حسين ، شركة مركز كتب الشرق الأوسط ، 45 شارع قصر النيل ، مصر ، طبعة 2003
- 17- جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، الاقتصاد الدولي ، دار حامد للنشر و التوزيع ، 2006 .
- 18- حسن حسني ، سياسة التجارة الخارجية ، 2004
- 19- حسن محمد أحمد مختار ، الإدارة الاستراتيجية المفاهيم والنماذج ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، مصر ، 2008
- 20- حسين عمر ، تطور الفكر الاقتصادي قديما -حديثا و معاصرا ، الكتاب الأول ، دار الفكر العربي ، 1994 ،

- 21- خليل نبيل مرسي ،الميزة التنافسية في مجال العمال ،مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر ، 1998
- 22- دانيال فريديريك ، التصحر وتدمير الغابات ،تطوير نظم إدارة البيئة للمحافظة على الموارد الطبيعية ، دار الكتاب الحديث ، 2007.
- 23- رزاق عبد الرحمان ،تجارة الجزائر الخارجية –صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ، 1976
- 24- رعد الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، 2000، سوريا .
- 25 – زكريا مطلق الدوري ، الإدارة الاستراتيجية ، دار البازري للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2005
- 26- زياد خليل الحجار ، الامن المائي والمن الغذائي العربي والمياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بدائل الحروب والتنمية ، دار النهضة العربية بيروت لبنان ، 2009
- 27- زين العابدين ناصر ، صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الثقافة الجامعية ، مصر ، 1997
- 28 – زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، 2004 .
- 29 – سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2001 .
- 30- سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 1993
- 31- سليمان عامر و أحمد مالك ، محاضرات في التاريخ القديم القسم الأول موجز تاريخ العراق القديم ، مطبعة الموصل ، العراق ، 1978
- 32- شريف يونس ، خالد عبد الرحيم الهيثي ، الازارة الاستراتيجية ، مدخل بناء وادامة الميزة التنافسية ، جامعة العلوم التطبيقية ،كلية العلوم الادارية ، مملكة البحرين ، 2011.
- 33- عادل حشيش ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الإسكندرية ، مصر ، 2000 ،
- 34- عبد الرحمان رزقي ،تجارة التجارة الخاجية ،صادرات الالجزائريين الحربين العالميتين ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1976.
- 35- عبد الرحمان يسري أحمد ،تطور الفكر الاقتصادي ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2003
- 36 – عبد السلام أبو قحف ، كيف تسيطر على الأسواق تعلق من التجربة اليابانية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003
- 37- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1997

- 38- عبد القادر يوسف الجبوري ، التاريخ الاقتصادي ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل ، العراق ، 1980
- 39- عبد الله إسماعيل العربي ، التكنولوجيا الحديثة ومراكز المعلومات والمكتبة المدرسية ، دار المسيرة ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005
- 40- عدنان محمد ، القدرة التنافسية وقياسها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003
- 41- علاء فرحان طالب و أميرة الجناني ، إدارة المعرفة الزبون ، دار الهناء للنشر ، عمان الأردن ، 2009
- 42- علي السلمي ، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية ، دار غريب للنشر و الطباعة ، القاهرة مصر ، 2001
- 43- علي حافظ ، سامي السيد ، النظم النقدية و المصرفية في التجارة الدولية ، دار الثقافة العربية ، 1999.
- 44- عيون عبد الكريم ، جغرافيا الغذاء في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985
- 45- غراب كامل سيد ، إدارة الاستراتيجية أصول عملية و حالات عملية ، عمادة شؤون المكتبات ، المملكة العربية السعودية ، 1995
- 46- غسان قاسم اللامي ، إدارة التكنولوجيا ، دار المناهج عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007
- 47- فراج عز الدين ، مزارع الخضراوات ، مكتبة انجلو المصرية ، مصر ، 1970 .
- 48- فيان موفق النعيمي ، ياسر عبد الجواد المشهداني ، تاريخ اليونان و الرومان في الشرق الأدنى ، دار الفكر ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، 2013
- 49- كامل بكري ، دليل الطالب في الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندري ، مصر ، 2008
- 50- كرم الياس العودة ، التحدي إنتاج أم مخادعة دراسة تحليلية من إنتاج الغذاء و التغذية ، مطبعة خالد بن الوليد ، سوريا ، 1990
- 51- لطفي عبد الوهاب يحي ، تاريخ اليونان و الرومان القديم موضوعات مختارة ، دار المعرفة الجامعية ، شارع قناة السويس ، الشاطبي ، مصر ، طبعة 2006
- 52- ليلى أحمد خواجه ، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري الواقع و سبل تحقيق الطموحات ، مكتبة الشروق الدولية ، 2004
- 53- مايكل بوتر ، الاستراتيجية التنافسية ، ترجمة سعيد عمر الايوبي ، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث ، الامارات 2010
- 54- محمد السعيد أوكيل ، اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994.

- 55- محمد الطيب ، التنافسية ومؤشرات قياسها ، المنظمة العربية للتنمية ، الادارية جامعة الدول العربية ، مصر ، 2005
- 56- محمد سلطان أبو علي ، التجارة الدولية نظرياتها وسياساتها ، مكتبة المدينة ، الزقازيق ، مصر ، 1981.
- 57- محمد شفيق لبيب ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، القاهرة ، مصر ، 1956
- 58- محمد عبيدات ، التسويق الزراعي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ،
- 59- محمد علي حزام و غالب لمقيلي ، سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، درا غيداء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012
- 60- محمد عمر حماد أبو دوح ، منظمة التجارة الدولية واقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية 2003،
- 61- محمد كامل عباد ، تاريخ اليونان ، دمشق وزارة التعليم العالي السورية ، 1969
- 62- محمد محمود الحيلة ، تصميم و انتاج الوسائل التعليمية ، دار المسيرة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000
- 63- محمد وعبو ، اليونان والرومان دراسة في تاريخ الحضارات ، جامعة الموصل العراق ، 1993
- 64- محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الناشر قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، 1999.
- 65- نبيل محمد مرسي ، استراتيجيات الإدارة العليا ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006
- 66- نجم عبود نجم ، إدارة العمليات : النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة ، معهد الإدارة العامة ، الجزء الأول ، 2001
- 67- وليد إسماعيل السيفو ، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد السياسي التحليلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان الأردن ، 2003،
- 68 - أحمد صفر ، مدينة المغرب العربي في التاريخ القديم ، الجزء الأول ، مطبعة بوسلامة تونس ، 1959
- 69- إسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية والمشرق ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 ،
- 70- بول هيرست ، غراهم طمسون ، ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم ، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عام المعرفة ، مطابع السياسة الكويت 2001 .
- 71- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المركز الى الهامش ، دار النهضة العربية ، 1996
- 72- جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي ، مراجعة محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1987 .

- 73- رجم نصيب ، دراسة السوق ، دارالعلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2004
- 74- زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية نماذج وتمارين ، دار الأديب للنشر و التوزيع الجزائر 2006.
- 75- زكي محمود شبانة ، التسويق الزراعي ، في المعالم الرئيسية للاقتصاد التسويقي المصري ، دار المعارف ، القاهرة، مصر، 1962 .
- 76- سامي عفيفي حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مطبعة الاسراء، مصر ، 2003
- 77- طاهر محسن الغالي، وائل محمود صبحي ، الإدارة الاستراتيجية منظور متكامل ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2007
- 78- عادل يوسف عوض و آخرون ، الانتقاد الزراعي ، مطبعة مؤسسة الرؤية ، 2011
- 79- عبد العزيز عجمية ، محمد محروس إسماعيل ، التطور الاقتصادي في اوروبا والعالم العربي ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1988 .
- 80- عبد اللطيف بن أشهبو ، تكون التخلف في الجزائر محاولة دراسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائريين عامي 1830-1962 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1979
- 81- عبد المنعم بليغ و ماهي جواجي نسيم ، تصحر الأراضي مشكلة عربية، منشأة المعارف جلال جزء و شركاءه ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الثانية أبريل 1994
- 82- عبد الوهاب محمد عبد الحافظ و آخرون ، أساسيات نقل التكنولوجيا في الزراعة ، مطبوعات جامعة عين شمس ، كلية الزراعة ،
- 83- عبيد علي أحمد حجازي ، اللوجستيك كبديل للميزة النسبية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2000
- 84- علي أحمد هارون ، جغرافية الغذاء ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2000
- 85- محمد أحمد عوض ، الإدارة الاستراتيجية للأصول والأسس العلمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،
- 86- محمد السيد عبد السلام ، الامن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، الكويت ، 1998
- 87- نبيل محمد مرسي ، الإدارة الاستراتيجية تكوين وتنفيذ الاستراتيجية التنافسية ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001
- 88- وولد يورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة د / زكي نجيب محمود و محمد بدران ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، الجزء الأول ، 1958
- 89- يوسف عبد الاله الصانع ، اقتصاديات العالم العربي ، الجزء الثاني المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1984

ب-الرسائل و الأطروحات

* الرسائل :

- 1- العيهار فلة ، دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة ، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005
- 2- رنا أحمد ديب عيتاني ، تأثير بعض المتغيرات التسويقية والبيئية على القدرة التنافسية للصناعات الغذائية اللبنانية – دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، إدارة أعمال ، جامعة بيروت العربية ، جامعة بيروت العربية ، 2003
- 3- سائد حسين يوسف شراب ، التخطيط الاستراتيجي و علاقته بالميزة التنافسية ، رسالة ماجستير تخصص إدارة الاعمال ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة
- 4- عبد الرضا ناصر محسن المالك ، أبعاد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة ودورها في الأداء الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة – دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية في البصرة ، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال ، جامعة بغداد ، العراق ، 2009
- 5- عبد الرضا ناصر محسن المالك ، ابعاد إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة ودورها في الأداء الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية في البصرة ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، كلية الادارة و الاقتصاد ، قسم ادارة الاعمال ، جامعة بغداد ، العراق ، 2009 ، ص 31 .
- 6- علي محمد عليان علي ، متطلبات استدامة الميزة التنافسية في التعليم العالي وجهة نظرقائمة على أساس موارد دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة ، رسالة ماجستير إدارة اعمال ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2013
- 7- فائق جميل العاني ، دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية –دراسة حالة الشركة العامة للبطاريات والشركة العامة للكهرباء ، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال جامعة الفرات العراق ، 2004
- 8- مهدي صلاح الدين جميل عثمان ، أثر العولمة الاستراتيجية المنافسة على الميزة التنافسية لشركة انتاج الادوية الأردنية دراسة ميدانية في منظور المديرين ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد قسم إدارة أعمال ، جامعة اليرموك ، سوريا ، 2003
- 9- أحمد فاروق أبو عين ، دور التعليم الالكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر الأكاديميين ، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة ، 2012
- 10- عبد الرحمان إبراهيم أحمد المقادمة ، دور الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية ، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال الجامعة الإسلامية كلية التجارة قسم إدارة الأعمال غزة 2013

- 11-قوني سعاد ، صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر 2003-2008 ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2011
- 12-وهيبة حسين داسي ، إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف الحكومية السورية ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2007 ،
*الاطروحات :
- 1- بعلي حمزه ، دور تكنولوجيا المعلومات السائدة لإدارة المعرفة في خلق الميزة التنافسية – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في ولاية عنابة ، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2016
- 2- بن ناصر عيسى ، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسة علاجها ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة 2005
- 3- سعدون بو كبوس ، الاقتصاد الجزائري محاولتين من أجل التنمية (1989-1962)(2005-1990) ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1999
- 4- سعيدة قاسم شاوش ، الاتجاهات المعاصرة في الإدارة لتحقيق الميزة التنافسية وإمكانية التنافسية وإمكانية تطبيقها في المؤسسات الجزائرية ، أطروحة دكتوراه فرع إدارة أعمال ، جامعة الجزائر 3-2014
- 5- سملاي يحضية ، أثر الاستراتيجيات والموارد البشرية والتنمية والكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مدخل للجودة والمعرفة ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر ، 2014
- 6- شربي محمد الأمين ، أهمية و دور تمويل قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة خلال الفترة 1980-2009 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر
- 7- طافر زهير ، تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديموغرافي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3-2012 .
- 8- عبد الصمد سعودي ، تقييم برامج الاستثمار العمومية وانعكاساته على النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر 2016
- 9- عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة أطروحة دكتوراه علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004
- 10- عبد القادر شارف ، دور تنظيم المعلومات الاستراتيجية في تدعيم الميزة التنافسية – حالة المؤسسات الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3-2011
- 11- فرحاتي لويزة ، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، تخصص موارد بشرية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 .

- 12- فردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2012
- 13- هناء عبداوي ، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية – دراسة حالة الجزائر للهاتف النقال موبيليس ، أطروحة دكتوراه الطور الثاني ، 2016
- 14- فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، 2008
- 15- موري فوزية ، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية وضمان الامن الغذائي – حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة ، 2016

ج – الملتقيات :

- 1- ابراهيم التوهامي و طرفاني عتيقة : الزراعة والأمن الغذائي ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الامن الغذائي بالعالم المنعقد يومي 08/07 ديسمبر 2011 جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير دار بهاء الدين للنشر والتوزيع الجزائر الطبعة الاولى 2012
- 2- الديق محمد، التكامل الخارجي في علاقة المنظمة مع البيئة ، مجلة الإدارة العلمية العدد 45 الرياض المملكة العربية السعودية
- 3- تقرير التطور الاقتصادي النقدي للجزائر ، بنك الجزائر ، 2005-2010-2014
- 4- رعد عدنان رؤوف -سالم حامد حمدي ، المعرفة التسويقية واستدامة الميزة التنافسية دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية من محافظة نينوى ، مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين ، كلية الاقتصاد ، المجلد 32 العدد 1000 الموصل العراق ، 2010،
- 5- رعد عدنان رؤوف ، سالم حامد حمدي، المعرفة التسويقية واستدامة الميزة التنافسية دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية من محافظة نينوى، مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة و الاقتصاد، المجلد 32 ، العدد 1000، جامعة الموصل، العراق 2010
- 6- زينات دراجي نعيم علاء، العوامل التنافسية للمؤسسة ، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2002.
- 7- عبد الاله بن بدعيدة ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، ورقة قدمت الى الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني
- 8- علي فرحات دياب ، الامن الغذائي في العراق متى يتحقق الاسباب والمشاكل والحلول ، مجلة جامعة بابل –العلوم الانسانية ، المجلد 15 العدد، 4 : 8-16 كلية الزراعة ، جامعة بابل .
- 9- فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، 2010

- 10- مصطفى كامل ربيع الجارحي ، أثار استخدام تكنولوجيا الحاسبات على تقييم الوظيفة ، مجلة الإدارة ، المجلد 29 العدد الأول 1996
- 11- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، حالة الموارد من الأراضي و المياه في العالم للأغذية و الزراعة و إدارة النظم المعرضة للخطر ، روما
- 12- منى طعيبي الجرف ، مفهوم القدرة التنافسية و محدداتها ، مسح مرجعي ، أوراق اقتصادية ، العدد 19 ، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة القاهرة ، مصر ، أكتوبر 2002 .
- 13- البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول من الموقع [www.premier –ministre.gov . dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)
- 14- الخبر اليومي ، العدد 8347 ، يوم 03 نوفمبر 2016
- 15- الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ ، إشكالية الابتكار و البحث و التطوير في دول المغرب العربي (تونس المغرب و الجزائر) ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ، نوفمبر ، 2005
- 16- الطيب داودي ، مراد محبوب ، تقرير التنافسية للمؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي ، محلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 12 نوفمبر 2007
- 17- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السداسي الثاني من سنة 2001
- 18- بلكبير بومدين ، البحث العلمي و استشراف العقول ، مقال منشور في جريدة النصر ، 2015/2/2، www.anasronline.com
- 19- بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)
- 20- حيدر أحمد عباس ، مقومات الامن الغذائي في الوطن العربي و ضمان استراتيجيتها ، قسم الإحصاء التطبيقي كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الامن الغذائي بالعالم العربي ، 27-8 ديسمبر 2011 ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، 2012.
- د- تقارير و احصائيات و مجلات و حوليات :
- 1- رعد عدنان رؤوف ، سالم حامد حمدي ، المعرفة التسويقية و استدامة الميزة التنافسية ، دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية من محافظة نينوى ، مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المجلد 32 ، العدد 1000 ، جامعة الموصل ، العراق .
- 2- زينات دراجي نعيم علاء ، العوامل التنافسية للمؤسسة ، الملتقى الدولي حول التنافسية للمؤسسات الاقتصادية و تحولات المحيط ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2002
- 3- صالح إبراهيم يونس السعياني ، كلف الجودة و استراتيجية التوازن مع قيمة الجودة ، مجلة بحوث مستقبلية تموز ، العدد 19 ، الحداية جامعة الموصل العراق كلية 2007

- 4-صالح سماح ، ربيع مسعود ، دور تطوير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول تسيير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الالفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 16-17-نوفمبر 2008 ،
- 5-عبد الإله بن بدعيدة ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، ورقة قدمت الى الإصلاحات الاقتصادية و الخوصصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط و البحوث ، الجزائر -بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1999
- 6-علي فرحات دياب ، الامن الغذائي في العراق متى يتحقق الاسباب والمشاكل والحلول ، مجلة جامعة ، بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد 15 العدد 4 :8-16 كلية الزراعة ، جامعة بابل ، العراق.
- 7-كريم الشايبي و آخرون ، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998.
- 8-مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) مصالح رئاسة الحكومة
- 9-نبيل بو فليح ، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و العلوم الانسانية العدد 9 ، 2013.
- 10-يوسف أحمد أبو فارة ، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، الملتقى الدولي اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونة ، عمان الأردن ، 25 أفريل 2005

ثانيا -المراجع الأجنبية :

- 1-G.Johnson et H.Scholes ,Stratégies Francaises ,France ,2000.
- 2-S.Huteau ,Le management publique Tétoriale du Popérus ,France ,2002.
- 3-C.Bourun ,Interpreting Competitive strategy,British Academy of Management Conference ,University of Bradford ,UK ,September 1992.
- 4-Historical bases Source U.S departement of converence bureau of economic analyses ,News release of June 29,2000,obtinated from Bureau's Website ,WWW.Bea . coc.GOV ,data are predierary.
- 5-F.Dominic ,L'économie de la conaissance ,Ed la decouverte ,Paris ,2000.
- 6-J.Robert ,International economics south western College ,Publishing NY,2000.
- 7-P.william ,World agriculture and the GATT

-
- 8-A.Kay ,the reform of commun agricultural policy –the case of the machinery reform ,CAB Publishing ,UK ,1998.
- 9-G.G.Clarence et Al ,South gate agricultural economics and agribuisness ,John Maily and Sons INC ,NY ,7th Edition ,1997.
- 10-Larousse Agricole ,le monde agricole Clause,Publier sous la direction de Jean Michelle Demeur
- 11-W . Jones , the role of technology of international trade in R.Vernon . Ed Vtechnology factor in international trade , University Nammed ,Bureau conference series ,NY , 1970
- 12- A.Kialoami Ammour, le système d'information comptable et la compétitivité de l'entreprise ,Siminère International sur la compétitivité des entreprises économiques et de l'environnement. Département Gestion ,Université Mohammed khider Biskra.
- 13-C.Gaillard ,Economie et droit de développement ,Type d'organisation etude démographique.
- 14-A.Ben Bitour ,L'expérience de Développement 1962-1992 ,Le corps pour l'avenir ,PARIS Ed ,Paris.
- 15-M.Beni Saad ,economie en développement de l'algerie ,Sous-développement socialism,2^{eme}Ed,OPU ,1979.
- 16-R.Laumannier ,Cultures légumières et marichaires, Ed J.B ,Baihire 3^{eme} Ed ,Paris ,1978.
- 17-Le Guide clause jardin ,(traite pratique du jardinage) 1992
- 18-Rebourt,Les agrumes , Ed J.B ,Baihire,Paris ,1996.
- 19-R.Walter ,Alémentation de la vache laitiaires ,Ed France Agricole ,INRA ,Paris 3^{eme} Ed,1988.
- 20C.Jaquot ,La forêt moisson et scie ,Editeur PARIS ,1970.
- 21-N.M.Soltani,Etude des caractéristique morphologique de la rasse ovine de la Région de Tebessa ,Mémoire de Magistère,Faculté des sciences de la nature et de la vie ,Université Ferhat Abbes –Setif,2011.
- 22-I.Bellaib ,Caractéristiques morphologique des tropo-ovines dans la région de sétif , ,Mémoire de Magistère,Faculté des sciences de la nature et de la vie ,Université Ferhat Abbes –Setif ,2012.

-
- 23-R.R Khiari et AL , Note sur quelque caracteristiques de marchées de gros de L'ghrouss-Biskra
- 24-Dictionnaire raisonnée et universelle D'agriculture,par les membres de la séction de l'agriculture de l'institut de France a Paris chez Deterville Librerie et Editeur ,12^{eme} Tomme
- 25- D.S.A Wilaya de Biskra
- 26-World bank public expenditure a view .
- 27-Le climat de l'algerie, Institut météologique carbonale ,Alger,1946.
- 28-Rapports nationale sur les ressources genetiques animales,Algerie.
- 29- T , Mun , the balance of our forreign trade is the rule of our treasure . 1664.
- 30-S ,Hirris , International and Interregional economics , Mcgraw Hill book company, N Y , 1957.
- 31- B .Ohlin,Interregional and International Trade ,1993,Reviser edition ,Harrard University press, Cambridge,Massachusetts,1968.
- 32--R.Vernon .International investement and international trade in the product cycle,Inc : the quartely journal of economics ,80(1966)
- 33-M.Porter ,L'avantage concérancielle ,DUMON ,Paris-France,2000.
- 34- Dominique badillo , **stratégie agro-alimentaire pour l'Algérie**, collection Maghreb contemporaine paris o.p.u 1980
- 35- N.Grimmade,International trade :New paternsof trade ,Production and investement Routledge , London-NY ,1989
- 36- P.Bairochi ,commerce inter –extérieur et developement économique de l'europe aux XIX siecle, mouton, Paris, 1976
- 37- H.bedjaoui ,**technique de production de plantes marichaires dans la wilaya de Biskra** ,Mémoire de magistère ,Institut national agronomique, Elharrach , ALGRIE ,
- 38- Yakout Merabet ,**la serriculture dans la wilaya de Biskra ,système de culture et couts de production ,cas de la tomate** ,université Mohamed Khider ,Biskra , 2016 .
- 39- Pierre Baillg ,**exercice corrégées de statistique descriptif**, Alger, opu .
- 40- Amin Samir ,l'économie du maghreb,paris, edition de minuit ,1966, p 40

-
- 41 - Rapport national sur les ressources genetiques animal : Algerie .op .citpp 29-30
commission national ANGR Octobre 2003 ftp :Ftp.Fao.org /doc rep / FAO
/010/al1250e/anexes/ contry reports / Algeria.pdf .vu le 22/07/2014
- 42-M.Porter ,La compétitivité ,The free press ,NY-USA ,1985.
- 43-L.Richard ,Corporate Strategy ,Printer hole ,London ,2ND Edition
- 44-Khalero Stick Holders ,A source of competitive advantage ,Analyses of the influence
rurale ,Scotich answers during their organisational life circle ,(a thesis in subtitled in partielle
fulfillement of the organisation of Departement of philosophy) ,Queen Margrette University
,2008.
- 45- Stator ,Politique générale de l'entreprise ,AMOND Edition ,2001.
- 46-M.Porter ,L'avantage concérancielle :comment devancer ces concurent et maintenir son
avance ,INTER Edition ,Paris-France,1976.
- 47-H.Lasca et Al ,Veille strategy comment ne pas etre nové sans l'information ? ,College
VSST,Toulouse-France ,25-27 Oct 1999.

ثالثا : مواقع الانترنت :

- 1-www.Wikipédia.com
- 2- Ministère de l'agriculture, statistiques Agricoles : <http://www.ons.dz/img/pdf/>
- 3-<http://www.djelia-algerie.dz/geographie/niveau%209uuv/f216-geoloin.pdf>
- 4-<http://www.zaragoza.es/quantinuidos/mediaambientel'onu/869-arasum.pdf>
- 5-http://biblio.univ2012-2011alg.dz/gspui/bitsream1635_11899/1/gtt_adimohammed
- 6- <http://www.albankaldawli.org>
- 7- <http://www.opec.org>
- 8-<http://www.youtube.com/watchv=aqch8ix6rom>
- 9-Direction de la wilaya de Adrar : <http://De.w.adrar.dz/fr/index.php>
- 10-Direction de la wilaya de Bechar : <http://w.bechar.dz/fr/index.php>
- 11- <http://www.algeriatelecom.dz>
- 12-<http://www.wilayaBiskra.dz.naftal.aspx>
- 13- <http://www.Larousse.Fr/dictionnaireFrancais>
- 14-Nickola Grauit : <http://www.lacrois.com>
- 15- <http://www.pressFr/doc/jabt>

16 -Nicolas Grauvit [www . la croix . com / famille / parents- enfants](http://www.la-croix.com/famille/parents-enfants)

17 -[http : //www arab fund .org /data/site1/pdf/jaer2009/93.pdf](http://www.arabfund.org/data/site1/pdf/jaer2009/93.pdf),op ,ect p 171 -

18- [http:www . algérie télécom .dz](http://www.algerie-telecom.dz) (15-04-2014)

الطائف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

ملو غرافية القطاع الفلاحي

لسنة 2015

REPUBLIQUE ALGERIE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DES STATISTIQUES AGRICOLES
ET DES SYSTEMES D'INFORMATIONS

STATISTIQUES AGRICOLES
BILAN DES PRODUCTIONS AGRICOLES
SERIE B
ANNÉE N° 2
CAMPAGNE AGRICOLE

2013 - 2014

WILAYA DE ...

CACHET ET SIGNATURE DIRECTEUR DES
SERVICES AGRICOLES

Périodicité: ANNUELLE

.....
Echéancier : 31 OCTOBRE

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE
ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATIONS

N°...4851.../DSA/...../SCEA/2013

STATISTIQUES AGRICOLES
BILAN DES PRODUCTIONS AGRICOLES

SERIE B
VOLET N° 2
CAMPAGNE AGRICOLE

2012/ 2013

WILAYA DE BISKRA

CACHET ET SIGNATURE DU DIRECTEUR DES
SERVICES AGRICOLES

Périodicité:ANNUELLE

A.....LE.....

Echeance :31 OCTOBRE

2

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'AGRICULTURE
ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATIONS

STATISTIQUES AGRICOLES
BILAN DES PRODUCTIONS AGRICOLES

SERIE B
VOLET N° 2
CAMPAGNE AGRICOLE

2010/ 2011

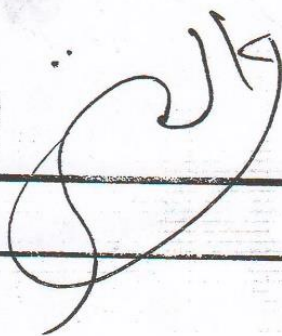
WILAYA DE BISKRA

CACHET ET SIGNATURE DU DIRECTEUR DES
SERVICES AGRICOLES

Périodicité: ANNUELLE

A. LE. 14 NOV 2011

Echeance : 31 OCTOBRE



REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE
ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATIONS

N° /DSA/ 090 /SSCEA/2010

STATISTIQUES AGRICOLES
BILAN DES PRODUCTIONS AGRICOLES

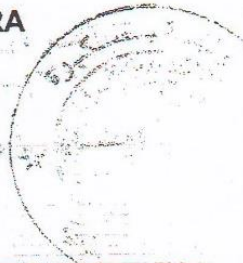
SERIE B

VOLET N° 2

CAMPAGNE AGRICOLE

2009/ 2010

WILAYA DE BISKRA



CACHET ET SIGNATURE DU DIRECTEUR DES
SERVICES AGRICOLES

Périodicité:ANNUELLE

A. LE.....

Echeance :31 OCTOBRE

1- التوزيع العام للأراضي

الموسم الفلاحي : 2009/2010

الوحدة : هكتار

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
11,22	185 473	المساحة الفلاحية الصالحة
5,96	98 478	* منها أراضي مسقية
84,69	1 399 746	أراضي بور و رعوية
4,09	67 532	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
87,58	97 729	الغابات
12,42	13 864	الحفاء
5,19	111 593	مجموع الغابات
17,97	386 636	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

1- التوزيع العام للأراضي

الموسم الفلاحي : 2010/2011

الوحدة : هكتار

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
11,22	185 473	المساحة الفلاحية الصالحة
6,09	100 680	* منها أراضي مسقية
84,69	1 399 746	أراضي بور و رعوية
4,09	67 532	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
87,58	97 780	الغابات
12,42	13 864	الحفاء
5,19	111 644	مجموع الغابات
17,97	386 586	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

1- التوزيع العام للأراضي

الموسم الفلاحي : 2012/2011

الوحدة : هكتار

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
8,62	185 473,00	المساحة الفلاحية الصالحة
4,83	103 950,00	* منها اراضي مسقية
65,07	1 399 746,00	أراضي بور و رعوية
3,14	67 532,00	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751,00	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
4,54	97 729,15	الغابات
0,64	13 864,00	الحفاء
5,19	111 593,15	مجموع الغابات
17,97	386 635,85	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980,00	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

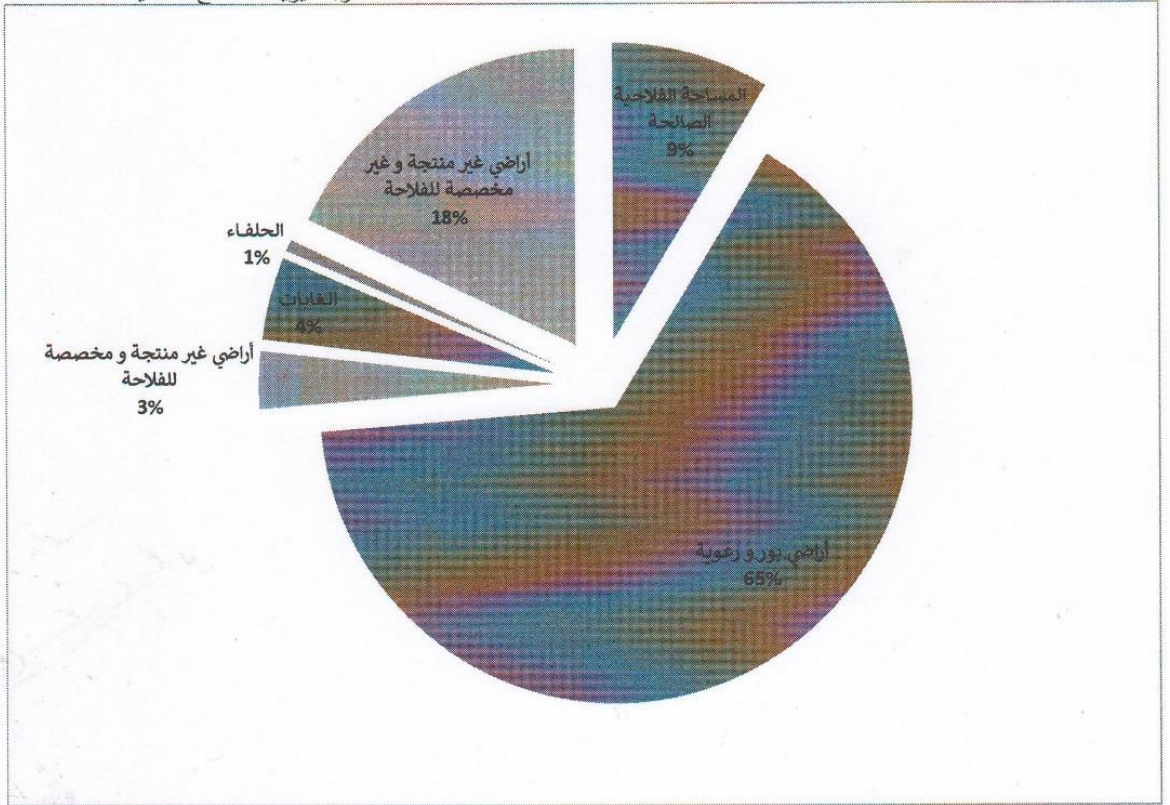
1- التوزيع العام للأراضي

الموسم الفلاحي : 2013/2012

الوحدة : هكتار

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
8,62	185 473,00	المساحة الفلاحية الصالحة
4,84	104 079,00	* منها اراضي مسقية
65,07	1 399 746,00	أراضي بور و رعوية
3,14	67 532,00	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751,00	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
4,54	97 729,15	الغابات
0,64	13 864,00	الحلفاء
5,19	111 593,15	مجموع الغابات
17,97	386 635,85	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980,00	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية



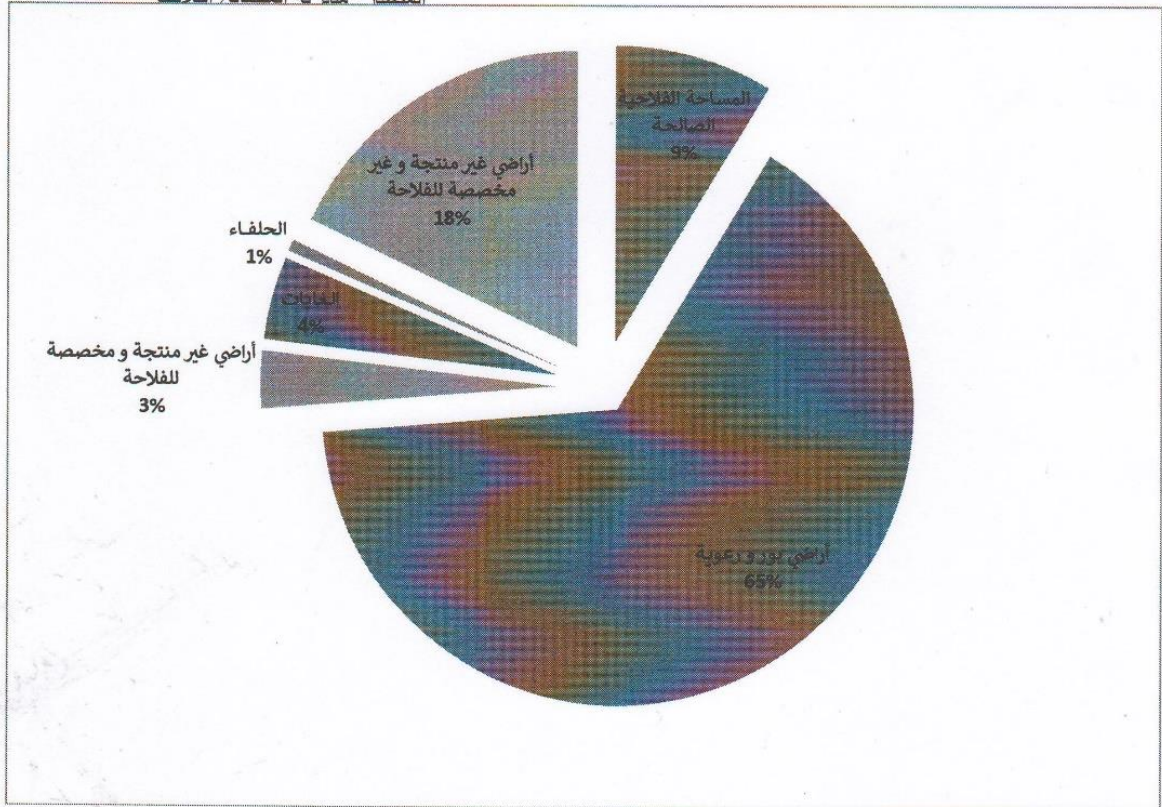
1- التوزيع العام للأراضي

الوحدة : هكتار

الموسم الفلاحي : 2014/2013

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
8,62	185 473,00	المساحة الفلاحية الصالحة
4,92	105 920,85	* منها اراضي مسقية
65,07	1 399 746,00	أراضي بور و رعوية
3,14	67 532,00	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751,00	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
4,54	97 729,15	الغابات
0,64	13 864,00	الحلفاء
5,19	111 593,15	مجموع الغابات
17,97	386 635,85	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980,00	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية



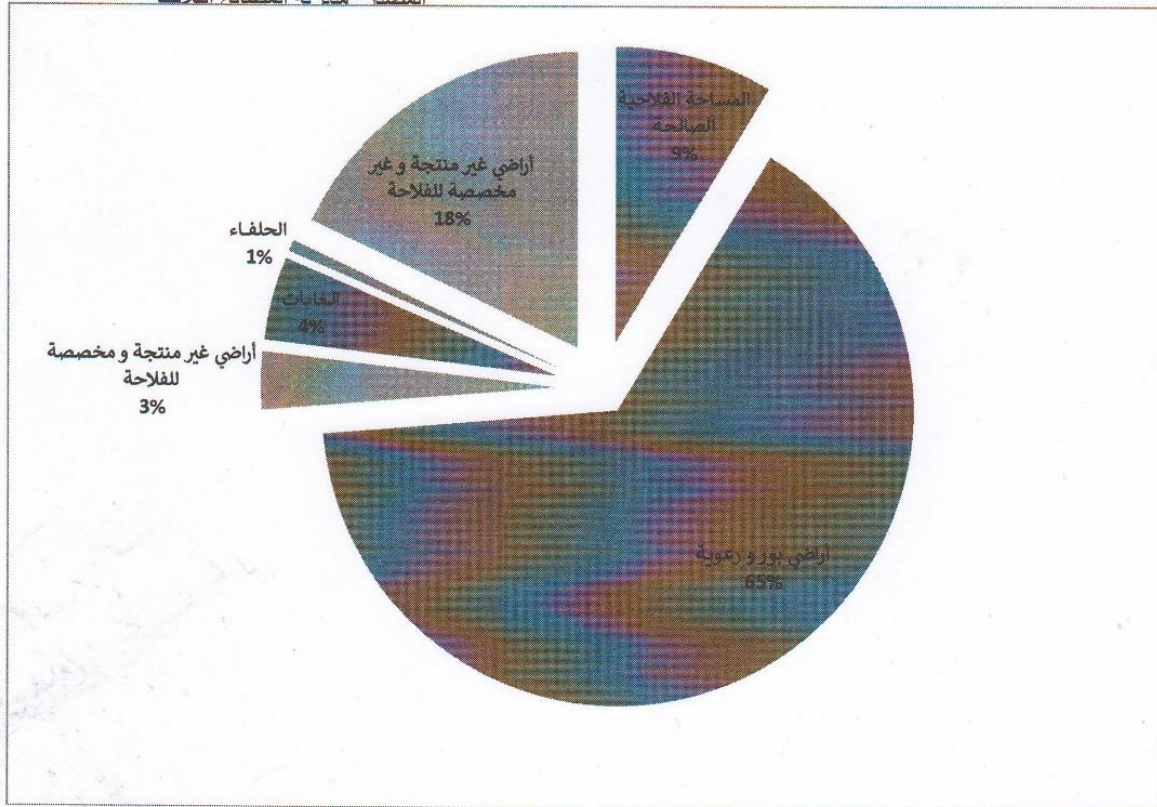
1- التوزيع العام للأراضي

الموسم الفلاحي : 2015/2014

المساحة : (هكتار)

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
8,62	185 473,00	المساحة الفلاحية الصالحة
5,05	108 622,00	* منها اراضي مسقية
65,07	1 399 746,00	أراضي بور و رعوية
3,14	67 532,00	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751,00	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
4,54	97 729,15	الغابات
0,64	13 864,00	الحلفاء
5,19	111 593,15	مجموع الغابات
17,97	386 635,85	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980,00	المساحة الاحتمالية للولاية

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية



1- التوزيع العام للأراضي

الموسم الفلاحي : 2015/2016

المساحة : (هكتار)

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
8,62	185 473,00	المساحة الفلاحية الصالحة
5,09	109 500,00	* منها اراضي مسقية
65,07	1 399 746,00	أراضي بور ورعوية
3,14	67 532,00	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751,00	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
4,54	97 729,15	الغابات
0,64	13 864,00	الحلفاء
5,19	111 593,15	مجموع الغابات
17,97	386 635,85	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980,00	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية

